

# المكتبة التاريخية

وَشَائِقَ وَنُصُوصَ

## التاريخ الحديث والمعاصر

الدكتور

جمال يحيى

استاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد  
بجامعة أسيوط وعين شمس

الدكتور

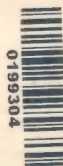
عبد العزيز محمد الشناوى

استاذ كرسى التاريخ الحديث  
بجامعة الأزهر

١٩٦٩



دار المعارف



Bibliotheca Alexandrina









وَشَائِقَ وَنُصُوصَ  
التَّارِيخِ الْحَدِيثِ وَالْمُعَاصِرِ

جَلال يحيى  
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد  
جامعة أسبوط وعين شمس

عبد العزيز محمد الشناوى  
أستاذ كرمى التاريخ الحديث  
جامعة الأزهر

١٩٦٩



دار المعارف



## مقدمة

يدرك الباحثون العرب في ميدان الدراسات التاريخية أن المكتبة العربية تفتقر إلى مجموعات من الوثائق التاريخية، على الرغم من ثراء هذه المكتبة في المؤلفات التاريخية. ولا جدال في أن الوثائق هي المصدر الأساسي الذي يستقي منه الباحثون المادة العلمية في دراساتهم، سواء كانت الوثائق لا تزال مخطوطة ومدرجة في سجلات ومحافظ وزارات الخارجية ودور المحفوظات التاريخية، أو كانت مطبوعة في سلاسل ومجموعات.

وإن التقدم الذي أحرزته الدراسات التاريخية في عدد من الجامعات في العالم العربي في السنوات الأخيرة، يجعل نشر مجموعات الوثائق التاريخية أمراً ضرورياً لا غناء عنه. ولقد أصبحت دراسة الوثائق التاريخية في الجامعات تشكل ركناً أساسياً في خطط الدراسة في أقسام التاريخ، فالوثيقة التاريخية تحمل روح العصر، وتصور أسلوبه في التفكير والعمل، والتخطيط ورسم السياسة العامة، وما إلى ذلك من مظاهر حضارية وإتجاهات سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية. ولذلك فإن الوثيقة قد وصفت بأنها قطعة حية من العصر، تنتقل إلىنا عبر الزمن، وتصوره لنا، فتلقى ضوءاً على عصره ولى وإنقضى. ولا تم دراسة التاريخ بدون الرجوع إلى الوثائق.

ولقد دأبت الدول الأوروبية منذ أواخر القرن التاسع عشر على نشر مجموعات من الوثائق الرسمية إستخرجتها من محفوظات وزارات الخارجية والحرب والمستعمرات والبحرية، وتعلق ببعض المشكلات أو الأزمات السياسية، والتي كان لهذه الدول الأوروبية إتصال بها، ومنها مجموعات الكتب الصغرى الفرنسية، والزرقاء البريطانية، والخضراء الإيطالية. وحين نزلت

بالعالم كارثة الحرب العالمية الأولى، إهتمت الدول الأوربية بإخراج مجموعات من الوثائق الخاصة بأصول وأسباب هذه الحرب، وفي سلاسل من المجلدات . وتكرر نفس الشيء مع الحرب العالمية الثانية . وتقوم الآن الأمم المتحدة بنشر الوثائق الهامة التي تسجل في أمانتها ، وكذلك الحال بالنسبة للمنظمات الدولية المتخصصة ، وبالنسبة للمنظمات الإقليمية ، ومن أهمها ، بالنسبة إلى منطقتنا ، جامعة الدول العربية . ولا شك في أن هذه المجموعات من الوثائق تعتبر مادة أساسية للدراسة التاريخ ، وبخاصة في عصوره الحديثة ، وفي مراحلها المعاصرة .

ونرجو أن يكون إخراج هذه المجموعة يسد فقرة وتقصبا في المكتبة العربية ، ويساعد الدراس والباحث على الرجوع إلى أصول بعض المسائل ، وعلى التوسع فيها . وعلى الله قصد السبيل .

الإسكندرية في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٨ .

دكتور  
جلال يحيى

دكتور  
عبد العزيز محمد التشناوى

## محتويات الكتاب

[illegible]

القسم الأول

العالم العربي ... .. ١

## المجموعة الأولى

القرن التاسع عشر

١ - معاهدة القرماتلى الأولى مع إسبانيا سنة ١٧٨٤ م ... ٣

٢ - خطى مايون - ١٨ فبراير سنة ١٨٥٦ ... ١٤

٣ - رسالة من محمد باشا باى تونس إلى السلطان يطلب التولية سنة ... ١٧

١٧٧١ (١٨٥٤) م ... ١٧

٤ - امر يتضمن القواعد العامة في ضبط مير البلاد وإتزام سمو الباي بالعمل بها، وهو الأمر للمعبر عنه بعهد الأمان، في ٢٠ المحرم ... ١٩

١٢٧٤ = سبتمبر ١٨٥٧ ... ١٩

٥ - أمر يتعلق بنظام البلاد السياسى في ١٥ شوال ١٢٧٧ - وفي ... ٢٤

٢٦ أبريل ١٨٦١ ... ٢٤

٦ - صورة الفرمان الذى أرسل إلى جناب مشير تونس المعظم بخصوص إدخال مملكته تحت سيادة الباب العالي بامتيازات مخصوصة، وذلك في ٩ شعبان سنة ١٢٨٨ الموافق ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٧١ ... ٤٤

صفحة

- ٧ - صورة المعاهدة التي أمضيت بين حضرة دولتو محمد الصادق باشا ،  
بإي مشير تونس المعظم ، وبين دولة إنكلترة ، وذلك في ١٦  
جمادى الثانية سنة ١٢٩٢ الموافق ٢٩ يولية سنة ١٨٧٥ ... ٤٧
- ٨ - معاهدة باردو ، سنة ١٨٨١ ... .. ٦٤
- ٩ - إتفاقية المرسى ، سنة ١٨٨٣ ... .. ٦٦
- ١٠ - الإتفاق الفرنسي الإنجليزي في ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ ، التصريحات  
الخاصة بمصر والمغرب ... .. ٦٧
- ١١ - مواد سرية أضيفت إلى البيان الفرنسي البريطاني ، الصادر بتاريخ  
٨ أبريل سنة ١٩٠٤ ... .. ٧١
- ١٢ - الإتفاق الفرنسي الإسباني المعلن في ٣ تشرين الأول ( أكتوبر )  
سنة ١٩٠٤ - المواد السرية ... .. ٧٢
- ١٣ - أهم نقاط إتفاقية الجزيرة - الواقعة بتاريخ ٧ نيسان ( أبريل )  
سنة ١٩٠٦ ... .. ٧٤
- ١٥ - معاهدة الحماية الفرنسية في المملكة الشرفية ، الموقع عليها في  
فاس في ٢٠ آذار ( مارس ) ١٩١٢ ... .. ٧٦

## المجموعة الثانية

- التورية العربية ... .. ٨٠
- ١ - من الشريف إلى السير هنري مكاهون ، في ١٤ يوليو سنة ١٩١٥ ... ٨٠
- ٢ - من السير هنري مكاهون إلى الشريف حسين ، في ٣٠ أغسطس سنة ١٩١٥ ... ٨٤
- ٣ - من الشريف إلى مكاهون ، في ٩ سبتمبر سنة ١٩١٥ ... .. ٨٦
- ٤ - من السير هنري مكاهون إلى الشريف حسين ، في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ ... ٨٠

- ٩٢ ... .. ١٩١٥ سنة
- ٥ - من الشريف حسين إلى السير هنرى مكماهون فى ٥ نوفمبر
- ٩٤ ... .. ١٩١٥ سنة
- ٦ - من السير هنرى مكماهون إلى الشريف حسين فى ١٤
- ٩٥ ... .. ١٩١٥ سنة
- ٧ - من الشريف حسين إلى السير هنرى مكماهون فى أول يناير
- ٩٧ ... .. ١٩١٦ سنة
- ٨ - من مكماهون إلى الشريف فى ٣٠ يناير سنة ١٩١٦ ...
- ٩ - من الشريف حسين إلى السير هنرى مكماهون فى ١٨ فبراير
- ١٠٠ ... .. ١٩١٦ سنة
- ١٠ - من السير هنرى مكماهون إلى الشريف حسين فى ١٠
- ١٠٤ ... .. ١٩١٦ سنة
- ١١ - الاتفاقية الانجليزية - الفرنسية - الروسية - أبريل - مايو
- ١٠٧ ... .. ١٩١٦ سنة
- ١٢ - مذكرة من الحكومة البريطانية إلى ملك الحجاز فى ٨ فبراير
- ١١٢ ... .. ١٩١٨ سنة
- ١٣ - تصريح الحكومة البريطانية للعرب السبعة - ١٦ يونيو
- ١١٣ ... .. ١٩١٨ سنة
- ١٤ - التصريح الانجليزى - الفرنسى - ٧ نوفمبر سنة ١٩١٨ ...
- ١١٧ ... .. ١٩١٩ سنة
- ١٥ - إتفاقية فيصل - وايزمان - يناير سنة ١٩١٩ ...
- ١٢٠ ... .. ١٩١٩ سنة
- ١٦ - مقررات المؤتمر السورى العام - دمشق ٢ يوليو سنة ١٩١٩
- ١٧ - توصيات لجنة كنج - كراين الخاصة بسوريا وفلسطين
- ١٢٣ ... .. ١٩١٩ سنة
- ١٧ - والعراق فى ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٩ ...

سنة

المجموعة الثالثة

مشكلة فلسطين

- ١٤٥ ... .. ١ - وعد بلفور
- ١٤٥ ... .. ٢ - ترجمة نص المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم - وقع العهد بتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩ وأصبح نافذ المفعول في ١٠ يناير سنة ١٩٢٠
- ١٤٨ ... .. ٣ - القسم الخاص بفلسطين والصهيونية من تقرير اللجنة الأمريكية كنج - كراين في ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٩
- ١٥٠ ... .. ٤ - رسالة ملك الإنكليز إلى شعب فلسطين بمناسبة إصدار مجلس الحلفاء في سان ريمو قراره بانتداب بريطانيا على فلسطين بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٠ - وقد أذيع البيان في ٧ يوليو سنة ١٩٢٠ في القدس
- ١٥٨ ... .. ٥ - خلاصة تقرير لجنة التحقيق العسكرية للتحقيق في أسباب الاضطرابات التي وقعت في القدس في ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٠
- ١٥٩ ... .. ٦ - خلاصة تقرير لجنة ميكرافت
- ١٦٠ ... .. ٧ - مك الانتداب على فلسطين - أعلنته عصبة الأمم في ٦ يوليو سنة ١٩٢١ وصدق عليه في ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٢ ووضع موضع التنفيذ في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٣
- ١٦٥ ... .. ٨ - الكتاب الأبيض الذي أصدره وزير المستعمرات البريطانية «مستمر تشرشل» في يونيو سنة ١٩٢٢
- ١٧٦ ... ..



منحة

- ٩ - خلاصه عن تواصى لجنة شو البرلانية وقد أذيع تقريرها فى شهر مارس سنة ١٩٣٠ ... .. ١٨٢
- ١٠ - بلاغ حكومة فلسطين عن فشل المحادثات مع الوفد العربى وقد صدر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٣٠ ... .. ١٨٣
- ١١ - خلاصه تقرير جون هوب سمبسون عن الهجرة ومشاريع الاسكان والعمران ... .. ١٨٥
- ١٢ - الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٠ - فلسطين ... .. ١٨٩
- ١٣ - كتاب رسمى من رمزى ماكدونالد رئيس وزراء بريطانيا إلى الدكتور وايزمان رئيس الوكالة اليهودية لفلسطين فى ١٣ فبراير سنة ١٩٣١ ... .. ٢١٩
- ١٤ - خلاصه تقرير اللجنة الملكية لفلسطين. بلاغ رسمى رقم ٣٧/٩ فى ٧ تموز ( يوليو ) سنة ١٩٣٧ ... .. ٢٢٩
- ١٥ - بيان سياسة حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة - المرفوع من قبل وزير المستعمرات إلى البرلمان فى شهر تموز سنة ١٩٣٧ بلاغ رسمى رقم ١١/٣٧ فى ٧ تموز سنة ١٩٣٧ ... ٢٧٩
- ١٦ - مقدمة لتقرير لجنة التقسيم «وود هيد» وخلاصه عن التقرير نفسه مقدم إلى مالكوم ماكدونالد وزير المستعمرات ... ٢٨٢
- ١٧ - خلاصه تقرير لجنة التقسيم «وود هيد» كما وضعتها اللجنة فى الفصل الأخير من تقريرها . ... .. ٢٨٦
- ١٨ - فلسطين : بيان من حكومة المملكة المتحدة - بلاغ رسمى رقم ٣٨/٨ فى ٩ تشرين الثانى سنة ١٩٣٨ ... .. ٣١١

صفحة

- ١٩ - بيان الخطة السياسية الصادرة من الحكومة البريطانية . بلاغ  
رسمى رقم ٢/ ٢٩ فى ١٧ مايو سنة ١٩٣٩ ... .. ٣١٥
- ٢٠ - نص الكتاب الذى وجهه الملك عبد العزيز آل سعود ملك  
المملكة العربية السعودية إلى الرئيس روز فلت فى ١٠ مارس  
سنة ١٩٤٥ ... .. ٣٣٣
- ٢١ - نص الرد الذى بعث به الرئيس روز فلت إلى الملك عبد  
العزيز آل سعود فى ٥ أبريل سنة ١٩٤٥ ... .. ٣٣٨
- ٢٢ - بيان وزير الخارجية البريطانية عن لجنة التحقيق الانكليزية  
الأمريكية لفلسطين فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٥ ... .. ٣٣٩
- ٢٣ - توصيات وتعليقات لجنة التحقيق الانجليزية - الأمريكية  
بشأن مشاكل اليهود فى أوروبا وقضية فلسطين ... .. ٣٤٧
- ٢٤ - المذكرة التى أرسلتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية  
إلى الحكومة الأمريكية عملاً بقرار مجلس الجامعة فى ١٢  
يونيو سنة ١٩٤٦ ... .. ٣٧١
- ٢٥ - مؤتمر فلسطين - لندن سنة ١٩٤٦ - المقترحات المقدمة على  
أثر المناقشات بين مندوبى الحكومة البريطانية والولايات المتحدة  
فى يوليو سنة ١٩٤٦ - مذكرة مندوبى المملكة المتحدة ... .. ٣٧٦
- ٢٦ - خطاب عبد الرازق السنهورى باشا فى مؤتمر فلسطين بلندن  
فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦ ... .. ٣٨٧
- ٢٧ - نص مقترحات الوفود العربية فى مؤتمر فلسطين بلندن  
سنة ١٩٤٦ ... .. ٣٩٥

صفحة

### الجموعة الرابعة

- ٤٠٠ الفترة المعاصرة
- ١ - المعاهدة اليمنية الإيطالية سنة ١٩٢٦ ... .. ٤٠٠
- ٢ - معاهدة مكة بشأن العسير سنة ١٩٢٦ ... .. ٤٠١
- ٣ - المعاهدة اليمنية البريطانية سنة ١٩٣٤ ... .. ٤٠٣
- ٤ - بيان إعلان الثورة في مصر - (٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢) ... .. ٤٠٧
- ٥ - خلع فاروق - ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ - صحيفة الأناذار ... .. ٤٠٨
- ٦ - وثيقة التنازل من العرش . أمر ملكي رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢ ... .. ٤٠٩
- ٧ - إعلان الجمهورية - سقوط أسرة محمد علي - ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ ٤١٠
- ٨ - قرارات مؤتمر باندونج - ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٥ ... .. ٤١٢
- ٩ - قرار الأمم المتحدة المتعلق بالمغرب في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ٤٢٢
- ١٠ - » » » » » » ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٣ . ٤٢٣
- ١١ - بيان سيل سان كلو المشترك في ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٥ . ... ٤٢٤
- ١٢ - خطاب العرش المغربي - الرباط في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٥ . ٤٢٥
- ١٣ - إعلان استقلال المغرب - نص التصريح المشترك في ٢ مارس سنة ١٩٥٦ . ... .. ٤٢٩
- ١٤ - الاتفاق على التمثيل الدبلوماسي الفرنسي المغربي في ٨ مايو سنة ١٩٥٦ . ... .. ٤٣٢
- ١٥ - إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة - أول فبراير سنة ١٩٥٨ ٤٣٥
- ١٦ - ميثاق الاتحاد العربي ... .. ٤٣٧

## القسم الثاني

صفحة

٤٤٧

### مصر الحديثة والمعاصرة

#### بالتجموعه الاولى

٤٤٩

#### مصر العربية إبان الحكم العثماني

١ - قادة جيش الاحتلال العثماني يتفقون على إبطال النظام في

٤٤٩

مصر - فبراير سنة ١٧٠٩ . ... ..

٢ - تنحور الحالة الاقتصادية والاجتماعية في مصر على عهد ابراهيم

٤٥١

بك ومراد بك . ... ..

٣ - رسالة من روسيا إلى الأمراء المماليك لعقد تحالف معهم ورفع

٤٥٣

العلم الروسي في مصر . ... ..

٤٥٥

٤ - إنتفاضة شعبية على ظلم الأمراء المماليك ... ..

٥ - رأى العثمانيين في زعامة مصر العلمية - حديث بين الباشا العثماني

٤٥٧

وشيخ الجامع الأزهر ... ..

٦ - المجتمع المصري إبان الحكم العثماني - واعظ تركي يحمل على

٤٥٩

المصريين بسبب مايقطوه بضرائح الأولياء ... ..

٤٦٢

٧ - المجتمع المصري إبان الحكم العثماني - حفل ختان ... ..

٨ - » » » » » هدية من شحاذي

٤٦٣

مصر لأمر عرف بالعطف عليهم . ... ..

٩ - المجتمع المصري إبان الحكم العثماني - المجنون والتمسق في موالد

٤٦٤

الأولياء ... ..

منحة

- ١٠ - صور من المجتمع في مصر إبان الحكم العثماني - المجاذيب . ٤٦٥  
 ١١ - شخصيات ظهرت في الحياة السياسية المصرية إبان الحكم العثماني  
 ترجمة همام بن يوسف الهوارى عظيم بلاد الصعيد . ... ٤٦٧  
 ١٢ - شخصيات ظهرت في الحياة السياسية المصرية إبان الحكم العثماني  
 ترجمة سويلم بن حبيب أحد كبار مشايخ العرب في القليوبية ٤٧١  
 ١٣ - شخصيات تاريخية في مصر إبان الحكم العثماني - ترجمة  
 على بك الكبير . ... .. ٤٨٠  
 ١٤ - شخصيات تاريخية في مصر إبان الحكم العثماني - محمد بك أبو الذهب ٤٨٨

#### الجمعة الثانية

- ٤٩٤ مصر العربية إبان الحكم الفرنسي .  
 ١ - رسالة بونا برت إلى أبي بكر باشا والى العثماني على مصر قبيل  
 رسو الأسطول الفرنسي في مياه الإسكندرية . ... ٤٩٤  
 ٢ - رسالة بونا برت إلى إدريس بك قومندان السفينة التركية «عقاب  
 بحرى» الراسية في الاسكندرية مع إثنين آخرين . ... ٤٩٥  
 ٣ - أول منشور وجهه بونا برت إلى الشعب المصرى . ... ٤٩٦  
 ٤ - رحيل أهل القاهرة عقب معركة إمبابة - ٢٩ يوليو  
 سنة ١٧٩٨ . ... .. ٤٩٩  
 ٥ - الشعب وزعماءه يرفضون حمل شعار الثورة الفرنسية ... ٥٠١  
 ٦ - خطبة إفتتاح الديوان العام - ٦ أكتوبر سنة ١٧٩٨ ... ٥٠٢  
 ٧ - ثورة القاهرة الأولى - ٢١ أكتوبر سنة ١٧٩٨ ... ٥٠٥  
 ٨ - بوادر إغلال المجتمع في مصر - تبرج النساء ... ٥١٠

صفحة

- ٩ - إنضمام فرق من شباب الأقباط إلى الجيش الفرنسي ... ٥١٢
- ١٠ - إتفاقية العريش - ٢٤ من يناير سنة ١٨٠٠ ... ٥١٤
- ١١ - إتفاقية الصلح بين الجنرال كليبر ومراد بك ٥ أبريل سنة ١٨٠٠ . ... ٥٢٢
- ١٢ - الجيرقي يسجل التقاليد العسكرية في تشييع جنازة كليبر . ٥٢٥
- ١٣ - معاهدة الجلاء عن منطقة القاهرة والجيزة - أبرمها الجنرال بليار Belliard في ٢٧ يونيو سنة ١٨٠١ - ملحق إضافي وتفسيرى للمعاهدة . ... ٥٣٣
- ١٤ - إتفاقية الجلاء عن الأسكندرية - شروط التسليم المعروضة يوم ٣٠ أغسطس سنة ١٨٠١ من عيد الله بجاك فرنسوا مينو على القواد البريطانيين . ... ٥٣٥

### الجموعة الثالثة:

- ٤٥٠ مصر في القرن التاسع عشر
- ١ - الحملة البريطانية على مصر سنة ١٨٠٧ - موكب الأسرى البريطانيين في القاهرة بعد هزيمتهم في معركة رشيد (٣١ مارس سنة ١٨٠٧) . ... ٤٥٠
- ٢ - الحكومة تحتكر ضاعة التشوق وتوزعه بالإكراه على الأهالي وتطبق نفس النظام على شراب العرق . ... ٥٤٦
- ٣ - مظاهرات النساء احتجاجاً على إلغاء نظام الإلزام كلية . ٥٤٨
- ٤ - التجريس . ... ٥٤٩
- ٥ - إعتقد المخفلون أن محمد علي قد تاب عن ظلم الشعب ... ٥٥٠

ملحة

- ٦ - مقتطفات من تقرير جون باورنج John Bowring ... ٥٥١
- ٧ - معاهدة لندن ( ١٥ يوليو سنة ١٨٤٥ ) . ... ٥٥٨
- ٨ - قانون خاص ( ملحق بمعاهدة لندن في ١٥ يوليو سنة ١٨٤٥ ) ... ٥٦٠
- ٩ - قرار خاص تابع للمعاهدة ... ٥٦١
- ١٠ - فرمان سلطاني إلى محمد علي بتقليده حكم السودان ( ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ ) ... ٥٦٢
- ١١ - فرمان حق الوراثة لمحمد علي في حكومة مصر ( يونيو سنة ١٨٤١ ) ... ٥٦٢
- ١٢ - فرمان سنة ١٨٧٣ ( الفرمان الشامل ) . ... ٥٦٥

#### الجمعية الرابعة

- ٥٧١ الوثائق الخاصة بتاريخ قناة السويس
- ١ - عقد الإمتياز الأول الصادر من محمد سعيد باشا وإلى مصر إلى فرديناند دي ليسبس في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٨٥٤ لإنشاء شركة تقوم بحفر وإستغلال قناة السويس ... ٥٧١
- ٢ - عقد الإمتياز الثاني الصادر من محمد سعيد باشا وإلى مصر إلى فرديناند دي ليسبس في ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ لإنشاء شركة تقوم بحفر وإستغلال قناة السويس وملحقاتها ... ٥٧٥
- ٣ - لائحة إستخدام العمال المصريين في أشغال قناة السويس - ( ٢٠ من يوليو سنة ١٨٥٦ ) . ... X ... ٥٨٥
- ٤ - إتفاق بين الحكومة المصرية وبين الشركة العالمية لقناة السويس لإنشاء ترعة الماء العذب من القاهرة إلى الوادي ( ١٨ من مارس سنة ١٨٦٣ ) . ... ٥٨٨

صفحة

- ٥ - مذكرة الباب العالى الخاصة بشروط التصديق على عقد الإمتياز  
( فى ٦ من أبريل سنة ١٨٦٣ ) . ... .. ٥٩٣
- ٦ - قرار تحكيم صادر عن نابليون الثالث امبراطور فرنسا بشأن  
المسائل المتنازع عليها بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس  
( ٦ من يوليه سنة ١٨٦٤ ) . ... .. ٥٩٧
- ٧ - إتفاقية ٣٠ من يناير سنة ١٨٦٦ بين الحكومة المصرية وبين  
شركة قناة السويس ... .. ٦١٨
- ٨ - الاتفاق الصادر فى ٢٢ من فبراير سنة ١٨٦٦ بين اسماعيل باشا  
وشركة قناة السويس ... .. ٦٢٢
- ٩ - فرمان سلطانى فى ١٩ مارس سنة ١٨٦٦ بالتصديق على العقد  
الصادر فى ٢٢ من فبراير سنة ١٨٦٦ بين والى مصر ودبلوماس  
بشأن قناة السويس ... .. ٦٣٢
- ١٠ - الاتفاق الأول الصادر فى ٢٣ من أبريل سنة ١٨٦٩ بشأن  
تنازل الشركة عن بعض إمتيازاتها ... .. ٦٣٣
- ١١ - الاتفاق الثانى الصادر فى ٢٣ من أبريل سنة ١٨٦٩ بشأن  
عرض أراضى الشركة للبيع . ... .. ٦٣٧
- ١٢ - بيع حصص مصر فى الأرباح السنوية لشركة قناة السويس  
فى ٢١ من مارس سنة ١٨٨٠ والمحددة ١٥٪ من صافي الارباح ... .. ٦٤٠
- ١٣ - منشور لورد جرافيل وزير الخارجية البريطانية المؤرخ فى  
٣ من يناير سنة ١٨٨٣ إلى النول الأوربية الكبرى . ... .. ٦٤٣
- ١٤ - بريطانيا تستعمل إحتلالها لمصر فى تدعيم نفوذها فى شركة  
القناة - الاتفاق المبرم فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٨٣ بين شركة  
قناة السويس وشركات الملاحة البريطانية . ... .. ٦٤٥



١٨٨٥

١٥ - تصريح لندن الدولي المؤرخ في ١٧ من مارس سنة ١٨٨٥ ٦٤٨

١٦ - مشروع معاهدة خاصة بحرية المرور في قناة السويس مقدم إلى لجنة باريس الدولية من مندوبي فرنسا في جلسة ٣٠ من

مارس سنة ١٨٨٥ ... .. ٦٥٠

١٧ - مشروع معاهدة تقرر أن قناة السويس يمر بحايد مقدم إلى لجنة باريس الدولية من مندوبي بريطانيا في جلسة ٣٠ من

مارس سنة ١٨٨٥ ... .. ٦٥٢

١٨ - مشروع المعاهدة الخاصة بحرية المرور في قناة السويس وقد فرغت من إعداد لجنة باريس الدولية بجلستها العامة المنعقدة في ١٣ من يونيو سنة ١٨٨٥ ووافقت عليه جميع الدول الاعضاء

ماعدا بريطانيا وإيطاليا . ... .. ٦٥٥

١٩ - إتفاقية الآسنة المقررة لحرية المرور في قناة السويس .

أبرمت في الآسنة في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٨٨٨ . ... ٦٦٠

٢٠ - التصفظ البريطاني على إتفاقية الآسنة المبرمة في ٢٨ من

أكتوبر سنة ١٨٨٨ . ... .. ٦٦٦

٢١ - التنازل عن التصفظ البريطاني على إتفاقية الآسنة في الوفاق

بين بريطانيا وفرنسا في ٨ من أبريل سنة ١٩٠٤ ... ٦٦٦

٢٢ - قناة السويس في معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا في

٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٦ ... .. ٦٦٧

٢٣ - قناة السويس في إتفاقية الجلاء بين مصر والمملكة المتحدة في

١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ . ... .. ٦٦٨

مادة

٢٤ قرار جمهورى رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية

لقناة السويس البحرية . ... .. ٦٦٩

٢٥ - التنظيم الإقليمى المصرى الانفرادى لقناة السويس :

أولا : رسالة من وزير خارجية مصر إلى سيادة راج

ممرشلد السكرتير العام للأمم المتحدة

فى ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥٧

ثانيا : - بيان بالتنظيم الإقليمى المصرى الانفرادى

٦٧٣ لقناة السويس

٢٦ - تصريح صادر من مصر - مصر تقبل الولاية الجبرية لحكمة

العدل الدولية فى جميع المنازعات التى تنشأ عن تطبيق فقره ٩

(ب) من التنظيم الإقليمى المصرى الانفرادى لقناة السويس

( ١٨ من يوليو سنة ١٩٥٧ ) . ... .. ٦٧٧

#### المجموعه الخاصه

٦٧٩ مصر والاحتلال والحماية

١ - المذكرة المشتركة فى ٧ من يناير سنة ١٨٨٢ . ... .. ٦٧٩

٢ - المذكرة المشتركة فى ٦ من فبراير سنة ١٨٨٢ . ... .. ٦٨٠

٣ - المذكرة المشتركة فى ٢٥ من مايو سنة ١٨٨٢ . ... .. ٦٨٢

٤ - رد الوزارة المصرية فى ٢٦ من مايو سنة ١٨٨٢ . ... .. ٦٨٣

٥ - استقالة محمود سامى البارودى فى ١٦ من مايو سنة ١٨٨٢ . ... .. ٦٨٤

٦ - منشور الحديو توفيق عقب إستقالة البارودى . ... .. ٦٨٥

٧ - إنذار الأميرال سيمور - فى ٦ من يوليو سنة ١٨٨٢ . ... .. ٦٨٦

٨ - رد طلبه باشا عصمت محافظ الاسكندرية على الأميرال سيمور

٦٨٦

- ٦٨٧ ... .. ٩ - برقية الأدميرال سيمور في ٩ يوليه سنة ١٨٨٢ بطلب
- ٦٨٧ ... .. ١٠ - إنذار الأدميرال سيمور النهائي في ١٠ يولية سنة ١٨٨٢ ...
- ١١ - كتاب نائب القنصل البريطاني إلى رئيس مجلس الوزراء
- ٦٨٨ ... .. قطع العلاقات بين مصر وبريطانيا ...
- ٦٨٨ ... .. ١٢ - رد مجلس الوزراء على الإنذار النهائي طبقا لقرار المجلس ...
- ١٣ - برقية الخديو توفيق إلى عرابي في ١٧ يولية سنة ١٨٨٢
- ٦٨٩ ... .. يأمره بالكف عن الاستعدادات الحربية بكفر الدوار ...
- ٦٩٠ ... .. ١٤ - رد عرابي على برقية الخديو توفيق ...
- ١٥ - قرار الجمعية العمومية بالإجماع على وجوب مداومة
- ٦٩٢ ... .. الاستعدادات الحربية ...
- ١٦ - قرار الخديو توفيق في ٢٠ يولية سنة ١٨٨٢ بعزل عرابي
- ٦٩٤ ... .. من وزارة الحربية ...
- ١٧ - قرار الجمعية العمومية في ٢٢ يولية سنة ١٨٨٢ بوقف أوامر
- ٦٩٥ ... .. الخديو توفيق ونظاره وعدم تنفيذها ...
- ١٨ - عهد إنجلترا باحترام استقلال مصر وبعض وعودها بالجلاد
- ٦٩٦ ... .. ١٩ - مذكرة من شريف باشا مؤرخة في ٢١ من ديسمبر سنة
- ١٨٨٣ إلى سير أفلين بارنيج (لورد كرومر) يرفض فيها
- طلب الحكومة البريطانية سحب الجيش المصري من
- السودان وإخلائه. ... .. ٧٠٩
- ٢٠ - برقية لورد جرايفيل وزر خارجية بريطانيا إلى اللورد كرومر
- بضرورة إتباع النصائح البريطانية (٤ من يناير سنة ١٨٨٤) ٧٠٨

صفحة

- ٢١ - خطاب إستقالة وزارة شريف باشا احتجاجاً على إصرار  
الحكومة البريطانية على إخلاء السودان ... ٧٠٩
- ٢٢ - مذكرة بريطانيا جبرير رفع العلم البريطاني بجانب العلم المصرى  
في الخرطوم ( ٤ من سبتمبر سنة ١٨٩٨ ) ... ٧١٠
- ٢٣ - إتفاقية الحكم الثانى فى السودان ( ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ) ٧١٠
- ٢٤ - إتفاقية الحكم الثانى فى السودان ( ١٠ يولية سنة ١٨٩٩ ) ٧١٤
- ٢٥ إعلان الحماية - فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ... ٧١٥
- ٢٦ - بريقة ملك إنجلترا إلى السلطان حسين ... ٧١٥
- ٢٧ - احتجاج الأمة المصرية على إعتراف مؤتمر الصلح بالحماية على  
مصر - كتاب سعد زغول فى ١٢ مايو سنة ١٩١٩ ... ٧١٦
- ٢٨ - إنجلترا ترفع الحماية عن مصر : ... ٧٢٠
- أولاً : - تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢
- ثانياً : - تبليغ من المندوب السامى إلى سلطان مصر ... ٧٢١
- ٢٩ - التفاوض الخاصة بمصر فى معاهدة لوزان المعقودة بين  
تركيا وإنجلترا وحلفائهما فى ٢٤ يولية سنة ١٩٢٣ ... ٧٢٤
- ٣٠ - مفاوضات سنة ١٩٢٤ ( سعد زغول - ماك دونالد ) ... ٧٢٤
- ٣١ - المذكرات المتبادلة بين المندوب السامى البريطانى والحكومة  
المصرية إثر مقتل سيرلى ستاك ... ٧٢٥
- المجموعة السادسة
- ٣٣٩ المفاوضات والإستقلال
- ١ - كتاب الجبهة الوطنية إلى المندوب السامى ... ٣٣٩
- ٢ - مذكرة الحكومة البريطانية على خطاب الجبهة الوطنية ٧٤٢

صلة

- ٣- تبليغ شقوى ... .. ٧٤٣
- ٤- معاهدة تحالف بين مصر والمملكة المتحدة في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٦ . ... .. ٧٤٣
- ٥- مذكرات لندن في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٦
- المذكرة الأولى ... .. ٧٦٧
- المذكرة الثانية ... .. ٧٦٨
- المذكرة الثالثة . ... .. ٧٦٩
- ٦- إعادة النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦، المذكرة التي سلمها سفير مصر بلندن إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ ٧٧٠
- ٧- مشروع صدقي ييفن في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ . ... ٧٧٢
- ٨- قطع المفاوضات قرار مجلس الوزراء في ٢٥ من يناير سنة ١٩٤٧ . ... .. ٧٧٦
- ٩- قرار مجلس الأمن في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ . ... ٧٧٧
- ١٠- مفاوضات سنة ١٩٥٠ - ١٩٥١ :-
- أولاً :- رسالة وزير الخارجية المصرية إلى مستر ييفن وزير خارجية بريطانيا ٧٧٧
- ثانياً :- رسالة من مستر ييفن إلى وزير الخارجية المصرية ٧٧٩
- ثالثاً :- رسالة من وزير الخارجية المصرية إلى مستر ييفن ٨٧٠
- ١١- بيان الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية في مجلس البرلمان (يوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥١) . ... .. ٧٨١
- ١٢- مصر تقرر إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦، قانون رقم ١٧٥ لسنة ٧

صفحة

- ١٩٥١ بإنهاء العمل بأحكام معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦  
وملحقاتها - وبأحكام إتفاقيتي ١٩ من يناير و ١٠ من يوليو
- سنة ١٨٩٩ . ... .. ٧٨٧
- ١٣ - نشوب الثورة - بيان إعلان الثورة في مصر ( ٢٣ يوليو
- سنة ١٩٥٢ ) . ... .. ٧٨٨
- ١٤ - خليج فاروق .
- ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ - صحيفة الإنذار . ... .. ٧٨٩
- ١٥ - وثيقة التنازل عن العرش
- أمر رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢ . ... .. ٧٨٩
- ١٦ - إعلان الجمهورية .
- سقوط أسرة محمد علي - ( ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ ) . ... ٧٨٩
- ١٧ - إتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة
- بشأن لحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان . ( ١٢ من فبراير
- سنة ١٩٥٣ ) . ... .. ٧٨٩
- ١٨ - نص إتفاق الجلاء ( في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ ) . ... ٧٩٤
- ١٩ - قرار جمهوري رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية
- لقناة السويس البحرية . ... .. ٧٩٨
- ٢٠ - إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة
- في أول فبراير سنة ١٩٥٨ . ... .. ٧٩٨
- ٢١ - ميثاق الاتحاد العربي ... .. ٧٩٨
- ٢٢ - قوانين يوليو الاشتراكية . ... .. ٧٩٨

القسم الأول  
العالم العربي





## المجموعة الأولى

### القرن التاسع عشر

( ١ ) معاهدة على القرماني الأولى<sup>(١)</sup> مع اسبانيا سنة ١٧٨٤ م

هذه شروط الصلح والمحبة الواقع فيه وكالتصايف مع الأسعد الأرشد ،  
المهام الأجد ، الطاهر الظاهر صاحب القاهر للتوكل على الملك ، القفال  
لما يشاء سيدنا ومولانا على باشا بن المرحوم مولانا محمد باشا بن المرحوم  
مولانا أحمد باشا القره مانلى صاحب ولاية دار الجهاد طرابلس المحمية للرعية  
وساير عمالها وبين دون جوان سليسق وصلبي وأخيه دون برونو صليرو  
صلبي وذلك من أطراف عظيم الروم يرتجى دون كارلوس الثالث بفضل  
مولاه عليه رى<sup>(٢)</sup> اسبانيا والهند وغيره وغيره بالوكالة الى يديها من  
أطراف الرى المذكور التى منشأ تاريخها فى أيام من نوفمبر سنة ١٧٨٣  
وذلك بموافقة الدون جوان دى سلسرا كونتى دى شوالفتشو مار كينى وغيره  
نير الجدور .

#### الشروط الأولى

شئ يتم هذا الصلح المبارك المنقذ بين السيد على باشا قرماني والرى  
الاسبنيولى كارلو الثالث وبين عملائه يبق أهل وجاقى طرابلس مع الصليبول  
فى صلح دائم الأجل .

(١) أنظر : طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرماني . ملاحق الوثائق التى أعدتها

الأستاذ كمال الدين الخريوطى .

منقولة عن النص الأصلى بالمرية الموحود لى الأستاذ على الفقيه حسن بطرابلس  
ويلاحظ أنها مكتوبة بالهجة العامية المحلية التى تتداخل فيها مفردات إيطالية .

(٢) ملك

### الشروط الثاني

الصلح الذي جعله حضرة السلطان الأعظم والمخافان الأكرم مولانا السلطان عبد الحيد خان مع الري كارلو الصبنيول هذا مثله وهو يصلح لوجاق طرابلس عسرها المولى بمته .

### الشروط الثالث

قرصان طرابلس إذا تلاقى مع مراكب الصبنيول واستحق في شيء يعينه ويخليه يسافر إلى حال سيئه في طريقه وقرصان الصبنيول إذا تلاقى مع قرصان طرابلس يفعل مثل ذلك يعينهم على ما يلزمهم وما يحتاجون إليه .

### الشروط الرابع

قرصان طرابلس حين يتلاقى مع مراكب كيروانت الصبنيول تمشى فلوكت القرصان يجوز السنيال من غير الذي يجيدوا المجداف ولا يركب لركب الصبنيول إلى الجوز فيال بطلعوا على الباصبورت وغيره وقرصان الصبنيول يفعل في مراكب الوجاق مثل ذلك .

### الشروط الخامس

قرصان طرابلس يحتاج يسافر بفرغان السيد الباشا أيده المولى ويأصبرته من عند التقنصل فان كان لم يكن عنده ذلك يحبسوه جمهور الصبنيول مثل ما يحبسوا الزبطنوط (١) .

### الشروط السادس

قرصان طرابلس لا يأخذ عدوة إلا بعد عشرة أيامات على البر الاصبنيول وكوشطها (٢) والذي يخالف ذلك يحبسوا مثل الزبطنوط .

(١) الباب من المداة

(٢) ساحلها .

### الشرط السابع

فإن كان قرصان عمل شاي مخالف للطريق مع بعض مراكب كبروات المصبيول أو أخذ منهم شيئا للسيد الباشا حفظه المولى يعاقب راييس القرصان ويخلف ما أخذه منهم من صاحب القرصان والمصبيول يفعل مثل ذلك .

### الشرط الثامن

اليولية والركاب الذين يركبوا في مراكب المصبيول سوا عدو أو غيره لم يأسوا<sup>(١)</sup> عليهم قرصان طرابلس وإن وجدوا في بعض غنائم صبيول ركاب أو تجمار كذلك لم يأخذوهم يكونوا في شكر ، هم ورزقهم ، وكذلك أناس وجاق طرابلس لا يتيسروا<sup>(٢)</sup> في اسبانيا لاهم ولا رزقهم .

### الشرط التاسع

السيد الباشا دامت معاليه يمنع كل من يريد يصر<sup>(٣)</sup> على مراكب المصبيول ويخرج عليهم قرصان من مرست طرابلس ولا من مالتها ولا يكون معين لعدو المصبيول عليهم .

### الشرط العاشر

اليسير يتاج المصبيول إذا حط رجله بوجاق طرابلس يبقى فونك<sup>(٤)</sup> وكذلك يسير الوجاق المنصور إذا حطوا رجله في تراب المصبيول يكون فوانكو .

(١) يمتدى

(٢) لا يؤسرون

(٣) تمتدى

(٤) حر

### الشرط الحادي عشر

فإذا كان جاء بعض زنبوط إلى طرابلس السيد الباشا دامت معاليه وأدام أيامه بمسك ذلك الزنبوط على كامل ويوم واحد وإن وجد عند الزنبوط شيء من المصنيول يتسلمه قنصل المصنيول .

### الشرط الثاني عشر

مراكب وجاق طرابلس يقدروا يمشوا إلى جميع مراسي المصنيول ومراكب المصنيول يقدروا يمشوا لجميع مراسي طرابلس ويأخذوا جميع ما يحتاجونه ويصلون (١) حقه .

### الشرط الثالث عشر

مدافع القلعة أمتاع وجاق طرابلس وعائلتها يمنعوا جميع ما يأتي من العدو للمصنيول بحيث لا يضرهم أحد تحت رمية المدفع وإن تعدى أحد السيد الباشا دامت معاليه بمته وفضله وجوده يعاقب الراس القرصان وكذلك المصنيول عليهم مثل ذلك .

### الشرط الرابع عشر

فإن كان قرصان الجزائر أو تونس أو قرصان سیدی يأخذ بعض من مراكب المصنيول من بعض المراسي الذين يكون بها قلعة للسيد الباشا أدام المولى وجوده وأيامه يرجعهم السيد الباشا منهم مثل ما كانوا عليه وإن أخذوا القرصان المزبور من مراسي الذين لهم بهم قلعة السيد الباشا يكتب تلك السلطنة التي فعل قرصانهم ذلك ويسعى في حبسه مثل ما يكون هو امتاعه ولا عليه لزوم في ذلك بوجه من الوجوه .

### الشرط الخامس عشر

إن كان مراكب المصنيول في المرمى وعدوهم حاضر يمسك عدوهم يوهين إلى أن يتقاعدوا مراكب المصنيول .

### الشرط السادس عشر

زمراكب الصبنيول فان بعضهم قدر المولى عليه وتوزوا<sup>(١)</sup> أو شحطوا<sup>(٢)</sup> في نواحي برطرابلس فيموتونهم أهل الوجاق ويدفونهم وأخذوا كرام من المتبوزين وأن فيهم وسق يتزلوا وسقمهم والذي يطلع منهم لم يدفع منهم جرك لأنه إلى غير وطن بلاد طرابلس .

### الشرط السابع عشر

القبطان الصبنيول الذي يأتي إلى وجاق طرابلس يتزل قبالة<sup>(٣)</sup> إلى حوش قنصل الصبنيول .

### الشرط الثامن عشر

مراكب الصبنيول لا يعطوا اتفراج<sup>(٤)</sup> الاسبعة وعشرين ريالاً قرامل ورايس المرسى يعطى قطينة الأجل للفلوكة لا يبروا .

### الشرط التاسع عشر

رئيسى المرسى يبعث فلوكة لأجل الأخبار وان رايس المركب ناداهم تطلع الفلوكة تدخلهم ويصلوهم عوايد .

### الشرط لثتم للعشرون

المركاكى (٥) الصبنيول يجب كل ما يريد من السلامة وكذلك يجب الشراب والعراق ولم يعط جرك الا ثلاثة بالمائة وأخذ ما يريد من بلعة طرابلس ويعطى ما يلزمه الجرك ٣/ لا غير جرك وأهل طرابلس مثل ذلك

(١) تسلاوا من الـ .

(٢) جنحوا

(٣) مباشرة .

(٤) رسم فنول .

(٥) الصغار .

إذا مضوا لبلاد المصبيول يعلو الحرك وغيره مثل المصالحين معهم من كل  
الأجناس من أحبابهم .

#### الشرط الحادى والعشرون

البارود والرصاص والقنوع وكلها هو دالت الحرب إذا أتوا به المصبيول  
لم يعط حرك .

#### الشرط الثانى والعشرون

التجار المصبيول إذا أتوا ببضاعة لبلاد وجاق طرابلس ولم تباع فى البلاد  
وأرادوا إخراجها إلى بلاد أخرى لم يعلوا عليها حرك وتجار وجاق طرابلس  
كذلك فى بلاد المصبيول .

#### الشرط الثالث والعشرون

القتنصل المصبيول لم يتزلوا من مركبة قلاع ولادومان فى البر .

#### الشرط الرابع والعشرون

إذا قرصان طرابلس أراد أن يتكى لم يغصب مراكب المصبيول لأجل  
يتكى مركبة عليهم الا بطييه خاطر قبطان المركبة المصبيول .

#### الشرط الخامس والعشرون

القبطان المصبيول لم يقدر يغصبه أحد فى كرا<sup>(١)</sup> مركبة أو فى سفر  
بالغصب إلا أن يكون بطيية خاطر .

#### الشرط السادس والعشرون

فان كان فى المرمى مراكب كيروانة لم يصرقتهم<sup>(٢)</sup> القرصان الاتمانية  
أيام وذلك بعد أن يرسل السيد الباشا دامت معاليه يرسل للقتنصل ويطلبه بذلك ،

---

(١) تأخير .

(٢) يهجم .

وأما القزامط التي بالمجذاف لا يتصرفون لأجلهم وإذا السيد الباشا مسك مركب  
لأجل مصالحة من المصالح يعلم القنصل بذلك .

#### الشرط السابع والعشرون

السيد الباشا دامت معاليه ما يزيد في الجرك ولا مثلها ما يدفع الصبنيول  
الاعلى العادة السابقة ومراكب الصبنيول إذا شحطوا ما يعطوا شيئا وإن  
أخذوا مونة للجهارك لا يعطوا جرك .

#### الشرط الثامن والعشرون

فان كان المسلمين أهل وجاق طرابلس عاملا (١) واحد اسبا نيول من  
غير إذن القنصل ومشورته أو بضمانة القنصل لا يعطى عليه شيئا الا أن يكون  
بأذنه أو بضامته .

#### الشرط التاسع والعشرون

فان كان بعض بحرية الاصبنيول اشترى خمر من الطبارم (٢) ولم يدفعوا  
حقه - القنصل الصبنيول لا يضمن ولا يطالبوه ولا يسكوه في ذلك ولا يمسك  
البحرية إذا أرادوا السفر .

#### الشرط لثلاثين

فان أحدا من النصارى الاسبا نيول يهلك بأوجاق طرابلس وعمالتها  
القنصل الاسبا نيول يضبط ماله وما يخلقه ومثل ذلك أهل وجاق طرابلس  
إذا هلك في اصبا باتيا وعملمها لا يضيع له رزق مثل ذلك .

(١) يقصد المعاملات المالية .

(٢) الخانات .

### الشرط الاحد والثلاثين

السيد الباشا دامت معاليه يعمل الشرع بين أهل الوجاق المنصور والاصبانيول وذلك بحضرة القنصل وكذلك في عمالة وطن طرابلس يكون خصامهم على ايدي المتولى للبلاد من العمال .

### الشرط الثاني والثلاثين

الاصبانيول إذا حصلت لهم منازعة أو مضاربة بينهم وبين بعض المسلمين وهرب الاصبانيول فالتقنصل لا يكون ضامنا وإن أحد الاصبانيول عاب في رجل مسلم ومسكوه لا يجزى عليه حكم الا بحضرة السيد الباشا دامت له معه وحضور القنصل .

### الشرط الثالث والثلاثين

إذا أراد أحد الاصبانيول أن يولى<sup>(١)</sup> مسلما بحضرة في حوش القنصل ثلاث أيام وبعد مضي ثلاث أيام يسأل فان اختار الاسلام يسلم ويكون مسلما .

### الشرط الرابع والثلاثون

المحب لجننا بنا رى الاصبانيول بقدر يعمل قنصل والقنصل المصنيول إن اراد أن يصلى في داره له الاذن والقنصل المصنيول يعاون جنسه في الذي يحتاجون اليه وله الحرية والقدر مثل القناصل الآخرين وللقنصل الاصبانيول يعمل الشرع بين جنسهم سواء أكانوا رياس أو تجار ولا يعرض له أحد من ارباب الدولة ولا من أهل الوجاق المنصور وله الاذن بعمل السنجق<sup>(٢)</sup> في الحوش وكذلك في القلوكة إذا ركب في المرمى ويأخذ ترجمان ومسمار باذن السيد الباشا دام المولى عزه ، وإن أراد أن يندلم له الاذن يعفى

(١) يصبح

(٢) السلم .



للمراكب في المرسى من غير مانع له في ذلك ومونت<sup>(١)</sup> حوشه لا يعطى عليه جرك وله الأدن يقدر يعمل قنصل في بنغازى ، ودرنة فيتنى<sup>(٢)</sup> قنصل يجرى مجرى تلك الشروط وإن أراد الرى يعمل فيتنى قنصل له ذلك .

#### الشرط الخامس والثلاثون

فإن أتت مركب جيرا<sup>(٣)</sup> بتاع رى اسبانيا القنصل المصينول يعلم السيد الباشا دامت معاليه وبعد ذلك الحصار<sup>(٤)</sup> والقلمة يسلموا عليه بالمدايع مثل تسليمه على غيرهم من الاجتناس الرياس وإذا تلاقى مع قرصان طرابلس مراكب البليك في البحر وسلموا عليهم يردوا لهم سلامهم مثلهم .

#### الشرط السادس والثلاثون

يحتاج قنصل المصينول حين يأتى مركب أو مراكب بإليك يعلم السيد الباشا ادام المولى وجوده وكبت حسوده لاجل يأمر بحفظ يسير<sup>(٥)</sup>، الوجاق المنصور من الهروب لأنه إن هرب يسير للمراكب المزبوره يكون فركك .

#### الشرط السابع والثلاثون

فإن كان عند الآخرين من النصارى المصالحين مع الوجاق المنصور بعض شروط غير ما سطر يكون مثلهم بجمهور المصينول وإن حدث لهم ثوى يكونوا مثلهم .

(١) تموين منزله .

(٢) نائب قنصل .

(٣) حرب .

(٤) الاسوار .

### الشرط الثامن والثلاثين

إن وقع خلاف الصلح من إحدى الدولتين لا يجعل القبرا (١) إلا أن يبحثوا على السبب وتوضح المخاطبة بينهم .

### الشرط التاسع والثلاثون

فإن كان وقع فساد في الصلح القنصل وجميع أجناس الصنيبول الذين في وطن طرابلس وعمالهم لهم أجل ستة أشهر لاجل يخرجوا بما عندهم ولا يمسون .

وعلى الاتفاق المسطور بمناه واعلاء جعلنا ثلاثة دفاتر صورت شروط الصلح بيننا وبين المحب لجنابنا الهادي رى كارلو الصنيبول منسوم بخط قلم التركية وخط الوكلاء المذكورين ونزلنا به طابعا (٢) الشريف وطوايح عمالها ونزلوا الوكلاء بخطوط أيديهم من أطراف الهادي المزبور وهم دون يوروا صليبي وأخيه دون جوان صليبي الذين بأيديهم التوكيل من المحب الينا رى صباية وقع ذلك في ٤ من شوال سنة ١١٩٨ هـ وفي سنة ١١٩٨ ثمان وتسعة ومائة والفي وقع الاتفاق والرضا بين الدولتين وهو عظيم الروم راي أصباية وبين الاسعد الارشد السيد على باشا قرمانلى صاحب ولاية وجاق طرابلس ورجال الدولة والزيابط وتابعهم منبها ومؤكدا على جملة أهل الدولة يكون محافظا على مقتضى الشروط للمسطورة من غير خلاف ولا مخالفة قبولاً تاماً وهذا لرعية الدولتين . وقع ذلك على تسعة وثلاثين شرط المقيدتين يسراه وبه نزل الخط أيدي كاملين العقل بالتوكيل المعوض لسيها وذلك بلسان الطليان ومهرم (٣) المقام الارفع الارشد الاسعد مولانا السيد على باشا باي

(١) الحرب .

(٢) ثنائتا .

(٣) وقع عليهم

دائى وطايح السيد الباي باى الوطن وكاهية القلعة وأغة الديوان وأغة السكرو  
وريس المرسى وخازندار وشيخ البلاد ودفردار- الكل راضين رضاء تاما  
على انعقاد الصلح المستور فى ٣٩ شرط وئزل طايح السيد الباشا ما ذكر  
بعده فى ٣ دفاتر وسلم لنا ولهم والثلاثة بالقتصلاية بيد القنصل نطلبوا المولى  
جل جلاله أن يكون مباركا على الوراق وسائر الاسلام بجاه من ظللته القمام  
بتاريخ ٢٣- خلت من شوال سنة ١١٩٨ .

وما مرسوم يمانه هو ما يكتبه القنصل فى الباسبورت وبعد كتب الشروط  
المرسومة تسعة وثلاثين شرطا والمتم لأجل هذا التوكيل الذى يبدى دون  
هرو وسليرو وأخيه دون جوان سليرو باسم الرى دون سلسريه تمسكو  
هذا الصلح باسم الحب لجنابنا داي نايلي وكل الشروط التى تصلح لنا وله  
ولذا وباسم الرى نجمعوا هذا الشيء وهو يمك فى حالة الصلح والشروط هو  
وكافة أهل نايلي من غير فساد بشيء منها والاسعد الارشد السيد الباشا دامت  
معاليه يعطيه مكتوب فى ذلك يصلح به ولأجل ذلك وافق الوكلاء المذكورين  
ونزلوا مهرم فى ذلك بتاريخ ٢٢ شوال سنة ١١٩٩ هـ

حسن باى القرمانلى

على القرمانلى

صاحب إيالة دار الجهاد طرابلس المحمية .

(توقيعات أخرى)

## (٢) خطي همايون

١٨ فبراير سنة ١٨٥٦

ولا يخفى أنه منذ ابتداء ظهور دولتنا العلية كانت الاحكام القرآنية الجليلة والقوانين الشرعية المتينة في غاية المراعاة الكاملة ولذلك كانت قوة سلطنتنا السنية وثبوتها مع راحة جميع الرعايا ورفاهيتهم وعمار البلاد في غاية ما يكون من السكال . ولكن منذ مائة وعشرين سنة لم يعد انقياد ولا امتثال لا للشرع الشريف ولا للقوانين المتينة لسبب عاثرأ عليها من الحوادث الكثيرة . ولهذا قد تحولت تلك القوة إلى ضعف والراحة إلى التعب والعمار إلى الدمار . وأية مملكة لا تقوم بحفظ القوانين الشرعية تأول إلى الاضمحلال ومنذ جلوس سلطنتنا على تحت الخلافة اتجهت افكارنا الخيرية خاصة إلى عمار البلاد وراحة العباد . فنظراً الى مواقع ممالك دولتنا العلية واراضيها الخصبة وقابلية أهلها واستعدادهم إذا اخذ في عمل الوسائل اللازمة يشاهد سرعة حصول المقصود بتوفيق الله تعالى في برهة خمس أو عشر سنين .

فاعتاداً على عون الله تعالى واستعداداً بروحانية نيتنا (صلعم) قد شوهد من الامور المهمة اللازمة وضع قوانين جديدة لحسن ادارة دولتنا العلية ومالكنا المحروسة . ونتيجة خلاصة هذه القوانين هي عبارة عن امنية الحياة وصيانة العرض وحفظ شرف الانسان وامواله وتعيين مال الوريكو وطريقة أخذ المساكر ومدة استخدامهم . فلا يوجد في الدنيا شيء أفضل من الحياة والمرض والشرف . فالانسان إذا نظر لهذه الامور وكانت على خلاف رضاء يئس من الحياة ويبادر الى حفظ حياته وشرفه بأعمال يؤذى بها الدولة والبلاد . وبخلاف هذا إذا كان مطمئناً على حياته وعرضه وشرفه

لا يبعد عن طريق الاستقامة ويكون مجتهداً في حسن الخدمة للدولة والملة .  
وإذا كان الإنسان غير مطمئناً على ماله فيتأخر عن الاهتمام في كل ما يأول  
لنجاح الدولة وعمار البلاد بخلاف ما إذا كان مطمئناً عليه فيكون مهتماً في  
أعماله ومجتهداً في توسيعها وتضاعف عنده الفيرة للدولة والملة وحب الوطن  
ويذله نفسه دونها . فهذا الأمر يجعله أن يكون مستعداً لكل فعل حميد .  
وأما ترتيب مال الوريث (أى المطالب الأميرية) فهو من أهم الأمور لكون  
الدولة يقتضى لها نفقات كثيرة لتجهيز العساكر . وللدول أن تأخذ النفقات  
من الإهالي لصيانة المملكة .

وقد أمرنا برفع الحجز عن بيع كل صنف من البضائع والمحمولات بيد  
شخص واحد الأمر الذى كان الاقدمون يعتقدون أنه أصل كل سعادة ،  
وتفرض الاموال الاميرية على كل إنسان بحسب قدرته بالمال والاملاك  
وأن لا يطلب منه شيء خلافاً .

ومن الأمور المهمة أيضاً وضع قوانين لتعيين مصاريف عساكرنا البرية  
والبحرية . ومن حيث أن صيانة البلاد أمر واجب وفرض لازم فعلى الإهالي  
أن يتدبوا أنفاساً عسكرية . فقد أمرنا بوضع قوانين في كيفية أخذ الانتفاخ  
على قدر امكان كل مكان ومدة إقامتهم في سلك العسكرية اربع سنين أو خمس .  
لأنه إذا أخذ الانتفاخ أكثر من طاقة الاماكن أو مكثوا مدة حياتهم في العسكرية  
يكون ذلك ظلماً وضراً على العباد والبلاد ويصير الانتفاخ يأسون من  
حياتهم إذا مكثوا مدة طويلة . ومن الآن فصاعداً لا يقاص أحدٌ لاسراً  
ولا جبراً بأى نوع كان من القصاص الا بعد الفحص والتدقيق تطبيقاً  
لشريعنا الالهية . ولا يسمح لأحد أن يهين شرف الآخر كائناً من كان ولكل  
واحد الحرية الكاملة ان يتمتع باملاكه وأمواله بدون معارضة كما ان

اقارب المذهب لا يقاصون بذنبه ولا يحرمون من ميراثه إذا كانوا أبرياء .  
 فلتعلم هذه الترتيبات جميع رعايانا من أية ملة كانت وليتمتع بها الجميع  
 بدون استثناء وليكن اطمئنانا كاملا ممنوحا منا إلى جميع أهالي المملكة على  
 حياتهم وشرفهم وأموالهم حسب فرائض شريعتنا المطهرة وقد أمرنا بوضع  
 مجلس للأحكام المدنية يكون فيه وزراءنا ووكلاء رجال دولتنا يحكمون  
 فيه بالحرية التامة لأجل ترتيب ما يلزم لاطمئنان الرعايا على حياتهم وأموالهم  
 وتعيين الأموال الاميرية . وأما الشرائع المختصة بترتيب العساكر فتصير  
 المفوضة بها في المجلس العسكري تحت نظارة المرعسكر . وكل ما يرتبوه  
 من الاشياء المستحسنة تعرض لسدتنا السلطانية فنشرها في اعلاها خطأ  
 بيدنا الملوكية لأجل المصادقة .

ولما كانت هذه الترتيبات ليس لها غاية سوى تقدم المديانة والدولة والشعب  
 وخير المملكة فعظمتنا الشاهانية تتعهد أن لا تفعل شيئا يخالفها ، وتأكيذا على  
 الإقامة بعدنا هذا فنقسم بالله العظيم أمام كل العلماء ووكلاء رجال الدولة  
 في بيت الحرفة الشريفة ونعلمهم أيضا . وبعد ذلك كل من يخالف هذه  
 الترتيبات يصير قصاصا على قدر ذنبه مع قطع النظر عن رتبته واعتباره ، وبما  
 أو للمتوظفين ماهيات كافية فيجوز القصاص الصارم على كل من يقبل  
 الرشوة التي تحرمها الشريعة الالهية وتكون سببا لسقوط المملكة . وبما أن  
 هذه القوانين المتقدم ذكرها قد جعلناها عوضا عن القوانين القديمة فلتعلم  
 ارادتنا الملوكية السنية في الاستعانة العلية وفي سائر ممالكنا المحروسة وتعطى  
 صورها أيضا إلى سفراء الدول المتعاهدة الموجودين في دار السعادة العلية  
 لتكون دولهم شهودا على دوامها إلى ما شاء الله وعدا ذلك فليحفظنا الله  
 بحفظه الالهي وكل من خالف هذه الترتيبات فليكن موضوعا للعة الالهية إلى  
 الأبد آمين .

(٣) رسالة من محمد باشا باي تونس إلى السلطان يطلب التولية

سنة ١٢٧١ هـ (١٨٥٤) (١)

(ومنها) مكتوب من محمد باشا عند ولايته على القطر يطلب التولية  
والتقرير ويعلم بارسال نجدة عسكرية لحرب القريم وهدية مالية مصاحبة  
للمكتوب (ونصة) اللهم بالنناء عليك نتقرب إليك وبالصلاة على رسولك  
وخلفائه المتناسقين نستلك سبل المتقين وبشكر نعمك نقرع باب كرمك وهو  
باب الدولة العلية العثمانية والسلطنة المجيدة الخاقانية الخدومة بالاعمال والتية  
المقصودة لبلوغ الامنية الوارد فضلها إلى الأقطار من كل ثنية والشمس عن  
مدح المادح غنية وكفاها أن رفعت من الملة الخفية اركاننا وأقامت للحق  
قسطاسا وميزانا وروت أحاديث العناية صيحا حاسنا ورث ملوكها الأرض  
وهم الصالحون سلطانا يتبع سلطانا من مسمى ذى النورين إلى من اخاره المجيد  
سبحانه لعباده وأقام به شرائع دينه وفروض جهاده وتولاه باعانه وإسعاده  
ويسر على يده مصالح أرضه وبلاده لازالت القلوب بطاعته مؤتلفة والسيوف  
والأقلام بخدمته متصفة والألسن في الاقرار بصيورها عما يجب له منصفة  
وبماذا أحيا تلك الحضرة العلية الشاعنة والقدم التي في كل فضل راسخة ضاق  
نطاق العبارة ولم يبق إلا مسلك الإشارة فالرجوع إلى الستة ونحية أهل الجنة  
السلام على أمير المؤمنين ورحمة الله من عبد نعمته العاكف منذ نشأ على خدمته  
محمد بن خديم الدولة حسين باشا باي (أما بعد) فالمعرض على تلك  
الحضرة ولها طول العمر وتقوذ الأمر أن رهن نعمتكم وعبد طاعتكم وعائير  
هذا البيت في خدمتكم ابن عم عبدكم ومقام أخيه المشير أحمد باشا باي سار  
إلى غفو الله فداء الحضرة السلطانية متزودا بما مات عليه من طاعة الخلافة

(١) أنظر: (مغنى الإخبار ج ١ ص ١٤٣ - ١٧٥)

وخدمتها بالعمل والنية وفي الحين بادر أهل الأيالة التونسية عموما وخصوصا  
 وكانوا بنيانا مرصوصا إلى هذا العبد الفقير وألقوا إليه مقاليد أمورهم  
 والنظر في حفظ مفردم وجمهورهم فقام العبد بما وجب عليه من جمع الكلمة  
 الإسلامية والدعاء على النابر للسلطنة المجيدة راجيا من رضى الخلافة في تأمين  
 البلاد وزوال العباد وسد طرق الفساد واعتصمتا بحمل الله جميعا ولبي العبد  
 الفقير سلطتكم سامعا مطيعا على عادة أسلافه الخدام مع السالف الصالح  
 السلاطين الكرام وسيلة هذا العبد أنه نشأ في ظل سلطتكم وتقذى بلبان  
 نعمتكم وتعرف من نعمكم الأنواع والأجناس واستضاء بنور عنايتكم بنور  
 يمشي به في الناس والكريم يرى السالف الخدمة تأكد حرمة وقد ترجى  
 العناية من ذلك الباب اعتادا على فضل ذلك الجناح ولايمت بغيره من الأسباب  
 وعادات السادات سادات العادات والأمل أن تزيد خدمة عبدكم على خدمة  
 من مضى حتى يرى من ظل الله الرضى والله يحاملى في نيتي فيما عرضت من  
 أمتيتي قبل حلول منيتي وقد اجدا للعبد خدمته بما كانت إليه فيه مع من تقدم  
 واحدة والقلوب والجوارح عليه متعاضدة وهو إرسال طائفة من العسكر  
 إعانة لتلك القوة القليلة التي تقدمت وبحسن القبول وقبولت والامل الذي عليه  
 المعول أن يشملها الفضل الأول ومنها جهد المقل ومتبهي طاقة الضعيف وعلى  
 قدر المهدي الهدية في هذه الإعانة الجهادية وعلم السلطنة باخاى والكثرة يقتضى  
 الاعضاء عنه يقدم ذلك عيد السلطنة المكتفى بوثوقه وأمانته وسياسته ونجاحه  
 أحد خواص عبدكم وعمل ابنه محمد أمير اللواء وهو النائب عن العبد العاجز  
 في طلب الفضل الذى وسيله الزجاء والأمل وفضل الكرام لا يتوقف على  
 ملاحظة عمل الهم أعنا على ما أوجبته هذه السلطنة من قروض الطاعة وتأذية  
 الحق جهد الاستطاعة واعتصمتا يديها الطولى من الاضاعة وإحسانا من مرضايتها



على سنن السنة والجماعة ( اللهم ) إنا إليه نناظرون وعن أمره صادر ووثق  
ولانجاز وعدك في نصر من ينصر دينك منتظرون لما فقد شيئا من وجدك  
ولاخائب من قصدهك آمين يارب العالمين وسلام على المرسلين والخلقاء الراشدين  
ومن تبعهم باحسان إلى يوم الدين وكتب في شوال سنة ١٢٧١ .

(٤) أمر يتضمن القواعد العامة في ضبط سير البلاد والتزام

ممو الباي بالعمل بها وهو الأمر المعبر عنه بعهد الأمان

في ٢٠ المحرم ١٢٧٤ = سبتمبر ١٨٥٧

الحمد لله الذي أوضح للحق سبيلا ، وجعل العدل لحفظ نظام العالم كفيلا ،  
ونزل الأحكام على قدر المصالح تنزيلا ، ووعد العادل ، وتوعد الجائر ، ومن  
أصدق من الله قيلا ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي مدحه في كتابه  
بالرؤف الرحيم وفضله تفضيلا وبعثه بالحنيفية السمحاء فينبها تبيينا وفضلها  
تفضيلا وربها كما أمره ربه بإباحة وتديبا وتحريما وتحليلا فان تجمد لسنة الله  
تديلا ولن تجمد لسنة الله تحويلا وعلى آله وأصحابه الذين أقاموا على معام  
الهدى علما لمن اقتدى ودليلا . وفهموا الشريعة نصا وتأويلا وأبقوا سيرتهم  
الفاضلة وأحكامهم العادلة أمانا جليلا . ونستوهمك اللهم توفيقا يوصل إلى  
الإسعاد برضاك توصيلا وعونا على أمور الإمارة التي من عملها فقد حل عجا  
ثقيلا . فقد توكلنا عليك والتجأنا إليك وكفى بالله وكيلا . أما بعد فان  
هذا الأمر الذي قلدنا الله منه ما قلده وأسندة إلينا من أمور خلقه بهذا القطر  
فيما أسندة إلينا فيه حقوقا واجبه وفروضا لازمة راتبة لا تستطاع إلا  
بأمانته التي عليها الاعتماد ، ولولاها فمن يقوم بحق الله وحق العباد . فمحضنا  
التصحية الله في عبادته ، وأرضه وبلاده ، والأمل أن لا يبق فيهم بحول الله

ظلماء ، ولا هضا ، ولا نحرهم لهم في إقامة حقوقهم نضاً . وأن ينصرف عن هذا القصد بعمله ونيته من يعلم أن الله لا يظلم مثقال ذرة لا يحب الضالين في بريته فقد قال لنبه المعصوم الأواب . يادادود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما قصوا يوم الحساب . والله يرى أنى أثرت في قبول هذا الأمر على خطره مصلحة الوطن على ذاتي وعمرت بخدمته الفكرية والبدنية غالب أوقاته وقدمت من التخفيفات في الجبايات ما علم خبره وظهر بعون الله أثره . فانتشرت الآمال وتشوقت النفوس إلى ثمرات الأعمال . واقبضت عن التعدي أيدي المال . واستقصاء المصالح يقتضى تفويض إعمال . ومن رامها جملة فقد عرضها بسبب التذمر للأعمال . ورأينا غالب أهل القطر لم تحصل لهم الأمانة . باجراء ما عقدنا عليه النية وجرت عادة الله تعالى أن لا يقع من نوع الإنسان - إلا إذا علم أن براءته هي الأمن له والأمان وتعقق أن سياج العدل يرفع عنه خوف العدوان وأن لا وصول لمهلك سر من حرمانه إلا بقوة الدليل ووضوح البرهان ولا يكتفى لتحقيقه الواحد والاثنان فإذا رأى الجاني تعدد الأنظار غلط إن كان متعصفا حرسه وقال : ومن يعد حدود الله فقد ظلم نفسه . وقد رأينا سلطة الإسلام والدول العظام الذين على سياستهم الدنيوية أعمال الإعلام في التقصص والإبرام يؤكدون الأمان من أنفسهم للرعية ويرونه من الحقوق للرعية وهو أمر يستحسنه العقل والطبع وإذا اعتبرت مصلحته فهو بما يشهد باعتباره الشرع لأن الشريعة جاءت لإخراج المكلف عن داعية الهوى ومن التزم العدل وأقسم عليه فهو أقرب للتقوى وبالأمن تطمئن القلوب وتقوى وقبل هذا كاتبنا علماء الأمة الأركان وبعض الأعيان فزمننا على ترتيب مجالس ذات أركان للنظر في

أحوال الجنایات من نوع الإنسان والمتاجر التي بها ثروة البلدان وشرعنا في فعله السياسية بما لا يصادم إن شاء الله القواعد الشرعية هذا وأحكام مجلس الشريعة أعزها الله جارية مطاعة . والله يديم العمل بها إلى قيام الساعة . وهذا القانون السامي يستدعي زمنا لتحرير تربيته وتدوينه وتهذيبه وأرجو الله الذي ينظر إلى قلوبنا أن تستقيم به أحوال الرئاسة ولا يخالفه بعد ما ورد عن السلف الصالح من اعتبار السياسة . وأنا العبد الفقير نجعل لمرضاة ربي بما تطمئن إليه النفوس وتكون منزلة في النفس منزلة المشاهد المحسوس وتأسسه على قواعد .

الفصل ١ - تأكيد الأمان لسائر رعيتنا وسكان إيلالتا على اختلاف الأديان والألسنة والألوان في أبدانهم للكرمة وأموالهم المحرمة وأعراضهم المحترمة إلا بحق يوجب نظر المجلس بالمشورة ويرفضه إيلتالنا النظر في الإمضاء والتخفيف ما أمكن أو الإذن بأعادة النظر (١) .

الفصل ٢ - تساوي الناس في أصل قانون الأداء المرتب أو ما يقترب وإن اختلف باختلاف السكينة بحيث لا يسقط القانون عن العظيم لعظمته ولا يمحط عن الحقير لحقارته ويأتي بيانه موضعا .

الفصل ٣ - التسوية بين المسلم وغيره من سكان الإيالة في استحقاق الإنصاف لأن استحقاقه لذلك بوصف الإنسانية لا بغيره من الأوصاف والعدل في الأرض هو الميزان المستوي يؤخذ به للمحق من المبطل وللضعيف من القوى .

(١) حق الحكم وإعادة النظر في القضايا أحييت بمقتضى النظم العصرية على حكام المجالس العلية التي تحكم اليوم طبق القوانين المسطرة نيابة عن سمو مولانا الباي لعظم كاسيأتي في بابها أما مسألة التخفيف فقد شكلت لها لجنة تحرر لائحة معروض سامي يعرض على الطابع السعيد كما يشار له في إجابته .

الفصل ٤ - إن الذى من رعيقتنا لا يجوز على تبديل دينه ولا يمنع من إجراء ما يلزم ديانتة ولا تمتن مجامعهم ويكون لها الأمان عن الإذابة والامتحان لأن ذمتهم تقتضى أن لهم مالنا وعليهم ما علينا .

الفصل ٥ - لما كان العسكر من أسباب حفظ النوع ومصلحته تعم المجموع ولا بد للإنسان من زمن لتدبير عيشه والقيام على أهله فلا تأخذ العسكر إلا بتزيب وقرعة ولا يبق العسكرى فى الخدمة أكثر من مدة معلومة كما تحرره فى قانون العسكر<sup>(١)</sup> .

الفصل ٦ - إن مجلس النظر فى الجنايات إذا كان الحكم فيه يعقوبة على أحد من أهل الذمة يلزم أن يحضره من نعيته من كبارهم تأييداً لنفوسهم ودفعاً لما يوقعوته من الحيف والشريمة توصى بهم خيراً<sup>(٢)</sup> .

الفصل ٧ - أن يجعل مجلساً للتجارة برئيس وكاتب وأعضاء من المسلمين وغيرهم من رعايا أحبابنا الدول للنظر فى توازن التجارات بعد الاتفاق مع أحبابنا الدول العظام فى كيفية دخول رعاياهم تحت حكم المجلس كما يأتى إيضاح تفصيله قطعاً لتشعب الخصاص<sup>(٣)</sup> .

---

(١) جاء فيما بعد قانون فى التجنيد يقع التعرض إليه فى باب ٥ .

(٢) كان وقع تأسيس مجلس يعرف بمجلس الجنايات تطبيقاً لهذا الفصل وحينئذ فيه عدة أفراد من أعيان الحاضرة وبلدان المملكة ثم وقع إلغائه وخلال عام ١٨٩٦ وقع تأسيس محاكم الحق العام الجارية بها الآن تطبيق قواعد القانون الجنائى التونسى .

(٣) وقع تأسيس هذه المحكمة التجارية بموجب هذه القاعدة وهى المحكمة المعروفة بمجلس العشرة الكبار ووقع الاستمرار على تسمية أفرادها إلى ما بعد نهب الحماية على البلاد حتى أن من قوانين الحماية تأييد وجود هذا المجلس كما جاء بذلك الأمر المؤرخ فى ١٢ جمادى الأولى ١٣٠٠ هـ وفى ١٢ مارس ١٨٨٤ وقد جاء فى تمديد نظر المجلس التجارى وكيفية تركيبه كما سيشتر فى باب ٥ .

الفصل ٨ - إن سائر رعيتنا من المسلمين وغيرهم لهم المساواة في الأمور العرفية والقوانين الحكيمية لا فضل لأحدهم على الآخر في ذلك .

الفصل ٩ - تسريح المعجز لاختصاص لاخذه بل يكون مباحا لكل أحد ولا تتاجر الدولة بهجارة ولا تمنع غيرها منها وتكون العناية بأعانة عموم المبحر ومنع أسباب تعطيلة .

الفصل ١٠ - إن الرافدين على إيمانناهم أن يختاروا بسائر الصناعات والحرف بشرط أن يتقوا القوانين المرتبة والتي يمكن أن ترتب مثل سائر أهل البلاد لا فضل لأحدهم على الآخر بعد اتصالنا مع دولهم في كيفية دخولهم تحت ذلك كما يأتي بيانه .

الفصل ١١ - أن الواردين على إيماننا من سائر أتباع الدول لهم أن يشتروا سائر ما يملكون من الدور واللاجنة الأرضين مثل سائر أهل البلاد بشرط أن يتقوا القوانين المرتبة والتي ترتب من تير امتناع ولا فرق في أدنى شيء من قوانين البلاد وتبين بعد هذا كيفية السكنى بحيث أن المالكون يكون عالما بذلك داخل على اعتبارهم بعد الاتفاق مع أجبائنا الدولة فعلى عهد الله وميثاقه أن نجرى هذه الأصول التي سطرناها على نحو ما بيناها وورأها اليان لمناها واشهد الله وهذا الجمع العظيم المربوق بعين التعظيم في نفسي ومن يكون بعدي أن لا يتم له أمر إلا باليمين على هذا الأمان الذي بذلت فيه جهدي وجمعت فيه سائر الحاضرين من نواب الدول العظام وأعيان رعيتنا شهداء على عهدي والله يعلم أن هذا القصد الذي أظهرته وجمعت له هؤلاء الأعيان وشهرته هو ما أودعه الله في نيتي وإجراء أصوله وفروعه فورا .

أعظم آمين في المرة مطلوب بحجته ومن عاهد الله لزمه الوفاء بهده والحق

هو العروة الوثقى والآخرة خير وأبقى واستعطف من حولي من هؤلاء الثقات  
والحنات الكفات أن يكونوا معي في إجراء هذه المصلحة يدا واحدة بقلوب  
سليمة متعاضدة وأقول لهم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله  
عليكم كفيلا إن الله يعلم بما تفعلون . اللهم من أعاننا على مصالح عبادك فكن  
له معينا وأورده من توفيقك عذبا معينا اللهم اجعل لنا من عنايتك وإعانتك  
مدداً وهب لنا من لدنك رحمة وهيء لنا من أمرنا رشداً منك الإعانة على  
ما وليت والمهتدى من هديت والخير كله فيما قضيت هذه مقدمة انتجبتها  
الاستشارة ورآها العبد الفقير ناجحة فاعنا اللهم بركة القرءان وأمرار النافحة  
والسلام من الفقير إلى ربه تعالى عبده المشير محمد باشا باي صاحب المملكة  
التونسية .

(٥) أمر يتعلق بنظام البلاد السياسي

في ١٥ شوال ١٢٧٧ - وفي ٢٦ أبريل ١٨٦١

قانون الدولة التونسية وفيه أبواب ١٢

الباب الأول في قانون آل بيت المملكة الحسينيين

وفيه فصول ٨

الفصل ١ - أكبر هذا البيت الحسيني هم الذي يتقدم لولاية المملكة عند  
انقضاء سلفه على عادة آلهم المقررة بالآلوفة ولا يتقدم صغير على كبير إلا لعذر  
يجزه عن خدمة المملكة .

الفصل ٢ - جميع ما يقع في بيت الملك من ولادة ووفاة يكون في زمامين  
مصحيحين من الوزير الأكبر وأحد الزمامين يبق في خزائن الوزارة .

الفصل ٣ - المتولي من هذا البيت الحسيني هو الذي له النظر في آلهم بحيث

لا يتصرف واحد منهم في ذاته أو ماله إلا بأذنه وحكمه معهم حكم الوالد مع صغار بني له عليهم حق الأبوة ولهم عليه حق البنوة .

الفصل ٤ - لكبير هذا البيت المتولى بمقتضى ماله من على آله من حقوق الأبوة أن يحرمهم على ما يرضيه منهم بما يناسب مقامهم للعالي ويلزمهم لما يراه من المصلحة لقواتهم ومقاماتهم ويبتهم ويجب عليهم طاعة الابن لأبيه .

الفصل ٥ - لا يتزوج أحد من هذا البيت الحسيني ذكراً أو أنثى إلا بأذن الكبير المتولى .

الفصل ٦ - إذا وقعت نازلة في هذا البيت الحسيني تخص آله في أنفسهم من مخالفة قانون بينهم أو نحو ذلك مما يخص الآل فكبير البيت المتولى أن يعقد مجلساً يرأسه بنفسه أو من يعينه من كبار آله وأعضائه وأحد من آله والوزراء المباشرين وأهل مجلسه الخاص وحسبهم تلخيص النازلة وإيضاح تقريرها فان ظهرت لهم المخالفة يكتبون أن السيد البائ فلان متوجه عليه اللوم ويرفعون ذلك للمتولى وله النظر في تربية آل بيته بما يراه من وجوه الجزاء ..

الفصل ٧ - إذا صدرت جناية ثقيلة من أحد من هذا البيت الحسيني تعم أو تخص لا توجه النظر فيها إلى مجلس الجنابات والأحكام العرفية وإنما يعقد لها الملك مجلساً يرأسه بنفسه أو أكبر آله وأعضائه ، الوزراء المباشرين وأهل مجلسه يحمرون الشكاية وحججها فان ظهر لهم صدقها يكتبون في التقرير أن هذه الشكاية قامت الحجة على صدقها ويرفعونه إلى الملك وهو الذي يبين ما يقتضيه نظره في الجزاء .

الفصل ٨ - إذا صدرت جناية ثقيلة من أحد من هذا البيت الحسيني تعم أو تخص لا توجه النظر فيها إلى مجلس الجنابات والأحكام العرفية وإنما

يعقد لها الملك مجلساً يرأسه بنفسه أو أكبر آله وأعضائه الوزراء المباشرين وأهل المجلس الأكبر للنظر في تقريرها بما يجب وتقرير حكمها الثابت في الجنايات ويرفعون ذلك إلى الملك مصححاً بخط الرئيس وكافة الحاضرين والملك النظر الامضاء والتخفيف .

الباب الثاني فيما للملك من الحقوق وما عليه

#### وفيه فصول ١٠

الفصل ٩ - على الملك عند ولايته أن يحلف بالله وعهده ودينه أنه لا يخالف شيئاً من قواعد عهد الأمان ولا شيئاً من القوانين الناشئة منه وأن يحفظ حدود المملكة وتكون يمينه جهرأً بحضور أهل الحل والعقد وهم أهل المجلس الأكبر وأهل المجلس الشرعي وبعد الحلف ينقبض البيعة ولا يتم له أمر بدون هذه اليمين وإن خالف القانون بعد الولاية عنداً فقد بيعته منحلة .

الفصل ١٠ - لكل من يقوم بأمر هذه المملكة أن يحلف كل ذي خطة عسكرية أو سياسية وصورة يمينه والله أني أطيع القوانين الناشئة من عهد الأمان وأوفى بحقوق الملك .

الفصل ١١ - الملك مسئول في تصرفاته للمجلس الأكبر إن خالف القانون .

الفصل ١٢ - للملك أن يتصرف في سياسة المملكة بواسطة الوزراء .

الفصل ١٣ - للملك رئاسة العساكر البرية والبحرية وعند الحرب وشروط الصلح والمعاهدة والتجارة .

الفصل ١٤ - للملك أن يقلد رئاسات خدمته إن شاء من متأهلي أهل المملكة بحسب ما يظهر له وله أن يرفع تلك الرئاسة متى شاء .



الفصل ١٥ - للملك أن يصفو عن شاء من الجرائم إذا لم يتعلق بذلك حق للغير .

الفصل ١٦ - للملك تعيين جميع الوظائف وإصدار الرتب والأوامر الضرورية لتنفيذ القانون .

الفصل ١٧ - واحد من رجال الدولة وعساكرها وأعوانها إذا صدرت منه مزلة في خدمته تقتضى الاحسان عليها ويعرضها الوزير على الملك له أن يجازيه عليها لما يراه مناسباً ويكون ذلك من المقدار المعين من المال للاحسان أما من صدرت منه خدمة مهمة للوطن في دفع ضرر أو جلب نفع للملك أن يأمر المجلس الأكبر بالنظر فيها هل يستحق عليها جزاء مرتباً أو لا يستحق ويمضى الملك ما اقتضاه نظر المجلس في تعيين القدر والكيفية .

الفصل ١٨ - غير الأمور المذكورة في الفصل ٦٣ من خدمة المجلس الأكبر يمضيها الملك ويكتفي فيها برأى وزرائه المباشرين .

الباب الثالث في ترتيب الوزارات والمجلس الأكبر ومجالس

وفيه فصول ١٠

الفصل ١٩ - الوزارة هي أول المخطط في الدولة .

الفصل ٢٠ - الوزراء يتصرفون عن إذن الملك وهم المسؤولون من المجلس الأكبر .

الفصل ٢١ - المجلس الأكبر لحماية حقوق الملك وحقوق السكان والمملكة .

الفصل ٢٢ - مجلس الضبطية لفصل النوازل الخفيفة .

الفصل ٢٣ - مجلس الجنايات والأحكام العرفية لفصل جميع النوازل عدا الأمور العسكرية والمتجربة .

الفصل ٢٤ - مجلس التحقيق ترفع له الشكايات الواقعة من حكم مجلس الجنائيات والأحكام العرفية ومن مجلس التجارة .

الفصل ٢٥ - مجلس التجارة لفصل التنازل المتجرية .

الفصل ٢٦ - مجلس الحرب لفصل جميع التنازل العسكرية .

الفصل ٢٧ - الأحكام التي تصدر من سائر المجالس للمرتبة لا تكون إلا على مقتضى القوانين المعمولة لهم .

الفصل ٢٨ - وظيفة أعضاء مجلس الجنائيات والأحكام العرفية ومجلس التحقيق لا يعزل صاحبها إلا بذنب يقتضى عزله في المجلس ويجرى العمل في شأنهم في المدة الأولى على ما في الفصل ٥ من تركيب مجلس الجنائيات والأحكام العرفية .

الباب الرابع في دخل الدولة وفيه فصول ٣

الفصل ٢٩ - يعين من دخل الدولة مقدار من المال للنصب الملكي وهو مليون ومائتا ألف ريال في السنة الواحدة .

الفصل ٣٠ - يعين من دخل الدولة مقدار من المال لآل الملك وهو لكل واحد من السادات البيات الغير المتزوجين الذين في حجر والدهم ستة آلاف ريال في العام الواحد فإذا توفي والدهم يأخذ اثني عشر ألف في العام حتى يتأهل فإذا أراد الزواج يأخذ خمسة عشر ألف ريال لجميع ما يلزم لتزويجه من المصاريف ولكل واحدة من بنات السادات البيات المتزوجات عشرون ألف ريال في كل عام وكذلك إذا كانت أيتما ولكل واحدة من بنات السادات البيات الغير المتزوجات الثلاث في حجر والدهن ثلاثة آلاف ريال في العام أما إذا توفي والدهن فإن الواحدة تأخذ ثمانية آلاف ريال حتى تتأهل وإذا أرادت الزواج تأخذ خمسين ألف ريال لتجهيزها ولكل واحدة

من أزواج الملوك المرحومين إثنا عشر ألف ولكل أيم من زوجات السادات  
اليات ثمانية آلاف ريال فى العام الواحد .

الفصل ٣١ - الباقي من دخل الدولة بعد تعيين المقادير المذكورة بالفصلين  
قبله يكون لمساكرها وعمالها وأعوانها ومصالحها العامة وحصونها ومهمات  
الحرية برية وبحرية وغير ذلك مما فيه نفع للمملكة أى تقع كان ويكون ذلك  
على يد الوزراء المباشرين على مقتضى الفصل ٦٣ من خدمة المجلس الأكبر .

الباب الخامس فى ترتيب خدمة الوزارات وفيه فصول ١٢

الفصل ٣٢ - تصدر قوانين بموافقة الملك والمجلس الأكبر لتعيين خدمة  
كل وزير وتعاطى خدمته مع متوظفى الدولة أو مع نواب الدول الاجانب  
وترتيب خدمة الوزارة الداخلية .

الفصل ٣٣ - تصرف الوزير ينقسم إلى ثلاثة أقسام قسم له الرخصة فى  
تنفيذه من غير إذن خاص من الملك فى جزئياته لدخوله فى عموم خدمته  
وقسم يعرضه على الملك مما أصوله محررة فى القانون على صورة رأى ليأخذ  
فى تنفيذه إذن الملك وقسم يلزم عرضه على المجلس الأكبر عن إذن الملك وهو  
الأمر المقرر فى الفصل ٦٣ من خدمة المجلس الأكبر .

الفصل ٣٤ - الوزير مطلوب للدولة فى القسم الاول من الفصل قبله إن  
خالف القانون وفى القسمين الآخرين بالامضاء فقط ومستشار الوزارة  
مطلوب فى تنفيذ الأمر الصادر من الوزير فى ترتيب خدمة الموظفين فى  
الوزارة وفى صحة التلاخيص والتقارير فى النوازل التى يعرضها على الوزير  
وفى تنفيذ الإذن الصادر من الوزير على مقتضاها وفى الأمور التى يحررها هو  
بنفسه من غير احتياج فيها لإذن الوزير على مقتضى ماله من الرخصة فى  
قانون الخدمة .

الفصل ٣٥ - على كل وزير أن يجعل ترتيباً لإجراء خدمته داخل وزارته لتسيّلها وضبط حججها ودفاترها بما يراه صالحاً ومخالفته من أهلها ذنب ويلزم أن يكون هذا الترتيب معلوماً لكل أحد وإنما يجب علمه لموظفي الوزارة لأنهم المطالبون بإجرائه ويمكن إبدال هذا الترتيب أو التغيير فيه بحسب ما يظهر للوزير والمستشار مطلوب للوزير في تنفيذ الترتيب المذكور .

الفصل ٣٦ - كل وزير له النظر في انتخاب سائر الموظفين في خدمة وزارته بإمضاء الملك وإن لم يصلح به أحد الموظفين في خدمته يرفع أمره إلى الملك ليحضى رأى الوزير في ذلك .

الفصل ٣٧ - سائر متونظفي الوزارة من مستشار وغيره مطلوبون للوزير في سائر خدمتهم .

الفصل ٣٨ - على الوزير أن يكتب بخطه في كل مكتوب يصدر من الملك فيما يتعلق بخدمة وزارته .

الفصل ٣٩ - كل وزير ظهرت له مصلحة يعود تعهها على البلاد بما له تعلق بخطته يحضرها في تقرير يبين فيه الأسباب الداعية لذلك وللفادة التي تحصل منه ويعرضه على الملك ليأمر بعرضه على المجلس الأكبر .

الفصل ٤٠ - كل وزير عرضت في وزارته شكاية من بعض الموظفين بوزارته أو من لنظرها يجب عليه أن ينظر في الشكاية بما يمكن به التوصل إلى معرفة الحق ولو لم يكن على عادات مجالس الأحكام في كيفية التقارير لأن نظر الوزير في ذلك نظر آمر في فعل مأموره ليس نظر مجلس حكم وعند ثبوت الحق يرفع الضرر عن الشاكي وللشاكي إن لم ينصفه الوزير من نظره بعد مضي مدة أكثرها شهران يرفع تقرير شكايته للمجلس الأكبر .

الفصل ٤١ - كل وزير عرضت في وزارته شكاية وعلم أنها رفعت للملك لا يباشر فصلها قبل أن يعلم ماصدر من الملك فيها .  
 الفصل ٤٢ - شكايات الرعية من العمال والعمال من الرعية فيما يتعلق بخدمة العمل السياسية يقع تقريرها والنظر في حجبها بوزارته ومنها تعرض على الملك بمجلسه .

الفصل ٤٣ - جميع ما عرض على الملك من وزرائه أو من المجالس يكون بالكتابة وكذلك ما يصدر من الملك لوزرائه أو للمجالس يكون بالكتابة ولا حاجة بشير الكتابة .

### الباب السادس في تركيب أعضاء المجلس الأكبر

وشروطه وفيه فصول ١٦

الفصل ٤٤ - المجلس الأكبر مركب من ستين عضوا في الأكثر الثلث منهم يكون من الوزراء ومن الموظفين في خدمة الدولة كانوا في الخدمة العسكرية أو السياسية والثلثان من أعيان أهل المملكة ممن يشهد لهم بالكمال والوجاهة ويلقب كل واحد من أعضاء هذا المجلس بمستشار المملكة ويكون للمجلس من الكتاب على قدر الحاجة .

فصل ٤٥ - الملك بموافقة وزرائه ينتخب هذا المجلس في أول الأمر .

الفصل ٤٦ - مدة خدمة مستشاري المملكة في المجلس الأكبر سواء كانوا من موظفي الدولة أو من أهل المملكة عدا الوزراء خمس سنين ثم يقع تبديلهم عند تمام المدة المذكورة الخمس في كل عام بالفرعة هذا في الأعضاء غير الوزراء وبعد العشر سنين الأولى يخرج السابق على حسب الترتيب في كل عام .

الفصل ٤٧ - المجلس الأكبر عند اجراء خدمته ينتخب بموافقة الملك أربعين ركنا من أعيان أهل المملكة بحضور جميع الأعضاء وتقييد أسماءهم ويبيض

الملك وتبقى في المجلس ليؤخذ منهم بالقرعة عوض من يدل أو ينقص من أهل المملكة من الأعضاء في كل عام .

الفصل ٤٨ - إذا بقي من الأربعين المهيئين للدخول في المجلس ربعهم ينتخب كالأربعين عضوا في المجلس بحضرة سائر أعضائه ليكون منهم عوض من يدل أو ينقص كما ذكر في الفصل قبله وهم جرا .

الفصل ٤٩ - الملك ينتخب بمجلس وزرائه من أعيان متوظفي الدولة أعضاء عوض الخارجين من متوظفي الدولة من أعضاء المجلس الأكبر عند وقوع التبديل في كل عام على نسبة عددهم وهم جرا .

الفصل ٥٠ - أعضاء المجلس الأكبر لا يعزل أحد منهم في المدة المعينة في الفصل ٤٦ إلا لذنب ثبت بالمجلس .

الفصل ٥١ - للمجلس عند انتخاب الأعضاء العرض عن الذين تمت مدة خدمتهم أن ينتخب من خدم عضوا بالمجلس وخرج عند انتهاء مدته سواء كان من المتوظفين في الدولة وسلم في وظيفة أو من أهل المملكة بشرط أن تمتضى خمسة أشهر من يوم خروجه .

الفصل ٥٢ - لا يعضى رأى من المجلس إلا بمحض رأيين عضوا فأكثر .

الفصل ٥٣ - يكون العمل في المجلس على رأى الأكثر منهم فان تساوا في العدد يكون العمل على رأى القمم الذى فيه الرئيس .

الفصل ٥٤ - ينتخب من أعضاء المجلس الأكبر قسم للنظر في الأمور المعادة الجارية كالأشارة بالرأى فيما يعرض عليه من الملك أو الوزراء من النوازل التي لا تتوقف على موافقة جميع أعضاء المجلس الأكبر أو غالبهم مثل تهذيب الأمور وترتيب التوازل التي يلزم عرضها على المجلس الأكبر وتعيين وقت اجتماع المجلس ونحو ذلك وعمله عمل المجلس الأكبر .

الفصل ٥٥ - يكون هذا القسم المشار إليه في الفصل قبله مركبا من رئيس ونائبه وعشرة من الأعضاء منهم الثلث من متوظفي الدولة .

الفصل ٥٦ - لا يمضى رأى هذا القسم فى الأمور التى يباشرونها إذا لم يحضر من مجموعهم سبعة أعضاء بشرط أن يكون فيهم رئيس القسم أو نائبه .

الفصل ٥٧ - ينتخب الملك من المجلس الأكبر ركنين ممن يصلح للرئاسة بهذا المجلس أحدهما يجعله رئيسا والثانى يجعله كاهيته .

الفصل ٥٨ - ينتخب الملك من المجلس الأكبر ركنين ممن يصلح للرئاسة أحدهما يجعله رئيسا بالقسم المكلف بالأمور المعتادة من المجلس الأكبر والثانى كاهيته .

الفصل ٥٩ - خدمة أعضاء المجلس الأكبر لوطنهم لا مرتب لها .

### الباب السابع فى أصول خدمة المجلس الأكبر

#### وشروطه وفيه فصول ١٠

الفصل ٦٠ - المجلس الأكبر هو المحافظ على العهود والقوانين والحماى لحقوق جميع السكان والمانع من وقوع ما يخالف أو يضعف أصول القوانين وكل ما يقتضى عدم مساواة الناس لدى الحكم ويقبل شكاية المحكوم عليه من مجلس التحقيق ليطابق الحكم على القانون إذا كانت النازلة فى جناية وهو القاطع لسائر أعدار المحكوم عليه كما يمنع عزل أحد أعضاء مجالس الأحكام إلا لذنوب ثبت عندهم واقتضى ذلك الذنب عزله .

الفصل ٦١ - المجلس الأكبر إذا رفعت له شكاية محكوم عليه من مجلس التحقيق وكانت النازلة فى جناية عليه أن يعين مجلسيا من أعضائه أقله اثنا عشر عضوا للنظر فى الحكم هل هو مطابق للقانون أم لا فان رأى الحكم تام الشروط مطابقا للقانون يحكم بصحته وبمحكمة تنتهى النازلة ويقطع عذر المحكوم

عليه وإن رأى مخالفة فيعيد النظر في الحكم بما حكم به وإلا تجتمع أعضاء المجلس الأكبر كلهم ولا يخلف إلا من له عذر يمنعه من الحضور وما يقع عليه اتفاق الأكثر يمضى .

الفصل ٦٢ - على المجلس الأكبر ترتيب ما تظهر في المصلحة للدولة والملكة وعرض ذلك على الملك فإذا أمضاه الملك بمجلس وزرائه يلحق بالقوانين .

الفصل ٦٣ - لا يمكن إحداث قانون جديد في حكم أو زيادة في أداء أو تنقيص منه أو إبدال قانون ولو بأصلح منه أو زيادة أو نقص في المرتبات أو صرف أي مصرف كان أو زيادة في عسكر أو مهمات برية أو بحرية أو إحداث شيء لم يتقدم نظيره أو عزل موظف في الدولة لذنوب يقتضى طرحه من الخدمة أو فصل نازلة بين المتوظفين من التوازل التي لم تذكر في هذا القانون أو فهم عبارة في القانون إذا وقع الخلاف في فهم أو بحث عسكر لفصص جهة لا يمضى شيء مما ذكر إلا بعد عرضه على المجلس الأكبر والمباحثة فيه وفي أسبابه المقتضية له وموافقة الأكثر .

الفصل ٦٤ - للمجلس الأكبر النظر في تصحيح محاسبات الوزراء عن العام الماضي هل صرفوا على الوجه المقرر لهم في قانون خدمتهم أم لا وما يطلبونه للمصرف في السنة المستقبلية بعد التأمل في دخل المملكة في تلك السنة ليتبين منه ما يلزم وما لا يلزم ومقدار ما يتعين لكل وزارة بحيث لا يمكن لأحد أن يصرف شيئاً زائداً على المقدار المعين له ولا في غير الأمور المعينة له ولا تَمْضى جميع هذه الأمور المقررة إلا بعد موافقة أرباب المجلس أو أكثرهم عليها .

الفصل ٦٥ - للملك بموافقة المجلس الأكبر أن ينقل مصر وفامعينا لجهة في



الفصل ٦٦ - كل من يدعى مخالفة وقعت في القانون سواء كانت المخالفة من الملك أو من غيره يرفع دعواه للقسم المكلف بالأمر المعتادة من المجلس الأكبر وعلى القسم المذكور أن يجمع لذلك المجلس الأكبر في مدة ثلاثة أيام بحيث لا يتأخر الاجتماع أكثر من المدة المذكورة هذا إذا كان المجلس غير مجتمع أما إذا كان مجتمعاً فالنازلة تنشر في الحين للنظر فيها .

الفصل ٦٧ - محل اجتماع المجلس الأكبر سراية المملكة بالحاضرة .

الفصل ٦٨ - لا بد من اجتماع المجلس في المحل كل خميس من الأسبوع مدة ساعتين انتهاءهما قبل الزوال بساعة والاجتماع بغيره من الأيام يكون على حسب النوازل .

الفصل ٦٩ - محل اجتماع للمجلس الأكبر هو المحل المعد لحفظ أصول القوانين وعلى هذا منها أمضى الملك قانوناً يرفع إلى هذا المحل لينسخ في الدفاتر ويحفظ الأصل الممضى من الملك بعد أن يأخذ منه الوزير المكلف بمضائه نسخة .

الباب الثامن في فصل الجنايات التي تصدر من موظفي الدولة

حال مباشرتهم لخدمتهم وغير ذلك وفيه فصول ٤

الفصل ٧٠ - إذا وقعت شكاية من وزير في أمر لا يتوصل إليه إلا بالخطأ أو إنهم بمخالفة للقانون فالنازلة تعرض بالمجلس الأكبر بجميع حججها والمجلس يعين حكمها من القانون من عزل أو دفع مالي معين في القانون أما التي يقرّب عليها عقاب ثقيل فالحكم فيها بمجلس الجنايات والأحكام العرفية .

الفصل ٧١ - إذا وقعت شكاية من أحد المأمورين في الدولة غير الوزراء مما يتعلق بأموريته وبها توصل إلى سبب الشكاية فإنها تعرض على الوزارة الراجع لها نظره ومنها تعرض على المجلس الأكبر ليطبق حكمها من القانون

أما إذا بلغت الموقوبة الثقيلة من نقي أو سجن مغلظ أو كراكة أو قتل فالحكم فيها بمجلس الجنائيات والأحكام العرفية .

الفصل ٧٢ - إذا صدرت جناية شخصية من وزير أو من أعضاء المجلس الأكبر أو غيرهم من سائر المأمورين في الدولة فالحكم فيها من مجلس الجنائيات بشرط أن لا يطلب الجاني إلا بعد أخذ الرخصة من المجلس الأكبر إلا إذا كانت النازلة بما يفوت بقوات الوقت فله أن يوقف الجاني ويعلم المجلس الأكبر وليأخذ منه الرخصة .

الفصل ٧٣ - إذا وقعت شكاية عن ذكر بالفصل قبله وكانت شكاية مالية لا تقتضى حضور المشتكى به بنفسه كأن اشترى شيئاً وعينه قائمة وتلد عن دفع الثمن فلمجلس الجنائيات والأحكام العرفية أن يحكم عليه بما يقتضيه القانون من غير أخذ الرخصة من المجلس الأكبر .

الباب التاسع في ضبط مدخول الدولة ومصروفها وفيه فصول ٣  
الفصل ٧٤ - على وزارة المال أن تعرض على الوزير الأكبر دخل المملكة وخرجها في كل سنة ماضية وتعرض عليه دخل المملكة عن السنة القابلة بجميع البيان .

الفصل ٧٥ - على سائر الوزارات أن تعرض على الوزارة الكبرى سائر مضاريفها في العام الماضي مما قضت وتعرض عليها ما يلزمها في العام المستقبل مثاله في عرم سنة ١٢٧٧ تعرض تفصيل حسابها على سنة ١٢٧٦ وما يلزمها لمصروف سنة ١٢٧٨ .

الفصل ٧٦ - على الوزارة الكبرى أن تعرض سائر الحسابات وحججها سكا تلقها من الوزارات على المجلس الأكبر مستوفى البيان ليتأمل فيها كما في الفصل ٦٤ .

## الباب العاشر في ذكر مراتب الولايات

### وفيه فصل واحد

الفصل ٧٧ - المخطط السياسية في الدولة تنقسم إلى ست مراتب وهي مقيسة على المخطط العسكرية أولها مرتبة أمير الأمراء وسادسها رتبة بينباشي وإيضاح موازاتها مقرر في قانونها .

## الباب الحادي عشر في المتوظفين على الإطلاق وما لهم

### وما عليهم وغير ذلك وفيه فصول ٨

الفصل ٧٨ - كل واحد من أهل المملكة التونسية لم تصدر منه جنابة تشيخ عرضة أو تنقص مروءته الإنسانية وحكم عليه بسببها من المجلس بسجن مغلظ له الحق في سائر منافع الوطن والدولة من المخطط والخدم إذا كان أهلاً .  
الفصل ٧٩ - كل أجني يباشر خدمة في المملكة التونسية يجري عليه قوانينها مادام في الخدمة وكذلك إذا تعلقت به نازلة صدرت منه مدة مباشرته للخدمة المذكورة ولو بعد انفصاله من الخدمة تجري عليه الأحكام المذكورة في خصوص ذلك .

الفصل ٨٠ - كل موظف سياسي أو عسكري خدم الدولة ثلاثين سنة وخرج من الخدمة له مرتب عن تقاعده على ما يتحرر في قانون مخصوص .

الفصل ٨١ - كل ذي رتبة سياسية أو عملية في الدولة لا يعزل عقاباً إلا لذنوب فعل أو قول يتنافى الأمانة في خطته ويثبت ذلك في المجلس الأكبر فإذا ثبتت في المجلس براءته فهو على منصبه ويجري على من اتهمه بباطل العقوبة المقررة في الفصل من قانون الجنائيات :

الفصل ٨٢ - الجناية التي عقوبتها نفيلة تؤلم البدن وتشين العرض المعينة من مجلس الجنابات والأحكام العرفية تقتضى العزل من الخطط .  
 الفصل ٨٣ - إذا استعفى موظف من خدمة الدولة يكتب طلبه ذلك ويقبل استعفاؤه .

الفصل ٨٤ - كل موظف في الدولة وقع عليه الحكم من المجلس بالانتقال إلى غير بلد عمله أو غير عرشه أو السجن في دين ونحوه أو أداء مال عن فعل اقتضاه لا يحى اسمه من ديوان الخدمة لهذه الاسباب .  
 الفصل ٨٥ - كل ذى رتبة عسكرية أو سياسية في الدولة مطلوب بما ينشأ من تصرفه في خدمته بسبب خيانة أو أخذ رشوة أو مخالفة قانون مكتوب أو إذن مكتوب ممن هو لظوره .

## الباب الثانى عشر فيما لأهل المملكة التونسية من الحقوق

وما عليهم وفيه فصول ١٩

الفصل ٨٦ - كل واحد من أهل المملكة التونسية سواء ولد بالخاضرة أو غيرها من البلدان والقرى ونواجع العربان على اختلاف الأديان له من الحق أن يكون آمنا على نفسه وعرضه وماله كما هو المنتفع به في عهد الأمان .  
 الفصل ٨٧ - جميع رعايانا على اختلاف الأديان لهم الحق في الوقوف على دوام إجراء قانون المملكة وسائر القوانين والاحكام الصادرة من الملك على مقتضى القوانين ولهم معرفة بلا حجر ولا منع والشكاية للمجلس الأكبر من عدم إجرائها ولو في حق غير الشاكي .

الفصل ٨٨ - سائر أهل المملكة على اختلاف الأديان بين يدى الحكم سواء لافضل لأحد على آخر بوجه من الوجوه يجوز حكم هذا القانون على أعلام الناس مع أدانهم من غير نظر لمقام ولا لرئاسة وقت الحكم .

الفصل ٨٩ - سائر سكان المملكة لم حق التصرف في أنفسهم وأموالهم ولا يجوز أحد منهم على فعل شيء بغير إرادته إلا الخدمة العسكرية على قانونها ولا توضع يد على كسب لأحد بأى وجه إلا لمصلحة عامة كتوسعة الطريق ونحوه بشمن للمثل .

الفصل ٩٠ - سائر رعايانا على اختلاف الأديان لا يحكم على أحد منهم في جناية ثقيلة أو خفيفة شديدة أو ضعيفة إلا في مجالس الحكم على مقتضى هذا القانون ولا يكون الحكم إلا بما في هذا القانون .

الفصل ٩١ - كل من ولد بالمملكة التونسية إذا بلغ عمره إلى الثانية عشر سنة يجب عليه خدمة الوطن المدة المعلومة للخدمة العسكرية على مقتضى القانون العسكري ومن جنى بالهروب يعاقب العقاب المقرر في القانون العسكري .  
الفصل ٩٢ - التونسي إذا انتقل لوطن آخر على أى وجه وبأى سبب طالت مدة مغيبه أو قصرت حسب من أهل الوطن المنتقل إليه أو لم يحسب ثم رجع لمملكة تونس يحسب من أهلها كما كان .

الفصل ٩٣ - التونسي إذا خرج من وطن لوطن آخر ولو بغير تصريح وله ملك بالمملكة التونسية و اراد بيعه فله ذلك بشرط أن تكون عقدة البيع في البلاد وعلى قوانينها المسطرة وله أخذ ثمنه إلا إذا كان الخارج عليه تباعة من دين ونحوه فيقضى منه الحق الثابت عليه .

الفصل ٩٤ - غير المسلم من رعيقتنا إذا انتقل لدين آخر لا يخرج من الحماية التونسية ورعايتها .

الفصل ٩٥ - كل من يملك من رعايانا على اختلاف الأديان الربيع والمغار والشجر وغير ذلك يلزمه كل أداء مرتب عليه الآن وما يمكن أن يترتب في المستقبل على مقتضى القانون .

الفصل ٩٦ - كل من ملك ربما أو عقاراً أو نحوهما كالحلوات والإنزالات والمغارسات ليس له أن ينقل ملكه ببيع أو هبة أو نحوهما إلا لأحد ممن له أن يملك بالمملكة ولا يمضى فعله لغيره .

الفصل ٩٧ - جميع رعايانا على اختلاف الأديان لهم أن يخدموا كل صناعة أرادوها بالآلات التي تظهر لهم إلا خدمة البارود ومانعه وسائر آلات الحرب من سلاح على اختلاف أنواعه فإن ذلك يكون بأذن خاص من الدولة ولا تكون جودة الماعون وإتقانه ضرراً لمن ليس له ذلك الماعون في تلك الصناعة ولا يسوغ لأحد أن يعمل فابريكة في الحاضرة أو بلدانها وأحوال الحاضرة والبلدان إلا بأذن من مجلس البلدى في تعيين المحل بحيث تكون في موضع لا يقع منه ضرر عام أو خاص وجميع الآلات التي تأتي من الخارج تؤدي القمعق وكل من احترف منهم بصناعة يلزمه كل أداء مرتب الآن وما يمكن أن يترتب في المستقبل .

الفصل ٩٨ - التجارة ممرحة لسائر رعايانا على اختلاف الأديان من غير تخصيص في سائر نتائج المملكة على اختلاف أنواعها وسائر ما يؤثر به من خارج إلى المملكة على مقتضى قوانينها وسائر أحكامها من دفع الأداء الموظف عليها في المملكة والأداء الموظف على إخراجها يمكن أن يوظف .

الفصل ٩٩ - إذا اقتضت مصلحة المملكة منع إخراج شيء من نتائجها أو إدخال شيء من خارج مما يضر كالممنوع الآن وهو البارود وآلات الحرب على اختلاف أنواعها والملح والدخان وغير ذلك مما تقتضى المصلحة عدم قبوله يجب على أهل المملكة العمل بما يصدر به الأمر في ذلك لا اعتبار بالمصلحة والضرر .

الفصل ١٠٠ - لسائر رعايانا على اختلاف الأديان نقل حبوبهم وزيتهم

وسائر سلعهم في البحر والبحر على السفينة التي تظهر لهم ولا يجبر أحد منهم على نقل سلعته أو رصقتها على يد لزام مخصوص إنما يلزم أن يكون الكيل أو الوزن المرتب على مقداره الأداء تحت نظر الأمور بذلك من الدولة .

الفصل ١٠١ - سائر الشقوق التي تأتي لسائر مراسي المملكة بقصد التجارة تدفع الأداء المرتب عليها من عوائد المرسى والوسق والتفريغ على مقدار واحد في سائر مراسي المملكة بحيث لا يكون أداؤها في مراسي أكثر من أداؤها في غيرها على ما يتحرر ويلحق بهذا القانون .

الفصل ١٠٢ - يجب لإعانة المتجر وتسهيل طريقة وأسباب نموه أن يكون السكياك والميزان في سائر بلدان المملكة واحداً بحيث لا يكون فيها اختلاف بسائر المملكة على ما يتحرر ويلحق بهذا القانون .

الفصل ١٠٣ - الدولة لا تلزم شيئاً من دخلها على اختلاف أنواعه وإنما يكون قبض مداخلها على يد نوابها بمقتضى ما يترتب في مباشرة الكلاء ويلحق بهذا القانون .

الفصل ١٠٤ - كل ما هو مرتب من الاداء الموظف على الأشياء لا يكون عن عين الشيء بل يكون مقداره دراهم عدا أعشار النعمة والزيت فانها من عين العنابة .

### الباب الثالث عشر فيما لرعاية احبابنا الدول الفاطنين

#### بالمملكة التونسية من الحقوق وما عليهم

##### وفيه فصول ١٠

الفصل ١٠٥ - لجميع رعايا الدول الاحباب الوافدين على المملكة التونسية والفاطنين بها الامن والامان التام في دينهم وعباداتهم .

الفصل ١٠٦ - جميع رعايا الدول الاحباب لا يقع لهم الصرض في أحوال دياناتهم وواجباتها ولا يجبر أحد منهم على تبديل دينه ولا يمنع من الانتقال لغير دينه إن شاء وانتقاله لغير دينه لا يخرج من جنسيته ولا يمنعه من رعايتها .

الفصل ١٠٧ - لجميع الوافدين والقاطنين من رعايا الدول الاحباب الامان التام في انفسهم وابدانهم مثل ما لأهل المملكة نصا سواء من غير فرق في شيء على ماحرر في الركن الثاني من شرح قواعد عهد الامان .

الفصل ١٠٨ - لا يجبر أحد من رعايا الدول الاحباب على الدخول في الخدمة العسكرية بسائر أنواعها ولا يجبر على شيء من الخدم في المملكة .

الفصل ١٠٩ - لجميع الوافدين والقاطنين بالمملكة من رعايا الدول الاحباب الامان التام في أموالهم وأعراضهم ومكاسبهم على اختلاف أنواعها وصنائعهم مثل ما هو مؤكد مضمون لأهل المملكة من غير فرق في شيء على ماحرر في الركن الثالث والرابع من شرح قواعد عهد الامان .

الفصل ١١٠ - جميع رعايا الدول الاحباب لهم أن يمتدوا بسائر الصنائع ويحلبوا ما يظهر لهم من الآلات وللواعين على شرط أن يتبعوا سائر القوانين الرتبة وما يمكن أن يترتب مثل سائر أهل المملكة .

الفصل ١١١ - كل واحد من رعايا الدول الاحباب لا يسوغ له أن يحدث فريكة لصناعة إلا في الأماكن التي يرخص فيها الملك بعد تعيين المحل من المجلس البلدى كما هو في الفصل ٩٧ .

الفصل ١١٢ - جميع رعايا الدول الاحباب لهم التجارة في كل شيء من نتائج المملكة وفي كل شيء يؤتى به من خارجها على شرط اتباع القوانين الرقبة في الاداء والتجوير المحكوم على أهل المملكة نصا سواء .



الفصل ١١٣ - القاعدة الحادية عشر من عهد الامان اعطت الرخصة لرعايا الدول الاحباب في ملك الريع والعقار على شروط سيقع عليها الاتفاق ومن المعلوم ضرورة وقوع الالتزام بمفهوم العقد المذكور ولما اعتبرنا ما تقتضيه السياسة في حالة دواخل المملكة نعين أنه يتيسر تسريح رعايا الدول الاحباب للملك بدواخل المملكة خشية وقوع ضرر ولاجل ذلك يصدر أمر مخصوص بتعيين أماكن بالخاضرة واحوازها وبلدان الشطوط واحوازها محددة يملك فيها رعايا الدول وعلى من يملك في الأماكن المذكورة أن يتبع القوانين المرتبة وما يمكن أن يترتب مثل سائر أهل المملكة .

الفصل ١١٤ - لما كان من الواجب التسوية لدى الحكم بين سائر الناس على اختلاف الأديان والمقامات وكان لرعايا أجبائنا الدول مال رعايانا من الحقوق والمنافع وجب أن يكونوا تابعين لاحكام المجالس التي جعلناها لذلك كرعايانا وقد اعطينا للجميع ضمانة كافية في انتخاب أعضاء المجالس وفي تدقيق أحكام القوانين التي تصدر على مقتضاها الاحكام وفي تصديق مراتب المجالس . ولزيادة الاطمئنان جعلنا في قانون الجنائيات والاحكام العرفية أن التوازل المنشورة أمام المجالس المتعلقة برعايا اجبائنا الدول يحضرها قناصلهم لواحد فيسات القنصلات نائبا من طرفه .

(٦) صورة التفرمان الذى أرسل إلى جناب مشير تونس

المعظم بخصوص إدخال مملكته تحت سيادة الباب

العالى بامتيازات مخصوصة وذلك فى ٩ شعبان سنة

١٢٨٨ الموافق ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٧١

الدستور المكرم المشير المقصم نظام العالم مدبر أمور الجمهور بالفكر  
الثاقب متم مهمات الأنام بالرأى الصائب ممد بليان الدولة والإقبال مشيد  
أركان السعادة والاجلال المحفوف بصنوف عواطف الملك الأعلى الالى  
جونس الان الحائز الحامل للنيشان المجيدى الشريف من رتبته الأولى مع  
النيشان المهابونى العثمانى المرصع وزيرى محمد الصادق باشا أدام الله تعالى  
إجلاله أمين ليكن معلوما عند ما يصل توقيعى الرفيع المهابونى أنه منذ وجهت  
وأودعت من جانب سلطنتنا السنية إدارة الايالة التونسية التى هى من ممالك  
دولتنا العلية المحروسة المتوارثة إلى عهدتك ذات اللياقة والأهلية كما وجهت  
سابقا إلى عهدة اسلافك لم تزل تظهر حسن السيرة والخدمة ونهى إلى طرفنا  
الملوكى الأشرف خلوص النية والاستقامة حتى صار ذلك قرينا لعلنا المضى  
بالعالم فامولنا السلطانى على مقتضى الشيم المرضية التى جبات عليها هو الدوام  
فى ذلك المسلك المرضى والجد والاجتهاد فى كل ما ينشئ بهر ان مملكة كما  
الشاهانية وسعادة أهاليها تبعه دولتنا العلية ورفاهيتهم وراحتهم حتى تستديم  
بذلك استحقاق عنايتى الشاهانية واعتمادى السلطانى المبذولين فى حقك آنا  
فأنا وتعرف قدر تلك العناية والاعتماد وتشكرهما ولما كان المقصود الأصلى  
والمراد القطعى لسلطنتنا السنية هو ارتقاء طمأنينة الأيالة المهمة الراجعة  
لدولتنا العلية ونمو عمرانها وتأسيس أبنية الأمن والراحة لسكانها يوما

فيوما وكان من التبعيات أن السلطنة العزيزة لا يجرها ولا يؤدها صرف المهمة والعناية العائدة إلى حقوقها الأصلية لتمام استحصال هاته المطالب وورد الطلب المدرج بكتابتك المخصوص الموجه من طرفك أخيراً إلى جناب الخلافة العلية قررت وأبقيت أياالة تونس المحدودة بمحدودها القديمة المعلومة بعد ذلك بضم امتياز الوراثة وبالشروط الآتية وحيث أن مرغوبنا السلطان على ما تقدم بيانه إنما هو تزايد عمران تلك المملكة الشاهانية وثروة أهلها وهي الآن في حالة مضايقة وتأخر في الواردات لكل من الحكومة والأهالي قد سمحت السلطنة السنية بعدم إرسال ما كان يرسل باسم معلوم من الأياالة لطرف دولتنا العلية بموجب التبعية المقررة المشروعة رحمة لأهالي تلك الأياالة ولما كانت الأياالة المشار إليها من الأجزاء المتممة لمالكتنا الملوكية صدرت إرادتنا السنية بأن يكون الوالي جونس مرخصاً له في تولية المناصب الشرعية والعسكرية والملكية والمالية وهما السياسية لمن يكون متاهلاً وفي العزل عنها بمقتضى قوانين العدل وفي إجراء المعاملات المعلومة مع الدول الأجنبية كما كانت سابقاً فيما عدا المواد السياسية العائدة إلى حقوقنا المقدسة الملوكية ونعني بها ما كان كعقد الشروط المتعلقة بأصول السياسة والحرب وتغيير الحدود ونحوها مما يكون إجراؤه راجعاً إلى حقوق سلطنتنا السنية وعند حلول القدر المحتوم في الولاية وتقديم العروض بطلب الفرمان الشريف من الوارث الأكبر من عائلتك لطرف سلطنتنا السنية يرسل له الفرمان الشريف مع منشور الوزارة والمشيروية الهايونى كما استمر العمل بذلك إلى الآن بشروط أن تستمر الخطبة باسمنا السلطانى وتزين به السكة التى تضرب هناك علامة عليّة للارتباط القديم الشرعى لا يالة تونس لمقام الخلافة الجليل وأن يبقى السجق على لونه وشكله ومهما وقع حرب لسلطنتنا السنية مع أجنبي

يرسل العسكر من تلك الأيالة الشاهانية بقدر الاستطاعة طبق ماجرت به  
العادة القديمة في الجميع ومع تلك المواد يكون أمر الولاية بطريق الوراثة  
مخصوصا بعائلتك على أن تبقى سائر المعاملات الارتباطية مع دولتنا العلية  
جارية مرعية كما كانت سابقا وأن تجرى الإدارة الداخلية لتلك الايالة  
مطابقة للشرع الشريف وموافقة لقوانين العدل التي يقتضها الوقت والحال  
الكافلة بتأمين السكان في النفس والعرض والمال فأعلنا لما ذكر أصدر هذا  
الفرمان الشريف الجليل القدر من ديواننا الهمايوني وأرسل موشعا أعلناه  
بخطنا الميمون السلطاني فضلاصة نيابتنا الشهانية إنما هي إصلاح حالة تلك  
الايالة المهمة وما لآل يتكلم وتقوية ذلك حالا ومالا واستكمال أسباب  
السعادة والرفاهية والأمنة لصنوف تبعتنا المستظلين بظل عدنا السلطاني  
ومأمولنا القطعي الملوكي أن يبذل من جهتك الجهد في حصول ما ذكر ثم  
حيث كان تمام المحافظة على حقوق سلطنتنا السنية المحققة بونس من قديم  
الأزمان وعلى أمنة الأهالي القاطنين بتلك الايالة المودعة بعهد صدافتك من  
حيث النفس والعرض والمال وسائر الحقوق العمومية شرائط امتياز الوراثة  
الأساسية المقررة فيقتضى أن تتأكد محافظتها عن تطرق الخلل دائما سرمدًا  
ويتباعد عن وقوع الحال والحركة على خلافها إذا علمت ذلك فلا بد أن  
تعرف أنت ومن يقام في أمر الولاية بالتوارث من أعضاء عائلتك قدر هاته  
النعمة العلية الشاهانية وتشكروها فعلى ذلك تسعى لتحصيل رضائ السلطاني  
بالنصرة ومزيد الاهتمام بأجراء هذه الشروط المؤسسة حرر في اليوم التاسع  
من شهر شعبان المعظم سنة ثمان وثمانين ومائتين وألف .

(٧) صورة للمعاهدة التي أمضيت بين حضرة دولتو

محمد الصادق باشا باي مشير تونس العظم وبين

دولة انكلترة وذلك في ١٦ جمادى الثانية سنة

١٢٩٢ الموافق ١٩ يولييه « تموز » سنة ١٨٧٥

إن دولة سيادة ملكة بريطانيا وأورلاندة وسيادة محمد الصادق باشا باي صاحب المملكة التونسية لا لها من الرغبة في دوام وتأكيد أسباب المحافظة والمعاملات التجارية الجارية منذ طول الزمان بينهما وبين رعابا الانقليز ورعابا تونس اتفاقا على إعادة النظر على المعاهدات المتعقبة سابقا بينهما وإصلاحها فبموجب ذلك تعاقد سيادة باي تونس والمحترم ريشارد وود اسكوير صاحب النيشان الكثير الاحترام المسمى الباث نائب وقنصل جنرال بريطانيا المفوض له في ذلك من دولته واتفقنا على الفصول الآتية :

الفصل الأول - سيادة ملكة بريطانيا وأورلاندة أن تعين دون نائبها السياسى كل من يظهر لها لازما من القناصل وويش قناصل ونواب قناصل بمملكة تونس ويقيمون بما يختارونه أو تختاره الدولة الانقليزية من مراسى المملكة أو بلدانها التي يظنونها أصلح لقضاء أحوال سيادة ملكة بريطانيا وإعانة رعاباها .

الفصل الثانى - تقع في كل وقت معاملة نائب وقنصل جنرال بريطانيا الموجه لسيادة الباي بجميع علامات التعظيم والاکرام المعامل بها أيا كان من نواب الدول الأخرى ويستحق الامتيازات والممافاة المطةاة لمن ذكر وكذلك تقع معاملة القناصل والويش قناصل ونواب القناصل الانقليز المقيمين بمملكة تونس بسائر علامات الاعتبار والاکرام فتكون أهلهم وديارهم في الأمن

والأمان ولا يتداخل أحد فيما يسهم ولا يياشرهم بأى ظلم أو عدم احترام لفظا كان أو فعلا فان وقع ذلك فعلى المتوظفين التوسيع أن يبادروا بأخذ ما يلزم من الوسائل لعقاب المتعدى والقناصل والویش قناصل ونواب القناصل يبقون حائزين الحوز التام لجميع الامتيازات والمعافة المعطاة الآن أو التى عمى أن تعطى فيما بعد لقناصل أو نواب قناصل الدول الأكثر تبجيلا .

الفصل الثالث - لنائب وقنصل جنرال برطانيا أن يتخذ مترجمين وممامرة وحراسا وخداما سواء كانوا من أهل البلاد أو غيرهم ويكون هؤلاء المترجمون والمماصرة والحراس والخدام برئين من الخدمة العسكرية ومن دفع الأداء الشخصى أو أداء المغصوب أو ما يشاكله من الأداءات وكذلك القناصل والویش قناصل ونواب القناصل المقيمون بمراسى مملكة تونس تحت إذن النائب وقنصل جنرال السابق ذكره يكون لهم هذا الامتياز فبموجب ذلك يكون لكل قنصل مترجم واحد وممسار واحد وعساان وثلاثة خدام ولكل ویش قنصل ونائب قنصل مترجم واحد وممسار واحد وحارس واحد وخدامان ولا يكون أحد منهم فى الخدمة العسكرية وكل من هؤلاء الأنفار برئ من خدمة العسكر والأداء الشخصى وأداء المغصوب أو ما يشاكل ذلك من الأقتال والأداء وجميع الأمتعة والمأكولات وغير ذلك من الأشياء المحلوبة من خارج المملكة لنائب وقنصل جنرال برطانيا أو لقنصل أو لویش قنصل لنفسه ولأهله لا يقع منع دخولها ولا تؤدى شيئا من الأداء عند دخولها . فیسامها مديرو القمعرق عند قبول تذكرة مصححة بمن ذكر محتوية على أسماء ما يريدون إدخاله على الوجه المذكور ولكن هذا الامتياز لا يستحقه إلا من هو غير متعاطى المتجر من ذكر وإن لزم أحدا منهم السفر إلى بلاده لأجل خدمة دولته لا ينصب أدنى تعطيل إلى سفره ولا يتعرض له

له أو يهدمه أو أمضه وسوغ له السفر والرجوع ميجلا مكرما وإذا عين  
أحدأ غرضه يقوم مقامه زمن مقبلا يمنع من تعيين هذا النائب ولا يمنع النائب  
من إجراء وكالته .

الفصل الرابع - تكون حرية مطلقة تامة تامة للتجارة بين ممالك جناب  
ملكية انقلوا وارلاندة وعماله تونس فموجب ذلك للتجار الانقلير أو  
نوابهم أو مماسرهم أن يشعروا في كل مكان من العمال سواء كان البيع في  
في العمال أو للسوق خارجا سائر نتائج عماله تونس أو مصنوعاتا من غير  
استثناء البتة والشارى أن يتقل مشقاه من البضائع من مكان إلى آخر من غير  
أن يتداخل في ذلك عامل البلاد الكائن هو بها .

الفصل الخامس - إن جناب باي تونس عملا بالمودة الموجودة في كل  
زمان بين الدولتين يلتزم بحماية في كل من باقى مملكته من الرعايا الانقلير  
سواء كان للتجارة أو لقصد السياحة فلهم أن يسبحوا في أى مكان من مملكة  
تونس أو يستقروا به من غير منع أو إيذاء لهم فيقبلون بالاكرام والمجبة  
والاحترام ويكونون برئين من كل خدمة عسكرية برأ كان أو بحراً ومن  
الفرض لادولة غصبا ومن كل أداء غير معتاد وإنما تحترم مساكنهم ومخازنهم  
التي يتصرفونها لقصد السكنى والتجارة وكذلك تحترم جميع مكاسبهم المنقولة وغير  
المنقولة على اختلاف أنواعها وشروط معاهدة العاشر من أكتوبر سنة ١٨١٣  
المنقولة بين دولة بريطانيا وتونس في شأن الرخصة للمعطاء للرعايا الانقلير بأن  
يملكوا الربيع والعمارة بمملكة تونس بما تصحيحها هذا كاملا بوجه خصوصى  
ورعايا بريطانيا وسفنها ومتجرها تسحق جميع الاميازات والمعاافة المعطاة  
الآن وبلى عسى أن تعطى لرعايا أى كانت من الدول وسفنها ومتجرها  
وأن جناب ملكه بريطانيا تستلزم بأن تعطى لرعايا تونس وسفنها ومتجرها

كل ما يحوزه رعايا أحد الدول وسفنها وتجارها من الحماية والامتيازات في سائر ممالكها .

الفصل السادس - إن الحماية التامة التي تعهد بها جناب الباي لرعايا الانكليز وتجارهم القسامين بالمعالة تتعلق أيضا بأحوال دينهم وعبادتهم فلم أن يتنوا كثناس بعد الرخصة لهم في ذلك عند طلب نائب وقنصل جنرال بريطانيا وأن المقبرة الانكليزية المعروفة بمقبرة سان جورج وجميع المقابر الموجودة الآن أو الممكن إيجادها تعان وتحترم كما احترمت إلى هذا الوقت .

الفصل السابع - يلزم على جناب الباي بأنه لا يمنع إدخال أى شيء كان في المعالة مما هو ناتج في ممالك أو محلات بريطانيا أو مصنوع فيها أى كانت البلاد المملوكة منه ولا يستخلص أبدا على تلك الأشياء أداء يتجاوز الثمانية في المائة على ثمن البضائع مما يقتضى تقويم تلك البضائع بحمل وصولها أو أداء خصوصياً مساوياً للآخر يفتى عليه الجانبان وأن تلك البضائع عند دفعها الثمانية في المائة على الدخول لا تدفع أيا كان من الأداء الداخلى أو غيره تونسياً كان الشارى أو أجنبياً وإن لم تبع تلك البضائع في المعالة وأراد صاحبها إخراجها في مدة عام من تاريخ دخولها يلزم القمرق أن يرجع إلى التاجر أداء الثمانية في المائة المستخلصة عند دخول بضائعه بعد أن يأتي التاجر بالحليج الصحيحة في دفعة ذلك الأداء وبشرط أن يلات البضائع المذكورة ورباطاتها لم تكن فصحت وبعد انقضاء العام فلتاجر أن يخرج بضائعه من غير أن يطلب ترجيع الأداء المخلص عليها عند دخولها ولا يستخلص القمرق أيا كان من الأداء عليها عند وسقها وإن أراد تاجر الانكليز أو نائبه أن يقل سلمه المعالصة من أداء الثمانية في المائة من مكان من المعالة إلى آخر برأ أو بغيراً لا يلزم عليها أداء آخر عند وسقها ولا تحسد هبوطها بشرط أنها تكون



مصحوبة بشهادة من مدير القمارق التونسية في دفعها الثمانية في المائة ووقع الاتفاق أن يجعل أداء آخر أو زائد على دخول نتائج أو مصنوعات كلال الجانيين في مالكةا إذا لم يجعل مثله على نتائج والمصنوعات المجلوبة من بلدان المالك الأخرى ومن نوعها .

الفصل الثامن - إن السفن الحاملة للصنعة التونسية لهم الرخصة في المساحة في مالكة الجانيين ومما لنها فيكون لهم جميع الحقوق والمعااة التي لسفن البلاد ولهم أيضا أن يزولوا شيئا من وسقها وأن يركبوا جانبها من بضائع البلاد أو بلاد أخرى لتكبل وسقمهم في فروض المملكتين من غير أن يضطروا إلى إذن خصوصي في ذلك من عمال البلاد ومن غير دفعهم شيئا من الأداء لم ترده سفن البلاد وشروط هذا الفصل قيا تمس مساحة المستعمرات الانقلزية لا تطلق إلا لمساحة للمستعمرات التي رخصت للمساحة للسفن الأجنبية في القانون المخصوص في ذلك .

الفصل التاسع - سيادة الباى يلزم با بطل الاختصاص ببيع نتائج الفلاحة أو غير ذلك من الأشياء أية كانت ماعدا الدخان والملح ولزم الحوت ودباغ جلد البقر والجمال والحليل وإنما لرعايا الانقلزية أو بواهم الذين يبيعون أو يشترون الملح والدخان بالاذن عليهم أن يتبعوا ما على الرعايا التونسية للمتجرين في هذين الفصلين من القوانين ولهم أن يزاحوا في أخذ لزمة الحوت ومباشرة خدمتها مع الاذان لأحكام البلاد وقوانينها .

الفصل العاشر - إذا اشترى تاجر انقليزى أو نائبه في مملكة تونس شيئا من نتائج البلاد أو مصنوعاتا ليبيها داخل المائة لا يخلص التاجر للذكور أو نائبه عند اشتراء تلك البضائع أو بيعها شيئا من الأداءات زائدا على ما يخلصه الرعايا التونسية أو نوابهم بالمالك الانقلزية ولا يدفعون عند

يبيعهم أو اشتراهم شيئا من نتائج بريطانيا أو مصنوعاتها شيئا من الحقوق والأداءات زائدا على ما يخلصه الأكثر تجبلا من الرعايا الاقلية ورعايا الدول المتعاطون التجارة الداخلية في ذلك النوع من النتائج أو المصنوعات .

الفصل الحادى عشر - إذا اشترى تاجر انقليزى أو نائبه شيئا من نتائج عمالة تونس أو مصنوعاتها لوسقها من المملكة سواء كان في عين المكان الناج فيه ذلك أو في انتقاله من مكان إلى آخر وهو خالص في الأداء الواجب المعروف بالعرش والقانون والمصنوعات ونحوها مما يجب دفعه عند السراح لا تؤدى تلك البضاعة في مراسى وسقها إلا القمىق الواجب للوسق والمصاريف اللازمة المشهود والكمالة بمقتضى قوانين البلاد .

الفصل الثانى عشر - إن وقعت غزالة بين القمىق والتاجر في شأن تقويم ما أجبته من البضائع والسلع إلى عمالة تونس فالتاجر أن يؤدى الأداء اللازم من عين السلعة على وجه العدل والإنصاف فان لم يرد التاجر أو لم يقدر أن يتصرف بالرخصة المذكورة فلقمىق أن يشتري تلك البضائع على ما يقومه التاجر بزيادة عمدة في المائة فان لم يكف هذا الوجهان لقطع النزاع ينتخب سيادة الباسى قنصلا ونائب قنصل جبال بريطانيا فيصلا آخر من جانب كلاهما من أهل المنجر فان اختلف رأيا فيصلا ثالثا من المنجر يحكم بينهما حكما قاطعا .

الفصل الثالث عشر - ان جناب الباسى لما له من الرغبة في إتمام الفلاحة يلتزم بأن يصرح الدخول للمملكة من غير أداء القمىق أو غير ذلك من الاداءات الداخلية آلات الجرث والمالكات والدواب والانعام المحلوبة لاصلاح أصل دواب البلاد وذلك بعد أن يحقق أن تلك الآلات والمالكات

والدواب والأنعام مجلوبة للخدمة الشخصية وليس للتجارة. فإن كانت للتجارة فتؤدي أداء الثمانية في المائة للمفروض على الدخول لا غير .

الفصل الرابع عشر - إن لزم جلب قمح أو شعير أو قطانية للمملكة لجذب السنة أو لغير ذلك من الأسباب والعياذ بالله فذلك القمح والشعير والقطانية لا يؤدي شيئا من الأداء عند دخوله إلا خمسة أرباع الريال على القفيز وماعدا الثلاثة أشياء السابق ذكرها فجميع المأكولات المجلوبة كالأرز والعدس والقول وغيره من الخشاخش تؤدي أداء الثمانية في المائة لا أكثر عند دخولها ولكن يسوغ للتاجر أو لتائبه بيع ذلك بالتفصيل أو على ما شاءه من الوجوه من غير خلاص شيء آخر من الأداء .

الفصل الخامس عشر - إن التفتق بين الجانبين أن للدولة التونسية حقا بأن تمنع دخول البارود في العمالة إلا إذا طلب اتصال جنرال بريطانيا سراحا خصوصا في ذلك فعلى الدولة أن تعطيه له إن لم يكن لذلك مانع معتبر ويؤدي عند دخوله أداء لا يتجاوز الثمانية في المائة ويكون تحت الشروط الآتية : الأول لا تبيع الرعايا الانقليز مقدراً من البارود يتجاوز للمقدار المرتب في قوانين البلاد الثاني لما تأتي سفينة انقليزية موسوقة بالبارود في إحدى مرامي العمالة عليها أن ترمى في مكان مخصوص يعينه عمال البلاد ويبيت ذلك البارود تحت نظر هؤلاء العمال لمخازن أو أماكن مخصصة تعينها الدولة لا يدخل فيها أصحاب البارود إلا بما يلزم من الاحتفاظ هذا وأما البارود المطلوب في العمالة خلافا للبيع الواقع من الدولة أو من غير السراخ المذكور أعلاه فيسوغ للدولة الاستيلاء عليه ما عدا المقادير اليسيرة من البارود المطلوب لاستعمال خصوصي بقصد الصيد فهي غير داخلة تحت شروط هذا الفصل والمدافع والسلاح والاعدادات الحربية وكذلك العواري والمخاطيف

وحبال السفن تدخل من غير أداء بشرط أن تنزل في المراسى المرخص فيها التجارة وكذا يلزم في خصوص تنزيل المدافع استئذان الدولة .

**الفصل السادس عشر -** لرعايا الجانبين أن يركبوا في ممالك بعضهما شركات للتجارة والبانكة والصنائع سواء كان على وجه التشارك أو بالحصص أو غيره من الوجوه وسواء كان بينهم وبين رعايا تونس أو بينهم وبين رعايا دولة أخرى هذا بشرط أن يكون قصد تلك الجمعيات سائفاً بمقتضى قوانين المملكة التي يحدث فيها وتكون دائماً تحت قوانين المملكة المركبة فيها الجمعية والمتفق أيضاً بين الجانبين أنه لا يقع تركيب كبايات من التي لها حصص للحامل المعروفة بمنتهى صتوك كمباني ولا كبايات غير مساه ( أي انونيم ) من غير سراح دولة البلاد التي يراد تركيب الكباية المذكورة فيها .

**الفصل السابع عشر -** إن الرعايا الانقليزية والرعايا التونسية لهم أن يحرقوا بسائر الحرف والصنائع في ممالك بعضهما وأن يركبوا مصنعات وفيركات ويدخلوا ماكينات تتحرك بالبخار أو غيره من غير أن يضطروا إلى شيء من الرسوم أو يدفعوا شيئاً من الأداء أكثر أو غير ما رتب بقوانين البلاد وقوانين المجلس البلدى أو ما تدفعه أهل البلاد أنفسهم والمتفق أن المصنعات ومصنعاتها لما كانت من الملك النهر المتقول فانها تابعة لشروط معاهدة العاشر من اكتوبر سنة ١٨٦٣ ( ثلاث وستين وثمانمائة وألف )

الافرنجى المرخص فيها للرعايا الانقليز كسب الرجب والقار بمملكة تونس .

**الفصل الثامن عشر -** لا يلزم شقوف الانجليز أداء شيء من أداءات المرسى أو رئاسة أو قنار أو كرتينة مالم تؤده الشقوف التونسية أو شقوف احب الدول وان كان دخل شقف انقليزى مرسى تونسية لشدة البحر ويسافر بعد ذلك لا يلزمه دفع تلك الأداءات إلا اجرة البلوط إن احتاج له فان دخل

شقف انقليزي مرسى تونسبة لقصد أخذ الماء أو اشتراء المونة لا يدفع إلا جابيا لا يتجاوز النصف من أداوات المرسى والرئاسة والقنار والكونتينة وغيره من الأداوات المعتادة في تلك المرسى وكذلك إذا دخل شقف تونسى مرسى انقليزية لا يدفع إلا أداوات المرسى والكونتينة وما يشاكلها من الأداوات مما يدفعها الشقوف الانقليزية .

الفصل التاسع عشر - رؤساء الشقوف المتجربة الحاملة السلع لا دخالها في العمالة يعطون للتمرق نسخة صحيحة من جريدة البضائع عند وصولهم المرسى الموجهون اليها .

الفصل العشرون - إذا وقع النظر بأحد من الرعايا الانقليزية في ادخاله سلعاً للمملكة بالكترة من أى نوع كانت أو عند اخراجه من العمالة بضائع من أى نوع كانت من نتائج تونس من غير سراح من التمرق فإن للجزيرة التونسية أن تسعى على تلك السلع ولكن ينبغي تحرير تقريره فيما يدعى عليه بالكترة عند الاستيلاء عليها فيعرض هذا التقرير على الولاية القنصلية الانقليزية ولا يمكن الاستيلاء على السلع بدعوى الكثرة إلا إذا ثبت بالجمعية استعمال الفرر في اخراجها أو ادخالها والمتفق على أن الشقوف الانقليزية الحاملة للعبثجق الانقليزي عليهم أن يتبعوا قوانين المرسى التى يكونون بها وان تلك الشقوف والزوارق والقلائك وما يشاكل ذلك من مراكب البحر لا تستعمل لحزن البضائع فيها وأنه لا تمكث واحدة منهم في أحد مرامى المملكة مدة تتجاوز الثمانية أشهر عليها أن تشرح أسباب اقامتها للفصل الانقليزي ولعمال البلاد لا يطلبون منها ذلك فان لم يكن هذا البيان مرضيا يسوغ للتمرق بموافقة نائب وقنصل جزال بريطانيا أن يعمل عماسا على السقينة قطعا لأسباب الضرر فتكون مصاريف الأساس على السقينة .

**الفصل الحادى والعشرون -** إذا أرادت رعايا الانقليز أن يوسفوا سلعة سفينة أو يتزولوها منها فلم أن يستعملوا فلاك القمرق وإذا استعملوها فعليهم أن يدفعوا له الأجر المعتاد لفلاكه كما أن لهم أن يباشروا تنزيل سلعهم بغير واسطة القمرق ومن يريد من التجار من الرعايا المذكورين أن يباشروا تنزيل سلعة بغير واسطة القمرق كما ذكر عليه أن يعلم بذلك إدارة القمرق كتابة ويتعهد فى كتابه بأن يحضر بنفسه أو بوكيل عنه عند قدوم كل فابور أو سفينة يكون له بها بضائع ليباشروا تنزيلها فان غيب فلقمرق أن يهبط سلعة ويحصل عهده ذلك كما كانت إلى الآن وذلك فيما عدا الأمور السبوية وعلى كل حال فلا يسوغ بوجه توجيه للطلب على القمرق بدعى أنه باشر تهبط سلع لاحق له فى تهبطها حيث أن التهبط منوط بإرادة رئيس المركب لا بإرادة القمرق وكل من يريد أن يباشروا تهبط سلعة فمن قدم مطلبه للقمرق كتابة عليه أن يأخذ حارسا من حراس القمرق ليتوجه معه للمركب ويرجع معه للقمرق ومضروب ذلك المستخدم على التاجر .

**الفصل الثانى والعشرون -** كلما تمنع الدولة التونسية وتسق القمح والشعير والبقرة وغير ذلك من نتاج البلاد متعاً وقتياً لا يجرى العمل بهذا المنع إلا بعد انقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ الاعلام الرسمى به وما يطلق إلا على الأشياء المنهأة بالأمر العلنى المتضمن المنع .

**الفصل الثالث والعشرون -** لا يغير أحد رعايا الانقليز أو يحتم بالدولة الانقليزية على دفع دين على رجل آخر من أمته بعمالة تونس إلا إذا كان ضمن المدين بحجة صحيحة وكذلك لا يجرى أحد رعايا الانقليز على بيع شئ لتونسى أو اشترا شئ منه من غير رضا التام وما يسلم للبائع للشارى إلا ما باعه له من السلع برضاه التام ولا يدعى الشارى حقا على السلع أو الأمتعة الباقية من النوع المباع له وكذلك

لا يجوز أحد رعيا تونس بمالك بريطانيا أن يدفع دينا على رجل آخر من أمته إلا إذا ضمن فيه بحجة صحيحة .

الفصل الرابع والعشرون - سائر الجنايات التي الشاكي فيها والمشتكى به من رعيا الانقليز وسائر التوازل والمخيم العرفية الواقعة بين رعيا الانقليز دون غيرهم لا يحكم فيها إلا نائب وقنصل جزرال بريطانيا أو ويش قنصل أو غيرهما من المتوظفين الانقليز فما لأحد التداخل فيها ولا ترفع إلا للشاكي الانقليزي وسائر التوازل والمرافعات العرفية بين رعيا الانقليز وغيرهم من الرعيا الأجانب يكون فصلها بمجالس القناصل الأجانب بمقتضى المادة للسلوك إلى الآن أو الطريقة التي يبينها القناصل المذكورون من غير تداخل الدولة التونسية .

الفصل الخامس والعشرون - إذا وقعت منازعة بين أحد من رعيا الانقليز وأحد من رعيا تونس سواء كانت في أحوال الشخص أو الأمور العرفية وسواء كان الانقليزي طالبا أو مطلوبا عدا الجنايات والجزايم يكون فصلها من حضرة الباي أو نوابه بحضور القنصل الجزرال أو القنصل الانقليزي وموافقة وقع الاتفاق أيضا إذا حدث صورة أخرى في الحكم غير ما ذكر وجرى الفصل بها الآن أو في المستقبل في معاملة أي جنس كان فان الانتفاع بذلك يكون للرعايا الانقليز أيضا من غير استثناء عندما تطلب دولة انقلزة ذلك ، وللحق أنه إذا تركب في أي زمان كان بمجالس مختلطة بتونس بموافقة دولة بريطانيا ورضاهما ، حينئذ جميع التوازل والمخيم العرفية والانقليزية الواقعة بين رعيا الانقليز ورعيا تونس ترفع إلى تلك المجالس المختلطة بمقتضى القوانين الواقع الاتفاق عليها حيث قد من الجانبين المتعاضدين .

الفصل السادس والعشرون - مباشرة الردع على الجنايات والجزايم إذا

وقعت من الرعايا الانقليز في المملكة التونسية ، وكذلك الزجر على مخالفة قانون من القوانين السياسية أو غير ذلك من الاحكام فان الفصل جنرال أو الفصل هو الذي يولى ذلك وكذلك قصاص من أجرم منهم يجزى به الفصل بموافقة حضرة الباي وإذا هرب مجرم من سجن الفصلات وغيره فان الفصل أو فصل جنرال لا يطلب به على أى حال كان .

الفصل السابع والعشرون - كل توصيل أو إبراء يعرضه أحد رعايا الانقليز إلى مجلس مضمونها أنه خالص من دين عليه لأحد رعايا تونس لا يعتبر صحيحاً إلا بعد أن يوضح الانقليز أن تلك الحجية بخط التونسي أو بمضية منه أو بحرة من عدول البلاد مصدقاً عليها من الشيخ القاضى أو عامل المكان وكذلك لا يصح توصيل ولا إبراء يعرضه أحد من رعايا تونس مضمونة خلاص دين عليه إلى أحد رعايا الانقليز إلا أن يبين أن تلك الحجية بخط الانقليز أو بامضائه أو على يد عدول البلاد ومصدقاً عليها من قنصله أو علامته إن لم يعرف الكتابة مصدقاً عليها من قنصله .

الفصل الثامن والعشرون - إذا تبين على أحد رعايا تونس بالمجالس التونسية أنه شهد شهادة كاذبة على أحد من رعايا الانقليز فعلى الدولة التونسية معاقبته بمقتضى قوانين البلاد ، وكذلك كلما شهد أحد رعايا الانقليز شهادة باطلة كاذبة على أحد رعايا تونس ، فعلى نائب وقنصل جنرال انقلرة أن يعاقبه حسبما هو مقرر بقوانين بريطانيا .

الفصل التاسع والعشرون - إذا اضطر في أى وقت كان نائب وقنصل جنرال بريطانيا أو قنصل أو ویش قنصل أو نائب قنصل إلى إعانة عاكر أو حرس أو فلائك مسلحة أو غير ذلك من أوجه الإعانة للقبض على بعض الرعايا الانقليز أو بئنه خارجاً فعلى الدولة أن تعطيه تلك الاعانة بشرط أنه يدفع



ماندفة الرعايا التونسية من المصاريف في مثل هذه التوازل .  
 الفصل الثلاثون - إذا تكسر أو شحط أحد شقوف مملكة بريطانيا أو  
 رعاياها على أحد سواحل مملكة تونس ، فعلى عمال ذلك الموضع أن يساعدوا  
 الرئيس ويسرحوه على اتخاذ ما يراه من الوسائل ، وعليهم المبادرة في حمايته  
 وإعادته على جميع احتياجاته حسباً تقتضيه اللودة وعليهم أن يصعدوا حالاً  
 جميع ما يكون لازماً من الوسائل لحماية البحرية والسلح أو كل ما يمكن أن  
 يستغل من بضائع وكواعد وغير ذلك وقت التكسر أو بعده ويأدروا  
 بإعلام أقرب قنصل انكليزي في هذا الحادث فيسلمون له جميع البضائع والكواعد  
 والأوراق والأشياء من غير استثناء شيء قد أخذت من السفينة وسلمت من  
 النرق ويعطون للرئيس والبحرية كل ما يحتاجون إليه من المونة والمأكولات  
 فيدفع لهم ثمن ذلك فلاعائهم وحسن سيرتهم في حمايته مافي السفينة أو جانب  
 منه ونجاة وتسلمه إلى قنصلات بريطانيا يكون لهم حق على مقدار من الجزاء  
 بحيث قنصل جنرال بريطانيا وأكبر متوظف الدولة بالمسكن ولرئيس السفينة  
 المكسرة والبحرية أن يوجهوا أينما شاءوا وفي أي حين يظهر لهم من غير  
 تعرض أحد لهم ، وكذلك شقوف سيادة الباي أو رعاياه تكون لهم في  
 مملكة بريطانيا كل ما يعطى للشقوف الانكليزية من الحماية والاعانة ولا  
 يدفعون من الجزاء للموظف لمن أنجى الشقف إلا ما تعطيه الشقوف الانكليزية  
 في مثل ذلك .

الفصل الحادي والثلاثون - إن تكسرت سفينة إنكليزية أو شحطت وقتل  
 أهل البلاد بحرية تلك السفينة لاسمح الله أو جانباً منهم أو قبضوا على جميع  
 وسفها أو بعضها أو هرقة تازم الدولة التونسية باتخاذ أقرب وسائل القبض على  
 المراق وإنشده للقباب عليهم حسباً تقتضيه جرماتهم وتلتزم أيضاً الدولة المذكورة  
 بذل أكو جهدها في البحث عن الأشياء المروقة وترجيحها إلى أربابها وإن

كانت الدولة المذكورة تعطى الآن أو سوف تعطى إلى رعايا الجنس الأكثر تيجيلا شيئا على وجه التعويض للضرر اللاحق للأشخاص أو الأشياء في مثل هذا الحادث أو قيمته فيكون ذلك واجبا أيضا لرعايا جناب ملكة بريطانيا .

الفصل الثاني والثلاثون - قد وقع الاتفاق بأنه لو هرب أحد بمحابة شقوف ملكة بريطانيا الحرية أو المتجربة من أى أمة كان وهو مكتتب على جريدة بحرية ذلك الشقف فاكتتم الهارب في إحدى مراسى المملكة فعلى عمال ذلك المرسى أو الوطن أن يبذلوا جميع جهدهم للقبض على الهارب إن طلب منهم ذلك الوالى الانقلزى ، وكذلك إن هرب أحد بحرية شقوف سيادة الباي ليس في حال الملكية فيحكم في إحدى مراسى مملكة بريطانيا ، فعلى عمال تلك المرسى بذل جميع جهدهم للقبض على الهاربين عند طلب ذلك منهم من طرف القسبال التونسي أو الرئيس أو غيرهم من الولاة التونسية ولا يسوغ لمن كان أن يحمى الهاربين المذكورين أو يخفيهم .

الفصل الثالث والثلاثون - إن الشقوف الحرية التي للملكة بريطانيا والشقوف التي لسيادة الباي لهم الرخصة التامة بأن يستعملوا مراسى بعضها للاغتسال والتنظيف وإصلاح ما يلزم إصلاحه وأن يشقروا أنواع جميع المأكولات على اختلاف أنواعها ميتة كانت أو حية بمجرد دفع ثمنها لصاحبها على قيمة السوق من غير أداء شيء للقرمزق وقد وقع أيضا الاتفاق أن كلما يأتي أحد شقوف ملكة بريطانيا الحرية بمرسى تونس بدفع إحدا وعشرين مدفعا فيدفع لهم من قلعة خلق الوادى أو من الشقوف التونسية أحد وعشرون مدفعا إكراما للرأية الانقلزية طبق ما جرت به العادة القديمة .

الفصل الرابع والثلاثين - دولة ملكة بريطانيا وأرلا ندة عميلا بالمودة الصغافية الموجودة في كل زمان بينها وبين دولة جناب باي تونس تعهد بأن

السفن التونسية ووسقها قبل في مرامى بريطانيا كما قبل السفن الانكليزية ووسقها من غير اختلاف .

الفصل الخامس والثلاثون - أن سفن الانكليز التى تاتى لأحد مرامى مملكة تونس بقصد التجارة أو لأجل شدة البحر لإصلاح ما بها من الضرر لا تجبر على تنزيل وسقها أو جانب من وسقها ولا أن تغير محل توجيهها أو أن قبل ركابا من غير إرادتها التامة ولكن تكترم وتسافر من غير تعطيل ولا اعتراض أحد لها فان لزم لهم تنزيل وسقها أو جانب من أجل إصلاح السفينة فليهم أن يركبوا ذلك الوسق من غير دفع أى كان من الأداء والأثقال وكذلك السفن التونسية تكون لها هذه المعاملة الحبيبة بمرامى مالكة بريطانيا .

الفصل السادس والثلاثون - إن توفى أحد رعايا الانكليز فى أحد بلدان مملكة تونس أو أوطانها لا يسوغ لأى عامل أو غيره من الموظفين التونسية باى علة كانت أن ان يستولى على كسب الميت أو يحصر فيه أو يتدخل فى شؤونه على أى وجه فأما لورثاء الميت أو للقنصل الانكليز أن يستولوا على ذلك الكسب على اختلاف أنواعه من غير تعرض من طرف العامل أو غيره من موظفى الدولة لكن ان توفى أحد رعايا الانكليز فى بلد ليس به قنصل انكليز أو على سفر فعلى حكام البلد أو للمكان الذى توفى فيه والحالة هذه أن يحفظوا كسبه وماله فيحررون فيها جريدة بالعدالة ويحشون خلاا تلك الجريدة لأقرب عامل بلديها قنصل انكليز وان توفى أحد رعايا الانكليز وعليه دين لأحد من الأهالى فعلى القنصل جنرال أو نائبه أن يخلصه فيما يستحقه من غطاء الميت بالوسائل الشرعية وكذلك ان كانت له دوايم على أحد من الأهالى فعلى العامل التونسي أو من له النظر فى ذلك أن يجبر المدين على دفع ما عليه للقنصل جنرال أو نائبه فى ذمة ودية المتوفى .

الفصل السابع والثلاثون - أن الدولة الانكليزية وجناب الباي لا لها من الحلم والاعتبار لحقوق الانسانية وعملها بما رزقته الملكتان بفضل الله تعالى من حرية الاحكام والقوانين قد يصاهدان بئذ جميع جهدهما لاعاء العبودية فتلتزم الدولة للانكليزية من جانبها بأن لا تنكر في التأكيد على أحبايا الدول بقطع أسباب تلك التجارة ولاعطاء الحرية للعبيد ومن الجانب الآخر يلتزم سيادة الباي بأن يسعى ليكون المنشور المؤرخ بشهر محرم سنة ١٢٦٢ (اثنين وستين ومائتين وألف) المبطل للعبودية في المملكة نافذا وممولا به وأن يبذل جهده في البحث عن من يخالف ذلك المنشور بمملكة وبواقبه .

الفصل الثامن والثلاثون - الدولة الانكليزية وسيادة الباي يصهدان في عمل كل مافي قدرتهما لاعاء التلصص في البحر ويصعد سيادة الباي بأن يفتش ويحاقب كل من يصاطى تلك الجريمة بداخل المالة أو بشطوطها وأن يعين الدولة الانكليزية في ذلك .

الفصل التاسع والثلاثون - أن التقرصين زمن الحرب مدعى من الآن فصاعدا ولما كان لسيادة الباي رغبة في إبقاء اعتزال المالة التونسية توافق الجانبان على أن لو وقع حرب لا يرخص لأعداء سيادة ملكة انقلترا بأن يجهزوا شقوفا للتلصص على الشقوف الانكليزية بمراسى المملكة ولا أن يخرجوا من مراسى المملكة بقصد الاستيلاء على شقوف وبضائع الرعايا الانكليز وقد وقع الاتفاق أيضا بأن على جناب الباي أن لا يسمح أن يباع بمملكة تونس أيا كانت من الغنائم التي للفريقين المتحاربين وأن ملكة بريطانيا تصعد بسلوك صورة هذا الاعتزال في أوقات حرب فيما يحس شقوف المملكة التونسية في جميع مراسى بريطانيا .

الفصل الأربعون - لتكون للجانبين فرصة فيما بعد بأن يراضيا على ما يظهر لهما من الأمور المؤدية إلى زيادة المودة بينهما والراجعة إلى زيادة

صلاح حال رعاياها قد وقع الاتفاق بأنه عند انقضاء سبعة أعوام بعد تاريخ هذه المعاهدة لكلا الجانبين التخصيم أن يطلب من الآخر إعادة النظر عليها ولكن مادام لم يتم إعادة النظر بين الجانبين ولم تنقذ معاهدة جديدة ويجرى العمل بمقتضاها تبقى هذه المعاهدة صحيحة ناعمة القوة والعمل.

الفصل الحادى والأربعون - المتفق أنه إذا وقع شك فيما يمس تفسير أحد شروط هذه المعاهدة أو كيفية تطبيقه يكون تفسيرها فى عمالة تونس على الوجه الأنفع للرعايا الانكليز وفى مالكة بريطانيا على الوجه الأتبع للرعايا التونسية وليس من قصد الفصول السابقة طلب أكثر مما يتبع من معنى ألفاظها الصريح ولا منع الدولة التونسية من استعمال حقوقها على الإدارة الداخلية ما لم يخالف استعمال تلك الحقوق والامتيازات الممنوحة للرعايا الانكليز وللجارة الانكليزية بمقتضى الفصول المحررة.

الفصل الثانى والأربعون - أن شروط هذه المعاهدة يجرى عليها العمل حالا عوضا عن شروط جميع المعاهدات المنقذة سابقا بين دولة بريطانيا والمملكة التونسية ماعدا معاهدة العاشر من اكتوبر سنة ١٨٦٣ (ثلاث وستين) وعثمانة وألف مسيحية) المسمى اليها فى الفصل السابع عشر التى تمجددت وتصححت هنا - حررت ثلاث نسخ أصلية من هذه الشروط المركبة من الجانبين والأربعين شرطا ومقدمتها المحررة جميع ذلك بالتسع والأربعين ورقة المتقدمة على هذه ليقع تصحيحها من الطرفين ويجرى بها على ماتضمنه من الأحكام المستوفاة البيان الواضحة للعيان القاضية بدوام المحنة وتأبيدها وإبقاء المواصلة وتخليدها وذلك يوم الاثنين السادس عشر من جادى الثانية سنة اثنتين وتسعين ومائتين وألف الموافق اليوم التاسع عشر من يوليى الإفرنجى سنة خمس وسبعين وعثمانة وألف مسيحية بمرآة خلق الوادى (١).

## (٨) معاهدة باردو

١٨٨١

إن دولة الجمهورية الافرنسية ودولة سمو باى تونس لما كان غرضها أن  
يتمتا إلى الأبد حدوث ثقل قليل كالتى حصلت أخيراً على حدود الدولتين  
بمراحيل الملكية التونسية وأن يحكما علاقات وديارهما القديم وروابط حسن  
الحوار ، قد اتفقا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين  
السامين المتعاقدين ، وبناء على ذلك فإن نخامة رئيس الجمهورية الافرنسية  
قد عين جناب الجنرال بريمار نائبا مفوضا من طرفه ، فاتفق جنابه مع سمو  
الباى العظيم على البنود الآتية :-

البند الأول : ان معاهدة المصلح والمودة والتجارة وجميع المعاهدات الأخرى  
الآن بين الجمهورية الافرنسية وسمو باى تونس قد وقع تأكيدها وتمديدها  
البند الثاني : لأجل تسهيل القيام بالأجراءات التى يصح على دولة الجمهورية  
الافرنسية اتخاذها للوصول إلى الفرض الذى يقصده الجانبان العاليان للتعاقدان  
فقد رضى سمو باى تونس بأن تحتل القوات الافرنسية العسكرية المراكز التى  
تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل ، ويزول هذا  
الاحتلال عندما تنفق السلطتان : الافرنسية والتونسية وتقرران معا بأن  
الإدارة المحلية قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن .

البند الثالث : تعهد دولة الجمهورية الافرنسية ببذل مساعدتها المستمرة  
لسمو الباي وحمايه من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته أو عائلته أو يبعث  
بأمن مملكته .

البند الرابع : تضمن الدولة الافرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين  
الدولة التونسية ومختلف الدول الأوروبية .

البند الخامس : يمثل الدولة الافرنسية لدى سمو الباي وزير مقيم عام  
تكون وظيفته السهر على تنفيذ هذه المعاهدة ويكون هو الواسطة بين الدولة  
الافرنسية وبين السلطات التونسية في جميع القضايا التي تهم الجانبين .

البند السادس : يكلف الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لفرانسة في  
البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسية ومصلحتها وفي مقابل ذلك  
يلتزم سمو الباي بأن لا يعقد أى عقد ذى صبغة دولية من دون اعلام الدولة  
الافرنسية والحصول على موافقتها مقدما .

البند السابع : تحتفظ دولة الجمهورية الافرنسية ودولة سمو الباي لنفسها  
بحق الاتفاق على وضع نظام مالى بالمملكة التونسية من شأنه الوفاء بواجبات  
الدين العام وضمان حقوق دائني المملكة .

البند الثامن : تفرض غرامة حرية على القبائل العاصية بالحدود  
والسواحل وتحدد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتفاق يعقد فيما بعد  
وتكون حكومة الباي هي المسؤولة عن تنفيذ هذا الاتفاق .

البند التاسع : لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الافرنسية بالقطر الجزائري  
من تهريب الأسلحة والذخائر فان دولة سمو الباي تتعهد بأن تمنع قطعا  
إدخال السلاح والذخائر الحربية لجزيرة جربة ومرمى قابس والمراسي  
الأخرى بالمملكة التونسية .

البند العاشر : سيقع عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الافرنسية  
للمصادقة عليها وتسلم الوثيقة المصدق عليها بعد ذلك لسمو باي تونس في  
أقرب وقت ممكن .

وكتب في بارود في ١٢ يونيو ١٨٨١

محمد الصادق باي      الجنرال بريار

## (٩) إتفاقية المرسى

١٨٨٣

لما كانت عناية سمو الباي المعظم متجهة إلى تحسين الأحوال الداخلية بالمملكة التونسية وفقا لأحكام المعاهدة المبرمة في الثاني عشر من مايو سنة ١٨٨١ ، وكانت حكومة الجمهورية الافرنسية راغبة تمام الرغبة في تحقيق أغراض سموه توثيقا لعرى المودة بين القطرين العامين اتفق الطرفان على عقد اتفاق لتحقيق هذا الغرض واعتمد رئيس الجمهورية الافرنسية في ذلك مسيو بيير بولس كامبون .

البند الأول : لما كان غرض سمو الباي المعظم أن يسهل للحكومة الافرنسية اتمام حاجتها تكفل بادخال الاصلاحات الادارية والعديلية والمالية التي تري الحكومة المشار اليها فائدة من إدخالها .

البند الثاني : تضمن الحكومة الافرنسية قرضا يعقده سمو الباي لتحويل أو لدفع الدين المجدد البالغ ١٢٥ مليون فرنك والدين السائر لا يمكن أن يتجاوز ١٢٥ مليون فرنك ، ولكنها هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك وقد تعهد سمو الباي المعظم بأن لا يعقد قرضا في المستقبل لحساب المملكة التونسية دون إذن سابق من الحكومة الافرنسية .

البند الثالث : ينحصر لسمو الباي المعظم من مداخل المملكة

أولا : البالغ اللازم للقيام بواجبات القرض الذي ضمته قرانسة .

ثانيا : مخصصات لسمو الباي وقدرها مليون من الريالات التونسية أي



١٧٠٠.٠٠٠ فرنك ومافضل من ذلك يعنى لمصاريف إدارة المملكة ودفع مصاريف الحماية .

البند الرابع : هذه الاتفاقية مؤكدة ومكاملة للمعاهدة المعودة في ٢٧ مايو سنة ١٨٨١ فيما يحتاج منها أمر التأكيد والتكيل ، ولا تغير بها الأنظمة التي سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحربية .

البند الخامس : تعرض هذه الاتفاقية على الحكومة الفرنسية المصادقة عليها وتسليم وثيقة التصديق إلى سمو الباي المعظم في أقرب وقت ممكن ، وإيدانا بصحة ما تقدم حررت هذه الاتفاقية وختمها الموقعان بختميهما .

وكتب بالمرسى في ٨ يونيو سنة ١٨٨٣

على باي بولس كامبون

(١٠) الاتفاق الفرنسي الانجليزي في ٨ أبريل سنة ١٩٠٤

التصريحات الخاصة بمصر والمغرب

#### المادة الاولى

تعطى حكومة صاحب الجلالة البريطانية أنها لا تنوى تغيير وضعية مصر السياسية وتعطى حكومة الجمهورية الفرنسية من جانبها ، أنها لن تعرق مساعي بريطانيا العظمى في مصر بطلب تحديد وقت معين لانتهاء الاحتلال البريطاني أو أى طلب آخر وبأنها توافق على مسودة مشروع الإرادة الخديوية المتضمنة الضمانات المعهدة ضرورة لحماية جامل السندات المصرية ، المرفقة بهذه الاتفاقية وذلك منذ صدورها رسميا فقط . لا يمكن تعديل هذه الإرادة

بأى شكل من الأشكال بدون موافقة الدول الموقعة على ميثاق لندن في سنة ١٨٨٥ .

إن وظيفة مدير الآثار العام في مصر متفق عليها أن تستمر كما كانت عليه في الماضي بأن تعهد إلى خبير فرنسي وبأن تبقى المدارس الفرنسية متمتعة بالحرية التي كانت تتمتع بها في الماضي .

#### المادة الثانية

تعلن الحكومة الفرنسية أنها لا تنوى تغيير وضعيتها المغرب السياسية، وتعترف بحكومة صاحب الجلالة البريطانية أنها تعلق آمالها على فرنسا نظراً لتجاور ، ممتلكاتها للاراضي المغربية مسافة طويلة ، أن تسهر على أمن البلاد وأن تقدم لها كامل مساعدتها فيما تحتاج اليه من إصلاحات إدارية واقتصادية وعسكرية وتعلن أنها لن تعرقل الاجراءات الفرنسية التي تهدف إلى تحقيق هذه الغاية على شرط أن تدفع حقوق بريطانيا العظمى المستمدة من المعاهدات والمواثيق والأعراف الدولية على حالها بما في ذلك حق التجارة البحرية في المرافئ المغربية الممنوحة للسفن البريطانية منذ سنة ١٩٠١ .

#### المادة الثالثة

ستحترم حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، من جانبها ، الحقوق التي تتمتع بها فرنسا في مصر بفضل المعاهدات والمواثيق والأعراف الدولية بما في ذلك حق التجارة البحرية في الموانئ المصرية الممنوحة للسفن الفرنسية .

#### المادة الرابعة

إن الحكومتين ، نظراً لارتباطهما المتكافئ بمبدأ التجارة الحرة في كلا البلدين ، مصر والمغرب ، تعلنان أنهما لن تؤيدا أى تمييز في فرض

للضرائب المحركة أو الضرائب الأخرى أو في فرض رسوم النقل بالسكك الحديدية .

ستتمتع تجارة المرور الحر (الترانزيت) لسكلا الدولتين مع المغرب ومصر بنفس المعاملة التي تعامل بها في الممتلكات الفرنسية والبريطانية في افريقية .  
إن اتفاقا بين الحكومتين سيسوى أوضاع مثل هذا المرور الحر (الترانزيت) وسيعين نقاط الدخول .

ستكون هذه الاتفاقية المتبادلة نافذة المفعول لمدة ثلاثين سنة إلا إذا عبر علنا عدم الرضى عن أى بند قبل سنة على أقل تقدير فانها ستمد في كل مرة لفترة خمس سنوات .

على كل تحفظ حكومة الجمهورية الفرنسية بحقها في المغرب كما تحتفظ حكومة صاحب الجلالة البريطانية بحقها في مصر بمراقبة عدم منح امتيازات تعييد الطرق وإنشاء السكك الحديدية وبناء الموانئ البحرية إلا على أساس الاحتفاظ بسلطة الدولة كاملة غير منقوصة على هذه المرافق الحيوية الكبيرة ذات المنفعة العامة .

#### المادة الخامسة

تعلن حكومة صاحب الجلالة البريطانية أنها ستستغل نفودها كي لا يعامل الموظفون الفرنسيون العاملون في المصالح المصرية معاملة أقل ملازمة من المعاملة المطبقة على الموظفين البريطانيين العاملين في ذات المصلحة .

إن تمناع حكومة الجمهورية الفرنسية ، من جانبها ، في تطبيق نفس الشروط على الموظفين البريطانيين العاملين حاليا في المصالح المغربية .

#### المادة السادسة

تعلم حكومة صاحب الجلالة البريطانية أنها تملك بالبند الذى تنص عليها معاهدة ٢٩ تشرين الأول سنة ١٨٨٨ وتوافق على وضعها قيد التنفيذ كي تؤمن حرية الملاحة فى قناة السويس . ونظراً لكون حرية الملاحة قد أمنت هكذا فيبقى تطبيق الجملة الأخيرة من الفقرة الأولى والفقرة الثانية من المادة الثامنة لتلك المعاهدة معلقاً .

#### المادة السابعة

لتأمين حرية الملاحة فى مضيق جبل طارق توافق الحكومتان على عدم السماح باقامة أية تحصينات ومعاقل استراتيجية على ذلك الجزء من الشاطئ الغربى الواقع بين مليلة المضارب المشرقة على الضفة اليمنى لنهر سيبو مع عدم شمولها .

على أية حال لا تطبق هذه الشروط على الأماكن التى تحتلها اسبانيا حالياً الشاطئ الغربى من البحر الأبيض المتوسط .

#### المادة الثامنة

إن الحكومتين ، مدفوعتين بشعور صداقتهما العميق نحو اسبانيا ، تأخذان بعين الاعتبار المصالح التى تستمدّها اسبانيا من وضعها الجغرافى ومن وضع ممتلكاتها على الشاطئ الغربى للبحر الأبيض المتوسط . وبالنسبة لهذه المصالح ستتوصل الحكومة الفرنسية إلى تفاهم مع الحكومة الاسبانية ويبلغ أى اتفاق يتوصل اليه بين فرنسا واسبانيا على هذا الموضوع إلى حكومة صاحب الجلالة البريطانية .

### المادة التاسعة

لتأمين تطبيق مواد هذا البيان الحالى المتعلق بمصر والمغرب توافق الحكومتان على تقديم المؤازرة الدبلوماسية لبعضها البعض .

(١١) مواد سرية أضيفت إلى

البيان الفرنسى البريطانى

المصادر بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٠٤

### المادة الاولى

فى حالة أن تجد احدى الحكومتين نفسها مضطرة بدافع الظروف لتعديل سياستها المتعلقة بمصر والمغرب تبقى التعهدات التى أخذتها على عاتقها بعضها لبعض فى المواد الرابعة والسادسة والسابعة من البيان الحالى على حالها .

### المادة الثانية

لا تتوى حكومة صاحب الجلالة البريطانية حاليا تقديم عروض إلى الدول الكبرى بأية تغييرات على نظام الامتياز أو على جهاز القضاء المصرى . فى حال اعتبارها أن تقديم اصلاحات فى مصر أمر مرغوب فيه لوضع نظام التشريع المصرى فى مصاف الأنظمة المطبقة فى البلدان المتعدنة فان الحكومة الفرنسية لا تمنع فى قبول مثل هذه الاقتراحات على أساس أن توافق حكومة صاحب الجلالة البريطانية على قبول الاقتراحات التى قد تتوى الحكومة الفرنسية اقترحها بقصد تقديم اصلاحات مماثلة فى المغرب .

### المادة الثالثة

توافق الحكومتان على أن بعض مناطق الحدود المغربية المجاورة لليلة وسبته ومناطق أخرى يجب أن تدخل ، عندما يكف السلطان عن ممارسة

سلطاته عليها ، ضمن منطقة النفوذ الاسبانية ، وأن إدارة الشاطئ الممتد من  
 مليّة إلى مضاب الضفة اليمنى لنهر سيو ، مع عدم شمولها ، ستوضع تحت  
 الوصاية الاسبانية .

على كل حال يجب أن توافق اسبانية رسميا مسبقا على محتويات المادتين  
 الرابعة والسابعة وتتعهد بتنفيذها .

وعليها أن تعهد بعدم نقل ملكية الحدود أو بعض هذه الحدود الموضوعة  
 تحت سيطرتها أو الواقعة ضمن منطقة نفوذها .

#### المادة الرابعة

إذا ما تمتعت اسبانية عند دعوتها للموافقة على مضمون المادة السابقة  
 ستبقى الاتفاقية المعقودة بين فرنسا وبريطانية كما ينص عليها الاتفاق الحالي  
 نافذة المفعول .

#### المادة الخامسة

في حال عدم حصول موافقة الدول الأخرى على مشروع الادارة الوارد  
 في المادة الأولى من الاتفاق الحالي فان الحكومة الفرنسية لا تمنع في اعادة  
 دفع حصتها من ضمانات الديون المميزة والموحدة بعد الخامس عشر من شهر  
 تموز سنة ١٩١٠ .

#### (١٢) الاتفاق الفرنسي الاسباني

المعلن في ٣ تشرين الأول ( أكتوبر ) سنة ١٩٠٤ ( المواد السرية )

لم تعرف فقرات البيان السابق السرية ( الملحق الثالث ) الا عندما نشرت في  
 جريدة الماتان الصادرة بتاريخ ٨ تشرين الثاني سنة ١٩١١ .

توجز الفقرات السرية الاحدى عشرة التي تضمنها البيان بما يلي :

تقسم منطقة النفوذ الاسبانية إلى شقين : تمتد في الشمال من مرفأ موليه على

البحر الأبيض المتوسط إلى خط يمتد بين مجارى نهري أناون وسيو ومجارى نهري ورقة وكرت ثم ينحطف شمالا حتى لكوس بطريق جبل مولاي بوشنا ماراً بعدئذ على الشاطئ الأطلسي بالقرب من الزرقا ( المادة الثانية ) .

جددت المنطقة الاسبانية في الجنوب ، بالإضافة إلى ممتلكات ريودورو الموصوفة في معاهدة ٢٧ حزيران ( يونيو ) سنة ١٩٠٠ ، بواسطة خط في اتجاه دراع والسوس حتى يصل إلى البحر عند مصب ميزا ( المادتان الرابعة والخامسة ) .

تعهدت اسبانيا أن لا تتدخل في جزئيا أو كلياً ، عن سيطرتها على أى من هذه المناطق ( المادة السابعة ) .

وافقت اسبانيا ألا تقوم منفردة باجراءات في المنطقة الشمالية بدون استشارة فرنسا أولاً على أن يكون هذا الشرط نافذاً لمدة أقصاها خمس عشرة سنة ، تبطل مفعول هذا التعهد الشروط التالية فقط :

- ١ - إذا ما انتهزت سلطة السلطان وتلاشى النظام السياسى في المغرب .
  - ٢ - إذا ما أصبحت صيانة الوضع الراهن مستحيلا نتيجة عدم قدرة الحكومة الشرفية على حفظ الأمن العام .
  - ٣ - إذا ما برهن ، لأى سبب آخر خاضع بطبيعته إلى الاتفاقية الفرنسية الاسبانية ، أن صيانة الوضع الراهن معتمدة .
- يبقى وضع طنجة الدولي على حالة .

كانت هناك أيضا فقرات تعالج النظام الاجتماعى والاقتصادى مشابهة للفقرات السياسية المبرية . أبحاث المادتان العاشرة والحادية عشرة التعاون الفرنسى الاسبانى في بعض المشاريع التجارية وحرية تداول العملة الاسبانية وبناء المدارس الاسبانية .

### (١٣) أم قاط اتفاقية الجزيرة

الموقعة بتاريخ ٧ نيسان (ابريل) سنة ١٩٠٦

عاج الفصل الأول موضوع الشرطة ونص على :

١ - يجب أن توضع الشرطة تحت سلطة السلطان ويعبأ أفرادها من سكان أبناء البلاد وتتمركز في « مواني التجارة » الثمانية .

٢ - يستخدم الضباط الفرنسيون والاسبانيون غير المتدينين رسمياً ، لمساعدة السلطان في تنظيم القوة لمدة خمس سنوات . تخضع للتدابير المفصلة لمصادقة السلك الدبلوماسي في طنجة .

٣ - على ألا يزيد عدد أفراد للشرطة عن ٥٠٠ شخص وألا يقل من ٢٠٠ .

٤ - أن يؤمن بنك الدولة المخصصات المالية .

٥ - أن يكون المفتش العام مواطناً سويسرياً .

٦ - سترسل نسخات من تقرير المفتش العام إلى طنجة التي لها صلاحية طلب تقارير منه عند الاقتضاء .

٧ - على أن يناقش موضوع معاش المفتش العام .

٨ - أن يوقع عقد عمله في طنجة .

٩ - أن يكون المفتشون اسبانيين في تطوان والعرش وفرنسيين في الرباط ومغتظلين في طنجة والدار البيضاء وفرنسيين في المراكش الثلاثة الباقية .

عاج الفصل الثاني موضوع تجارة الأسلحة واضعاً أنظمة مفصلة وعلى فرنسا تطبيق هذه الأنظمة على الحدود الجزائرية ، وعلى اسبانية أن تطبقها على حدود المنطقة الاسبانية .



عاجل الفصل الثالث موضوع بنك الدولة - بنك الدولة المغربية - له صلاحية إصدار الأوراق المالية ويعمل بمثابة خزانة للدولة . علاوة على ذلك :

١ - له الحق المطلق في القروض القصيرة المدى والافضلية فيما يتعلق بالشئون

العامة .

٢ - قد يقدم ، بشروط ، قروضا إلى الحكومة المغربية .

٣ - سيأخذ لنفسه صفة بنك الإصدار .

٤ - سيحتفظ بحساب منفصل لضريبة خاصة ،  $\frac{2}{3}$  بالمائة توضع على سعر

الواردات الاجنبية الاصلى .

سيكون البنك خاضعا للانظمة الفرنسية وستحدد اتفاقيات لاحقة العلاقة الصحيحة بين البنك والحكومة المغربية . سيكون مركز البنك الإدارى فى طنجة .

عاجل الفصل الرابع بفقرات ثمان موضوع المداخل والضرائب .

ورد فى احدى الفقرات أن على المواطنين الاجانب ضريبة تعرف

بـ « ترتيب » واعطتهم فقرة أخرى حق شراء الاراضى لتشييد الابنية .

عاجلت الفقرات الثانوية المشاريع المالية والضرائب ، الخ ..

وممحت الفقرة ٦٦ المهمة للحكومة المغربية أن تفرض ضريبة مؤقتة ،

$\frac{2}{3}$  بالمائة ، على سعر الواردات الاجنبية الاصلى ، ويخصص ربع هذا المدخول

للاشغال العامة ( تخضع العقود لمراقبة السلوك الديبلوماسى )

عاجلت فقرات الفصل الخامس ( ٧٧ حتى ١٠٤ ) شئون الجمارك

عاجل الفصل السادس الخدمات والاشغال العامة وقرر :

١ - الانزاع هذه الأمور للمنافع الخاصة .

٣ - تحفظ الدول الموقعة لنفسها بحق السهر على الاتكون الامتيازات المتوحة لرؤوس الأموال الاجنبية مضغفة لسيطرة الحكومة المغربية على الخدمات العامة الحيوية .

٣ - على الحكومة المغربية أن تسلم جميع العقود إلى السلك الدبلوماسي .

٤ - للسلك الدبلوماسي حق مراقبة امتيازات التعدين وقلع الحجارة والتحريج وجميع الأمور المتعلقة بزعم الملكية .

عاج الفصل السابع والأخير التدابير العامة المتعلقة بإبرام الاتفاقية .

( ١٤ ) معاهدة الحماية الفرنسية في المملكة الشريفة .

الموقع عليها في فاس في ٢٠ آذار ( مارس ) ١٩١٢

بناء على اهتمام حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة جلالة الشريفة بتأسيس حكم منظم في المغرب قائم على السكينة الداخلية والأمن العام والذي من شأنه أن يساعد على ادخال الاصلاحات وضمان نمو البلاد الاقتصادي اتفقت الحكومتان على المواد التالية .

#### المادة الاولى

اتفقت حكومة الجمهورية الفرنسية مع جلالة السلطان على انشاء نظام جديد في المغرب يسمح بالاصلاحات الادارية والقضائية والتربوية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى الحكومة الفرنسية فائدة في ادخالها إلى المغرب .

وهذا النظام سيحترم الانظمة الفرنسية ويحافظ على مقام السلطان ومكانته المعتادة وتطبيق الدين الاسلامي وسيصون المؤسسات الاسلامية خصوصا مؤسسات الأحياس كما أنه سيتضمن تنظيم « مخزن شريف » على اساس اصلاحي .

ستفاوض حكومة الجمهورية الفرنسية مع الحكومة الاسبانية فيما يتعلق بمعالجتها المستمدة من موقعها الجغرافي وممتلكاتها المتاخمة على الشاطئ المغربي. كما أن مدينته طنجة مصحفظ بطلبها المميز المعترف لها به والذي سيحدد نظامها البلدي .

### المادة الثانية

يقبل جلالة السلطان ، منذ الآن ، أن تشرع الحكومة الفرنسية ، بعد إعلان المخزن مسبقا ، في الاحتلالات العسكرية التي تراها ضرورية لاستتباب السكينة وتأمين المعاملات التجارية في الأراضي المغربية كما أنه يقبل أن تمارس الحكومة الفرنسية كل اشراف تقوم به الشرطة برا وضمن المياه الإقليمية المغربية .

### المادة الثالثة

تعهد حكومة الجمهورية الفرنسية أن تبذل لجلالته الشريفة تأييدا دائما ضد جميع الاخطار التي قد تهدد شخصه أو عرشه أو تفارق راحة ولاياته وسيمنح وريث العرش وخلفاؤه من بعده التأييد ذاته .

### المادة الرابعة

سيصدر جلالته الشريفة القرارات بالاجراءات التي تتطلبها النظام أو من السلطات التي قد ينيها عنه ، طبقا لاقتراح الحكومة الفرنسية . ستراعى نفس الطريقة في مسألة القوانين الجديدة وفي تعديل القوانين المعمول بها .

### المادة الخامسة

ستمثل الحكومة الفرنسية عند جلالة السلطان بواسطة مندوب مقيم لهم ،

مخول جميع سلطات الحكومة الفرنسية في المغرب ، حيث سيسهر على تنفيذ هذا الاتفاق الحالي .

وسيكون المندوب المقيم العام الوسيط الوحيد بين السلطان والمثاين الدبلوماسيين الأجانب وبينهم وبين الحكومة المغربية في العلاقات التي لهم معها . وسيكلف على الأخص بجميع الشؤون المتعلقة بالأجانب في المملكة الشريفة . سيخول ، باسم الحكومة الفرنسية ، سلطة أو مصادقة ونشر القرارات الصادرة عن جلالة الشريفة .

#### المادة السادسة

سيكلف ممثلوا فرنسا الدبلوماسيون والقنصلون بمثيل الرعايا المغريين وحماية مصالحهم في الخارج . ويتعهد جلالة السلطان ألا يوقع أى اتفاق ذي صبغة دولية دون موافقة مسبقة من الحكومة الفرنسية .

#### المادة السابعة

تحتفظ حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة جلالة الشريفة لنفسها بحق تحديد ، باتفاق متبادل ، أسس تنظيم مالي بضمان التزامات الخزينة الشريفة وجباية مداخيل المملكة بانتظام مع رعاية الحقوق المخولة لحاملي سندات الديون المغربية العمومية .

#### المادة الثامنة

يصرح جلالة الشريفة أنه سيمنع ، في المستقبل ، أن يسعد ، مباشرة أو مداورة ، أى قرض ، عام أو خاص ، أو أن يمنح ، بأى شكل من الأشكال ، أى امتياز دون ترخيص من الحكومة الفرنسية .

#### المادة التاسعة

سيقدم هذا الاتفاق الحالي إلى حكومة الجمهورية الفرنسية بالمصادقة عليه

وستسلم وثيقة المصادقة المذكورة إلى جلالة السلطان بدون تأخير. واطرارا  
بما جاء اعلاه حرر الموقعان الاتفاق الحالي ووقعاه بختميهما .

فاس ١١ ربيع الثاني سنة ١٣٣٠

الموافق ٣٠ آذار سنة ١٩١٢

توقيع

رينو

سفير فرنسا

مولاي عبد الحفيظ

سلطان مراكش .

## المجموعة الثانية

### النورة العربية

(١) من الشريف حسين إلى السير هنري مكماهون<sup>(١)</sup>

بسم الله الرحمن الرحيم

مكة في ٢٨ رمضان سنة ١٣٣٣ ( ١٤ يوليو سنة ١٩١٥ )<sup>(٢)</sup>

لصاحب السعادة والرفعة نائب جلالة الملك بمصر ، سلمه الله

أقدم لجنابكم العزيز أحسن تحياتي الودية واحتراماتي ، وأرجو أن تعملوا كل ما في وسعكم لتنفيذ المذكرة المرسلة إليكم طيه ، المتضمنة الشروط المقترحة المتعلقة بالقضية العربية .

(١) أن جيم الوثائق ابتداء ١ - ٢٢ باستثناء ٨ و ٣١ نقلت عن كتاب مؤتمري فلسطين العربي البريطاني المنعقد في مدينة لندن في ٧ فبراير سنة ١٩٣٩ ، وقد ترجم عاشره ووثاقه الانكليزية الى العربية بالرحوم الأستاذ ابراهيم عبد القادر المازني وطبع بأمر حضرة صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبد العزيز بإشراف الأستاذ خير الدين الزركلي . وقد تفضلت وزارة خارجية المملكة العربية السعودية مشكورة فأهدت الى الامانة العامة نسخة من هذا الكتاب وسمحت لها بتقل هذه الوثائق منه ، وقد طبعت فيه الرسائل المتبادلة بين الشريف حسين وهنري مكماهون بالانكوشراف .

(٢) ان هذه الرسالة التي يطلق عليها الأستاذ جورج اطوليوس اسم covering Letter « مطابقة للنسخة العربية وهي مؤرخة والمذكرة التي عليها مباشرة حسبما ورد بالنسخة الانكليزية بتاريخ هجري واحد هجري هو ٢ رمضان سنة ١٣٣٣ في حين أن هذا التاريخ بالنسخة العربية هو ٢٨ رمضان سنة ١٣٣٣ كما ذكر أعلاه أما التاريخ الميلادي فجاء مطابقا في كلا المرجعين .

وأود بهذه المناسبة أو أصرح لمخزنتكم ولحكومتكم أنه ليس هناك حاجة لأن تشغلوا أفكاركم بأراء الشعب هنا ، لأنه بأجمعه ميال إلى حكومتكم بحكم المصالح المشتركة .

ثم يجب أن لاتعجبوا أنفسكم بإرسال الطيارات أو رجال الحرب ، لإلقاء المناشير ، وإذاعة الشائعات ، كما كنتم تفعلون من قبل ، لأن القضية قد قررت الآن .

وإنى لأرجوكم هنا أن تفسحوا المجال أمام الحكومة المصرية لترسل الهدايا المعروفة من الحنطة للإراضى المقدسة « مكة والمدينة » التى أوقف إرسالها منذ العام الماضى .

وأود أن ألفت نظركم إلى أن ارسال هدايا هذا العام ، والعام القاتم ، سيكون له أثر فعال فى توطيد مصالحتنا المشتركة واعتقد أن هذا يكفى لإقناع رجل ذكى مثلك ، أطال الله بقاءكم .

حاشيه - أرجو أن لا تعجبوا أنفسكم بإرسال أى رسالة ، قبل أن تروا نتائج أعمالنا هنا ، خلا الجواب على مذكرتنا وما تتضمنه .  
ونرجو أن يكون هذا الجواب بواسطة رسولنا كما نرجو أن تعطوه بطاقة منكم ليسهل عليه الوصول إليكم عندما نجد حاجة لذلك .  
والرسول موثوق به .

#### الذممة

لما كان العرب بأجمعهم دن إستثناء - قد قرروا فى الأعوام الأخيرة أن يعيشوا وأن يفوزوا بحريتهم المطلقة ، وأن يتسلوا مبادئ الحكم نظريا وعمليا بأيديهم . ولما كان هؤلاء قد شعروا وتأكّدوا أنه من مصلحة

حكومة بريطانيا العظمى أن تساعدهم وتعاونهم للوصول إلى أمانهم المشروعة، وهي الأمانى المؤسسة على بقاء شرفهم ، وكرامتهم وحياتهم ..  
ولما كان من مصلحة العرب أن يفضلوا مساعدة حكومة بريطانيا عن أية حكومة أخرى بالنظر لمرکزها الجغرافى . ومصلحتهم الاقتصادية وموقعهم من حكومة بريطانيا .

أنه بالنظر لهذه الأسباب كلها يرى الشعب العربى أنه من المناسب أن يسأل الحكومة البريطانية إذا كانت ترى من المناسب أن تصادق بواسطة مندوبيها أو ممثليها على الاقتراحات الأساسية الآتية : (١)

أولاً - أن تعترف انكثرا باستقلال البلاد العربية من مرسين - ادنه ، حتى الخليج الفارسى شمالا ، ومن بلاد فارس حتى خليج البصرة شرقا ، ومن المحيط الهندى للجزيرة جنوبا يستثنى من ذلك عدن التى تبقى كما هى - ومن البحر الأحمر ، والبحر المتوسط حتى سينا غربا (٢)

(١) ورد فى النسخة الانكليزية العبارة التالية بدله هذه الكلمة .

(Which as time dresses, have not been made to include matters of relatively smaller importance, since such matters can wait until the time comes for their consideration.)

(٢) وجاء النص الانكليزى لهذا البند أدق تحديدا من النص العربى وهذا نصه :

1. Great Britain recognises the independence of the Arab countries which are bounded : on the north, by the line Mersin-Adana to parallel 37°N. and thence along the line Birejik-Urfa-Midait-Jajirrat (ibn 'Umer)-Amadia to the Persian frontier, on the east, by the Persian frontier down to the Persian Gulf ; on the south, by the Indian Ocean ( with the exclusion of Aden whose status will remain as at present ) ; on the west, by the Red Sea and the Mediterranean Sea back to Mersin.)



على أن توافق انكلترا أيضا على إعلان خليفة عربي على المسلمين .  
ثانيا - تعترف حكومة الشريف العربية بأفضلية انكلترا في كل مشروع  
اقتصادي في البلاد العربية ، إذا كانت شروط تلك المشاريع متساوية .  
ثالثا - تتعاون الحكومتان الإنكليزية والعربية في مجابهة كل قوة تهاجم  
أحد الفريقين وذلك حفاظا لاستقلال البلاد العربية . وتأمينا لأفضلية انكلترا  
الاقتصادية فيها .. على أن يكون هذا التعاون في كل شيء ، في القوة  
العسكرية ، والبحرية والجوية ..

رابعا - إذا تعدى أحد الفريقين على بلد ما ونشب بينه وبينها عراك  
وقتل ، فعلى الفريق الآخر أن يلزم الحياد . على أن هذا الفريق المعتدى  
إذا رغب في اشتراك الفريق الآخر معه في وسع الفريقين أن يجتمعا معا وأن  
يتفقا على الشروط .

خامسا - مدة الاتفاق في المادتين الثالثة والرابعة من هذه المعاهدة خمس  
عشر سنة . وإذا شاء أحد الفريقين تجديدهما عليه أن يطلع الفريق الآخر على  
رغبته قبل انتهاء مدة الاتفاقية بعام (١)

هذا ولما كان الشعب العربي بأجمعه قد اتفق « والحمد لله » على بلوغ  
الغاية وتحقيق المكرة مهما كلفه الأمر ، فهو يرجو الحكومة البريطانية أن  
تجيبه سلبا أو إيجابا في خلال ثلاثين يوما من وصول هذا الاقتراح . وإذا  
انقضت هذه المدة ولم يتلق من الحكومة جوابا فإنه يحفظ لنفسه حرية العمل  
كما يشاء .

وفوق هذا فالتنا نحن عائلة الشريف نعتبر أنفسنا - إذا لم يصل الجواب -  
أحرارا في القول والعمل من كل التصريحات ، والوعود السابقة التي قدمناها  
بواسطة علي أفندي .

---

(١) ورد في هذا البند نص بالانكليزية يلى الامتيازات الأجنبية في البلاد العربية ولم  
يرد ما يماثلها باللغة العربية .

(٢) من السيد هنرى مكما هون إلى الشريف حسين

إلى السيد الحسيب النقيب سلاطة الاشراف وتاج التفاز وفرع الشجرة  
المحمدية والدوحة الفرشية الاحمدية صاحب المقام الرفيع والمكانة السامية  
السيد ابن السيد والشريف ابن الشريف السيد الجليل المبجل دولتو الشريف  
حسين سيد الجميع أمير مكة المكرمة قبلة العالمين ومحط رجال المؤمنين الطاهرين  
عمت بركته الناس أجمعين .

بعد رفع رسوم وافر للتحيات العاطرة والتسليمات القلبية الخالصة من  
كل شائبة نعرض أن لنا الشرف بتقديم واجب الشكر لاظهاركم عاطفة  
الاخلاص وشرف الشعور والاحساسات نحو الانكليز . وقد يسرنا علاوة  
على ذلك أن نعلم أن سيادتكم ورجالكم على رأى واحد وأن مصالح  
العرب هي نفس مصالح الانكليز والعكس بالعكس . ولهذا النسبة فتحن  
تؤكد اسمكم أقوال فخامة اللورد كيتشر التي وصلت إلى سيادتكم عن يد  
على افندى وهى التي كان موضعها بها رغبتنا في استقلال بلاد العرب وسكانها  
مع استصوابنا للخلافة العربية عند اعلانها .

وأنا نصرح هنا مرة أخرى أن جلالة ملك بريطانيا العظمى يرحب  
باسترداد الخلافة إلى يد عربى صميم من فروع تلك الدوحة النبوية  
للباركة .

وأما من بخصوص مسألة الحدود والتخوم فالمفاوضة فيها تظهر انها  
سابقة لاوانها - وتصرف الاوقات سدى في مثل هذه التفاصيل في حالة أن  
الحرب دائمة رحاها ولان الانراك أيضا لايزالون يحطين لاغلب تلك الجهات  
احتلالا فعليا وعلى الاخص ما علمناه وهو بما يدعش ويحزن أن فريقا من  
العرب للقاطنين في تلك الجهات تقسها قد غفل وأهمل هذه الفرصة الثمينة التي

ليس أعظم منها - وبذل اقدام ذلك الفريق على مساعدتنا نراه قد مد يد  
المساعدة إلى الألمان - نعم مد يد المساعدة لذلك السلاب الثهاب الجديد وهو  
الألمان والأتراك الظالم العسوف وهو الأتراك .

مع ذلك فأنا على كمال الاستعداد لان نرسل إلى ساحة دولة السيد الجليل  
ولبلاد العربية المقدسة والعرب الكرام من الحبوب والصدقات المقررة من  
البلاد المصرية وستصل بمجرد اشارة من سيادتكم وفي المكان الذي تعينونه .  
وقد عملنا الترتيبات اللازمة لمساعدة رسولكم في جميع سفراته الينا ونحن على  
الدوام معكم قالبا وقالبا مستشرقين رائحة مودتكم الزكية ومستوفقين  
بعمري محبتكم الخالصة سائلين الله سبحانه وتعالى دوام حسن العلائق بيننا .  
وفي الختام أرفع إلى تلك السدة العليا كامل تيمياتي وسلامي وفائق  
احترامى .

#### المخلص

( السيد لورر مكمهاون )

نائب جلالة الملك

تبريرا في ١٩ شوال ١٣٣٣

الموافق ٣ اغسطس ١٩١٥

(٣) من الشريف الى مكماهون (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

مكة في ٢٩ شوال سنة ١٣٣٣ ( ٩ سبتمبر سنة ١٩١٥ )

لصاحب السعادة والرفعة نائب جلالة الملك بمصر ، سلمه الله  
بمزيد من المرور والغبطة تلقيت كتابكم المؤرخ في ١٩ شوال وطالعت  
بكل احترام واعتبار رغم شعوري بموضه وبرودته وتردده فيما يتعلق بنقلتنا  
الاساسية . أعني نقطة الحدود ..

وأرى من الضروري أن أؤكد لسعادتكم اخلاصنا نحو بريطانيا العظمى  
واعتقادنا بضرورة تفضيلها على الجميع في كل الشئون وفي أى شكل ، وفي أية  
ظروف ويجب أن أؤكد لكم أيضا أن مصالح اتباع دياتنا كلها تتطلب  
الحدود التي ذكرتها لكم .

ويذكرني فضامة المندوب إذا قلت بصراحه أن « البرودة » و « التردد »  
الذين ضمنتهما كتابة فيما يتعلق بالحدود وقوله أن البحث في هذه الشئون إنما  
هو اضاءة للوقت ، وان تلك الاراضى لا تزال بيد الحكومة التي تحكمها ...  
ويذكرني فضامته إذا قلت أن هذا كله يدل على عدم الرضا ، أو على النفور  
أو على شيء من هذا القبيل .

فان هذه الحدود المطلوبة ليست لرجل واحد تتمكن من ارضاءه ،  
ومقاوضته بعد الحرب بل هي مطالب شعب يعتقد أن حياته في هذه الحدود  
وهو متفق بأجمعه على هذا الاعتقاد .

---

(١) طابقت هذه الرسالة من حيث المعنى ما نشره الأستاذ جورج انطونيوس ماعدا  
التسم الاخير من النسخة الانكليزية المتعلق بيات وزارة الاوقاف المصرية للشعب المجازي

وهذا ما جعل الشعب يعتقد انه من الضروري البحث في هذه النقطة قبل كل شيء مع الدولة التي يتقون بها كل الثقة ويعلقون عليها كل الآمال وهي بريطانيا العظمى .

وإذا أجمع هؤلاء على ذلك فانما يجمعون عليه في سبيل الصالح المشترك . وهم يرون انه من الضروري جدا أن يتم تنظيم الاراضى المجزأة ، ليعرفوا على أى اساس يؤسسون حياتهم كي لا تضاربهم انكلترا أو احدى حليفاتها في هذا الموضوع مما يؤدي إلى نتيجة معاكسة ، الامر الذى حرمة الله .

وفوق هذا فان العرب لم يطلبوا - في تلك الحدود - مناطق يقطعها شعب أجنبى بل هى عبارة عن كلمات وألقاب يطلقونها عليها .

أما الخلافة فان الله رضى عنها ، ويسر الناس بها . وأنا على ثقة يا صاحب السخامة ، أنكم لا تشكون قط بأنى لست أنا شخصيا الذى يطلب تلك الحدود التى يقطعها عرب مثلنا ، بل هى مقترحات شعب بأسره ، يعتقد بأنها ضرورية لتأمين حياته الاقتصادية .

او ليس هذا صحيحا يا فخامة الوزير ؟

وبالاختصار فاننا نأجوب في خلاصتنا نصرح بكل تأكيد بتفضيلنا لكم على الجميع أكنتم راضين عنا - كما قيل - أو غاصبين .

أما ما يتعلق في قولكم بأن قسما من شعبنا لا يزال يبذل جهده في سبيل تأمين مصالح الانراك ، فلا أظن أن هذا يبرر « البرودة » و « التردد » اللذين شعرت بهما في كتابكم فيما يتعلق بموضوع الحدود . الموضوع الذى لا أعقد أن رجلا مثلكم ثاقب الرأى ينكر انه ضرورى لحياتنا الادبية والمادية .

وأنا حتى الساعة لا أزال انفذ ما تأمر به النيانة الاسلامية في كل عمل أقوم به ، وأراه مفيدا وصالحا لبقية المملكة ، وانى سأستمر في هذا إلى أن

وأود هنا ياساحب القنطرة أن أؤكد لكم بصراحة أن كل الشعب - ومن جملته هؤلاء الذين يقولون انهم يعملون لصالح تركيا والمانيا - ينتظر بفارغ الصبر نتائج هذه المفاوضات المتوقفة على موافقتكم أو رفضكم قضية الحدود ، وقضية المحافظة على ديارهم ، وحاجتهم من كل أذى أو خطر .

وكل ما تجده الحكومة البريطانية موافقا لسياستها ، في هذا الموضوع ، فلما عليها الا أن تعلمنا به وأن تدلنا على الطريق التي يجب أن نسلكها .

ولذلك نرى أن من واجبتنا أن نؤكد لكم اننا سنطلب اليكم في أول فرصة بعد انتهاء الحرب ما ندعه الان لفرنسا في بيروت وسواحلها .

ولست أرى حاجة هنا لأن ألفت نظركم إلى أن خطتنا هي أمن على مصالح انكلترا من خطة انكلترا على مصالحنا ، ونعتقد أن وجود هؤلاء الجيران في المستقبل سيقلق أفكارنا كما يقلق أفكارها .

وفوق هذا فإن الشعب البيروتي لا يرضى قط بهذا الابتعاد والانزواء وقد يضطروننا لاتخاذ تدابير جديدة قد يكون من شأنها خلق متاعب جديدة ، تفوق في صيورها المتاعب الحاضرة .

وعلى هذا لا يمكن السماح لفرنسا بالاستيلاء على قطعة صغيرة من تلك المنطقة .

وأنا أصرح بهذا رغم اني اعتقد وأؤمن بالتعهدات التي قطعتوها في كتابكم .

وبستطيع معالي الوزير ، وحكومته أن يثقوا كل الثقة بأننا لا نزال عند قولنا وعزيمتنا وتعهداتنا التي عرفها مستر ستورس منذ عامين .

ونحن ننتظر اليوم الفرصة السانحة التي تناسب موقتنا ، وخاصة فيما يتعلق بالحركة التي أضحت قريبة والتي يدفعها إلينا التقدر بسرعة ووضوح ، لنكون

هجة - نحن والذين يرون رأيتا - في العمل ضد تركيا ، ودون أن نعرض  
للموم والنقد .

وأعتقد أن قولكم « بأن بريطانيا لا تحتمل ولا تدفعكم للاسراع في  
حركتكم مخافة أن يؤدي هذا التسرع إلى تصديق نجاحكم » لا يحتاج إلى  
إيضاح . . الا فيما يتعلق بمطالبكم بالاسلحة والذخائر عند الحاجة .  
أعتقد الآن أن في هذا الكفاية ...

(٤) من السير هنري مكاهون إلى الشريف حسين في ٢٤ أكتوبر  
سنة ١٩١٥ .

Certified True Copy.

British Embassy, Cairo.

Assistant Oriental Secretary 19 - 6 - 37 .

Arabic Version of letter from Sir Arthur McMahon to King  
Hussain dated 24 - 10 - 15. (Dispatch No. 172 of 14 - 12 - 15).

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى فرع الدوحة المحمدية وسلالة النسل النبوي الحبيب النسيب دولة  
صاحب المقام الرفيع الأمير العظيم السيد الشريف بن الشريف أمير مكة المكرمة  
صاحب السدة العليا جعله الله جزا منيعا للإسلام والمسلمين بعونه تعالى  
آمين وهو دولة الأمير الجليل الشريف حسين بن علي أعلى الله مقامه .

قد تلقيت بيد الاحتفاء والسرور رقيمكم الكريم المؤرخ بتاريخ ٢٩  
شوال سنة ١٣٣٣ وبه من عباراتكم الودية المحضة واخلاصكم ما أورتني  
رضاء وسرورا .

أني متأسف أنكم استلجتم من عبارة كتابي السابق أني قابلت بمألة

الحدود والنجوم بالتردد والفتور ، فإن ذلك لم يكن القعيد من كتابي قط ولكني أيت حينئذ أن الفرصة لم تكن قد حانت بعد للبحث في ذلك الموضوع بصورة نهائية.

ومع ذلك فقد أدركت من كتابكم الأخير أنكم تعتبرون هذه المسألة من المسائل الهامة الحيوية المستعجلة ، فلذا فاني قد أسرعت في ابلاغ حكومة بريطانيا العظمى مضمون كتابكم ، وأني بكال السرور أبفلكم بالنيابة عنها التصريحات الآتية التي لاشك في أنكم تنزلونها منزلة الرضى والقبول .

ان ولايتي مرسين واسكندرونة وأجزاء من بلاد الشام الواقعة في الجهة الغربية لولايات دمشق الشام وحماة وحلب لا يمكن أن يقال أنها عربية محضة . وعليه يجب أن تستثنى من الحدود المطلوبة .

مع هذا التعديل وبدون تعرض للمعاهدات المعقودة بيننا وبين بعض رؤساء العرب نحن نقبل تلك الحدود .

وأما من خصوص الأقاليم التي تضمها تلك الحدود حيث بريطانيا العظمى مطلقة التصرف بدون أن تمس مصالح حليفاتها فرنسا فاني مقوض من قبل حكومة بريطانيا العظمى أن أقدم للوائح الآتية وأجيب على كتابكم بما يأتي :  
١ - أنه مع مراعاة التعديلات المذكورة أعلاه فبريطانيا العظمى مستعدة بأن تعترف باستقلال العرب وتؤيد ذلك الاستقلال في جميع الأقاليم الداخلة في الحدود التي يطلبها دولة شريف مكة .

٢ - أن بريطانيا العظمى تضمن الأماكن المقدسة من كل اعتداء خارجي وتعترف بوجوب منع التعدي عليها .

٣ - وعندما تسمح الظروف تمتد بريطانيا العظمى العرب بتعاصمها وتساعدهم على ايجاد هيئات حاكمة ملائمة لتلك الأقاليم المختلفة .



٤ - هذا وأن المفهوم أن العرب قد قرروا طلب نصائح وإرشادات بريطانيا العظمى وحدها وأن المستشارين والموظفين الأوروبيين اللذين لتشكل هيئة إدارية قومية يكونون من الإنكليز .

٥ - أما من خصوص ولائى بغداد والبصرة فإن العرب تعرف أن مركز ومصالح بريطانيا العظمى للوطدة هناك تستلزم اتخاذ تدابير إدارية مخصوصة لوقاية هذه الأقالي من الاعتداء الأجنبي وزيادة خير سكانها وحماية مصالحنا الاقتصادية المتبادلة .

وإني متيقن أن هذا التصريح يؤكد لدولتكم بدون أقل إرتياب ميل بريطانيا العظمى نحو رغائب أصحابها العرب وتنتمى بعقد محالفة دائمة ثابتة معهم ويكون من نتائجها المستعجلة طرد الأتراك من بلاد العرب وتخريب الشعوب العربية من نهر الأتراك الذى أثقل كاهلهم السنين الطوال .

ولقد اقتصرنا فى كتابنا هذا على المسائل الحيوية ذات الأهمية الكبرى وإن كان هناك مسائل فى خطاباتكم لم تذكر هنا فسنعود إلى البحث فيها فى وقت مناسب فى المستقبل .

ولقد تلقيت بمزيد السرور والرضى خبر وصول الكسوة الشريفة وما معها من الصدقات بالسلامة وأنها بفضل إرشاداتكم السامية وتدابيركم المحكمية قد أنزلت إلى البر بلا تعب ولا ضرر رغما عن الأخطار والمصاعب التى سببتها هذه الحرب المحزنة ، ونرجو الحق سبحانه وتعالى أن يجعل بالصالح الدائم والحرية لأهل العالم .

إني مرسل خطابى هذا مع رسولكم النبيل الأمين الشيخ محمد بن عارف بن عريفان وسيعرض على ساءلكم بعض المسائل المفيدة التى هى من الدرجة الثانية من الأهمية ولم أذكرها فى كتابنا هذا .

وفي الختام أيد دولة الشريف ذا الحسب النيف والأمير الجليل كامل  
تحقيق وخالص مودتي وأعرب عن محبتي له ولجميع أفراد أسرته الكريمة  
راجيا من ذي الجلال أن يوفقنا جميعا لما فيه خير العالم وصالح الشعوب .  
ان يده مفاتيح الأمر والغيب يحركها كيف يشاء ونسأله تعالى حسن  
الختام والسلام .

تحريرا في يوم الاثنين ١٥ ذى الحجة ١٣٣٣

نائب جلالة الملك

(السيد آرثر مكماهون)

( قيدنا الاسم الشريف بعاليه بهذا اللون )

(٥) من الشريف حسين إلى السيد هنري مكماهون

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى معالم الشهم الماهم ذو الاصاله والرياسة الوزير المظفر وقته الله لرضاهته .  
يملء الايناس تلقينا مرسومكم الموقر الصادر وأحليناه محل التبجيل وعلى  
مؤداه نجيب الشهامه .

أولا - تسهلا للوافق وخدمة للإسلامية فرارا مما يكلفها المشاق والأحن  
ولا لحكومة بريطانيا العظمى من الصفات والمزايا الممتازة لدينا نترك الالاح  
في ادخال ولايات مرسين وأطنه في أقسام المملكة العربية وأما ولايتي حلب  
وبيروت وسواحلها فهي ولايات عربية محضة ولا فرق بين العربي المسيحي  
والمسلم فانها ابنا جد واحد ، ولتقوم فيهم منا معاشر المسلمين ماسلكة أمير  
المؤمنين عمر ابن الخطاب من أحكام الدين الاسلامي ومن تبعه من الخلقاء  
بأن يعاملون المسيحيين كعاملاتهم لأقسامهم بقوله « لهم مالنا وعليهم ما علينا »  
علاوة على امتيازاتهم المذهبية وبما تراه المصلحة العامة وتحكم به .

ثانيا - حيث أن الولايات العراقية هي من أجزاء المملكة العربية المحضة ، بل هي مقر حكوماتها على عهد علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ثم على عهد عموم الخلفاء من بعده ، وبها قامت مدينة العرب وأول ما أخطوه من المدن والأمصار واستضحت دولهم فلها لدى العرب أقصاهم وأدناهم القيمة الثمينة والآثار التي لا تنسى ، فلا يمكننا إرضاء الأمة العربية وإرضاءها لذلك الشرف . ولكن تسهلا للوفاق سينا والمحاذير التي أشرتم اليها في المادة الخامسة من رقيمكم آنف الذكر بحفظها وصيانتها من طبقة وضرورة مانحن فيه وحيازة ما نريد التوصل اليه ، فإن أهم ما في هذا هي صيانة تلك الحقوق المزوجة بحقوقنا بصورة كأنها الجوهر المفرد يمكننا الرضا بترك الجهات التي هي الآن تحت الاشغال البريطاني إلى مدة يسيرة ، البحث فيما يقبل عن قدرها دون أن يلحق حقوق الجانبين مضرة أو خلل . سيما العربية بالنسبة لأمر مرافقها ومناجها الاقتصادية الحياتية ، وأن يدفع للمملكة العربية في مدة الاشغال المقدار المناسب من المال لضرورة تركه كل مملكة حديثة الوجود . احترامنا لوفائكم المشار عليها مع مشايخ تلك الجهات وبالأخص ما كان منها بجوهريا .

ثالثا - رغبتم في الاسراع بالحركة نرى فيه من الفوائد بقدر ما نرى فيه من المحاذير ، أوله خشية لوم الاسلامية كما سبق الجاهل عن حقائق الحالة بأننا شققنا عصاها وأبدنا قواها ، الثاني المقام تركيا معاضتها جميع معاني قوى جرمانيا لجهلنا عما إذا حصل ومن إحدى دول الانلاف وأوجها على صلح دول الاتفاق ، فكيف تكون خطة بريطانيا العظمى وحلفائها لثلا تكن الأمة العربية أمام تركيا وحلفائها مما إذا لا يهمننا ما إذا كنا والعثمانية رأينا لأرض .

وعلى هذا فضرورى ملاحظة هذه الأوجه ولا سيما عقد صلح اشركتنا  
فى حرية بصورة غير رسمية يتحول للتصالحين البحث فيه عن شئوننا .  
رابعا - أن الأمة العربية تعتقد بقينا أن العثمانيّة عند وضع أوزار الحرب  
سيوجمون كل أعمالهم فيما يغضب العرب ويغتصب حقوقهم المادية والمعنوية  
وذهاب شعارهم وأحسابهم واخضاعهم بكل معاني الاخضاع مع بقائهم تحت  
النفوذ الألمانى فهم عزمون على حربهم حتى لا يبق لنا باقية وما يرى فينا الآن  
من التآنى فقد سبق بيان علته .

خامسا - متى علمت العرب أن حكومة بريطانيا حلفائهم لا يتركونهم عند  
الصلح على حالهم أمام تركيا وجرمانيا وأنهم يدافعون عنهم ويعاضدونهم  
ويدافعون عنهم الدفاع الفعلى فالدخل فى الحرب من الساعة لاشك أنه مما  
يوافق المصالح العربية .

سادسا - افادتنا السابقة الصادرة بتاريخ ٢٩ شوال ١٣٣٣ تقى عن اعادة  
القول فى المادة الثالثة والرابعة من مرسومكم هذا الموقر فى خصوصيات  
الهيات الحاكمة والمشاورين والموظفين سيما وقد صرحتم يا حضرة الشهم  
بأنكم لاتدخلون فى أمور الداخلية .

سابعا - وصول الجواب الصريح القطعى فى أقرب زمن على ذكر أعلاه  
من الطلبات إذ أفا استعملنا كلما يقربنا اليكم من التساهل الجدى الذى لا يراد  
به حقيقة جوهرية فانا نعلم أن نصيبنا من هذه الحروب أما سعادة تضمن  
للرب الحياة التى تناسب تاريخهم أو الاضمحلال فى سبيلها . ولو لا ما رأيت  
ورأيت ما فى عزمهم لاخترت العزلة فى شواحق المرأة ، ولكن أبوا على  
يا عزيزى - أحزك البارئ بمرضاته الا أن يقودنى إلى هذه المواقف .

ودم ظاعما سالما بما تحبه وتریده .

وحرر فى ٢٧ من ذى الحجة ١٣٣٣ هـ  
٥ نوفمبر سنة ١٩١٥ .

(٦) من السير هنرى مكماهون إلى الشريف حسين

Certified True Copy.

British Embassy, Cairo.

Assistant Oriental Secretary 19 - 6 - 37.

Arabic Version of letter from Sir Arthur McMahon to King Hussein dated 14 - 12 - 15. (Dispatched 172 of 14 - 12 - 15).

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى صاحب الاصلة والرفعة وشرف المتمدن سلالة بيت النبوة والحبيب  
الطاهر والنسب الفاخر دولة الشريف المعظم السيد حسين بن علي أمير مكة  
المكرمة قبلة الاسلام والمسلمين . أدامه الله في رفعة وعلاء .

وبعد ، فقد وصلني كتابكم الكريم جاريخ ٢٤ الحجة ١٣٣٣ وسرني  
ما رأيت فيه من قبولكم اخراج ولائقي مرسين واضنه من حدود البلاد  
العربية .

وقد تلقيت أيضا بمزيد السرور والرضا تأكيدكم أن العرب عازمون  
على السير بموجب تعاليم الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه وغيره من  
السادة الخلفاء الأوائل - التعاليم التي تضمن حقوق كل الأديان وامتيازاتها  
على السواء .

هذا ، وفي قولكم أن العرب مستعدون أن يحرموا ويعترفوا بجميع  
معاهدتنا مع رؤساء العرب الآخرين يعلم منه طبعاً أن هذا يشمل جميع البلاد  
الداخلية في حدود المملكة العربية لأن حكومة بريطانيا لا تستطيع أن تنقض  
اتفاقات قد أبرمت بينها وبين أولئك الرؤساء .

أما بشأن ولائقي حلب وبيروت فهكوى حكومة بريطانيا العظمى قد فهدت

كل ما ذكرتهم بشأنهما ودونت ذلك عندها بعناية تامة - ولكن لما كانت مصالح حليفها فرنسا داخلة فيهما فالمسألة تحتاج إلى نظر دقيق - وسنخبركم بهذا الشأن مرة أخرى في الوقت المناسب .

ان حكومة بريطانيا العظمى كما سبقت فأخبرتكم مستعدة لأن تعطى كل الضمانات والمساعدات التي في وسعها إلى المملكة العربية ولكن مصالحها في ولاية بغداد تتطلب إدارة ودية ناجحة كما رسمتم ، على أن صيانة هذه المصالح كما يجب تستلزم نظرا أدق وأتم مما تسمح به الحالة الجاضرة والسرعة التي تجري بها هذه المفاوضات .

واننا نستصوب تماما رغبتكم في اتخاذ الحذر ولستنا نريد أن ندفعكم الى عمل مريع ربما يعرقل نجاح أغراضكم ولكننا في الوقت نفسه نرى من الضروري جدا أن نبذلوا مجهوداتكم في جمع كلمة الشعوب العربية إلى غايتنا المشروكة وأن نحثوهم على أن لا يمدوا يد المساعدة إلى أعدائها بأي وجه كان . فانهم على نجاح هذه المجهودات وعلى التدابير الفعلية التي يمكن للعرب أن يتخذوها لاسعاف غرضنا عندما يميء وقت العمل تتوقف قوة الاتفاق بيننا وبنائهم .

وفي هذه الأحوال فان حكومة بريطانيا العظمى قد فوضت لي أن أبلغ دولتكم أن تكونوا على ثقة من أن بريطانيا العظمى لا تتوى إبرام أي صلح كان إلا إذا كان من ضمن شروطه الأساسية جرية الشعوب العربية وخلصها من سلطة الألمان والأتراك .

هذا وعربون على صدق نيتنا ولأجل مساعدتكم في مجهوداتكم في غايتنا المشروكة فاني مرسل مع رسوليكم مبلغ عشرين ألف جنيه .

وأقدم في الختام عاطر التحيات القلبية وخالص التسليمات الودية مع مراسم  
الأجلال والتعظيم للمشمولين بروابط الألفة والمحبة الصرفة لمقام دولتكم  
السامية ولأفراد أسر تكلم المكرمة .

مع فائق الاحترام

المخلص

نائب جلالة الملك بمصر

( السيد ارثر هنرى مكماهون )

تحريراً في ٨ صفر ١٣٣٣

(٧) من الشريف حسين إلى السيد هنرى مكماهون

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الوزير المظفر الشهم الهام

بأنامل الایمال والتوقیر تلقینا رقیمیکم ۹ ظفر الجاری برفق حاملهم  
وعامت مضمونیهما وأدخلا علینا من الانشراح والارتیاح مالا مزید  
لازالتهم ما یمحتاج بصددی ألا وهو وقوف حضرتك بعد وصول أحد شریف  
وحظوته بالجنا ب أن کما أتینا به فی الحال والشأن لیس بنا شیء عن  
عواطف شخصیه أو ما هو فی معناها بما لایقل ، وأنها قرارات ورفائیه  
أقوام وأنا لسنا الا مبلغین أو منفذین لها بصفتنا التي ألزمونا بها اذ هذا  
عندی من أهم ما یمجب وقوف شهامة الجنا ب علیه وعلمه به . أما ما جاء  
بالمحركات الموقرة فیما یعتاق بالمراق من أمر التعویض مدة الأشغال فزیادة  
ایضاح وقول بریطانیا العظمی بصفتنا فی القول والعمل فی المادة والمجئی  
واعلامها بأکید اطمینانا باعتاد حکومتها المتخمة تترك أمر تقبیر مبلغه

لدارك حكمتها ونعمتها . أما الجهات الشالية وسواحلها فما كان في الامكان من تعديل أئينا به في رقيمنا السابق . هذا ، وماذاك الا للحرص على الأمنيات المرغوب حصولها بمشيئة الله تبارك وتعالى . وعن هذا الحس والرغبة هما التي ألزمتنا بملاحظة اجتناب ما ربما أنه يمس حلف بريطانيا العظمى لفرنسا واتفاقهما ابان هذه الحروب والنوازل الا اننا مع هذا نرى من الفرائض التي ينبغي لشهامة الوزير صاحب الرياسة أن يتيقنها بأن عند أول فرصة تضع فيها أوزار هذه الحروب سنطالبكم بما نقض الطرف عنه اليوم لفرنسا في بيروت وسواحلها ولا أرى لزوم بأن نخطبكم بما في هذا أيضا من تأمين المنافع البريطانية وصيانة حقوقها هو أم وأكبر مما يعود إلينا ، وأن لا بد من هذا على أى حالة كانت ليم للعظمة البريطانية أن ترى اخصاؤها في البهجة والرونق التي تهتم أن تراهم فيه سيات وأن جوارم لنا سيكون جرثومة للمشاكل والمناقشات التي لا يمكن معها استقرار الحالة عدى أن البيرونيين بصورة قطعية لا يقبلون هذا الانفصال ويلجئونا على حالات جديدة هم وتشغل بريطانيا بصورة لا تكون بأقل من اشتغالنا الحالي بالنظر لما نعتقد ونتيقنه من اشراك المنفعة ووحدتها وحدها وهي الداعية الوحيدة لعدم التفاتنا لسواكم في المخابرات وعليه يستحيل امكان أى تساهل يكسب فرنسا أو سواها شعرا من أراضى تلك الجهات ، أصبح بهذا مع اعتماد لكل جوارحي اعتمادا يرمه الحى منا بعد الميث بتصريماتكم التي ختمتم بها رقيمكم الموقر . وعليه فليصدق جناب الوزير الخطير ولتعتقد بريطانيا الكبرى أنا على العزم الذى أشير اليه ويعلمه منا جناب الأريب الكامل استورس منذ عامين ولا نناظر فيه الا الفرص المناسبة لأحوالنا وأخصها داعيته ووسائله ، اقترى وقتها مما تسوقه الأقدار إلينا بكل سرعة ووضوح



ليكن حجة لنا وعن رأينا على الاعتراضات والمسؤوليات المقدرة وفي  
تصريحاتكم بقولكم « وانا لسنا نريد أن تدفعكم إلى عمل سريع ربما يعرقل  
نجاح أغراضكم » بغني عن زيادة الايضاح ، ماعدا طلب مانرى لزومه عند  
الحاجة من الأسلحة وذخائرها الحربية وما هو في معناها .

وأكتفى بهذا القدر عن اشغال شهايتكم بتقديم وافر احتشاماتى وجزيل  
توقيراتى لمقام المقر الموقر .

وحرر في اليوم الخامس والعشرين من ظفر الخير ١٣٣٤  
أول يناير سنة ١٩١٦ .

#### (٨) من مكهاون إلى الشريف<sup>(١)</sup>

القاهرة في ٢٤ ربيع الاول سنة ١٣٣٤ ، ٣٠ يناير سنة ١٩١٦ .  
تلقينا بسرور كتابكم المؤرخ في ٢٥ صفر بواسطة رسولكم الموثوق به  
واطلعنا منه على رسالتكم الشفوية .

واننا لنقدر حق التقدير الدوافع التي تقودكم في هذه القضية الهامة ونعرف  
جيدا أنكم تعملون في صالح العرب وأنكم لا ترمون إلى شيء - في عملكم  
- غير صالحهم وحررتهم .

وقد عنت خاصة بملاحظاتكم بشأن ولاية بغداد . وسنبعث هذا

---

(١) أن نص هذه الرسالة يطابق النسخة التي نشرها الاستاذ جورج اتلونيوس تمام  
المطبعة باستثناء القسم الأخير قد ورد بالنسخة الانكليزية دول العربية وهو يتعلق بالحركة  
السنية وكذلك التاريخ الميلادي وجد مطابقا في هذين المرجعين ومخالفا لما جاء في  
( بيان الوثائق ) حيث ذكر أن تاريخ هذه الوثيقة الميلادي هو ٢٥ يناير سنة ١٩١٦ .

الموضوع باهتمام وعناية زائدين عندما تتم هزيمة الأعداء ونصل إلى التسويات السلمية .

أما ما يتعلق بالجهات الشمالية فقد كُتبت ملاحظة عن رغبتكم في تجنب كل ما من شأنه الاساءة إلى تحالف انكلترا وفرنسا وسررت جدا بابداء مثل هذه الرغبة .

وأظنكم تعرفون جيدا أننا مقررون قرارا نهائيا ألا نسمح بأي تدخل - مهما قل شأنه - في اتفاقنا المشترك في اىصال هذه الحرب إلى الفوز ثم متى انتهت الحرب فإن صداقة فرنسا وانكلترا ستقوى وتشتد ، وهما اللتان بذلتا الدماء الانكليزية والفرنسية جنبا إلى جنب في سبيل الدفاع عن الحقوق والحريات .

والآن وقد قررت البلاد العربية أن تشترك معنا في الدفاع عن الحقوق وتعمل معنا في سبيل هذه القضية الهامة فأنتنا لفرجوا الله أن تكون نتيجة هذه الجهود المشتركة وهذا التعاون الوطيد ، صداقة دائمة ، تعود على الجميع بالسرور والقبطة .

وقد سررنا جدا للحركة التي تقومون بها لاقتناع الشعب بضرورة الانضمام إلى حركتنا والكف عن مساعدة أعدائنا . ونترك لفظتكم وتقدير انكم تقرير الوقت المناسب ، لاتخاذ تدابير أوسع من هذه .

(٩) من الشريف حسين إلى السيد هنري كيهامون

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى حضرة ذو الاصابة فخامة نائب جلالة الملك دام مرعيا .

بعد فبايدى التوقير والاحترام تلقينا رقيم الفخامة المؤرخ : ٢٥ ربيع الأول ، وأن مضامينه أدخلت علينا مزيد الارتياح والسرور لحصول التفاهم المطلوب

والتقارب المرغوب أسأل الله أن يسهل المساجد ويصح الساعى . ومن  
الابصاحات الآتية تفهم الفخامة الاعمال الجارية والاسباب المتضمنة :

أولاً - قد أعلننا فاجتمعتم بأننا بعثنا بأحد أنجالنا إلى الشام ليرأس ما يقتضى  
عمله هناك ، ولقد ظفرنا منه بتقرير مفصل يفيد به أن اعتسافات الحكومة  
هناك لم تبق من الأشخاص الذين تعتمد عليهم فى الأمر سوى أن كانوا من  
الجنود على اختلاف مراتبهم أم ممن لم يكونوا من ذلك الصنف إلا القليل مما  
كان فى الدرجة التالية ، وأنه ينتظر وصول القوات المعلن بقدرها من مواقع  
مختلفة أحصاها من أهالى البلاد وما جاورها من الأقطار العربية كحلب وجنوب  
الموصل للشام بأن عددها ما يتوفى عن المائة ألف على ما يزعمون . وأنه لا بد  
يؤمل أن كانت الأكرتية من القوة المذكورة من العرب فهو عازم على اجراء  
الحركة والقيام بهم ، وأن كان المكس يعنى الأكرتية من الأتراك وسواهم  
فسيبناظر تقدمهم نحو التربة وعند اشتباك الحرب حركته بهم عند ما يريدون .  
ثانياً - عزمنا على ارسال نجلنا الكبير إلى المدينة المنورة بقوة كافية ليكون  
ردها لآخيه الذى بالشام ولكل احتمال واستيلائه على الخط الجديد وما هو فى  
معنى ذلك مما نظهره الشئون . وهذا هو المبدأ للحركة الأساسية المكتفين فى  
مبداها بما جندناه برسم المحافظة على راحة داخلية البلاد وبأهل الحجاز أهل  
المركز فقط لأسباب يطول شرحها :

( أولاً ) نعرض احضار لوازهم بصورة تجعل المشروع فى حيز الكتمان ،  
مع عدم للضرورة على ذلك وسهولة جلب الامدادات عند الحاجة . هذا  
خلاصة ما رغبتم فى الجواب عليه والاستفهام عنه . وفى ظنى أن فيه الكفاية  
وانخافه أساسا وقياسا فى أعمالنا أمام كل التبدلات والطوارئ التى يظهرها  
سعى الحالة .

بقى علينا بيان ما نحتاجه والحالة هذه هو :

أولاً - مبلغ خمسين ألف جنيه ذهباً لمشاهدة القوات المجتدة ونحوها مما  
ضرورته تقضى عن يمينه .  
ثانياً - احضارها بوجه السرعة الممكنة .

الثاني - احضار عشرين ألف كيس أرز وخمسة عشر ألف دقيق وثلاثة  
آلاف شعير وفائة وخمسين كيس بن قهوة ومثلها سكر ومقدار خمسة آلاف  
بندقية من الطراز الجديد وما تحتاجه النسبة لها من المرميات وأيضاً مقدار مائة  
صندوق من النوع المرسل منه مرميتين طيه . ومن مرميات بواريد مارتين هنرى  
وبارودات غرا أعنى بواريد معمل سانت أتين الأفرنسية لاستعمال هذين  
الصفين في بواريد أى بنذقيات قباثلنا ، ولا بأس من جعل لكل نوعهما  
خمسائة صندوق .

الثالث - أنا استسبنا مركز سوقيات هذه المواد المرغوبة بكن بورسودان .  
الرابع - بالنظر لكون المواد الغذائية واللوازم الحربية الموضحة أعلاه  
لا حاجة لنا بها الا عند ابتداء الحركة ، وسنبلفكم اياها بصورة رسمية نبي في  
الموضع المذكور . وعند الحاجة اليها يبلغ أمير الجهة المذكورة وقائدها بالمواقع  
التي يقتضى سوقها اليها والوسائل التي سيكونون حاملين الوثائق بصليهما اياهم .  
الخامس - النقود المطلوبة يقتضى ارسالها في الحال إلى أمير بورسودان ،  
وسرده من طرفنا معتمد يسلمها اما دفعة أو دفعتين على حسب استطاعته .  
وهذه علامة اعتماد الرجل T .

السادس - مندوبنا في قبض المبالغ المذكورة سيتوجه الى بورسودان  
بعد ثلاثة أسابيع ، يعنى يكون وصوله اليها في ٥ من جماد الاول حامل كتاب  
منا باسم الخواجة الياس افندي وانه يصرف له بموجبه ماله من ايجارات  
أملأ كنا والامضاء صراحه باسمنا ، غير اننا معدته يسأل عن قائد الموقع

وأمره، فأنتم تخبروهم عن ذلك الشخص وبمراجعتهم يجرى له ما يقتضى من صرف ماله بهم بشرط ألا يبحثوا عنه فى أى موضوع كان مؤكداً غاية التأكيد فى عدم المظاهرة له وكنان أمره ومعاملته فى الظاهر بأنه لا شيء، لا يظن أن ثقتنا للشخص الآخر من اعتناء الأول حامله هذا بل لعدم ضياع الوقت لتعييننا له خدمة فى جهة ثانية، مع تكرار رجاءنا بعدم إركابه وأبعائه فى باور أو فى شيء من هذه الرسميات فإن وسائله كافية.

السابع - مندوبنا حامل هذا أكدنا عليه بالاكفاء بإيصال هذا وأظن أن ما مورثه فى هذا الدور تمت، حيث أن الحالة علت أساساتها وفروعها فلا حاجة فى بحث شخص آخر، إذ أن الزوم للمطالبة بكن منا، ولا سيما أن مندوبنا الأخير سيردكم بعد ثلاثة أسابيع يمكن فى ظرفها إفادتنا بما يلزم له الحال وألا يعامل فى الصورة الظاهرة إلا معاملة بسيطة.

الثامن - تعهد الحكومة البريطانية العظمى قبول هذه المصاريف الحرية بموجب الدفاتر التى تقدم إليها ببيان الوجهة التى صرفت فيها . وبالخطام أهدىكم أشواقي التى لا تعد واجتشمى الذى ليس له .

١٤ ربيع الآخر ١٣٣٤

١٨ فبراير سنة ١٩١٦ .

(١٠) من السيد هنرى مكماهون إلى الشريف حسين

Certified True Copy.

British Embassy, Cairo.

Assistant Oriental Secretary 19 - 6 - 37.

Arabic Version of letter from sir Arthur McMahon to King Hussain  
dated 10 - 3 - 16. (Dispatch No. 54 of 13 - 3 - 16)

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى ساحة ذلك المقام الرفيع ذى الحسب الطاهر والنسب الفاخر قبله  
الاسلام والمسلمين معدن الشرف وطيب المحدث سلاله مهبط الوحي المحمدي  
الشريف بن الشريف صاحب الدولة السيد الشريف حسين بن علي أمير مكة  
المعظم زاده الله رفعة وعلاء آمين .

بعد ما يليق بمقام الأمير المحطّر من التجلّة والاحتشام وتقديم خالص  
التحية والسلام وشرح عوامل الالفة وحسن التفاهم والمودة للمزوجة بالحبّة  
القلبية أرفع إلى دولة الأمير المعظم أننا تلقينا رقيمكم المؤرخ ١٤ ربيع الآخر  
١٣٣٤ من يد رسولكم الأمين ، وقد سررنا لوقوفنا على التدابير الفعلية التي  
تنوونها وأنها لموافقة في الأحوال الحاضرة .

وان حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى تصادق عليها .  
وقد سررنى أن أخبركم بأن حكومة جلالة الملك صاדת على جميع  
مطالبكم وان كل شيء رغبت الاسراع فيه وفي ارساله فهو مرسل مع رسولكم  
حامل هذا . والاشياء الباقية ستحضر بكل سرعة ممكنة وتبقى في بورسودان  
تحت أمركم لحين ابداء الحركة وابلاغنا اياها بصوره رسمية ( كما ذكرتم )  
وبالمواقع التي يقتضى سوقها اليها والوسائط التي يكونون حاملين الوثائق  
جسليهما ايام .

ان كل العمليات التي وردت في محرركم قد أعلننا بها محافظ بور سودان وهو سيجربها حسب رغبتكم - وقد عملت جميع التسهيلات اللازمة لارسال رسولكم حامل خطابكم الأخير إلى جزان حتى يؤدي مأموريته التي نسال الله أن يكملها بالنجاح وحسن النتائج وسيعود إلى بور سودان وبعدها يصحبكم بحراسة الله ليقص على مسامح دولتكم نتيجة عمله .

ونفتخر الفرصة لنوضح لدولتكم في خطابنا هذا ما ربما لم يكن واضحا لديكم أو ما عساه ينتج سوء تفاهم ، ألا وهو انه يوجد بعض المراكز أو النقاط المعسكرة فيها بعض العساكر التركية على سواحل بلاد العرب يقال انهم يهاجرون بالعداء لنا والدين هم يعملون على ضرر مصالحنا الحربية البحرية في البحر الأحمر . وعليه نرى أنه من الضروري أن نأخذ التدابير الفعالة ضدهم ، ولكتنا قد أصدرنا الأوامر القطعية أنه يجب على جميع بوارجنا أن تفرق بين عساكر الاتراك الذين يبدأون بالعداء وبين العرب الأبرياء الذين يسكنون تلك الجهات ، لانتا لا تقدم العرب أجمع إلا كل عاطفة ودية . وقد أبلغنا دولتكم ذلك حتى تكونوا على بينة من الأمر إذا بلفكم خبرا مكذوبا عن الاسباب التي تضطرننا إلى أى عمل من هذا القبيل . وقد بلغنا اشاعات مؤداها أن أعداءنا الألداء باذلون جهدهم في أعمال السفن ليثبوا بها الأنعام في البحر الأحمر ولالحاق الأضرار بمصالحنا في ذلك البحر ، وانا نرجوكم سرعة اخبارنا إذا تحقق ذلك لديكم .

وقد بلغنا أن ابن الرشيد قد باع للاتراك عددا عظيما من الجمال ، وقد أرسلت إلى دمشق الشام . ونؤمل أن تستعملوا كل ماosكم من التأثير عليه حتى يكف عن ذلك ، وإذا صمم على ما هو عليه أمكنكم عمل الترتيب مع

العربان الساكنين بينه وبين سوريا أن يقبضوا على الجمال حال سيرها ،  
ولا شك أن في ذلك صالح لمصلحتنا المتبادلة .

وقد يسرني أن أبلغ دولتكم أن العربان الذين ضلوا السبيل تحت قيادة  
السيد أحمد السنوسي وهم الذين أصبحوا ضحية دسائس الألمان والأتراك  
قد ابتدأوا يعرفون خطأهم وهم ياتون إلينا وحدانا وجماعات يطلبون  
العفو عنهم والتودد إليهم . وقد والحمد لله هزمت القوات التي جمعها هؤلاء  
الدساسون ضدنا . وقد أخذت العرب تبصر النش والخديعة التي حاقت بهم .  
وان لسقوط أرضروم من يد الأتراك وكثرة انهزاماتهم في بلاد القوقاز  
تأثير عظيم ، وهو في مصلحتنا المتبادلة وخطوة عظيمة في سبيل الأمر الذي  
نعمل له وإياكم .

ونسأل الله عز وجل أن يكلل مساعيكم بتاج النجاح والفلاح وأن  
يمهد لكم في كامل أعمالكم أحسن السبل والمناهج .

وفي الختام، أقدم لدولتكم ولكامل أفراد أمركم الشريفة عظيم  
الاحترامات وكامل ضروب المودة والاخلاص مع المحبة التي لا يزعمها كثر  
المعصور ومرور الأيام .

كتبه المختص

( السيد لوتفي هنري مكماهون )

نائب جلالة الملك بمصر

تحريرا في ٦ جماد الأولى ١٣٣٤

الموافق ١٠ مارس ١٩١٦



## (١١) الاتفاقية الانجليزية - الفرنسية - الروسية

نيسان ( أبريل ) - ايار ( مايو ) ١٩١٦

المعروفة

باتفاقية سايكس - بيكو

(لقد تم عقد اتفاقية سايكس - بيكو على شكل مذكرات دبلوماسية تبادلها حكومات الدول الثلاث ، واعترف فيها كل دولتين بحق الدولة الثالثة في اجزاء الامبراطورية العثمانية بعد تجزئتها .

وقد جرى تبادل المذكرات التي تحدد الحصص الروسية في ييجورجراد في السادس والعشرين من نيسان ( أبريل ) سنة ١٩١٦ بين وزير الخارجية م. سازونوف (M. sazouoff) والسفير الفرنسي م. باليولوج (M. Paléologue) ، وبعد اسابيع قليلة في لندن بين وزير الخارجية السير ادوارد جراي (Sir-Edward Grey) والسفير الروسي الكونت ينكيندوروف (Count Benckendorff).

أما المذكرات التي تحدد الحصص البريطانية والفرنسية فقد تبودلت في لندن في التاسع والسادس عشر من ايار ( مايو ) بين السير ادوارد جراي والسفير الفرنسي م. بول كامبون (M. Paul Cambon) .

ان النص المدرج ادناه يقتصر على القسم الانجليزي - الفرنسي من الاتفاقية ، اذ ان هذا القسم وحده يعالج في مضمونه مستقبل الاقطار برعاية).

وقد ترجم هذا الملحق إلى الانجليزية عن الاصل الفرنسي

للاتفاقية وهو منشور في A. Giannini. Documenti - per La Storia della pace Orientale, Roma. 1933).

نص الاتفاقية الموقعة في لندن

بتاريخ ١٦ أيار (مايو) ١٩١٦

#### المادة الأولى

ان فرنسا وبريطانيا العظمى مستعدتان أن تعترفا وتحميا دولة عربية مستقلة أو حلف دول عربية تحت رئاسة رئيس عربي في المنطقتين (أ) (داخلية سورية) و (ب) (داخلية العراق) الميتين في الخريطة الملحقة بهذا ويكون لفرنسا في منطقة (أ) ولانكلترا في منطقة (ب) حق الاولوية في المشروعات والقروض المحلية ، وتنفرد فرنسا في منطقة (أ) وانكلترا في منطقة (ب) بتقديم المستشارين والموظفين الاجانب بناء على طلب الحكومة العربية أو حلف الحكومات العربية .

#### المادة الثانية

يباح لفرنسا في المنطقة الزرقاء (شقة سورية الساحلية) ولانكلترا في المنطقة الحمراء (شقة العراق الساحلية من بغداد حتى خليج فارس) إنشاء ماترغان فيه من شكل الحكم مباشرة أو بالواسطة ، أو من المراقبة بعد الاتفاق مع الحكومة أو حلف الحكومات العربية .

#### المادة الثالثة

تنشأ إدارة دولية في المنطقة الحمراء (فلسطين) يعين شكلها بعد استشارة روسيا وبالاتفاق مع بقية الحلفاء وممثل شريف مكة .

#### المادة الرابعة

تتال انكلترا ما يأتي :

(١) ميناء حيفا وعكا .

(٢) يضمن مقدار محدود من ماء دجلة والفرات في المنطقة (١) للمنطقة (ب) وتمتع حكومة جلالة الملك من جهتها بأن لا تدخل في مفاوضات ما مع دولة أخرى للتنازل عن قبرص إلا بعد موافقة الحكومة الفرنسية مقدما .

#### المادة الخامسة

تكون اسكندرونة ميناء حراً لتجارة الامبراطورية البريطانية، ولا تنشأ معاملات مختلفة في رسوم الميناء ، ولا ترفض تسهيلات خاصة للملاحة والبضائع البريطانية وتباح حرية النقل للبضائع الانكليزية عن طريق اسكندرونة وسكة الحديد في المنطقة الزرقاء سواء كانت واردة إلى المنطقة الحمراء أو إلى المنطقتين (١) و (ب) أو صادرة منهما . ولا تنشأ معاملات مختلفة (مباشرة أو غير مباشرة) على أى سكة من سكك الحديد أو في أى ميناء من موانئ المناطق المذكورة خمس البضائع والبواخر البريطانية .

وتكون حيفا ميناء حراً لتجارة فرنسا ومستعمراتها والبلاد الواقعة تحت حمايتها ولا يقع اختلاف في المعاملات ولا يرفض اعطاء تسهيلات للملاحة والبضائع الفرنسية ويكون نقل البضائع الفرنسية حراً بطريق حيفا وعلى سكة الحديد الانكليزية في المنطقة الحمراء ، سواء كانت البضائع صادرة من المنطقة الزرقاء أو الحمراء أو المنطقة (١) أو المنطقة (ب) أو واردة إليها ولا يجسرى أدنى اختلاف في المعاملة بالذات أو بالتبع خمس البضائع أو البواخر الفرنسية في أى سكة من سكك الحديد ولا في ميناء من الموانئ في المناطق المذكورة .

### المادة السادسة

لا تمد سكة حديد بغداد في المنطقة (أ) إلى ما بعد الموصل جنوباً ولا في المنطقة (ب) إلى ما بعد سامرا شمالاً إلى أن يتم إنشاء خط حديدى يصل بغداد بحلب ماراً بوادى الفرات ويكون ذلك بمساعدة الحكومتين .

### المادة السابعة

يجب لبريطانيا العظمى أن تنشئ وتدير وتكون المالكة الوحيدة لخط حديدى يصل حيفا بالمنطقة (ب) ، ويكون لها ما عدا ذلك حق دائم بنقل الجنود فى أى وقت كان على طول هذا الخط . ويجب أن يكون معلوما لدى الحكومتين ، أن هذا الخط يجب أن يسهل اتصال حيفا ببغداد ، وأنه إذا حالت دون إنشاء خط الاتصال فى المنطقة السمره مصاعب فنية وتنفقات وافرة لإدارته تجب على إنشاء متعذرا فالحكومة الفرنسية تكون مستعدة أن تسمح بمروره فى طريق بربرية - أم قيس - ملقى - إيدار - غسطل - مغاير ، قبل أن يصل إلى المنطقة (ب) .

### المادة الثامنة

تبقى تعريفه الجمارك التركية نافذة عشرين سنة فى جميع جهات المنطقتين الزرقاء والحمراء والمنطقتين (أ) و (ب) فلا تضاف أى علاوة على الرسوم ولا تبدل قاعدة التثمين فى الرسوم بقاعدة أخذ العين إلا أن يكون باتفاق بين الحكومتين .

ولا تنشأ جمارك داخلية بين أية منطقة وأخرى من المناطق المذكورة أعلاه وما يفرض من رسوم الجمر على البضائع المرسلة إلى الداخل يدفع فى الميناء ويعطى لإدارة المنطقة المرسلة إليها البضائع .

### المادة التاسعة

من المتفق عليه أن الحكومة الفرنسية لا تجرى مفاوضات في أى وقت كان للتنازل عن حقوقها ، ولا تعطى مالها من الحقوق في المنطقة الزرقاء لدولة أخرى إلا للدولة أو حلف الدول العربية بدون أن توافق على ذلك سلفا حكومة جلالة الملك التي تتعهد للحكومة الفرنسية بمثل هذا في ما يتعلق بالمنطقة الحمراء .

### المادة العاشرة

تتفق الحكومتان الانكليزية والفرنسية بعصمتها حاميتين للدولة العربية، على أن لا تمتلكا ولا تسمحا لدولة ثالثة أن تمتلك أقطارا في شبه جزيرة العرب ، أو تنشئ قاعدة بحرية في الجزائر على ساحل البحر الأبيض الشرقى على أن هذا لا يمنع تصحيحا في حدود عدن ، قد يصبح ضروريا بسبب عداء الترك الأخير .

### المادة الحادية عشرة

تستمر المفاوضات مع العرب باسم الحكومتين بالطرق السابقة نفسها لتعيين حدود الدولة أو حلف الدول العربية .

### المادة الثانية عشرة

من المتفق عليه عدا ما ذكر أن تنظر الحكومتان في الوسائل اللازمة لمراقبة جلب السلاح إلى البلاد العربية .

(١٢) مذكرة من الحكومة البريطانية إلى ملك الحجاز

٨ شباط (فبراير) ١٩١٨

(لقد ظهر النص الأصلي للمذكرة في الصحف العربية مرات عديدة منقولا عن صورة فوتوغرافية مقدمة من الملك حسين) .  
(وقد كانت المذكرة الأصلية بالعربية ، أما النص الذي أورده انطونيوس فهو صياغته الخاصه للأصل العربي) .

من المحمد البريطاني في الوكالة في جدة ، إلى الملك حسين

جدة في ٨ شباط ( فبراير ) ١٩١٨

بتوجيه من المفوض السامي لجلالة ملك بريطانيا ، فاني أرفع إلى جلالتيكم نص الرسالة البرقية التي تلقاها سعادت من وزارة الخارجية في لندن ، لنقلها كمذكرة موجهة من حكومة جلالة الملك إلى جلالتيكم يجرى النص كما يلي : يبدأ .

أن الرغبة والصراحة التامة اتخذتموها جلالتيكم بإرسالكم الكتب التي أرسلها القائد التركي في سورية إلى سمو الأمير فيصل إلى جناب نائب جلالة الملك كان لها أعظم التأثير الحسن لدى حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وأن الاجراءات التي اتخذتموها جلالتيكم في هذا الصدد لم تكن الا رمزا يعبر عن تلك الصداقة التي كانت دائما شاهدا لعلاقة بين كل من الحكومة الحجازية وحكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى .

ومما لا يحتاج إلى دليل أن السياسة التي تتبناها تركيا هي ايجاد الاتاب والشك بين دول الحلفاء والعرب الذين هم تحت قيادة وعظيم

ارشادات جلالته قد بذلوا المهمة الشاه ليظفروا باعادة حريتهم القديمة. إن السياسة التركية لاشتهت تفرس ذلك الارتباب بأن نوسوس للعرب أن دول الحلفاء يرغبون في الاراضى العربية ونلقى بأذهان دول الحلفاء أنه يمكن ارجاع العرب عن مقصدهم ولكن أقوال الدسائس لن تقوى على ايجاد الشقاق بين الذين اتجهت عقولهم إلى فكر واحد وغرض واحد .

أن حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وحلفاءها مازالت واقفة موقف الثبات لكل نهضة تؤدي إلى تحرير الامم المظلومة وهى مصممة على أن تقف بجانب الامم العربية في جهادها حتى تنبى عالما عربيا يسود فيه القانون والشرع بدل الظلم العثماني وبحيث التنافس المصطنع الذي احدثته السلطات الرسمية التركية . وأن حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى قد سلكت مسلك سياسة التحرير وتقصد أن تستمر عليه بكل استقامة وتصميم بأن تحفظ العرب الذين تحرروا من السقوط في وهدة الدمار وتساعد العرب الذين لا يزالون تحت نير الظالمين لينالوا حريتهم . وفي الختام التمس قبول خالص التحيات وعظيم الاحتشامات والتمنيات .

(١٣) تصريح الحكومة البريطانية للعرب السبعة

١٦ حزيران ( يونيه ) ١٩١٨

( لقد أعلن هذا التصريح جوابا على مذكرة قدمها إلى وزارة الخارجية ، بواسطة المكتب العربي في القاهرة ، سبعة من الزعماء العرب المقيمين في مصر . وقد تلا هذا التصريح أحد موظفي المكتب العربي في اجتماع عقد خصيصا لهذه الغاية بالقاهرة في السادس عشر من حزيران ١٩١٨ وحضره الزعماء السبعة .

وقد عرف هذا التصريح في الأوساط العربية بالتصريح للسبعة .  
( قلت : وقد أشار المؤلف إلى أنه ترجم النص إلى الإنجليزية مستعملا  
نصا عربيا كان في حوزة أحد السبعة مقدمي المذكرة ) .

### التصريح للسبعة

نظرت حكومة جلالته في مذكرة السبعة ، بأعظم عناية . وحكومة  
جلالته تقدر تمام التقدير الأسباب التي تدفع أصحاب المذكرة إلى الاحتفاظ  
بتنكرهم وإخفاء اسمائهم ، وليس في كون المذكرة غفلا من التواقيع ما يفض  
من قيمتها في نظر حكومة جلالته .

وتنقسم الأراضي التي ورد ذكرها في المذكرة إلى أربعة أقسام أو طبقات :

- ١ - الأراضي التي كانت حرة ومستقلة قبل قيام الحرب .
- ٢ - أراضى حررت من السيطرة التركية يعمل العرب أنفسهم في أثناء  
الحرب الحاضرة .
- ٣ - أراضى كانت في الماضي تحت الحكم العثماني وتمثلها قوات الحلفاء  
في الحرب الحاضرة .

٤ - أراضى لا تزال تحت السيطرة التركية .

فقيا يتعلق بالطبقتين الأوليين ، تعترف حكومة جلالته بالاستقلال التام  
والسيادة للعرب الذين يقطنون هذه الأراضي ، وتؤيدهم في جهادهم في  
سبيل الحرية .

وقيا يتعلق بالأراضي التي تحتلها قوات الحلفاء تلفت حكومة جلالته نظر  
أصحاب المذكرة إلى نصوص التصريحات الصادرة من القواد العامين ، عند  
الاستيلاء على بغداد والقدس ، وهذه التصريحات تتضمن سياسة حكومة



جلالته بإزاء أهالي هذه الأقاليم . وترغب حكومة جلالته في أن تكون حكومة هذه الاقاليم قائمة على رضا المحكومين . وهذه السياسة ستظل مؤيدة من حكومة جلالته .

وأما فيما يتعلق بالأراضي المذكورة في القسم الرابع ، فإن من رغبة حكومة جلالته أن تفوز الشعوب المظلومة من هذه الأراضي ، بالحرية والاستقلال . ولا تزال حكومة جلالته تعمل على تحقيق هذه الغاية .

وحكومة جلالته تعلم ، تمام العلم ، مقدار الصعوبات والأخطار التي تحيط بالذين يعملون لاسترداد ( حرية ) البلاد المذكورة .

على أن حكومة جلالته ، على الرغم من هذه العقبات ، تثق وتؤمن بامكان التغلب عليها . وهي راغبة في تأييد كل من يعملون على تذليلها . ومستعدة للنظر في أى مشروع للتعاون ، يتفق مع الأعمال الجارية الحالية وينطبق على المبادئ السياسية التي تسترشد بها حكومة جلالته وحلفاؤها .

( ١٤ ) التصريح الانجليزي - الفرنسي .

٧ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩١٨

( لقد صدر هذا التصريح في فلسطين وسورية والعراق بصورة بلاغ رسمي عن مركز القيادة العامة لقوات الحملة المصرية بتاريخ ٧ نوفمبر ١٩١٨ . وقد وزع نصه على الصحف بأذن من دائرة المراقبة العسكرية مع تعليمات بأن يسطى أفضلية خاصة .

وعلمت نسخ منه على لوحات البيانات العامة في جميع المدن وفي عدد كبير من القرى في الاقاليم العربية التي كانت آنذاك تحتلها قوات الحلفاء وبمعنى آخر في طول فلسطين وسورية والعراق وغيرها .

ويظهر أن التصريح صيغ في الأصل بالفرنسية وواضح أن الروايات الرسمية التي ظهرت في الانجليزية ما هي إلا ترجمات ، هذا دون استثناء تلك التي وزعت كجواب على سؤال طرح في مجلس العموم بتاريخ ٢٥ تموز - يوليو - ١٩٢٥ .

( قلت : كان المؤلف قد وضع النص في لغة انجليزية باعتماده على النص الفرنسي الرسمي حسبما نشر في إحدى الكراسات التي وزعت بشكل رسمي في ذلك الحين ) .

التصريح الانجليزي - الفرنسي .

٧ تشرين ثاني ( نوفمبر ) ١٩١٨

« إن السبب الذي من أجله حاوت فرنسا وإنكلترا في الشرق تلك الحروب التي أهاجتها مطامع الألمان إنما هو لتحرير الشعوب التي رزحت أجيالا طوالا تحت مظالم الترك تحريرا تاما نهائيا وإقامة حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من اختيار الأهالي الوطنيين لها اختيارا حرا . ولقد أجمعت فرنسا وإنكلترا على أن تؤيدا ذلك بأن تشجعا وتعيننا على إقامة هذه الحكومات والإدارات الوطنية في سورية والعراق - المنطقتين اللتين أتم الحلفاء تحريرهما ، وتعترفا بها عندما تؤسس فعلا - وليس من غرض لفرنسا وإنكلترا أن تنزلا أهالي هذه المناطق على الحكم الذي تريدها ولكن ههنا الوحيد أن يحقق بمعونتهما ومساعدتهما المقيدة عمل هذه الحكومات والإدارات التي يختارها الأهالي من ذات أنفسهم وأن تضمننا لهم عدلا مزها يساوي بين الجميع ويسهل عليهم ترقية الأمور الاقتصادية في البلاد ، بإحياء مواهب الأهالي الوطنيين وتشجيعهم على نشر العلم ووضع حد للخلاف القديم الذي قضت به السياسة التركية - تلك هي الأغراض التي ترمي إليها الحكومتان المتحالفتان في هذه الاقطار المحررة » .

### (١٥) اتفاقية فيصل - وايزمن

المؤرخة في ٣ كانون الثاني - يناير - (؟) ، ١٩١٩ .

« ان المصدر الذي اعتمدت عليه هو صورة فوتوغرافية للأصل . لقد ظهرت بضع روايات للاتفاقية في الصحف ، إلا أن أيا مما وقعت عليه منها لا يمكن وصفه بالدقة والشمول .

والنص الذي ظهر في مجموعة الوثائق التي نشرها (د. ه. ميلر) D.H.Miller يطابق في مجموع الاصل باستثناء خلوه من الصنف الذي سطره فيصل على الاتفاقية نفسها .

لقد كتبت هذه الاتفاقية باللغة الانجليزية ، أما تحفظ فيصل فقد أدرج بالعربية في الفراغ الذي يلي المادة الأخيرة مباشرة . وقد نالت الترجمة التقريرية التي قام بعملها . إ. لورنس في ذلك الحين رواجاً وبخاصة في صحيفة التايمز الصادرة في العاشر من حزيران ( يونيه ) ١٩٣٦ ، وفي تقرير لجنة التحقيق للبلدية لفلسطين - بوصفها ترجمة موثوقة للأصل ، ولكن الحقيقة أن « ترجمة » لورنس هذه ما هي إلا شرح يفتقر إلى الضبط وما هو مضلل إلى حد ما .

والتاريخ المدرج على الاتفاقية هو الثالث من كانون الثاني ( يناير ) ١٩١٩ ، ولكني تشككت في التاريخ . إذ يبدو محتملاً من الشواهد التي تضمنها تحفظ فيصل أن الاتفاقية قد وقعت في تاريخ لاحق ، لا يقل قبل ٤ كانون الثاني ( يناير ) على أي حال .

### نص اتفاقية فيصل - وايزمن

إن صاحب السمو الملكي الأمير فيصل يمثل المملكة العربية الحجازية والقائم بالعمل نيابة عنها ، والدكتور حاييم وايزمن يمثل المنظمة الصهيونية والقائم بالعمل نيابة عنها ، يدركان القرابة الجنسية والصلات القديمة القائمة بين العرب والشعب اليهودي ، ويعتقدان أن أضمن الوسائل لبلوغ غاية أهدافهما الوطنية هو في اتخاذ أقصى ما يمكن من التعاون في سبيل تقدم الدولة العربية وفلسطين ، ولكونهما يرغبان في زيادة توطيد حسن التفاهم الذي يقوم بينهما فقد اتفقا على المواد التالية :

١ - يجب أن يسود جميع علاقات والتزامات الدول العربية وفلسطين أقصى النوايا الحسنة والتفاهم المخلص ، وللوصول إلى هذه الغاية تؤسس ويحتفظ بوكالات عربية ويهودية معتمدة حسب الاصول في بلد كل منهما .  
٢ - تحدد بعد اتتمام مشاورات مؤتمر السلام مباشرة الحدود النهائية بين الدولة العربية وفلسطين من قبل لجنة يتفق على تعيينها من قبل الطرفين المتعاقدين .

٣ - عند إنشاء دستور إدارة فلسطين تتخذ جميع الاجراءات التي من شأنها تقديم أوفى الضمانات لتنفيذ وعد الحكومة البريطانية المؤرخ في اليوم الثاني من شهر نوفمبر سنة ١٩١٧ .

٤ - يجب أن تتخذ جميع الإجراءات لتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين على مدى واسع والحث عليها وبأقصى ما يمكن من المرونة لاستقرار المهاجرين في الارض عن طريق الاسكان الواسع والزراعة الكثيفة . ولدى اتخاذ مثل هذه الاجراءات يجب أن تحفظ حقوق الفلاحين والمزارعين المستأجرين العرب ويجب أن يساعدوا في سيرهم نحو التقدم الاقتصادي .

٥ - يجب أن لا يسن نظام أو قانون يمنع أو يتدخل بأي طريقة ما في ممارسة الحرية الدينية ويجب أن يسمح على الدوام أيضا بممارسة العقيدة الدينية والقيام بالعبادات دون تمييز أو تفضيل ويجب أن لا يطالب قط بشروط دينية لممارسة الحقوق المدنية أو السياسية.

٦ - أن الاماكن الاسلامية المقدسة يجب أن توضع تحت رقابة المسلمين.

٧ - تقترح المنظمة الصهيونية أن ترسل إلى فلسطين لجنة من الخبراء لتقوم بدراسة الامكانيات الاقتصادية في البلاد وأن تقدم تقريراً عن احسن الوسائل للنهوض بها ، وستضع المنظمة الصهيونية اللجنة المذكورة تحت تصرف الدولة العربية بقصد دراسة الامكانيات الاقتصادية في الدولة العربية وأن تقدم تقريراً عن أحسن الوسائل للنهوض بها ، وستستخدم المنظمة الصهيونية أقصى جهودها لمساعدة الدولة العربية بتزويدها بالوسائل لاجتياز الموارد الطبيعية والامكانيات الاقتصادية في البلاد .

٨ - يوافق الفريقان المتعاقدان أن يعملوا بالاتفاق والتضام التامين في جميع الأمور التي شملتها هذه الاتفاقية لدى مؤتمر الصلح .

٩ - كل نزاع قد يثار بين الفريقين المتنازعين يجب أن يحال إلى الحكومة البريطانية للتحكيم.

وقع في لندن ، انجلترا ، في اليوم الثالث من شهر يناير سنة ١٩١٩

( ترجمة تحفظات فيصل عن الانكليزية )

يجب أن أوافق على المواد المذكورة أعلاه :

بشرط أن يحصل العرب على استقلالهم كما طلبت بمذكرتي المؤرخة في الرابع من شهر يناير سنة ١٩١٩ المرسلة إلى وزارة خارجية بريطانيا العظمى لكن إذا وقع أقل تعديل أو تحويل ( يقصد بما يتعلق بالمطالب الواردة

بالمذكورة) فيجب أن لا اكون عندها مقيداً بأي كلمة وردت في هذه الاتفاقية التي يجب اعتبارها ملغاة لاشأن ولا قيمة قانونية لها ويجب أن لا اكون مسئولاً بأية طريقة مهما كانت .

فيصل بن حسين

حاييم وايزمن

(١٦) مقررات المؤتمر السوري العام

دمشق ٢ تموز - يوليه - ١٩١٩

إننا نحن الموقعين ادناه بامضاء اتنا أعضاء المؤتمر السوري العام المنعقد في دمشق الشام والمؤلف من مندوبي جميع المناطق الثلاث الجنوبية والشرقية والغربية العائزين على اعتمادات سكان مقاطعاتنا وتفويضاتهم من مسلمين ومسيحيين وموسويين قد قررنا في جلستنا المنعقدة في نهار الاربعاء المصادف لتاريخ ٢ يوليو سنة ١٩١٩ وضع هذه اللائحة الميينة لرغبات سكان البلاد الذين انتدبونا ورفعها إلى الوفد الاميركي المحترم من اللجنة الدولية . ( جميع هذه البنود ووفق عليها بالاجماع ، عدا البند الخامس الذي أقرته أغلبية عظمى ) .

أولاً - إننا نطلب الاستقلال السياسي التام الناجز للبلاد السورية التي تحدها شمالا جبال طوروس وجنوبا ( رفح ) فالخط المار من جنوب ( الجوف ) إلى جنوب ( العقبة الشامية ) و ( العقبة العجازية ) وشرقا نهر الفرات فالخطابور والخط الممتد شرق ( أبي كمال ) إلى شرق ( الجوف ) وغربا البحر المتوسط ، بدون حماية ولا وصاية .

« ثانياً - إننا نطلب أن تكون حكومة هذه البلاد السورية ملكية مدنية ، ذاتية - ذات مقاطعاتها على طريقة اللامركزية الواردة في المادة ١٤٠ من

حقوق الأقليات على أن يكون ملك هذه البلاد الأمير فيصل الذى جاهد فى سبيل تحرير هذه الامة جهاداً استحق به أن نضج تمام الثقة بشخصه وأن نجاهر بالاعتماد التام على سموه .

«ثالثاً - حيث أن الشعب العربى الساكن فى البلاد السورية شعب لا يقل رقياً من حيث الفطرة عن سائر الشعوب الراقية وليس هو فى حالة أحط من حالات شعوب البلغار والصرب واليونان ورومانيا فى مبدأ استقلالها فانتا نصحج على المادة (٢٢) الواردة فى عهد جمعية الامم والقاضية بادخال بلادنا فى عدد الامم المتوسطة التى تحتاج إلى دولة متتدبة .

«رابعاً - إذا لم يقبل مؤتمر الصلح هذا الاحتجاج العادل لاعتبارات لانعلم كتبها فانتا بعد ما أعلن الرئيس ويلسن أن القصد من دخوله فى الحرب هو القضاء على فكرة الفتح والاستعمار ، نمتبر مسألة الانتداب الواردة فى عهد جمعية الامم عبارة عن مساعدة فنية واقتصادية لاتتمس باستقلالنا السياسى التام . وحيث أننا لا نريد أن تقع بلادنا فى أخطار الاستعمار ، وحيث أننا نعتقد أن الشعب الاميركى هو أبعد الشعوب عن فكرة الاستعمار وأنه ليس له مطامع سياسية فى بلادنا ، فانتا نطلب هذه المساعدة الفنية والاقتصادية من الولايات المتحدة الامريكية على أن لاتتمس هذه المساعدة استقلال البلاد السياسى التام ووحدها وعلى أن لايزيد أمد هذه المساعدة عن عشرين عاماً .

«خامساً - إذا لم تتمكن الولايات المتحدة من قبول طلبنا هذه المساعدة منها نطلب أن تكون هذه المساعدة من دولة بريطانيا العظمى على أن لاتتمس استقلال بلادنا السياسى التام ووحدها وعلى أن لايزيد أمدها عن المدة المذكورة فى المادة الرابعة .

«سادساً - أننا لا نعرف بأى حق تدعيه الدولة الفرنسية فى أى بقعة كانت

من بلادنا السورية ونرفض أن يكون لها مساعدة ويد في بلادنا بأي حال من الأحوال .

«سابعاً - أننا نرفض مطالب الصهيونيين بجعل القسم الجنوبي من البلاد السورية أي فلسطين وطناً قومياً للإسرائيليين ونرفض هجرتهم إلى أي قسم من بلادنا . لأنه ليس لهم فيها أدنى حق ولأنهم خطر شديد جداً على شعبنا من حيث الاقتصاديات والقومية والكيان السياسي . أما سكان البلاد الاصليون من اخواننا الموسويين فلهم مالنا وعليهم ماعلنا .

«ثامناً - أننا نطلب عدم فصل القسم الجنوبي من سورية المعروف بفلسطين والمنطقة الغربية الساحلية التي من جملتها لبنان ، عن القطر السوري ونطلب أن تكون وحدة البلاد مصبونة لا تقبل التجزئة بأي حال كان .

«تاسعاً - أننا نطلب الاستقلال التام للقطر العراقي المحرر ونطلب عدم إيجاد حواجز اقتصادية بين القطرين .

«عاشرأ - أن القاعدة الأساسية من قواعد الرئيس ويلسن التي تقضى بإلغاء المعاهدات السرية تجعلنا نحتج على كل معاهدة تقضى بصحبة بلادنا السورية أو كل وعد خصوصي يرمى إلى تمكين الصهيونيين في القسم الجنوبي من بلادنا ونطلب أن تلغى تلك المعاهدات والوعود بأية حال كان .

« هذا وأن المبادئ الشريفة التي صرح الرئيس ويلسن لتجعلنا واثقين كل الثقة في أن رغائبنا هذه الصادرة من اعماق القلوب ستكون هي الحكم القطعي في تقرير مصيرنا . وأن الرئيس ويلسن والشعب الأمريكي الحر سيكونون لنا عوناً على تحقيقها فيثبتون للملأ صدق مبادئهم السامية وغايتهم الشريفة نحو البشرية بنوع عام وقحو شعبنا العربي بنوع خاص . وأن لنا الثقة الكبرى في أن مؤتمر السلام يلاحظ أننا لم نتر على الدولة التركية . التي كنا



وإياها شرعاً في جميع الحقوق التمثيلية والمدنية والسياسية إلا لأنها تحاملت على حقوقنا القومية فيحقق لنا رغائبنا بتمامها فلا تكون حقوقنا قبل الحرب أقل منها بعد الحرب بعد أن أرقنا من الدماء ما أرقناه في سبيل الحرية والاستقلال ونطلب السماح لنا بإرسال وفد يمثلنا في مؤتمر السلام للدفاع عن حقوقنا الشاجبة تحقيقاً لرغابتنا هذه والسلام »

(١٧) توصيات لجنة كنيج - كراين

الخاصة بسورية - فلسطين والعراق

٢٨ آب ( أغسطس ) ١٩١٩

١ - سورية - فلسطين

تقدم اللجنة إلى مؤتمر الصلح الآتية لمعالجة المسألة السورية :

(١) - أن أول وأهم ماتشير به هو أنه مهما كانت الإدارة أجنبية سواء كان ما يؤتى به إلى سورية دولة أو أكثر - أن لا تأتي كدولة مستعمرة بل كدولة وصية من قبل جمعية الأمم غايتها ومهمتها المقدسة ( خدمة الشعب السوري ورفقته ) .

١ - ويجب أن تكون مدة الوصاية محدودة تعينها الجمعية حسب الحقائق التي تراها في تقارير الدولة الوصية .

٢ - وأن تكون للدولة الوصية سلطة كافية ذات زمن محدد أيضاً لتكفل نجاح الحكومة الجديدة وتتمكن من القيام بالمشاريع الأدبية والاقتصادية اللازمة لحياة البلاد .

٣ - وأن تصرف الدولة الوصية منها الأكبر إلى التعليم الضروري لأبناء البلاد الديموقراطية وتكوين روح وطنية قوية وهذا لازم بنوع خاص في سورية التي استفاق ضميرها حديثاً .

٤ - وعلى الدولة الوصية أن تسعى منذ البداية لتدريب الشعب السوري على الحكم الذاتي المستقل بأسرع ما تسمح الأحوال وذلك بإنشاء جميع ما يقتضى لحكومة ديموقراطية من الدساتير وإشراك السكان فى الإدارة وزيادة نصيبهم من الحكم شيئاً فشيئاً حتى تنشأ بالتدريج روح وطنية متنورة فى الوطنيين لا تنتظر إلى مصلحتها الشخصية عند النظر فى مصلحة البلاد. وتتألف فى الوقت نفسه قوة كبيرة منظمة لخدمة البلاد.

٥ - ولا كان من الواجب ألا يطول زمن المشاركة بلا سبب مشروع فمن الضرورى إنشاء حكومة ذاتية مستقلة حالما يمكن الاقدام على هذا الأمر مع العلم بأن الغرض الأول من الحكومات ليس الحصول على أشياء معينة بل ترقية الوطنيين .

٦ - ومن واجب الدولة الوصية فى سورية وفى هذا العصر المتمدن أن تجعل الحرية الدينية التامة فى مأمن قولاً من الدساتير ، وعملًا فى الإدارة . وأن تكون عنايتها شديدة بالمحافظة على حقوق الأقليات إذ لاثىء أكثر أهمية من هذا فى نجاح الحكومة العربية الجديدة .

٧ - ويجب التوقى من تراكم الديون الكبيرة على الحكومة الجديدة فى ترقيتها الاقتصادية كما يجب التوقى من غمستها فى شؤون الدولة الوصية الاقتصادية والمحافظة من جهة أخرى على امتيازات الأجانب كحقوقهم فى إنشاء المدارس والمشاريع الاقتصادية .. الخ ومن الواجب عرضها على جمعية الأمم لتصلحها كما تقتضى مصلحته سورية . ولا يلغى للدولة الوصية أن تستخدم سلطتها لتأييد مشاريع إحتكارية إلى حد يضر بسورية أو الأمم الأخرى بل يجب أن تعمل للسير بالحكومة الجديدة إلى الاستقلال الاقتصادى سريعاً كالسهر بها إلى الاستقلال السياسى .

ومهما كان نصيب الآراء الأخرى فإنه يجب العمل بهذه الآراء إذا كان مؤتمر الصلح وجمعية الأمم مخلصين لمبدأ الوصايات (الموضوع في دستور الجمعية) وتجب المحافظة على مصالح سورية الجهورية كيفما كان شكل الإدارة فيها فإن المؤتمر السوري في دمشق تساوره المخاوف من جعل سورية مستعمرة لأحدى الدول تحت اسم آخر غير الاستعمار ، فلذلك يجب نزع هذا المخوف بزعم أسبابه .

(ب) - وتشير اللجنة في الدرجة الثانية بالمحافظة على وحدة سورية حسب رغائب السواد الأعظم من سكانها كما تدل على ذلك عرائضهم .

١ - لأن ألبلاذ المشار إليها محدودة وعدد سكانها قليل جداً ووحدتها الجغرافية والاقتصادية والجنسية واللغوية واضحة بينة لا تختمل إنشاء حكومات مستقلة ضمن حدودها المطلوبة . وإذا كان في الوسع تجنب هذا التقسيم فإن البلاد عربية بلغتها ومدنيتها وتقاليدها وعاداتها .

٢ - أن هذا الرأي مطابق للنظريات العامة التي سبق ورودها كما أنه يتطابق على مبادئ جمعية الأمم ويتفق مع رغائب الاكثية في البلاد .

٣ - يجب أن ترسم حدود سورية الجغرافية لجنة خاصة وتعتقد اللجنة أن طلب المؤتمر السوري إدماج كيليكية في سورية لا مسوغ له تاريخياً ولا تجارياً ولا من حيث العلاقات اللغوية لأن الحد الفاصل بين أبناء اللسان العربي وأبناء اللسان التركي يضع كيليكية مع آسيا الصغرى أكثر مما يضمها مع سورية . وعلاوة على ما تقدم فليست سورية محتاجة إلى شاطئ بحري آخر مثل أقسام آسيا الصغرى .

٤ - ولا ينبغي حين الاعتراف بوحدة سورية نسيان الأمانى الطبيعية في المناطق التي تشبه لبنان الذي له نوع من الاستقلال . وتكون الوحدة أصبح وأمن إذا أعطى لبنان وماشاكله نوعاً واسعاً من الاستقلال الإداري فإن برنامج دمشق نفسه يطلب حكومة على قاعدة اللامركزية الواسعة . تتمتع

لبنان بكثير من الرخاء والحكم الإداري في المملكة التركية فمن الضروري أن لا يكون حظه في المملكة السورية أقل من حظه في المملكة التركية ، بل يجب أن يعتقد بأن علاقات الاقتصادية والسياسية مع باقي سورية تكون وهو عضو في سورية أفضل منها إذا انفصل عنها إتصالا تاما . وبالطبع أن لبنان كبلاد أكثر سكانها مسيحيون يخشى تسلط المسلمين في سورية المتحدة وهناك موانع أربع تقيه هذا الخوف .

أولا - إستقلاله الإداري الواسع .

ثانيا - وجود دولة وصية قوية مدة طويلة يتألف فيها الدستور الذي تسير عليه الحكومة الجديدة .

ثالثا - مشاركة جمعية الأمم التي تحافظ على الحرية الدينية وحقوق الأقليات .

رابعا - شعور الحكومة العربية بضرورة المحافظة على لبنان لكي تستطيع الدخول في جمعية الأمم .

وعلاوة على ذلك فإذا كان عدد المسيحيين كبيرا في داخل المملكة يزول الخطر من جنوح المسلمين إلى الاستياء الذي لا بد منه إذا كان عدد المسيحيين كبيرا خارج المملكة وهذا الأمر يؤيده الحوادث في الهند في علاقات الأديان المختلفة .

ثم أن لبنان كبلاد أكثر سكانها مسيحيون يكون أقوى وأفيد إذا كان ضمن سورية المتحدة مما لو كان خارجها منفردا لوحده إذ يكون شريكا لها في منافستها ومصالحها الحيوية ولذلك نرى أن تكون سورية ولبنان متحدتين مما لقائدهما وهذا رأى اللبنانيين الثنورين أنفسهم .  
ومثال هذا الكلام يقال عن فلسطين وهم وإن كانت ( الأرض

المقدسة ) عند المسلمين والمسيحيين واليهود على السواء فانها ذات موقف دقيق يحتاج إلى معالجة دقيقة وسيأتي الكلام عنها في سياق الحديث عن الصهيونية.

### الوحدة السورية والوصايات

(ج) - تشير اللجنة في الدرجة الثالثة بوضع سورية تحت وصاية دول واحدة كواسطة طبيعية لتأمين الوحدة وفائدتها .

١ - ولا ترى تقسيم إدارة المقاطعات السورية بين عدة وصايات ولو كانت الوحدة الوطنية معقفا بها فليست هذه ولا تلك بالطريقة الطبيعية التي تعتقد اللجنة أنها التفضلي لتوحيد الحكومة الجديدة أو الشعب كله وليس من المستبعد أن ترغب الظروف مؤتمرا الصلح على الأخذ بوصاية مقسمة وهذا ليس بالحل الذي يجب إختياره عن طواعية لعدم إحقاقه مع مصلحة السكان الكبرى .

٢ - ويجب أن لا ننسى أن السوريين هناك وأنهم مضطرون إلى الاتفاق معا على صورة ما ولا بد لهم من العيش بعضهم مع بعض سواء العرب في الجهة الشرقية أو الذين على الساحل من المسلمين والمسيحيين . فهل يعاونون على ذلك أم يصرقون بإنشاء علاقات ودية ولائية بواسطة دولة وصية واحدة ؟ لا ريب في أن الحل الإداري السريع لمسألة العلاقات الصعبة هو تقسيم القوم إلى أجزاء صغيرة مستقلة وبعض الأحيان لا بد أن يكون الفصل جليا واضحا كما في قضية العلائق بين الترك والأرمن ولكن الفصل التام بين تلك الأجزاء لا ينتج عنه غير إشتداد الخلاف وزيادة العداوات بين العناصر .

إن العبرة التي يلقىها علينا درس الشعور الاجتماعي الحديث توجب ادراكه (النصف الآخر) على قدر ما يستطيع ادراكه بالعلاقات المكينة الحية فغلي

الدولة الوصية التي تمنح بعض الجماعات استقلالاً إدارياً عملياً ولا أن تعمل في الوقت نفسه على تقوية وحدة الشعور الوطني في سائر البلاد وعلى تحسين العلاقات الودية بين تلك الجماعات المختلفة لأن سكان سورية كما سمعناهم أكدوا لنا مراراً أن العلاقات القديمة بين الجماعات المختلفة ناشئة عن سياسة الحكومة التركية السيئة فإذا شمل العدل الجميع على السواء ووضح أن غرض الحكومة هو خدمة جميع الطبقات بلا تفضيل ولا تمييز - تحسنت العلاقات وزال سوء التفاهم ولا يتم الوصول إلى هذا الأمر بتفريق الناس بعضهم عن بعض وجعلهم أعداء .

بناء على ما تقدم يلح رجال اللجنة في وضع سورية تحت وصاية واحدة وذلك لفائدة المذاهب والجماعات كلها .

#### الأمير فيصل

(د) وتشير رابعاً بأن يكون الأمير فيصل رئيس حكومة سورية المتحدة للأُمور الآتية :

١ - طلب المؤتمر السوري التمثيلي هذا الطلب بالإجماع باسم الشعب السوري وليس هناك ما يحمل على الشك بأن السواد الأعظم من سكان سورية يرغبون رغبة صادقة في أن يكون الأمير فيصل حاكماً .

٢ - أن للمملكة الدستورية القائمة على مبادئ الديمقراطية ملائمة العرب بطبيعة الحال ولما الفوه من أحوال القبيلة واحترامهم لزعمائهم فانهم يحتاجون أكثر من كل شعب إلى ملك كبري شخصي لسلطة الحكومة .

٣ - أن الأمير فيصل وصل إلى سلطته العاصرة وصولاً طبيعياً ، ولا يوجد شخص آخر يقوم مقامه .

ومن مميزات أنه ابن شريف مكة وله مقام كبير في العالم الاسلامي وكان أحد زعماء العرب الكبار الذين حلوا البتة في ثورة العرب ضد الترك واشتركوا في تحرير الشعوب الناطقة بالعربية في المملكة التركية ولذلك وضع فيه المؤتمر السوري قفلة التامة ولقد أخذ الانكليز بتأثيره وتوسموا أخيراً من تقلده رئاسة الحكومة العربية الجديدة فهو عربي عصري يميل إلى الأخذ بقضايا العالم المدنية الغربية . وصلاته مع العرب في شرق سورية ودية فلا خوف على ملكته من هذا الجانب ولكنه بالطبع غير محبوب من المسيحيين في الشواطئ كما هو محبوب من العرب في المنطقة الشرقية ولكن هيهات أن يوجد رجل يثق الناس على محبته أكثر منه فهو متساهل حكيم حاذق في سلوكه مع الناس واكتساب مودتهم وثقتهم وهو رجل مخلص بعيد النظر . ولا يمكن الجزم الآن فيما إذا كانت له القوة الكافية التي يحتاج إليها في معالجة الصعوبات ولكن بما لا شك فيه أنه لا يوجد زعيم عربي آخر فيه من عناصر القوة ما فيه وسيكون أكبر معين في زمن الوصاية .

يستطيع مؤتمر الصلح أن يثق كل الوثوق بأن وجود عربي له هذه الصفات على رأس هذه الحكومة الجديدة في الشرق الأدنى مفيد .

#### المسيحية

(٥) تشير اللجنة بوجوب تنقيح البرنامج المسيحيون لفلسطين تنقيحاً كبيراً لأسباب مهاجرة اليهود غير المحدودة التي ترمي إلى جعل فلسطين بلداً يهودية .

١ - باشرت اللجنة درس المسيحية وهي مبالغة إلى استحصانها ولكن الحقائق الحسية التي وجدت في فلسطين مع قوة المبادئ العامة التي أعلنها الحلفاء وقبلها السوريون جعلتها على وضع المشورة الآتية :

٢ - تلقت اللجنة من اللجنة الصهيونية فصلاً إنشائية كثيرة عن البرنامج الصهيوني وسمعت كثيراً عن المستعمرات الصهيونية ومطالبها في المؤتمرات شيئاً مما فعلته ووجدت عدداً كبيراً يؤيد أمانى الصهيونيين وخطتهم وهي تعجب من انصراف تلك الجوالى إلى العمل وتغلبها بالوسائل الحديثة على الغقيات الطبيعية .

٣ - تعتقد اللجنة أن الصهيونيين حصلوا على تشجيع معلوم من الحلفاء في تصريح اللورد بلفور الذى كثر اقتباسه والاستشهاد به وتصديق ممثل الحلفاء الآخرين عليه . إنما إذا عمل بهذا التصريح الذى يقضى بإنشاء « وطن قومي لليهود في فلسطين مع الفهم الصريح بأنه لا يجب أن يعمل شيء يحس بالحقوق المدنية والدينية التي للجماعات غير اليهودية في فلسطين » .

إذا عمل بهذا النص لا يبقى شك في أنه يجب ادخال تعديل كبير على البرنامج الصهيوني .

إن إنشاء وطن قومي « للشعب اليهودي » لا يعنى جعل فلسطين بلاداً يهودية كما أنه لا يمكن إقامة حكومة يهودية بدون احتضام الحقوق المدنية والدينية التي للجماعات غير اليهودية في فلسطين . والحقيقة التي وقفت اللجنة عليها في أحاديثها مع ممثلي اليهود هي أن الصهيونيين يتوقعون أن يحلوا السكان غير اليهود من فلسطين لشراء الأراضي منهم .

إن الرئيس ويلسن في خطبته التي ألقاها في ٤ يوليو سنة ١٩١٨ وضع المبدأ التالي كواحد من المقاصد الأربعة الكبرى التي يحارب الحلفاء من أجلها وهو :

« حل كل مسألة سواء كانت تتعلق بالأرض أو السيادة أو المسائل الاقتصادية والسياسية يجب أن يبنى على قبول الناس الذين يتعلق بهم قبولاً



حراً لا على المصالح المادية أو لفائدة أى دولة من أمة أو أخرى ترغب في حل آخر خدمة لنفوذها الخارجى أو لسيادتها » فإذا كان هذا المبدأ سيسود وإذا كانت رغائب السكان في فلسطين سيعمل بها فيما يتعلق بفلسطين فيجب الاعتراف بأن السكان غير اليهود في فلسطين - وهم تسعة أعشار السكان كلهم تقريباً - يرفضون البرنامج الصهيونى رفضاً باتاً والجدول تثبت أن سكان فلسطين لم يجمعوا على شيء مثل إجماعهم على هذا الرفض فتعرض شعب هذه حالته النسبية لهاجرة يهودية لاحد لها وضغط اقتصادى اجتماعى متواصل ليسلم بلاده - نقض شائن للمبدأ العادل الذى تقدم شرحه ، واعتداء على حقوق الشعب. وأن كان ضمن صبور قانونية .

وقد اتضح أيضاً أن الشعور العدائى ضد الصهيونية غير قاصر على فلسطين بل يشمل سكان سورية بوجه عام فان ٧٢ بالمئة من مجموع المرائض - البالغ عددها ١٣٥٠ - في سورية ضد الصهيونية ولم ينل مطلب نسبة أكبر من هذه النسبة غير الوحدة السورية والاستقلال . وقد أعرب المؤتمر السوري الدمشقى عن هذا الشعور العام في المواد ٧ ، ٨ ، ١٠ ، من بيانه .

ولا ينبغي لمؤتمر المصالح أن يتجاهل أن الشعور ضد الصهيونية في فلسطين وسورية بالغ أشده وليس من السهل الاستخفاف به فان جميع الموظفين الانكليز الذين حادتهم اللجنة يعتقدون أن البرنامج الصهيونى لا يمكن تنفيذه إلا بالقوة المسلحة ويجب أن لا تقل هذه القوة عن خمسين ألف جندي ، وهذا في نفسه برهان واضح على ما في البرنامج الصهيونى من الاجحاف بحقوق غير اليهود . لا بد من الجيوش في بعض الاحيان لتنفيذ القرارات ولكن ليس من النقول أن تستخدم الجيوش لتنفيذ قرارات جائرة . هذا فضلاً عن أن مطالب الصهيونيين

الاساسية في حقهم على فلسطين مبنية على كونهم احتلوها منذ التي ستة وهذه دعوى لا تستوجب الاكثراث والاهتمام .

وهناك أمر لا يجوز اغفاله إذا كان العالم يريد أن تصير فلسطين مع الوقت بلاداً يهودية وهو أن فلسطين هي الأرض المقدسة عند اليهود والمسيحيين والمسلمين على السواء بهم أمرها ملايين من المسيحيين والمسلمين في العالم ولا سيما ما يتعلق من تلك الأحوال بالعقائد الدينية والحقوق ، فمسألة فلسطين وما يتفرع منها مسألة دقيقة وحرارة ومن المستحيل أن يرضى المسلمون والمسيحيون بوضع الأماكن المقدسة تحت رعاية اليهود مهما حسنت مقاصد هؤلاء . والسبب في ذلك هو أن الأماكن الأكثر تقدساً عند المسيحيين هي ماله علاقة بالمسيح والأماكن التي يقدسها المسلمون غير مقدسة عند اليهود بل مكروهة . ولا يستطيع المسيحيون والمسلمون في هذه الأحوال أن يرضوا عن وضع تلك الأماكن تحت اشراف اليهود . ثم هناك أماكن أخرى لها في نفوس المسلمين مثل هذا الشعور ، ولما كانت هذه الأماكن كلها مقدسة ومحرومة من المسلمين كانت وصاياهم عليها فيما مضى أمراً طبيعياً فالذين يطلبون صيرورة فلسطين يهودية لم يحسبوا للتنازع حساباً ولا للشعور العدائي ضد الصهيونية في جميع أنحاء العالم التي تحترق فلسطين أرضاً مقدسة .

وبناء على ما تقدم تشعر اللجنة مع عطفها على مسألة اليهود أن الواجب يقضى عليها بأن تشير على المؤتمر أن لا يؤيد غير برنامج صهيوني معتدل . يجب العمل منه بالتدرج وبعبارة أخرى يجب تحديد المهاجرة اليهودية إلى فلسطين والعدول بتاتا عن الخطوة التي ترمي إلى جعل فلسطين حكومة يهودية .

- ولا يوجد هناك سبب يمنع ضم فلسطين إلى سورية المتحدة كأقسام البلاد الأخرى ووضع الاماكن المقدسة تحت إدارة لجنة دولية ديبته تكون كما هي الحال في الوقت الحاضر تحت اشراف الدولة الوصية وجمعية الأمم ويكون لليهود بالطبع عضو في هذه اللجنة .

#### ٢ - تكون الوصاية على سورية ؟

أن هذه الآراء التي تؤدي بالطبع إلى ضرورة الاشارة إلى الدولة التي يجب أن تكون وصية على سورية كلها .

١ - إن الاعتبارات التي سبق الكلام عنها تبين الصفات المطلوبة في الدولة الوصية وأول هذه الصفات أن يكون مرغوبا فيها من السكان وأن تتقيد بروح نظام الوصاية قلبا وقالبا وتعمل للغرض الذي وضع النظام لاجله وترضى بالجلاء بعد زمن معلوم ولا تحاول استغلال البلاد لمصالحها الشخصية ويجب أن يكون لها شغف بالديمقراطية وترقية الجمهور العام واحياء الروح الوطنية وتحتاج في هذه المهمة التي لا شكر عليها إلى رغبة غير محدودة وصبر طويل إذ لا تستطيع دولة أن تنظر نظرات صاذقة في الأحوال المحسوسة - كملكية الأراضي مثلا - وتحاول أن تصلح تلك الأحوال بدون أن يكون لها كثير من الاعداء ويجب أن تكون قد سبقت لها خبرة في سياسة قوم أقل ارتقاء وأن تكون ذات موارد كبيرة في الرجال والمال .

٢ - من المرجح أن هذه الصفات لم تجتمع في دولة ، ومن المؤكد أنها لم تجتمع فيها متناسبة متوازية . وهذه الصفات المطلوبة كثيرا أو قليلا كما ظهر لنا من احاديثنا مع الأمة السورية ووجود هذه الصفات يؤدي إلى طور جديد في العلاقات بين الأمم بحيث تدخل فيها روح التضحية . والدولة التي

تأخذ الوصاية على سورية كلها على هذه الشروط لاتخدم سورية وحدها بل العالم كله وفي الوقت ذاته تخدم نفسها لأنها تعمل على تحقيق مقاصد الحلفاء السامية في الحرب وتعطي برهاناً دامناً على أن هذه المقاصد لم تهمل، الأمر يساعد كثيراً على استبقاء الأمم المتحدة متمسكة بمبادئها العالية .

٣ - إن قرارات مؤتمر الصلح في ٣٠ يناير سنة ١٩١٩ مندمجة في الأوامر المعطاة لنا وهي توضح حالة المناطق التي ستفصل فصلاً تاماً عن المملكة التركية وقد جاء فيها « أنه يجب أن تراعى رغائب هذه الجماعات في اختيار الدولة الوصية أولاً » .

أن ما وصلنا إليه في درسنا لا يدع مجالاً للشك في رغبة أكتوية الشعب السوري فانه بالرغم من كون قبول أميركا الوصاية أمراً مجهولاً لكل الجبل وبالرغم من كون اللجنة لم تشجع الأفكار على الانجاء نحو هذه الجهة أو الأخذ بها بل تبطئها - أنه مع ذلك فقد كانت أميركا الدولة التي اختارها السوريون في الدرجة الأولى وكانت نسبة العرائض التي تطلبها ٦٠ بالمئة في المجموع كله - عددها ١١٥٢ - بينما تمل دولة أخرى أكثر من ١٥ بالمئة من المجموع .

وقد ثبت أن القوم يعرفون الأسباب التي بنوا عليها اختيارهم أميركا فهم يقولون إنما اختاروها لأنهم يعرفون سريتها ومقاصدها السامية التي لانشوبها شائبة والثقة التي لها عند الجماهير السورية التي كانت في أميركا والروح الطيبة التي ظهرت من المعاهد الاميركية التهذيبية في سورية ولا سيما كلية بيروت التي تواصل تشجيع الروح الوطنية السورية ، اثبت لهم أن أميركا ليس لها مطالب جغرافية ولا استعمارية وأنها لاتتلبث أن تعجل من تلقاء نفسها حالماً يثبت بناء الحكومة السورية . ويتخذون كوبا والفلبين

مثلين على روحها الديمقراطية النيرة وما لها من الموارد الغزيرة وهكذا يتضح من النظر في رغائب الشعب السوري أن الوصاية يجب أن يهدبها إلى أميركا. ٤ - أما من حيث الصفات المطلوبة في الدولة الوصية دلي سورية فأمر كما التي أختارها الشعب بالدرجة الأولى لا خوف عليها من تقديم كل امتحان دقيق على المقياس الذي أشرنا إليه في كلامنا السابق وإن كانت أقل خبرة من انكلترا في هذا العمل وربما كانت علاقاتها مع سورية غير كثيرة ولا متينة مثل علاقات فرنسا فهي على الأقل حاصلة على الصفة التي يطلبها نظام الوصاية الجديد الذي يحدد العلاقات التي يجب أن تكون لدولة كبيرة مع شعب ضعيف .

وهي أن قبلت الوصاية مع القرد فانها سترى كيف أن المنطق يقضى بحمل هذه التبعة التي تجبت عن المقاصد التي خاضت الحرب من أجلها ومن دعوتها إلى تأليف جمعية الأمم .

• - وهناك مسألة أخرى وهي أن أميركا هي الدولة التي تقدر أن تتألف المسألة السورية - في البدء على الأقل - بدون اعتراض عليها من الشعب السوري فقد ظهر أن الأكثرية ترغب في مجيئها أكثر من رغبها في مجيء أية دولة أخرى .

وأنه لا سهل على انكلترا وفرنسا معا أن تتنازلا عن مطالبها لأميركا من أن تتنازل أحدهما للآخرى وهي الدولة التي ليس لها منافس ولها موارد غزيرة تساعد على نشر العمران في سورية، الأمر الذي يفيد الأمم التي لها صلات مكينة مع سورية ويساعد على حفظ العلاقات الودية بين الجلفاء ، يضاف إلى ذلك أن الانكليز الذين لهم مصالح كبيرة في مصر وبلاد العرب

والعراق لا يرجعون بدولة أخرى مثلما يرجعون بصيرورة أمير كما جارة لهم ، وكذلك العرب والسوريون في تلك المناطق والفرنسيون الذين لهم مصالح كثيرة خصوصية في بيروت ولبنان .

### المصاعب التي أمام أميركا

٦ - ترد على الإشارة بوصاية أميركية واحدة على سورية كلها جملة اعتراضات أولها : أن ارضاء الشعب الأميركي بقبول الوصاية غير مؤكد ، وثانيها : أن ارضاء الانكليز أو الفرنسيين بالجللاء وترحيبهم بمجيئ أميركا غير مؤكد أيضا وهذه حالة قد تسبب تعباً دائماً لإدارة أميركية علاوة على أن التشجيعات الكثيرة التي أعطيت للصهيونيين وإن كانت مبهمة قد تؤدي إلى عرقلة أميركا بالنظر إلى سكانها اليهود ذوي النفوذ . ثم إذا كانت أميركا ستقبل وصاية ما فعلى الغالب أن الوصاية على آسيا الصغرى أكثر ملاءمة وأكبر أهمية لأن هناك مهمة عظيمة تحتاج إلى ما عند أميركا من القدرة فتخرج عن سياستها التقليدية فيما يتعلق بشؤون القارة الشرقية . وتعتقد اللجنة أنه لا دولة غير أميركا تقدر أن تذهب إلى آسيا الصغرى ولها حرية تامة لتعامل سائر العناصر بالعدل على السواء .

ويمكن القول عن هذه الاعتراضات بوجه عام أنها قد تكون من النوع الذي يخل نفسه أو من المراقيل التي يجب توقعها في مهمة عظيمة كهذه ، ولكن هذا لا يمنع اللجنة من القيام بواجبها وهو الإشارة إلى ما تعتقد أنه الطريقة الفضلى التي ينبغي السير فيها . لذلك تشير بأن تسأل الولايات المتحدة الأميركية أن تأخذ الوصاية على سورية كلها .

### نبذة مخت

إذا لم تعط أميركا الوصاية على سورية لسبب ما تشير اللجنة في هذه الحالة عملاً برغائب أكثرية الشعب السوري أن تعطى الوصاية لبريطانيا العظمى فإن الجدول تبين أن هناك ١٠٧٣ عريضة في سوريا تطلب وصاية بريطانيا العظمى إذا لم تأخذ أميركا الوصاية وهذا يزيد كثيراً على العرائض التي تطلب فرنسا ، بل أن ستين في المئة من العرائض تصحج بشدة على وصاية فرنسية مباشرة وتصحى اللجنة البحث في أسباب هذه الحالة مضطرة إلى الاعتقاد بأن الموقف نفسه يستحيل معه الإشارة بأن تكون سورية كلها تحت وصاية فرنسية . ان شعور العرب في الجهة الشرقية شديد ضد فرنسا . وهناك سبب خطير يدعو إلى الاعتقاد بأن السعى لأكراه القوم على قبول الوصاية الفرنسية يؤدي إلى حرب بين العرب والفرنسيين ويوجد بريطانيا في مأزق حرج .

ولعل اللجنة يسمح لها أن تقول أن هذا الاستنتاج يخالف ما كانت ترجوه في البدء فقد كانت تأمل - بالنظر إلى علاقات فرنسا القديمة والودية مع سورية ، وإلى تضحياتها الفاسقة في الحرب ، وإلى ما ينتظر أن تساله للملكة الانكليزية من الأراضي بعد الحرب - أن تتمكن من الإشارة على المؤتمر بوضع سورية كلها تحت وصاية فرنسا ولكن كلما طال مقام اللجنة ، في سورية تأكدت أن هذا الأمر لا يمكن الإشارة إليه ولا العمل به .

بناء على ما تقدم ترى اللجنة أنه إذا كانت أميركا لا تستطيع قبول الوصاية ان تعطى لبريطانيا العظمى لأن الأكثرية تطلبها ثم لأنها هناك ولديها رجال إداريون متمنون وهي ذات خبرة كافية في معاملة الشعوب الأقل

منها ارتقاء ومتوفرة فيها صفات كثيرة مما يجب أن تكون في الدولة الوصية كما تقدم البيان .

### الاعتراضات على بريطانيا العظمى

غير أننا لا ننصف الشعب السوري إذا نحن لم نصف بصارة صريحة بعض الأسباب التي حلت القوم في سورية على تفضيل أمريكا على انكلترا فإن القوم أظهروا في أحاديثهم معنا خوفهم من أن وضع الوصاية في أيدي الانكليز يحول الدولة الوصية إلى دولة استعمارية من الطراز القديم ويصعب على بريطانيا العظمى أن تتخلى عن مبدأ الاستعمار لاسيما في بلاد تحسب أهلها غير راقين وترحق الشعب الفقير لكي تزيد عدد الموظفين الاداريين وتصبح مصالح سورية تبعاً لمصالح الامبراطورية وتستثمر البلاد أخيراً للمنافعها ولا تتجلى عنها أبداً لتعطى أهلها الاستقلال الحقيقي ، كما أنها لا تعنى بالتعليم العمومي فلا تنهي له أسبابه الكافية فضلاً عن أن تحت سيطرتها من الأراضي أكثر مما يجب أن يكون لفائدتها وفائدة العالم بالرغم من تاريخها الاستعماري المجيد . وهذه المخاوف التي تتساور نفوس السوريين توضح لماذا يطلبون « الاستقلال الناجز » ومساعدة محدودة الأمد ، عشرون سنة فقط ، كما توضح احتجاجاتهم على المادة ٢٢ من دستور جمعية الأمم وكلهم يعتقد أن الدولة التي يرسلها مؤتمر الصلح إلى سورية يجب أن تأتي كوصية حقيقية تحت أشرف الجمعية ولأجل حدود . وكل ما خالف هذين فهو خيانة للشعب السوري .

ويجب الايضاح أيضاً بأن المصالح المشروعة لفرنسا في سورية تكون مضمونة تحت الوصاية الحقة إذ لا يوجد سبب يدعو إلى قطع رابطة من



الروابط التي لفرنسا مع سورية أو أضعافها سواء كانت سورية تحت وصاية دولة أخرى أو مستقلة .

بقي أمر واحد يجب اضافته وهو أنه إذا كانت فرنسا تتشبه بمصالحها في سورية تشبهاً لا يتألى معه بالعلاقات الودية التي بين الحلفاء فإنه من الممكن بالطبع أن تعطى وصاية على لبنان « غير مكبر » بالأفراد عن سورية كما ترغب جماعات كبيرة في هذه المنطقة . ولا تستطيع اللجنة للأسباب التي تقدم شرحها أن تشبه بهذا الأمر على المؤتمر ولكنه ترتيب ممكن .

## ٢ - العراق

بالنظر للقرارات ، التي أصدرها مؤتمر الصلح في ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩١٩ ، وبالنظر للتصريح الانكليزي الفرنسي الصادر في ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٩ - في عشية الهدنة - وكل من هذه الوثائق يصنف سورية والعراق في مقام واحد ليعالج أمهما بطريقة واحدة ، كما يقطع لكل منها الوعود والتأكيدات ذاتها فإن عضوي اللجنة يوصيان مؤتمر الصلح بأن يتبع تجاه العراق سياسة توازي بشكل عام تلك التي أوصى باتباعها حيال سورية لايحول التصريح الانكليزي - الفرنسي إلى « قصاصة أخرى من الورق » .

١ - ووفقاً لذلك فإننا نوصي ، انسجماً تاماً مع التعليمات الصادرة إلينا ، وباعتبار أن ذلك يتقدم على غير في الأهمية ، بأن أية إدارة ( حكومة ) أجنبية تدخل إلى العراق يجب أن تأتي العراق ليس كدولة مستعمرة بالمعنى القديم لهذه الكلمة ، بل كدولة منتدبة من عصبة الأمم ، مشفوعة بأدراكها الجلي بأن « رفاهة الشعب وانماء » يؤلفان بالنسبة إليها أمانة مقدسة . ومن

أجل هذه الغاية يجب أن يكون للانتداب أجل محدود . أن تقدر موعد انتهائه عصبة الأمم ، في ضوء جميع الوقائع كما نرد من عام إلى آخر ، سواء أفي التقارير السنوية للدولة المنتدبة المرفوعة إلى العصبة أو بطرق أخرى .

إن النص الكامل للتوصية الأولى بشأن سورية مشفوعا بالتوصيات الملحقة بها ، ينطبق نقطة نقطة على العراق بالصحة ذاتها التي ينطبق فيها على سورية .

وإذا ما قام مؤتمر المصالح وعصبة الأمم والدولة الموكل إليها الانتداب بتنفيذ سياسة الانتداب المتجسدة في ميثاق عصبة الأمم ، تنفيذاً مخلصاً ، فإن أهم مصالح العراق الأساسية تصان بذلك تماماً - ولاتصان بغير هذا .

٢ - ونوصي ، في المقام الثاني ، بأن تصان وحدة العراق ، وأن تخطط حدوده المضبوطة بواسطة لجنة تخطيط الحدود ، بعد تعيين الانتداب عليه . وعلى وجه الاحتمال يجب أن يشتمل ( العراق ) على الأقل ، على ولايات البصرة وبغداد والموصل . كما يمكن إلحاق المناطق الكردية والآشورية الجنوبية بالعراق . فالحكمة من إيجاد قطر موحد هي في حالة العراق في غنى عن النقاش .

٣ - ونوصي في المقام الثالث ، بأن يوضع العراق تحت إشراف دولة منتدبة واحدة ، باعتبار ذلك السبيل الطبيعي لتأمين وحدة حقيقية وفعالة . كما أن مهمة انماء الشعب اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وتعليمياً تستدعي مثل هذا الانتداب الموحد . وليس خليفاً بأن يتجم عن محاولة تقسيمه وتجزئته إلى « مناطق نفوذ » من جانب عديد من الدول ، الأتعرض فصالح الشعب إلى الهدر والاضطراب والاحكامك والاذى . وهذا يتضمن

أنه ليس للدولة المنتدبة أن تكون دولة مستثمرة إنما يجب أن تحافظ على حقوق الشعب كأمانة مقدسة .

٤ - لا كان من المرغوب فيه بوضوح أن يكون ثمة انسجام تام في المؤسسات السياسية والاقتصادية والتدابير المتعلقة بسورية والعراق ، وأما كان يجب أن يكون للشعب الكلمة الأولى في تقرير شكل الحكومة التي سيعيش في ظلها ، فأننا نوصي بأن تكون حكومة العراق ، إنسجاما مع الرغبات السافرة لشعبها ، ملكية دستورية ، كالحكم المقترح لسورية ، وبأن يعطى شعب العراق فرصة يعلن فيها ملكة المختار وأن تراجع عصبة الأمم اختياره هذا وتثبته . ويمكن الافتراض بما يقارب الصواب أن الـ ١٧٧٨ عربضة الواردة من سوريين بطلب الاستقلال للعراق وتعادل ٦٨ بالمائة من مجموع العرائض الواردة - تعكس الشعور في العراق بالذات ، كما أن الاتصالات التي استطعنا تأمين عقدها مع العراقيين تدعم هذا الافتراض وتجرى الى الاعتقاد بأن البرنامج الذي رفعه في حلب ، الممثلون العراقيون ، برئاسة جعفر باشا الحاكم العسكري لمنطقة حلب ، والذي يوازى عمليا البرنامج المرفوع في دمشق ، خليق بأن يؤيده الشعب العراقي بشكل تام . وسواء أكان هذا التأيد يشمل كل مادة في البرنامجين على وجه سواء ، وسواء أكان يشمل تعيين ملك من أبناء ملك الحجاز ، فليس لدينا من المعلومات الكافية للتصديق في الأمر ، ولهذا أوصينا بإجراء استفتاء على هذه النقطة . هذا على الرغم من وجود بيانات بريطانية على أن العراقيين قد عبروا عن تحييدهم لواجد من أبناء عاهل الحجاز كأمر يولى عليهم .

٥ - يعلن البرنامج العراقي عن اختياره أمر مسكة كدولة منتدبة .

من غير بدليل ثان . ولا شك أنه كان في العراق قسط كبير من الانفعال الساخط ضد بريطانيا العظمى ، فالعرائض تنهم على وجه التعيين السلطات البريطانية في العراق بدخل كبير في حرية الرأي والتعبير ( الكلام ) والانتقال — وقد يبرر الكثير منه وقت الاحتلال العسكري ، ولكن الشاعر المهيجة بذلك القدر قد تنتج بالطبع عدم استعداد للتعبير عن الرغبة في اختيار بريطانيا العظمى دولة متنبذة . ومن جهة أخرى فإن مادة الكتيب « نسخ وترجمات التصاريح وغيرها من الوثائق المتعلقة بتقرير المصير في العراق » وقد استعدتها محاولة من جانب الحكومة البريطانية في العراق لتأمين آراء الزعماء المتقدمين في كل جماعة فيما يتعلق بتقرير المصير . أما هذه المادة ، نظرا لأنها مرفوعة مباشرة إلى المسؤولين البريطانيين ، فهي بلا ريب أميز لمصلحة البريطانيين مما لو كانت خلاف ذلك ، ولكنها تدل بما لا يقبل الشك على أن قسما كبيرا من الرأي ( العام ) من شأنه أنه يختار الانتداب البريطاني — وعلى كل حال فإن مجال اختيار دولة متنبذة ذات قدرة وتجربة كافيتين ومتميزة بالعدالة الأساسية هو مجال محدود ولا بد . وأنه ليس مما لا يقبل الاحتمال ، أن العراقيين إذا جبهوا برفض أميركا قبول الانتداب على العراق ، خليقون بأن يجعلوا بريطانيا موضع خيارهم الثاني على الأقل ، كما فعلت الأغلبية السورية . وهناك شواهد إضافية كذلك على هذه النقطة .

ولما كان لا يبدو محتملا أن أمريكا تستطيع أن ، أو خليفة بأن تقبل انتدابا على العراق ، بالإضافة إلى إمكان قبول انتداب على سورية وآسية الصغرى ، فإن عضوى اللجنة يوصيان بأن يُلَبَّط مؤتمر الصلح الانتداب على العراق بريطانيا العظمى للأسباب العامة الآتية ذكرها في معرض التوصية

يجعلها دولة منتدبة على سورية في حالة عدم قبول أمريكا ذلك ، ذلك أنها قد تكون أنسب الدول للهمة الخاصة للتنطوية في ذلك ، ونظرا لعلاقتها العريقة مع العرب ، كمرقان لحيل تفضيحاتها التي بذلتها لانقاذ العراق من الارك ، هذا مع عدم الاقرار لها بحق الفتح ، كما تعبر بياناتها هي دن اسقاطها لادائها بهذا الحق ، ونظرا للمصالح الخاصة التي لها ، طيعيا ، في العراق بسبب من قربها إلى الهند وصلاته الوثقى مع شبه الجزيرة العربية ، ويسبب مما سبق أن قامت به من عمل في الاقليم ( العراق ) .

وأن تلك الأسباب لتجعل انتدابا بريطانيا أحسن ما يكون ، على وجه الاحتمال ، لخدمة المصالح الكبرى للشعب العراقي ككل ، على الرغم من أنه من الأحسن لبريطانية وللعالء ، من وجهة نظر المصالح العالمية الكامنة في الجبلولة دون اثاره الغيرة والشكوك والخاف من سيطرة دولة مفردة ، الايضاف أى إقليم جديد إلى الامبراطورية البريطانية . وعلى كل حال فان انتداب بريطانيا سيعتبر ميزة مقررة هي الزول إلى دعم الوحدة الاقتصادية والتعليمية في كل من أرجاء سورية والعراق ، سواء أ كانت سورية تحت انتداب بريطانية أو أمريكا ، وهكذا فان ( الانتداب ) سيعكس بشكل أكثر مما سبق العلاق الوثقى في ميدان اللغة والمادات والتجارة بين هذين الجزئين من الامبراطورية العثمانية السابقة .

وفي بلد كالعراق وافر الثنى بالامكانيات الزراعية والبرول وفيه من المصادر سيلوح حتميا ، رغم توفر كل النوايا الطيبة ، خطر الاستثمار والسيطرة الاحتكارية من قبل الدولة المنتدبة عن طريق فرض سيادة المصالح البريطانية وخاصة عن طريق هجرة هندية واسعة النطاق . فهذا الخطر

يتطلب احترازا متزايدا ونزها . وأن العراقيين ليسفرون شعورا قويا بمحنة هذا الخطر وبخاصة خطر الهجرة الهندية ، حتى ولو اقتصرَت الهجرة على المسلمين الهنود . فهم يتخوفون من التمازج بشعب آخر من عرق متباين كلية وعادات مختلفة كلية باعتباره يهدد حضارتهم العربية .

مع الاحترام

هنري م. كنج

تشارلس ر. كراين .

## المجموعة الثالثة

### مشكلة فلسطين

(١) وعد بلفور<sup>(١)</sup>

في اليوم الثاني من شهر نوفمبر سنة ١٩١٧ أصدرت الحكومة البريطانية وعد بلفور بصفة كتاب وجهه مستر بلفور، الذي كان عندئذ وزيرا للخارجية، إلى اللورد روتشيلد وفيما يلي نص هذا الكتاب :

« يسرني جدا أن أبلغكم ، بالنيابة عن حكومة جلالة ، التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على آماني اليهود الصهيونية وقد عرض على الوزارة وأقرته :

« ان حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية ، على أن يفهم جليا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يغير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى<sup>(٢)</sup> .

---

(١) نقلنا نصه المذكور من تقرير اللجنة الملكية لفلسطين المطبوع بالعربية في شهر يوليو سنة ١٩٣٧ والصادر بشكل كتاب أبيض رقم ٥٤٧٩ بعد أن عرض على البرلمان باسم الملك .

(٢) جاء في الصفحات ٣٠ و٣١ و٣٢ من تقرير اللجنة الملكية لفلسطين المشار إليه أعلاه صيغ وعد بلفور ما يأتي :

« إن خوض الامبراطورية العثمانية لثأر الحرب آثار الامال القومية في اليهود كما آثارها في العرب . قد لاح ليهود أن انتصار الحلفاء قد يفتح بابا لرجعتهم إلى فلسطين .

على مجال أوسع كثيرا مما كان يظن ممكنا حتى ذلك الحين ولذلك عمد الزعماء الصهيونيون الى وضع آرائهم في قالب مشروع نهائي لمرضه على حكومات الحلفاء عند أول فرصة ملائمة تمنح لهم . وفي أواخر سنة ١٩١٦ ، أخذت تضعف مقاومة الحكومة الروسية التي تعبرية لهم . وقد كانت هذه المقاومة العقبه الكؤود التي تعرض سيلهم . وعندما صحت النية على زحف الجيوش البريطانية على فلسطين في شهر شباط سنة ١٩١٧ فتح باب المفاوضات الرسمية بين الصهيونيين والحكومة البريطانية ، وكلتها مفاوضات أخرى بينهم وبين الحكومتين الفرنسية والاطالية تمت الموافقة رسميا على المشروع الصهيوني في باريس وروما كما في لندن وأرجحى تعمره الموافقة حتى أواخر شهر تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩١٧ عند ما ظهر أن انتصار الجنرال ألفي في حملته أصبح أمرا محققا وفي اليوم الثاني من شهر نوفمبر سنة ١٩١٧ نصرت الحكومة البريطانية بيان سياستها ، اشترى فيما بعد « بتصریح بلفور » .

وكان نص هذا التصريح قد عرض قبل نشره على الرئيس ويلسون واتخذ بموافقته ، وفي ١٤ شباط (فبراير) سنة ١٩١٨ أيدهت الحكومة الفرنسية تأييدا علنيا ثم قلتها الحكومة الايطالية فأيدهت بتاريخ ٩ ايار (مايو) سنة ١٩١٨ « ثم قالت « ذكر لنا المستر لويد جورج الذي كان رئيسا للوزارة في ذلك الزمن في سياق الشهادة التي أدلى بها أمامنا . أنه بالرغم من أن القضية الصهيونية كانت تلقى ماضدة واسعة في بريطانيا وأمريكا قبل شهر نوفمبر سنة ١٩١٧ ، كان اصلاحي تصريح بلفور في ذلك الحين أمرا « اقتضته موجبات القابة » وشرح لنا الموقف الحرج الذي كان يحيق بدول الحلفاء والدول المشتركة معها في ذلك الوقت . فالرومانيون كانوا قد سحقوا معنويات الجيش الروسي كانت قد أخذت في الانحلال ولم يسكن في وسع الجيش الاغرنسي انئذ أن يقوم بهجوم واسع المجال ، وكان الايطاليون قد فشلوا فشلا مروعا في موقعة كابوريتو كما أن التواصات الالاتية كانت قد أغرقت ما يبلغ عموله ملايين الاطنان من السفن البريطانية ولم تكن قد وصلت الفرق الامريكية بعد الى الحناقد . وفي تلك الحالة الحرجة ساد الاعتقاد بأن اكتساب حلف اليهود أو مناوأتهم قد يكون له أثره النعال في توجيه كفة الميزان نحو قضية الحلفاء أو ضد ، ثم ان



تختلف اليهود من شأنه على الاخص أن ضمن معاضدة اليهود في أمريكا ويجعل من الصعب على ألمانيا تخفيف قواها العسكرية وتحسين وضعها الاقتصادي في الميدان الشرقى .

تلك هى الاحوال التى أصدرت فيها الحكومة البريطانية تصريح بلفور . وقد ذكر لنا مستر لويد جورج : « أن الزعماء الصهيونيين تقطعوا لنا وعدا أكيدا ما له انه اذا أخذ العلماء على ما تفهم تسهيل انشاء وطن قومى لليهود في فلسطين فانهم « أى الزعماء الصهيونيين » سيعملون كل ما فى وسعهم لابقاط عاطفة اليهود في كافة أنحاء العالم وتأليبهم لمعاوضة قضية الحلفاء ، وقد يروا بوعدهم هذا »

لأن فكرة « الوطن القومى اليهودى » بالمعنى المقصود به فى « وعد بلفور » ليس له سند من القانون أو للعرف العولى وليس له فى التاريخ سابقة واحدة تدعمه وتؤيد فكرته ، ولم يحاول واضع صك الانتداب شرح الفكرة ولم يرد فى أى وثيقة رسمية ما اذا كان المقصود بالوطن القومى اليهودى مجرد إيجاد وسيلة للتدرج نحو الدولة اليهودية أو أن الوطن القومى هو غاية فى حد ذاته ، والمستند الوحيد الذى حاول واضعه تحديد معنى الوطن القومى اليهودى هو « الكتاب الابيض لسنة ١٩٢٢ » راجع الوثيقة ( ٢٩ ) من هذه المجموعة التى أصدره وزير المستعمرات آنئذ المستر تشرشل . الا أنه استعمل فى صياغته عبارات مرنة غامضة زادت من تعقيد الفكرة والمعنى واحتاجت الى شرح وتفسير ومنه أن الوضع القانونى للوعد لم يطرأ عليه جديد ، الا أن مصادر حديثة قد صدرت خلال الفترة من سنة ١٩٤٥ — ١٩٥٤ فألقت نورا على الظروف والملازمات التى أحاطت بصدد وعد بلفور ومدى تغفل التوفد اليهودى فى الاراسط الدولية وعلى الخصوص البريطانية والامريكىة ومقدار هشه بأجهزة التولين وافساد ضائر التائمين على الحكم فيها .

(٢) ترجمة نص المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم<sup>(١)</sup>

وقع العهد بتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩

وأصبح نافذ المفعول في ١٠ يناير سنة ١٩٢٠<sup>(٢)</sup>

إن المستعمرات والبلاد التي زالت عنها صلة التبعية للدول التي كانت تحكمها سابقا نتيجة للحرب الأخيرة والتي يقطنها أقوام لا يستطيعون النهوض وحدهم حسب مقتضيات العالم الحديث للنشطة يجب أن يطبق عليها المبدأ للقائل بأن رفاهية مثل هذه الشعوب وتقدمها يتمتع وديعة مقدسة في عني المدنية وأن الضمانات للقيام بما تتطلبه هذه الوديعة يجب أن يشمل عليها هذا العهد .

(١) وأن أحسن وسيلة لتنفيذ هذا المبدأ عمليا هو أن يعهد بالوصاية على مثل هذه الشعوب للأمم المتقدمة ، والتي تستطيع بسبب مواردها وخبرتها أو موقعها الجغرافي أن تأخذ على عاتقها هذه المسؤولية على أحسن وجه وتقبلها ويجب عليها أن تمارس هذه الوصاية بوصفها دولة متتدبة بالنيابة عن عصبة الأمم .

(٢) أن نوع الانتداب يجب أن يختلف تبعا لدرجة تقدم الشعب وموقع البلاد الجغرافي وأحواله الاقتصادية وغير ذلك من الظروف الماثلة .

(٣) أن بعض الشعوب التي كانت خاضعة للإمبراطورية التركية قد وصالت

---

(١) يؤلف عهد عصبة الأمم للتسم الأول من معاهدة فرساي .

(٢) ترجم نص هذه المادة عن أصل عهد عصبة الأمم كما نقل في كتاب :

« Basic Documents of International Relations » المطبوع في أمريكا سنة ١٩٥١

لواضعه فرديريك هـ. هارتمان ، مساعد أستاذ علم السياسة في جامعة فلوريدا .

إلى درجة من التقدم يمكن معها الاعتراف مؤقتا بكيانها كأهم مستقلة خاضعة لقبول الارشاد الادارى والمساعدة من قبل الدول المنتدبة حتى ذلك الوقت الذى تصبح فيه هذه الشعوب قادرة على النهوض وحدها ويجب أن يكون لرغبات هذه الشعوب المقام الأول فى اختيار الدولة المنتدبة .

( ٤ ) أن الشعوب الأخرى وخصوصا شعوب وسط أفريقيا فانها فى مثل الدرجة التى هى عليها يجب معها على الدولة المنتدبة أن تكون مسئولة عن إدارتها تحت ظروف تضمن لها حرية العقيدة والدين مراعية فقط حفظ النظام العام ومبادئ الأخلاق وان تمنح التصرفات السيئة مثل تجارة الرقيق ونقل السلاح والعمور ومنع إنشاء الحصون العسكرية والقواعد البحرية وعدم تدريب الوطنيين عسكريا إلا بقصد إستخدامهم فى البوليس وفى الدفاع عن البلاد ، وان تضمن أيضا فرصا متساوية فى التجارة للأعضاء الآخرين فى عصبة الأمم .

( ٥ ) وهناك بلاد مثل جنوب غربى أفريقيا وبعض جزر المحيط الهادى الجنوبى ، نظرا لتفرق سكانها أو قلة عددهم أو بعدهم عن مراكز المدنية أو الاتصال الجغرافى فى بلاد الدولة المنتدبة وغير ذلك من الظروف ؛ يمكن إدارتها على وجه أحسن بمقتضى قوانين الدولة المنتدبة كجزء من بلادها بشرط أن تراعى التحفظات المذكورة أعلاه لصالح السكان الوطنيين .

( ٦ ) فى كل حالة يفرض فيها الانتداب ، على الدولة المنتدبة أن تقدم إلى المجلس تقريرا سنويا يتعلق بالبلد الذى عهدت إليها شؤونه .

( ٧ ) أن درجة السلطة ، الرقابة أو الادارة التى تمارسها الدولة المنتدبة ، ان لم تكن قد اتفق عليها سابقا من قبل أعضاء عصبة الأمم ، يجب أن تحدد بصراحة فى كل حالة من قبل المجلس .

٨ ) يجب أن تؤلف لجنة دائمة لتسلم التقارير السنوية التي تقدمها الدول المتنبذة وفحصها ، ولتقديم المشورة للمجلس في جميع المسائل المتعلقة بمراجعة شؤون الانتداب .

(٣) القسم الخاص بفلسطين والصهيونية من تقرير  
اللجنة الامريكية كنج - كراين<sup>(١)</sup>  
مؤرخ في ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٩

وصلت اللجنة الامريكية إلى يافا يوم ١٠ يونيو ١٩١٩ وأذاعت البيان التالي :

ان الشعب الامريكي ليس له مطامع سياسية في أوروبا أو الشرق الأدنى بل يفضل - على قدر الامكان - تجنب كل علاقة بالمشاكل الأوروبية والاسبوية والافريقية ويرغب باخلاص أن يسود السلام الدائم وانه بهذه الروح يدنو من مشاكل الشرق الأدنى .

« لقد عين مجلس الأربعة لجنة دولية لدرس الحالة في المملكة التركية لعلاقتها بالوصايات ، وغاية اللجنة للفرعية الامريكية الموجودة الآن الوقوف جهد المستطاع على أحوال السكان والطبقات وعلاقتهم ليكون الرئيس ولسون

(١) نشر الاستاذ أمين سعيد في الجزء الثاني من كتابه « الثورة العربية الكبرى » أساميا مفصلة عما استواه تقرير هذه اللجنة وخصوصا ما يتعلق منه بفلسطين والصهيونية وذلك في الصفحات ٧٦٧ و٧٦٨ ولم يذكر المرجع الذي احدث عليه في نقل هذه المعلومات فرجنا الى الملحق (B) الذي نشره الاستاذ جورج انطونيوس في الصفحة ٤٤٣ من كتابه « Arab Awakening » وهو القسم المختص بسوريا وفلسطين من تقرير اللجنة الامريكية المذكورة وقد دون في هامش الصفحة أن ( النص منقول عن «Editor & Publisher» (نيويورك) الصادرة في ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٢ ) وعلى الاثر قارنا الترجمة العربية مع النص الذي أورده الاستاذ جورج انطونيوس المعلق بالبرنامج الصهيوني فوجد مطابقة الملاحظة وإن الترجمة أمينة وصحيحة ولقد اعتمدنا على الترجمة العربية كما جاءت بكتاب « الثورة »  
اللهمة الكبرى » .

والشعب الأمريكى على بينه من الحقائق فى كل سياسة يدعى إلى السير عليها فيما يتعلق بمشاكل الشرق الأدنى سواء أكان ذلك فى مؤتمر الصلح أو فى جامعة الأمم .

« لقد انضج لهذه اللجنة أن الشعور العدائى نحو الصهيونية ليس قاصرا على فلسطين فحسب بل يشمل سكان سوريا بوجه عام فإن ٧٢ فى المائة من مجموع العراض التى تناولتها اللجنة فى سوريا مضادة للصهيونية ولم يبل مطلب نسبة أكثر من هذه النسبة سوى الوحدة السورية والاستقلال . وبعد أن ذكر التقرير أن اللجنة قضت أسبوعا فى القدس واستفتت رؤساء الطوائف المختلفة وزارات خلاله بيت لحم والخليل وهر السج ثم طافت شمالى فلسطين واستقبلت الوفود فى رام الله ونابلس وجنين والناصرة وحيفا وعكا واجتمعت بمستعمرة ( ريشون زيون ) بزعماء عدة مستعمرات يهودية وبأعضاء اللجنة الصهيونية المركزية تناول التقرير مطالب الشعب الفلسطينى على الوجه التالى :

« اجتمعت كلمة المسلمين وهم حسب الاحصاء الانجليزى الاخير نحو أربعة أمماس السكان على المطالبة باستقلال سوريا المتحدة ولم تشذ منهم سوى طائفة معروفة من الموظفين كانت تسيطر مع تيار التفوذ السياسى . وقررت الاحزاب التى اجتمعت فى يافا أن سوريا أهل للحكومة مستقلة بلا دولة وصية . وأنه إذا أصر مؤتمر الصلح على يقين دولة فانهم يفضلون الولايات المتحدة . وقد أبد الناس فى القدس وغيرها . من مدن فلسطين هذا القرار وكانوا يحيلون مسألة الوصاية إلى المؤتمر السورى الذى ينطق بلسانهم ورفض بعض المسلمين ولا سيما فى الجنوب قبول الوصاية رفضا باتا مهما كان نوعها . وقد ظهر منذ أعلن المؤتمر السورى رغبته فى مساعدة امريكا بالدرجة الأولى

وانكلترا في الدرجة الثانية ورفض الوصاية الفرنسية جاتا أن هذا هو ما يطلبه  
سواد المسلمين في فلسطين . ويرجع أن ذلك كان يحول في خواطرهم حينما  
أحالوا اللجنة على المؤتمر .

وكانت مطالب المسيحيين في فلسطين وهم (١٠) في المائة من مجموع  
السكان مختلفة ، فكانت جماعات الشمال كاللاتين والكاثوليك في طبريا وحيفا  
وأكثر مسيحيي الناصرة مع المسلمين في طلب الاستقلال وترك تقرير مسألة  
الوصاية إلى المؤتمر السوري . وكان الروم الكاثوليك والموارنة يطلبون  
الوصاية الفرنسية ، وكان الارثوذكس في كل مكان متفقين على طلب  
الوصاية الانكليزية . وهناك جماعات أخرى لم تطلب أحد منها وصاية  
امريكية مباشرة ولكنها كانت تقول بأنها لو تأكدت من قبول الولايات  
الم المتحدة فانها لانتخار سواها وأكثر للمسيحيين من هذا الرأي وكلهم في جانب  
الوصاية يريدون دولة ذات حكم صحيح .

وكان اليهود الذين يؤلفون أكثر من (١٠) في المائة من سكان فلسطين  
يؤيدون الصهيونية الانكليزية في الحين الذي اتفقت فيه كلمة المسلمين والمسيحيين  
على مقاومة الصهيونية وهذه المسألة ذات علاقة كبيرة بوحدة سوريا .

وبما يتعلق بالصهيونية ذكر التقرير عنها ما يأتي :

أعلن يهود فلسطين تأييدهم للصهيونية بوجه عام واختلقوا في التفاصيل  
والطرق الموصلة إلى تحقيقها ويمكن وصف الأمور التي اتفق عليها بما يلي :

جعل فلسطين « وطننا قويا » في الحال وان يصبح الحكم السياسي في  
البلاد عاجلا أو آجلا معروفا باسم الحكومة اليهودية . والباح لليهود  
بالهجرة إلى فلسطين من كل مكان في العالم وان يكون شراء الاراضي مباحا  
لهم وأن تكون العبرانية لغة رسمية . وأن تكون بريطانيا هي الدولة الوصية

على فلسطين فتحى اليهود وتساعدهم على تحقيق مشروعهم . ولما كانت الدول الكبرى في العالم قد استحسنت فكرة الصهيونية فهي لا تحتاج سوى التنفيذ . أما الذى اختلف عليه اليهود فهو مسألة الحكومة اليهودية وهل يجب انشاءها عاجلا أو بعد زمان طويل وهل يسرون على حسب الطقوس والعقائد اليهودية القديمة أم على الطريقة المصرية فيبتمون بالمسائل الاقتصادية واستثمار الموارد وتوليد القوى الكهربائية من الأنهار .

ثم بحث اللجنة البرنامج الصهيونى فقالت :

تشير اللجنة بتفسيح البرنامج الصهيونى لفلسطين تنقيحها كبيرا لاسيما هجرة اليهود غير المحدودة التى ترى إلى جعل فلسطين بلادا يهودية .

١ - باشرت اللجنة درس الصهيونية وهى مبالغة إلى استحسانها ولكن الحقائق الحسية التى وجدتتها فى فلسطين مع قوة المبادئ العامة التى أعلنها الحلفاء وقبلها السوريون حملتها على وضع المشورة الآتية .

٢ - تلقت اللجنة من اللجنة الصهيونية فصولا انشائية كثيرة عن البرنامج الصهيونى ومممت كثيرا عن المستعمرات الصهيونية ومطالبها فى المؤتمر ورأت بنفسها شيئا مما فعلته ووجدت عددا كبيرا يؤيد أمانى الصهيونيين وخططهم وهى تعجب من انصراف تلك الجوالى إلى العمل وتقليلها بالوسائل الحديثة على العقبات الطبيعية .

٣ - تعتقد اللجنة أن الصهيونيين حصلوا على تشجيع معلوم من الحلفاء فى تصريح اللورد بلفور الذى كثر اقتباسه والاستشهاد به وتصديق ممثلى الحلفاء الآخرين عليه . انما إذا عمل بهذا التصريح الذى يقضى بانشاء « وطن قومى لليهود فى فلسطين مع الفهم الصريح بأنه لا يجب أن يعمل شئ مما يمس بالحقوق المدنية والدينية التى للجماعات غير اليهودية فى فلسطين » .

إذا عمل بهذا النص لا يبقى شك في أنه يجب ادخال تعديل كبير على البرنامج الصهيوني .

أن انشاء «وطن قومي للشعب اليهودي» لا يعنى جعل فلسطين بلادا يهودية كما أنه لا يمكن اقامة حكومة يهودية بدون احتضام الحقوق المدنية والدينية للجماعات غير اليهودية في فلسطين والحقيقة التي وقفت اللجنة عليها في أحاديثها مع ممثلي اليهود هي أن الصهيونيين يتوقعون أن يجلبوا السكان غير اليهود من فلسطين بشراء الاراضى منهم .

ان الرئيس ولسن في خطبته التي ألقاها في ٤ يوليو سنة ١٩١٨ وضع المبدأ التالي كواحد من المقاصد الأربعة الكبرى التي يحارب الحلفاء من أجلها وهو :

« حل كل مسألة سواء كانت تتعلق بالأرض أو السيادة أو المسائل الاقتصادية والسياسية يجب أن يبنى على قبول الناس الذين يتعلق بهم قبولاً حراً لا على المصالح المادية أو الفائدة أى دولة أو أمة أخرى ترغب في حل آخر خدمة لنفوذها الخارجى أو لسيادتها » فإذا كان هذا المبدأ سيسود وإذا كانت رغائب السكان في فلسطين سيعمل بها فيما يتعلق بفلسطين فيجب الاعتراف بأن السكان غير اليهود في فلسطين - وهم تسعة أعشار السكان كلهم تقريباً - يرفضون البرنامج الصهيوني رفضاً باتاً والجداول تثبت أن سكان فلسطين لم يجمعوا على شيء مثل اجتماعهم على هذا الرفض فتعريض شعب هذه الحالة النفسية لمهاجرة يهودية لاختد لها ولضغط اقتصادى اجتماعى متواصل ليسلم بلاده - نقض شائن للمبدأ العادل الذى تقدم شرحه ، واعتداء على حقوق الشعب وان كان ضمن صور قانونية .

وقد انضح أيضاً أن الشعور العدائى ضد الصهيونية غير قاصر على فلسطين



بل يشمل سكان سورية بوجه عام فان ٧٧ بالمائة من مجموع العرائض في سورية ضد الصهيونية ولم ينل مطلب نسبة أكبر من هذه النسبة غير الوحدة السورية والاستقلال . وقد أعرب المؤتمر السوري الدمشقي عن هذا الشعور العام في المواد ٧ و ٨ و ١٠ من بيانه .

ولا ينبغي لمؤتمر الصلح ان يتجاهل ان الشعور ضد الصهيونية في فلسطين وسورية بالغ أشده وليس من السهل الاستخفاف به فان جميع الموظفين الانكليز الذين حادتهم اللجنة يعتقدون ان البرنامج الصهيوني لا يمكن تنفيذه الا بالقوة المسلحة ويجب أن لا تقل هذه القوة عن خمسين ألف جندي ، وهذا في نفسه برهان واضح على ما في البرنامج الصهيوني من الاجحاف بحقوق غير اليهود . لابد من الجيوش في بعض الأحيان لتنفيذ القرارات ولكن ليس من المعقول أن تستخدم الجيوش لتنفيذ قرارات جائرة . هذا فضلا عن أن مطالب الصهيوينين الأساسية في حقهم على فلسطين مبنية على كونهم احتلها منذ أنفي سنة وهذه دعوى لا تستوجب الاكترات والاهتمام .

وهناك أمر لا يجوز اغفاله إذا كان العالم يريد أن تعيد فلسطين مع الوقت بلادا يهودية وهو أن فلسطين هي الأرض المقدسة عند اليهود والمسيحيين والمسلمين على السواء بهم أمرها ملايين من المسيحيين والمسلمين في العالم ولا سيما ما يتعلق من تلك الأحوال بالعقائد الدينية والحقوق فساءة فلسطين وما يجرع منها مأساة دقيقة حرجية ومن المستحيل أن يرضى المسلمون والمسيحيون بوضع الأماكن المقدسة تحت رعاية اليهود مهما حسنت مقاصد هؤلاء والسبب في ذلك هو أن الأماكن الأكبر تقديسا عند المسيحيين هو ما له علاقة بالمسيح والأماكن التي يقدها المسلمون غير مقدسة عند اليهود بل مكروهة ولا يستطيع المسيحيون والمسلمون في هذه الأحوال وضع تلك الأماكن تحت اشراف اليهود . ثم هناك أماكن أخرى

لها في نفوس المسلمين مثل هذا الشعور ولا كانت هذه الأماكن كلها مقدسة ومحترمة من المسلمين كانت وصاياهم عليها فيما مضى أمرا طبعيا فالذين يطلبون صيرورة فلسطين يهودية لم يحسبوا للتأثير حسابا ولا للشعور العدائي ضد الصهيونية في فلسطين وفي جميع أنحاء العالم التي تمتد فلسطين أرضا مقدسة . وبناء على ما تقدم تشعر اللجنة مع عطفها على مسألة اليهود أن الواجب يقضى عليها بأن تشير على المؤتمر بأن لا يؤيد غير برنامج صهيوني معتدل يجب العمل فيه بالتدرج وبعبارة أخرى يجب تحديد المهاجرة اليهودية إلى فلسطين والعدول بها عن الخطة التي ترمى إلى جعل فلسطين حكومة يهودية . ولا يوجد هناك سبب يمنع ضم فلسطين إلى سورية المتحدة كاقسام البلاد الأخرى ووضع الأماكن المقدسة تحت إدارة لجنة دولية دينية تكون كما هي الحال في الوقت الحاضر تحت إشراف الدولة الوصية وجمعية الأمم يكون لليهود بالطبع عضو في هذه اللجنة (١) .

---

(١) ذكر الدكتور نجيب صدقة في كتابه « قضية فلسطين » المطبوع في بيروت سنة ١٩٤٦ في الصفحة ٦٥ وما بعدها بصدد لجنة كنج - كراين المذكورة ما يأتي :

اجتمع ممثلو الدول الكبرى ، بعد سماع الوفدين العرب والصهيوني ، لتقرير مصير البلدان العربية في جلسة سرية هامة عقدت في ٢٠ آذار سنة ١٩١٩ ونشر محضرها الرسمي الكاتب الأمريكي ( Baker ) فأدلى كليمنصو وبيشون بوجهة النظر الفرنسية ، وأدلى لويد جورج والني بوجهة النظر البريطانية ، وحدث بعد ذلك نقاش عنيف بين الفريقين تدل على فيه ولسن واقترح أن يربأ البحث في القضية إلى أن تتألف لجنة تحقيق خليفة تتولى درس الحالة في سوريا وفلسطين وتضم تقريرا تقدمه إلى الدول الكبرى وتبين فيه وجهة نظر السوريين والفلسطينيين أنفسهم . قال ولسن « ان الولايات المتحدة ليست مستعدة أن تعير أي اهتمام لطلب بريطانيا وفرنسا في بلاد لا ترضى بحكمهما ان احدى اللبائيه الاساسية =

التي ترتكز عليها دوما سياسة الولايات المتحدة هي احترام ارادة الشعوب . فالولايات المتحدة تود ان تعلم اذا كان السوريون يقبلون بحكم فرنسا والعراقيون بحكم بريطانيا » فلم يسهل لويد جورج وكلينصو الا أن يقبلا مبدئيا بفكرة ولسن ، واتفق الحاضرون على ان تؤلف لجنة تحقيق خفيفة يدخل فيه أعضاء برطانيون وفرنسيون وأمريكيون وإيطاليون وتسمى الى مرفة رغائب الشعوب العربية في قضية مصيرها الدولي . غير ان انكسرتا وفرنسا ما لبثتا أن رجعتا عن رأيهما ورفضتا الاشتراك بهذه اللجنة فأجبتا المشروع . وقرر ولسن عند ذاك أن تؤلف لجنة أمريكية بمحة تبحث عن رغائب العرب « فتجمع المعلومات وتسدئ النصح لرئيس الولايات المتحدة وممثليها لكي يتمكنوا من الاطلاع اعلعا كائيا على القضايا التي يطلب منهم البت فيها » ثم قال : لم يحدث هذا التقرير أقل تأثيرا على مجرى الحوادث ، حتى أن ولسن نفسه ، وحتى الساسة الأمريكيين لم تأبه لما جاء فيه ، بل اثرت الاخذ بآراء لجنة أخرى هي لجنة الشرق الأدنى في دائرة الاستخبارات الأمريكية ( Intelligence section ) وقد جاء في توصياتها فيما يخص فلسطين : (١) توصي بأن تنشأ في فلسطين دولة منفصلة عن الدول المجاورة (٢) أن توضع هذه الدولة تحت الانتداب البريطاني وتحت اشراف عصبة الأمم لان فلسطين تحتاج الى مرشد عاقل حازم . فسكانها مؤلفون من عناصر مختلفة عديمو الخبرة السياسية شديدو التأثر بالتصيب وبالزاعات الدفينة (٣) أث يدعو اليهود الى العودة الى فلسطين والى الإقامة فيها ، وأن يؤمن لهم مؤتمر السلام تقديم المساعدات اللازمة للنتياج في مساعيهم ، على ألا تضار الحقوق الشخصية (والدفينة منها بنوع خاص) وحقوق الملكية التي يشتم بها السكان غير اليهود . وتوصي بأن يضمن مؤتمر السلام لليهود أنه مستعد للاعتراف بالدولة اليهودية حالما تشكل هذه الدولة بأفضل . فمن العدل والإنصاف أن تصبح فلسطين دولة يهودية اذا تمكن اليهود ، بفضل التسهيلات المقدمة لهم لتحقيق هذه الغاية ، من أن يحولوها الى دولة . فلسطين كانت مهد المنصر اليهودي ومحل سكناه ، والمنصر اليهودي ساهم مساهمة جليلة في تطور الفكر البشري . وفلسطين هي الارض الوحيدة التي يمكن اليهود أن يجدوا فيها وطنًا خاصا بهم . (٤) توصي بأن توضع الاماكن المقدسة والحقوق الدينية التي تتمتع بها سائر الطوائف ، تحت حماية عصبة الأمم والدولة المنتدبة .

(٤) رسالة ملك الانكليز الى شعب فلسطين بمناسبة اصدار  
مجلس الخلفاء في سان ريمو قراره بانتداب بريطانيا على  
فلسطين بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٩٢٠ وقد أذيع البيان يوم  
الأربعاء في ٧ يوليو سنة ١٩٢٠ في القدس (١)

#### الى اهالى فلسطين :

ان الدول المختلفة التى نالت الفوز الباهر فى هذه الحرب قد أودعت ببلادى  
أمر الانتداب على فلسطين لكى تسهر على صوالحها وتكفل لبلادكم العمران  
السامى الذى طالما كنتم تلشدونه . وانى أذكر بانصغار العمل المجيد الذى  
قامت به جنودى تحت قيادة الفيلىدمارشال اللورد الذى يبحر ببلادكم من النير  
الغوى وسأتهلل حقيقة إذا وفقت أنا وشعبى أيضا إلى أن نكون وسيلة  
لتتألوا السعادة بوجود إدارة حازمة وصادقة . انى أرغب أن أؤكد لكم  
أن الدولة المتدنية ستفقد ما عليها من الواجبات بدون عناية مطلقا . كما وأن  
فى عزم حكومتى أن تحترم حقوق العناصر والمذاهب على اختلافها فى اللدة  
التي يلزم اقضاؤها الى أن يصادق مجلس جامعة الأمم نهائيا على أمر الانتداب  
وفى المستقبل عندما يصبح الانتداب أمرا واقعا .

ولا يخفى لكم أن الدول المصالحفة والمشاركة قد قررت أن تتخذ التدابير  
لتضمن تأسيس وطن قومي لليهود فى فلسطين بالتدريج ، وهذه التدابير  
لن تؤثر قطعيا على حقوق الأهالى الدينية والمذنية ولن تنقص من الرقى  
النزوى لعموم طبقات الشعب الفلسطينى .

---

(١) هذا النص هو الترجمة الرسمية لحكومة الانتداب .

انى واثق أن المندوب السامى الذى انتدبه <sup>(١)</sup> لانتقاد هذه المبادئ، سيفعل بعزم ثابت ونية صادقة ، وسيسمى لاستعمال كل الوسائل التى تؤول إلى خير واتحاد طبقات الشعب على اختلاف مذاهبه .

انى أدرك جيدا خطورة الائتمان المحدقة بحكومة البلاد التى يقدرها المسيحي والمسلم واليهودى على السواء ، وسأحافظ بكل اهتمام وعاطفة حارة فى المستقبل على رقى وعمران البلاد التى ينظر العالم إلى تاريخها باهتمام عظيم .

#### (٥) خلاصة لجنة التحقيق العسكرية

للتحقيق فى أسباب الاضطرابات التى وقعت فى القدس

فى ٢٠ ابريل سنة ١٩٢٠

قام الثائرون من العرب فى مدينة القدس بهجوم وحشى على اليهود وأموالهم وقد قتل خمسة من اليهود وجرح ٢١١ وقد أعيد الأمن إلى نصابه بتدخل كتائب من الجيش البريطانى ، وكان عدد القتلى من العرب أربعة والجرحى ٢١ .

وقد قررت لجنة التحقيق العسكرية « لم يطبع تقريرها » <sup>(٢)</sup> أن أسباب الاضطرابات هى ما يأتى :

---

(١) هو السيد هيربرت صمويل اليهودى البريطانى وأحد أقطاب الحركة الصهيونية وأول من عمل لها وأيدها من الرجال الرسميين البريطانيين خلال الحرب العالمية الاولى وبمدها .

(٢) لم ينشر هذا التقرير وظل مكتوما إلى أن نشرت هذه التظلمة فى تقرير حكومة الانتداب : (Survey of Palestine) الجزء الاول صحيفة ١٧ الصادر

(١) خيبة أمل العرب لعدم تنفيذ الوعود باستقلالهم التي يدهون بأنها منحت لهم أثناء الحرب .

(ب) اعتقاد العرب بأن وعد بلفور يتضمن انكاراً لحق مصرهم وخوفهم من أن انشاء الوطن القومي يعني الزيادة الهائلة في الهجرة اليهودية التي ستؤدي إلى اخضاعهم لسيطرة اليهود الاقتصادية والسياسية .

(ج) ازدياد حدة الشعور بسبب الدعاية التي ثبت من خارج فلسطين ، مصحوبة باعلان الأمير فيصل ملكاً على سوريا التي اعيدت لها وحدتها وجمو فكرة الاتحاد العربي والاتحاد الاسلامي من ناحية وبسبب نشاط اللجنة الصهيونية مؤيدة بموارد وتقوى اليهود في انحاء العالم من الناحية الأخرى .

### (٦) خلاصة تقرير لجنة هيكرافت (١)

نظرة عامة :

ان الشعب الحقيقي الذي نبحت عنه ليس شعباً اعتيادياً لأنه دام عدة أيام وقد ازداد يوماً بعد يوم إلى أن عم قضاء يافا بأجمعه ، وهوجمت المستعمرات اليهودية بشدة والحقيقة أن مظاهرة البولشفيك كانت الشرارة التي اشعلت حتى العرب للقابل للاعجاز وحدثت الهياج الذي آلى إلى سفك دماء العرب واليهود .

ونحن متيقنون بأن ليس هناك داخ لوقوع الاضطرابات غير الشعور

---

(١) وهي اللجنة التي عينتها حكومة فلسطين على أثر الاضطرابات التي وقعت بمدينة يافا في أول شهر مايو سنة ١٩٢١ وانتشرت في جميع قضائها وكانت برئاسة القاضي قضاء فلسطين السيد توماس هيكرافت عضوية مستر ج. ستايس . ومستر ه. لوك .

السائد في البلاد ضد اليهود وهو ناشئ عن خطة الحكومة فيما يتعلق بالوطن القوي اليهودي، وقد أكد لنا الكثيرون وتحققنا نحن بأنفسنا أنه لولا وجود القضية اليهودية في فلسطين لما لاقى الحكومة أقل صعوبة في إدارة الشؤون المحلية ونعتقد أن كره العرب للحكومة البريطانية نشأ عن مساعدتها للسياسة الصهيونية .

ولا أساس للتهمة التي كان اليهود يوجهونها للعرب بأنهم قد دبروا هذه الاضطرابات هم أو قادة الأفكار بينهم ورتبوا وقوعها في اليوم الأول من آيار . أن يوم آيار كان عيد الفصح عند العرب الارثوذكس الذين كانوا صباح ذلك اليوم في كنائسهم وأخذوا بعدئذ يتقبلون زيارات المعابد الاعيادية من أصدقاءهم المسلمين ، وبناء عليه يكون بعيد الاحتمال أن ينتخب المسلمون والمسيحيون ذلك اليوم للقيام بفتنة عمومية .

وعندما ندقق النظر في الهجوم على المستعمرات اليهودية، ملابس، والخميرة، وديران ، واليهودية ، نجد أن السبب الأول في ذلك كان الاشاعات عن قتل اليهود للعرب في حوادث يافا ، وكذا كانت كل الفارات نتيجة الخلق على اليهود المسبب من هذه الاشاعات .

وما دام اليهود أقلية لأهمية لما كما كانوا في عهد الحكومة التركية فلا يضايقهم ويكرههم أحد ولكن عندما بدأ العرب يعتقدون أن اليهود أصبحوا ذوي نفوذ عظيم على الحكومة نشأ شعور في البلاد لم يجمع إلا إلى تمزق قليل من جانب عدد صغير من اليهود الممقوتين لاضرام نار البسخط العام ضد لليهود عموما .

وقد تقدم إلينا طوما أشخاص يمثلون كافة فئات الشعب غير اليهود ليشرحوا لنا لماذا نازر الشعور العام ضد اليهود وكان هؤلاء اليهود من المستعمرات

والأرثوذكس واللاتين والموارنة والروم الكاثوليك والانجليكان بما في ذلك كهنة الطوائف المسيحية المذكورة فاستنتجنا أن كل الشعب غير اليهود تقريباً كان معداً في العداء لليهود .

#### شكوى العرب :

إن شكوى العرب التي كان لها دخل عظيم في الاضطرابات هي كما يلي :-  
١ - أن الصهيونيين جعلوا حكومة بريطانيا العظمى عند استلامها زمام إدارة فلسطين تتخذ خطة موجهة في الغالب نحو تأسيس وطن قومي لليهود وليس لمنفعة كافة الفلسطينيين على السواء .

٢ - أن حكومة فلسطين وفقاً لهذه الخطة قد اتخذت كهيئة استشارية رسمية لها جمعية صهيونية مرتبطة بها تهتم بالمصالح اليهودية قبل غير ها وولفة بموجب امتيازاتها العديدة كحكومة داخل حكومة .

٣ - أنه يوجد في خدمة الحكومة عدد كبير من اليهود تزيد نسبتهم على عدد طاقاتهم .

٤ - أن قسماً من خطة الصهيونيين هو غمر فلسطين بشعب ذي مقدرة في الأمور التجارية والإدارية أكثر من العرب فينتج عن ذلك تفوقهم على بقية الأهالي .

٥ - أن المهاجرين خطر اقتصادي على أهالي فلسطين بسبب مزاحمتهم ولأن الزاخرة تسهل عليهم .

٦ - أن اليهود والمهاجرين يسيئون العرب بتجريفهم واحترام العادات الاجتماعية العربية .

٧ - أنه بالنظر للإحتياجات غير الكافية فقد منح لليهود والمثرتين بالأفكار الشيوعية الدخول إلى البلاد بأن هؤلاء الأشخاص قد ساءوا لإحداث نزاع



اجتماعي واضطراب اقتصادي في فلسطين وبث المبادئ البلشفية .  
ومن جملة أسباب تهيج العرب في يافا ضد اليهود الجعقة التي كان شبان  
وشابات « الخالوسيم » يظهرونها في شوارعها مرتدين لباسا خارجا عن  
اللياقة ، متأبطين بعضهم بعضا ذراعا بذراع ينشدون الاناشيد ويعيقون  
حركة السير وعلى العموم كانوا يسلكون سلوكا مخالفا لمبادئ التآدب  
والحشمة عند العرب .

وبدبى أن الانتقال من أحوال الشدة التي كانوا يقاسونها في البلاد التي  
جاءوا منها إلى حرية « وطنهم القومي » محط أحلامهم وآمالهم قد ضاعف  
وأعشش روحهم ومن جهة أخرى بدبى أيضا أن تهيج العرب من تهيج  
أولئك اليهود القادمين حديثا إذ ليس من السهل صب الخمر الجديد في  
أوعيته القديمة .

ونحن نعتقد أنه لولا البواغث المذكورة أعلاه لما كان حقد على اليهود  
ولما وجد ميل غريزي ضدهم Anti Semitism في البلاد جنسيا كان أودنيا .  
ومن المهم أن يدرك أن مايكتبه الصهيونيون ومن يعطف عليهم في أوروبا  
يقرأه العرب في فلسطين ويبحثون فيه لا في المدن فقط بل في القرى أيضا  
وأن ذكر على سبيل المثال فقرة مهيجة قدمها لنا أحد الشهود من كتاب عنوانه  
« انكلترا وفلسطين » تأليف هـ . سايد بوتام ، طبع في لندن سنة ١٩١٨ :

« ويرغب في تشجيع المهاجرة اليهودية بكل وسيلة وفي ذات الوقت عدم  
تنشيط مهاجرة العرب » <sup>(١)</sup> ونقتطف ما يأتي من مقالة افتتاحية للجويف  
كرونيكل في عددها ٢٧٢٠ جاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٢١ :

---

(١) وقد سارت حكومة الإنتداب البريطانية على منه الخطة بكل دقة .

« ان الحل الوحيد لمسألة فلسطين هو إعطاء اليهود كيهود تلك الحقوق والامتيازات في فلسطين التي تمكنهم من جعلها يهودية كما أن انكلترا انكلزيتية وكندا كنديتية » .

ولم تدرك اللجنة إلى أي حد يصادق الصهيونيون المسؤولون على التعابير التي ذكرناها آتفا إلى أن بدأت باستنطاق الدكتور ايدر نائب رئيس الجمعية الصهيونية الذي كان معتدلا بالنسبة إلى غيره فهو لم يحذ مطلقا فكرة الوطن القومي كما صرح بها وزير المستعمرات والمندوب السامي ، وفي رأيه :

« ليس من الممكن أن يكون في فلسطين سوى وطن قومي واحد وهو الوطن اليهودي ومن المستحيل أن تكون ثمة مساواة في الشركة بين اليهود والعرب ، وببني أن تكون هناك سيادة يهودية حالما يزداد عدد هذا العنصر ازديادا كافيا » .

ولا ينبغي أن تصرّحات الدكتور « ايدر » بصفتة محيطا بأفكار الصهيونيين واعتقاداتهم الرسمية من جميع وجوها تعتبر ذات شأن عظيم . وقد قال أيضا بصريح العبارة « انه يجب أن يمنح لليهود لا العرب بحمل السلاح ، وأكد أن تسليح اليهود يحسن العلاقات بينهم وبين العرب وانه يجب أن يسمح للجمعية الصهيونية بتقديم الاعتراضات على تميمات الحكومة وأن تقدم اليها أسماء الذين ترغب في ترشيحهم لمنصب المندوب السامي فتتخبط الحكومة منهم واحدا (١) » .

---

(١) يلاحظ من الخطأ السياسية التي اتبعتها الحكومة البريطانية فيما بدا أنها أخذت بالمبادئ التي ذكرها « ايدر » وطبقها جميعا وهي التي تزعج لجنة ( هيكرا ) من مجرد سماعها » .

## (٧) صك الانتداب على فلسطين

أعلن مشروعه من قبل عصبة الأمم بتاريخ ٦ يوليو سنة ١٩٢١ وصدّق عليه في ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٢ ووضع موضع التنفيذ في ٢٩ سبتمبر

سنة ١٩٢٣

## « المقدمة »

مجلس عصبة الأمم :

لما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت على أن يعهد بإدارة فلسطين التي كانت تابعة فيما مضى للمملكة العثمانية ، بالحدود التي تعينها تلك الدول إلى دولة منتدبة تختارها الدول المشار إليها تنفيذاً لنصوص المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم ،

ولما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت أيضاً على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي أصدرته في الأصل حكومة صاحب الجلالة البريطانية في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني سنة ١٩١٧ وأقرته الدول المذكورة لصالح إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضير بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة الآن في فلسطين أو بالحقوق والوضع السياسي مما يتمتع به اليهود في أية بلاد أخرى ،

ولما كان قد اعترف بذلك بالعلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين وبالأَسباب التي تبث على إعادة إنشاء وطنهم القومي في تلك البلاد ، ولما كانت دول الحلفاء قد اختارت صاحب الجلالة البريطانية ليكون منتدباً على فلسطين ،

ولما كان الانتداب على فلسطين قد صيغ في النصوص التالية وعرض على مجلس عصبة الأمم لاقراءه ،  
ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد قبل الانتداب على فلسطين وتعهد بتنفيذه بالتأييد عن عصبة الأمم طبقا للنصوص والشروط التالية ،  
ولما كانت الفقرة الثامنة من المادة ٢٢ المقدمة المذكور تنص على أن درجة السلطة أو السيطرة أو الإدارة التي تمارسها الدولة المنتدبة سيحددها بصراحة مجلس عصبة الأمم إذا لم يكن هناك اتفاق سابق بشأنها بين أعضاء عصبة الأمم ،  
لذلك فإن مجلس عصبة الأمم بعد تأييده الانتداب المذكور يحدد شروطه ونصوصه بما يلي :

#### « المادة الاولى »

يكون للدولة المنتدبة السلطة التامة في التشريع والإدارة باستثناء ما يكون قد قيد في نصوص هذا الصك .

#### « المادة الثانية »

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن انشاء الوطن القومي اليهودي وفقا لما جاء بيانه في ديباجة هذا الصك ، وترقية مؤسسات الحكم الذاتي ، وتكون مسؤولة أيضا عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين .

#### « المادة الثالثة »

يترتب على الدولة المنتدبة أن تعمل على تشجيع الاستقلال المحلي على قدر ما تسمح به الظروف .

#### « المادة الرابعة »

يعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لاسداء المشورة إلى إدارة

فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في انشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين ولتساعد وتشترك في ترقية البلاد على أن يكون ذلك خاضعا دوما لمراقبة الإدارة .

يعترف بالجمعية الصهيونية كوكالة ملائمة مادامت الدولة المنتدبة ترى أن تأليفها ودستورها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض ، ويتنب على الجمعية الصهيونية أن تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة حكومة صاحب الجلالة البريطانية للحصول على معونة جميع اليهود الذين يرغبون المساعدة في انشاء الوطن القومي اليهودي .

#### « المادة الخامسة »

تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن ضمان عدم التنازل عن أى جزء من أراضى فلسطين إلى حكومة دولة أجنبية وعدم تأجيرها إلى تلك الحكومة أو وضعه تحت تصرفها بأية صورة أخرى .

#### « المادة السادسة »

على إدارة فلسطين ، مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الأهالي الأخرى ، تسهيل هجرة اليهود في أحوال ملائمة وأن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة الرابعة ، حشد اليهود في الأراضى الأميرية والأراضى الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية .

#### « المادة السابعة »

تتولى إدارة فلسطين مسئولية سن قانون الجنسية ويجب أن يشتمل ذلك القانون على نصوص تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاما دائما لهم .

« المادة الثامنة »

أن امتيازات وحصانات الأجانب بما فيها مزايا المحاكم القنصلية والحماية التي يجمع بها الرعايا الأجانب في السابق بحكم الامتيازات أو العرف في المملكة العثمانية لا تكون نافذة في فلسطين .

غير أنه متى انتهى أجل الانتداب تعاد هذه الامتيازات في الحال برمتها أو مع التعديل الذي يكون قد تم الاتفاق عليه بين الدول صاحبة الشأن إلا إذا سبق للدول التي كان رعاياها يتمتعون بالامتيازات المذكورة في أول آب سنة ١٩١٤ أن تنازلت عن حق استرجاع تلك الامتيازات أو وافقت على عدم تطبيقها لأجل مسمى .

« المادة التاسعة »

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل النظام القضائي القائم في فلسطين ضامنا تمام الضمان لحقوق الأجانب والوطنيين على السواء .

ويكون احترام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية لمختلف الشعوب والطوائف مضمونا تمام الضمان أيضا ، وبصورة خاصة تكون إدارة الأوقاف خاضعة للشرائع الدينية وشروط الواقفين .

« المادة العاشرة »

تكون المعاهدات المبرمة بين الدولة المنتدبة وسائر الدول الأجنبية بشأن تسليم المجرمين مرعية الاجراء في فلسطين إلى أن تمقاداتها خاصة بذلك فيما يتعلق بفلسطين .

« المادة الحادية عشرة »

تتخذ إدارة فلسطين جميع ما يلزم من التدابير لمعون مصالح المجهور فيما

يعلق بترقية البلاد وعمرانها ويكون لها السلطة التامة في وضع ما يلزم من الأحكام لاستهلاك أى مورد من موارد البلاد الطبيعية أو الأعمال والمصالح والمنافع العمومية الموجودة في البلاد أو التي ستؤسس فيها بعد أو السيطرة عليها بشرط مراعاة الالتزامات التي قبلتها الدولة المنتدبة على نفسها . ويقرب عليها أن توجد نظاما للأراضي يلائم احتياجات البلاد مراعية في ذلك ، من بين الأمور الأخرى ، الرغبة في تشجيع حشد السكان في الأراضي وتمكين الزراعة .

ويمكن لإدارة البلاد أن تتفق مع الوكالة اليهودية المذكورة في المادة . للراحة على أن تقوم هذه الوكالة بإنشاء أو تسيير الأشغال والمصالح والمنافع العمومية وترقية مرافق البلاد الطبيعية بشروط عادلة ومنصفة ما دامت الإدارة لا تتولى هذه الأمور مباشرة بنفسها ، غير أن كل اتفاق كهذا يجب أن يشترط فيه ألا تتجاوز الأرباح التي توزعها الوكالة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مقدار الفائدة المعقولة التي يعود بها رأس المال للمستثمر ، وأن كل ما يزيد على هذه الفائدة من الأرباح يجب أن يستخدم لما فيه نفع البلاد على الوجه الذي توافق عليه الإدارة .

#### « المادة الثانية عشرة »

يعهد إلى الدولة المنتدبة بالإشراف على علاقات فلسطين الخارجية وحق إصدار التراخيص إلى القناصل الذين تعينهم للدول الأجنبية ويكون لها الحق أيضا في أن تشمل رعايا فلسطين وهم خارج حدود منطقتها بحماية سفرها وقناصلها .

#### « المادة الثالثة عشرة »

تضطلع الدولة المنتدبة بجميع المسؤوليات المتعلقة بالأماكن المقدسة والمباني

أو المواقع الدينية في فلسطين بما في ذلك مسؤولية المحافظة على الحقوق الموجودة وضمان الوصول إلى الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية وحرية العبادة مع المحافظة على مقتضيات النظام العام والآداب العامة ، وتكون الدولة المنتدبة مسؤولة أمام عصبة الأمم دون سواها عن كل ما يتعلق بذلك بشرط أن لا تحول نصوص هذه المادة دون اتفاق الدولة المنتدبة مع إدارة البلاد على ما تراه الدولة المنتدبة ملائماً لتنفيذ نصوص هذه المادة وبشرط أن لا يفسر شيء من هذا الصك تفسيراً يخول الدولة المنتدبة سلطة التعرض أو للتدخل في نظام أو إدارة المقامات الإسلامية المقدسة الصرفة ، للصيانة حصانتها .

#### « المادة الرابعة عشرة »

تؤلف الدولة المنتدبة لجنة خاصة للدرس وتحديد وتقرير الحقوق والادعاءات المتعلقة بالأماكن المقدسة والحقوق والادعاءات المتعلقة بالطوائف الدينية المختلفة في فلسطين وتعرض طريقة اختيار هذه اللجنة وقوامها ووظائفها على مجلس عصبة الأمم لآقرارها ، ولا تعين اللجنة ولا تقوم بوظائفها دون موافقة المجلس المذكور .

#### « المادة الخامسة عشرة »

يقربب على الدولة المنتدبة أن تضمن جعل الحرية الدينية التامة وحرية القيام بجميع شعائر العبادة مكثولتين للجميع بشرط المحافظة على النظام العام والآداب العامة فقط ، ويجب أن لا يكون ثمة تمييز منها كان نوعه بين سكان فلسطين على أساس الجنس أو الدين أو اللغة وأن لا يحرم شخص من دخول فلسطين بسبب معتقده الديني فقط .

وتم ، إذ لا تحرم أية طائفة كانت من حق صيانة مدارسها الخاصة



لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة وأن لا ينتقص من هذا الحق مادام ذلك مطابقا لشروط التعليم العمومية التي قد تفرضها الإدارة.

« المادة السادسة عشرة »

تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن ممارسة ما يقتضيه أمر المحافظة على النظام العام والحكم المنظم من الاشراف على الهيئات الدينية والجزئية التابعة لجميع الطوائف المذهبية في فلسطين ، ومع مراعاة هذا الشرط لا يجوز أن تتخذ في فلسطين تدابير من شأنها إعاقة أعمال هذه الهيئات أو التعرض لها أو اظهار التحيز ضد أي ممثل من ممثليها أو عضو من أعضائها بسبب دينه أو جنسيته.

« المادة السابعة عشرة »

يجوز لإدارة فلسطين أن تنظم على أساس التطوع القوات اللازمة للمحافظة على السلام والنظام والقوات اللازمة للدفاع عن البلاد أيضا بشرط أن يكون ذلك خاضعا لأشراف الدولة المنتدبة ولكن لا يجوز لإدارة فلسطين أن تستخدم هذه القوات في غير الأغراض الآتية الذكر الا بموافقة الدولة المنتدبة وفيما عدا ذلك لا يجوز لإدارة فلسطين أن تؤلف أو أن تستبقى أية قوة من القوات العسكرية أو البحرية أو الجوية .

ليس في هذه المادة ما يمنع إدارة فلسطين من الاشتراك في نفقات القوات التي تكون للدولة المنتدبة في فلسطين .

ويحق للدولة المنتدبة في كل وقت أن تستخدم طرق فلسطين وسككها الحديدية ومرافئها لحركات القوات المسلحة ونقل الوقود والمهمات .

« المادة الثامنة عشرة »

يجب على الدولة المنتدبة ان تضمن عدم التمييز في فلسطين بين رعايا أية

دولة من الدول الداخلة في عصبة الأمم ( ومن جملة ذلك الشركات المؤلفة بحسب قوانين تلك الدولة ) ، ورعايا الدولة المتدبة أو رعايا أية دولة أجنبية أخرى في الأمور المتعلقة بالضرائب أو التجارة أو الملاحة أو تعاطي الصناعات أو المهن أو في معاملة السفن التجارية أو الطائرات المدنية. وكذلك يجب ان لا يكون هناك تمييز في فلسطين ضد البضائع التي يكون اصلها من بلاد من بلدان الدول المذكورة أو تكون مرسله اليها. وتطلق حرية مرور البضائع بطريق التوسط (الترانزيت) عبر البلاد المشمولة بالانتداب بشروط عادلة .

ومع مراعاة ما تقدم وسائر أحكام صك الانتداب هذا ، يجوز لادارة فلسطين أن تفرض بالتشاور مع الدولة المتدبة ما تراه ضروريا من الضرائب والرسوم الجركية وأن تتخذ ما تراه صالحا من التدابير لتنشيط ترقية المرافق الطبيعية في البلاد وصيانة مصالح السكان فيها ويجوز لها أن تعقد بالتشاور مع الدولة المتدبة اتفاقا جركيا خاصا مع أية دولة من الدول التي كانت جميع أملاكها في سنة ١٩١٤ داخلة في تركيا الاسيوية أو شبه جزيرة العرب .

#### « المادة التاسعة عشرة »

تتضم الدولة المتدبة بالتبابة عن ادارة فلسطين إلى كل ميثاق من المواثيق الدولية العامة التي سبق عقدها أو التي تعقد فيما بعد بموافقة عصبة الأمم بشأن الاتجار بالرقيق والاتجار بالسلاح والنفخيرة أو بالمخدرات أو فيما يتعلق بالمساواة التجارية وحرية مرور البضائع بطريق التوسط (الترانزيت) والملاحة والطيران والمواصلات البريدية والبرقية واللاسلكية أو بالامتلاكات الادبية والفنية والصناعية .

### «لادة العشرون»

تعاون الدولة المنتدبة بالنيابة عن إدارة فلسطين في تنفيذ كل سياسة مشتركة تقرها عصبة الأمم لمنع انتشار الامراض ومكافحتها ، بما في ذلك أمراض النباتات والحيوانات بقدر ما تسمح به الأحوال الدينية والاجتماعية وغيرها من الأحوال .

### «لادة الحادية والعشرون»

ويقرتب على الدولة أن تؤمن وضع وتنفيذ قانون خاص بالآثار القديمة على أساس القواعد المذكورة فيما يلى ، خلال الاثنى عشر شهرا الأولى من هذا التاريخ ، ويكون هذا القانون ضامنا لرعايا جميع الدول الداخلة فى عصبة الأمم المساواة فى المعاملة فيما يتعلق بالحفريات والتفتيات الأثرية : -

(١)

تعنى عبارة ( الآثار القديمة ) كل ما أنشأته أو أنتجته أيدي البشر قبل سنة ١٧٠٠ ميلادية .

(٢)

يسن التشريع المتعلق بحماية الآثار القديمة على أساس التشجيع لا التهديد . وكل من اكتشف أو أرادون أن يكون مزودا بالتصريح المذكور فى الفقرة الخامسة وأبلغ الأمر إلى أحد موظفى الدائرة المختصة بكافأ بكافأة تتناسب مع قيمة ما اكتشفه .

(٣)

لا يجوز بيع شئ من الآثار القديمة الا للدائرة المختصة ما لم تتنازل تلك الدائرة عن شرائه ، ولا يجوز اخراج شئ من الآثار القديمة من البلاد الا بموجب رخصة تصدر صادرة من تلك الدائرة .

(٤)

كل من أ تلف أو ألحق ضرراً بقطعة من الآثار القديمة عن سوء نية أو إهمال يعاقب بالعقوبة المعينة .

(٥)

يحظر اجراء الحفر أو التنقيب للبحث عن الآثار القديمة الا بتصريح من الدائرة المختصة ويقرم المخالف بغرامة مالية .

(٦)

توضع شروط عادلة لزراع ملكية الاراضى ذات القيمة التاريخية أو الأثرية سواء أكان نزاع الملكية مؤقتاً أم دائماً .

(٧)

يقتصر فى اعطاء التصريح لاجراء الحفريات على الأشخاص الذين يقدمون أدلة كافية على خبرتهم فى الآثار . ويقرب على إدارة فلسطين أن لا تسير عند اعطاء هذا التصريح على طريقة تؤدى إلى استثناء علماء أمة من الأمم من الترخيص بدون سبب مبرر .

(٨)

يقسم نتائج الحفريات بين المكتشف والدائرة المختصة على أساس النسبة التى تعينها تلك الدائرة . فاذا تعذرت القسمة لأسباب عالية يعطى للمكتشف تعويض عادل بدلا من اعطائه قسما من الآثار المكتشفة .

#### « المادة الثانية والعشرون »

تكون الانكليزية والعربية والعبرية اللغات الرسمية لفلسطين وكل عبارة أو كتابة بالعربية وردت على طوابع أو عملة تستعمل فى فلسطين يجب أن تكرر بالعربية وكل عبارة أو كتابة بالعربية يجب أن تكرر بالعربية .

« المادة الثالثة العشرون »

تعترف ادارة فلسطين بالأيام المقدسة ( الأعياد ) عند كل طائفة من الطوائف في فلسطين كأيام عطلة قانونية لافراد تلك الطائفة .

« المادة الرابعة والعشرون »

تقدم الدولة المنتدبة إلى عصبة الأمم تقريراً سنوياً بصورة تفتح المجلس ، يتناول التدابير التي اتخذت أثناء تلك السنة لتنفيذ نصوص الانتداب ، وترسل نسخ من جميع الأنظمة والقوانين التي تسن أو تصدر أثناء تلك السنة مع التقرير .

« المادة الخامسة والعشرون »

يحق للدولة المنتدبة بموافقة مجلس عصبة الأمم أن ترجىء أو توقف تطبيق ما تراه من هذه النصوص غير قابل التطبيق على المنطقة الواقعة ما بين نهر الاردن والحد الشرقي لفلسطين كما سيعين فيما بعد ، بالنسبة للاحوال المحلية السائدة في تلك المنطقة وأن تتخذ ما تراه ملائماً من التدابير لإدارة تلك المنطقة وفقاً لحوالها المحلية بشرط أن لا يؤتى بعمل لا يتفق مع أحكام المواد ١٥ ، ١٦ ، ١٨ .

« المادة السادسة والعشرون »

توافق الدولة المنتدبة على أنه إذا وقع خلاف بينها وبين عضو آخر من أعضاء عصبة الأمم حول تفسير نصوص صك الانتداب أو تطبيقها ، وتعذر حله بالمفاوضات يعرض على محكمة العدل الدولية الدائمة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من ميثاق عصبة الأمم .

« المادة السابعة والعشرون »

أن كل تعديل يجري في شروط هذا الانتداب يجب أن يكون مقترناً بموافقة مجلس عصبة الأمم .

### « المادة الثامنة العشرون »

في حالة انتهاء الانتداب الممنوح للدولة المنتدبة بموجب هذا الصك يصخذ مجلس عصبة الأمم ما يراه ضروريا من التدابير لصون استمرار الحقوق المؤمنة ، بموجب المادتين ١٣ ، ١٤ على الدوام بضمان العصبة ويستعمل نفوذه لأن يكفل بضمان الجمعية احترام حكومة فلسطين للالتزامات المالية التي تحملتها ادارة فلسطين صورة مشروعة في عهد الانتداب احتراماً تاماً وفي جملة ذلك حقوق الموظفين في رواتب التقاعد أو المكافآت <sup>(١)</sup> .

(٨) الكتاب الأبيض الذي أصدره وزير المستعمرات البريطانية

« مستر تشرشل » في يونيو سنة ١٩٢٢ <sup>(٢)</sup>

نظرية وزير المستعمرات مجددا في الحالة السياسية الحاضرة في فلسطين  
برغبة صادقة بنية الوصول إلى حل للمسائل المتعلقة التي أفسحت مجالا  
للمشوض والقلق للذين استحوذا على بعض طبقات من السكان . وقد وضع  
البيان التالي بعد استشارة اللندوب السامي لفلسطين ، وهو يتضمن خلاصة  
الأجزاء المهمة من المخابرات التي دارت بين وزير المستعمرات ووقد الجمعية  
الاسلامية المسيحية في فلسطين الذي مضى على وجوده بعض الزمن في

(١) نقل هذا النص عن تقرير للجنة الملكية ( الترجمة العربية الرسمية ) الكتاب

الابيض رقم ٥٤٧٩ الصادر في شهر تموز سنة ١٩٣٧ صفحة ٤٦ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ .  
٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ .

(٢) هذا النص هو الترجمة الرسمية لحكومة الانتداب في فلسطين منقول عن « الوقائع

الفلسطينية » ونسب الترجمة الرسمية لهذه الحكومة .

انكاثوا وغير ذلك من الاستنتاجات الأخرى التي تم لوصول اليها منذ ذلك الحين.  
ان التوتر الذي ساد فلسطين من حين إلى آخر يعزى معظمه إلى مخاوف  
أخذت تمارس بعض طبقات من السكان العرب واليهود. أما مخاوف العرب فبعضها  
مبنى على تفاسير مبالغ فيها لمعنى التصريح الذي أعطى بالنيابة عن حكومة  
جلالته في اليوم الثاني من شهر نوفمبر سنة ١٩١٧ والذي يجبذ انشاء وطن  
قومي لليهود في فلسطين، ذلك لأنه نشرت بيانات غير رسمية بأن الغاية  
المنشودة هي جعل فلسطين يهودية برمتها، واستعملت عبارات قيل فيها أن  
فلسطين ستصبح يهودية كما أن انكلترا-انكليزية. فحكومة جلالته تعتبر  
هذه الآمال غير قابلة للتحقيق وتعلن أنها لا ترمى إلى مثل هذه الغاية، وإنما  
لم تفكر قط في اخضاع أو محو السكان العرب أو القضاء على لغتهم وآدابهم  
في فلسطين كما يتخوف الوفد العربي. وهي تلفت النظر إلى أن عبارات  
التصريح المنوه بها لا تشير إلى تحويل فلسطين بجمعيتها وجعلها وطن قوميا  
اليهود بل إنما تعني بأن وطننا كهذا يؤسس في فلسطين. وبما يلاحظ بسرور  
فيما يتعلق بهذا الأمر أن المؤتمر الصهيوني الذي عقد في كارلسباد في شهر  
أيلول سنة ١٩٢١ وهو المجلس الأعلى المسيطر على الجمعية الصهيونية اتخذ قرارا  
أعرب فيه رسميا عن المقاصد الصهيونية جاء فيه :

« ان الشعب اليهودي عقد النية على أن يعيش مع الشعب العربي باتحاد  
واحترام متبادلين وأن يسعيا معا لجعل هذا الوطن المشترك زاهرا بحيث  
يضمن تجديد الرقي القومي لكل من الشعبين بسلام » .

وهناك أمر آخر لابد من لفت النظر اليه وهو أن اللجنة الصهيونية في  
فلسطين المعروفة الآن باللجنة التنفيذية الصهيونية لا ترغب في ان يكون لها كما أنها  
لا تملك أي قسم في إدارة البلاد العامة. والمركن الخاص الذي تشغله الجمعية

الصهيونية بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب لا يخولها صلاحية تولي هذه الوظيفة، وإنما ينحصر مركزها الخاص في التدابير التي تتعلق باليهود ومساعدة البلاد في تقدمها دون أن يخولها ذلك حق الاشتراك بصورة ما في حكومتها. وفضلا عن ذلك فإن الحكومة تفكر في جعل جنسية الاهالي في نظر القانون الجنسية الفلسطينية ولم يقصد قط أن يكون للاهالي أو لاي فئة منهم صفة قانونية أخرى.

أما فيما يتعلق يسكان فلسطين لليهود فالظاهر أن بعضهم يمشي أن تنحرف حكومة جلالته عن السياسة المدرجة في التصريح الصادر في ١٩١٧ ولذا من الضروري التأكيد مرة أخرى بأن هذه المخاوف لا أساس لها وأن ذلك التصريح الذي تأيد في مؤتمر دول الحلفاء الكبرى المنعقد في سان ريمو تم معاهدة سيفر هو غير قابل للتغيير.

وقد عاد اليهود في الجيلين أو الثلاثة الاجيال الاخيرة انشاء طائفة لهم في فلسطين يبلغ عددها الآن ثمانين ألفا ربعهم تقريبا مزارعون أو عملة في الأرض، ولهذه الطائفة ادارات سياسية خاصة منها مجمع منتخب لادارة شئوننا الداخلية ومجالس منتخبة في المدن وهيئة تشرف على مدارسها ورئاسة حاخامين ومجالس رباني لادارة شئوننا الدينية، وتدار أعمال هذه الطائفة باللغة العبرية كلغتها الوطنية، ولها صحف عبرية تنفي بحاجتها. وهي تتبع نمطا تهذيبيا يميزها عن سواها وتبدي نشاطا كبيرا في الحركة الاقتصادية. فهذه الطائفة بسكان المستعمرات والمدن وهيئاتها السياسية والدينية والاجتماعية ولغتها الخاصة وعواظها وطرق معيشتها الخاصة لها في الحقيقة مميزات قومية. ومتى سأل سائل ما هو معنى ترقية الوطن القومي اليهودي في فلسطين يمكن أن يجاب على ذلك بأنه لا يهمل فرض الجنسية اليهودية على أهالي فلسطين اجمالا بل



زيادة رقي الطائفة اليهودية بمساعدة اليهود الموجودين في جميع أنحاء العالم ، حتى تصبح مركزا يكون فيه للشعب اليهودي برمه اهتمام وفخر من الوجهتين الدينية والقومية . ولكن حتى يكون للطائفة اليهودية أمل وطيد في تقدمها الحر ويفسح للشعب اليهودي مجال واف لكي يظهر فيه قدرته كان من الضروري أن يعلم أن وجوده في فلسطين هو كحق وليس ككنة . ذلك هو السبب الذي جعل من الضروري ضمان انشاء الوطن القومي اليهودي ضمانا دوليا والاعتراف رسميا بأنه يستند إلى صلة تاريخية قديمة .

هذا اذن هو التفسير الذي تفسر به حكومة جلالته تصريح سنة ١٩١٧ ، ويرى وزير المستعمرات أن هذا التصريح أن فهم على هذا الوجه لا يتضمن صراحة أو ضمنا شيئا من شأنه أن يثير مخاوف عرب فلسطين أو بسبب استياء اليهود .

ومن الضروري لأجل تطبيق هذه السياسة تمكين الطائفة اليهودية في فلسطين من زيادة عددها بالمهاجرة . ولكن هذه المهاجرة لا يمكن أن تكون كبيرة إلى حد يزيد في أية ظروف كانت على مقدرة البلاد الاقتصادية في قبول مهاجرين جدد إذ ذاك ، ومن الضروري عدم صيرورة المهاجرين عالة على أهالي فلسطين عموما وعدم حرمان أى فئة من السكان الحاليين من اشتغالها . وقد جرت المهاجرة حتى الآن على هذه الشروط وبلغ عدد المهاجرين منذ الاحتلال البريطاني نحو ٢٥ ألف مهاجر . ومن الضروري أيضا ضمان عدم ادخال الأشخاص غير المرغوب فيهم سياسيا إلى فلسطين . وقد اتخذت الادارة وستتخذ كل الاحتياطات لهذه الغاية .

وفي النية تأليف لجنة خاصة في فلسطين من أعضاء المجلس التشريعي الجديد

المسيحين من الاهالي للبحث مع الادارة في الامور المتعلقة بتنظيم المهاجرين ،  
فاذا وقع خلاف في رأى بين هذه اللجنة والادارة يرفع الامر إلى حكومة  
جلالته وهي تعره اهابا خاصا وفضلا عن ذلك فلكل طائفة مذهبية أو أى  
قسم كبير من اهالي فلسطين توفيقا لاحكام المادة (٨١) من مشروع دستور  
فلسطين حق استئناف أى مسألة يرى أن حكومة فلسطين لم تجر فيها على  
أحكام صك الانتخاب ، إلى جمعية الامم بواسطة المندوب السامي ووزير  
المستعمرات .

أما بشأن الدستور المنوى تطبيقه في فلسطين والذي نشر مشروعه فمن  
المرغوب فيه ايضاح بعض النقاط بشأنه . ففي الدرجة الاولى ليس الامر  
كما ادعى الوفد العربي أن حكومة جلالة الملك أعطت في أثناء الحرب تمهدا  
بأن ينشأ حالا حكومة وطنية مستقلة في فلسطين . أن هذا القول يستند في  
التأليب إلى كتاب أرسله في ٢٤ اكتوبر سنة ١٩١٥ السير هنري مكماهون  
للذي كان عندئذ مندوبا ساميا في مصر إلى شريف مكة الملك حسين ملك  
الحجاز اليوم . وقد ادعى أن هذا الكتاب يتضمن وعدا لشريف مكة بالاعتراف  
 باستقلال العرب ضمن البلاد التي اقترحها الشريف وتأييده . غير أن هذا الوعد  
 أعطى مطلقا على تحفظ ورد في نفس الكتاب وهذا التحفظ يستثنى في جملة  
 ما يستثنى من المناطق ذلك القسم من سوريا الواقع غربي ولاية الشام . وقد  
 اعتبرت حكومة جلالته على الدوام أن هذا التحفظ يشمل ولاية بيروت  
 وسنجق القدس المستقل ، وبناء عليه تكون فلسطين برمتها غربي الاردن  
 مستثناء من عهد السير هنري مكماهون .

ومع ذلك ففي عزم جلالته تأسيس حكومة ذاتية واسعة النطاق في فلسطين  
 ولكنها ترتئي بالنظر للظروف الخاصة في تلك البلاد أن يتم ذلك تدريجيا

لا طفرة، وقد خطت الخطوة الأولى في هذا السبيل حين تأسيس الادارة المدنية فميت المجلس الاستشارى الحالى، وذكر المتدرب السامى وقتئذ أن هذه الخطوة هى الخطوة الأولى في سبيل ترقية مؤسسات الحكم الذاتى، وفي النية الآن اتحاد خطوة ثانية بتأليف مجلس تشريعى تكون أعضائه منتخبة على أساس انتخابى واسع .

وقد اقترح في مشروع الدستور أن يكون ثلاثة من أعضاء المجلس غير موظفين بينهم المتدرب السامى . ولكن بالنظر للاعراضات التى وجهت إلى هذا النص المستند إلى اعتبارات قوية فإن وزير المستعمرات مستعد لأن يحدفه من الدستور . وسيؤلف المجلس التشريعى برئاسة المتدرب السامى من اثني عشر عضوا منتخبا وعشرة أعضاء من الموظفين ، وفي رأى وزير المستعمرات أن من الحكمة أن يمر وقت ما قبل توسيع الحكم الذاتى في فلسطين وقبل تحويل المجلس صلاحية المراقبة على السلطة التنفيذية ، وبعد بضع سنوات يعاد النظر في حالة البلاد ، فإذا أسفر الاختيار في سير النظم الدستورية التى يراد تأسيسها الآن عن نجاح تعطى اذ ذاك صلاحية أوفر لنواب الشعب المنتخبين .

ويود وزير المستعمرات أن يلفت النظر إلى أن الادارة الحالية قد نقلت للمجلس الاسلامى الأعلى المنتخب من الطائفة الاسلامية في فلسطين حق الرقابة على الاوقاف الاسلامية والمحاكم الشرعية . وقد أعادت الإدارة لهذا المجلس أيضا اختيارا منها ابرادات كبيرة لاوقاف قديمة كانت الحكومة العثمانية قد ضبطتها . ولدائرة المعارف لجنة استشارية تمثل جميع طبقات الأهالى كما أن دائرة التجارة والصناعة تستفيد من تعاون الثرف التجارية التى تأسست في المدن الكبرى وتنوى الادارة أيضا انشارك أمثال هذه اللجان التمثيلية مع دوائر الحكومة المختلطة بصورة أعم .

ويعتقد وزير المستعمرات أن سياسة تبني على مثل هذه الخطط مع المحافظة على أوسع معاني الحرية الدينية في فلسطين والمحافظة التامة على حقوق الطوائف كافة فيما يتعلق بأماكنها المقدسة لا يمكن إلا أن تكون مقبولة لدى جميع طبقات السكان ، وأنه على هذا الأساس يمكن أن يبنى روح التعاون الذي يتوقف عليه لدرجة كبرى رقى ورخاء الأرض المقدسة في المستقبل .

(٩) خلاصة عن توصي لجنة شو البرلمانية وقد أذيع تقريرها في

شهر مارس سنة ١٩٣٠<sup>(١)</sup>

لما كانت صلاحيات هذه اللجنة مقيدة ومحصورة وفي التحقيق عن الأسباب المباشرة التي أدت إلى الاتجار الذي وقع حديثاً<sup>(٢)</sup> والتوصية بما يصخذ من تدبير لتجنب تكراره ، فقد جاءت توصيها ضمن هذا الاطار وتلخص كما يأتي :

١ - القيام بتحقيق علمي بواسطة خبراء عن امكان ادخال أساليب الزراعة الحديثة وأن يؤخذ بعين الاعتبار زياده سكان الارياض الطبيعية في أى مشروع يوضع لتحسين وتعمير الأراضى .

٢ - أن يوضع حد لوقف اجلاء المزارعين الفلاحين عن الأراضى التي يزرعونها .

٣ - أن ينظر في إعادة البنك الزراعى أو إيجاد وسائل أخرى لاقرض

---

(١) راجع صحيفة ٢٥ من الجزء الأول من تقرير حكومة الانتداب .

« A survey of Palestine »

(٢) لقد كانت الحاسر في النفوس نتيجة هذا الاتجار أن قتل من اليهود ١٢٣ شخصاً وجرح ٣٣٩ و قتل من العرب ١١٦ وجرح ٢٣٢ ومعظم الاصابات في العرب أوتها الجيش والبولس ( صفحة ٢٤ من المصدر السابق ) .

المزارعين ليتمكنوا من تحسين أساليب الزراعة التي يتبعونها .

٤ - تعيين لجنة لتحديد حقوق القرية في حائط المبكى .

٥ - أن تصدر الحكومة بياناً صريحاً عن الهجرة اليهودية وأن تدرس وسائل تنظيمها ومراقبتها بقصد وضع حد لتكرار الزيادة في الهجرة كما وقع في سنة ١٩٢٥ و ١٩٢٦ وقد أوردت العبارة التالية تحت عنوان الحكم الذاتي : « أن الشعب العربي متحد اليوم في مطالبته بنوع من الحكم التبايني وقد يجوز أن يضعف هذا الاتحاد في الغاية غير أنه قابل للأحياء على أشده عند وقوع أية مشكلة كبيرة تشتمل على مسائل قومية ، ونحن نعتقد أن مشاكل الحكومة تزيدها خطورة حاله الاستياء التي يشعر بها العرب من جراء عجزهم على الدوام عن الحصول على درجة من درجات الحكم الذاتي » .

كما أوصت « بإصدار تصريح من الحكومة جلالة الملك عن السياسة التي تنوي الحكومة اتباعها في فلسطين يكون أكبر عون على تنظيم شؤون الحكم في البلاد وتزداد قيمة هذا البيان إذا تضمن بطلاً وبعبارات واضحة المعنى الذي تعلقه حكومة جلالة الملك على أحكام صك الانتداب التي تنص على صيانة حقوق الطوائف غير اليهودية في فلسطين ، وأن تجاهر الحكومة البريطانية مرة أخرى بأن المقام الخاص المسموح به للجمعية لا يمنحها الحق في أن يكون لها نصيب في حكم فلسطين كما جاء في الكتاب الأبيض لسنة ١٩٢٢ » .

( ١٠ ) بلاغ حكومة فلسطين عن فشل المحادثات مع الوفد العربي وقد

صدر في ٣٠ مايو سنة ١٩٣٠

في يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٣٠ تألف وفد عربي <sup>(١)</sup> للسفر إلى لندن ومحادثة الحكومة البريطانية بشأن حقوق العرب السياسية والقومية الاقتصادية .

( ١ ) قوامه السادة موسى كاظم الحسيني ، الحاج أمين الحسيني ، راغب النشاشيبي ، الفرد روك ، جال الحسيني ، عون عبد الهادي .

وقد سافر إلى لندن وشرع في محادثاته بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٣٠ وقد نشأت المحادثات وأذاعت حكومة فلسطين بلاغا يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٣٠ هذا نصه:

« أن المحادثات التي جرت في لندن بين بعض وزراء حكومة جلالتهم والوفد الفلسطيني العربي انتهت الآن . وقد أعرب الوفد عن آرائه بشأن عدد من المسائل ولا سيما مسائل الاراضي والمهاجرة ومنح دستور للبلاد ، وأخذت حكومة جلالتهم علما بأرائه في هذه المسائل وأوضحته له أن التغييرات الدستورية الواسعة النطاق التي طلبها غير مقبولة برمتها إذ أنها تجعل من المستحيل على حكومة جلالتهم القيام بجميع المسؤوليات الملقاة على عاتقها بصفتها الدولة المتتدة على فلسطين ، وبما أن الوفد لم ير سبيلا لتفسير موقفه رغم الايضاحات والتأكيدات التي أبدتها له وزراء جلالتهم ، فقد ظهر جليا أنه ليس من فائدة ترجى من متابعة البحث في هذه المسألة . وبناء على ذلك انتهت المحادثات التي كانت في جميع أدوارها صريحة وودية ، إلا أنه قبل للوفد أن حكومة جلالتهم بعد أن أخذت علما بوجهة نظر العرب ستلجأ في ضوء المعلومات التي نالتها مباشرة من هذه المحادثات إلى صيانة مصالح الطوائف غير اليهودية في فلسطين وستجد حلا يتناسب من كل الوجوه مع الالتزامات والعهود المترتبة عليها بموجب صك الانتداب وهي مصممة على عدم السماح باتباع سياسة في فلسطين من شأنها أن تعرض مستقبل تلك الطوائف للخطر ، ولهذا السبب ونظرا لمشورة لجنة شو أوفد السير جون هوب سمسون للتحقيق في مسائل المهاجرة والاراضي ورفع تقريره عنها ، ورغبة في عدم إلحاق أى حيف بمصالح غير اليهود من جراء التأخير الذي لا مندوحة عنه قبل أن يكون في الاستطاعة اتخاذ قرار حاسم على ضوء تقرير السير جون هوب سمسون ، ينعم النظر الآن في اتخاذ تدابير خصوصية لاجل اتخاذ الاجراءات السريعة

لحماية مصالح الطبقة الزراعية من الاهاالى كما اتخذت التدابير المؤقتة التى تضمن تنظيم المهاجرة فى خلال هذا التأخير بحيث لا يعرض مستقبل البلاد للاقتصادى للخطر .

أما المخاوف التى أعربت عنها بعض الدوائر من أن سياسة حكومة جلالة الملك قد تعرض كيان الشعب العربى فى فلسطين للخطر فلا مسوغ لها ومن الاهمية أن يداع - لمصلحة أهل فلسطين عموما - أن كل محاولة يقوم بها أشخاص مخدوعون لاذاعة أخبار مضللة بشأن نيات حكومة جلالة ماينخل بالقانون والنظام فى فلسطين عموما سيعاقب عليها أشد العقاب وأن فى نية حكومة جلالة كما أعان رئيس وزراء بريطانيا العظمى فى مجلس النواب يوم ٣ ابريل أن تستعمل جميع الموارد التى تحت تصرفها للقيام بالواجبات المفروضة عليها بصك الانتداب «<sup>(١)</sup> .

#### (١١) خلاصة تقرير جون هوب سمبسون

##### عن الهجرة ومشاريع الاسكان والعمران

لقد وصل السرجون هوب سمبسون إلى فلسطين يوم ٢٠ مايو سنة ١٩٣٠ وبعد درس الامور التى كلف بحثها وضع تقريرا مفصلا رفعه إلى وزارة المستعمرات بتاريخ ٢٢ آب سنة ١٩٣٠ وهذه خلاصة ما جاء فيه :

١ - المهاجرة : ان قانون المهاجرة الاساسى وضع موضع الاجراء سنة ١٩٢٩ وصرح بموجبه للجمعية الصهيونية أن تدخل سنويا إلى فلسطين ١٦٥٠٠ مهاجر بشرط أن تكون مسغولة عن اعالته مدة سنة كاملة ، غير

---

( ١ ) هذا النص هو الترجمة الرسمية لحكومة الانتداب فى فلسطين وهو منقول من جريدة « الوفاة الفلسطينية » وهى الجريدة الرسمية لحكومة الانتداب .

أن هذه الخطة لم تنجح . وفي شهر مايو سنة ١٩٢١ صدر أمر بتوقيف المهاجرة ريثما تعدل شروط المهاجرة في القانون على كيفية يمكن تطبيقها .

وقد عدل قانون المهاجرة عدة مرات في سنة ١٩٢١ ، ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ ، ثم عدل هذا القانون بقانون آخر صدر في سنة ١٩٢٨ وهو القانون الذي لا يزال مرعى الأجراء حتى الآن ، وهو يقسم المهاجرين إلى الاصناف التسعة الآتية :

( أ ) الأشخاص الذين يملكون مبلغا لا يقل عن الالف جنية وعائلاتهم .

( ب ) ذرو المهن والحرف الذين يملكون لا أقل من ٥٠٠ جنية .

( ج ) الصناع الماهرون الذين يملكون لا أقل من ٢٥٠ جنيا .

( د ) الأشخاص الذين لهم ايراد ثابت لا يقل عن ٤ جنيهات في الشهر .

( هـ ) الايتام القادمون إلى ملاجئ فلسطين .

( و ) الرجال والنساء الذين يتعاطون الاشغال الدينية والمضمونة

معيشتهم ومعيشة عائلاتهم .

( ز ) الطلبة المضمونه معيشتهم .

( ح ) العمال من الرجال والنساء وعائلاتهم .

( ط ) الأشخاص الذين يعتمدون في معيشتهم على اقرباء لهم في فلسطين

أن كان هؤلاء الاقرباء بحالة تمكنهم من اعالتهم .

وفضلا عن المهاجرين من ذوى الاصناف المصرح بهامف يريدون

الاستيطان في فلسطين يدخل البلاد سنويا عدد وافر من الناس بصفة سائحين

يبلغ احيانا بضعة آلاف ولا تتنبه الحكومة الا للقليل منهم وفضلا عما تقدم

يدخل عدد ليس بالقليل إلى البلاد بطريق التهريب والتخلص من المراقبة

الواقعة على الحدود ، ولا يمكن مراقبة المهاجرة إلى فلسطين بصورة

جدية ما لم تتخذ الاجراءات للضرب على ايدي الذين يدخلون البلاد خلافا للقانون .



فمن الواضح إذا ان الوكالة اليهودية هي المسئولة عن جميع الحوادث المخالفة لنا ناون، غير ان ذلك لا يجعل من السهل تلافى الحال بعدما يصل المهاجر إلى فلسطين. وإمام هذه الحالة لامناص لنا من الاستدلال بأن البطالة بين العرب في الوقت الحاضر أصبحت من المظاهر الخطرة في حياة البلاد الاقتصادية، وان هنالك عددا كبيرا من العرب بلا عمل، وان قد أفضى إلى انخفاض جلى في مستوى المعيشة بين طبقة العمال منهم، وهناك دلائل أيضا على ازدياد البطالة بين اليهود في الوقت الحاضر.

من الجلى ان كل تدخل في حرية المهاجرة سيؤدى حتما الى تقليل عدد اليهود الذين يرغبون في أن يكون لهم نصيب في هذا الوطن. ولكن المادة السادسة من صك الانتداب تقضى بضمان عدم الاجحاف بحقوق ووضعية سائر الطوائف من جراء الهجرة اليهودية، فمن الواضح إذا أنه إذا أسفرت هذه الهجرة عن جرمان العرب من الحصول على الأشغال اللازمة لعمالهم وجب على الحكومة المنتدبة بمقتضى ذلك الصك أن تخفف أو توقف عند الضرورة تلك المهاجرة حتى لا تلحق المهاجرة بمصالح العرب ضررا في الحصول على الأشغال.

٢- الاراضى: لقد ثبت ثبوتا قاطعا أنه لا يوجد في الوقت الحاضر، نظرا للطرق والاساليب الزراعية التى يتبعها العرب، أية أرض إضافية يستطيع اقرار المزارعين من المهاجرين الجدد فيها، إذا استثنينا الأراضى غير المعمرة التى تملكها الوكالات اليهودية المختلفة على سبيل الاحتياط، كما أنه ليس عند الحكومة أراضى أميرية لتعطى لليهود.

أن لليهود جمعيات خاصة لشراء الأراضى في فلسطين منها «الكارن كايغت» و«الكارن هيسود» و«شركة أعمار الأراضى الفلسطينية» ولكن هذه الجمعيات تسير كلها على نظام خاص وضعت أسسه وغاياته في دستور الوكالة

اليهودية فقد جاء في المادة الثالثة من هذا الدستور ما نصه :

« تملك الأراضي كملك لليهود ، وتسجل باسم صندوق رأس المال القومي اليهودي ، وتبقى مسجلة باسمه إلى الابد ، كما تظل هذه الاملاك ملكا للامة اليهودية غير قابل للانتقال ، وتنشط الوكالة للاستثمار الزراعي بواسطة العامل اليهودي ، والمبدأ العام الذي يتبع في جميع الاشغال والمشاريع التي تقوم بها الوكالة ، وتنشطها هو استخدام اليهود .

واليك نص المادة ٢٣ من عقود الايجار التي تحررها جمعية « الكارن كايمت » اليهود الذين يستأجرون منها بعض الأراضي :

« يعهد المستأجر بأن يجرى جميع الاشغال المختصة بفلاحة الأرض وزراعتها بواسطة عمال من اليهود ، وإذا خالف المستأجر هذا الشرط ، فإنه يدفع عشرة جنيهات فلسطينية عن كل مخالفة ، ويحظر إستخدام عمال من غير اليهود دليلا قاطعا على الاخلال بهذا العقد » .

... لقد ظهر لنا أن مساحة الاراضي الصالحة للزراعة في فلسطين (إذا استثنيت منطقة بل السبع ) تبلغ ٦٠٠٠٠٠٠٠ دونم وبينما تحتاج عائلة الفلاح إلى ١٣٠ دونما من الأرض للقيام باودها في مستوى لائق من العيش ، نجد أنه لو قسمت جميع الاراضي الزراعية الميسورة - إذا استثنيت الاراضي التي في ايدي اليهود بين المزارعين العرب الحاليين لنال العائلة الواحدة منهم مالا يزيد على ٩٠ دونما ، وكى يتسنى إعطاء العائلة الواحدة ١٣٠ دونما من الارض وهو المعدل ، يحتاج إلى ثمانية ملايين دونم من الأراضي الزراعية ، وي لوح أيضا أن من العائلات العربية القروية التي يبلغ عددها ٨٦٩٨٠ عائلة ٢٩٨٤ في المئة بلا أرض .

أن حالة الفلاح العربي قلما تحسنت عن حالته في عهد الحكومة العثمانية ،

ذلك أنه لم تتبع سياسة مقررّة لتحسين الاراضى التى يملكها العرب تمهيناً  
زراعياً يساعد على رفع مستوى معيشتهم وقد زاد عددهم بسرعة فائقة فى  
الوقت الذى نقصت فيه الاراضى الميسورة لعاشرهم بنحو مليون دونم ،  
انقلت إلى أيدي اليهود .

أن من واجب الادارة بمقتضى صك الانتداب أن تكفل عدم إلحاق أى  
حيف أو ضرر بحقوق العرب من جراء مهاجرة اليهود، كما أنه من واجبها  
أيضاً ، بمقتضى صك الانتداب ، أن تشجع استقرار اليهود بكثرة فى أراضى  
البلاد ، مراعية فى ذلك على الدوام الشرط المتقدم ذكره ، ومن الصعب  
التوفيق بين هذين الواجبين المتناقضين حسب الظاهر ، إلا باتباع سياسة  
فعالة للعمران الزراعى يكون هدفها استقرار كلا العرب واليهود بكثرة  
فى الأراضى وتوسيع زراعتهم، ومن الضروري اتخاذ إجراءات فعالة للوصول  
إلى هذا الهدف .

(١٢) الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٠

فلسطين

بيان الخطة السياسية لحكومة جلالتة البريطانية

قد كان تقرير اللجنة المخصوصة برئاسة السير ولتر شو الذى نشر فى شهر  
نيسان ، مبعثاً لجدل عنيف ظهر فى أثناءه أن هنالك سوء فهم كبير حول  
ما قامت به حكومة جلالتة فى الماضى من الاعمال فى إدارة فلسطين وما تنصده  
القيام به فى المستقبل ، وأصبح من المؤكد أن الحالة تستدعى الاسراع فى  
نشر بيان واضح شامل عن الخطة السياسية ، يرمى إلى إزالة سوء الفهم هذا  
وما نشأ عنه من التباس وتخوف . غير أن إعداد مثل هذا البيان اقتضى اتخاذ  
تدابير أولية ضرورية أخضعت جمّاً إلى تأخير أتمامه .

وقد لفت تقرير لجنة شو النظر إلى بعض نواح من المشكلة رأت حكومة جلالاته إنها تستدعي إجراء تحقيق عاجل شامل بالنظر لما لها من صلة وثيقة بالسياسة المقبلة . ولذلك تقرر أن يوفد إلى فلسطين محقق كبير الاختبار ( هو السرجون هوب سمبسون ) للتداول مع المندوب السامي بأن تسوية الاراضي ، والمهاجرة ، وترقية الشؤون الاقتصادية ، وتقديم تقرير بذلك إلى حكومة جلالاته . وبالنظر لأهمية هذه المواضيع البارزة ، ولتأسك بعضها بعض ، تأكد لحكومة جلالاته بأن ليس في الاستطاعة وضع بيان عن الخطة السياسية قبل أن تأخذ بعين الاعتبار تقريراً وافياً مفصلاً عن الحالة في فلسطين فيما يتعلق بهذه الابواب الثلاثة الهامة ، بما في استطاعة السرجون هوب سمبسون وضعه بمبادرة . وقد أُلح على حكومة جلالاته بشدة أن يقدم استلام تقرير السرجون هوب سمبسون اصدار تصريح عن السياسة المقبلة التي تود السير عليها . غير أن حكومة جلالاته ، رغماً عن تقريرها للحاجة الماسة التي تستدعي الاسراع في اصدار مثل هذا التصريح ، رأت أنها ملزمة بالتمسك بقرارها من حيث انتظار تقرير السرجون هوب سمبسون معتبرة في ذلك ، على الاخص ، بما تجمع لديها من الأدلة بشأن صعوبة المشكلة وتعقدها ، والحاجة الى تحقيق واف في جميع الحقائق الواقعية قبل الوصول إلى أية استنتاجات حاسمة .

وقد قدم الآن السرجون هوب سمبسون تقريره ، ووضع هذا البيان بعد إيمان التدقيق في مضمون ذلك التقرير ، وفي غيره من المعلومات التي تبسرت في المدة الأخيرة عن الحالة في فلسطين .

١- وفي بلاد كنفلسطين ، حيث تتفاير في الوقت الحاضر ، بل تصطدم من بعض الوجوه ، أمانى فريقي السكان ، ليس من المنتظر أن يأتي أي بيان

عن السياسة ، مهما كانت صيغته ، موافقا كل الموافقة لأمانى أى فريق .  
غير أن حكومة جلالاته تود أن تأمل بأنه سيكون لازالة سوء النهم السائد  
الآن ، ولتفسير مقاصدها تفسيراً أتم وأوفى ، الأثر الطيب فى إزالة القلق  
وإعادة الطمأنينة لسكلا الفريقين . وستبذل حكومة جلالاته جهدها ، ليس

عن طريق هذا البيان الحالى فحسب ، بل بما يليه من الأعمال الادارية ، لاقناع  
العرب واليهود بتصميمها على ترقية مصالح الشعبين الأساسية ، بكل ما أوتيت  
من قوة ، وعلى العمل بكل ثبات حتى تتوصل إلى تكوين شعب ميسور الحال  
فى فلسطين ، يعيش فى أمان واطمئنان تحت لواء إدارة غير مصحزة راقية .  
ومع ذلك فمن الضروري ، فى هذا الصدد ، إيضاح نقطة واحدة هى من  
الأهمية بمكان كبير ، ذلك أنه فى الظروف الخاصة الحقيقة بفلسطين لا يمكن لأية  
سياسة ، مهما كانت نيرة جليلة ، أو مهما بذل من جهد فى سبيل تنفيذها ،  
أن يقيض لها النجاح ما لم تنل التأييد من جميع الطوائف التى وضعت لمنفعتها  
وخيرها ليس بقبولها فحسب بل بتعاونها عن طيبة خاطر .

ليس من حاجة ، فى هذا المقام ، للبت فى الحوادث المشثومة التى وقعت فى  
العام الماضى ، وفى الأحوال المؤسفة التى نشأت عنها . غير أن حكومة جلالاته  
ترى نفسها مضطرة لأن تلاحظ أنها لم تنل من كلا الجانبين سوى مساعدة  
طفيفة فى سبيل إزالة التناؤ الذى ساد بينهما فى أثناء الأشهر التى توترت فيها  
العلاقات وزاد فيها القلق بعد اضطرابات آب سنة ١٩٢٩ ، وبأن هذا لك عقبة  
أخرى خطيرة أضيفت إلى الصعوبات التى نشأت عن الريب والمحصومة  
المتبادلة بين الشعبين ، ألا وهى خطة عدم الثقة بحكومة جلالاته التى غذتها حملة  
صحافية ساعدت على طمس حقائق الحالة وتشويهها . ولا حاجة إلى التأكيد

بأن توطيد السلام والرفاهية في البلاد في المستقبل اللتين يحق اليهما كلا الشعبين يحوقف على تحسين العلاقات بين العرب واليهود . تلك هي الغاية التي ماقتت نصبوا اليها حكومة جلالته ، وهي تشعر أن في الامكان الوصول اليها ان تعاون كلا الفريقين ، عن طيبة خاطر ، مع الحكومة ومع إدارة فلسطين ، وتؤكد من أن حكومه جلالته يمكن الاعتماد عليها عند قيامها بالالتزامات المترتبة عليها في صك الانتداب ، بل في جميع صلاتها بفلسطين ، بالمحافظة على مصالح كلا الشعبين والعمل على ترفيقها .

٢- ويلوح أن كثيرا من سوء الفهم الذي أخذ يساور ، لسوء الحظ ، كلا الفريقين نشأ عن العجز عن فهم الواجب الملحق على عاتق حكومة جلالته بموجب أحكام صك الانتداب ، ولذلك فإن النقطة الثانية التي تشعر حكومة جلالته بوجود تأكيدها ، بأقوى حجة مستطاعة ، هي أن هنالك ، على حد البيان الذي أدلى به رئيس الوزارة في مجلس العموم البريطاني في اليوم الثالث من شهر نيسان سنة ١٩٣٠ ، « تصريح يتضمن تعهدا ذا شقين ، الشق الواحد منهما للشعب اليهودي والشق الآخر للاهالي غير اليهود في فلسطين » ويظهر أن كثيرا من القلق الذي ساور النفوس في السنة الماضية نشأ عن عدم التأكد من أهمية هذه الحقيقة الأساسية للتأكيد . وقد وجه كلا العرب واليهود إلى الحكومة سيلا من المطالب والملازمة المستند على الظن الفاسد بأن من واجب حكومة جلالته أن تنفذ خططا سياسية يحظر عليها ، في الواقع تنفيذها بموجب أحكام صك الانتداب الحالية .

وقد أعلن رئيس الوزراء في البيان المشار اليه أعلاه بعبارة غاية في الوضوح والجلاء بأن حكومة جلالته قد استقر قرارها على الاستمرار في إدارة فلسطين وفقا لأحكام صك الانتداب كما أقره مجلس جمعية الأمم ، إذ

أن ذلك الصك ، على حد قول المستر مسمى مكدونالد « تعهد دولي لا يمكن العدول عنه » . ويلوح أنه رغما عن هذا البيان الصريح خامر البعض آمال أنه في الاستطاعة ، بطريقة من الطرق ، اجتناب الحدود التي تفرضها بكل وضوح وجلاء أحكام صك الانتداب . فيجب والحالة هذه أن يتأكد الجميع ، بصورة باتة نهائية ، بأن من البعث للزعماء اليهود ، من الجهة الواجدة ، أن يلحوا على حكومة جلالته لأن تسيّر في سياستها فيما يتعلق بالمهاجرة والأراضي مثلا ، حسب أمانى طبقات الرأى العام الصهيوني الأكثر تصلبا ، إذ أن قيامها بذلك ليس سوى تجاهل منها للواجب الملحق على الدولة المنتدبة إزاء غير اليهود من أهالى فلسطين ، ذلك الواجب الذى لا يقل عنه أهمية . كما أنه من البعث أيضا ، من الجهة الأخرى للزعماء العرب أن يصرخوا على مطالبهم لوضع نوع من الدستور يجعل قيام حكومة جلالته ، أو فى قيام ، بالتعهد ذى الشقين المشار إليه أعلاه فى حكم المستحيل . أن لدى حكومة جلالته ما يدعوها للظن بأن من الأسباب التى آلت إلى بقاء التوتر فى العلاقات والقلق بين كلا الفريقين ، ذلك الأمل الفاسد الذى أوجده المستشارون المضللون ، بأن فى بذل المجهودات لمخويف حكومة جلالته والضغط عليها ما يتجم عنه فى النهاية إجبارها على إتباع سياسة تكون فى صالح الفريقين الواحد أو الآخر .

ولذلك أصبح من الضروري أن توضح حكومة جلالته ، بادئ ذى بدء ، بأنها لن تحيد ، بالضغط أو بالتهديد ، عن النهج المينة حدوده فى صك الانتداب كما أنها لن تتحرف عن اتباع سياسة ترمى إلى ترقية مصالح أهالى فلسطين ، العرب واليهود ، بكيفية تتفق مع الالتزامات المقررة عليها فى صك الانتداب .

٣- ليست هذه بالمرّة الأولى التي بذلت فيها حكومة جلالته جهدها لايضاح سياستها في فلسطين . ففي سنة ١٩٢٢ نشرت بياناً وافياً بلغته الوفد العربي الفلسطيني ، الذي كان عندئذ في لندن وللجمعية الصهيونية . أما الوفد العربي فقد قابل ذلك البيان بالرفض بينما اتخذت اللجنة التنفيذية للجمعية الصهيونية قراراً أكدت فيه لحكومة جلالته بأن أعمال الجمعية للصهيونية ستسير طبقاً للخطة السياسية التي يضمنها البيان . وفضلاً عن ذلك فقد ذكر الدكتور وايزمن في الكتاب الذي أرفق به هذا القرار لحكومة جلالته ما يلي :

« لقد كانت الجمعية الصهيونية ترغب باخلاص ، على الدوام ، في أن تسير في أعمالها بالتعاون الودي مع جميع طبقات الأهالي في فلسطين . وقد أوضحت مراراً وتكراراً ، قولاً وفعلًا ، بأنه لن يخطر لها ببال الاجحاف ، بأقل درجة ، بحقوق غير الأهالي اليهود ، المدنية أو الدينية أو بمصالحهم المادية » . وكان من نتيجة الاختبار الذي اكتسب في هذه السنوات التي مرت منذ ذلك الحين أن كشف القناع حتمًا عن بعض نقائص إدارية ومشاكل اقتصادية خاصة يجب أخذها بعين الاعتبار عند النظر في مصالح جميع طبقات الأهالي . ومع ذلك فإن بيان الخطة السياسية الذي صدر في سنة ١٩٢٢ ، بعد امتحان النظر والتدقيق المطول ، يعتبر الأساس الذي يجب أن تبنى عليه السياسة البريطانية المقبلة في فلسطين .

٤- وفضلاً عن الاقتراحات لوضع نظام حكم دستوري في فلسطين التي يتناولها البحث في الفقرات التالية . توجد ثلاث نقاط هامة بحث فيها هذا البيان وهي :



(١) المعنى الذى تطلقه حكومة جلالاته على عبارة «الوطن القومى لليهود» الواردة فى صك الانتداب .  
أما بشأن هذه النقطة فى الاستطاعة اقتباس الفقرة التالية من بيان الخطة السياسية الواردة سنة ١٩١٢ :

« وقد أعاد اليهود فى الجيلين أو الثلاثة أجيال الأخيرة إنشاء طائفة لهم فى فلسطين يبلغ عددها الآن ثمانين ألفا ، ربعم تقريبا مزارعون أو عملة فى الأرض . ولهذه الطائفة إدارات سياسية خاصة ، منها مجمع منتخب لإدارة شئوننا الداخلية ، ومجالس منتخبة فى المدن ورئاسة حاخامين ، ومجلس ربانى لإدارة شئوننا الدينية . وتدار أعمال هذه الطائفة باللغة العبرية كاختصاص الوطنية ولها صحف عبرية تفى بحاجاتها وهى تتبع نمطاً تهذيبياً يميزها عن سواها وتبدي نشاطاً كبيراً فى الحركة الاقتصادية . فهذه الطائفة بسكان المستعمرات والمدن ، وهيئاتها السياسية ، والدينية ، والاجتماعية ولقتها الخاصة ، وعوائلها وطرق معيشتها الخاصة ، لها فى الحقيقة سمات قومية . ومتى سأل سائل ما هو معنى ترقية الوطن القومى اليهودى فى فلسطين يمكن أن يجاب على ذلك بأنه لا معنى فرض الجنسية اليهودية على اهل فلسطين اجمالا . بل زيادة رقى الطائفة اليهودية بمساعدة اليهود الموجودين فى جميع أنحاء العالم حتى تصبح مركزاً يكون فيه الشعب اليهودى برمته إهتمام وفخر من الوجهتين الدينية والقومية . ولكن حتى يكون للطائفة اليهودية أمل وطيد فى تقدمها الحر ويسمح للشعب اليهودى مجال واف كي يظهر فيه مقدراته كان من الضروري أن يعلم بأن وجوده فى فلسطين هو كحق وليس كمنة . ذلك هو السبب الذى جعل من الضرورى ضمان إنشاء الوطن القومى لليهود ضماناً دولياً والاعتراف رسمياً بأنه يستند إلى صلة تاريخية قديمة » .

اذن هذا هو التفسير الذى تقدم به حكومة جلالتة تصريح سنة ١٩١٧ ،  
ويرى وزير المستعمرات أن هذا التصريح ، إن فهم على هذا الوجه ، لا يتضمن  
صراحة أو ضمنا ، شيئا من شأنه أن يثير مخاوف عرب فلسطين أو يسبب  
استياء اليهود .

(ب) المبادئ التى يجب أن تسير المهاجرة بموجبها .

وقد ورد فى ذلك البيان بشأن هذه النقطة ما يلى :

« ومن الضرورى ، لأجل تطبيق هذه السياسة ، تمكين الطائفة اليهودية  
فى فلسطين من زيادة عددها بالمهاجرة ، ولكن هذه المهاجرة لا يمكن أن  
تكون كبيرة إلى حد يزيد فى أى ظروف كانت على مقدرة البلاد الاقتصادية .  
إذ ذاك على استيعاب مهاجرين جدد ومن الضرورى ضمان عدم صعوبة  
المهاجرين عالة على أهالى فلسطين عموما وعدم حرمان أية فئة من السكان  
الحاليين من اشغالها . وقد جرت المهاجرة حتى الآن على هذه الشروط وبلغ  
عدد المهاجرين منذ الاحتلال البريطانى ٧٥ ألف مهاجر .

ومن الضرورى أيضا ، ضمان عدم ادخال الاشخاص غير المرغوب فيهم .  
سياسيا إلى فلسطين ، وقد اتخذت الادارة وستتخذ جميع الاحتياطات لهذه  
الغاية » .

يلاحظ أن المبادئ المبينة أعلاه تجعل من الضرورى ، عند تقرير مقدرة  
البلاد على استيعاب مهاجرين جدد فى أى وقت كان ، أن يؤخذ بعين  
الاعتبار عدد العاطلين من العرب واليهود لتقرير نسبة المهاجرين التى يجب  
السماح بها ، وفى نية حكومة جلالتة أن تتخذ التدابير التى من شأنها أن  
تضمن بصورة أوفى تطبيق هذه المبادئ تطبيقا تاما فى المستقبل .

(ج) مركز الوكالة اليهودية .

نشير إلى الفقرة المقتبسة أدناه ، للدلالة على القيود الواردة ضمنا في صك الانتداب والمقيدة بحكم الضرورة ، لواجبات الوكالة اليهودية التي ورد النص عليها في المادة الرابعة من صك الانتداب :

« وهناك أمر آخر لابد من لفت النظر إليه وهو أن اللجنة الصهيونية في فلسطين ، المعروفة الآن باللجنة التنفيذية الصهيونية ، لا ترغب في أن يكون لها ، كما أنها لا تملك ، إى قسط في إدارة البلاد العامة . كما أن المركز الذي تتمتع به الجمعية الصهيونية بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب لا يمنحها صلاحية هذه الوظيفة وإنما ينحصر مركزها الخاص في التدابير التي تتعلق باليهود ومساعدة البلاد على تقدمها دون أن يمنحها ذلك حق الاشتراك في حكومتها في أي حال من الأحوال » .

«- ترغب حكومة جلالته في أن تؤيد بوجه عام السياسة للتضمين في البيان الصادر سنة ١٩٢٢ ، وعلى الأخص الفقرات الثلاث التي اقتبست منه أعلاه . ويظن بأن كل محاولة لتوسيع المعنى المفهوم من هذه النقاط الثلاث الهامة لن يكون نصيبها سوى جدال عقيم الفائدة . ومع ذلك فإن من المعروف به ، في نور الاختبار السابق ، انه لا يزال هنالك متسع للعمل على تحسين كيفية تطبيق اللبادئ المطبقة في الفقرات السابقة تطبيقا فعليا .

وفي نية حكومة جلالته ، بالاستشارة مع إدارة فلسطين ، أن تتخذ التدابير اللازمة لايجاد وسائل ادارية وافية لاجل تلافى احتياجات العرب واليهود من جهة هذه النقاط الثلاث . ومن المعروف به ، بوجه خاص ، أن الضرورة تستدعي زيادة مجهودات للتدوب السامي في سبيل إيجاد طريقة للعاون والاستشارة ، أوثق وأكثر امتزاجا ، بين إدارة فلسطين والوكالة

اليهودية ، على أن يكون ذلك متفقا على الدوام مع المبدأ الذي يجب اعتباره أساسا وهو أن مركز الوكالة اليهودية الخاص الذي يخولها تقديم النصيح والمعونة لا يخولها ، بصفتها هذه ، الاشتراك في ادارة حكومة البلاد . وعلى نفس المتوال يجب ايجاد الوسائل الادارية التي تكفل ، في الوقت ذاته ، صيانة المصالح الاساسية للطبقات الاخرى من السكان غير اليهود تمام الصيانة ، وأن يتاح لتلك الطبقات فرصة وافية للإستشارة مع ادارة فلسطين حول الامور المتعلقة بتلك المصالح .

٦- ومن المرغوب فيه في هذا العدد ازالة أى سبب لسوء الفهم بما يكون قد علق بالأذهان من جراء الفقرات الواردة في صك الانتداب التي تبحث في ضمان حقوق الطوائف غير اليهودية في فلسطين ، أما الاحكام التي تتناول هذه النقطة بوجه خاص فهي واردة في مواد صك الانتداب الثانية والسادسة والتاسعة والحادية عشرة والثالثة والخامسة عشرة .

٧- وما يلاحظ من الجهة الأولى أن المادة الثامنة تجعل الدولة المنتدبة مسئولة عن ضمان الحقوق المدنية والدينية لجميع أهالي فلسطين بقطع النظر عن الاجناس والادبان ، ومن الجهة الثانية أن العهد الوارد في المادة السادسة الذي يقضى بتسهيل الهجرة اليهودية واستقرار اليهود بكثرة مشروط فيه وجوب ضمان عدم الحاق أى حيف وضرب بحقوق ومركز سائر طبقات الاهالي . فضلا عن ذلك فإن المادة الحادية عشرة تقتضى أن تتخذ حكومة فلسطين جميع التدابير اللازمة لضمان مصالح الجمهور في كل ماله علاقة بقرية البلاد .

ويتضح من نص هذه المادة أن سكان فلسطين على الاطلاق ، لافئة منهم

فحسب ، هم الذين يجب أن يكونوا موضعاً لعناية الحكومة . وبما يلاحظ بهذا الشأن أن النص القائل باتخاذ التدابير مع الوكالة اليهودية لاقامة أو ادارة الاعمال والمصالح والمنافع العمومية هو نص اختياري فقط لا اجباري وليس من الجائز أن يتعارض مع مصلحة الاهالي المطلقة . وقد أوردت هذه النقاط بالنظر للادعاءات التي وجهت ، بالتيار عن الوكالة اليهودية ، بأن لهذه الوكالة مركزاً يخولها الاشتراك في ادارة البلاد العمومية ، تلك الادعاءات التي لا تستطيع حكومه جلالة الا أن تعتبرها قد تجاوزت كل الصجاوز مقاصد صك الانتداب الصريحة . وفضلا عن ذلك فقد حاول البعض أن يجادل ، تأييدا للادعاءات الصهيونية ، بأن الفقرات المتعلقة بالوطن القومي اليهودي هي الاساس الرئيسي لصك الانتداب وبأن الفقرات التي ترمي إلى صيانة مصالح غير اليهود إنما هي اعتبارات ثانوية تقيده ، نوعاً ، ما يدعى بأنه القصد الرئيسي الذي وضع صك الانتداب من أجله . إن حكومة جلالة ما فتئت تعتبر أن من الخطأ الكلي فهم هذه الاحكام على هذا الوجه وهي ترى أن من المستحيل أن تحاول حل المشكلة باعتبار أن أي من هذين الالتزامين هو أقل أهمية من الآخر ، خلافاً مع مقاصد صك الانتداب الصريحة بها كانت الصعوبة التي تعرضها في هذا السبيل . وقد حاول مندوب البريطانى المفوض في البيان الذي أدلى به أمام لجنة الانتدابات الدائمة في اليوم التاسع من شهر حزيران الماضى أن يوضح موقف حكومة جلالة ازاء الصعوبات المستقرة في صك الانتداب . وفي التقرير الذي رفعت له لجنة الانتدابات الدائمة لجمعية الامم المتضمن مطالعاتها على هذا البيان وردت العبارة التالية ، وهي من الأهمية بمكان :

« ومن جميع هذه البيانات يظهر لنا أمران يجب ذكرهما هنا وهما :

(أ) ان الالتزامات المفروضة في صك الانتداب بشأن فريقى السكان هي من درجة مساوية .

(ب) ان الالتزامين المفروضين على الدولة المنتدبة ليساما لا يمكن التوفيق بينهما من أى وجه من الوجوه .

وليس لدى لجنة الانتدابات ما تعرض به على هذين التأكيدين . الذين يعربان . في رأيها ، تمام الاعراب عما تدركه من روح صك الانتداب على فلسطين وضمانا مستقبلا . »

ان حكومة جلالة الملك لعلى تمام الاتفاق مع روح هذا البيان وانه لمن دواعى اغباطها أن يكون هذا البيان قد اكتسب الصيغة النهائية باقراره بموافقة مجلس جمعية الأمم .

انه لو اوجب شاق دقيق ذلك الواجب المفروض على حكومة جلالة الذى يقضى عليها باستبطاط الوسائل لاعطاء نفس الاعتبار ، في جميع الاحيان ، عند تنفيذ سياستها في فلسطين لكلا الالتزامين اللذين يفرضهما عليها صك الانتداب بشأن فريقى السكان ، والتوفيق بين هذين الالتزامين حيثما تتعارض حتما مصلحة الفريقين .

ومن المأمول أن يؤول ايضاح الواجب المفروض على عاتق حكومة جلالة على هذا الوجه الى بيان ضرورة تعاون زعماء العرب واليهود ، عن طيبة خاطر ، مع ادارة فلسطين وحكومة جلالة ، تلك الضرورة التى أعرب عنها فيما تقدم .

٨- ان الفقرات المتقدمة توضح المبادئ ، التى يجب اعتبارها السياسة الشاملة في فلسطين والشروط المفيدة التى يجب أن تسهر تلك السياسة بموجبها ولذلك

وجب الان البحث في المشاكل العملية التي تواجهها حكومة جلالاته في فلسطين . وهذه المشاكل يمكن حصرها بوجه التقريب تحت الابواب الثلاثة التالية :

( ١ ) الامن العام .

( ٢ ) التطورات الدستورية .

( ٣ ) التطورات الاقتصادية والاجتماعية .

#### (١) الامن العام

٩- ان من أولى واجبات الادارة توطيد أركان السلام والنظام وحسن انظام الحكم في فلسطين وقد أعلنت حكومة جلالاته في مقام آخر بأنها لن تحيد عن القيام بواجبها بعامل الضغط أو التهديد .

ان الاضطرابات التي وقعت فيما مضى قد أجمدت فورا . واتخذت تدابير خاصة لمعالجة أية حالة اضطرابية قد تنشأ في المستقبل . ويجب ان يفهم تماما ان التعريض على الاضطراب او الشقاق مها كان مصدره ، سينال أشد عقوبة . وستوسع سلطات الادارة بقدر ما تستوحى الضرورة ، كي تتمكن بمبررة أوفى وأتم من معالجة مثل هذه المحاولات الخطرة ، التي لا مسوغ لها . وقد قررت حكومة جلالاته أن تحتفظ في الوقت الحاضر بفرقتين من المشاة وفضلا عن ذلك سيكون سربان من الطيارات وأربعة فرق من السيارات المسلحة ميسورة في فلسطين وشرق الاردن . وكما هو معلوم ، كان المستردو بمن مفتش البوليس العام في سيلان ، وقد أوفد إلى فلسطين للتحقيق في نظام قوة البوليس الفلسطيني وقد رفع تقريرا مفصلا قيما وهو الآن موضع النظر الدقيق . وقد وضع البعض من توابعه موضع التنفيذ ومن ذلك زيادة فرق البوليس البريطاني والفلسطيني ووضع مشروع للدفاع عن المستعمرات اليهودية

أشير إليه في الفقرة التاسعة من بيان خطة السياسة البريطانية في فلسطين الذي نشر بصيغة كتاب أبيض تحت رقم ٣٥٨٢ وهناك تواصى كثيرة أخرى وردت في تقرير السير دوجن لا تزال موضع البحث والتدقيق بالاشراك مع المندوب السامي لفلسطين وسجى تغييرات أخرى متى اتخذت قرارات بشأنها . وتنتم حكومة جلالاته هذه الفرصة لى تؤكد تصميمها على اتحاد جميع التدابير المستطاعة لقمع الجرائم وتوطيد النظام في فلسطين . وترغب في أن تؤكد في هذا الصدد ، انها عند تقرير نوع وكيفية تأليف قوات الامن العام في فلسطين الضرورية لهذه الغاية ، تسترشد برأى مستشارها الاختصاصيين ، وانها في كل ذلك سقضى الى تأمين كون القوات المستخدمة ملائمة للواجبات التى ستقوم بها بقطع النظر عن أية اعتبارات سياسية .

#### (٢) التطورات الدستورية

١٠- أشير فيما تقدم الى المطالب التى وجهها الزعماء العرب لايحاد شكل دستورى يتناهى مع الالتزامات المقررة على حكومة جلالاته ، بصفتها الدولة المتدبة ومع ذلك فان حكومة جلالاته ترى ، بعد البصر الدقيق ، أن الوقت قد حان للسير في مسألة منح فلسطين درجة من الحكم الذاتى تلك المسألة الهامة ، لمصلحة جميع السكان على الاطلاق ، بدون أى تأخير آخر وقد يكون من المناسب ، في بادئ الامر ، ايراد خلاصة موجزة عن تاريخ هذه المسألة منذ تشكيل الادارة المدنية .

فى شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٠ شكل في فلسطين مجلس استشارى ألف من عدد متساو من الاعضاء للموظفين وغير الموظفين . وقد كان من العشرة الاعضاء غير الموظفين أربعة من المسلمين وثلاثة من المسيحيين وثلاثة من اليهود .



وفي اليوم الاول من شهر أيلول سنة ١٩٢٢ صدر دستور فلسطين وهو يقضى بتأليف حكومة في فلسطين توفيقا لاحكام قانون الاختصاص الاجنبى. وقد قضى الفصل الثالث من هذا الدستور بتشكيل مجلس تشريعى يؤلف من المندوب السامى رئيسا ، ومن عشرة أعضاء من الموظفين، واثني عشر عضوا منتخبين من غير الموظفين . وقد وضعت أصول انتخاب الاعضاء غير الموظفين في الامر الصادر في المجلس الخاص بشأن تأليف المجلس التشريعى لسنة ١٩٢٢ ، وفي شهرى شباط وآذار من سنة ١٩٢٣ . حاولت الحكومة اجراء انتخابات توفيقا لتلك الاصول فأخفقت تلك المحاولة بسبب رفض الأهالى العرب اجمالا التعاون مع الحكومة ( يراجع في هذا الصدد التقرير للفصل الذى صدر عن هذه الانتخابات المتضمن في الكتاب الأبيض رقم ١٨٨٩ بشأن انتخابات المجلس التشريعى سنة ١٩٢٣ ) وعندئذ أوقف المندوب السامى تأليف المجلس التشريعى المقترح واستمر على تسيير الإدارة باستشارة المجلس الاستشارى كالمسابق .

وقد سنحت فرصتان أخريان لزعماء العرب في فلسطين للتعاون مع الإدارة على حكم البلاد ، أولا : باعادة تأليف مجلس استشارى يعين تعيينا على أن يكون عدد أعضائه مساويا لعدد أعضاء المجلس التشريعى الذى كان في النية تشكيله . وثانيا : بالاقتراح الذى عرض عليهم لتأليف وكالة عربية ، وكان المقصود أن يتاط بهذه الوكالة نفس الواجبات المناطة بالوكالة اليهودية بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب .

غير أن زعماء العرب رفضوا قبول كلا هاتين الفرصتين ، وبناء على رفضهم هذا ، تألف في شهر كانون الاول سنة ١٩٢٣ مجلس استشارى من أعضاء موظفين فقط . ولا تزال الحالة كذلك حتى الآن وكل ما طرأ عليها من تغيير هو

أن عدد أعضاء المجلس الاستشارى قد زيد بإضافة أعضاء موظفين آخرين اقتضى تقدم الادارة اضافتهم إلى المجلس .

وبما يذكر في هذا الصدد أن حكومة جلالة مسؤولة بموجب أحكام المادة الثانية من صك انتداب عن جعل البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تكفل انشاء الوطن القومى اليهودى، وترقية أنظمة الحكم الذاتى، والمحافظة على الحقوق المدنية والدينية لجميع الأهالى . وقد أوضحت فيما تقدم الموجودات التى بذلت فى السنين الأولى من الادارة المدنية بشأن التطور الدستورى . ورغبة فى تمكين أهالى فلسطين من الحصول على اختيار فعلى فى الطرق الادارية ونظم الحكومة والتدريب على حسن التمييز فى اختيار ممثلهم أدخل اللورد بلومر ، الذى شغل منصب المندوب السامى فى فلسطين من سنة ١٩٢٥ الى سنة ١٩٢٨ درجة من الحكم الذاتى المحلى أوسع مما كانت عليه الحال فى عهد الادارة البريطانية فيما مضى .

وعندما تسلم السرجون تشانسلور زمام منصب المندوب السامى فى شهر كانون الأول سنة ١٩٢٨ نظر فى مسألة التطور الدستورى وأخذ رأى ممثلى مختلف طبقات الأهالى . وبعد انعام النظر فى الحالة رفع بعض اقتراحات فى شهر حزيران سنة ١٩٢٩ غير أنه تأجل النظر فى هذه المسألة بسبب الاضطرابات التى وقعت فى شهر آب سنة ١٩٢٩ .

١١ - وقد أمضت الآن حكومة جلالة النظر فى هذه المسألة ، فى نور درجة التقدم والرقى الحالى ، مستورة على الأخص الالتزام للمالى على هانقها الذى يقضى عليها بجعل البلاد فى أحوال سياسية وإدارية واقتصادية ، تكفل ترقية أنظمة الحكم الذاتى . وقررت أن الوقت قد حان للتقدم خطوة أخرى

في ضييل منح أهالي فلسطين درجة من الحكم الذاتي تتلاءم أحكام صك الانتداب .  
وبناء على ذلك تنوى حكومة جلالة أن تشكل مجلسا تشريعا ينطبق  
عموما على الأصول المينة في بيان الخطة السياسية الذي أصدره المستر تشرشل  
في شهر حزيران سنة ١٩٢٢ ونشر كذيل خاص لتقرير لجنة الصحفيين عن  
اضطرابات فلسطين التي وقعت في شهر آب سنة ١٩٢٩ .

وتأمل حكومة جلالة أنها ستعال ، في هذه المرة ، معاونة جميع طبقات  
السكان في فلسطين وترغب في أن تعلن بكل وضوح وجلالة بأنها ، بينما تأسف  
للحيلولة دون تنفيذ قرارها ، لتتخذ جميع التدابير المستطاعة لقمع كل محاولة  
كذه أن وقعت ، إذ أنها ترى أن من مصلحة أهالي البلاد على الإطلاق أن  
لا تؤجل قط الخطوة التي تنوى الآن أن تخطوها .

وتود حكومة جلالة أن تبين بأنه لو تم تشكيل هذا المجلس التشريعي  
عندما عقدت النية على تشكيله في المرة الأولى لكن أهالي فلسطين قد قالوا  
الآن درجة أوفر من الاختبار في كيفية تسيير النظم الدستورية . ذلك أن  
مثل هذا الاختبار لا مفر منه لنجاح التطور الدستوري ، فكما أسرع جميع  
طبقات الأهالي في ابداء رغبتهم في للمعاونة مع حكومة جلالة في هذا الصدد  
كلما كان في الأمكان إجراء هذا التطور الدستوري الذي تنوق حكومة  
جلالة لمشاهدته في فلسطين .

أن هناك فوائد جليلة يجتنيها جميع طبقات السكان من جراء تشكيل مثل  
هذا المجلس ذلك أنه قد يأتي بقائدة مخصوصة للأهالي العرب الذين ليس  
لديهم الآن وسائل دستورية تمكنهم من وضع آرائهم حول الأمور الاجتماعية  
والاقتصادية أمام الحكومة . وبالعطية أن يمثلهم في المجلس الذي يراد تشكيله  
سيتمكنون ، ليس من ابداء آراء الأهالي العرب في شأن هذه الأمور وخلافها  
فحسب ، بل من الاشتراك أيضا في البحث والتداول فيها . وهناك فائدة أخرى

تجنيها البلاد على الاطلاق من تشكيل المجلس التشريعي ، إذا أن اشترك  
ممثلى كلا الفريقين من الأهالى بصفتهم أعضاء في المجلس التشريعي ، سيؤول  
إلى تحسين العلاقات بين اليهود والعرب .

١٢ - أن المجلس التشريعي الجديد سيؤلف ، كما ذكر فيما تقدم ، على  
التحو المعين في بيان الخطة السياسية الذي صدر سنة ١٩٢٢ . وبشكل من  
المنسوب السامي ومن اثنين وعشرين عضواً ، منهم عشرة أعضاء موظفين  
واثنا عشر عضواً من غير الموظفين وسيتمتع الأعضاء غير الموظفين بطريق  
الانتخاب الأولى والثانوى . ومع ذلك ترى حكومة جلالة أن من الأهمية  
يمكن ، لاجتناب إعادة حيوط الانتخابات ، كما حدث في سنة ١٩٢٣ ،  
استنباط تدابير تؤمن تعيين العدد المطلوب من الأعضاء غير الموظفين للمجلس  
فيما إذا لم يمكن عضو واحد أو أكثر من الانتخاب بسبب موقف عدم التعاون  
الذي قد تقفه أية فئة من السكان ، أو لأى سبب آخر . وسيبقى المنسوب  
السامي متمتعاً بالصلاحية الضرورية التي تضمن تمكين الدولة المنتدبة من  
القيام بالالتزامات المترتبة عليها ازاء جمعية الأمم ومن ذلك صلاحية وضع أى  
تشريع تقضي به الحاجة الماسة ، وتوطيد النظام . وقد نشأ خلاف حول قيام  
حكومة فلسطين بأحكام صك الانتخاب يستطاع تقديم عريضة بذلك إلى  
جمعية الأمم توفيقاً لأحكام المادة ٨٥ من دستور فلسطين لسنة ١٩٢٢ .

#### (٣) التطور الاقتصادي والاجتماعي

١٣ - أن المشاكل العملية التي يجدر البحث فيها في هذا الباب هي مسائل  
الأراضى والمهاجرة والبطالة على الاجمال . فهذه المسائل الثلاث مرتبطة معا كل  
الارتباط مع ما لها من وجوه سياسية واقتصادية ، وعلى حلها يجب أن يوقف  
كل تقدم يرتجى فيما يتعلق بتوطيد السلم واستقرار اليسر والرخاء في فلسطين .

أن هذه الأمور ما زالت ، منذ أن لفت النظر إليها في تقرير لجنة شو ، موضع تحقيق دقيق على من قبل لجنة عينها المندوب السامي في شهر نيسان الماضي للتحقيق في أحوال المزارعين الاقتصادية ، وطريقة استيفاء الضرائب منهم ، ومن قبل السرجون هوب سيمسون الذي توجه إلى فلسطين في شهر آيار الماضي بناء على تكليف وزير المستعمرات للبحث في مسائل المهاجرة وتوسيع الأراضي واقتصاديات البلاد .

١٤ - وكان من نتيجة هذه التحقيقات الواسعة المطولة أن كونت بعض استنتاجات وكشف القناع عن بعض حقائق ذكرت فيما يلي بإيجاز .

#### (١) الأراضي

في الاستطاعة الآن القول بكل حزم أنه لا يوجد في فلسطين في الوقت الحاضر ، نظرا للطرق الزراعية الحالية التي يتبعها العرب ، أية أراض ميسورة لاستقرار المزارعين من المهاجرين الجدد ، إذا استئثرت الأراضي التي تملكها الوكالات اليهودية المختلفة على سبيل الاحتياط .

وقد وجه فيما مضى انتقاد شديد بشأن الأراضي الاميرية القليلة المساحة التي وضعت تحت تصرف المزارعين اليهود . الا أنه من الخطأ أن يتبادر إلى الذهن أن حكومة فلسطين تملك مساحات شاسعة من الأراضي المحولة التي في الأماكن وضمها تحت تصرف اليهود لاستثمارها . ذلك أن مساحة الأراضي المحولة التي تملكها ليست مما يعتد بها . فالحكومة تدين بمساحات كبيرة من الأراضي التي ينصرف العرب فيها ، في الواقع ويفلحونها ، غير أنه حتى ولو سلم بملكية الحكومة لهذه الأراضي ، وملكيته مختلف فيها في كثير من الأحوال ، فليس في الاستطاعة وضعها تحت تصرف اليهود لاستقرارهم فيها بالنظر لوجودها

في أيدي المزارعين العرب ، ولضرورة إيجاد أراضي إضافية أخرى لاسكان المزارعين من العرب الذين أصبحوا الآن بلا أرض .

ان إيجاد أراضي يمكن وضعها تحت تصرف المستعمرين اليهود يتوقف على ما يتم من التقدم في زيادة قوة انتاج الأراضي المشغولة الآن .

١٥ - ويقراءى الآن ، في نور أفضل التقديرات المسورة ، أن مساحة الأراضي مقابلة للزراعة في فلسطين ( اذا استثنيت منطقة بلا السبع ) تبلغ ٦٥٤٤٤٠٠٠ دونما . وهذه المساحة هي أقل بكثير من التقديرات التي أجريت فيما مضى إذ أنها تبلغ حسب التقديرات الرسمية بين عشرة واحد عشر مليون دونم .

ويلوح أيضا أنه بينما تحتاج عائلة الفلاح إلى ١٣٠ دونما من الأراضي على الأقل للقيام بأود معيشتها معيشتها في الأراضي البعل (غير المسقية) نجد أنه لو قسمت الأراضي الزراعية المسورة في البلاد إذا استثنيت الأراضي التي في أيدي اليهود ، بين المزارعين العرب الحاليين لنسأل العائلة الواحدة ٩٠ دونما . وكى يتسنى اعطاء العائلة الواحدة من جميع المزارعين ١٣٠ دونما من الأرض ، وهو المعدل ، يحتاج إلى ثمانية ملايين دونم أخرى من الأراضي الزراعية ويظهر أيضا انه من بين العائلات العربية القروية التي يبلغ عددها ٨٦٩٨٠ عائلة ، يوجد ٢٩٤ في المائة بلا أراضي . وليس بمعلوم عدد العائلات التي كانت تزرع أرضا فيما مضى ثم فقدتها إذ أن هذه النقطة هي جملة النقاط التي ليس في الاستطاعة الآن حصرها بتأكيد بل يؤمل التثبت منها في أثناء الاحصاء الذي سيجرى في السنة القادمة .

١٦ - أن حالة الفلاح العربي تحتاج إلى كثير من العناية ومن المقتضى وضع سياسة خاصة بالأراضي أن كان يراد تحسين أحوال معيشتها .

وقد كانت الهيئات الاستعمارية اليهودية ، العمومية منها والخصوصية

الوكالات الوحيدة التي اتبعت لغاية الآن سياسة ناجحة في تحسين الاراضى .  
وكان لأهالى المستعمرات اليهود كل فائدة يمكنهم اجتثاثها مما تيسر لهم  
من رأس المال والعلم والتنظيم . فالى ذلك ، والى نشاط أهالى المستعمرات  
أنفسهم يرجع الفضل فى هذا النجاح الفائق . ومن الجهة الأخرى فإن الأهالى  
العرب ، بينما تموزم هذه الفوائد التي يتمتع بها أهالى المستعمرات اليهود ،  
قد زاد عددهم بسرعة فائقة من جراء زيادة المواليد على الوفيات فى الوقت  
الذى نقصت فيه الاراضى المبورة لأحاشتهم بنحو مليون دونم ، انتقلت  
إلى أيدي اليهود .

١٧ - قد سبقت الإشارة فيما تقدم إلى النشاط والنجاح الفائقين اللذين  
تألفا ميدان استثمار اليهود للأراضى . وليس من العدل فى شيء أن يقبل  
الادعاء الذى أدلى به فى معرض الخلاف الناشئ بشأن العلاقات بين اليهود  
والعرب فى فلسطين بأن نتيجة استثمار اليهود على السكان العرب كانت فى  
جميع الأحوال مضرة بمصالح العرب فهذا الادعاء لا يمكن التسليم به إجمالا .  
لكنه من الضرورى ، عند البحث فى هذه الناحية من المشكلة ، أن يميز بين الاستثمار  
الذى تقوم به جمعية الاستثمار اليهودى فى فلسطين ( المعروفة عموما باليكا )  
وبين الاستثمار الجارى تحت رطية الجمعية الصهيونية .

فيقدر ما يتعلق الأمر بالسياسة الماضية التي اتبعتها جمعية (اليكا) لا ريب  
أن العرب قد استفادوا كثيرا من انشاء المستعمرات اليهودية . وقد كانت  
العلاقات حسنة فيما مضى بين أهالى المستعمرات وجيرانهم العرب والحالات  
التي تستند عليها المراجع اليهودية فى تأييد ادعائها بأن نتيجة استثمار اليهود  
مفيدة لمجاورهم العرب فهي فيما يخص المستعمرات التي انشأتها جمعية (اليكا)  
قبل أن يشرع فى الاستثمار من صندوق رأس المال الفلسطينى الذى هو الآن

المصدر للمالى الرئيسى للوكالة اليهودية .

اما المحاولات التى اجريت لاثبات أن الاستعمار الصهيونى لم ينتج عنه انضمام مستأجرى الاراضى التى باعها اصحابها إلى الطبقة التى لا ارض لها فقد ثبت بالتحقيق انها غير مقنعة ، أن لم تكن مضللة .

١٨ - وفضلا عن ذلك فان نتيجة الاستعمار اليهودى على الاهالى الحاليين تتأثر تأثرا كبيرا بالشروط التى تمتلك الهيئات اليهودية المختلفة بموجبها الاراضى وتستغلها وتؤجرها فقد نص دستور الوكالة اليهودية الموسعة الموقع فى زوريخ فى اليوم الرابع عشر من آب سنة ١٩٢٩ (القرتان « د » و « هـ » من المادة الثالثة ) على أن الاراضى التى تمتلك « تعتبر ملك الشعب اليهودى وملكيته غير قابلة الانتقال » وعلى وجوب مراعاة مبدأ تشغيل العمال اليهود فى جميع الاشغال والمشاريع « وفضلا عن ذلك فقد ورد فى المادة ٢٣ من عقد الايجار الذى فى النية تنظيمه بشأن الاراضى التى تمنحها جمعية رأس المال القومى اليهودى تعهد يقضى على المستأجر بأن يقوم بجميع الاشغال المتعلقة بزراعة الارض بواسطة العمال اليهود فقط ، وفرضت شروط شديدة لتأمين مراعاة هذا التعهد » .

وهناك تعهد يرتبط به أهالى المستعمرات الواقعة فى السهل الساحلى يقضى عليهم باستئجار العمال اليهود فقط ، كلما اضطروا إلى استئجار عمال . وهذا التعهد يدرج فى الاتفاقات التى تعقد بين صندوق رأس المال الفاسطينى والذين يستغلون اموالا منه ، وورد نفس هذا الحكم فى الاتفاقات المستعملة فى مستعمرات مرج ابن عامر .

ان من المصعب أن تتفق هذه الاحكام المشددة مع التصريح الذى ادلى به فى المؤتمر الصهيونى المنعقد سنة ١٩٢١ بأن « الشعب اليهودى يرغب فى أن



يعيش مع الشعب العربي بمصلات صداقة واحترام متبادلين وان يعمل بالاشتراك مع الشعب العربي على ترقية البلاد المشتركة بينهما بحيث تؤمن رفاهية كلا الشعبين .

١٩ - وقد كان الزعماء اليهود صريحين كل الصراحة في تبرير سياستهم هذه . فقد ادعت اللجنة التنفيذية لجمعية العمال اليهود ، التي لها نفوذ كبير في تكييف السياسة الصهيونية ، بأن هذه القيود ضرورية لتأمين ادخال أكبر عدد مستطاع من المهاجرين اليهود ، وللمحافظة على أسلوب معيشة العمال خشية أن ينحط إلى أسلوب معيشة العمال العرب .

ومهما كانت هذه الحجج منطقية ، من وجهة الحركة الوطنية الصرفة ، فيجب القول بأنها لم تراع فيها أحكام المادة السادسة من صك الانتداب التي تشترط صراحة على حكومة فلسطين ، عند تسهيلها الهجرة اليهودية واستقرار اليهود بكثرة في اراضي البلاد ، أن تكفل « عدم الحاق أى حيف أو ضرر بمقوق ومركز سائر طوائف الالهالى الاخرى » .

## (٢) التحسين الزراعى

٢٠ - أن من واجب الادارة بموجب صك الانتداب ، على نحو ماورد في الفقرة السابقة ، أن تكفل عدم الحاق أى حيف أو ضرر بمركز « سائر طوائف الالهالى الاخرى » من جراء المهاجرة . كما انه من واجبها أيضا ، بموجب صك الانتداب أن تشجع استقرار اليهود بكثرة في اراضي البلاد ، مراعية في ذلك على الدوام الشرط المتقدم ذكره .

٢١ - وقد اقتنعت حكومة جلالاته ، من نتيجة التحقيقات الاخيرة ، بأن الضرورة تقضى رغبة في الوصول إلى هاتين الغايتين ، بإجراء تحسين فعلي

في احوال الزراعة المتبعة الآن بقصد تأمين زيادة الاستفادة من الارض .  
٢٢- فبالتابع مثل هذه السياسة فقط يستطيع استقرار مزارعين آخرين من  
اليهود في الاراضى بصورة تتفق مع الشروط المقررة في المادة السادسة من  
هك الانتداب والنتيجة المتوخاة لا يمكن نيلها الا بعد مرور سنوات من الجد  
والعمل . ولذا فمن حسن الحظ ان يكون لدى الهيئات اليهودية اراض واسعة  
احتياطية لم يستقر فيها المستعمرون بعد ولم تضر . وعلى ذلك يمكنهم الاستمرار  
في عملهم بدون توقف ريثما توضع تدابير عمومية أخرى لتحسين الاراضى  
يستطيع الاستفادة منها كلا العرب واليهود . ومع ذلك فمن الواجب بحكم  
الضرورة ، ان تاتى مراقبة التصرف بالاراضى بالمرجع القائم بهذا التحسين  
فلا يسمح بانتقال الاراضى الامنى كان ذلك الانتقال لا يعارض مع خطط  
ومشاريع ذلك المرجع . واذا اعتبرت المسؤوليات المترتبة على عاتق الدولة  
المتنبذة اتضح بان هذا المرجع يجب ان يكون حكومة فلسطين .

٢٣- ومن جملة المشاكل التى تستوجب النظر ، مسائل الرى ، وجعل  
هذا التحسين مع أعمال دائرة الزراعة وغيرها من دوائر الحكومة وتقرير  
مجال العمل لكل منها رغبة في اجتناب الاحتكاك والاختلاف والتجاوز  
في العمل ، وبغية الحصول على أعظم فائدة مما يبذل من مجهود مشوك .  
ويجب انعام للنظر أيضا في حماية المستأجرين بمنحهم حقا من حقوق  
الأجارة ، أو بأية وسيلة أخرى ، لتأمين عدم اخراجهم من الارض أو  
تعريضهم لاجارات فاحشة .

ثم ان هنالك مسألة ذات صلة وثيقة بمثل هذا التحسين ، هي الأنموذج  
في أعمال التسوية والتثبيت من الملكية وتسجيل عقود الاجارة . وهنا نخرج  
الى حيز الوجود مشكلة هامة بسبب وجود مساحات واسعة من الأراضى

في القرى العربية مملوكة بطريق المشاع ، ذلك أن نصف القرى العربية بوجه التقريب مملوك بطريق المشاع ، وهناك اتفاق في الرأي أن مثل هذا النظام هو عقبة كبرى في سبيل ترقية الزراعة في البلاد .

ويلوح أن تأليف جمعيات تعاون بين الفلاحين هو من الأمور الأولية المهمة في سبيل تقدمهم ورفقهم . وقد قسام مؤخرا خبير ذو اختبار واسع بأجراء تحقيق في هذه المسألة برمتها بالتبابة عن حكومة فلسطين .

٢٤ - وقد وقع على كاهل مالية فلسطين عبء ثقيل من جراء الضرورة التي دعت إلى زيادة قوات الأمن العام زيادة كبرى . إلا أن هذه الزيادة اعتبرت ضرورية في نور الحوادث التي وقعت في خريف ١٩٢٩ ، وليس في الاحتطاعة التنبؤ الآن بالزمن الذي يصبح فيه تخفيض النفقات من هذا الباب تخفيضاً محسوساً ، إذ أن التخفيض يجب أن يتوقف ، لدرجة كبرى ، على ما يطرأ من التحسين في العلاقات للتبادلة بين العرب واليهود ذلك التحسين الذي تأمل حكومة جلالاته بأن يكون من إحدى فائجه .

إن السياسة العمومية التي تتبعها حكومة جلالاته ترمي ، فيما ترمي إليه إلى جعل فلسطين قادرة على سد نفقاتها بنفسها فالتحصين للنوى اجراءه في الطرق والاساليب الزراعية ليس أنه يستغرق وقتاً فحسب بل يستلزم نفقات باهظة أيضاً ، مع أنه يؤمل أن يكون بعض النفقات التي تصرف في هذا السبيل قابلة الاسترداد . وحكومة جلالاته تنظر بكل تدقيق في المركز المالي الذي يبلج عن هذه الحالة وتبحث الآن في اتخاذ التدابير الضرورية لوضع سياستها هذه موضع التنفيذ .

### (٣) المهاجرة

٢٥ - قد وضع مؤخرا النظام الذي تتبعه حكومه فلسطين في مراقبة

للمهاجرة إلى فلسطين على بساط البحث والتدقيق من جميع وجوهه . وفي شهر  
آيار الماضي رأت حكومة جلالاته أن من الضروري توقيف اصدار شهادات  
لادخال المهاجرين بموجب جدول العمال ، أى الاشخاص الذين يشتغلون عند  
الغير ( زيادة على الـ ٩٥٠ شخصا الذين سبقت الموافقة على ادخالهم ) في  
السته الاشهر التى تنتهى في ٣٠ ايلول سنة ١٩٣٠ دون أن تعرض لاصناف  
للمهاجرين الآخرين ، وذلك ريثما تظهر نتيجة هذا التحقيق وتقرر الخطوة  
السياسية المقبلة . وقد أسفر هذا التحقيق عن أظهار بعض العجز في النظام  
الحالى ، وثبت أنه بموجب هذا النظام ادخل كثير من الأشخاص ممن لم يكن  
في استطاعتهم أن يحصلوا على التأشير على جوازاتهم ( فيزا ) لو كانت جميع  
الحقائق عنهم معلومة . والحكومة لاتباشر مراقبة فعالة فيما يتعلق باختيار  
المهاجرين من الخارج إلى فلسطين ، يستند على ايجاد مستعمرات مشوكة  
وعلى مبدأ « اشتغال العامل بنفسه » ( أى أن كل انسان يجب أن يشتغل  
بنفسه ويجنب تشغيل العمال : المستأجرين ) وأن لم يكن في استطاعة  
العامل « الاشتغال بنفسه » فهى تحتم عليه استخدام وتشغيل العمال اليهود  
دون غيرهم .

ونظرا للمسؤولية المترتبة على الدولة المنتدبة من الضروري أن تكون  
حكومة فلسطين بصفتها وكالة عنها ، للرجح الذى يفصل جميع الأمور السياسية  
المتعلقة بالمهاجرة وتوضح ضرورة ذلك على الاخرى متى أخذت بعين الاعتبار  
درجة صلة المهاجرة بالبطالة وسياسة تحسين الأراضي . غير أنه لا يمكن استنباط  
أية تحسينات واقية في الإدارة الحالية إلا إذا حصلت موافقة بين الحكومة  
من جهة والوكالة اليهودية من جهة أخرى فيما يتعلق بواجبات كل منها ، وأخذ  
بعين الاعتبار التام ذلك التفوذ الذى تصرفه نقابة العمال اليهود العمومية في  
تكييف سياسة الوكالة .

٢٦ - أما فيما يتعلق بصفة المهاجرة بالبطالة فهناك صعوبات حمة في الوقت الحاضر بسبب عدم وجود وسيلة واقية يمكن بواسطتها تقدير درجة البطالة في أى وقت ما. ويصدق ذلك على الاخص فيما يتعلق بالأهالي العرب. ورغم عدم وجود احصاءات يصبح الاعتماد عليها فقد ابدت بيانات كافية تحمل على الاعتقاد بأن درجة البطالة بين الأهالي العرب قد وصلت حدا خطرا وأن البطالة بين اليهود قد أدت إلى نواح غير مرضية بالمرّة وفي الاستطاعة القول بأنه قد ثبت بصرامة أن تحضير جدول العمال يجب أن يبنى على التثبیت من مجموع عدد العمال العاطلين في فلسطين وبلى ذلك وجوب التأكد تمام التأكد من مقدار عدد العمال العاطلين وستنظر حكومة جلالة بكل امعان وتدقيق في إيجاد وسيلة لهذا الغرض ولذلك يجب الحكم على مقدرة فلسطين الاقتصادية على استيعاب مهاجرين جدد بالاستناد إلى مركز فلسطين أجمالا فيما يتعلق بالبطالة ويجب بذل كل عناية عند التأكد من مقدرة البلاد الاقتصادية بحيث يؤخذ بعين الاعتبار أى طلب على العمال يمكن اعتباره مؤقتا بسبب زيادة التداول في السوق المالية الناشئة عن الأموال المنفقة على التعمير والتحسين، أو عن أية أسباب أخرى.

٢٧ - تفرض المادة السادسة من صك الانتداب عدم الحاق أى حيف أو ضرر بحقوق ومركز سائر طوائف الأهالي من جراء الهجرة اليهودية. فمن الواضح أنه إذا كانت مهاجرة اليهود تسبب حرمان السكان العرب من الحصول على الاشغال الضرورية لمعيشتهم، أو إذا كانت حالة البطالة بين اليهود تؤثر في مركز العمال على العموم فحتم على الدولة المتدبة، توفيقا لأحكام صك الانتداب، أما أن تخفض المهاجرة أو توقفها، إذا استدعت الضرورة ذلك، ربنا يتسنى للعاطلين من (الطبقات الأخرى) إيجاد عمل لهم. وما يلاحظ بهذا الصدد، أن حكومة جلالة في نور التحقيق الذى جرى في

مشكلتي المهاجرة والبطالة ، تعتبر بأن توقيفها المهاجرة بموجب جدول العمال في شهر آيار الماضي كان مبررا تماما .

وقد ادعى بأن موافقة المندوب السامي على إصدار شهادات المهاجرة بموجب جدول العمال يفيد ضمنا وجود مجال لادخال مهاجرين من طبقة العمال وبأن حكومة جلالاته بالتالي كانت مدفوعة بعوامل سياسية عندما اوقفت إصدار هذه الشهادات . غير أن الحال ليست كذلك . ذلك أن حكومة جلالاته ، عندما قررت توقيف إصدار هذه الشهادات اخذت بعين الاعتبار الآراء التي أعرب عنها في تقرير لجنة شو من جهة عدم وجود أراضي كافية ومن جهة ضرورة تشديد المراقبة على المهاجرة . وقد ثبت أن هذه الأمور تسوجب تحقيقا بواسطة خبير غير أن حكومة جلالاته شعرت أنه ، ريثا يتم التحقيق فيها على هذا الوجه ، لا يجوز اتخاذ أية تدابير من شأنها أن تؤكد في سوء الحالة الاقتصادية التي كانت مدعاة للقلق في رأى أكثرية لجنة شو .

وكل قرار يتخذ لادخال المهاجرين اليهود ، دون اعتبار هذه القيود ، يجب استنكاره ليس فقط بالنظر إلى مصالح سكان فلسطين عموما وإنما بالنظر إلى مصالح الطائفة اليهودية المخصوصة أيضا . وما زال الريب يساور الأهالي العرب - وهذا مما لا شك فيه - من أن الضائقة الاقتصادية أسفرت عن عدم وجود احتياطات تحول دون وقوع الاختلال في إصدار شهادات المهاجرين ودون ادخال المهاجرين غير المرغوب فيهم . وهناك ناحية أخرى غير مرضية هي أن عددا كبيرا من المسافرين الذين يدخلون البلاد بالاستناد على إذن يخولهم الإقامة مدة محدودة يقعون في البلاد بدون موافقة . ويقدر عدد الذين دخلوا من هذا الصنف في الثلاث السنوات الأخيرة بنحو ٧٨٠٠ شخصا

ثم يلى ذلك ناحية خطيرة أخرى هي عدد الذين يدخلون البلاد مجتنبين أماكن المراقبة على الحدود .

وفي كل محاولة تجرى لاستنباط وسيه حكومية وافية لمراقبة المهاجرة يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الدور المهم الذي تلعبه في الوقت الحاضر نقابة العمال اليهود العمومية فيما يتعلق بمهاجرة اليهود . أن تقوم هذه النقابة ولسمج للدى وأعمالها مضاعفة . فهي تكون عاملا هاما ضمن الحركة الصهيونية في العالم . وفي مؤتمر زوريخ الأخير كان أكثر من ربع الاعضاء الذين تايروا عن الدوائر الصهيونية ، سواء في فلسطين أو الخارج ، بمن ينتسبون لهذه النقابة . ويظهر النفوذ الذي تستطيع هذه النقابة أن تبتذله ازاء المهاجرين بصرمها على أى عضو من اعضائها الرجوع إلى المحاكم للفصل في أى خلاف يقع بينه وبين عضو آخر ، ذلك أن لها محاكمها المخصوصة من الدرجتين الابتدائية والثانوية وعحكة عليا للعمال تستأنف إليها الاحكام التى تصدرها المحاكم الابتدائية . وقد اتبعت هذه النقابة سياسة ترمى إلى إدخال نظام اجتماعى للحالة التى يقاسونها الآن هي بلاشك ناشئة بالأكثر عن مهاجرة اليهود الزائدة وما زالت هناك أسباب يمكن أن يظهر منها بوضوح من أن هذا الريب متأصل تماما فلا يبقى هناك سوى أمل ضعيف لأى تحسين في العلاقات المتبادلة بين الشعبين . غير أنه على مثل هذا التحسين في العلاقات جووقف بالأكثر إيجاد الطمأنينة والرفاهية في فلسطين .

ومن المأمول أن يجرى تعديل في طريقة تحضير جداول العمال يؤول إلى انهاء العلاقات الودية بين المراجع اليهودية في فلسطين ودائرة المهاجرة . ومن الجلى أن من المرغوب فيه توثيق التعاون بين المراجع اليهودية والحكومة إذ كلما كان للتعاون وثيقا ووديا كلما سهل وضع جدول بالاتفاق مبنى على

أساس حسن أدراك احتياجات البلاد الاقتصادية من كلا الجانبين .

٢٨ - وقد سبق القول في الفقرات السابقة أن مشاكل تحسين الأراضي والمهاجرة والبطالة متصلة بعضها ببعض وبأن مستقبل فلسطين يجب أن يتوقف على إيجاد سياسة تؤخذ فيها بعين الاعتبار التام جميع هذه العوامل الثلاثة . ولا يمكن تحقيق تصورات الوطن القومي اليهودي بأى وجه من الوجوه الا متى كانت فلسطين متمتعة بالطمأنينة والسلام والرخاء فبال تعاون الودى بين العرب واليهود والحكومة يمكن أن ينجم الرخاء فى البلاد .

ويظهر من الحالة التى كشف الفحص عنها التحقيق الدقيق فى الع.و.امل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة ، ان فلسطين تواجه دورا عصبيا فى رقيها وتقدمها . ويمكن القول أن الحكومة فى الماضى تركت القوى الاقتصادية والاجتماعية تعمل عملها بأقل تدخل أو رقابة منها . غير أنه قد اتضح كل الانضاح انه لا يمكن الاستمرار فى هذه السياسة . فبال تعاون الوثيق بين الحكومة وزعماء العرب واليهود قد يستطيع الحيلولة دون سقوط فلسطين إلى حالة قد تقضى ، من الجهة الواحدة ، على العمل المجيد الذى قام به أولئك الذين وضعوا نصب أعينهم بناء الوطن القومى اليهودى ، ومن الجهة الأخرى على مصالح أكرية الأمالى الذين يملكون فى الوقت الحاضر موارد طفيفة تمكنهم من الكفاح لحفظ كيانهم . والأمر الذى تدعو الحاجة اليه هو أن يتفق كلا الشعبين على العيش معا وأن يحترم كل شعب منهما احتياجات ومطالب الشعب الآخر .

لذلك فان حكومة جلالته تدعو العرب إلى الاعتراف بمقتضى الحالة ، وإلى بذل الجهد المستمر فى التعاون على الوصول بالبلاد على الاطلاق إلى حالة من الرخاء واليسر تشمل فامدتها الجميع . كما أن حكومة جلالته تطلب من



الزعماء اليهود أن يعترفوا بضرورة اجراء بعض التنازل من جهتهم عن التصورات الاستقلالية الاقتصادية التي أخذت تنشأ في بعض الدوائر فيما يتعلق بالوطن القومي اليهودي وأن يعتبروا أن الدوامل الفعالة في تكييف سياستهم أن يتم رقي البلاد بكيفية تضمن نوال مصالح العرب واليهود الاعتبار الواقي بقصد انهاء الرفاهية في كافة أنحاء البلاد وذلك في أحوال لا تبث إلى إيجاد أسباب للانهام بالتجيز لفريق دون آخر بل تمكن كلا الشعبين العربي واليهودي من الرقي والتقدم بوفق وقناعة .

(١٣) كتاب رسمي من رئيس الوزراء رمزي ماكدنالد إلى الدكتور وايزمن، رئيس الوكالة اليهودية لفلسطين في ١٣ فبراير ١٩٣١ .

عزيرى الدكتور وايزمن . وايت هول

١٣ فبراير ١٩٣١

١ - يسرى بأن أبعث اليكم البيان التالي عن موقفنا الذي سيعتبر التفسير الرسمي للكتاب الأبيض في الشئون التي تتناولها هذه الرسالة وذلك للعمل على ازالة بعض ما أسيء ادراكه وفهمه مما ظهر بشأن سياسة حكومة صاحب الجلالة فيما يخص بفلسطين كما هو مبين في الكتاب الأبيض الصادر في اكتوبر سنة ١٩٣٠ والذي أصبح موضوع نقاش في مجلس العموم في ١٧ نوفمبر وكذلك لمواخبة الانتقادات التي قدمتها الوكالة اليهودية .

٢ - لقد قيل بأن سياسة حكومة صاحب الجلالة تتضمن خروجاً جذبياً عن الالتزامات الانتخاب كما فهمت حتى الآن ، وانها تتجاهلها وترمى إلى سياسة لا تتفق والالتزامات الانتخاب نحو الشعب اليهودي .

٣ - ان حكومة جلالتة لا ترى من الضروري أن تذكر بأسباب تصريحاتها السياسية التي سبق وانفضت بها . ولكنها تود أن تلتفت النظر إلى الواقع ، وهو

أن الكتاب الأبيض الصادر في ١٩٣٠ لا يشير إلى الكتاب الأبيض لسنة ١٩٢٢ -  
الذي كانت الوكالة اليهودية قد قبلته - ولا يقره فحسب ، بل يعترف بأن  
الالتزامات الانتداب هي التزامات للشعب اليهودي وليست التزامات للسكان اليهود  
في فلسطين . وقد وضع الكتاب الأبيض في مقدمة بيانته ، خطابي الذي ألقاه  
في مجلس العموم في الثالث من أبريل سنة ١٩٣٠ والذي أعلنت فيه بكلمات  
لا يمكن أن تكون أكثر وضوحاً ، بأن رغبة حكومة جلالاته ، هي الاستمرار  
في إدارة فلسطين بما يتفق وشروط الانتداب كما أقره مجلس عصبة الأمم .  
وقد أعيد تأكيد هذا الموقف كما أوضحه مرة أخرى خطابي في مجلس  
العموم في تاريخ ١٧ نوفمبر . وفي خطابي الواقع في الثالث من شهر إبريل ،  
استعملت اللغة الآتية : -

« إن حكومة جلالاته ستستمر بإدارة فلسطين بما يتفق وشروط الانتداب  
كما وافق عليه مجلس عصبة الأمم . وهذا التزام دولي لم يعد التراجع عنه  
موضوع بحث » .

« وبموجب شروط الانتداب ، تعتبر حكومة جلالاته نفسها مسؤولة عن  
تشجيع إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ، على أن يكون معلوماً  
بأن لا يتم أي شيء من شأنه أن يكون محققاً بالحقوق المدنية والدينية للطوائف  
غير اليهودية الموجودة في فلسطين أو بالحقوق والوضع السياسي التي يتمتع  
بها اليهود في أي بلد آخر » .

« وهناك أي في صك الانتداب ، التزام مزدوج ، أحدهما إلى الشعب  
اليهودي من جهة وآخر إلى سكان فلسطين من غير اليهود من جهة أخرى :  
وقد أصبح قرار حكومة جلالاته الحازم ، تنفيذ كلا الشقين من هذا التصريح  
بقدر متساو ، خص جميع طوائف شعب فلسطين بالمعادلة المتساوية . وتعتبر

حكومة جلالاته هذا واجبا لن تخلى عنه وانما - في سبيل القيام به - ستستخدم جميع الموارد التي تحت تصرفها .

د ان ذلك التصريح لا يتفق ومواد الانتداب فحسب بل أيضا ومقدمة صك الانتداب حيث يعاد تأكيده بوضوح .

٤ - وفي تطبيق سياسة الانتداب ، لا يمكن للدولة المنتدبة أن تهمل وجود مصالح ووجهات نظر متضاربة . ولكن هذه المصالح ووجهات النظر ليست في حد ذاتها مستحيلة التوفيق . ولكن حلها لا يمكن أن يتم الا إذا توفر هناك ادراك صحيح ، يقر بأن الحل التام للمشكلة ، يتوقف على تقام بين اليهود والعرب .

والى أن يتم هذا ، يجب أن ندخل - بصورة أكيدة - اعتبارات التوازن في تفسير السياسة .

٥ - لقد وجهت اشتقادات كثيرة إلى الكتاب الأبيض ، على أنه يحوى بصورة أكيدة على مزاعم تمس حق الشعب اليهودي ومنظمة العمل اليهودية ، في حين أنه من السهل دحض أى قصد كهذا يمكن أن ينسب إلى حكومة جلالاته . انه لمن المعترف به بأن الوكالة اليهودية قد تعاونت دائما وعن طيب خاطر في تنفيذ سياسة الانتداب ، وبأن العمل الانشائي الذي تم على يد الشعب اليهودي في فلسطين ، كان له أثر مفيد في تقدم البلاد ورفاهيتها بصورة عامة .

وتعترف حكومة جلالاته أيضا بقيمة الخدمات والعمل التي قامت بها منظمة نقابات العمل اليهودية في فلسطين والتي تستحق أن تمنح كل تشجيع .

٦ - ولقد ظهرت هناك مشكلة بشأن المعنى الذي يجب أن يتصل بكلمات « حفظ حقوق جميع سكان فلسطين المدنية والدينية » ، بغض النظر عن الجنس .

والدين ، مما ورد في المادة الثانية من صك الانتداب ، وكذلك الكلمات التي تؤكد عدم الاجحاف بحقوق بقية طوائف السكان ومركزهم مما ورد في المادة السادسة من الصك المذكور .

كما أن الكلمات التي تؤكد ما يحفظ الحقوق المدنية والدينية الواردة في المادة الثانية لا يمكن تفسيرها بأنها تعني أن حقوق أفراد المواطنين المدنية والدينية لا يمكن تغييرها . وفي قضية سليمان مره الذي أشير إليه ، قال مجلس الملك الخاص في صدد تفسير هذه الكلمات في المادة الثانية : « أن هذا لا يعني .. أن جميع الحقوق السياسية لكل فرد من سكان فلسطين ، التي كانت قائمة عند تاريخ الانتداب ، من شأنها أن تبقى بلا تغيير طيلة بقاء هذا الانتداب :

إذ لو كان هذا شرط لازم لصلاحية الانتداب لأصبح من الممكن سن تشريع فعال . ولذلك ، فالكلمات يجب أن تقرأ بمعنى آخر ، والوسيلة لادراك الغرض الحقيقي للجملة ومعناها يجب أن تقع عليها في الكلمات الختامية للمادة : « بغض النظر عن الجنس والدين » ، أن هذه الكلمات تدل على أن الانتداب - فيما يختص بالحقوق المدنية والدينية - لا يجوز له أن يميز بين الأشخاص على أساس الدين أو الجنس ، كما أن هذا الشرط الوقائي يطبق بالتساوي على اليهود والعرب ، وكذلك جميع أقسام السكان .

٧ - إن كلمات « حقوق ومركز بقية طوائف السكان » ، الواردة في المادة السادسة ، تشير بوضوح إلى الطائفة غير اليهودية وأن ما أشرنا إليه ، من مركز وحقوق ، لا يجوز الاجحاف بها ، أي لا يجوز ازالتها أو تحويلها إلى أسوأ . ولذلك فإن أثر سياسة الهجرة والاستيطان على الوضع الاقتصادي للطائفة غير اليهودية ، لا يمكن إلا أن يؤخذ بعين الاعتبار . ومع ذلك فالكلمات لا يجوز أن تقرأ كأنها تجميد للاوضاع الاقتصادية القائمة في فلسطين بل

على العكس من ذلك . فان الالتزام بتسهيل الهجرة اليهودية ، وتشجيع استيطان اليهود المكتظ في الأراضى ، يبقى التراما ايجابيا للانتداب يمكن انجازها ، دون الاجحاف بحقوق الطوائف الأخرى من سكان فلسطين ومركزها .

٨- ويمكننا أن ننتقل إلى الادعاء القائل بأن الانتداب قد أعيد تفسيره بصورة مجحفة جدا بمصالح اليهود فيما يختص بقضيتى استيطان الأراضى والهجرة الحيويتين .

لقد قيل بأن سياسة الكتاب الأبيض من شأنها أن تقيم العراقيل في وجه الهجرة ، كما أنها تعطل ، ان لم ، ته فعلا ، استيطان اليهود المكتظ للأراضى ، مما هو غرض الانتداب الأول ، ولدعم هذا الادعاء وجهت أهمية خاصة إلى الفقرة التى تشير إلى الأراضى الاميرية المذكورة فى الكتاب الأبيض والتى تنص على: انه لمن غير الممكن جعل هذه المساحات ميسورة للاستعمار اليهودى وذلك أولا بالنظر لاشتغالها فعلا من قبل المزارعين العرب من جهة ثم لأهمية العمل على جعل أراضى أخرى مهيئة لاستيطان هؤلاء المزارعين الذين لا أرض لهم الآن .

٩- ان لغة هذه الفقرة يجب أن تقرأ على ضوء السياسة كمجموع . انه لمن المرغوب فيه أن يصبح واضحا بأن العرب الذين لا أرض لهم والذين كان القرض من الاشارة اليهم فى الفقرة المذكورة ، هم العرب الذين يعتبرون قد أخرجوا من ديارهم - أى من الاراضى التى كانوا يقيمون فيها - على أثر انتقالها إلى أيدي اليهود ، ثم لم يحصلوا على غيرها ليتمكنوا من الاستقرار فيها أو الحصول على عمل مرضى مماثل . ان عدد هذا النوع من العرب يجب

أن يكون موضوعا لتحقيق دقيق . كما أن حكومة جلالة تشمر بأنها ملزمة بتسهيل توطين هذه الطبقة من العرب الذين لا أرض لهم . وأن الاعتراف بهذا الالتزام لا يحط ولا بصورة من قدر أغراض التحسين العظيمة التي تعبرها حكومة جلالة أكثر الوسائل فعالية لتشجيع انشاء الوطن القومي اليهودي .

١٠ - وبوضع سياسة لتسوية مشكلة الاراضي ، من الضروري أن تأخذ حكومة جلالة بعين الاعتبار كل حالة تمت إلى العرض الاساسي من الانتداب .

فمساحة الاراضي الفأيلة للزراعة ، وامكانيات الري ، وقدرة البلاد الاستيعابيية فيما يختص بالهجرة ، جميعها عناصر تلائم والتائج التي يجب أن توضع ، كما أن امال أي واحد منها من شأنه ان يكون مجعفا عند سياسة عادلة وناجحة .

« وفي نية حكومة جلالة أن تقوم بأقرب ما يمكن بتحقيق للتأكيد في أمور كثيرة منها ، مشكلة الاراضي الاميرية وغيرها من الاراضي الصالحة ، أو التي يمكن جعلها صالحة للسكان الكثيف من قبل اليهود المشار اليهم في الالتزام المفروض على الحكومة للتدبئة بموجب المادة السادسة .

ان هذا التحقيق سيكون شاملا في مداه كما يتضمن جميع موارد الاراضي في فلسطين وفي أثناء اجراء تحقيق كهذا ستؤخذ بعين الاعتبار جميع المصالح اليهودية كانت أم عربية بصورة تجعل اقتراحات كهذه تتقدم كما يمكن أن يكون مرغوبا فيها .

١١ - أن قضية ازدحام الفلاحين في المناطق الجبلية من فلسطين ، تنظر اليه حكومة جلالة بعين الاعتبار الدقيق . ويتنظر أن تتخذ تدابير لتحسين الاراضي وتنميتها تنمية واسعة ، ولادخال مناطق - ربما كانت قد بقيت

حتى الآن غير مزروعة - ضمن المنطقة الزراعية ، مما سيؤمن للفلاحين مستوى أحسن من المعيشة ، تخفيف عن الالتجاء إلى الانتقال الا في حالات شاذة -  
 ١٢ - وفي حالة تنفيذ سياسة لتسوية مشكلة الاراضى ، كما هي مينة في المادة الحادية عشر من الانتداب ، من الضروري - إذا ما أردنا تجنب القوضى ، وإعطاء هذه السياسة الفرصة لتنتج - أن يكون هنالك اشراف مركزى على الصفقات المختصة بملك الاراضى ونحوها خلال فترة الانتقال الذى يمكن أن يكون ضروريا في حدود المقول لوضع مشروع التحسين على أساس متين .

والسلطة المنتظر تكوينها ، مهمتها تنظيمية لا تحريرية ، رغم أنها تشمل على سلطة تمكنها من الحيلولة دون الصفقات المناقضة لنصوى المشروع . لكن استخدام هذه السلطة سيكون محدودا . كما أنه لن يكون ولا في أى حالة تصفيا . وستشروط في كل حالة اعتبارات من شأنها أن تعمل على أحسن طريقة لتحقيق أغراض الانتداب . ان كل رقابة منتظرة ، ستكون متعاطة بالصفقات اللازمة لضمان أقل ما يمكن من التدخل في انتقال الاراضى بصورة حرة .

وسيسرى مفعول هذه الرقابة المركزية منذ ذلك التاريخ الذى تبدأ فيه السلطة المركزية اليها مهمة تنفيذ سياسة تحسين الاراضى ، القيام بعملها . وإلى أن يتم قيام رقابة مركزية كهذه ، سيجتمع اللندوب السامى بالسلطات الكاملة لاتخاذ جميع الخطوات الضرورية لحماية حقوق المزارع والمشتغل من ضمنها حتى وضع اليد في جميع أنحاء فلسطين .

١٣ - وما عدا ذلك ، فبان سياسة حكومية جهالة لا تضمن حتى استلاك

اليهود لاراضى اضافية . فهو لا يحتوى على تحريم كهذا ، كما أنه ليس هناك أية نية من هذا القبيل . ان كل ما يرمى اليه هو نوع الرقابة الموقفة على تملك الاراضى وانقائها مما يمكن أن يكون ضروريا لعدم الاضرار بتسويق وفعالية مشروع الاراضى الذى سيعمل به . ان حكومة جلالاته تشعر بأنها ملزمة بأن تشير إلى انها وحدها - من الحكومات التى كانت مسئولة عن ادارة فلسطين منذ قبول الانتداب - هى التى أعلنت عزمها التهانى على الشروع بسياسة تحسين فعالة . يعتقد بأنها ستثمر عن فائدة أساسية ودائمة لكل من اليهود والعرب .

١٤ - وما هو ذا صلة بهذه المسألة ، هو مراقبة الهجرة . وقبل كل شيء ، يجب الإشارة إلى أن مراقبة كهذه لا تعتبر - ولا بصورة - خروجاً على السياسة السالفة . ف منذ سنة ١٩٢٠ وما بعد ، أى عندما أصبح قانون الهجرة الاصلى فى حيز التنفيذ ، كانت تصدر من وقت لآخر أنظمة لمراقبة الهجرة ، غرضها منع الهجرة غير المشروعة وتحديد الهجرة المرخص بها وتسهيلها . ان هذا الحق فى تنظيم الهجرة لم يكن فى يوم ما موضوع اعتراض .

١٥ - ولكن على ما يظهر ، قد فهم من قصد حكومة جلالاته ، « بأن لا يسمح لأية هجرة يهودية مادامت تحول دون حصول أى عربى على عمل يحتاج منه » .

ان حكومة صاحب الجلالة لم تقترح أصلاً اتباع سياسة كهذه . لقد كانت مهمته لتوضيح بأنه من الضرورى لتنظيم الهجرة اليهودية ، تطبيق المبادئ الآتية : وهى أولاً ضرورة التأكيد من أن لا يصبح المهاجرون عبئاً على شعب فلسطين كـمجموع ، ثم أن لا يحرم أى فريق من السكان الحاليين عملهم .

( الكتاب الابيض ١٩٢٢ )



فاذا كان يترتب على حكومة جلالاته من جهة أن لا تنسى تسهيل الهجرة اليهودية ، تحت ظروف ملائمة وتشجيع استعمار اليهود للاراضي ، فمن جهة أخرى يجب عليها أيضا أن لا تنسى واجبا الذي يفرض عليها أن تتأكد بأن لا يتولد عن ذلك اضرار تمس بحقوق الطائفة غير اليهودية ومركزها .

وبسبب هذا التعارض الظاهر في الالتزامات شعرت حكومة صاحب صاحب الجلالة بأنها ملزمة بتأكيد ضرورة تطبيق مبدأ القدرة الاستيعابية بصورة صحيحة أن هذا المبدأ حيوى لاي مشروع اعمارى ، يكون غرضه الاول انصاح المجال لاستيطان كل من اليهود والعرب الذين طردوا من اراضيهم .

ولهذا السبب كانت حكومة جلالاته قد ألحت ، كما أنها مضطرة لان تلح ، على ضرورة المحافظة على مراقبة الحكومة للهجرة وعلى ضرورة تطبيق أنظمة الهجرة تطبيقا صحيحا . أما الاعتبارات المختصة بمحدود القدرة الاستيعابية فهي اعتبارات اقتصادية محضة .

١٦ - ان حكومة جلالاته لم تأمر كما لا تفكر أصلا بوقف الهجرة اليهودية أو منعها كما كان نوعها . ان عادة الموافقة على قائمة «المهاجرين من العمال» الذين يعيشون على الاجرة تستمر . وفي كل حالة سيؤخذ بعين الاعتبار الاحتياج السابق إلى العمال ، وذلك للعمل التي تعتمد على رأسمال يهودى أو أكثره يهودى مما لن يتم القيام بها الا إذا توفر وجود العمال من اليهود . وأما فيما يخص بالاعمال العامة وأعمال البلديات التي تمول من الاموال العامة ، فان ادعاء العمال اليهود بمحقم في قسط معين من الاستخدام المتيسر - على أساس المساهمة اليهودية بالدخل العام - سيؤخذ بعين الاعتبار . أما فيما يخص

بأنواع أخرى من الاستخدام ، فمن الضروري أن يحسب حساباً في كل وضع للأوامن التي لها علاقة بالحاجة إلى عمل ، ومن ضمنها عامل البطالة بين كل من اليهود والعرب . والمهاجرون الذين يأملون في الحصول على عمل غير العمل ذي الطابع الموقت ، فانهم لم يحرموا منه وذلك لسبب واحد ، وهو أن الاستخدام لا يمكن ضمانه على أن يكون لمدة غير محدودة .

٢٧ - وفي حالة تحديد المدى الذي يسمح فيه للهجرة ، في أي وقت ما ، فمن الضروري أيضاً الاهتمام بالسياسة التي صرحت بها الوكالة اليهودية والتي تنص د على أنه في كل الأعمال والمشاريع التي تقوم بها الوكالة اليهودية أو تعقدها يجب أن تعتبر قضية توظيف العامل اليهودي قضية مبدأ . ان حكومة جلالة لا تتحدى ولا بصورة حق الوكالة اليهودية في وضع سياسة كهذه أو الموافقة عليها وتصديقها . ان مبدأ تفضيل وقصر استخدام المؤسسات اليهودية للعامل اليهودي ، هو مبدأ من حق الوكالة اليهودية أن تقرره . ولكن من الضروري الإشارة إلى أنه فيما إذا كان العامل العربي - كنتيجة لهذه السياسة - قد طرد من عمله أو ازدادت البطالة القائمة تخرجاً ، عندها يظهر هناك عامل في الموقت ، يحتم على حكومة الانتداب أن تنظر إليه بعين الاعتبار .

١٨ - وأخيراً ترغب حكومة جلالة في أن تقول ، كما أكدت مراراً وبصورة قاطعة ، بأن الالتزامات الملقاة على عاتق الحكومة المتديانة عند قبولها الانتداب - هي التزامات دولية مقدسة لم يخطر على بالها اليوم ولا في يوم ما أن تخلى عنها وقد صممت حكومة جلالة على القيام بالواجبات الملقاة عليها من قبل الانتداب ، ولن تعيد عنها .

ولكن إذا ما أردنا أن تكون جهودنا ناجحة ، فهناك حاجة ماسة للتعاون والالتزام والاستعداد لدى كل الجهات ، وذلك لتقدير صيرورتها .

التيضية وتعقيدها ، كما أنه من الواجب - قبل كل شيء - أن يكون هنالك اعتراف مطلق بالأجل يمكن أن يكون مرضيا ، أو دائما إلا إذا كان قائما على انصاف كل من الشعب اليهودي وطوائف فلسطين غير اليهودية .  
واني يا عزيزي دكتور وايز من .

المخلص لكم جدا  
( التوقيع ) ج . رمزي مكسوند

« إلى رئيس الوكالة اليهودية »

(١٤) خلاصة تقرير اللجنة الملكية لفلسطين

بلاغ رسمي رقم ٣٧/٩ (١)

٧ تموز سنة ١٩٣٧

لقد كانت اللجنة الملكية لفلسطين مؤلفة من الاعضاء التالية أمثالهم :-  
جناب النقيب الارل ويل ، جى . مى . اس . اى . ، جى . بى . اى . (رئيسا)  
جناب النقيب السر هوراس رامبولد ، جى . اس . بى . ، جى . مى .  
ام . جى . ام . فى . او . (نائبا للرئيس)

السر توري هاموند ، كى . مى . اس . آى . ، مى . بى . اى .  
السر موريس كارتر ، مى . بى . اى .

السر هارولد موريس ، ام . بى . اى . ، كى . مى .  
الاستاذ راجينالد كويلاند ، مى . آى . اى .

وقد قام بمهام السكرتيرية المسعر ج . م . مارفن

(١) نقل من كراس أصدرته حكومة الانتداب بالقوة العربية في ٧ يوليو سنة ١٩٣٧

بمناخية صدور قرار اللجنة الملكية .

وقد عينت اللجنة في شهر آب سنة ١٩٣٦ وأُتيحت بها الصلاحيات التالية :-  
 التثبت من الأسباب الأساسية للاضطرابات التي نشبت في فلسطين في  
 أواسط شهر نيسان والتحقيق في كيفية تنفيذ صك الانتداب على فلسطين  
 بالنسبة لالتزامات الدولة المنتدبة نحو العرب ونحو اليهود والتثبت ، بعد تفسير  
 نصوص الانتداب تفسيراً صحيحاً ، مما إذا كان لدى العرب أو لدى اليهود  
 أية ظلمات مشروعة ناجمة عن الطريقة التي اتبعت فيما مضى أو التي تتبع الآن  
 في تنفيذ الانتداب والقيام ، لدى اقتناعها باستناد أية ظلامة من هذه الظلمات  
 إلى أساس صحيح ، برفع التواصي لازالة تلك الظلمات ومنع تكررها .  
 وفيما يلي خلاصة تقرير اللجنة :-

### الخلاصة

#### الباب الاول - المشكلة

##### الفصل الأول - الاستناد التاريخي

يضمّن هذا الفصل لمحة موجزة عن عهد اليهود القديم في فلسطين وعن  
 الفتح والاحتلال العربي ونشأت اليهود ونشوء « المشكلة اليهودية » ونمو  
 الصهيونية ومعناها .

##### الفصل الثاني - الحرب والانتداب

ان الحكومة البريطانية ، رغبة منها في نيل معاضدة العرب في الحرب  
 الكبرى قطعت لشريف مكة في سنة ١٩١٥ وعداً مآله أنه إذا قُبض للعراق  
 للطلبة والانتصار فإن القسم الأكبر من الولايات العربية التي كانت حينئذ

مشمولة في الامبراطورية العثمانية سيصبح مستقلاً ، ففهم العرب من هذا الوعد أن فلسطين ستكون داخلة في نطاق هذا الاستقلال .  
وكي يتمكن الحكومة البريطانية من نيل معاضدة اليهودية العالمية أصدرت تصريح بلفور في سنة ١٩١٧ ففهم اليهود من هذا التصريح أنه إذا قُبض النجاح لتجربة انشاء الوطن القوي اليهودي وام فلسطين عدد كاف من اليهود فقد يتطور الوطن القوي مع مرور الزمن ويتقلب إلى دولة يهودية .

وعندما وضعت الحرب أوزارها وافقت دول الحلفاء والدول المنضمة إليها على العمل بنظام الانتخاب كوسيلة لتنفيذ السياسة التي ينطوي عليها تصريح بلفور وبعد مدة من الزمن أقرت عصبة الأمم المتحدة صك الانتخاب على فلسطين . وهذا الصك قسمه يتناول في الدرجة الأولى التزامات معينة متساوية في الاهمية - وهي التزامات ايجابية فيما يتعلق بانشاء الوطن القوي ، والتزامات سلبية فيما يتعلق بحماية حقوق العرب ، وهو ينطوي أيضا على الالتزام العام - الذي ينطوي عليه كل انتخاب والذي يرمى إلى تحقيق الغاية الاساسية من نظام الانتخاب المثبتة في الفقرة الأولى من المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم .

وذلك يعني أن العمل على « رفاهية وتقدم الاهالي » ذوى الشأن هو أهم الابعاء الملقاة على عاتق الدولة المنتدبة ، كما أنه يعني ضمناً تمكن أولئك الاهالي من « تولى شؤونهم بأنفسهم » في الوقت الملائم .

ان اشراك السياسة التي ينطوي عليها تصريح بلفور بنظام الانتخاب ينطوي على الاعتقاد بإمكان التغلب عاجلاً على موقف الحرب المبدائي من :

نصريح بالقول بسبب الفوائد الاقتصادية التي كان يتوقع أن تجلبها الهجرة اليهودية إلى فلسطين بوجه الاجمال .

الفصل الثالث - فلسطين من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٣٩

وخلال السنوات الخمس الأولى من عهد الادارة المدنية ، التي أسست في سنة ١٩٢٠ ، شرع من الجهة الواحدة في اعداد المصالح العامة التي تناول تأثيرها أكثرية السكان العربية وشرع من الجهة الاخرى ، في انشاء الوطن القوي اليهودي ، وقد نشبت اضطرابات في سنتي ١٩٢٠ و ١٩٢١ ، غير أنه في سنة ١٩٢٥ تبادل للذين أن الأمل بوصول العرب واليهود إلى توافق نهائي كان قويا إلى درجة كبيرة مما أدى إلى انقاص القوى المنوط بها المحافظة على النظام اقتصادا كبيرا .

ثم ظهر فيما بعد أن هذه الامال لم تكن مستندة إلى أساس ذلك لأنه بالرغم من أن فلسطين على وجه الاجمال أصبحت أكثر رفاة عن ذي قبل فان الاسباب التي أدت إلى اضطرابات سنتي ١٩٢٠ و ١٩٢١ ، وهي مطالبة العرب بالاستقلال القوي واتخاذ موقف العداء من الوطن القوي اليهودي ، لم يطرأ عليها أدنى تبدل أو تغيير والواقع أن وطأتها قد اشتدت من جراء « العوامل الخارجية » وهي تهاوت يهود أوروبا على فلسطين وإنتشار الروح القومية عند العرب في البلاد المجاورة .

وقد كانت هذه الاسباب هي بذاتها التي أدت إلى اضطرابات ١٩٢٩ و ١٩٣٣ ولم تحل سنة ١٩٣٦ حتى كانت وطأة العوامل الخارجية قد اشتدت من جراء :

(٢) المصاعب التي تعرض لها اليهود في ألمانيا وبولونيا والتي أسفرت عن زيادة للهجرة اليهودية إلى فلسطين زيادة كبرى .

(٢) توقع بلوغ سوريا ولبنان في الغريب العاجل نفس الاستقلال الذي ناله العراق والمملكة السعودية ، ولقد كانت مصر في ذلك الحين على وشك الاستقلال أيضا .

#### التعيل الرابع - اضطرابات سنة ١٩٣٦

لقد كانت هذه «الاضطرابات» (وقد تضمن التقرير وصفا موجزا لها) شبيهة بالاضطرابات الاربعة التي سبقتها ، وأن كانت أشد خطرا وأطول أجلا منها ، ولم يقتصر الهجوم فيها على اليهود وحدهم بل تناول حكومة فلسطين أيضا كما كانت الحالة في اضطرابات سنة ١٩٣٣<sup>(١)</sup> ، وقد كانت الظاهرة الجديدة التي بدت في هذه الاضطرابات الاخيرة الدور الذي لعبه ملوك العرب وامراؤهم في البلاد العربية المجاورة في انهاء الاضراب .

ولقد كانت «الاسباب الأساسية لاضطرابات» سنة ١٩٣٦ كمايلي :

(١) رغبة العرب في نيل الاستقلال القومي .

(١) الحائري النوس في اضطرابات سنة ١٩٣٦ حسبما جاء في تقرير حكومة

الانتداب Survey of Palestine سنة ٣٨

القتل	المجرى
من أفراد الجيش	٢١
من أفراد البوليس	١٦
من العرب	١٩٥
من اليهود	٨٠
من المسيحيين وغير العرب	٢
	١٠٤
	١٠٢
	٨٠٤
	٣٠٨
	١٩

وقد قدر أن أكثر من ألف قاتل عربي قد قتلوا باشتباكهم مع الجيش والبوليس .

(٧) كرههم لانشاء الوطن القومى اليهودى وتخوفهم منه .  
وهذان السببان هما بذاتهما السببان اللذان أديا إلى الاضطرابات السابقة  
ولقد كانا على الدوام متصلين معا بصورة لا تنفصم عراها ، وهناك كثير  
من العوامل الثانوية الأخرى التى ساعدت على نشوب الاضطرابات ، نذكر  
أهمها فيما يلى :

- (١) انتشار الروح القومية العربية خارج فلسطين .
- (٢) ازدياد هجرة اليهود منذ سنة ١٩٣٣ .
- (٣) الفرصة المتاحة لليهود بالتأثير على الرأى العام فى بريطانيا .
- (٤) عدم ثقة العرب فى اخلاص الحكومة البريطانية .
- (٥) قزع العرب من استمرار شراء الاراضى من قبل اليهود .
- (٦) عدم وضوح المقاصد النهائية التى ترمى إليها الدولة المنتدبة .

#### التفصيل الخامس - الحالة الحاضرة

أن الوطن القومى اليهودى قد خرج عن طور التجربة ولقد كان نمو  
سكانه مقرونا بظهورات سياسية واجتماعية واقتصادية تطابق الاسس التى  
وضعت لها فى بادىء الامر . والحديث الرئيسى هو ما طرأ على المدن  
والصناعات من التقدم والتوسع وهناك فرق جلى يسترعى الانظار بين العبيثة  
الديموقراطية العصرية ، الأوربية فى صميمها ، التى يعطيلج بها الوطن  
القومى ، وبين العالم العربى الذى يحيط به . فالروح السائدة فى الوطن  
القومى اليهودى هى ذات صبغة قومية شديدة وليس ثمة مجال للامتزاج أو  
الاندماج بين الثقافة اليهودية والثقافة العربية . والوطن القومى لا يمكن أن  
يكون شبه قومى .



فشكل الحكم القائم في مستعمرات التاج لا يلائم أُناساً ديمقراطيين  
ومثقفين ثقافة عالية كجماعة الوطن القوي وحكومة كهذه من شأنها أن تغذي  
روح عدم الشعور غير المحمودة الأثر .

والوطن القوي ينجح إلى إشرع الخطى في تقدمه لا مجرد رغبة اليهود  
في الفرار من أوروبا بل بسبب القلق السائد حول ما سيحل بفلسطين في  
المستقبل .

لقد ازداد عدد السكان العرب زيادة كبرى منذ سنة ١٩٢٠ وقالوا بعض  
التنصيب من رفاة فلسطين المتزايدة . فكثير من أصحاب الأملاك من بينهم  
استفادوا من ييوع الأراضي ومن استثمار الأمان التي جنوها من يعم  
استثمارا مربحا . والفلاحون هم أسعد حالا على وجه العموم بما كانوا عليه  
سنة ١٩٢٠ ويرجع بعض الفضل في هذا التقدم الذي ناله العرب إلى ما دخل  
فلسطين من رؤوس الأموال اليهودية وإلى العوامل الأخرى ذات الصلة بنمو  
الوطن القومي . ولقد استفاد العرب بصورة خاصة من الخدمات الاجتماعية  
التي لم يكن ليتسنى إيجادها بالمقياس للوجود في الآن بدون الإيرادات  
المستمدة من اليهود .

غير أن هذه الفائدة الاقتصادية التي جناها العرب من الهجرة اليهودية  
ستقل إذا استمرت شقة الخلاف السياسي بين العنصرين على الاتساع .

إن الروح القومية عند العرب هي شديدة القوة كما هي الحال عند اليهود  
وقل ظل ما يطلبه الزعماء العرب من تأسيس حكومة ذاتية وطنية وقيل باب  
الوطن القومي اليهودي ، فاجبا لم يطرأ عليه تغيير منذ سنة ١٩٢٠ والروح  
القومية عند العرب كالروح القومية عند اليهود بغذيتها النظام التعليمي ونمو  
حركة الشبان .

ولقد كان للمعاهدة الانجليزية المصرية والمعاهدة الافرنسية السورية اللتين عقبتا مؤخرًا تأثيرهما في إذكاء هذه الروح . أن شقة الخلاف بين المنصرين هي في حالتها الحاضرة واسعة وتستمر على الاتساع فيما لو ظل الانتداب الحالي معمولاً به .

أن وضع حكومة فلسطين بين الشماليين للثناوين ليس بالوضع الذي يجب عليه فهناك هيتان متافهتان هما اللجنة العربية العليا المساندة مع المجلس الابلاي الأعلى من جهة ، والوكالة اليهودية المساندة مع المجلس الملى اليهودى من الجهة الأخرى ، وهاتان الهيتان تستطيعان اكتساب ولاء العرب واليهود الطبيعي أكثر مما تستطيعه حكومة فلسطين . واليهود العبادة التى يملتها الحكومة لتعامله كلا المنصرين بدون تميز لم تؤد إلى تحسين العلاقات بينهما . كما أن سياسة استمالة المقاومة العربية لم تنجح . ولقد أثبتت حوادث السنة الماضية أن الاستمالة لا تعمدى نهجا .

إن المشاهدات التى أدلى بها زعماء العرب واليهود كانت متضادة بكل التضاد ولم تترك أملا بإمكان التوفيق بين وجهى نظر الفريقين . وقد كان الحل الوحيد للمعضلة الذى تقدمت به اللجنة العربية العليا هو تشكيل حكومة عربية مستقلة فى الجبال وأن يترك لهذا الحكومة أمر معاملة الأرمن صافة ألف يهودى الموجهين فى البلاد على الوجه الذى تستصوبه ، والجواب على ذلك أن الثقة بيمينية الحكومة البريطانية لن تزداد فى أية ناحية من أنحاء العالم فيما يوسلم الآن أمر الوطن القومى للحكم العربى .

وقد أكدت الوكالة اليهودية والمجلس الملى اليهودى أن فى الإمكان حل المعضلة عن طريق تطبيق الانتداب بمخافه تطبيقا جازما على أساس مطالب اليهود . وذلك بأن لا يوضع قيد جديد على الهجرة ولأن لا يكون

هناك ما يمنع صيرورة اليهود أكثرية في فلسطين، مع مرور الزمن. والجواب على ذلك أن مثل هذه السياسة لا يمكن تنفيذها إلا باللجوء إلى القوة ثم أنه ليس من المحتمل أن يورط الرأي العام البريطاني أو الرأي العام اليهودية العالمية نفسه في اللجوء إلى استعمال القوة على الدوام إلا إذا اقتضى بسلام وجود وسيلة أخرى لأداء العدالة.

### الباب الثاني - تنفيذ الانتداب

لقد بحثت اللجنة بحثاً مستفيضاً فيما يمكن عمله لتنفيذ الانتداب، طارئة كل النواحي الواحدة بعد الأخرى، سيما وراء فصح المجال لتوطيد دعام السلام في المستقبل وقد أدرجت نتائج تحقيقها هذا في القسم الثاني من التقرير وشرحت المشاكل التي تواجه مختلف فروع إدارة الدولة المنتدبة كما شرحت ظلمات العرب واليهود تحت كل باب. وفيما يلي المقررات الرئيسية التي توصلت إليها اللجنة :

### الفصل السادس - الإدارة

إن الموظفين الفلسطينيين الذين هم في خدمة الحكومة يحسنون العمل في الأوقات الاعتيادية أما في أوقات الاضطرابات فلا يعتمد عليهم وينبغي أن لا يكون ثمة تردد في الاستغناء عن خدمات الذين يرتاب في اخلاصهم أو عدم تحيزهم.

أما فيما يتعلق بالموظفين البريطانيين فالملك (الكادرو) هو أصغرهم أن يسمح بتشكيل خدمة مدنية منهم لفلسطين وحدها. وعلى ذلك، يقرتب على الإدارة أن تستمر على الاستعانة بموظفي المستعمرات غير أن مدة الخدمة الاجتيازية في فلسطين يجب أن لا تقل عن سبع سنوات وينبغي صرفه العناية

الفائقة في اختيار الموظفين وتدريب الذين يقع الخيار عليهم تدريجيا تمهيدا .  
أن اللجنة تعرف بالمشاق التي تعانيها الادارة البريطانية التي كانت مسوقة  
منذ البدء على العمل تحت ضغط شديد دون أن تتسنى لها فرصة للتفكير  
المهاديء ، فهناك مركزية زائدة عن الحد والعلة الموجودة بين الرئاسات  
العليا للدوائر وإدارة الأولوية غير وافية بالمرام .

ان ظلمات العرب واليهود ومطلبهم فيما يتعلق بالحكم لا يمكن التوفيق  
بينها وهي تكشف القناع عن التنافر العنصري الذي يتخلل فروع الادارة  
بأجمعها ، وما يزيد في صعوبة إيجاد نظام قضائي يفيق واحياجات شعوب  
فلسطين المختلفة وجود لغات رسمية ثلاث وأيام عطلة اسبوعية ثلاثة وأعياد  
رسمية ثلاثة ونظم قانونية ثلاثة . أما فيما يتعلق بالشكوك التي تخامر اليهود  
حول كيفية تعقيب الدعاوى الجنائية فاللجنة تلقت النظر إلى الصعوبات التي  
تجابه دائرة النيابة في بلاد تكثر فيها شهادات الزور ويتعذر فيها الحصول على  
البيانات في كثير من الدعاوى . وهي ترى أن البغضاء المستحكمة بين العنصرين  
وعلى الأخص عند وقوع الأزمات قد أثبتت أن لها تأثيرا سلبيا في أعمال  
تلك الدائرة . واللجنة توصي بأن يكون عماد الحكومة الأول بريطانيا .

ومن الضروري إنجاز تعييد طريق يافا - حيفا بما أمكن من السرعة .  
ولابد من القيام بتحقيق آخر بواسطة أحد الخبراء للفصل فيما إذا  
كانت البلاد في حاجة إلى مرفأ ثان عميق المياه ، ويفضل بناء هذا المرفأ ،  
فيما لو تقرر بناؤه ، في مكان متوسط بين يافا وتل أبيب بحيث يكون في  
متناول كل من البلدين على السواء .

ليس ثمة فرع من فروع الادارة لا تتدخل به الوكالة اليهودية غير أن  
الوكالة لا يصح أن تكون موزعا للانتقاد بسبب ذلك ، فالمادة الرابعة من :

صك الانتداب تخولها حق إبداء المشورة والتعاون مع الحكومة في كل أمر من الأمور التي تمس مصالح السكان اليهود تقريبا وهي تشكل حكومة موازية تقوم إلى جانب حكومة الدولة المنتدبة ، والمركز الممتاز الذي تتمتع به يزيد في حدة خصومة العرب .

لقد كانت اللجنة العربية العليا مسؤولة لدرجة كبيرة عن مواصلة الاضراب في السنة الماضية وتمديد أجله ويجب أن يحمل مفق القدس بصفته رئيسا لهذه اللجنة قسطه الوافي من المسؤولية ومن سوء الحظ أنه لم يكن في الامكان منذ سنة ١٩٢٩ القيام بأي عمل لوضع انتخابات المجلس الاسلامي الأعلى ومركز رئيسه على أساس نظامي ، فالوظائف التي جمعها المفق في نفسه واستعماله لتلك الوظائف قد أدى إلى إنشاء حكومة عربية ضمن حكومة ويمكن وصفه بأنه رئيس حكومة موازية ثالثة . وقد بحثت اللجنة في اقتراح يرمي إلى إنشاء وكالة عربية واسعة النطاق مؤلفة من ممثلي البلاد العربية المجاورة ومن ممثلي عرب فلسطين لحفظ التوازن مع الوكالة اليهودية فإذا ظل الانتداب الحالي قائما فلا بد من البحث في مشروع كهذا .

#### التفصيل السابع - الأمن العام

على الرغم من أن نفقات الأمن العام قد ارتفعت من ٢٦٥٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٢٣ إلى ما يجاوز ٨٦٢٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٣٥ - ٣٦ ( وإلى ٢٧٢٣٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٣٦ - ٣٧ وهي السنة التي وقعت فيها الاضطرابات ) فمن الثابت أن الواجب الأولي ، وهو الواجب الذي يقضى بالمحافظة على الأمن العام لم يؤد .

وإذا حدث أن نشبت الاضطرابات مرة أخرى بشكل يتطلب تدخل السلطات العسكرية فيجب أن لا يكون ثمة تردد في تطبيق الأحكام العرفية

على البلاد بكاملها تحت اشراف عسكري غير مجزأ . وفي مثل تلك الحالة ينبغي تجريد الاجمال من السلاح واقامة هيئة فعالة على الحدود لمنع التهريب والتهجرة غير المشروعة وتمزب الاسلحة وإذا لم يعمد إلى نزع السلاح فيجب الاحتفاظ بالبوليس الاضافي كقوة مدربة للدفاع عن المستعمرات اليهودية . لقد كانت الاستخبارات خلال الاضراب غير مرضية . أن أكثر مضباط البوليس الفلسطينيين في دائرة التحقيقات الجنائية مخلصون كل الاخلاص لصلتهم . أما أفراد البوليس الذي يتمون إلى الرتب الدنيا ، كغالبية أفراد البوليس في الاقضية ، فهم ليسوا بمن يعتمد عليهم عند وقوع الاضطرابات وإن كانوا ناضجين في أوقات السلم . وسيكون من الخطر بمكان عظيم تعريض البوليس العربي في فلسطين إلى مثل ذلك التوتر العصبي الذي عرض له في الصيف المنصرم .

ينبغي تعيين ضباط بريطانيين في المناطق « المختلطة » .

وينبغي أن يكون هناك بوليس احتياطي ، مركزي ومحلي ، وعن الامور الاساسية أيضا أن تكون هناك قوة كبيرة متحركة من الفرسان سواء أكان ذلك عن طريق تشكيل قوة من الدرك ، أو عن طريق زيادة أفراد البوليس البريطاني الحياالة .

عقب اضطرابات سنة ١٩٢٩ لم ينفذ حكم الاعدام الا في ثلاثة أشخاص من القتلة بينما أن أحكام الاعدام المبرمة بلغت ٢٧ حكما وفي سنة ١٩٣٦ بلغت حوادث القتل التي تم التبليغ عنها ٢٦٠ حادثة وأدين ٦٧ شخصا ولم يحكم بالاعدام على أحد . ان معاقبة المجرم بسرعة وانزال العقاب الملائم به هو عامل أساسي في حفظ القانون والنظام .

لقد بلغ مجموع ما فرض من الغرامات المشتركة في السنة الواحدة بين سنة ١٩٢٩

وسنة ١٩٤٦ ، ٦٠.٠٠٠ جنيهها غير انه لم تجمع منها لغاية هذا التاريخ سوى ١٨.٠٠٠ جنيهها . واذا كانت الغاية أن يكون للغرامات المشركة أثرا رادعا فمن الواجب قصرها على المبلغ الذي يمكن جمعه، واقامة قوة من البوليس التبادي في القرية أو المدينة ، على ثقة أهلها ، إلى أن تدفع الغرامة .

ان العقوبات المنصوص عليها في قانون المطبوعات والاجراءات التي اتخذت بمقتضى القانون المذكور ليست كافية . فمن الواجب سن قانون يقضى بإيداع تأمين (ديبوزيتو) نقدي يمكن مصادره ، ويفرض عقوبة الحبس ودفع الغرامة ويجب أن ينص القانون أيضا على مصادرة المطبعة .

وهناك ضرورة ماسة لإنشاء مكثات للبوليس في بعض المدن واقامة بيوت لسكن الافراد المتزوجين منهم .

ان ابرادات فلسطين لا يمكن أن تنفي بجميع ما تتطلبه التدابير المقترحة من النفقات وسيستلزم الامر أن تدفع حكومة جلالة في المملكة المتحدة اعانات سخية لتلك الغاية أما الاثر الفوري لهذه التدابير فسيكون توسيع شقة الخلاف بين العرب واليهود مقرونا ذلك برد فعل يصطنع أثره حدود فلسطين ويجاوزها إلى أبعد منها بكثير .

#### الفصل الثامن - الشؤون المالية

لم تكن الخزينة حتى السنين الاخيرة تبيح القيام باصلاح واسع النطاق في الشؤون والخدمات الاجتماعية ، فان تراكم وفر كبير في الخزينة أمر انتردت به السنين الاربع الاخيرة التي بدأت بسنة ١٩٣٣ ولقد كان ثمة ما يبرر اتخاذ موقف التخصف والتؤدة في اجراء الاصلاحات المشار اليها . أما الاستنتاج بأن هذا الوفرة الكبير ناشئ عن تقصير لا موجب له في الصرف فهو أمر لم يؤيده التحليل الدقيق لأن الوفرة بأجمعه مثقل بالرهون الى درجة لا يبقى منها معها

الايمايزيد قليلا على المقدار المقبول لسد الذمم الحالية .

وإذا توقف تدفق رؤوس الاموال على فلسطين ، وهو الامر الذي يمتاز به اقتصاديات فلسطين بصورة خاصة ، فليس هناك ما يستدعى أن يكون زوال هذه الميزة الاستثنائية مؤديا إلى وقوع البلاد في الفاقة وان كان ذلك قد يؤدي إلى خنفس مستوى المعيشة إلى درجة ما ربما تستقر اقتصاديات البلاد على أساس جديد . غير أن امكان خروج رؤوس الاموال من فلسطين في حالة ركود الحالة الاقتصادية فيها ركودا طويلا الامد هو أمر يمكن تجاهله بالكلية .

وبالنظر لعدم وجود احصاءات وافية يتعذر التثبت من درجة صحة الشكوى التي تقدم بها العرب بأن حماية الصناعات يعود جل فائدتها على اليهود ووقع جل أعبائها على عاتق العرب . وللامول ان تتمكن دائرة الاحصاءات الجديدة عن قريب من التحقيق في مسألة توزيع الضرائب ، وأن تقرر الضرائب الجديدة على أساس مجموع عبء الضرائب التي ستقوم البلاد بحملها لا بالنسبة لما تحمده الضرائب من التأثير في أية صناعة خاصة من الصناعات .

وليس هناك مجال للجدل في حاجة البلاد إلى زيادة صهارتها وإيجاد أسواق لما تنتجه من الاثمار الحمضية الآخذة في التزايد من سنة إلى أخرى وقد وجدت اللجنة بعد امعان النظر في الوسائل المختلفة التي يمكن اتخاذها لتذليل الصعوبات الناتجة عن سياسة عدم التمييز في التعرفة المنصوص عليها في المادة ١٨ من صك الانتداب ، ان أحكام تلك المادة أصبحت لا توافق الزمن الحاضر . فاذا لم تعدل تلك المادة فإن فلسطين ستستمر على تحمل الخسائر من جراء القيود التي تعيق التجارة الخارجية ولذلك ينبغي فتح باب المفاوضات بدون امهال لوضع تجارة فلسطين على قاعدة أعديل من القاعدة التي هي عليها الآن .



### الفصل السابع - الاراضى

إن خلاصة من التشريعات المتعلقة بالاراضى التى سنت خلال الحكم المذنى تكنى لاطهار ما بذله الحكومة المنتدبة من الجهود لتنفيذ تعهداتها فى هذا الباب . واللجنة تلفت النظر إلى الصعوبات الخطيرة المحيطة بالقانون الذى اقترحت حكومة فلسطين سنة لحماية صغار المالكين . ومن الواجب تعديل دستور فلسطين ، وتعديل صك الانتخاب أيضا إذا لزم الامر ، بصورة تفسح مجالا لسن قانون يحول المندوب السامى سلطة منع انتقال الاراضى إلى اليهود فى أية منطقة معينة وذلك كي يصبح فى قيد الامكان تنفيذ العهد الذى يقضى بحفظ حقوق العرب ووضعيتهم . وريثما تتم عمليات المساحة والتسوية ترحب اللجنة بمنح بيع قطع الاراضى المنعزلة ، والصغيرة المساحة إلى اليهود . على أنها ترجع اللجوء إلى مشاريع أوسع مما سبق لاعادة تنظيم الملكية تحت اشراف الحكومة وهى تحبذ الاقتراح القائل بتشكيل شركات خاصة للمنافع العامة لتتولى القيام بمشاريع عمرانية كهذه ، خاضعة لبعض القيود . وينبغى تعيين لجنة من ذوى الخبرة لسن قانون للاراضى وقد أوصت اللجنة بلزوم الاسراع فى عمليات التسوية ( التى تحتاج إليها البلاد حاجة ماسة ) وتمعين الاصول التى تسير عليها عمليات التسوية .

ان النظام الحالى لحاكم الأراضى من شأنه أن يساعد على البطء فى سير الدعاوى وريثما تتم عمليات المساحة والتسوية يجب تأليف محكمتين أو ثلاث حاكم أراض مستقلة عن المحاكم المركزية بحيث تكون كل منها برئاسة قاض بريطانى منفرد .

لقد استفاد الزوارح القروى بصورة عامة لغاية يومنا هذا مما قامت به الادارة البريطانية من الاعمال ومن وجود اليهود في البلاد . إلا أنه ينبغي

اتخاذ ما يمكن من الحيلة لتأمين حفظ حقوق المستأجرين والمزارعين العرب في حالة وقوع بيع أراضى أخرى وعلى ذلك يجب أن لا يسمح بانتقال الاراضى ( إلى اليهود ) الا حثيثا يمكن استبدال الزراعة الواسعة بالزراعة الكثيفة . وليس من المنتظر أن تتسع المناطق الجبلية لاية زيادة كبيرة تحدث في عدد سكان القرى . ولذلك يجب على الحكومة أن لا تعتمد في الوقت الحاضر ولا بعد مضي مئتي سنة من السنين ، إلى تسهيل حشد اليهود في المناطق الجبلية بوجه عام .

أن عدم كفاية الاراضى يعود إلى تكاثر السكان العرب أكثر مما يعود إلى ابتياع الاراضى من قبل اليهود . ولا يمكن التسليم بما يدعيه العرب من أن اليهود قد حصلوا على نسبة زائدة من الاراضى الجيدة فكثير من الاراضى المغروسة الآن بأشجار الزيتون لم تكن عند ابتياعها الاكثبان رمال أو مستنقعات غير مزروعة . ومن الامور اللازمة اصدار تشريع يقضى باناطة المياه السطحية إلى المتدوب السامى واللجنة توصى بزيادة عدد الموظفين الذين يقومون بالتنقيب والبحث عن المياه و بزيادة التجهيزات الموضوعه تحت تصرفهم بغية التوسع في الري . وهى تعيد للمشروع لاهتمام منطقة الحولة .

واللجنة تدرك تمام الادراك ضرورة القيام بصحجج الاراضى على مقياس واسع وتزوم وضع برنامج بعيد الامل لانشاء الغابات ولكن بالنظر لما استلحيته من قلة الاراضى الميسورة للسكان الزراعيين في الجبال ، لايسمى أن توصى برنامج يتطوى على اخراج المزارعين من الاراضى بمقياس واسع الا إذا وفرت لهم اراضى زراعية أخرى أو أوجد لهم عمل مناسب على الارض . على انه إذا أخذت البلاد كجموع فان قسما كبيرا من أرضها

يصالح للتخريج وليس للزراعة واللجنة تحبذ القيام بمشروع يرمى الى تخريج  
صفوح التلال الكثيرة الاتحاد منعا لانهيار تربتها ، ومنع الزحف في الاراضى  
الصالحة للتخريج وانشاء غابات للقرى حيثما أمكن لمنفعة المزارعين المجاورين لها.

### الفصل العاشر - الهجرة

لقد ازدادت مشكلة الهجرة خطورة من جراء عوامل ثلاثة وهى : —  
(١) القيود الشديدة التى فرضتها حكومة الولايات المتحدة على الهجرة  
إلى بلادها . (٢) استلام الحكومة الوطنية الاشتراكية لمقاييد الحكم  
فى ألمانيا . (٣) ازدياد الضغط الاقتصادى على اليهود فى بولونيا .

إن بقاء عنصر وافر الذكاء والنشاط مدمم بمقادير كبيرة من الاموال ، على  
اصطدام مواضع مع شعب متوطن فى البلاد يعتبر فقيرا بالنسبة إلى ذلك العنصر  
ويختلف عنه من حيث مستوى الثقافة ، قد يؤدى مع الزمن إلى رد فعل خطير . وإن  
مبدأ الاستيعاب الاقتصادى الذى مؤداه أن يتوقف مقدار الهجرة إلى البلاد على  
أساس قدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب المهاجرين دون أن يكون لغير هذه  
الاعتبارات الاعتصاية شأنا فى ذلك ، هو مبدأ غير ملائم فى الوقت الحاضر  
وهو يضرب صنفا عن بعض العوامل التى تنطوى عليها الحالة بما لا يسمع السياسة  
الحكيمة أن تتجاهله أو تهمله . فمن اللازم أن يحسب للعوامل السياسية  
والاجتماعية والنفسية حسابا فى هذا الشأن وينبغى على حكومة صاحب  
الجلالة أن تضع وحدا سياسيا أعلى للهجرة اليهودية . وهذا الحد السياسى  
الأعلى يجب أن يحدد بـ ١٢٥.٠٠٠ فى السنة للسنوات الخمس المقبلة .  
ويجب أن يطلق للتدوين السياسى الخيار فى لدخال عددا من المهاجرين لا يجاوز  
الرقم السابق كحد أعلى ، على أن يكون ادخالهم خاضعا على الدوام لقدرة  
البلاد الاقتصادية على الاستيعاب .

واللجنة توصى بأجزائه التعديل التالي في نظام الهجرة من ضمن التعديلات الأخرى التي توصى بها وهو أن يكون للادارة رقابة مباشرة على المهاجرين الذين ينتمون للصنف أ (١) ( أى الاشخاص الذين يملكون رأس مال قدره ١٠٠٠ جنيه) فمن الواجب أن لا يكتفى الشخص الذى يود الدخول إلى فلسطين من هؤلاء ، باقتناع سلطة المهاجرة بأنه يملك ١٠٠٠ جنيه بل ينبغي عليه أيضا أن يفتح تلك السلطة بأن في فلسطين متسما لاشخاص آخرين من الذين يمارسون الصنعة أو الحرفة أو التجارة التي ينوي تعاطيها .

وينبغي أيضا إعادة النظر في تفسير اصطلاح « الأشخاص المعالين » بحيث يصبح هذا الاصطلاح شاملا لفريقين إثنين : (١) الأقارب الأقربين الذين يملكون حق الدخول بالنظر لأن اعالتهم تتوقف على الشخص المقيم في فلسطين ، (٢) الاقارب الآخرين الذين يجب أن تقتنع سلطة المهاجرين بأن في استطاعة المهاجر أو المقيم الدائم المختص أن يعيّلهم ماداموا لا يستطيعون إعالة أنفسهم . وينبغي أن يرفع الى المندوب السامي التوزيع النهائي لشهادات الهجرة الذى تجريه الوكالة اليهودية لاقاربه .

ويجب الاستفادة من موطى ادارة الأولوية لدى اجراء البحوث فيما يتعلق باعداد جداول العمل النصف سنوى . ثم أن مسألة منازل السكن هي من الاعتبارات الاقتصادية التي يجب أن ينظر اليها باهتمام أكبر من السابق لدى البحث في قدرة البلاد على الاستيعاب .

ومن حيث أن الهجرة كانت العامل الأكبر الذى أوصل الوطن القومى إلى حالته الحاضرة من التوسع ، فالحكومة المتدبة قد قامت تمام القيام بتنفيذ

الالتزم المترتب عليها لتسهيل انشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين كما يشهد بذلك وجود ٤٠٠٠٠٠ من السكان اليهود فيها . ولكن ذلك لا يعنى أن الوطن القومي يجب أن يستقر على وضعه الحالي . واللجنة لا يمكنها أن توافق على الرأي القائل بأن الدولة المنتدبة بعد أن سهلت انشاء وطن قومي، لها ما يبررها في اغلاق أبوابه . فالوطن القومي تعتمد حياته الاقتصادية الى حد بعيد على دوام المهاجرة وقد وظف فيه مقدار كبير من رؤوس الاموال بدافع افقراض دوام الهجرة .

ان وضع القيود على الهجرة اليهودية لا يحل مشكلة فلسطين . فالعرب أصبحوا يعتبرونه الوطن القومي ، وهو في حالته الحاضرة ، أكبر مما يجب أن يكون ويرون فيه حاجزا يحول دون تحقيق أمانهم القومية في الاستقلال .

#### الفصل الحادى عشر - شرق الاردن

ان مواد صك الانتداب المتعلقة بالوطن القومي اليهودي لاتسرى على شرق الأردن ، واحتمال توسيع الوطن القومي عن طريق هجرة اليهود إلى شرق الأردن ، يتوقف على افقراض وجود الوفاق بين اليهود والعرب . غير أن مقاومة العرب للهجرة اليهودية ليست أقل شدة في شرق الأردن منها في فلسطين ولا يسع حكومة شرق الأردن الا أن ترفض تشجيع الهجرة اليهودية إزاء المقاومة الشعبية التى تجابه تلك الهجرة .

#### الفصل الثانى عشر - الصحة العامة

لقد تلخصت ظلمات اليهود في هذا الفصل بأنها عبارة عن شكواهم من عدم صرف الحكومة المنتدبة لمقادير كافية من المال على مساعدة المصالح

الصحية التي أنشأوها من أموالهم الخاصة . فالمال الذي يصرف على أية مصلحة من المصالح يؤخذ حتماً من حساب مصالحة أخرى وقد يغرب عن الذهن أحيانا أن فلسطين لا تزال فقيرة بالنسبة إلى غيرها بالرغم من تقدم الوطن القومي من الوجهة الاقتصادية ، والمسألة بمجموعها توضح صعوبة إنشاء المصالح في دولة واحدة لشعبين اثنين يختلفان إختلافاً بينا من حيث مستوى المعيشة .

### الفصل الثالث عشر - الاشغال العامة والمصالح الأخرى

إذا كان القروض أن توزع الوظائف بين العنصرين بالنسبة لعدد أفراد كل عنصر منهما فإن الحكومة قد حافظت على هذه النسبة بقدر الامكان في الخدمة المدنية عموماً بالرغم من أن سرعة تزايد العنصر اليهودي قد جعلت هذا الأمر من الصعبية بمكان .

وفي فلسطين، حيث تختلف أجور العمال العاديين من العرب واليهود ويكثر تقطب الاجور، يستحيل جعل الاستخدام في الاشغال العامة موقوفا دائماً على أساس نسبة ناجية بين العنصرين . واللجنة لم تتقدم بأية توصية فيما يتعلق باستخدام اليهود وغير اليهود في دوائر الحكومة وفي الاشغال العامة والمصالح الأخرى . وهي تشير إلى الصعوبات الناجمة عن استحكام روح التنافر بين العنصرين والاختلاف بين مستوى معيشتها والفرق بين معدل الأجور والصعوبات الأخرى الناشئة عن أيام العطل الثلاثة المختلفة وتعرب عن اقتناعها بأن الحكومة قد عاجلت الحالة بسمة صدر وأن القول بأن موقف الحكومة من استخدام اليهود لا ينطوى على العطف قول لا يستند إلى أساس .

### الفصل الرابع عشر - المسيحيون

ان مصالحة المسيحيين الدينية فيما يتعلق بالاملاك المقدسة لا تقل شأنًا عن مصالحة اليهود أو المسلمين . ومسيحيو العالم يسعون أن يفتقروا موقف عدم المبالاة فيما يتعلق بانصاف ورفاهية اخوانهم بالدين في البلاد المقدسة .

ان المذكرة المتضمنة ظلمات الطاقة العربية الارثوذكسية وشكايتهم من الموقف الذي وقفته الحكومة بترك الأمور تجري في مجراها قد وصلت متأخرة لدرجة حالت دون درسيها بالتفصيل ، غير ان اللجنة تشير إلى ما قامت به اللجنة المالية المعنية بمقتضى قانون البطريركية الارثوذكسية لسنة ١٩٢٨ من الاصلاح الناجع في مالية البطريركية وإلى البحث الذي جرى بين الحكومة والبطريركية والعماديين حول اعادة تنظيم الشؤون الداخلية للبطريركية من جديد ، بما فيه تشكيل مجلس مخطط ، وتلك المسائل لا تزال موضع نظر الحكومة .

وقد أشارت اللجنة إلى مسألة اشتغال الموظفين المسيحيين في أيام الآحاد بسبب محافظه اليهود الدقيقة على السبت واللجنة تميل إلى الموافقة على أن الوضع الحاضر يلقي على كاهل الموظفين المسيحيين عبئا زائدا من العمل ويضر بالنفوذ الروحي للكنيسة المسيحية .

أما في المسائل السياسية فقد ربط المسيحيون العرب مقدراتهم بمقدرات اخوانهم المسلمين .

### الفصل الخامس عشر - قانون الجنسية واكتساب الجنسية الفلسطينية

أما فيما يتعلق بظلامه أولئك العرب الذين غادروا فلسطين قبل الحرب

(والذين يقال أن عددهم يبلغ ٤٠٠٠) بنية العودة إليها فيما بعد ثم لم يمتكنوا من الحصول على الجنسية الفلسطينية ، فاللجنة تقترح أن تمنح الجنسية الفلسطينية لمن يستطيع أن يثبت منهم عدم انقطاع صلته الشخصية بفلسطين واستعداده لتقديم تأكيد رسمي صريح بنيته العودة إلى البلاد هذا إذا لم تمنح الجنسية الفلسطينية إلى جميع هؤلاء .

أما فيما يتعلق باليهود فالشرح الحالى يفى بالالتزام الوارد في صك الانتداب حول هذا الموضوع . غير أن اليهود لم يقدموا على الاستفادة من الفرصة التي أتاحت لهم لاكتساب الجنسية الفلسطينية والسبب في ذلك هو أن ملصقهم الأساسية مرتبطة بالشعب اليهودي نفسه . أما الاخلاص لفلسطين وحكومتها فمن الأمور الثانوية في نظر الكثيرين منهم .

واللجنة لا تؤيد التقد الموجه إلى حصر حق التصويت في الانتخابات البلدية في الفلسطيني الجنسية . فمن المرغوب فيه جداً أن يصبح جميع الأشخاص الذين ينوون الإقامة الدائمة في فلسطين ، فلسطيني الجنسية ، وتوفر هذا الشرط في الناحين هو حافز مباشر من شأنه أن يحمل أولئك الأشخاص على السعي لاكتساب الجنسية الفلسطينية .

#### الفصل السادس عشر - المعارف

من دواعي الأسف أن لا تكون الادارة قد فعلت أكثر مما فعلته في سبيل نشر المعارف . فالتعليم يجب أن لا ينظر إلى أهميته من حيث هو تعليم فقط ، إذ أن ما يبذل لتحسين حالة الفلاح المادية لن يقيض له النجاح الا إذا تلقى الفلاح تربية عقلية كافية تمكنه من الاستفادة من التعليم التقنى . وبالنظر لعدم كفاية الاعتمادات الحالية المخصصة لتعليم العرب ، يترتب على الادارة ان تعتبر



ان التمييز الذي يستحقونه من الخزينة العامة لهذه الغاية هو الثاني في الامة بعد الاعتمادات المخصصة للامن العام ، ومع ذلك فان الامر الذي يفوق بآثوره للمعنى نقص المدارس العربية هو الطابع القومي المحض الذي تصطبغ به مدارس كل من الشعبين وليس في وسع اللجنة أن تجد علاجاً لهذا الامر على الاطلاق . قد يكون المثل الاعلى لنظام التعليم في هذه البلاد جعل ذلك النظام نظاماً واحداً ثنائى القومية للعنصرية معا . غير أن ذلك يصدر تحقيقه بموجبك الاندباب الذى يخول كلا من الشعبين « حق صيانة مدارسه الخاصة لتعليم أبنائه بلفقه الخاصة » ونظام المدارس العربية واليهودية المعمول به الآن يزيد حتماً في توسيع شقة الخلاف بين العنصرين وسيظل ذلك شأنه في المستقبل ، أيضاً يجب تشجيع التعليم المختلط حيثما أمكن ذلك أى في المدارس الفنية والصناعية التى تنشأ حديثاً مثلاً . أما بصدد ما يطالب به اليهود من زيادة مقدار الاعانة التى تمنح لمدارسهم فاللجنة ترى أنه ليس هناك ما يبرر زيادة هذه الامانة مهما كانت تلك الزيادة مرغوباً بها في ظروف أخرى ، الا بعد أن يكون قد صرف على ترقية التعليم لدى العرب مبالغ تفوق كثيراً ما صرف عليه لغاية الآن ، بحيث يصبح مستوى التعليم عندهم موازياً لمستوى التعليم عند اليهود . ان مدى ما حصل اليهود أنفسهم من الضرائب في سبيل نشر التعليم هو صفة من أجسـن الصفات التى يمتاز بها الوطن القومى اليهودى . ويمثل هذه المساعدة التى يقدمها الانسان لنفسه حرية بكل تأكيد . ولكن هذا التأيد يجب أن لا يأتى عن طريق تغيير النسبة الحالية بين الاعانة الممنوحة لليهود والمبالغ المصروفة على العرب بل يجب أن يكون نتيجة لزيادة مجموع المبالغ المصروفة على التعليم .

والتباين بين نظام التعليم عند اليهود وبين نظام التعليم عند العرب أكثر

ما يكون بروزا في درجات التعليم العليا . فليهود جامعة من طراز طال والعرب ليس لديهم جامعة وليس في وسع الطبقة المثقفة من شبابهم أن يتدوا تعليمهم إلا إذا حملوا أنفسهم على السفر إلى الخارج . وإذا وضع المشروع الذي يرمى إلى تأسيس جامعة بريطانية في الشرق الأدنى على بساط البحث من جديد فيجب أن ينظر بمتنهي الامعان في إمكان انشاء تلك الجامعة في جوار القدس أو حيفا .

### الفصل السابع عشر - الحكم الذاتي

ان نظام الحكم الذاتي الحالي الذي تمارسه ( المجالس المحلية ) في مناطق القرى يشتمل على نقصين ، أولهما فقدان المرونة وثانيهما المركزية التي لا موجب لها ولا بد من القيام بمحاولة لتقوية المجالس المحلية القليلة التي لا تزال موجودة في مناطق القرى العربية غير أن اللجنة لا تنبذ في الوقت الحاضر إعادة تشكيل المجالس المنحلة أو تشكيل مجالس جديدة إلا إذا كان ذلك مقرونا بطلب جدى . ولا يمكن أن يعود توسيع الحكم الذاتي في القرى بفائدة فعالة إلا بعد أن تكون التدابير المتخذة للتعليم الأولى قد أتمت ثمرها بفعل الزمن .

أما عيوب نظام البلديات الحالي فهي (١) فقدان روح التشبث في البلديات المتأخرة عن غيرها (٢) القيود الموضوعة على تشيئات البلديات المتقدمة على غيرها ، بموجب القانون الذي جعل جميع البلديات خاضعة على السواء لامراف الحكومة والادارة المتمركزة ، ويرجع السبب في عدم الاهتمام الذي يبديه سكان المدن في أكثر المجالس البلدية إلى تمديد السلطات والمسؤوليات .

أن لمدينة تل أبيب مشكلاتها الخاصة وهى مشكلات فذة ناشئة عما حصل فى سكانها من الزايد العجيب خلال السنوات الخمس الأخيرة . فالأهداف التى وضعها سكان تل أبيب نصب أعينهم فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية هى بعد ذاتها موضع التقدير وقد أظهر دافعوا الضرائب استعدادا يمدون عليه لتحمل عبء الضرائب الباهظة بقية الوصول إلى تلك الأهداف ، ولقد واجهت المدينة صعوبات استثنائية وتمكنت بدرجة كبيرة من التغلب على تلك الصعوبات دون أن تتأثر وضعتها المالية تأثرا خطيرا .

ومن الضروري سن قانون جديد يقضى بتصنيف البلديات وأهم المجالس المحلية تصنيفا جديدا وتقسيمها إلى أصناف مختلفة بحسب اتساعها وأهميتها . وفى هذه الحالة يمكن تغيير مدى السلطة والاستقلال الممنوحين للمجالس بحيث يكون ذلك ملائما لكل صنف على حدة . فالسلطات الممنوحة للصنف الأول من البلديات بموجب القانون الحالى هى غير وافية ومن الضروري توسيعها .

ويجب استخدام شخص خبير فى مسائل البلديات للاستماتة به على وضع صيغة القانون الجديد وتحسين واتساق العلاقات التى تربط بين الحكومة والبلديات ، سيما فى البلدان الكبيرة ، على أن يتناول عمله بصورة خاصة إزالة أسباب التأخير الذى يحصل فى الوقت الحاضر فى تصديق ميزانيات البلديات .

ومن الضروري أن ينظر على الفور ويعين المظف فى حاجة مدينة تل أبيب إلى قرض كبير .

أن الصلة العادية التى تقوم عادة بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية هى فى فلسطين غير ممكنة التحقيق .

### الفصل الثامن عشر - مؤسسات الحكم الذاتي

ان الآمال التي كانت معقودة في سنة ١٩٢٢ على التقدم بخطوات سريعة نحو الحكم الذاتي قد أصبحت أبعد مثالا من ذي قبل . فالحائل الواقف في سبيل تحقيقها - وهو موقف العرب الذاتي من الوطن القومي - قد اشتدت وطأته مع الزمن بدلا من أن تخف .

ان الزعماء اليهود قد يرضون بتشكيل مجلس تشريعي على أساس المساواة بين العرب واليهود غير أن اللجنة مقتنعة بأن هذه المساواة ليست حلا عمليا للمشكلة إذ من الصعب الاعتقاد أن مثل هذه الوسيلة الاصطناعية يمكن أن تطبق تطبيقا فعالا أو أن تدوم طويلا ، وعلى كل ، فان الزعماء العرب لن يقبلوا بها . واللجنة لا توصي بالقيام بأية محاولة لبث الاقتراح المتعلق بتشكيل مجلس تشريعي من جديد ، غير أنه لما كان من المرغوب فيه أن يكون لدى الحكومة وسيلة منتظمة فعالة تستعين بها في سبر غور الرأي العام فيما يتعلق بسياساتها فاللجنة ترحب بتوسيع المجلس الاستشاري عن طريق ضم أعضاء غير موظفين اليه ومن الممكن أن يشكل هؤلاء الأعضاء أغلبية المجلس وأن ينتخبوا انتخابا . ويكون في وسع هؤلاء الأعضاء عرض ما يودون عرضه بقرارات يخذونها في المجلس ولكنهم لا يعطون صلاحية منحولهم اقرار أو رفض التدابير التشريعية الأخرى ، غير أن العرب ليس من المحتمل أيضا أن يقبلوا بهذا الاقتراح .

ومن المسلم به أن عرب فلسطين يصلحون لحكم أنفسهم بأنفسهم كعرب العراق أو سوريا ثم أن يهود فلسطين يصلحون لحكم أنفسهم بأنفسهم كأي شعب منظم مثقفا من شعوب أوروبا . غير أنه بالنظر لكون هذين

الشعبين خاضعين معا لانتداب واحد فتمنح الحكم الذاتي لكليهما معا أمر غير عملي ان الانتداب لا يمكن تنفيذه تنفيذا تاما ، ولا إنهاء أجله بصورة مشرفة عن طريق استقلال فلسطين كوحدة غير مجزأة ، إلا إذا كان في الإمكان تسوية التزاع القائم بين العرب واليهود .

#### الفصل التاسع عشر - الاستنتاجات والتوصي

لقد أجمت اللجنة في هذا الفصل ما توصلت إليه من الاستنتاجات الواردة بيانها في هذا الباب من التقرير وعلمت ظلمات العرب واليهود والتوصي التي تقدمت بها لازالة الظلمات المشروعة منها . وقد أضافت اللجنة إلى ذلك أن التوصي التي تقدمت بها هي ليست تلك التوصي التي تفضيها الصلاحيات التي أنيطت بها فهي لن « تزيل » الظلمات ولن « تمنع تكررها » غير أنها أفضل المسكنات التي تستطيع اللجنة أن تصفها للداء الذي تعاني فلسطين آلامه وهي لا تخرج عن كونها مسكنات ليس الا ، ولا يمكنها أن تستأصل شأفة هذا الداء ، فهو متأصل إلى درجة حملت اللجنة على الجزم في الاعتقاد بأن الأمل الوحيد بشفاؤه لا يأتي إلا عن طريق اجراء عملية جراحية .

#### الباب الثالث - أماكن الوصول الى تسوية دائمة

##### الفصل العشرون - ضبط الظروف

لقد أعادت اللجنة تلخيص المشكلة الفلسطينية في هذا الفصل وذلك أن الحكومة البريطانية ، مدفوعة بضغط الحرب العالمية ، كانت قد قطعت بعض الوعود للعرب واليهود بقصد نيل معاضدتهم . وقد علق كل من الفريقين بعض الآمل على هذه الوعود .

ان تطبيق نظام الانتداب بوجه الاحمال وصك الانتداب بصورة خاصة على فلسطين يتطوى على الاعتقاد بأن الالتزامات التي تعهدت بها الدولة المنتدبة نحو العرب واليهود قد ثبتت مع الزمن بأنها قابلة للتوفيق بالنظر لما سيحدثه الرخاء المادى الذى تجره الهجرة اليهودية الى فلسطين عموما من التأثير الطيب على العرب الفلسطينيين ، لكن هذا الاعتقاد لم يتحقق وليس ثمة أمل بصحيفه فى المستقبل .

غير ان الشعب البريطانى لا يستطيع التوصل من التزاماته بناء على هذا السبب ، وبغض النظر عن هذه الالتزامات فان الاحوال القائمة فى فلسطين ما زالت تتطلب بذل جهود مضنية من قبل الحكومة المستعولة عن رفاهية البلاد .  
وفيما يلى بيان موجز للاحوال القائمة فى البلاد :

لقد نشأ نزاع مستعصى الحل بين شعبين مختلفي القومية بقيمان معا ضمن الحدود الضيقة لبلاد صغيرة واحدة وليس لهذين الشعبين أساس مشترك يجمع بينهما فأمانها القومية لا يمكن التوفيق بينها اذ أن العرب يطمحون الى احياء عصر العرب الذهبى واليهود يرغبون فى اظهار ما يمكنهم أن يقوموا به من جليل الاعمال عندما يعادون إلى البلاد التى ولدت فيها الأمة اليهودية وليس فى آمال الفريقين القومية ما يسمح بدمجها معا فى خدمة دولة واحدة . ولقد أخذت وطأة هذا النزاع تشتد تدريجيا منذ سنة ١٩٢٠ وسيكون ذلك شأنها فى المستقبل أيضا .

والاحوال السائدة فى فلسطين ولاسيما أنظمة التعليم القائمة فيها تعمل عملها فى تقوية الروح القومية لدى الشعبين وكلما ازداد عدد الشعبين وازدادت رفاهيتهما كلما عظمت أمانها السياسية وازدادت خطورة النزاع القائم بينها بسبب ما يحيط المستقبل من الابهام ، فهناك سؤال مآله « من الذى سيحكم فلسطين فى النهاية ؟ »

وفي غضون ذلك تستمر العوامل الخارجية على حملها بقوة متزايدة. فهناك من  
الجهة الواحدة سوريا ولبنان اللذان سيتبالان سيادتهما القومية في أقله من  
ثلاث سنوات وينوالها ذلك يزداد مطلب العرب الفلسطينيين في نيل نصيبهم  
من الجربة التي تتمتع بها بلاد العرب الاسيوية بأمرها شدة وقوة. ومن  
الجهة الأخرى ليس من المنتظر أن يقل الضيق الذي يعانيه اليهود في أوروبا  
أو أن تخف المخاوف التي تصاورهم، كما أن أثر الاستنجااد بحسن نوايا الشعب  
البريطاني وعطفه على الإنسانية لن يفقد شيئا من شدته. ثم أن حكومة  
فلسطين، التي هي الآن على شكل لا يصلح لحكم العرب المثقفين واليهود  
الديموقراطيين، ليس في مقدورها أن تتطور مع الزمن إلى شكل من الأشكال  
الحكم الذاتي كما وقع في البلاد الأخرى وذلك لأنه ليس ثمة شكل من أشكال  
هذا الحكم من شأنه أن يضمن العدالة لكل من العرب واليهود، وعلى هذا  
ستبقى الحكومة غير تمثيلية وعاجزة عن إزالة الظلمات للتضاربة التي  
يشكو منها هذان الشعبان. ألسنا أن المجردان من المسؤولية، اللذان هما  
تحت حكمهما.

وفي مثل هذه الأحوال لا يمكن توطيد دعائم السلام في فلسطين تحت  
ظل الانتداب إلا باللجوء إلى القمع، ذلك لأن القمع يستلزم إقامة مصانع  
للمحافظة على الأمن تستغذ من باهظ النفقات ما يحول دون التوسع في  
المخدرات التي خرمي إلى تأمين الرفاهية السكاف وتقدمهم، بل لقد روي إلى  
انقاص تلك الخدمات وتخفيضها. أما الموانع الأدبية التي تلازم القمع بالوجهات  
إلى يوهان ولا جليحة التبريل على ما يكون في الجرد فعله غير مرغوب فيه على  
الرأي العام بخارج فلسطين. وبالإضافة إلى ذلك فإن القمع لن يحل المشكلة  
بل يؤدي إلى تفاقم الشجيرة ولن يساهم على إنشاء دولة واحدة في فلسطين

تتحكم ذاتها بذاتها . وليس من السهل السير في طريق القمع المظلمة إذا لم يكن من المأمول مشاهدة نور النهار في آخر تلك الطريق .

إن الشعب البريطاني لن يجحد عن مهمة الاستمرار على حكم فلسطين بمقتضى الانتداب إذا كان الشرف يقضى عليه بذلك ، غير أن له ما يبرره إذا هو بحث عن طريقة أخرى تمكنه من القيام بواجبه ثم أن بريطانيا لا تود أن تجحد التزاماتها غير أن موطن الصعوبة هو ثبوت عدم إمكان التوفيق بين هذه الالتزامات ومما يزيد في ألم هذا التضارب وقعا أنه لو أخذ كل التزام من هذه الالتزامات على حدة ، لوجد أنه يتفق مع ميول بريطانيا ومصالحها . فارتقاء الحكم الذاتي في العالم العربي من الجهة الواحدة يتفق والمبادئ البريطانية . والرأى العام البريطاني يعطف كل العطف على ما يعنى به العرب أنفسهم أحياء عصر جديد من الوحدة والرفاهية في العالم العربي ولقد كانت المصلحة البريطانية مرتبطة على الدوام باستتباب السلام في الشرق الأوسط وفي استطاعة السياسة البريطانية أن تثبت أن لها تاريخ صداقة غير متفصصة العرب مع العرب . ومن الجهة الأخرى أن صداقة بريطانيا للشعب اليهودى هي صداقة تقليدية قوية . ومن مصلحة بريطانيا الإبقاء على ثقة الشعب اليهودى بالقدر الممكن .

إن دوام النظام الحالى سيؤدى تدريجيا إلى اقتصاء هذين الشعبين اللذين يرتبطان مع بريطانيا برباط الصداقة التقليدية .

ولا يمكن حل المشكلة بمنح العرب أو اليهود كل ما يصبون إليه . وإذا سئل من الشعبين سيعحكم فلسطين في النهاية فجواب هذا السؤال يجب أن يكون : « لا هذا ولا ذاك » فليس ثمة سياسي متصنف بسمه أن



يفكر في تسليم الاربعمائة ألف يهودى الذين سهلت الحكومة البريطانية دخولهم إلى فلسطين بموافقة عصبة الأمم إلى الحكم العربى ، أو في تسليم مليون من العرب إلى الحكم اليهودى فيما لو أصبح اليهود الأغلبية في البلاد ، غير أنه وإن كان ليس في مكتة أى هذين العنصرين أن يتولى حكم فلسطين بأسرها بانصاف ، فقد يكون في إمكان كل عنصر منهما أن يحسن الحكم في قسم منها .

ولاريب في أن فكرة التقسيم قد بحث فيها فيما مضى كحل للمشكلة إلا أنه يظل على الظن أن هذه الفكرة قد أهملت في السابق باعتبار أنها غير عملية فالتقسيم تلازمه بدون شك مصاعب جسيمة غير أنه إذا درست هذه هذه المصاعب درسا دقيقا فلن تبدو بأنها مما يجذر التغلب عليه شأن المصاعب التي يطوى عليها بقاء الانتداب أو أى تدبير آخر فالتقسيم يفسح مجالا لتوطيد السلام في النهاية الأمر الذي لا يتجه أى مشروع آخر .

#### الفصل الحادى والعشرون - نظام المقاطعات

في الامكان تجزئ فلسطين تجزئة سياسية أقل شمولا من التقسيم وذلك بتقسيمها ، على النحو المتبع في الحكومات التي تسير على نظام الاتحاد ، إلى ولايات ومقاطعات تتمتع كل منها بالحكم الذاتى فيما يتعلق بالمسائل المائنة للهجرة ويبيع الأراضى والخدمات الاجتماعية وفي هذه الحالة تكون الدولة المتتدة في مقام الحكومات المركزية أو حكومة الاتحاد وتبين على العلاقات الخارجية والدفاع والمارك وما شاكل ذلك .

ونظام المقاطعات هذا جذاب لأول وهلة لأنه يحل بحسب الظاهر المشاكل الكبرى الثلاث وهي مشكلة الأراضى ومشكلة الهجرة ومشكلة الحكم الذاتى

غير أن هؤلاء الذين لا يرون فيه ظاهرة تجلية ضمن الدرجة الأولى، أن سبيل المنظمة  
 حكومتها فلا تعاد يفوق على وجوده نصاً له أو نقلاً كالمثلثين من جهة  
 الأولى بين الحكومة المركزية وبين المقاطعات، أمّا في فلسطين فتستقر بكونه  
 من العرب واليهود إلى الحكومة المركزية كهيئة أجنبية لا تخضع. وفي الدرجة  
 الثانية لن العلاقات الثلاثية بين الحكومة المركزية والمقاطعات على مؤخر إلى  
 بحث التنازع القائم حالياً بين العرب واليهود من جديد، وذلك في نهاية المطاف  
 بكونه تلازمه في الواقع الذي قد يحصل فيه إجراءات الحكومة المركزية أو يهيمن  
 المبدأ الذي يقتضيه على كل مقاطعة من المقاطعات أن تدفع إليه السهم ما يقع فيه  
 من نفقات الحكومة المركزية من الميزانية، ثم أن دفع ما يدير الهجرة اليهودية على  
 مصر وغيرها في المقاطعة اليهودية بدون قيد أو شرط قد يؤدي إلى زوال التوازن  
 فيما بين الحكومة المركزية من جهة من جهة مايت على حساب المقاطعة العربية وفي  
 الدرجة الثالثة، أو في جميع المقاطعات على القانون والنظام، وذلك إلى الإحسان  
 الكبير الثقات، سيقرر مبادئ إلى الحكومة المركزية. وفي الدرجة الرابعة،  
 أن نظام المقاطعات لا بد له، كمشروع التقسيم، من أن يسفر عن أبقاء أقلية  
 من كل عنصر في المنطقة التي سيهيمن عليها العنصر الآخر. وحل هذه المسألة  
 يتطلب اللجوء إلى تدابير جريئة لا يصبح التفكير فيها إلا إذا كان ثمة أمل  
 في طيّد دعائم السلم النهائي في البلاد. ومشروع التقسيم يفتح المجال لكل هذا  
 الأمل، بينما أن نظام المقاطعات لا يؤمن ذلك، ويمكن أن يقال بالدرجة  
 الأخيرة أن نظام المقاطعات لا يحل مسألة الحكم الذاتي القومي، فلن يشعر  
 العرب ولا اليهود بأن أمانهم السياسية قد تحققت مجرد منحهم الحكم الذاتي  
 في المقاطعات.

وبالإنجاز أن نظام المقاطعات تلازمه جعل المصالح التي تعود على المجتمع

التقسيم ، أن لم يكن كلها ، دون أن تتوفر فيه الفائدة الكبرى المتوفرة في التقسيم الا وهي احتمال الوصول إلى سلم نهائي .

#### الفصل الثاني والعشرون - مشروع التقسيم

بالرغم من أنه لا ينتظر من اللجنة أن تعتمد إلى القيام بالتحقيق الإضافي المطلوب الذي يتطلبه وضع الأسس الضرورية لمشروع التقسيم بأسباب إلا أنه من البين أن تقدم مبدأ التقسيم هذا دون أن تضعه في قالب جوهري محسوس ، إذ من الواجب كما يظهر جليا أن يقام الدليل على أن في الأمكن وضع خطة تفي بأمر ما يتطلبه الحال .

#### (١-١) نظام المعاهدات

يتبعى انتهاء أجل الانتداب المفروض على فلسطين واستبداله بنظام معاهدات يتفق مع السابقة التي درج عليها في معاهدتي العراق وسوريا . ويجب وضع انتداب جديد للأماكن المقدسة بكفيل تحقيق الغايات المحددة في الفقرة (٧) أدناه .

وينبغي أن تعتمد الدولة المنتدبة إلى المفاوضة مع حكومة شرق الأردن وممثل غرب فلسطين من جهة ومع الجمعية الصهيونية من الجهة الأخرى لعقد معاهدة تحالف مع كل من الفريقين . وفي هاتين المعاهدتين يعلن عن تشكيل حكومتين مستقلتين ذاتي سيادة خلال أقصر مدة تسمح بها الأحوال ، أحدهما دولة عربية تضم شرق الأردن مع ذلك القسم من فلسطين الذي يقع إلى الجانبين الشرق والجنوبي من الحد الذي اقترحتاه في الفقرة (٣) أدناه والآخرى دولة يهودية تضم ذلك القسم من فلسطين الذي يقع إلى الجانبين الشمالي والغربي من الحد المذكور .

وتعهد الدولة المنتدبة أن تؤيد الطلب الذي قد تتقدم به أى الحكومتين العرية أو اليهودية للانضمام إلى عصبة الأمم .  
وتتضمن المعاهدتان ضمانات مشددة لحماية الاقليات في كل من الدولتين ونصوصا تتعلق بما سيشار اليه في الفقرات التالية من الشؤون المالية وغيرها وتلحق بهما موافيق عسكرية تتعلق باقامة القوى البحرية والعسكرية والجوية والمحافظة على المرافق والطرق والسكة الحديدية واستعمالها ، وحماية خط أنابيب الزيت وما شاكل ذلك من الأمور .

#### ( ٢ ) الاماكن المقدسة

أن تقسيم فلسطين لا بد له أن يكون خاضعا للشرط الأمامى التالي وهو :  
المحافظة على قداسة القدس وبيت لحم وتأمين الوصول إليها بحرية وطمأنينة لمن شاء من كافة أنحاء العالم . تلك « أمانة مقدسة في عنق المدينة » بأوسع ما في الانتداب من معنى وهى ليست أمانة شعوب فلسطين فحسب بل أمانة الجماهير الوفيرة في البلاد الاخرى التى تنظر إلى أحد هذين المكانين أو لكليهما معا كمكانين مقدسين .

ولذلك ينبغي وضع صك انتداب جديد بحيث تكون غايته الرئيسية حسن القيام بهذه الأمانة ، وتخطيط حد لمنطقه خاصة تشمل هذين المكانين المقدسين بحيث تمتد حدودها من نقطة شمال القدس إلى نقطة جنوب بيت لحم وأن يسر لهذه المنطقة أمر الاتصال بالبحر بواسطة عمر يمتد من شمال طريق يافا الرئيسية إلى جنوبي السكة الحديدية شاملا مدينتي اللد والرملة ومتبعا في باقي .

ان حماية الاماكن المقدسة هى أمانة دائمية ، فذة في نوعها وغايتها وهى غير واردة في المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم . واجتبابا لسوء الفهم يمكن

القول بصراحة ان هذه الامانة لن ينتهى أجلها إلا متى رغبنا عصبة الأمم والولايات المتحدة في ذلك ، وأنه في الوقت الذي يكون فيه من واجب القيم على تلك الامانة العمل على رفاهة وترقية السكان المحليين المختصين فليس في النية أن يصبح أولئك السكان مع مرور الزمن شعبا يحكم نفسه بنفسه حكما ذاتيا تاما .

ويجب ابقاء الضمانات المتعلقة بالحقوق التي تملكها الجماعات المختلفة في الاماكن المقدسة وبحرية الوصول إلى تلك الاماكن ( كما تنص عليه المادة ١٣ من صك الانتداب الحالي ) ، وبمسألة المرور من منطقة الانتداب ، وعدم التمييز في المسائل المالية والاقتصادية وغيرها ، وفقا لمبادئ نظام الانتداب . ولا تطبق السياسة التي ينطوى عليها تصريح بلفور ولن يكون ثمة مجال للبحث في حفظ التوازن بين ادعاءات العرب ازاء اليهود أو بالعكس لان كافة سكان المنطقة سيماملون على قدم المساواة . وتكون «اللفة الرسمية» الوحيدة لفة الحكومة المنتدبة ويكون المبدأ الاساسي الذي تسير عليه الادارة اقامة حكم قويم عادل بغض النظر عن المصالح الطائفية .

وما يتفق وعواطف المسيحيين في العالم أجمع جعل هذا الانتداب شاملا أيضا للناصرة وبحر الجليل ( بحيرة طبرية ) فينبغي أن يعهد للدولة المنتدبة بإدارة الناصرة وأن تخول السلطة التامة للمحافظة على قداسة مياه وشواطئ بحيرة طبرية .

ويجب أن يلقي على عاتق الدولة المنتدبة أيضا عبء المحافظة على الاوقاف الدينية وعلى الابنية والمقامات والاماكن الواقعة في أراضي كل من الدولتين العربية واليهودية والمقدسة لدى العرب واليهود . وللقيام ببنفاقات الحكومة المنتدبة ينبغي أن تتمكن تلك الحكومة من الاستحصال على بعض الإيرادات

• سواء عن طريق فرض رسوم جركية او ضرائب مباشرة أخرى سيلا على  
ساكن المدن الكبرى الكثيرة العدد والمطردى النمو المهودى ادارتهم اليها غير  
• ان هذه الإيرادات قد لا تفي لسد نفقات الإدارة العادية ، وفى مثل هذه الحالة  
ترى اللجنة أن البرلمان سيكون على كل حال مستعداً لتضخيم المبالغ اللازمة  
لسد العجز .

### (٣) الحدود

• ان المبدأ الطبيعي الذى ينبغى أن يتبع فى تقسيم فلسطين هو فضل المناطق  
التي اشغى اليهود الاراضى فيها واستوطنوها عن المناطق التي كل سكانها أو  
معظمهم من الغرب وهذا المبدأ يشكل أساساً عادلاً وعالياً للتقسيم على شرط  
أن تراعى فيه روح الالتزامات البريطانية وذلك : (١) بأن يترك المجال معقول  
ضمن حدود المملكة اليهودية لنمو السكان والاستعمار (٢) وأن تعطى المقاطعة  
القرية تعويضاً معقولاً لقاء ما تفقده من الاراضى والإيرادات . . . . .  
• أن كل اقتراح للتقسيم لن يجدى نفعا اذا لم يتضمن إشارة ، ولو تقريبية ،  
إلى كيفية حل المسألة الحيوية التي تلازم الموضوع كله وهي مسألة الحدود .  
و كحل للمشكلة - تقترح فيما يلي - خطأ تقريبياً للحدود باعتبار انه اقتراح  
عملي وعادل هنا ، على أنه ينبغي على كل حال تعيين لجنة محدودة لمخطيط  
الحدود بصورة قطعية .

يبدأ الحد من رأس الناقورة ويسير محاذياً الحدود الشمالية والشرقية الحالية  
• تقطع البحر ، وتجعل بحيرة طويابو من ثم تقطع البحيرة ، ويفصل عنتي جنوب الاردن  
• بالمطيرة ويسير محاذياً بحيرة النهر إلى أن يبلغ نقطة تبعد قليلاً عن ميسان من  
• بنها الشمال ، ثم يتفرق سهل ليمدان ، ويسير محاذياً المفاة الجنوبية ليمدان  
(جزائيل) ، ثم يمتد حتى مرجع ابن عامر لغاية نقطة تقع بالقرب من مجدو نزل

المتسلم) ومن ثم يخترق سائلة جبال السكرمل في جوار طريق نجدو (نقل  
المتسلم) ويعد أن يتصل الحد بالسهل الساحلى على هذه العبورة، يمر جنوبا  
هنا ذبا الحد الشرقى لذلك السهل ثم يتعرف غربا مجتنباً طولكرم إلى أن يتصل  
بمنز (القدس - يافا) على مقربة من اللد. وفي جنوب الممر يستمر مسوره  
محاذاً لحد السهل الساحلى إلى أن يبلغ نقطة تقع على بعد ١٠٠ كيلو مترات  
جنوبى رحوبوت ومن ثم يتعرف إلى الغرب حتى البحر.

وفيما يلي بعض الملاحظات والتواضى المتعلقة بالحدود المقترحة والمسائل  
المفترعة عنها :

(١) لا يمكن أن يرسم حد يفضل العرب بأجمعهم أو كافة الاراضى التي  
يملكونها، لأن اليهود بأجمعهم وكافة الاراضى التي يملكونها.

(٢) لقد اجاع اليهود قطما ولفرة من الاراضى في سهل غزة وبالقرب  
من بئر السبع واستحصلوا على حق الخيار بائتياع قطع أخرى في تلك المنطقة  
والحدود المقترحة من شأنها أن تحول دون الانتفاع بتلك الاراضى لتوسيع الوطن  
القوى اليهودى في الجهة الجنوبية. ومن الجهة الاخرى ستكون الاراضى اليهودية  
في الجليل واللاجنص اراضى منطقة الحولة (التي تبني فرصة جبرية بالذكر  
للاعمار والاستعمار) داخلة ضمن المنطقة اليهودية.

(٣) ان الحدود المقترحة تستلزم ادخال اراضى الجليل الجبلية الواقعة بين  
صند وسهل حكا في المنطقة اليهودية. وهذا القسم من فلسطين هو الجزء الذى  
الاحتفظ اليهود ببقاء لهم فيه منذ بدء تشتتهم حتى هذا اليوم بدون اقطاع تقريباً.  
ان لم يكن يتعامل، ويعواطف اليهودية العالمية بأجمعها متعلقة كل التعلق  
بدينهم صنف وطبقا (القدسيتين). ثم ان يهود الجليل كانوا فضلاً عن ذلك،  
يمشون بسلام ومودة مع جيرانهم العرب حتى الآونة الاخيرة. وقد أظهر

فلاحو الجليل خلال سلسلة الاضطرابات التي حصلت في البلاد انهم أقل انقيادا للتجريض السياسى من فلاحى منطقى السامرة واليهودية اللتين تنمركو فيهما روح القومية العربية . ولقد حدث في مدن طبريا وصفد وحيفا وعكا ( المختلطة السكان ) احتكاك متفاوت الدرجات منذ نشوب « الاضطرابات » في العام المنصرم ولذلك فمن أكبر العوامل التي تضمن نجاح مشروع التقسيم في مراحله الأولى وتساعد بصورة خاصة على تنفيذ الضمانات التي ستضمنها المعاهدات بشأن حماية الاقليات ، أن توضع هذه المدن الأربع مدة من الزمن تحت ادارة الدولة المنتدبة .

(٤) ان مدينة يافا هي في جوهرها مدينة عربية ويجب أن تكون جزءا من الدولة العربية . أما اتصالها بالدولة العربية فلا تلازمه أية صعوبة لان جنى المرور من ممر يافا - القدس سيكون مباحا للجميع . على أن هذا الممر يجب أن يكون له منفذه الخاص الى البحر ولذلك يجب أن تستملك شقة ضيقة من الارض لهذه الغاية وأن تخلى هذه الشقة في كل من الجانبين الشمالى والجنوبى للمدينة .

(٥) بالرغم من انه سيكون في امكان الدولة العربية الاتصال بالبحر المتوسط في كل من يافا وخرقة فمن مصلحة التجارة والصناعة العربية أن تكون مدينة حيفا التي تملك المرفأ العميق الوحيد في البلاد، في متناول الدول العربية أيضا من أجل الغايات التجارية . ولذلك يجب أن تشمل المعاهدة اليهودية على نص يضمن حرية نقل البضائع ( في الاستيداع ) بين الدولة العربية وحيفا . وعلى هذه الصورة أيضا يجب أن تشمل المعاهدة العربية على نص يضمن حرية نقل البضائع ( في الاستيداع ) في السكة الحديدية ما بين الدولة اليهودية والحدود المصرية .



ويسرى المبدأ نفسه على مسألة الاتصال بالبحر الأحمر من أجل الغايات التجارية . فقد يظهر مع مرور الزمن ان استعمال ذلك المنفذ الى الشرق يعود بفائدة جزیلة على الصناعة والتجارة العربية واليهودية على السواء ، وبالنظر لهذا الاحتمال ، ينبغي ان تترك منطقة خاصة في الجهة الشمالية الشرقية من شاطئ خليج العقبة تحت ادارة الدولة المتدبة وأن تتضمن المعاهدة العربية نصا يضمن حرية نقل البضائع بين الدولة اليهودية وتلك المنطقة .

ويجب ان تنص المعاهدتان أيضا على توفير مثل هذه التسهيلات لنقل البضائع بين منطقة الانتداب وحيفا ، وبين الحدود المصرية وخليج العقبة .

#### (٤) الاعانة المالية بين الدولتين

ان مقدار ما يدفعه الشخص الواحد من اليهود لحزبة فلسطين يفوق ما يدفعه الشخص الواحد من العرب . وذلك بما مكن الحكومة من ان تنشئ مصالح عامة للعرب تفوق في مستواها ما كان في امكانها ان تنشئه في غير هذه الحالة . وعلى ذلك يكون من نتائج التقسيم ان المنطقة العربية من الجهة الواحدة لن تستفيد فيما بعد من المنطقة اليهودية على دفع الضرائب ومن الجهة الأخرى (١) يكسب اليهود حق سيادة جديدة في المنطقة اليهودية (٢) تكون تلك المنطقة حسب الحدود التي ذكرناها اكبر مساحة من المنطقة الحالية التي تضم اراضي اليهود ومستعمراتهم (٣) يخلص اليهود بما هم ملزمون به الآن من المساعدة على زيادة رفاهية العرب خارج تلك المنطقة . ولذلك يقترح ان تدفع الدولة اليهودية اعانة مالية للدولة العربية عندما يوضع مشروع التقسيم موضع التنفيذ ولقد كان لمثل هذه التسويات المالية العادلة سوابق حديثة العهد عندما تم فصل السند عن بومباي وفصل بورما عن امبراطورية الهند ،

فخصها على تلك السوابق يجب تعيين لجنة مالية لدرس مقدار هذه الاعانة المالية وتقديم تقرير بذلك.

ويترتب على اللجنة المالية أن تنظر أيضا في كيفية تقسيم ديون فلسطين العامة التي تبلغ الآن نحو أربعة ملايين ونصف جنيه بين الدولتين العربية واليهودية. وفي المسائل المالية الأخرى. وان تعطى قرارها بشأنها وينبغي عليها أيضا ان تعالج مسألة التلفرات والتلفونات في حالة وقوع التقسيم.

#### (٥) - إعانة الحكومة البريطانية

أن الاعانة المالية التي ستقدمها الدولة اليهودية للدولة العربية سيكونون من شأنها تقويم الاثران المالي في فلسطين. غير أن للمشروع يشتمل على ادخال شرق الأردن في الدولة العربية. وقدرة شرق الأردن على دفع الضرائب محدودة جدا وإيراداتها لم تكن كافية قط لسد مصاريف الإدارة. فمنذ سنة ١٩٢١ حتى هذا اليوم ما فتئت شرق الأردن تتلقى إعانات مالية من الحكومة البريطانية وقد بلغ مجموع هذه الاعانات ١٢٥٣.٠٠٠ جنيها أي بمعدل ٧٨.٠٠٠ جنيها في السنة. وقد منحت شرق الأردن أيضا بعض الاعانات لسد نفقات قوة حدود شرق الأردن واقترضت مبلغ ٦.٠٠٠ جنيها لمساعدة متكوبي الزلازل وتوزيع البذار على المزارعين.

ويحذر أن لا يتم التنازل عن الانتداب على شرق الأردن إلا بعد أن يضمن، بقدر استطاع، عدم تدنى مستوى الإدارة فيها بسبب نقص الأموال اللازمة لسد نفقاتها. ومن الأنصاف أن يطلب إلى الأمة البريطانية أن تسام في هذا المضمار أيضا لتسهيل الوصول إلى تسوية. ان دوام الانتداب الحالي لا بد له من أن يحمل الحرية البريطانية عينا متكررا مطرد التزايد فإذا كان التقسيم

سيؤول الى توطيد السلام فالبالغ المصلحة في سبيل تنفيذه وتحقيقه ستكون بدلا من مبدأ عدم اليقظة في بطلانها. يؤيد قطع النظر عن هذه الاحتياطات فيعتقد أن الأمة الانجليزية ستوافق على دفع مبلغ كبير مرة واحدة بدلا من مبالغ صغيرة بدعوى الايمان بغيره. بغية تهدئة التناقضات واستعجاب السلام في فلسطين.

ويبقى هناك تفكير مشرووع المعاهدة يجب أن يطلب الى الزماني بأن يؤمنوا على دفع منحة للدولة العربية قدرها مليوناً جنيهاً.

#### (٦) العروة الجمرية والمراق.

دعنا لنذكر من الدولتين العربية واليهودية ستكون دولة فلسطينية ذات سيادة للشعب ولكن بمقتضى أن تكون العروة الجمرية في سبيل الهداية وتطبيقه منذ انظرنا على الحكومة المنتدبة أيضا مع مراعاة ضرورة من الاعتدال لا ريب. ومن المفضل أن تتعاونت المراسلة اللتان ستتم عليهما المواقف العربية واليهودية في إنشاء العروة الجمرية وذلك فمن أكبر المواقف التي تخصها من معرفة الحقائق وتوطئة في معالجة الفريقين أن يوفق كلاما على فوطين وسكونه جمرية واحدة على أكبر عدد ممكن من أصناف البضائع ، وأن تدمج الحكومة المتعدية ابرادتها الجمرية مع ابرادتها الخدمية الدولتين أو كليهما على انحاء كان ذلك يمكنه.

سوجب أن يكون من النقاط الأساسية في نظام المهادتات المقترح ، عقد اتفاق تجاري يرمي الى تهيئة عرفة جمرية واحدة على أكبر عدد من أطراف البضائع المستوردة وتسهيل تبادل البضائع بالقدرة المستطاع بين المناطق الثلاث المختصة به.

### (٧) الجنسية

ان جميع الأشخاص القاطنين في منطقة الانتداب (بما فيها حيفا وعكا وصفد وطبريا والمنطقة الخاصة في خليج العقبة مادامت هذه الأماكن تحت ادارة الحكومة المنتدبة) والذين يعتبرون الآن أشخاصا يتمتعون بالحماية البريطانية يظلون محفظين بحالتهم الشخصية هذه وفيما عدا هؤلاء يصبح جميع الفلسطينيين من رعية الدولة التي يقطنون في أراضيها .

### (٨) الخدمة المدنية

وي لوح لنا أنه من المحتمل أن نحتاج حكومتا الدولتين العربية واليهودية، في حالة وقوع التقسيم، الى استخدام قسم كبير من الموظفين العرب واليهود الذين كانوا مستخدمين في ادارة الانتداب السابقة، بينما يخفض عدد الموظفين البريطانيين خفضا محسوسا، فحقوق جميع هؤلاء الموظفين بما في ذلك حقهم في الحصول على التقاعد والمكافأة يجب أن تظل مضمونة بكاملها وفقا للمادة ٢٨ من الانتداب الحالي وهذه المسألة ينبغي معالجتها من قبل اللجنة المالية .

### (٩) الامتيازات الصناعية

ان الاتفاقات المعقودة مع حكومة فلسطين بشأن ترقية وحماية الصناعات (كالاتفاق المعقود مع شركة البوتاس المحدودة) ينبغي في حالة وقوع التقسيم، أن تستلمها حكومتا الدولتين العربية واليهودية وأن تقوما بتنفيذها. ويجب أن تشمل المعاهدات على الضمانات اللازمة بهذا الشأن. كما أن محطة التوليد الكهربائية في جسر الجامع يجب أن تضمن سلامتها على هذا المثال .

### (١٠) تبادل الأراضي والسكان

إذا أريد أن يكون التقسيم أثره الفعال في الوصول الى تسوية دائمية فيجب أن لا يكون تطبيقه مقصرا على رسم حدود وتأسيس دولتين. ومن الواجب أن يشرع، آجلا أو عاجلا، في تبادل الأراضي وأن يشرع أيضا في تبادل السكان بالقدر المستطاع .

ويجب أن تنص المعاهدتان على أنه إذا أراد أحد أفراد العرب من يملكون أرضا في الدولة اليهودية أو أحد أفراد اليهود من يملكون أرضا في الدولة العربية أن يبيع أرضه وما عليها من الاشجار والمحصولات فتكون حكومة الدولة المختصة ملزمة بشراء تلك الارض والاشجار والمحصولات ضمن تقررره الحكومة للمتدبة اذا لزم الأمر . ويتبغى ضمانه قرض بمبلغ معقول لتلك الغاية اذا استوجبت الضرورة ذلك .

أما الناحية السياسية لمشكلة الأراضي فهي أهم شأننا من ذلك وبالنظر لعدم اجراء احصاء للنفوس منذ سنة ١٩٣١ يصعب تقدير عدد سكان المنطقتين العربية واليهودية تقديرا يصح الركون اليه . على أن تقديرا تقريبيا أجرى لهذا الغرض بين أن المنطقة المخصصة للدولة اليهودية ( باستثناء مناطق المدن التي ستبقى تحت إدارة الانتداب مدة من الزمن ) يقيم فيها الآن ما يقرب من ٢٢٥.٠٠٠ نسمة من العرب بينما أن المنطقة المخصصة للدولة العربية لا يوجد فيها سوى ١٢٥٠٠ نسمة من اليهود تقريبا غير أنه يوجد نحو ١٢٥.٠٠٠ من اليهود في القدس وحيفا مقابل ٨٥.٠٠٠ من العرب . ومن الجلي أن وجود هذه الاقليات هو من أعظم العقبات التي تقف في سبيل تنفيذ مشروع التقسيم تنفيذا مقرونا بالسهولة والتناجح . فاذا أريد أن تكون هذه التسوية تسوية نهائية

لاشائبة فيها وجب أن تحل هذه المشكلة بجزء وأن تالاج بحزم ، وهي  
تدقيق إلى كيلة: أفضى جلد من الحنكة السياسية من قبل جميع ذوي الشأن :  
روايتل بهذا ما قبله لبايل السكان فيها تم بين اليونان والأتراك هويتا الحريو  
اليونانية التركية سنة ١٩١٧ : فقد عقدت الحكومتان اليونانية والتركية ميثاقا  
يقضى بنقل الرعايا اليونان الذين ينتمون للمذهب الأرثوذكسي وبقومو  
في تركيا إلى بلاد اليونان ، وينقل الرعايا الاتراك من المسلمين المقيمين في  
بلاد اليونان إلى تركيا على أن يتم هذا النقل جديرا وتحت اشرافه  
الأمم . وقد كان عدد الذين تناولهم هذا النقل كبيرا ، إذ أن عدد الذين  
نقلوا على هذه الصورة لم يقل عن ١٣٠٠٠٠٠ نسمة من اليونان و ٤٠٠٠٠٠  
نسمة قريبا من الاتراك . غير أن ما بذل من الحزم والنشاط في تنفيذ هذه  
المهمة أدى إلى اتمام عملية الاستبدال بكاملها في نحو ثمانية عشر شهرا من  
ربيع سنة ١٩٢٣ ولقد كانت النتيجة التي أسفر عنها هذا الاستبدال مرة  
الحيدة التي أهدأ من ائبال السياسة بين اليونان والأتراك .

وولفظة كانت الاقليات من اليونان والأتراك قبل اجراء هذا الاستبدال  
معونة ابدائيا للفرح والفرح ، أما الآن فقد أصبحت العلاقات القبلية بين  
اليونان والأتراك على درجة من الود والصداقة لم يتسبق لها قط . أن سادات  
بين البلدين قياضى .

وقد يحدث عند هذا أن كان في شمال اليونان أرض زراعية فائضة عن  
الحاجة ، مسورة لاسكان الرعايا اليونان الذين نزحوا عن تركيا إلى اسفلية  
الامكان غير انها إلى تلك القروض عاجلة . أما فلسطين فليست فيها مثل تلك الاماكن الضيقة  
الوقت الحاضر . فهاكك ضمن الحدود المقترحة للدولة اليهودية مجال ممتدع  
لاسكان اليهود الذين يقطنون الآن في المنطقة العربية أو من الممكن فتح هذا

المجال لهم في القريب العاجل غير أن المشكلة الكبرى تدور حول العرب الذين يتناولهم القتل والذين يفوق عددهم عدد اليهود كثيرا . فبينما يمكن إسكان البعض من هؤلاء العرب في الأرض التي يتخلها اليهود فلا مندوحة من إيجاد أرض أوسع كثيرا لاسكانهم جميعا . والمعلومات المسورة لدينا تعدو بنا إلى الأمل بأن القيام بمشاريع كبيرة للرعى وتخزين المياه وتعمير شرق الأردن وبئر السبع ووادي الأردن ( القفور ) قد يسفر عن اسكان عدد يفوق كثيرا عدد السكان الموجودين الآن في هذه المناطق .

ولذلك ينبغي فحص هذه المناطق وتقدير ما يمكن أن يجرى فيها من مشاريع الرعى والعمران بالسرعة الممكنة . فإذا ظهر نتيجة هذا الفحص أن في الامكان توفر مساحات واسعة من الاراضي لاسكان العرب المقيمين في المنطقة اليهودية ، فستتخذ ببذل أقصى ما يمكن من الجهد للوصول إلى اتفاق بشأن تبادل الاراضي والسكان . وبالنظر للتنازع القائم الآن بين العنصرين ولا يعود به تضيق مجال الاحتكاك بينهما في المستقبل من الفائدة الجلية للطرفين ، يؤمل أن يبدى الزعماء العرب واليهود ما يبده الاتراك واليونان من الحنكة السياسية السامية ، وأن يتخذوا قرارا جريشا كالتفريط الذي اتخذته هؤلاء .

ثم أن نفقات القيام بمشروع الرعى والعمران المقترح قد تفوق ما يتصور ان تحمله الدولة العربية وهنا أيضا سيكون الشعب البريطاني مستعدا لمساعدة المعونة للوصول إلى تسوية فإذا كان في الامكان وضع اتفاق لنقل الاراضي والسكان نقلا اختياريا أو غير اختياري فينبغي أن يطلب إلى البرلمان الموافقة على منح إعانة لسد نفقات هذا المشروع .

وإذا تم الاتفاق على انتهاء أجل الانتداب وعقد المعاهدات على أيدي

التقسيم فلا بد من أن تكون هناك فترة انتقال قبل أن يوضع النظام الجديد موضع التنفيذ وفي غضون هذه المدة يظل الانتداب الحالي الدستور الذي تسير عليه إدارة فلسطين غير أن التواصي الواردة في الباب الثاني من التقرير بشأن ما يجب عمله في ظل الانتداب الحالي قد وضعت على افتراض دوام ذلك الانتداب مدة غير محدودة من الزمن ولا يصبح تطبيقها على ما يقع على الحالة من التغيير فيما لو طبق مشروع التقسيم .

وفيما يلي التواصي الموضوعة لدور الانتقال :-

(١) الأراضي - يجب اتخاذ التدابير لمنع شراء الأراضي من قبل اليهود في المنطقة العربية ( أى في المنطقة المقترحة لإنشاء الدولة العربية ) ولتح شراء الأراضي من قبل العرب في المنطقة اليهودية ( أى في المنطقة المقترحة لإنشاء الدولة اليهودية ) .

ويجب أن تتم تسوية ملكية الأراضي الساحلية الواقعة في المنطقة اليهودية خلال سنتين .

(٢) للمهاجرة - يجب أن تفرض على الهجرة اليهودية قيود اقليمية بدلا من العمل بالحد « السياسي الأعلى » وأن لا يسمح بهجرة اليهود إلى المنطقة العربية . وبما أن الهجرة اليهودية المقيدة على هذا الوجه ، ليس من شأنها أن تؤثر في المنطقة العربية ، وبما أن الدولة اليهودية ستصبح في القريب العاجل مسؤولة عن نتائج تلك الهجرة فمن الواجب أن يقرر مقدارها على أساس قدرة الاستيعاب الاقتصادية لفلسطين باستثناء المنطقة العربية منها .



(٣) التجارة - يجب أن يفتح باب المفاوضات بدون تأخير بغية التوصل إلى تعديل المادة الثامنة عشرة من الانتداب ووضع تجارة فلسطين الخارجية على أساس أعدل من الأساس التي هي عليه الآن .

(٤) المجلس الاستشاري - يجب توسيع المجلس الاستشاري إذا أمكن عن طريق تعيين ممثلين للعرب واليهود فيه أما إذا رفض أى فريق منهم العمل فيبقى المجلس على حالته الحاضرة .

(٥) الحكومة المحلية - يجب اصلاح نظام البلديات والاستعانة على ذلك برأى رجل من أصحاب الخبرة .

(٦) المعارف - ينبغي بذل مجهود جدى لزيادة عدد المدارس العربية وتواعطاء « المدارس المختلطة » الكاثنة في المنطقة التي ستدار بموجب الانتداب الجديد كل معاونة ، والنظر في إمكان انشاء جامعة بريطانية لأن هذه المعاهد قد تلعب دورا هاما بعد التقسيم في تقريب التوفيق النهائي بين المتصارعين .

#### الفصل الثالث والعشرون - الخاتمة

بالنظر للموقف الذي وقفه ممثلو العرب واليهود عند أداء الشهادات ترى اللجنة انه ليس من المحتمل أن يقبل أى فريق منها لأول وهلة بالاقتراحات المعروضة للتوفيق بين مطالبها المتضاربة فالتقسيم معناه ان كلا من الفريقين لا يمكنه أن يتال كل ما يصوب اليه . وهو يعنى أيضا ان العرب سيضطرون إلى الموافقة على أن تخرج من سيادتهم منطقة من البلاد استوطنوها أجيالا طويلا وسبق لهم أن بسطوا سلطانهم عليها مدة من الزمن ، وأن اليهود سيضطرون إلى الاكتفاء بأقل من أرض امراةيل التي سبق لهم أن حكموها ومنوا أنفسهم بحكمها ثانية . غير انه يلوح أن كلا من الفريقين سيدركانه

رامعان النظر والتفكير ، أن فوائد التقسيم تفوق مساوئه . فإنه وإن لم يحقق لكل فريق كل ما يطمح به ، فهو يسهل له نيل ما هو في أشد الحاجة إليه ، ألا وهو الحرية والاطمئنان .

ويمكن تلخيص الفوائد التي يجنيها العرب من مشروع التقسيم على أساس اقتراحاتنا كما يلي : -

(١) ينال العرب استقلالهم القومي ويصبح في وسعهم أن يتعاونوا على قدم المساواة مع عرب البلاد المجاورة لتحقيق وحدة العرب ورفاههم .  
(٢) يزول نهائيا ما يساورهم من الخوف من « اكتساح » اليهود لهم واحتمال خضوعهم في النهاية للحكم اليهودي .

(٣) ثم إن تقييد حدود الوطن القومي اليهودي تقييدا نهائيا ضمن حدود ووضوح انتداب جديد لحماية الأماكن المقدسة بضمانة عصبة الأمم سيزيل بصورة خاصة كافة ما يساور البعض من المخاوف بأن تصبح الأماكن المقدسة يوما من الأيام تحت هيمنة اليهود .

(٤) ومقابل ما يخسره العرب من البلاد التي يعتبرونها بلادهم تنال الدولة العربية إعانة مالية من الدولة اليهودية . وتنال أيضا بسبب تأخر أحوال شرق الأردن منحة قدرها مليونان جنيه من الخزانة البريطانية وإذا تيسر الوصول إلى اتفاق لتبادل الأراضي والسكان تعطى الدولة منحة أخرى تستعين بها على تحويل ما يستطاع تحويله من الأراضي غير القابلة للزراعة ، إلى أرض منتجة يستفيد منها الزراع والدولة على السواء .

أما فوائد التقسيم لليهود فيمكن تلخيصها كما يلي ،

(١) أن التقسيم يؤمن انشاء الوطن القومي اليهودي وينقذه من احتلال خضوعه في المستقبل للحكم العربي .

(٢) ان التقسيم يمكن اليهود من أن يعتبروا الوطن القومي وطنهم الخاص بأوسع معنى ، وذلك لأن التقسيم يحوله إلى دولة يهودية ويصبح في وسع رعايا هذه الدولة أن يدخلوا من اليهود العدد الذي يعتقدون هم أنفسهم بإمكان استيعابه وبذلك يحققون هدف الصهيونية الرئيسى - الا وهو وجود أمة يهودية متمكنة في فلسطين تمنح رعاياها نفس الوضع الشخصي الذي تمتكته سائر الأمم في العالم لرعاياها ، وبذلك يخلصون أخيراً من العيش « عيشة الأقلية » .

أن التقسيم يفتح مجال الأمل للعرب واليهود معا بنيل نعمة العيش في ظل السلام ، الامر الذي يتعذر توفره في أي مشروع آخر ، وهو بدون شك جدير بأن يضحى الطريقان بعض التضحية في سبيل تحقيقه إذا كان في الامكان أن يقضى على المحصومة التي بدأت مع الانتداب عن طريق انتهاء أجل ذلك الانتداب فهذه المحصومة ليست من الضغائن الطبيعية أو القديمة العهد والعرب لم يكونوا طيلة تاريخهم مجردين من كره اليهود فحسب ، بل أنهم برهنوا على الدوام على أن روح التساهل متأصلة في عروقهم . فاذنا أخذنا بعين الاعتبار ملاحاتل ايجاد ملجأ في فلسطين من القيمة لآلاف اليهود المضطهدين فهل تكون المأساة التي تكبدها العرب من جراء التقسيم ، على فداحيها ، فوق ما يستطيع السخاء العربي أن يحمله ؟ أن أهل البلاد هم ليسوا وحدهم الذين يجب أن يحسب حسابهم في هذه المسألة وفي غيرها من المسائل الكثيرة المتعلقة بفلسطين . فالمشكلة اليهودية ليست أقل شأناً من المشاكل العديدة الاخرى التي تعكر صفو العلاقات الدولية في هذه الاوقات العصيبة

وتتف حائلًا في سبيل السلام والرفاهية فإذا كان في إمكان العرب أن يساعدوا على حل هذه المشكلة متحملين في سبيل ذلك ببعض التضحية فإنهم لا يكسبون بذلك ثناء اليهود فحسب بل ثناء العالم الغربي بأسره .

لقد سبق لرجال السياسة العرب أن رضوا بالتنازل عن فلسطين صغيرة لليهود بشرط أن تكون بقية آسيا حرة . غير أن هذا الشرط لم ينفذ في ذلك الحين وهاهو الآن على وشك التنفيذ . ففي غضون أقل من ثلاث سنوات تصبح كافة المنطقة العربية الواسعة الواقعة خارج فلسطين بين البحر المتوسط والاقيانوس الهندي مستقلة ، كما أن القسم الأكبر من فلسطين سيصبح مستقلاً أيضاً إذا نفذ مشروع التقسيم .

أما فيما يتعلق بالأمة البريطانية فمن الممتع عليها أن تحترم بكل ما في وسعها من قوة الالتزامات التي أخذتها على عاتقها نحو العرب ونحو اليهود مدفوعة إليها بمقتضيات الحرب ، فهي لم تقدر صعوبات المهمة التي ألقيت على عاتقها تمام التقدير عندما أدرجت هذه الالتزامات في صك الانتداب ولقد حاولت التخلب على تلك الصعوبات ، غير أن الجهود التي بذلتها في ذلك السبيل لم تكن دائماً مقرونة بالتوفيق ، وقد ازدادت هذه الصعوبات حتى أنه يكاد يصعب التخلب عليها الآن . والتقسيم يطول على احتمال شق طريق بين هذه الصعوبات والوصول إلى حل نهائي لهذه المعضلة من شأنه أن يؤمن حقوق العرب واليهود ويحقق أمانهم ويؤدي إلى تنفيذ الالتزامات التي ارتبطت بها الدولة المنتدبة نحوهم قبل عشرين سنة إلى أقصى حد ممكن في الأحوال السائدة في الوقت الحاضر .

(١٥) بيان سياسة حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة

المرفوع من قبل وزير المستعمرات إلى البرلمان بأمر جلالة

في شهر تموز سنة ١٩٣٧

بلاغ رسمي رقم ١١ - ٣٧

٧ تموز سنة ١٩٣٧

(١) لقد نظرت حكومة صاحب الجلالة في بريطانيا العظمى ، بناء على أمر جلالة ، في التقرير الاجامعي الذي رفعته اللجنة الملكية لفلسطين ، ووجدت أنها توافق بصورة عامة على الحجج التي استندت اليها اللجنة ، والاستنتاجات التي توصلت اليها .

(٢) حكومة جلالة الحاضرة والحكومات الاخرى التي سبقتها ، كانت قد اتخذت منذ قبولها الالتزامات الواردة في الانتداب ، كما اعرفت به اللجنة اعرفا تاما في بحثها التاريخي وجهة النظر التي يتطوى عليها مآل صك الانتداب نفسه ، بأن الالتزامات التي ارتبطت بها حكومة جلالة نحو العرب ونحو اليهود ، هي التزامات غير متضاربة ، مفروضة أن الشعبين سيوفقان بين أمانيهما القومية بفعل الزمن على وجه يمكن من انشاء كتلة سياسية واحدة تديرها حكومة واحدة .

(٣) وقد بنت حكومة جلالة سياستها على هذا الامل ، بالرغم مما جابهته من الاختبارات العديدة المثبطة للمزائم خلال السبع عشرة سنة الماضية ، واغتنت كل فرصة ساحت لها لانماء روح التعاون بين العرب واليهود ، وعلى ضوء الاختيار والحجج التي أدلت بها اللجنة رأيت حكومة جلالة نفسها مضطرة إلى الاستنتاج بوجود تضارب غير قابل للتوفيق بين أمانى العرب

وأمانى اليهود فى فلسطين ، وأن هذه الامانى لا يمكن تحقيقها بموجب  
نصوص الانتداب الحالى وأن مشروعا للتقسيم مبثا على الاسس العامة التى  
أوصت بها اللجنة يعتبر أحسن وأتمج حل للخروج من هذا المأزق ،  
وفى نية حكومة جلالة أن تشير على جلالة باتباع هذه الطريق .

(٤) ولذلك فإن حكومة جلالة تنوى ، بعد النظر بعين الاعتبار إلى الالتزامات  
الدولية المترتبة عليها بمقتضى المعاهدات الحالية وميثاق عصبة الامم وسائر  
المواثيق الدولية ، أن تتخذ التدابير الضرورية والملائمة ، للحصول على حرية  
العمل فى تنفيذ مشروع للتقسيم تأمل كل الامل بأن يتيسر له نيل أكبر قسط  
من التأييد من الشعوب المختصة .

(٥) ورشما يوضع مشروع كهذا موضع العمل ، لا تنوى حكومة جلالة  
أن تتخلى عن المسؤولية المترتبة عليها فيما يتعلق بتوطيد السلام والنظام وحسن  
أداء الحكم فى سائر أنحاء فلسطين وهى توافق بصورة عامة على ما قدمته اللجنة  
من التواصى فيما يتعلق بالامن العام . فاذا حدث أن نشبت اضطرابات خطيرة  
من جديد واتخذت شكلا يتطلب تدخلا عسكريا ، فإن المنادوب السامى  
سيفوض كافة السلطات المخولة له فى سائر أنحاء البلاد بموجب مرسوم الدفاع  
عن فلسطين إلى القائد العام للقوات العسكرية .

(٦) وفى الوقت الذى يعد فيه شكل مشروع للتقسيم ، تنوى حكومة  
جلالة كتدبير مؤقت ، أن تتخذ فى القريب العاجل الاجراءات اللازمة لمنع  
معاملات انتقال الاراضى التى من شأنها أن تضر بذلك المشروع ، ثم انه لما  
كانت المدة التى صدد بشأنها جدول العمال الحالى تنتهى فى آخر تموز ، ولما  
كان الواجب الاحتياط للمدة التى تلى ذلك ، فإن حكومة جلالة تنوى أن  
تسمح بدخول عدد من المهاجرين اليهود من كافة الاصناف لا يتجاوز مجموعه

الثمانية آلاف شخص خلال الثمانية الأشهر التي تبتدىء في آب سنة ١٩٣٧ وتنتهى في آذار سنة ١٩٣٨ ، بشرط أن لا يتجاوز ذلك قدرة البلاد على الاستيعاب .  
(٧) ولقد كانت حكومة جلالة ، في تأييدها لحل مشكلة فلسطين على أساس التقسيم ، متأثرة تأثرا عميقا بما ينطوى عليه هذا الحل من الفوائد لكل من العرب واليهود . فبواسطته ينال العرب استقلالهم القومى ، ويصبح في وسعهم أن يعاونوا مع عرب البلاد المجاورة على قدم المساواة ، في سبيل تحقيق وحدة العرب ورفقهم ، ويخلصون نهائيا مما يساورهم من الخوف من سيطرة اليهود عليهم ، ويحول ما أعربوا عنه من القلق حول مصير الاماكن المقدسة واجمال وقوعها يوما من الايام تحت هيمنة اليهود . وستلحق الدولة العربية بمساعدة مالية وافرة من كل حكومة جلالة والدولة اليهودية . ومن جهة أخرى سيؤمن مشروع التقسيم انشاء الوطن القومى اليهودى وينقذه من اجمال خضوعه لملك العرب في المستقبل . وستحول الوطن القومى اليهودى إلى دولة يهودية تملك حق الاشراف التام على الهجرة وسيتمتع رعايا تلك الدولة بنفس الوضع الذى يتمتع به رعايا الدول الاخرى ، ويخلص اليهود أخيرا من العيش « عيشة الاقليات » وبذلك يحقق الهدف الاساسى للصهيونية . ويعوجب المعاهدتين المقترح عقدهما تكون حقوق الاقليات في كل من الدولتين مضمونة ضمانا مشددا . وفوق كل ما سبق ذكره ستحل الطمأنينة والأمن على المخاوف والشكوك وينال الشعبان ، على حد تعبير اللجنة ، « نعمة السلام التى لا تقدر بثمن » (١) .

---

(١) نقل نص هذه الوثيقة عن نسخة أصلية من البلاغ الرسمى الذى أصدرته حكومة

(١٦) مقدمة لتقرير لجنة التقسيم «وودهد» (١)

وخلاصة عن التقرير نفسه

إلى جناب النقيب مالكولم ماكدونالد

عضو مجلس العموم ووزير المستعمرات لجلاله

(١) لقد تم تعييننا في شهر آذار الماضي من قبل سالفكم جناب النقيب و. ج. ا. أورمسي غور (وهو الآن اللورد هارليك) ، وكانت شروط اختصاصنا ، التي نشرت في الكتاب الايض (رقم ٥٦٣٤) جاريج ، كانون الثاني سنة ١٩٣٨ ، كمايلي :-

بعد النظر بعين الاعتبار إلى مشروع التقسيم المينة تفاصيله في الفصل الثالث من تقرير اللجنة الملكية ، ومع نقولنا ملء الحرية في اقتراح تعديلات لذلك المشروع ، بما في ذلك تغيير المناطق الموصى بإجائها تحت الانتداب ، وبعد النظر بعين الاعتبار في أية بيانات تقدم بها الجماعات في فلسطين وشرق الاردن ،  
لقد عهد الينا :

١ - أن نوصي بحدود فاصلة بين المنطقتين العربية واليهودية المقترحين ، وحدود المناطق الخاصة الواجب الاحتفاظ بها ، بصورة دائمة أو مؤقتة ، تحت الانتداب البريطاني ، على أن يكون من شأن تلك الحدود :  
(١) أن تنطوي على أمل معقول في أن تنشأ في النهاية دولة عربية ودولة يهودية تستطيع كل منهما أن تسد ثغراتها بذاتها ، مع توفر أسباب الطمأنينة الواقية ،

(١) عرض التقرير على البرلمان بأمر جلالة في شهر تشرين الاول سنة ١٩٣٨ .



(ب) وأن لا نستوجب إلا إدخال أقل عدد ممكن من العرب والمشاريع العربية ، في المنطقة اليهودية ، والعكس بالعكس ،

(ج) وأن تمكن حكومة جلالة من تحمل تبعات الانتداب التي أوصت للجنة الملكية في تقريرها بوجوب اضطلاعها بها ، بما في ذلك الالتزامات التي قررها المادة ٢٨ من صك الانتداب فيما يتعلق بالامان المقدسة .

٢- أن نبث في المسائل الاقتصادية والمالية التي يتطوئ عليها التقسيم ، بما يقرب اتخاذ قرارات بشأنها ، وأن تقدم تقريراً بذلك ، على أن يشتمل بحثنا وتقريرنا المشار إليهما على :

(١) بيان ما يصبب كل متعلقة من هذه المناطق من موجودات فلسطين العامة وديونها العامة ، وسائر الالتزامات المالية التي تحملتها إدارة فلسطين بصورة مشروعة أثناء مدة الانتداب المشار إليها في المادة الثامنة والعشرين من صك الانتداب بالقدر الذي يكون فيه ذلك ضرورياً .

(ب) الوسائل التي تؤمن احترام الالتزامات المالية المشار إليها آنفاً ، احترام كلياً ، وفقاً للمادة الثامنة والعشرين من صك الانتداب ،

(ج) إدارة مصالح سكك الحديد والمرافق . والبريد والبرق والتليفون ،  
(د) التدابير المتعلقة بالنقد ،

(هـ) إدارة الجمارك والتعريفات الجمركية ،

(ز) المسائل المتعلقة بميزانيات مختلف الإدارات التي ستشكل في المناطق ،

(ز) المحافظة على حقوق موطنى الحكومة وفقاً لأحكام المادة الثامنة

والعشرين من صك الانتداب ،

(ح) معالجة الامتيازات الصناعية وغيرها من الامتيازات ،

( ط ) إمكان اجراء تبادل اختياري في الأراضي والسكان ، واحتمال ايجاد متسع آخر للاستيطان ، عن طريق تحسين الأراضي وعمرانها ، وذلك سدا لاحتياجات الاشخاص الذين يرغبون في الانتقال من منطقة إلى أخرى .

( ي ) وضع ضمانات وافية لحقوق الاقليات الدينية والعنصرية في كل من المنطقتين المخصصتين للعرب واليهود ، بما في ذلك حماية الحقوق الدينية والأملاك .

٢ ) لم نقعد أى اجتماع لسماع الشهادات قبل مغادرتنا لندن في اليوم الحادى والعشرين من شهر نيسان ، لاننا كنا حريصين على ارجاء أخذ الشهادات إلى تمهياً لنا للفرص للحصول شخصياً على بعض المعلومات عن فلسطين ، وللسبب نفسه لم نقعد جلستنا الأولى إلا بعد مرور بضعة أسابيع على اليوم السابع والعشرين من شهر نيسان ، وهو اليوم الذى وصلنا فيه إلى القدس . ولقد تمكنا خلال هذه المدة من زيارة مختلف أنحاء البلاد ، ومن تكوين فكرة عامة عن طبيعتها ، الأمر الذى عاد علينا بأجل الفوائد في أعمالنا التى تلت ذلك . وقد رأينا في الواقع أن نوع التحقيق الذى سنقوم به يحتم علينا أن نطلع بأعسأ على أحوال البلاد أتم اطلاع يتيحه لنا المدة الميسورة لنا . ولذلك قمنا بطوافنا المذكور وقطعنا نحو خمسة آلاف كيلو متر ( ثلاثة آلاف ميل ) في مختلف أنحاء فلسطين وشرق الأردن خلال شهر آيار والقسم الأول من شهر حزيران . وقد أثبتنا الرحلات التى قمنا بها في الخريطة رقم ٧ .

٣ ) لقد قضينا في شرق الأردن تسعة أيام تمكنا خلالها من تكوين فكرة

عامة عن القسم الأكبر من المنطقة الزراعية في تلك البلاد ، ونود أن نغتنم هذه الفرصة للأعراب عن عظيم تقديرنا للحفاوة التي لقيناها من صاحب السمو الأمير عبد الله ومن حكومة شرق الأردن ، والاعتراف بحميل المعتمد البريطاني اللفنتنت كولونيل السير هنري كوكس ، للترتيبات القمائية التي أجراها لرحلاتنا ، إذ مكنتنا من مشاهدة القسم الأعظم من البلاد خلال المدة القصيرة الميسورة لنا .

ولدى وصولنا إلى القدس اتخذنا الترتيبات اللازمة لنشر بلاغ أعلننا فيه أن الأشخاص الذين يودون الحضور أمامنا يملكون مطلق الحرية في أداء شهادتهم بصورة علنية أو سرية أو الإدلاء ببعضها بصورة سرية وبالبعض الآخر بصورة علنية . على أننا نتسلم في الواقع الإطمين اثنين أعرب فيها مقدماهما عن رغبتها في أداء الشهادة بصورة علنية . وقد عقدنا في القدس محسبا وخمسين جلسة لسماع الشهادات وكان عدد الجلسات العلنية منها اثنين فقط أما الجلسات الأخرى فكانت سرية . ولدى عودتنا إلى لندن عقدنا تسع جلسات كانت كلها سرية . ولم يتقدم أى شاهد من العرب لتأدية الشهادة أمامنا .

لقد غادرتنا فلسطين في اليوم الثالث من شهر آب عن طريق حيفا وتريستا واستأنفنا عقد جلساتنا في لندن في اليوم الخامس عشر من ذلك الشهر . وقد انتمعت أعمال العنف في فلسطين بعد سفرنا منها وزداد شدة عن ذي قبل ، ولم يغب عن أذهاننا قط أننا سنكون جريش بأشد اليوم إذا أسفر أى تأخير أو إهمال منا عن أطالة حالة الشك وعدم الاستقرار الدائمة الآن في فلسطين ، ويؤسفنا أنه وقد علمتمونا أنهم أيضا أن حكومة جلالة

خريطة جد المرض على تسليم تقريرنا في أقرب وقت ممكن . ولذلك قررنا أنه من المستطاع اجتناب التأخير والامهال إذا أرجأنا درس بعض المسائل المتعلقة بموضوع تحقيقاتنا إلى وقت آخر . فهناك عدد من المسائل رأينا أن دارستنا لها في هذه المرحلة لا يسفر عن أية فائدة وذلك اما لأن هذا الدرس ينطوى على تأخير لا مبرر له ، دون أن يؤثر في القرارات الأساسية التي أدرجناها في تقريرنا ، أو لأن درسها بصورة مفصلة لا يمكن الشروع فيه قبل تقرير الأسس الرئيسية لمشروع تقسيم معين . والمسائل التي أرجأنا بحثها إلى وقت آخر تشتمل على النقاط التالية التي أشير إليها خصيصا في القسم الثاني من شروط اختصاصنا :

١ - تعيين نصيب كل منطقة من المناطق من الموجودات العامة .

ب - الترتيبات المتعلقة بالتقيد .

ج - المحافظة على حقوق موظفي الحكومة .

(١٧) خلاصة تقرير لجنة التقسيم ( وودهيد ) كما وضعتها اللجنة

في الفصل الأخير من تقريرها (١)

نرى لزاما علينا أن نبسط النقاط التي نرى إليها شروط اختصاصنا ، حسب رأينا ، كما توضح الشكل الذي سنعدد فيه استنتاجاتنا . فالصلاحيات المخولة لنا تقضى علينا أولا أن نوصي بحدود الدولتين العربية واليهودية ومناطق الانتداب المقترح انشاؤها ، بحيث تتوفر في تلك الحدود بعض الشروط ، وثانيا أن نقوم بدراسة الشؤون الاقتصادية والمالية التي ينطوى عليها التقسيم وان نقدم تقريرنا بذلك . ولقد ذكر صراحة في الكتاب الذي أرسله سلفكم إلى المندوب السامي بتاريخ ٢٢ كانون الأول سنة ١٩٣٧ ، بشأن شروط اختصاصنا

(١) راجع صفحة ٣١٢ من التقرير وما يبعثها - النسخة المرفقة .

أن المهام المنوطة بنا « في العمل كلجنة فنية أى الاقتصاد على تعيين الحقائق والنظر مفصلا في امكان تطبيق أى مشروع من مشاريع التقسيم » وكذلك « تقديم اقتراحات لمشروع مفصل للتقسيم الى حكومة جلالته ، وقد ورد في الكتاب المذكور ، بعد تعيين شروط احصائنا ، أن حكومة جلالته هي التي تقرر ما إذا كان مشروع التقسيم الذي سنعرضه كنتيجة لأبحاثنا عادلا وعمليا ، على أنه لم يطلب لينا أن نقدم تقريرا عن عدالة التقسيم أو أو امكان تطبيقه بصورة عامة . وقد ذهب معظمنا في تأويل هذه الصليات كما يلي :-

( ١ ) أن حكومة جلالته ترغب في أن تقدم لها على كل حال أفضل مشروع التقسيم نستطيع تقديمه ، وإذا رأينا أن ذلك المشروع لا تتوفر فيه بعض الشروط أو أنه غير عملي فهي تريد منا أن نقول وأن نبين الأسباب التي تدعونا إلى ذلك الرأي .

( ٢ ) أنه لا يطلب منا وليس من حقنا أن تناقش مبدأ التقسيم بصورة عامة من حيث كونه مطابقا للعدالة أو الضمير ذلك أننا عينا كهيئة فنية ونرى أن خير ما تقدمه من المساعدة لحكومة جلالته هو أن نعني بأن لا تأثير آراؤنا في المسائل الفنية بأية آراء نكون قد كوناهما كأفراد بشأن المبدأ الذي ينطوى عليه التقسيم .

ثم إننا نود أيضا أن نبين بأكيد أن مسألة « قابلية التطبيق » هي مسألة تحتاج إلى أخذ ورد ، ولا يمكن الاعراب عن رأى نهائي فيها دون أن تؤخذ بعين الاعتبار مسائل أخرى كالتأثير التي تنشأ عن رفض التقسيم وعدالة الحلول التي قد تقدم بدلا منه وقابليتها للتطبيق ، وقد أخرجت هذه المسائل من نطاق احصائنا .

لقد أتينا في الفصل الحادى عشر والرابع عشر تحت عنوان المشروع (ج) على وصف أفضل مشروع للتقسيم يمكننا من استباطه . وسنأخذ الآن فى عناوين مختلفة النقاط الرئيسية التى نرى لزاما على حكومة جلالة أن تنظر إليها بعين الاعتبار لدى تقريرها فيما إذا كان هذا المشروع عادلا وعمليا أم لا ، وسنبين آراءنا بشأن كل نقطة من تلك النقاط .

### حجم الدولة اليهودية

لقد أقرت لجنة الانتداب الدائمة عن الرأى التالى فى تقريرها الذى رفعت إلى مجلس عصبة الأمم فى دورته الثانية والثلاثين غير الاعتيادية :-

« ولذلك يشترط فى أى حل كما يكون مقبولا أن لا يؤدى إلى حرمان العرب إلا من أقل عدد ممكن من الامكنة التى يملكون عليها أهمية خاصة ، أما لوجود منازلهم الحالية فيها أولدواع دينية ، ويشترط فيه أيضا أن تكون المناطق المخصصة لليهود متسعة وخضبة وملائمة للمواصلات البحرية والبرية إلى درجة يتسنى معها تحسين تلك المناطق تحسينا اقتصاديا واسع النطاق وجعلها قابلة للاستيطان المحتشد المريج » .

وتدل الحقائق التى أتينا عليها فى تقريرنا على أن هذه النقاط لا يمكن التوفيق بينها ، فإذا كان المراد أن ينزع من العرب أقل عدد ممكن من منازلهم ، وأن تشمل الدولة اليهودية على أصغر عدد ممكن من العرب ، حسب ما جاء فى شروط اختصاصنا ، فإن الدولة اليهودية لا يمكن أن تكون دولة كبيرة ولا يمكنها أن تشمل على مناطق قابلة للتحصين والاستيطان بطلقى الذى رمت إليه لجنة الانتداب الدائمة ، فهل يجعل هذا الامر وحده مشروع التقسيم الذى اقترحه غير قابل للتطبيق ؟ وانا لا نرى هذا الرأى ، مادام فى الامكان تهية السبيل لاستمرار هجرة خاضعة للمراقبة ، إلى معظم المناطق التى تقترح الاحتفاظ بها تحت الانتداب

البريطاني وتحسين تلك المناطق بنية افراح المجال لاستيطان اليهود فيها ، استيطاننا يكون خاضعا للرقابة أيضا . ولكن هذا الامر يتطلب ارباصا مصروفات وافرة من الخزينة العامة لتحسين المناطق المتدب عليها وانشاء الخدمات الاخرى فيها ، وهذه المصروفات ( وتقترح أن لا تتجاوز مليون جنيه للخدمات غير المتكررة ، ومبلغا لا يزيد على ٧٥٠٠٠ جنيه سنويا للخدمات المتكررة لمدة عشر سنوات فقط ) لا يمكن الحصول عليها الا من حكومة المملكة المتحدة ، ذلك أن حكومة المناطق المتدب عليها ستكون على كل حال عاجزة عن موازنة ميزانيتها ، وستبعت في تأخير هـذا الامر فيما يسلي ، باعتباره جانبا من المشكلة المالية العامة التي ينطوي عليها التقسيم .

أما حجم الدولة اليهودية المقترحة ، من حيث كونه تاملا يوقف عليه أمر الاسواق الاهلية المفتوحة لاصحاب المصانع من اليهود ، فسنبعث فيه على حدة .

### موقف العرب واليهود

لقد ذكرنا فيما سبق أن السكان العرب في فلسطين سيفقون ، كما نعتقد ، موقف عداء مستحكم من التقسيم مهما كان شكله ، وانا موقنون ان المشروع الذي أوصت به اللجنة الملكية من شأنه أن يؤدي إلى نشوب ثورة عامة لا يمكن اخمادها الا باجراءات عنيفة ، طويلة الامد . ولكن لاندري ماذا يكون موقف العرب من المشروع ( ج ) فقد كان من رأي أحد الشهود الرسميين الذين استطلعنا آراءهم بشأن المشروع ( ج ) قبيل مغادرتنا فلسطين في أوائل شهر آب ، ان العرب سيفاقومون بالعنف كل مشروع للتقسيم مهما كان شكله ، ولم يكن في وسع أحد من هؤلاء أن يقول أن العرب سيقبلون بالمشروع يديروا وطية بخاطر . وقد أدعى هؤلاء الشهود شهادتهم في جلسات

سرية ، على شكل لاستحسن معه أن تنقل مقاسبات موجزة من آرائهم ، ولكن الفكرة العامة التي انطبعت في أذهاننا من شهادة الاشخاص الذين استطلعنا آراءهم بشأن المشروع ( ج ) كانت أن بعض الشهود على الأقل لا يستجدون امكان التسوية على هذا الأساس ، في حين أنه لم يكن من بينهم من يتفاهل بالخير ، بيد أننا موقنون انه لو عدنا إلى استشارة هؤلاء الأشخاص اليوم ، لرأيناهم أشد تشاؤما من ذي قبل . ومن سوء الحظ انه لم يواجهنا أحد من العرب ليطلعنا على وجهة النظر العربية بهذا الشأن . ونحن نرى أن أحكم استنتاج يمكن أن يتوصل اليه بهذا الصدد هو أنه تستحيل معرفة موقف العرب ازاء المشروع ( ج ) قبل أن ننشر تفاصيله ، على الرغم من أن هذا للمشروع يكلفهم تضحيات تقل كثيرا عن التضحيات التي يقتضيها المشروعان الآخران اللذان تناولناها بالبحث .

تشمل مقررات المؤتمر الصهيوني العشرين المتخذ في زوريخ في شهر آب سنة ١٩٣٧ ، على الفقرات التالية :—

« ان المؤتمر يرفض ما أكدته اللجنة الملكية لفلسطين من ثبوت عدم قابلية الانتداب للتطبيق ، ويطلب انجازه ، كما يطلب إلى اللجنة التنفيذية أن تقاوم كل تجاوز يقع على حقوق الشعب اليهودي المضمونة دوليا بواسطة وعد بلفور وصك الانتداب .

ويصرح المؤتمر بأن مشروع التقسيم الذي عرضته اللجنة الملكية لا يمكن قبوله .

وينحول المؤتمر اللجنة التنفيذية صلاحية الدخول في مفاوضات للتأكد من حقيقة الشروط التي تفرضها حكومة جلالاته بشأن الدولة اليهودية المقترحة انشاؤها .



ولا يجوز للجنة التنفيذ ، لدى قيامها بهذه المفاوضات أن تربط نفسها أو تربط الجمعية الصهيونية بشئ ، ولكن إذا أسفرت المفاوضات عن مشروع معين لإنشاء دولة يهودية ، وجب عرض هذا المشروع على مؤتمر ينتخب من جديد لاتخاذ قرار بشأنه .

وقد ألح علينا الوكالة اليهودية أكثر من مرة بوجوب اطلاعها على ما يدور بخلدنا للتضمن بذلك أن توصى المؤتمر الصهيوني بقبول مشروع التقسيم الذى قد تقدم به إذا كان مما يمكنها قبوله ، وقالت فى معرض البحث أن عبارة « بعد التشاور مع الجماعات المحلية » الواردة فى رسالة سلفكم ، تشير إلى أن حكومة جلالتها كانت ترمى إلى تلك الغاية . ولكننا لم نستطع قبول هذا رأى . فلو كان فى الامكان التشاور مع ممثلين للعرب واليهود معا على أمل الوصول إلى مشروع يحتمل أن يرضى به الفريقان لامكن اعتبار التشاور الذى طلبته الوكالة اليهودية أمرا مرغوبا فيه . ولكن ذلك كان مستحيلا فى تلك الظروف ولذلك رأينا أن التشاور على الوجه الذى ترغب فيه الوكالة اليهودية سيكون ضرره أكثر من نفعه . فقصرنا تشاورنا معها على توجيه الاسئلة اليها لاستطلاع رأيها ، شفويا وتحريرا ، فى أى شأن من الشئون التى اعتبرنا أن رأيها فيها قد يساعدنا فى مهمتنا ، على أن هذه الشئون لم تتناول المقترحات المفصلة التى يشملها المشروع (ب) أو للمشروع (ج) فيما يتعلق بمحدود المناطق المختلفة أو بحسين المناطق التى سيحتفظ بها تحت الانتداب ، بغية فسح المجال لاستيطان اليهود فيها . ولقد قيل لنا فى معرض البيئة أن اليهود لن يقبلوا أى مشروع يمكنهم من إنشاء دولة لاتتفق بمخاجاتهم ، ولا سيما إذا كانت تلك الدولة لاتشمل حيفا والجليل وقسم من القدس ولكنه بلوح لنا أن قرارهم النهائى بهذا العهد لابد من أن يتوقف على ما قد تعرضه

حكومة جلالته عليهم كبديل من التقسيم في حالة رفضهم للتقسيم ويبدو  
لاكثرنا أن إبداء الرأى حول قرارهم النهائى المحتمل يكون سابقا لارائه ،  
قبل أن نعرف ماهية ذلك البديل ، بيد أنه ليس من السهل علينا أن نين كيف  
يمكن اعتبار انشاء دولة قائمة بنفسها في المنطقة العربية أو المنطقة اليهودية  
أمرا قابلا للتطبيق ، سواء من الوجهة الادارية أو السياسية ، إذا  
كانت الجماعة المختصة سترفض قبول الاستقلال المعروض عليها وفقا  
لهذه الشروط .

#### الاقلية العربية في الدولة اليهودية

لقد افترضت اللجنة الملكية ان الوسائل اللازمة ستتخذ لنقل معظم السكان  
العرب الموجودين في الدولة اليهودية ، نقلا اجباريا إذا اقتضى الامر ،  
وبموجب مشروع توافق عليه كلتا الدولتين . ولكن سلفكم بين في كتابه  
المؤرخ في ٢٣ كانون الأول سنة ١٩٣٧ ، أن حكومة جلالته لم توافق على  
اقتراح النقل الاجبارى ، وقد رأينا نحن أنه يستحيل علينا أن نفرض أن  
مشكلة الاقلية يمكن حلها بنقل السكان نقلا اختياريا ، وأن حرجة الموقف  
التي يسفر عنها ذلك الامر هي السبب الاكبر في حملنا على رفض مشروع اللجنة  
الملكية الذى يكاد يكون بموجبه عدد العرب الذين يقطنون اراضى الدولة اليهودية  
مساويا لعدد اليهود فيها . غير أنه قد يقال ، إذا كان من الخطأ من حيث  
المبدأ وضع نحو من ٣٠٠٠٠٠ عربى ضد ارادتهم ، تحت سيطرة اليهود  
السياسية ، حسب مشروع اللجنة الملكية ، فكيف يكون صوابا وضع  
٥٠٠٠٠ عربى على هذه الصورة بمقتضى المشروع (ج) ؟ انه لمن الصعوبة  
يمكن كبير تقرير الناحية الادبية لهذه المسألة ، فلو تويع الجدول فيها إلى  
آخر حدود المنطق ، لفضت هذه الحجة على التقسيم بالمرة إذ يستحيل

تخطيط حدود من شأنها أن لا تدخل أحدا من العرب في الدولة اليهودية .  
ولكن بما لا يمكن تصوره أن اللجنة الملكية لدى تعيينها التقسيم ، أو أن  
حكومة جلالتها لدى قبولها به كأفضل حل يرجى لهذه المشكلة ، اعتبرت  
هذه الحقيقة في نفسها كافية للقضاء على أى مشروع للتقسيم . وشروط اختصاصنا  
تنطوى في الواقع على أن حكومة جلالتها كانت قابلة بادخال عدد من العرب  
في الدولة اليهودية وعدد من اليهود في الدولة العربية وان كانت تود أن  
يكون هذا العدد أقل ما يمكن في كلتا الحالتين . ولذلك يلوح أنه من المسلم  
به أن هذه المسألة هي مسألة أخذ ورد أكثر منها مسألة مبدأ ، ولذلك إذا نظرنا  
إلى الموقف من هذه الناحية نرى أنه ليس ثمة من داع يبرر لنا رفض المشروع  
(ج) لسكونه يحتمل الدالة اليهودية على ٥٠٠٠٠ نسمة من العرب .

#### الدفاع

ان الدولة اليهودية ، حسب المشروع (ج) ، على الرغم من صغرها تؤلف  
مجموعة مقراصة يسهل الدفاع عنها كأحسن ما تكون عليه أية دولة يسفر  
عنها تقسيم فلسطين ولكن السلطات العسكرية قد أقنعتنا بأنه لا يوجد غربي  
نهر الأردن جد يصلح لأن يكون خطا عسكريا مرضيا اذا أخذت أساليب  
الحروب الحديثة بعين الاعتبار ، فجل ما يمكن عمله بمقتضى أى مشروع  
للتقسيم ، هو تعيين خط يمكن الدفاع عنه عسكريا ضد غارات الاشخاص  
المسلحين بالبنادق والمدافع الرشاشة ، ولا يمكن اعتبار الحد المرسوم في  
المشروع (ج) صالحا لضمان السلامة الكافية للمناطق المقترحة ، إلا من وجهة  
النظر هذه . والضمانة الحقيقية الوحيدة لأى جزء مقتطع من فلسطين ، هي  
أن يعيش مع الجزء المجاور له بسلام وصداقة . وقد كنا ، في بدء عهدنا  
بالتحقيق ، نعلق أملا معقولا على إمكان وضع مشروع للتقسيم يؤدى الى

هذه النتيجة ، ولكن الحوادث التي جرت في الأشهر الأخيرة ، لا بد أن يحسب حسابها لدى تقدير العواقب التي يحتمل أن يسفر عنها تنفيذ أى مشروع من مشاريع التقسيم بصورة فعلية .

#### الادلة

من البديهيات المسلم بها التي لا تحتاج الى جدل أن المصالح التي يمكن تقسيمها تقسيما تاما كالمعارف مثلا مستقل الفائدة منها بعد التقسيم بالنسبة للانوال التي تنفق عليها كما أن مصالح المواصلات التي تؤمن الاتصال بين المناطق الناتجة عن التقسيم أو داخل تلك المناطق كالسكك الحديدية والهديد والبرق ، ستكون مجموعها أقل كفاية وأكثر نفقة من ذي قبل . أما ما يتعلق بالحريية الشخصية للتنقل بين المناطق المختلفة فلا مفر من فرض بعض القيود على الأشخاص الذين يعتبرون الآن فلسطينى الجنسية حتى ولو عمل بالشروط التي أوصينا بها في الفصل الرابع عشر ، كما أن مقدار الازعاج والنفقة مما سيتمحله الفرد والدولة في سبيل مراقبة ذلك على أى شكل من الأشكال سيكون كبيرا ، وأخيرا سيكون قيام الدولتين العربية واليهودية كعاجز بين منطقة القدس الخاصة والمنطقتين الأخريين من الأراضى المنتدب عليها مصدرا للصعوبات الادارية ولكن هذه الصعوبات ليست بما لا يمكن تذليله ، ولا يمكن اعتبارها بعد ذاتها كافية لجعل المشروع (ج) غير عملى .

#### اللاية

أما مسألة المالية فهي من المصاعب الرئيسية الكبرى . وقد أدى بنا البحث في الفصل الثامن عشر ، إلى أنه يلصحيل انشاء دولة عربية تكون قادرة على سد نفقاتها بذاتها مهما كانت الحدود التي توصى بها . فالصخمين الذي أعده لنا مدير مالية فلسطين ورضينا به بعد أن أدخل عليه بعض

التعديلات ، وهو أقرب شيء ، يمكن الوصول اليه لتقدير ميزانية كل إدارة من الإدارات المختلفة المنصوص عليها في المشروع (ج) ، يشير الى عجز سنوى في ميزانية الدولة العربية (بما فيها شرق الأردن) يبلغ مقداره ٦١.٠٠٠ جنيه تقريبا ، وعجز سنوى في ميزانية المناطق المنتدب عليها يبلغ مقداره ٤٦.٠٠٠ جنيه في السنة تقريبا ، ويشير في الوقت ذاته الى وفر سنوى في ميزانية الدولة اليهودية يبلغ ٦.٠٠٠ جنيه تقريبا ، باستثناء نفقات الدفاع لسكل من تلك المناطق . وقد وجدنا أنه لا يمكن تسكيف الدولة اليهودية بتقديم اعانة مباشرة الى الدولة العربية ، كما أنه ليس من الممكن ولا من الانصاف انشاء دولة عربية تقل ايراداتها عن مصروفاتها بمبلغ كبير كهذا ، ونستنتج من ذلك أنه اذا أريد تنفيذ التقسيم ، فلا يبقى مناص من تسكيف البرلمان بتقديم اعانة للدولة العربية على وجه من الوجوه ، بحيث تكون تلك الاعانة كافية لتسكين الدولة العربية من موازنة ايراداتها بمصروفاتها .

وبالاضافة الى ذلك تكون حكومة المملكة المتحدة ، بحكم العرف المتفق عليه ، مضطرة لمساعدة المناطق المنتدب عليها على موازنة ميزانيتها ، وسيدخل في تلك المساعدة مبلغ قدره ١٧٥.٠٠٠ جنيه في السنة تقريبا للاتفاق على أعمال التحسين وال عمران في المناطق المشار اليها في الفقرة ٢٨٨٨ . وهذا يعنى أن التقسيم سيكلف المكلف في المملكة المتحدة نفقة سنوية مقدارها ١٢٥.٠٠٠ جنيه فلسطيني على وجه التقريب . باستثناء نفقات الدفاع . ومن الجهة الأخرى ستتمكن الدولة اليهودية من توقع وفر في ميزانيتها يقرب من ٦٠.٠٠٠ جنيه في السنة ، بقطع النظر على نفقات الدفاع . ويمكننا أن نقول بصورة عامة أن هذه النتائج ستبقى على هذا الشكل تقريبا بموجب أى مشروع للتقسيم يمكن التذكير فيه .

وغنى عن البيان أن مثل هذه الحالة لا يمكن للتخزينة البريطانية أن ترضى عنها ، ولكن قبل اصدار القرار في عدم صلاحية التقسيم بالمرة بناء على هذا الاستنتاج ، يجب أن ينظر في مقدار ما تكلف فلسطين المكلف البريطاني في الأحوال الحاضرة . أن أكثرينا ترى أنه لا يمكن إجراء مقارنة صحيحة بين نفقات التقسيم وبين ما يحتمل أن يكون عليه الوضع المالى في فلسطين دون تقسيمها ، على فرض أن الأمن قد استرد فيها ، وان الأحوال رجعت الى مجراها الطبيعى . ومما لا شك فيه أنه من الميسور احلال السلم بفلسطين في يوم واحد بناء على شروط معينة ، أما إذا كانت تلك الشروط لا تطوى على إحداث انقلاب تام في الكيان المالى والاقتصادى من شأنه أن يستلزم تخفيض المستوى الحالى للخدمات تخفيضاً فعالاً لموازنة الدخل بالخروج ، فتلك مسألة أخرى بالمرة . ولذلك لا تصبح مقارنة نفقات التقسيم الا بالنفقة التى تدفعها المملكة المتحدة في الأحوال الحاضرة . وتقدر هذه النفقة بما يتراوح بين مليونين ونصف مليون جنيه وبين ثلاثة ملايين جنيه في سنة ١٩٣٨ ، وغنى عن البيان ، أنه على الرغم من استحالة التنبؤ بطول المدة التى ستظل فيه نفقاتنا بهذا المقدار ، فلاستعاضة عن الوضع الحاضر بمشروع يكلف التخزينة البريطانية دفعات سنوية مستمرة قد تبلغ ١٢٥٠٠٠٠ جنيه في السنة باستثناء نفقات الدفاع ، ليس من الضروري أن يخرج المشروع من نطاق البحث بالمرة لاسباب مالية ، إذا ظهر أن ذلك المشروع قابل للتطبيق من نواح أخرى . ولكن إذا أجيّز دفع المبلغ على أن تفرض الرقابة المالية التى تفرض مادة على كل بلاد تابعة للامبراطورية تال اعانة مالية منها ، يمكن اعتبار الدولة العربية دولة مستقلة ، وانما لم تتمكن من استبطان وسيلة من شأنها أن تذلل هذه الصعوبة لو قدمت الاعانة المذكورة مباشرة كمنحة .

### المصالح الاقتصادية (١) التعريفات وإدارة الجمارك

لقد تبين لنا ، لدى البحث في حدود المناطق المقترحة بمقتضى شروط اختصاصنا ، أن جعل المناطق المنتدب عليها وحدة سياسية منفصلة ، هو أمر أساسي لاي مشروع للتقسيم يمكننا التوصية به . ولكن جعل تلك المناطق وحدة منفصلة فيما يتعلق بالتعرفة الجمركية سيكون ضريبة قاضية على اقتصاديات الدولة اليهودية ، التي يجب عليها توسيع صناعاتها بغية إيجاد العمل لعدد عديد من المهاجرين الجدد ، ذلك أن الدولة اليهودية لا تستطيع أن تأمل تحقيق ذلك دون أن تضمن لمنتجاتها سوقا أوسع من السوق التي يؤلفها سكان الدولة وحدهم ، كما أن بقاء الدولة العربية من الناحية الاقتصادية يتوقف على إيجاد سوق خارج أراضيها لتصرف ما تستطيع تصديره من الحاصلات الزراعية التي تنتج منها كمية كبيرة تفيض عن حاجاتها ، وخاصة القمح . فنستنتج من ذلك أنه لا بد من وجود نوع من الاتفاق الجمركي ما بين المناطق المنتدب عليها وكل من تينك الدولتين ، وانه لا يفي في الحقيقة بحاجات الدولة اليهودية والمناطق المنتدب عليها الاتحاد جمركي تام وتجارة حرة متحدة في التعرفة في حين أن وجود ما يماثل هذه الترتيبات بين الدولة العربية والمناطق المنتدب عليها يعتبر أمرا مرغوبا فيه كثيرا ولو لم يكن أساسيا . أن مقتضيات الدولتين العربية واليهودية قد تختلف ، والحق يقال ، إختلافا جوهريا من حيث التعرفة ، اذ يحتمل أن تفضل الدولة العربية ، التي أغلب سكانها من المزارعين فرض تعرفة متوسطة من أجل الايرادات ، مع حماية حقوبها وحاصلاتها الزراعية الاخرى إلى درجة لا تقل عن درجة الحماية الحالية ، في حين أن اليهود يحتمل أن يأخذوا بسياسة التعريفات المرتفعة لحماية صناعاتهم وأن يعملوا على حفظ سعر القمح أو بالاحرى سعر الحاصلات الزراعية على وجه

العموم في أدنى درجة ممكنة، ولكننا على الرغم من ذلك نعتقد أن بين الدولتين والمناطق المتتدب عليها من الاسس المشتركة ما يكتفي لتوحيد التعرفة ، وأن حاجة كلتا الدولتين إلى اتخاذ تعرفة موحدة هي حاجة ماسة إلى الدرجة القصوى، إذ أنه دون هذه التعرفة الموحدة لا يمكن تأمين البقاء الاقتصادي لاجداها أو التوسع الصناعي للآخرى بمقتضى المشروع ( ج ) .

ثم انه يبدو لنا ان انشاء اتحاد جركى من شأنه أن يفتح الفرصة لتخفيف العبء المالى الذى سيقلى على عاتق حكومة جلالة بسبب التقسيم، ولو كان ذلك التخفيف جزئيا ، ونرى أن إيجاد سوق مضمونة لليهود في سائر أنحاء فلسطين، يبرر دفعهم مقابل ذلك ، اعانة خاصة للارادات تقيد لحساب الدولة العربية ، مما يخفف العبء الذى تضمه هذه الدولة على عاتق المكلف البريطانى، وقد وجدنا أنه اذا طبقت القاعدة التى وضعناها فى الفصل الحادى والعشرين واستعملت الارقام التخمينية للبيزانىة التى قدمها لنا مدير المالية وأوردناها فى الفصل الثامن عشر ، فينتظر أن ينقص هذا الترتيب صافى الكلفة التى يحملها للمكلف البريطانى نحو ١٧٥٠٠٠ جنيه فى السنة الاولى ، أى أنه ينقصها من ١٢٥٠٠٠٠ جنيه إلى نحو ١٠٧٥٠٠٠ جنيه ، وهذه الزيادة فى موارد الدولة العربية يرجع بعضها الى المناطق المتتدب عليها التى سيزداد العجز فى ميزانيتها من جراء ذلك بمبلغ يربو على ١٠٠٠٠٠ جنيه ( وهذا العجز ستطليه الحكومة البريطانية ) ولكن يرجع القسم الاكبر منه الى الدولة اليهودية التى سيبقى فى ميزانيتها مع ذلك ، وفريبلغ نحو ٤٠٠٠٠٠ جنيه، بقطع النظر عن نفقات الدفاع. وسيحسن وضع الدولة العربية المالى بهذا المقدار أيضا ، غير أن ميزانيتها سيظل فيها عجز مقداره ٣٣٤٠٠٠ جنيه ، والطريقة الوحيدة التى نستطيع اقتراحها لتغطية هذا العجز هي إعادة توزيع حصص الدولة العربية والمناطق المتتدب



عليها المشتركة من واردات الجمارك توزيعاً متحكماً ، بحيث يغطي العجز على حساب مناطق الانتداب ، وهذا يعني بالطبع زيادة الاعانة التي ستقدمها المملكة المتحدة إلى المناطق الواقعة تحت الانتداب بهذا المقدار ، غير أن القاعدة التي أقرتها في الفصل الحادى والعشرين ( المادة ب - الفقرة ١٧٣ ) تنص على إمكان اجراء تخفيضات تدريجية في هذا المبدأ الاضافى الذى سيقع على عاتق الحزبة البريطانية إذا ازداد الوفرة الصافى في ايرادات الاتحاد لجرمى . وتنص القاعدة نفسها أيضاً على إمكان نيل الدولة العربية بعض التعصيب من أية زيادة في ايرادات الجمارك تنشأ عن توسع التجارة وازدياد الرخاء في باقى فلسطين ، ومن رأينا ان احدى الحجج الرئيسية التى يمكن أن يدلى بها ضد التقسيم ، أن كل مشروع من مشاريع التقسيم يبنى على أساس ادخال أصغر عدد ممكن من اليهود والمشاريع اليهودية في المملكة العربية والعكس بالعكس ، وعلى ايجاد منطقة القدس الخاصة وممرها ، يحتم ترك القسم الأعظم من الثروة التى يملكها العرب في فلسطين خارج الدولة العربية وبذلك تحرم بصورة خاصة من الموارد الطبيعية والممتلكات المصطنعة والثروة الموروثة ، ويحتمل أن تغل بلادا فقيرة كل الفقر ، وسيصبح تأخرها النسبى بروزا إذا أسفرت مشاريع التحسين وال عمران المقترحة في المشروع (ج) عن تحسن كبير في أحوال العرب المادية في المناطق المنتدب عليها ، ولذلك فانه يرحب بأى ترتيب ينطوى على ادخال بعض الزيادة في ايرادات تلك الدولة بحيث لا تكون تلك الزيادة على شكل مساعدة من دولة أجنبية ، ومع ما تتطلبه تلك المساعدة من الاشراف المالى ، ويلوح أن الحاجة لن تتطلب الاشراف المالى بموجب هذا الترتيب إذ أن حسابات الدولة العربية ستسوى نفسها بنفسها بموجب القاعدة (ب) المبسولة في الفصل الحادى والعشرين ،

ولذلك يبدو لنا أن مثل هذا الترتيب يسير شوطاً بعيداً في تذليل الصعوبات المالية اللازمة للتقسيم ، وبهيء في الوقت نفسه الاستقرار الاقتصادي اللازم لكلتا الدولتين العربية واليهودية .

غير أننا لأسباب دستورية وجدنا أنفسنا لسوء الحظ عاجزين عن التوضيعة بإنشاء اتحاد جمركي إلا على شروط تضمن الغلبة لرغبات الدولة المنتدبة في وضع سياسة التجارة ، وحيث أن هذا يتعارض مع منح الاستقلال المالي للدولتين العربية واليهودية ، فقد اضطررنا إلى التخلي عن فكرة إنشاء اتحاد جمركي بين دولتين مستقلتين كحل للمشاكل المالية والاقتصادية الناشئة عن التقسيم .

#### (٢) التأثير الذي قد تحدثه سياسته الهجرة التي تتبعها الدولة اليهودية في أنحاء فلسطين الأخرى

أن هذه الناحية من نواحي المشروع (ج) ، التي نرى من الضروري لفت الانتظار إليها بوجه خاص ، لما يترتب عليها من نتائج اقتصادية ومالية . إن من المعمومة يمكن عظيم أن يفتأ الإنسان بالمستقبل الاقتصادي للدولة اليهودية ، لأن ذلك المستقبل سيتوقف على مزيج من العوامل الاقتصادية والسياسية والعنصرية والعاطفية . وقد سلم الشهود اليهود بأن الدولة اليهودية يجب عليها أن تتوقع المصاعب واجتياز فترات من الضيق ، إذا اتبعت سياسة فعالة للهجرة ولكننا نرى أنهم كانوا يميلون إلى الانقاص من شدة التقلبات الاقتصادية التي يحتمل أن تعرض لها الدولة اليهودية حين تأخذ على عاتقها كدولة مستقلة ، جميع المسؤولية المتعلقة بالهجرة وقد أكد لنا هؤلاء الشهود أنفسهم ، مدفعين برغبتهم الشديدة في إيفتاح سياسة الدولة اليهودية للمستقبل بهذا الشأن ، أن عدد العمال المهاجرين الذين يسمح بدخولهم في أي وقت معين

لابد من تقريره ، على أساس العدد الذى ينتظر ايجاد عمل له ، والموارد المتيسرة للاتفاق على هذا العمل . ونحن لا نشك فى أن تلك الخطة هى ما يبنى الزعماء انتهاجه ولكن يساورنا كثير من الشك فى مقدرتهم على المحافظة على هذه القاعدة الصارمة ازاء الضغط الشديد الذى يوجه إلى الدولة الحديثة لقبول مئات الألوف من اليهود المضطهدين الذين سيطلبون ملجأ فى الدولة اليهودية كحق من حقوقهم القومية .

وبما لا شك فيه أنه حالما تنشأ الدولة اليهودية تصالح المسئولية كلها فى هذه الأمور ملقاة على عاتق اليهود ، وإن من مغريات التقسيم الخاصة فى الواقع أن يتولى اليهود أنفسهم منذ ذلك الحين ، معالجة هذا الموضوع المتنازع فيه مع ما هو عليه من الأهمية العظمى . وهذه الحججة تنطوى على الافتراض بأن الدولة اليهودية هى وحدها التى ستعرض للمخاطر المتصلة باتباع سياسة فعالة للهجرة ، كما أنها هى وحدها التى ستجنى فوائدها ، غير أنه ليس من المحقق أن يثبت الاختبار صحة هذا الافتراض مما كانت الظروف التى ستقام فيها الدولة اليهودية . ثم أنه إذا نفذ المشروع (ج) الذى يتحتم معه عقد اتحاد جمركي بين المناطق الثلاث ، ومع كل ما يشمل عليه ذلك من العلاقات المالية والاقتصادية ، فمن المؤكد أن حكومتى الدولة العربية والمناطق المتدب عليها لا يسعها أن تنظرا دون مبالاة إلى حدوث انهيار اقتصادى فى الدولة اليهودية ، فإذا وقع شيء من ذلك فلا مفر من أن يتال النظام الاقتصادى والميزانية فى تينك المتطفتين ضرر فادح مما يجره ذلك الانهيار من العواقب .

فالخالة إذن كما يلى : إذا أنشئت دولة يهودية واضطامت تلك الدولة بالمسئوليات المطلقة بشأن الهجرة ، فلا بد ، فى رأينا ، من التسليم باحتمال حدوث ضائقة اقتصادية فائقة الخطورة . وقد قال أولئك الشهود اليهود

أنفسهم في معرض المجدل أن الضائقات اذا حدثت لاندوم الى الابد وان من المعقول توقع استرداد الدولة اليهودية رخاءها في النهاية ، كما حدث في بلاد أخرى ، ومما لا ريب فيه على كل حال ، أن الطاقة اليهودية ترى أن كفة القوائد ترجح على كفة المخاطر مما عظمت أما حكومة جلالاته ، فالمسألة التي تعنيها في هذه القضية هي هذه : هل تكون الاخطار التي تصيب السكان العرب ، وحكومة المناطق المتدب عليها ، ومن وراء ذلك الحكومة البريطانية ، من جراء التقسيم ، بالغة إلى درجة تجعل الشروع في التقسيم أمر غير حكيم وجواب ذلك فيما يتعلق بالعرب ، هو أنه اذا كان من المحتمل أن يتعرضوا لضرر من جراء حدوث ضائقة في الدولة اليهودية فانهم سينتفعون أيضا حين تكون تلك الدولة في رخاء ، وفي الواقع أن هذا الأمر هو من أركان القاعدة التي افترضناها في الفصل الحادى والعشرين . ثم انه إذا رؤى أن ميل الدولة اليهودية الاقتصادية قد يكون معجها في طريق يؤدي إلى زيادة الثروة والرخاء على مرور الزمن فمن المحتمل أن يؤدي اتصال العرب الاقتصادي بالدولة اليهودية ، في نهاية الأمر إلى نفعهم أكثر من ضررهم وتطبق الحجة نفسها إلى حد كبير على حكومة المناطق المتدب عليها وعلى الحكومة البريطانية إذ أنها كليتها لاستطيعان أن تتوقعا التمتع بالفوائد التي تأتي بها القواعد المقرحة ، دون أن تكونا مستعدين لقبول ما يلزمها من الأخطار . ولكن الخطر لا يتوقف بالكلية على قبول هذه القواعد ، ولو أن عواقب ستكون أبلغ أمرا إذا قبلت تلك القواعد . فالخطر في رأينا ، ملازم للتقسيم مما كان شكله وتختلف درجته باختلاف الشكل الذي يصخذ . وعلى حكومة جلالاته ، قبل اتخاذ قرار في كون المشروع (ج) أو أى مشروع آخر للتقسيم عمليا ، ان : ١- ان نفسها عما إذا كانت مستعدة للدخول في ترتيب يحتمل بمقتضاه

أن تضرر النظم الاقتصادية والمالية للجانعين اللتين تتحمل مسؤولية مالية تامة تجاه أحدهما ومسؤولية جزئية تجاه الأخرى ، تضررا مؤقتا على كل حال ، من جراء سياسة تبناها دولة مجاورة لأسباب عنصرية في جوهرها ، وليس لحكومة جلالته شيء من الرقابة عليها .

(٣) الحاجة إلى أعمال إضافية يعمل فيها مزارعو العولة العربية  
بعض الوقت تكملة للدخل الذى يجنونونه من زراعتهم

لقد أشرنا في الفصل العاشر إلى أهمية حيفا كمرور لأعمال إضافية يستخدم فيها الفلاحون الذين ليس لهم أراض أو الذين لا يستطيعون كسب الرزق الكافى من أراضيهم ، سواء أكانت إقامتهم العادية في المناطق المتدب عليها أم في الدولة العربية أم اليهودية ، ولكن حيفا ليست المورد الوحيد لمثل هذا الاستخدام في الوقت الحاضر . ففي جهات السهل الساحلى تنشأ الحاجة إلى العمل الإضافى ( يارات ) بسنتين الأثمار الخيفية خلال موسم القطاف الذى يبتدىء في شهر تشرين الأول وينتهى في شهر نيسان ، ويجذب من القرى العربية عمالا مؤقتين . وحتى في أيامنا الحالية لا يزال الرخص للنسبى في الأجور العربية <sup>(١)</sup> يؤدى إلى إقبال أصحاب الأعمال اليهود اقبالا محسوسا على استخدام العمال العرب ، بالرغم مما يحاوله المتحيزون من جعل العمل في المزارع اليهودية مقصورا على العمال اليهود دون سواهم . ويجب

---

(١) كانت أجور العمال اليهود الدائمين الذين يعملون في ( يارات ) بسنتين البرتقال في شهر آذار سنة ١٩٣٧ ، تتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ مل في اليوم . مقابل ذلك ما يتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ مل في اليوم لعمال العرب ، وهذه الأرقام هي وفق النشرة الإحصائية رقم ١٩٣٧/٣ التى أصدرتها الحكومة بشأن معدل الاجور .

أن لا ننسى أن العرب يملكون نحواً من ٥٦.٠٠٠ دونم من مجموع الأراضي المفروسة بالأشجار الحمضية ، في الدولة اليهودية المقروحة . وقد قال لنا الشهود أن هجرة العمال العرب ، الوقتية إلى الدولة اليهودية مستحضر . وليس في وسعنا أن نعين عدد العمال العرب الذين يستخدمون إستخداماً وقتياً في يارات البرتقال ، والذين ستقح أما كن إقامتهم خارج الدولة اليهودية ، وليس لدينا إحصاءات بهذا الشأن . ولكننا نعتقد أننا لا نبالغ إذا قلنا أن كثيرين من سكان القرى العربية الواقعة خارج تلك الدولة سيحرمون بعد التقسيم هم وعائلاتهم من وسيلة هامة من الوسائل الإضافية لكسب الرزق ، وسيكون لتقديم ذلك المورد من الرزق أثر خطير في حالتهم الاقتصادية .

#### (٤) ازدياد السكان

تبين لنا في الفصل الثالث أنه بالنظر لمعدل الزيادة الطبيعية المخارق للعادة الذي ازداد به عدد السكان العرب تحت حكم الانتداب ، يمكن منذ الآن القول بأن الحالة الاقتصادية لهؤلاء السكان ستعرض في المستقبل للخطر ما لم يحدث أحد التطورات التالية : كارتفاع مستوى الزراعة بحيث تصبح الأرض قادرة على أن تحيل عدداً أكبر من السكان ، أو ازدياد الأعمال الصناعية وبذلك تتاح الفرصة للاستخدام الثانوي ، أو تحديد عدد العائلة ( تحديد المواليد ) ، أو التزوح عن البلاد . وإذا نفذ التقسيم تظل الحالة الاقتصادية في الدولة العربية مهددة بالاختار نفسها ويقل في الوقت نفسه احتمال وقوع أي تحسن في تلك الحالة لدى وقوع أي أمر من الأمرين الأولين المذكورين ، ويحرم العرب بعد التقسيم من فرصة إيجاد عمل إضافي في الدولة اليهودية ، كما أن وقوع تحسن في مستوى الزراعة سيكون بعيد

الاحتمال إذ لن يتيسر بعد التقسيم المال اللازم لمثل هذا التحسين . ثم أنه ليس من المحتمل أن يلجأ العرب إلى تحديد المواليد ، أو أن يقل معدل الزيادة الطبيعية في سكان الدولة العربية من جراء أى ارتفاع محسوس في معدل الوفيات ينشأ عن تخفيض مستوى الخدمات الادارية تخفيضاً كبيراً . وفي الواقع أنه إذا أرغمت الدولة العربية على الاعتماد على مواردها الخاصة اعتماداً كلياً ، ولم يقدم أحد من سكانها — على المهاجرة فقد يتوقع حصول ارتفاع في معدل الوفيات ، مع مرور الزمن ، بسبب التراحم على وسائل المعيشة . ولكنه يحتمل ، قبل ذلك ، أن يؤدي هذا التراحم المترادف إلى حمل نفثة السكان على الاعتماد أكثر فأكثر على مناطق الانتداب المجاورة في سبيل إيجاد عمل إضافي لهم ، وسيتوقف مقدار هذا العمل الإضافي من حين إلى آخر على مقدار رؤوس الأموال التي يأتي بها المهاجرون اليهود إلى تلك المناطق وبالتالي على التقلب بين الرخاء والضيق الناشئ عن سياسة الهجرة اليهودية بوجه عام .

نخرج من هذه الملاحظات بالاستنتاجات التالية :

( أ ) ليس هنالك من سبب يدعو إلى الافتراض بأن المعدل الحالي للزيادة الطبيعية في عدد السكان المسلمين في الدولة العربية سينخفض بعد التقسيم إلا إذا وقعت مجاعة حقيقية وأسفرت عن زيادة معدل الوفيات .

( ب ) وبسبب هذه الزيادة المستمرة في عدد السكان ستصبح الحاجة الاقتصادية في الدولة العربية ، إذا تركت وليس لها سوى مواردها الخاصة ، على شفا الخطر ، ويزداد خطرها بمرور الزمن .

( ج ) وذلك من شأنه أن يضاعف الحاجة إلى تهبة السبيل لإيجاد عمل اضافي للسكان العرب الزائدين في المناطق المتدب عليها .

(د) ولكن هذا العمل لا يمكن تهيئته بمقدار كاف ، الا بواسطة رؤوس الأموال اليهودية التي يأتي بها المهاجرون اليهود إلى المناطق المنتدب عليها . ولذلك فإن من صالح العرب أنفسهم افساح المجال لهذه الهجرة ، بل والعمل على تشجيعها ، على أن تكون خاضعة للإشراف الذي اقترحناه في الفصلين الثالث عشر والرابع عشر ، ويلوح لنا أننا لا نخالف الواقع إذا قلنا أن العرب المقيمين خارج الدولة اليهودية سيجابون في حالة توقف اعمار المناطق المنتدب عليها من جراء إيقاف الهجرة ، مشاكل اقتصادية أشد هؤلاء من المشاكل التي يحتمل أن يجابهوها لو فُصح المجال لاستمرار الهجرة مقيدة بالشروط المقترحة في ذينك الفصلين .

(هـ) ومن المحتمل ، كما أشرنا في الفقرة (٥٠١) أن يؤدي تشابك العلاقات الاقتصادية القائمة بين الدولة العربية والمناطق المنتدب عليها من الجهة الواحدة والدولة اليهودية من الجهة الأخرى - ذلك التشابك الذي لا مندوحة عنه بعد التقسيم - إلى رد فعل سيء في الدولة العربية ومناطق الانتداب عندما يحدث الضيق المحتوم في الدورة الاقتصادية للدولة اليهودية التي سيجابه حالة رخاء تعقبها أزمة . وكلما ازداد اعتماد الدولة العربية على المناطق المنتدب عليها من الناحية الاقتصادية ، ازداد خطر ذلك التأثير على حكومة المناطق المنتدب عليها وبالتالي على حكومة المملكة المتحدة نفسها .

وإذا نظرنا إلى جميع هذه الأمور بغين الاعتبار لا نجد بدا من القول أننا غير قادرين على التوصية بمحدود للمناطق المقترحة من شأنها أن تنطوي على أهل معقول بإنشاء دولة عربية وأخرى يهودية تكون كل منهما في النهاية قادرة على سد نفقاتها بذاتها ، ما دعنا عزيمين بعدم تجاهل شروط اختصاصنا . ولكننا لا نعتقد أن إنهاء تحقيقنا بمجرد استنتاج سلمي يتفق



ورغبتكم أو الصالح العام . ولذلك رأينا أن نسير في طريقنا خطوة أخرى ،  
وان كنا نتجاوز بذلك شروط اختصاصنا من احدى نواحيها .

ولذلك ، فالتنازلي نرى الآن أن حكومة جلالتهم قد ترى بدلا من افعال  
فكرة التقسيم بالمرّة ، على اعتبار أنه غير عملي ، أن من الملائم أن تشعوط  
لتنازليها عن الانتداب الحالي ، الذي لا يجوز ادخال تغيير عليه الا بموافقة  
عصبة الأمم ، ان تكلف الدولتان العربية واليهودية بالدخول في اتحاد  
جرمكي مع المناطق المتندب عليها وفقا للشروط التالية :

١ - تدير الحكومة المتندبة مصلحة الجمارك لجميع فلسطين .

٢ - تقرر الحكومة المتندبة السياسة المالية للجمارك حسبما تستصوب ، بعد  
التشاور مع ممثلي كل من الدولة العربية والدولة اليهودية ، وبعد النظر بعين  
الاعتبار إلى مصالح ( أ ) جميع المناطق المشمولة بهذا الاتحاد و ( ب ) خزينة  
الملكمة المتحدة ، ما دامت حكومتها تدفع إعانة مالية لتسديد العجز في  
ميزانية حكومة أى قسم من فلسطين . ويجب أن يتطوى هذا الترتيب على  
أن الحكومة المتندبة لن تدير السياسة المالية للاتحاد على وجه يليل التجارة  
البريطانية معاملة ممتازة .

٣ - من النواحي الاخرى ، تكون الترتيبات المالية ما بين المناطق المختلفة  
مطابقة للقاعدتين ( أ ) و ( ب ) المقترحتين في الفصل الحادى والعشرين ، مع  
مراعاة التعديلات التي قد يقرر ادخالها فيهما عن طريق المفاوضة بين حكومة  
جلالتهم وممثلين عن العرب واليهود .

وبما لا ريب فيه أن الدول التي تنشأ خاضعة لمثل هذه الشروط وتكون  
محرومة من حق تقرير سياستها المالية ، لا تكون بالطبع دولا ذات سيادة  
واستقلال بالمعنى الذي تعدهه اللجنة الملكية . وكذلك لا نستطيع أن نصهر

حتى الترتيب الذى يوضع على هذا الأساس موضعاً لرضاء خزينة حكومة  
 بجلالته رضاء تاماً ، لأن الحسابات التى أجريناها ليست على كل حال سوى  
 حسابات تقديرية مبنية على الجدىس ، واستمرار أية قاعدة تتفق عليها ينبغي  
 أن يعتبر أمراً غير محقق ، كما أن المبلغ الذى لابد من مطالبة البرلمان بخصيصه  
 كإعانة لتسديد العجز فى ميزانية المناطق المتدب عليها (بما فى ذلك ما دعوا به  
 بالحصة الإضافية) للدولة العربية) سيزيد فى بادئ الأمر على مليون جنيه.  
 وخير ما نرجوه هو التوصل إلى وضع ترتيب يمكن من تقديم هذه الإعانات  
 على وجه يكون أقل ما يمكن تعرضاً للاعراض الدستورية ، كما سبقت  
 الإشارة إلى ذلك فى الفصل الحادى والعشرين . وبما لا شك فيه أن ترتيباً  
 كهذا من شأنه أن يزيد فى احتمال وقوع الخطر الذى وضعناه فى الفقرة  
 (٥٠٠) ، وهو أن كل أزمة اقتصادية تحصل فى الدولة اليهودية من جراء  
 سياسة الهجرة اليهودية ، قد يمتد أثرها إلى الدولة العربية والمناطق المتدب عليها ،  
 ويؤدى إلى أحداث أسوأ تأثير فى أنظمتها المالية والاقتصادية . ولكن إذا  
 أريد اللجوء إلى التقسيم لابد من قبول هذا الخطر عظم أم صغر ، فهذا الخطر  
 ليس بالامكان إزالته بالمرة ، بيد أننا مع مراعاة هذه التحفظات ، نرى أنه  
 يمكن أن يقال الآن بأن الاحتياجات المالية والاقتصادية للدولتين العربية  
 واليهودية قد وفيت على وجه مرض ، ونرى أنفسنا مستعدين للقول مع  
 اعتبار التحفظات الآتية الذكر ، أن الحدود التى أوصينا بها فى المشروع (ج)  
 تنطوى على أمل معقول بأن تنشأ دولة عربية وأخرى يهودية تكون كل  
 منهما فى النهاية قادرة على سد ثقاتها بذاتها . وعند ما يبي على حكومة  
 بجلالته أن ترى رأيها ، إذا اعتبرت مشروع التقسيم الذى عرضناه عادلاً  
 وعملياً من النواحي الأخرى ، فى أفضلية قبول المسئولية المالية التى يتضمنها

أم رفض التقسيم بالمرّة واللجوء إلى طريقة أخرى بدلا منه .

وقبل ختام هذا الفصل من تقريرنا ، نضيف ملاحظتين وجيزتين :

١ ) إذا قررت حكومة جلالتة أن ترتيبا كهذا من شأنه أن يهيء حلا مرضيا لمشاكل التقسيم المالية والاقتصادية ، كان في ذلك ما يفرى على السير خطوة أخرى ووضع حل مشابه لهذا الحل بشأن بعض المشاكل الادارية التي ألغنا اليها في سياق بحثنا ، وإذا احتفظت الدولة المنتدبة بإدارة المواصلات بين المقاطعات - من سكك حديدية وبريد وتلغراف ( بما في ذلك التليفونات ) ، ولو كان ذلك خلال خمس سنوات في بادئ الأمر ، فالتنا نرى أن هذا يكون بلا ريب أرفع للعجمور من تقسيم تلك المصالح بين ثلاث إدارات . ولكننا ندرك أنه ليس من الممكن ، لأسباب سياسية ، أن نخضع مصلحة الاذاعة اللاسلكية بمنطقة واحدة ، إلا باتفاق الدول ذات الشأن .

٢ ) وإذا أريد وضع اصطلاح لوصف الاجراء الدستوري الذي اقترحنه ، فقد تكون عبارة « التحالف الاقتصادي » ، وافية بالمرام . وقد استعمل هذا الاصطلاح فعلا شاهد يهودي درس الموضوع دراسة خاصة ولا سئل ذلك الشاهد نفسه لماذا لا يرضى بأن تقام الدولتان طبقا لمشروع التقسيم ومن ثم يترك لهما أمر الدخول في تحالف إقتصادي إذا رغبتا في ذلك ، أجاب قائلا : « انني موقن بأن ذلك سيكون عبارة عن سياسة انتحار . فأول أمر لابد من وقوعه حتما هو أن تتجه الدولة العربية نحو دمشق وبغداد بدلا من اتجاهها نحو القدس وحيفا » . وهذا تعليق حافل بالمعاني . ونحن لانود مطلقا عرقلة حركة تؤدي إلى تقوية الاتحاد بين الدولة العربية والأقطار العربية الأخرى ، ولكننا موقنون بأنه إذا حدث شيء من ذلك كان في

صالح الدولة اليهودية أن يفسخ لها المجال للانضمام إلى تلك الحلقة السياسية والاقتصادية نفسها . ويبدو لنا أن من فوائد المشروع الذي اقترحنه قبل قليل ، أن تنفيذ مثل هذا الترتيب ، إذا سبقه ضم المناطق التي تتألف منها فلسطين وشرق الأردن ، في اتحاد جمركي ، يكون أسهل بكثير منه إذا كانت منفصلة اقتصاديا ، هذا إذا كانت الحالة السياسية توافي مثل هذا التطور . على أن النقطة تقضى بأن يسار في الأمر بتؤدة على سبيل التجربة وأن يشجع الفرقاء على التعاقد على اتفاق اقتصادي كخطوة أولى . أما الانتقاد الذي كثيرا ما وجه ضد التقسيم ، من أنه سير إلى القهقري لدى اعتباره مجرد سياسة نظرية ، فبها من القوة . ولستأ نجرؤ على التنبؤ بأن الصالح الاقتصادي سيؤدي في النهاية إلى حلف سياسي ، ولكن ذلك أن وقع لن يكون موصفا للدمية والاستغراب ، وفي الوقت ذاته نعتقد أن كلا من اليهود والعرب قد يشعرون ، بعد ما حدث في العام الماضي من نزاع مضمن مرير ، بالميل إلى تعهيد مشروع يقضى ببقاء فلسطين وحدة غير مجزأة في جهة واحدة على الأقل ، أي أن تظل مرتبطة باتحاد جمركي ونظام مشترك للمواصلات .

#### الخاتمة

وفي وسعنا الآن أن نلخص الموقف فنقول أن مسألة كون التقسيم قابلا للتطبيق تنطوي على اعتبارات عملية وسياسية ، فالاعتبارات العملية تتعلق بصعوبة خاصة بالمالية والاقتصاد . والصعوبات الإدارية كبيرة ، ولكن إذا توفرت الإرادة لإيجاد حل ، لا يمكن أن يقال أنها لا تذلل . غير أن الصعوبات المالية والاقتصادية ، التي وصفناها في هذا الفصل ، وهي من نوع لا نستطيع معه أن نجد ضمن نطاق شروط اختصاصنا حلا ممكنا لتذليلها ، ولكننا بدلا من أن نقر بعجزنا عن استنباط أي مشروع عملي ، اقترحنا في

الفقرة ٥٠٦ ، شكلا معديلا للتقسيم على وجه يبدو لنا ، على الرغم من حرمانه الدولتين العربية واليهودية من الاستقلال في ادارة شئونهما المالية ، أنه يصلح ، بعد مراعاة بعض التحفظات ، لأن يكون أساسا للتسوية ، إذا كانت حكومة جلالته مستعدة لتحمل ما ينطوى عليه من التبعة المالية الكبرى .

وبعد ذلك تبقى الصعوبات السياسية . اننا لانستطيع أن نتجاهل أن أحد الفريقين أو كليهما يمكن أن يرفض التقسيم مهما كان شكله . وليس من واجبننا باعتبارنا لجنة مهمتها البحث في الحقائق أن نشير بما يقتضى عمله في تلك الحال . ولكن احتمال قبول الفريقين بتسوية معقولة لا يزال قائما . ومع أنه لايسعنا أن نتمدد على إمكان ذلك فقد أوردنا المقترحات التي أدرجناها في هذا الفصل آملين أن تكون أساسا لتسوية تأتي عن طريقة المفاوضات .

### ( ١٨ ) فلسطين

بيان من قبل حكومة جلالته في المملكة المتحدة

بلاغ رسمي رقم ٨ - ٣٨ - ٩ تشرين الثاني سنة ١٩٣٨

كانت اللجنة الملكية ، التي ترأسها المرحوم الايرل يسل ، قد نشرت تقريرها في شهر تموز سنة ١٩٣٧ ، واقترحت حلا لمشكلة فلسطين بواسطة مشروع للتقسيم تنشأ بموجبه دولة عربية مستقلة وأخرى يهودية ، بينما يحتفظ بالمناطق الأخرى تحت إدارة الدولة المنتدبة . وقد أعلنت حكومة جلالته في المملكة المتحدة في بيان خطتها السياسية الذي أصدرته على أثر نشر تقرير اللجنة الملكية ، موافقتها العامة على الحبيب التي أدلت بها اللجنة الملكية والاستنتاجات التي توصلت إليها وأعربت عن رأيها أن مشروعا للتقسيم يقوم على الأسس العامة التي أوصت بها اللجنة الملكية ، قد يكون فيه أفضل وأنجح حل للمازق .

وقد وضع إقتراح اللجنة الملكية على ضوء المعلومات التي كانت متيسرة في ذلك الحين وما اعترف به بصورة عامة ، أن من الواجب إجراء تحقيق مفصل آخر قبل أن يتسنى إتخاذ قرار فيما إذا كان مثل هذا الحل سيثبت كونه عمليا . وقد كان هذا الإقتراح موضع البحث فيما بعد في البرلمان ، وفي إجتماعات لجنة الإنتدابات الدائمة ومجلس عصبة الأمم وهيئة العصبة الكلية ، وتلقت حكومة جلالتة عندئذ تفويضا بأن تبحث فيما إذا كان من الممكن تطبيق مبدأ التقسيم تطبيقا عمليا . ثم أعربت حكومة جلالتة ، في رسالة وجهها وزير المستعمرات إلى المندوب السامي بتاريخ ٢٣ كانون الأول سنة ١٩٣٧ ، عن رغبتها في القيام بالتحقيقات الإضافية الضرورية لوضع مشروع آخر يكون أكثر دقة وأعم تفصيلا وذكر في تلك الرسالة أن القرار النهائي لا يمكن وضعه بعبارات عامة مجردة ، وأن القيام بتحقيق آخر قد يهيء المواد اللازمة للحكم ، عند وضع الاسس لأفضل مشروع ممكن للتقسيم ، فيما إذا كان ذلك المشروع هو عادل وعملي . وقد أوضحت تلك الرسالة أيضا مهام وإختصاص اللجنة الفنية التي إنتدبت لزيارة فلسطين وتقدم إقتراحات لحكومة جلالتة ، بعد قيامها بالتحقيق المقتضى ، فيما يتعلق بهذا المشروع المفصل .

إن حكومة جلالتة قد تلقت الآن تقرير لجنة تقسيم فلسطين ، بعد أن قامت هذه اللجنة بالتحقيقات التي انتدبت لها بمقتضى الدقة والكفاءة ، وجمعت من المواد ما قد يكون عظيم القيمة لدى استزادة البحث في الخطة السياسية . وقد نشر تقرير اللجنة الآن ، خلاصة للاستنتاجات التي توصلت إليها . وما هو جدير بالذكر أن الأعضاء الأربعة قد أوصوا برفض مشروع التقسيم الذي رسمته اللجنة الملكية بإجماع الرأي . وقد تضمن التقرير ، بالإضافة إلى

مشروع اللجنة للملكية ، البحث في مشروعين آخرين ، أشير إليها بالمشروع ( ب ) والمشروع ( ج ) ، وقد حبذ أحد أعضاء اللجنة المشروع ( ب ) بينما أن عضوين آخرين من أعضائها ، أحدهما الرئيس اعتبرا المشروع ( ج ) خير مشروع للتقسيم يمكن للجنة استنباطه بموجب شروط إختصاصها . أما العضو الرابع فقد وافق على المشروع ( ج ) باعتباره أفضل مشروع يمكن استنباطه بموجب شروط إختصاص اللجنة ولكنه اعتبر كلا المشروعين غير عمليين . وبما أوضحه التقرير أن ميزانية الدولة اليهودية قد تنجلي عن وفرة ضخمة بموجب أى مشروع من المشروعين في حين أن ميزانية الدولة العربية ، ( بما فيها شرق الأردن ) ، وميزانية مناطق الانتداب قد تنجلي عن عجز كبير .

أما التوصية التي تقدمت بها اللجنة الملكية وقالت فيها بوجوب دفع الدولة اليهودية اعانة مالية إلى الدولة العربية مباشرة فقد ردتها لجنة التقسيم باعتبار أنها غير عملية . ومن رأى اللجنة أن انشاء اتحاد جركي بين الدولتين العربية واليهودية ومناطق الانتداب من الأمور التي لا مفر منها ، لاسباب إقتصادية .

وقد بحثت اللجنة في إمكان إيجاد حل للمشاكل المالية والاقتصادية التي تطوى عليها التقسيم بواسطة مشروع يبنى على مثل هذا الاتحاد . ومن رأيها أن كل مشروع كهذا لا يوفق مع منع الاستقلال المالي للدولتين العربية واليهودية ، وتوصلت إلى الاستنتاج أنه لو كان من المقرب عليها أن تتمسك بحرفية شروط إختصاصها لما وجدت مناصبا من أن تقرر أنها لم تتمكن من الايصاء بمحدد للمناطق المقترحة من شأنها أن تطوى على أمل معقول بانشاء دولة عربية وأخرى يهودية تكون كل دولة منها قادرة في النهاية على سد نفقاتها بذاتها .

ولقد قرأى حكومة جلالاته ، بعد إندام النظر والتدقيق في تقرير لجنة التقسيم أن هذا التحقيق الإضافي قد أظهر أن الصعاب السياسية والإدارية والمالية التي ينطوى عليها الاقتراح القائل بإنشاء دولة عربية مستقلة وأخرى يهودية مستقلة هي عظيمة لدرجة يكون معها هذا الحل للمعضلة غير عملي .

ولذلك فإن حكومة جلالاته ستواصل الاضطلاع بمسئولياتها في حكم فلسطين بأجمعها وهي تواجه الآن مشكلة إيجاد وسائل أخرى تمكنها من تلافى ما تطلبه الحالة الشاقة التي أتت اللجنة الملكية على وصفها ، وتكون متفقة مع الالتزامات المقررة عليها نحو العرب ونحو اليهود . وتعتقد حكومة جلالاته أن هذه الوسائل ليس من المتعذر إيجادها .

لقد تسنى لحكومة جلالاته أن تدرس المعضلة درساً وافياً على ضوء تقرير اللجنة الملكية وتقرير لجنة التقسيم ، ومن الجلي أن الوصول إلى تفاهم بين العرب واليهود هو من أثبت الأساس لإقامة دعائم السلام والتقدم في فلسطين . إن حكومة جلالاته مستعدة بادئ ذي بدء أن تبذل جهداً أكيداً لترويج مثل هذا التفاهم . وتحقيقاً لهذه الغاية تنوى أن توجه الدعوة في الحال إلى ممثلين عن عرب فلسطين والدول المجاورة من الجهة الواحدة ، وعن الوكالة اليهودية من الجهة الأخرى ، للتداول معهم في أقرب فرصة ممكنة في مدينة لندن حول السياسة المقبلة ، بما فيها مسألة الهجرة إلى فلسطين . أما فيما يتعلق بتمثيل عرب فلسطين في هذه المباحثات فإن حكومة جلالاته يجب أن تحتفظ لنفسها بحق رفض قبول الزعماء الذين تعتبرهم مسئولين عن حملة الاغتيال والعنف .

وتأمل حكومة جلالاته أن تساعد هذه المباحثات التي ستجرى في لندن



إلى الوصول إلى إتفاق حول السياسة المقبلة للمنطقة فلسطين ، غير أنها تعلق أهمية كبرى على الوصول إلى قرار بهذا الشأن في القريب العاجل ، فإذا لم تسفر مباحثات لندن عن الوصول إلى إتفاق خلال مدة معقولة من الزمن فإن حكومة جلالة تتخذ قرارها الخاص على ضوء دوسها للمعضلة ومباحثات لندن ثم تسان السياسة التي تتوى إتباعها .

ولن يغرب عن بال حكومة جلالة ، لدى النظر في سياستها ووضع أسسها ، الصفة الدولية التي ينطوى عليها الانتداب الذي عهد به إليها ، والالتزامات المترتبة عليها في ذلك الصدد<sup>(١)</sup>.

(١٩) بيان المظلة السياسية الصادر من حكومة جلالة<sup>(٢)</sup>

بلاغ رسمي رقم ٢ - ٣٩ - جاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٣٩

### فلسطين

كانت حكومة جلالة قد أعربت في البيان الذي أصدرته عن فلسطين

---

(١) نقل نص هذه الوثيقة عن نسخة أصلية من البلاغ الرسمي الذي أصدرته حكومة الانتداب بالغة العربية .

(٢) قلنا نص هذه الوثيقة عن البلاغ الرسمي الذي أصدرته حكومة الانتداب بالغة العربية في شكل كتيب يحمل الاسم والزعم المشار إليهما في صدر هذه الوثيقة . ونظرا للتأثير البالغ الذي أحدثته عند صدورهما في الأوساط الدولية والبرلانية في العالم كله وتراجع بريطانيا عن تنفيذها تحت ضغط الصهيونية وانصارها عندما أحست بواولخطر الحرب العالمية الثانية وتسمت ربح النصر على أعدائها ، فإتينا نورد نص هذه الوثيقة باللغة الانكليزية ، وقد قلنا عن البلاغ المذكور أعلاه والذي أصدرته حكومة الانتداب بالغة الانكليزية .

في اليوم التاسع من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٣٨<sup>(١)</sup>، من رغبته في دعوة مندوبين عن عرب فلسطين وبعض البلاد العربية المجاورة، وعن الوكالة اليهودية للتفاوض معهم في لندن بشأن السياسة المقبلة، وكانت تأمل بإخلاص الوصول إلى شيء من التفاهم بنتيجة اجراء مباحثات وافية مقرونة بمنتهى الحرية والصراحة. وقد عقدت في الاونة الاخيرة مؤتمرات مع وفود العرب واليهود استمرت بضعة اسابيع وكانت هذه المؤتمرات وسيلة لتبادل الآراء بصورة مستكملة بين الوزراء البريطانيين ومندوبي العرب واليهود. وقد وضعت حكومة جلالاته، على ضوء المباحثات المشار اليها والحالة السائدة في فلسطين وتقرير اللجنة الملكية<sup>(٢)</sup>، وتقرير لجنة التقسيم<sup>(٣)</sup>، بعض المقترحات وعرضت تلك المقترحات على وفود العرب واليهود كأساس لتسوية متفق عليها. غير أنه لم تر وفود العرب ولا وفود اليهود أن في استطاعتها قبول تلك المقترحات، ولذلك لم تسفر المؤتمرات عن اتفاق. وبناء على ذلك ترى حكومة جلالاته نفسها حرة في وضع سياستها الخاصة. وقد قرر أيها، بعد انعام النظر الدقيق، على التمسك بـ: ورة عامة بالمقترحات التي عرضت نهائيا على وفود العرب واليهود وببحث معهم :

٢ - لقد كان صك الانتداب على فلسطين، الذي أقر نصوبه مجلس عصبة الأمم في سنة ١٩٢٢، أساس السياسة التي اتبعتها الحكومات البريطانية المتعاقبة زهاء عشرين عاما، وهذا الصك ينطوي على تصريح بلفور،

(١) الكتاب الايض رقم ٥٨٩٣

(٢) الكتاب الايض رقم ٧١٧٩

(٣) الكتاب الايض رقم ٥٨٥٤

ويفرض على الدولة المنتدبة أربعة التزامات رئيسية ، وقد بسطت هذه الالتزامات في المواد الثانية والسادسة والثالثة عشرة من صك الانتداب ، ومن بين هذه الالتزامات التزام لم يقم أى خلاف حول تفسيره وهو الالتزام الذى يبحث فى حماية الاماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية وتسهيل الوصول اليها . أمام الالتزامات الاخرى فهى اجمالاً كما يلي : -

(١) وضع البلاد فى أحوال سياسية وإدارية واقتصادية من شأنها أن تضمن انشاء وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين وتسهيل هجرة اليهود فى أحوال ملائمة وتشجيع حشد اليهود فى الاراضى ، بالتعاون مع الوكالة لليهودية .

(٢) صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين ، بقطع النظر عن العنصر والدين ، وضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الأهالى الأخرى مع تسهيل الهجرة اليهودية واستيطان اليهود فى الأراضى .

(٣) وضع البلاد فى أحوال سياسية وإدارية واقتصادية من شأنها أن تضمن ترقية مؤسسات الحكم الذاتى .

٣- وقد لفتت اللجنة الملكية ولجان التحقيق الاخرى التى سبقتهما النظر إلى الغموض المحيط ببعض العبارات الواردة فى صك الانتداب كعبارة « وطن قومى للشعب اليهودى » ، ووجدت فى هذا الغموض وفى ما نشأ عنه من الرية حول الاهداف التى ترمى إليها الخطة السياسية ، سبباً أساسياً للقلق والشعنا بين العرب واليهود . أن حكومة جلالاته مقتنعة أن مصلحة السلام ورفاهة جميع أهالى فلسطين تحتم وضع تعريف صريح للخطة السياسية ولاهدافها . ولقد كان من شأن اقتراح التقسيم الذى أوصت به اللجنة الملكية أن يوفر مثل هذه الصراحة ، غير أنه وجد أن تشكيل دولتين مستقلتين ضمن فلسطين

احدهما عربية والأخرى يهودية ، يكون في استطاعتها سد ثغراتها بذاتها ، ليس من الأمور العملية . ولذلك كان لزاما على حكومة جلالة أن تستنبط بدلا من التقسيم ، سياسة أخرى من شأنها أن تفي بما تتطلبه الحالة في فلسطين على وجه يتفق مع الالتزامات المقررة عليها نحو العرب ونحو اليهود . وقد أدرجت آراء ومقترحات حكومة جلالة أدناه في ثلاثة أبواب هي :

(١) الدستور و (٢) المهاجرة و (٣) الاراضى .

#### ١ - الدستور

٤ - لقد قيل في معرض الجدل أن عبارة «وطن قومي للشعب اليهودي» تفسح المجال لعبودية فلسطين ، على مرور الزمن ، دولة أو مملكة يهودية . ان حكومة جلالة لا نود أن تقارع الرأى الذى أعربت عنه اللجنة الملكية وهو ان الزعماء الصهيونيين كانوا يدركون حين صدور تصريح بلفور أن نصوص ذلك التصريح لا تحول دون قيام دولة يهودية في النهاية . غير أن حكومة جلالة تشاطر اللجنة الملكية الاعتقاد بأن واضعى صيغة الانتداب الذى أدمج فيه تصريح بلفور لا يمكن أن يكونوا قد قصدوا تحويل فلسطين إلى دولة يهودية خلافا لارادة سكان البلاد العرب . أما أنه لم يكن المقصود تحويل فلسطين إلى دولة يهودية فيمكن استنتاجه ضمنا من الفقرة التالية المقتبسة عن الكتاب الأبيض الصادر سنة ١٩٢٢ (١) :

« لقد قيلت أقوال غير مصرح بها مؤداها ان الغاية التي يرمى اليها هذا التصريح هي خلق فلسطين يهودية برمتها . واستعملت عبارات كمثل القول بأن فلسطين ستصبح يهودية كما أن انكلترا انكليزية، وحكومة جلالة تعتبر

أن كل أمل كهذا غير ممكن التحقيق وهي لا ترمى إلى مثل هذا الهدف كما أنه لم يخطر في بالها في أي وقت من الأوقات . . أن يزول الشعب العربي أو اللغة أو الثقافة العربية في فلسطين ، أو أن تصبح مسيطرا عليها . وهي تود أن تلتفت النظر إلى أن نص التصريح المشار اليه ( أي تصريح بلقور ) لا يرمى إلى تحويل فلسطين بكليتها إلى وطن قومي يهودي ، بل إلى أن وطننا كهذا سيؤسس في فلسطين .

غير أن هذا البيان لم يزل الشكوك ، ولذلك فإن حكومة جلالاته تصرح الآن بعبارة لا لبس فيها ولا إبهام أنه ليس من سياستها أن تصبح فلسطين دولة يهودية . وهي تعتبر في الواقع أنه مما يخالف الالتزامات المقررة عليها نحو العرب بموجب صك الانتداب ، والتأكيدات التي أعطيت للشعب العربي فيما مضى أن يجعل ( يضم الياء ) سكان فلسطين العرب رعايا دولة يهودية خلافا لأرادتهم .

هـ - وقد وصفت ماهية الوطن القومي اليهودي وصفا أدنى في الكتاب الأبيض الصادر سنة ١٩٢٦ (١) على الوجه التالي :-

« لقد أعاد اليهود في القرنين أو الثلاثة قرون الأخيرة تكوين طائفة لهم في فلسطين يبلغ عددها الآن ثمانين ألفا ، ربعم تقريبا مزارعون أو عملة في الأرض . ولهذه الطائفة هيئاتها السياسية الخاصة ، ومجمع منتخب لإدارة شؤونها الداخلية ، ومجالس منتخبة في المدن ، وهيئة للإشراف على مدارسها ، ولها رئاسة ربابيين منتخبة ومجلس رباني منتخب لإدارة شؤونها الدينية . وتستعمل هذه الطائفة اللغة العبرية كلغة محلية ، ولها صحف عبرية تفي بحاجاتها وهي تتبع نمطا تدينييا يميزها عن سواها ، وتبدي نشاطا كبيرا في الحركة

الاقتصادية. فهذه الطائفة، بسكان المستعمرات والمدن وبتشكيلاتها السياسية والدينية والاجتماعية وافتها الخاصة وعاداتها وطرق معيشتها الخاصة، لها في الحقيقة مميزات قومية. ولو سأل سائل عن معنى تنمية الوطن القوي اليهودي في فلسطين لتمكن الرد عليه بأنها لا تعنى فرض الجنسية اليهودية على أهالي فلسطين اجمالا، بل زيادة نمو الطائفة اليهودية بمساعدة اليهود الموجودين في أنحاء العالم حتى تصبح مركزا يكون فيه للشعب اليهودي برتمه اهتمام ونفوذ من الوجهتين الدينية والعنصرية. ولكن يكون لهذه الطائفة خير أمل في التقدم الحر، وبفسح للشعب اليهودي مجال واف يظهر فيه كفاياته، كان من الضروري أن يعلم أن وجوده في فلسطين هو كحق وليس كمنة. ذلك هو السبب الذي جعل من الضروري ضمان وجود وطن قومي لليهود في فلسطين ضمانا دوليا والاعتراف رسميا بأنه يستند إلى صلة تاريخية قديمة ».

٦ - أن حكومة جلالة تملك بهذا التفسير لتصريح سنة ١٩١٧ وتعتبره وصفا معتمدا وشاملا لماهية الوطن القوي اليهودي في فلسطين، وهذا التفسير ينطوي على اطراد نمو الطائفة اليهودية الموجودة في البلاد بمساعدة اليهود الموجودين في أنحاء العالم الأخرى. وما يقيم الدليل على أن حكومة جلالة ما فتئت تقوم بالتزاماتها من هذه الناحية انه منذ صدور بيان الخطة السياسية سنة ١٩٢٢ هاجر إلى فلسطين ما يزيد على ٣٠٠٠٠٠ يهودي وأن عدد سكان الوطن القوي قد ارتفع حتى بلغ نحو ٤٥٠٠٠٠ نسمة، أو ما يقرب من ثلث سكان البلاد برمتهم، هنا وأن الطائفة اليهودية لم تقصر من جهتها في اغتنام الفرص التي أتت لها إلى أقصى حد، فتمو الوطن القومي اليهودي وما توصل إلى إتيانه في كثير من الميادين هو مجهود إنشائي جدير

بالاعتبار وحرى بأن ينال اعجاب العالم وبأن يكون على الأخص مصدر  
نفر للشعب اليهودى .

٧ - لقد رددت الوفود العربية فى سياق المباحثات الأخيرة الحجة القائلة  
بأن فلسطين مشمولة فى المنطقة التى تصعد السير هنرى مكماهون بالنيابة عن  
الحكومة البريطانية فى شهر تشرين الأول سنة ١٩١٥ أن يعترف باستقلال  
العرب فيها ويؤيده . وقد بحث مندوبون من البريطانيين والعرب خلال  
المؤتمرات التى عقدت مؤخرا فى لندن فى صحة هذا الادعاء الذى يستند إلى  
المراسلات المتبادلة بين السير هنرى مكماهون وشريف مكة بحثا مقرونا بالدقة  
والعناية . ويقول تقريرهم الذى تم نشره<sup>(١)</sup> أن المندوبين العرب والبريطانيين  
بذلوا جهدهم ليفهم كل فريق منهما وجهة نظر الفريق الآخر، ولكنهم لم يمسكوا  
من الوصول إلى اتفاق حول تفسير هذه المراسلات . ولا حاجة هنا إلى تلخيص  
الحجج التى أوردتها كل من الفريقين . أن حكومة جلالة تأسف لسوء الفهم  
الذى نشأ حول بعض العبارات المستعملة فى تلك المراسلات . وهى من جهةها ،  
استنادا إلى الأسباب التى بسطها مندوبوها فى التقرير ، لا يسعها إلا أن تمسك  
بالرأى القائل أن جميع فلسطين الواقعة غربى الأردن كانت قد استئنيت من  
العهد الذى قطعه السير هنرى مكماهون ، وهى لذلك لا تستطيع أن توافق  
على أن مراسلات مكماهون تشكل أساسا عادلا للادعاء بوجوب تحويل  
فلسطين إلى دولة عربية مستقلة .

٨ - ان حكومة جلالة لازمة بصفتها الدولة المتتدية د أن تضمن ترقية  
مؤسسات الحكم الذاتى فى فلسطين . وهى ، عدا عن هذا الالتزام للمعنى ،  
بإيجابية فعاله

تعتبر أن ابقاء سكان فلسطين تحت تدريب الدولة المنتدبة إلى الأبد يخالف روح نظام الانتداب من أساسه. فمن الصواب أن يتمتع أهل البلاد بما أمكن من السرعة بحقوق الحكم الذاتي التي يمارسها أهالي البلاد المجاورة ان حكومة جلالتهم لا تستطيع في الوقت الحاضر أن تتنبأ بشكل الحكم الدستوري الذي ستمطبع به حكومة فلسطين في النهاية ، ولكن الهدف الذي ترمى اليه هو اقامة الحكم الذاتي، وهي ترغب في أن ترى قيام دولة فلسطينية مستقلة في النهاية . ويتبغى أن تكون تلك الدولة ، دولة يساهم فيها الشعبان المقيان في فلسطين ، العرب واليهود ، بممارسة سلطة الحكم على وجه يكمل ضمان المصالح الرئيسية لكل من الفريقين .

٩ - ان تشكيل دولة مستقلة في فلسطين ، والتخلي التام عن رقابة الانتداب فيها يتطلبان نشوء علاقات ما بين العرب واليهود من شأنها أن تجعل حكم البلاد حكما صالحا في حيز الامكان. أضيف إلى ذلك أن نموؤسسات الحكم الذاتي في فلسطين لا بد له أن يسير على قاعدة النشوء والارتقاء شأنه في البلاد الأخرى. فقبل الوصول إلى الاستقلال لا بد من فترة انتقال تحتفظ خلالها حكومة جلالتهم بالمسؤولية النهائية بصفتها السلطة المنتدبة بينما يزداد في أثناءها نصيب أهالي البلاد من الاضطلاع بالحكم وتنمو فيهم روح التفاهم والتعاون . وستبذل حكومة جلالتهم جهودها المتواصلة لترويج نمو العلاقات الطيبة بين العرب واليهود .

١٠ - وعلى ضوء هذه الاعتبارات ، تصدر حكومة جلالتهم التصريح التالي معلنة فيه نواياها بشأن حكومة فلسطين المقبلة : -

(١) ان الهدف الذي ترمى اليه حكومة جلالتهم هو أن تشكل خلال عشر



سنوات ، حكومة فلسطينية مستقلة ، ترتبط مع المملكة المتحدة بمعاهدة تضمن للبلدين تطلباتهما التجارية والحرية في المستقبل ضمانة مرضية . وهذا الاقتراح بتشكيل دولة مستقلة من شأنه أن يفتوى على التشاور مع مجلس عممية الامم بقصد انهاء الانتداب .

(٢) ان الدولة المستقلة يجب أن تكون دولة يساهم العرب واليهود في حكومتها على وجه يضمن صيانة المصالح الأساسية لكل من الفريقين .

(٣) يكون تشكيل الدولة المستقلة مسبقا بفترة انتقال تخضع حكومة جلالة خلالها بمسئولية حكم البلاد . وفي أثناء فترة الانتقال يعطى أهل فلسطين نصيبا متزايدا في حكومة بلادهم . وستتاح لكلا فريقى السكان فرصة للاشتراك في أداة الحكومة ، وسيشارك في هذه العملية سواء أعتمد كلا الفريقين هذه الفرصة أم لا .

(٤) حالما يوطد الامن والنظام في فلسطين توطيدا كافيا تتخذ التدابير لتنفيذ هذه السياسة الا وهى سياسة اعطاء أهل فلسطين نصيبا متزايدا في حكومة بلادهم ، والهدف الذى يرمى ( بضم الياء ) اليه هو تولية الفلسطينيين زمام جميع دوائر الحكومة بمساعدة مستشارين بريطانيين ، خاضعا ذلك لرقابة المندوب السامى . وتحقيقا لهذه الغاية ستكون حكومة جلالة مستعدة لاجراء الترتيبات اللازمة لتولية الفلسطينيين فورا زمام بعض الدوائر مع مستشارين بريطانيين . ويكون رؤساء الدوائر الفلسطينية أعضاء في المجلس التنفيذى الذى يزود المندوب السامى بالمشورة . ويدعى مندوبون عن العرب واليهود لتولى مناصب رؤساء الدوائر ، بنسبة عدد السكان من كل من الفريقين على وجه التقريب ، ويزداد عدد الفلسطينيين الذين يتولون زمام الدوائر كلما سمحت الظروف بذلك إلى أن يصبح رؤساء جميع الدوائر فلسطينيين

يمارسون المهام الادارية والاستشارية التي يقوم بها الآن الموظفون البريطانيون . وعند بلوغ تلك المرحلة ينظر في أمر تحويل المجلس التنفيذي إلى مجلس وزراء مع اجراء ما يقرب على ذلك من التغيير في وضع ومهام رؤساء الدوائر الفلسطينية . (٥) ان حكومة جلالاته لا تتقدم في هذه المرحلة بأية مقترحات حول تشكيل هيئة تشريعية منتخبة . ولكنها على الرغم من ذلك تعتبر هذا الامر تطورا دستوريا في عمله ، وإذا أعرب الرأي العام في فلسطين فيما بعد عن تحييده لمثل هذا التطور تكون حكومة جلالاته مستعدة لتشكيل الاداة اللازمة بشرط أن تسمح الاحوال المحلية بذلك .

(٦) لدى انقضاء خمس سنوات على توطيد الامن والنظام، تشكل هيئة ملائمة من ممثلي أهل فلسطين وحكومة جلالاته للنظر في كيفية سير الوثنيات الدستورية خلال فترة الانتقال وللبعث في وضع دستور لدولة فلسطينية مستقلة وتقديم التواصي بذلك الشأن .

(٧) وستطلب حكومة جلالاته أن تفتح بأن المعاهدة المنظور عقدها في البند (١) ، أو الدستور المنظور وضعه في البند (٦) أعلاه ، قد ضمن التصويص الوافية :-

(ا) لحماية الاماكن المقدسة وتسهيل الوصول اليها ، وحماية مصالح واملاك الهيئات الدينية المختلفة .

(ب) لحماية مختلف الطوائف في فلسطين وفقا للالتزامات المترتبة على حكومة جلالاته نحو العرب ونحو اليهود وفيما يتعلق بالوضع الخاص الذي للوطن القومي اليهودي في فلسطين .

(ج) بشأن الامور المطلوبة للملافاة الحالة الحربية مما قد تعتبره حكومة جلالاته ضروريا على ضوء الظروف التي تكون سائدة في ذلك الحين .

وستطلب حكومة جلالاته أيضا أن تقتنع بأن المصالح التي البعض البلاد الاجنبية في فلسطين ، والتي تضطلع حكومة جلالاته الآن بمسئولية المحافظة عليها ، هي معبوءة صيانة وافية .

(٨) وستبذل حكومة جلالاته كل ما في وسعها لايجاد ظروف تمكين الدولة الفلسطينية المستقلة من الخروج إلى حيز الوجود خلال عشر سنوات . وإذا ظهر لحكومة جلالاته لدى انقضاء عشر سنوات أن الظروف تتطلب ارجاء تشكيل الدولة المستقلة ، خلافا لما تأمله ، فانها تتشاور مع ممثلي أهالي فلسطين ، ومجلس عصبة الأمم والدول العربية المجاورة قبل اتخاذ قرار بشأن هذا الارجاء . فاذا قرر رأي حكومة جلالاته أنه لا مناص من هذا الارجاء فانها تدعو هؤلاء القراء للتعاون معها في وضع خطط للمستقبل بقصد الوصول إلى الهدف المنشود في أقرب وقت ممكن .

١١ - وستتخذ التدابير أثناء فترة الانتقال لزيادة سلطات ومسؤوليات البلديات والمجالس المحلية .

## ٢ - للهجرة

١٢ - أن إدارة فلسطين مكلفة ، بمقتضى المادة السادسة من صك الانتداب « بتسهيل هجرة اليهود في أحوال ملائمة مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق وضع جميع فئات الأهالي الأخرى » ، وبإستثناء ما تقدم ، لم يحدد مدى الهجرة اليهودية المسموح بها إلى فلسطين في أى موضع آخر من صك الانتداب ولكن ورد في الكتاب الأبيض الصادر سنة ١٩٢٢ ( رقم ١٧٠٠ ) أنه تنفيذاً لسياسة إنشاء وطن قومي يهودي :

« من الضروري أن تتمكن الطائفة اليهودية في فلسطين من زيادة عددها

عن طريق المهاجرة . وهذه المهاجرة لا يمكن أن يكون مقدارها - بحيث تتجاوز قدرة البلاد الاقتصادية في حينه على استيعاب القادمين الجدد . ومن المضمّن ضمان عدم صيرورة المهاجرين عبثاً على أهالي فلسطين عموماً ، وأن لا يجرّوا أية فئة من السكان الحاليين من عملهم .

ومن الوجهة العملية ، أعتبرت قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب منذ ذلك التاريخ فصاعداً وحتى الآونة الأخيرة ، العامل الوحيد الذي تحدّد الهجرة على أساسه . وورد في الكتاب الذي أرسله المستر رمزي مكدونلد بصفتة رئيساً للوزارة إلى الدكتور وايزمن في شهر شباط سنة ١٩٤١<sup>(١)</sup> في معرض بسط الخطة السياسية ، أن قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب هي الأساس الوحيد لتحديد الهجرة . ثم أيد هذا التفسير بقرارات اتخذتها لجنة الانتداب الدائمة . لكن حكومة جلالتة لا ترى في بيان الخطة السياسية الصادر سنة ١٩٢٢ ، ولا في كتاب رئيس الوزراء الصادر سنة ١٩٣١ ، ما يمكن تفسيره بأن صك الانتداب يقضى عليها في جميع الأوقات وفي كافة الظروف أن تسهل هجرة اليهود إلى فلسطين على أساس اعتبار قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب دون سواها . كما أنها لا تجد في صك الانتداب ولا في بيانات الخطة السياسية التي صدرت بعده ما يؤيد الرأي القائل بأن إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين لا يمكن تحقيقه إلا إذا سمح للهجرة بالاستمرار إلى ما لانهاية له . فإذا كانت الهجرة تؤثر في وضع البلاد الاقتصادي تأثيراً

(١) محضر جلسات مجلس النواب (هنرد) المجلد ٢٤٨ بتاريخ ١٣ / ٢ / ٣١ ،

المود ٧٥١ - ٧٥٧ .

(راجع الوثيقة ٣٢ من هذه الوثيقة ٣٢ من هذه المجموعة « لإدارة فلسطين » .

سيثا فمن الواضح أنه يجب تقييدها . وكذلك الحال ، إذا كان الهجرة أثر يضر ضررا خطيرا بوضع البلاد السيامي فان ذلك عامل يجب أن لا يغفل . ومع أنه ليس من الصعب أن يقال ، في معرض الجدل ، بأن ذلك العدد الكبير من المهاجرين اليهود الذين دخلوا البلاد حتى الآن قد استوعبتهم البلاد من الناحية الاقتصادية ، فان المخاوف التي تساور العرب من أن هذه الهجرة المتدفقة ستستمر إلى ما لا نهاية له حتى يصبح السكان اليهود في وضع يمكنهم من السيطرة عليهم ، قد أسفرت عن نتائج عظيمة المخطورة لليهود والعرب على السواء . ولسلام ورفاهة فلسطين . فما هذه الاضطرابات المفجعة التي وقعت خلال السنوات الثلاث الماضية إلا آخر وأثبت مظهر برزت فيه تلك المخاوف العظيمة التي تساور العرب . إن الأساليب التي سلكها الارهابيون العرب ضد مواطنيهم من العرب وضد اليهود على السواء يجب أن تقابل بالاستنكار المطلق غير أنه لا يمكن الإنكار أن الخوف من استمرار الهجرة اليهودية استمرارا لا نهاية له ، منتشر انتشارا واسعا بين السكان العرب وان هذا الخوف هو الذي هيا السبل لوقوع الاضطرابات التي صدمت تقدم البلاد الاقتصادي صدمة عنيفة ، واستنزفت خزينة فلسطين ، وجعلت الناس غير مطمئنين على أرواحهم وأموالهم وخلقت بين السكان العرب واليهود مرارة يؤسف لحدوثها بين مواطني بلاد واحدة . ولو استمرت الهجرة في هذه الظروف إلى الحد الأعلى الذي تسمح به قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ، بقطع النظر عن سائر الاعتبارات الأخرى ، لأدى ذلك إلى تخليد عداوة قاتلة بين الشعبين ، ولأمكن أن تصبح الحالة في فلسطين عندئذ مصدرا دائما للاحتكاك بين جميع شعوب الشرق الأدنى والأوسط . وحكومة جلالة لا يسعها أن تأخذ بالرأى القائل أن الالتزامات المترتبة عليها بموجب ذلك الانتداب أو

أن العقل الراجح والعدالة ، تقضى عليها بتجاهل هذه الظروف لدى وضع سياستها بشأن الهجرة .

١٣ - لقد كان من رأى اللجنة الملكية أن إدماج سياسة تصريح بلفور بنظام الانتداب يتطوى على الاعتقاد بإمكان التنازل على موقف العرب العدائي من ذلك التصريح عاجلاً أم آجلاً. ولقد كانت الحكومات البريطانية، منذ صدور تصريح بلفور ، تأمل أن يرضى السكان العرب مع مرور الزمن عن اطراد نمو الوطن القوي اليهودي، بعد أن يدر كوا الفوائد التي سيجنونها من الاستيطان والعمران اليهودي في فلسطين . ولكن هذا الأمل لم يتحقق وأصبح على حكومة جلالة الآن أن تختار بين سياستين : فهي (١) أما أن تعمل على توسيع الوطن القوي توسيعاً لانهاية له عن طريق الهجرة ضد رغبات سكان البلاد من العرب التي أعربوا عنها بكل شدة أو (٢) أن تسمح بزيادة توسع الوطن القوي عن طريق الهجرة إذا كان العرب على استعداد للقبول بتلك الهجرة ولكن ليس بدون ذلك . أما السياسة الأولى فتؤدها الحكم بالقوة ، وهي يقطع النظر عن الاعتبارات الأخرى ، تخالف في رأى حكومة جلالة ، روح المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الأمم كل المخالفة ، كما أنها تناقض أيضاً الالتزامات الصريحة للترتيبة عليها نحو العرب بموجب صك الانتداب على فلسطين . أضف إلى هذا أن العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين ، لا بد لها أن تبني ، عاجلاً أم آجلاً ، على أساس تبادل التسامح والتينة الطيبة ، فسلام الوطن القوي اليهودي نفسه وتقدمه تتطلب ذلك . ولذلك قررت حكومة جلالة بعد انعام النظر والتدقيق ، وبعد اعتبار المدى الذي سهل فيه نمو الوطن القوي اليهودي خلال السنوات العشرين الماضية ، أنه قد

حان الوقت للاخذ من حيث المبدأ ، بالسياسة الثانية من السياستين المشار اليهما أعلاه .

١٤ - لقد طلب بالحاح وقف كل هجرة أخرى إلى فلسطين في الحال . ان حكومة جلالاته لانستطيع أن تقبل باقتراح كهذا إذ أن من شأنه أن يلحق الضرر بنظام فلسطين المالي والاقتصادي بأجمه ، وبذلك يؤثر تأثيرا سيئا في مصالح العرب واليهود على السواء . ثم أن حكومة جلالاته ترى أنه ليس من الانصاف للوطن القومي اليهودي وقف كل هجرة أخرى وقفا فجائيا . غير أن حكومة جلالاته فضلا عن هذا كله ، تلم بالحنة القاسية التي يعانيها الآن عدد كبير من اليهود الذين يلتمسون ملجأ يلجأون اليه من بعض البلاد الأوربية وهي تعتقد أن في استطاعة فلسطين أن تسام بصعيب آخر في سبيل حل هذه المشكلة العالمية الملحة ، وأنه ينبغي لها أن تقوم بذلك . وفي جميع هذه الظروف ، تعتقد أنها باتخاذها المقترحات التالية بشأن الهجرة تكون قد سارت وفقا لالتزامات الانتداب الملقاة على عاتقها إزاء العرب واليهود معا ، وفي غير طريق يؤدي الى خدمة مصالح سكان فلسطين بأسرم . وهذه المقترحات هي كما يلي :-

(١) تكون الهجرة اليهودية خلال السنوات الخمس التالية بمقدار من شأنه أن يزيد عدد السكان اليهود في فلسطين الى مايقرب من ثلث مجموع سكان البلاد ، بشرط أن تسمح قدرة الاستيعاب الاقتصادية بذلك . فاذا أخذت بعين الاعتبار الزيادة الطبيعية المتوقعة حصولها في عدد السكان العرب واليهود ، وحسب حساب عدد المهاجرين اليهود غير الشرعيين الموجودين الآن في البلاد فإن ذلك يسمح بادخال نحو ٧٥٠٠٠ مهاجر يهودي خلال السنوات الخمس التالية اعتبارا من أول شهر نيسان من السنة الحالية وسينظم

دخول هؤلاء المهاجرين ، مع مراعاة قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ،  
على أساس القاعدة التالية :-

(١) يسمح في كل سنة من السنوات الخمس التالية بدخول حصبة من  
المهاجرين اليهود لا يتجاوز مقدارها ١٠.٠٠٠ شخص ، مع العلم أن كل  
نقص يقع في أية سنة يمكن أن يضاف إلى حصص السنين التالية خلال مدة  
السنوات الخمس ، بشرط أن تسمح بذلك قدرة البلاد الاقتصادية على  
الاستيعاب .

(ب) بالإضافة الى ذلك ، ومن قبيل المساهمة في حل مشكلة اللاجئين  
اليهود ، يسمح بدخول ٢٥.٠٠٠ لاجئ الى البلاد حالما يقتنع المندوب السامي  
بأن الوسائل الرافية لاعتالهم قد أصبحت مضمونة ، وبرجح من هؤلاء  
اللاجئون الاطفال والمعالون .

(٢) يحتفظ بالاداء الحالية لتقرير قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ،  
ويضطلع المندوب السامي بالمسؤولية النهائية في تقرير حدود قدرة الاستيعاب  
الاقتصادية . ويستتير برأى مندوبين من اليهود والعرب قبل اتخاذ قراره  
بشأن كل فترة .

(٣) لدى انقضاء السنوات الخمس المشار اليها لا يسمح بهجرة يهودية  
أخرى إلا إذا كان عرب فلسطين على استعداد للقبول بها .

(٤) أن حكومة جلالاته مصممة على قمع الهجرة غير المشروعة وتبخذ  
الآن إجراءات أخرى للحيلولة دونها . وإذا أفلح عدد من المهاجرين اليهود  
غهم الشرعيين في دخول البلاد على الرغم من تلك الاجراءات وكان هؤلاء  
من لا يمكن ابعادهم ينزل عددهم من الحصص السنوية .



١٥ - أن حكومة جلالاته مقتنعة أنه متى تمت الهجرة التي يفكر فيها الآن على مدار السنوات الخمس المشار إليها ، لن يكون لها مبرر، كما أنها لن تكون تحت طائلة أى التزام ، لتسهيل انشاء الوطن القومى اليهودى عن طريق السماح بهجرة أخرى بقطع النظر عن رغبات السكان العرب .

### ٣ - الاراضى

١٦ - ان المادة السادسة من صك اللات اب تقضى على إدارة فلسطين «بسهولة حشد اليهود فى الاراضى ، مع ضمان عدم الحاق الضرر بحقوق ووضع جميع فئات الأهالى الأخرى» ، ولم يفرض لغاية الآن أى قيد على انتقال الاراضى من العرب إلى اليهود . وقد دلت التقارير التى وضعها مختلف لجان الخبراء ، على أنه بالنظر لنمو عدد السكان العرب الطبيعى واستمرار بيع الاراضى من العرب إلى اليهود فى السنوات الأخيرة ، لا يوجد الآن فى بعض المناطق أى مجال لانتقال الاراضى من العرب إلى اليهود ، فى حين أنه لا بد من وضع القيود على انتقال الاراضى من العرب إلى اليهود فى بعض المناطق الأخرى ، إذا كان يراد احتفاظ المزارعين العرب بمستوى معيشتهم الحالى والحيلولة دون تكوين جماعة كبيرة من العرب ممن لا أرض لهم . وبالنظر لهذه الظروف سينجح المندوب السامى سلطات عامة تخوله منع وتنظيم انتقال الاراضى . وسيدأ العمل بهذه السلطات من تاريخ نشر هذا البيان وبمحافظة المندوب السامى بها طيلة فترة الانتقال .

١٧ - وستنصرف سياسة الحكومة إلى اعمار الاراضى ، وتحسين الأساليب الزراعية حينما يكون ذلك ممكنا . وعلى ضوء هذا العمران سيباح المندوب السامى ، لدى اقتناعه بأن حقوق ووضع السكان العرب قد حفظت حفظا تاما ،

بأن يعيد النظر في أية أوامر أصدرها بمنع انتقال الاراضى أو تقييده ،  
وتعديل تلك الأوامر .

١٨ - لقد بذلت حكومة جلالة لدى وضعها هذه المقترحات ، جهدها  
باخلاص للتقيد بالالتزامات المترتبة عليها بموجب صك الانتداب ، نحو العرب  
واليهود معا . فان غموض العبارات التى استعملت فى بعض الحالات لوصف  
هذه الالتزامات قد أدى إلى المشادة وجعل مهمة تفسير تلك العبارات شاقة .  
ان حكومة جلالة لا يمكنها أن تأمل بارضاء الذين يحيزون إلى هذا الفريق  
أو ذاك فى هذه المشادة التى تشتت عن صك الانتداب . والغاية التى ترمى اليها  
هى أن تقف موقف الانصاف بين الشعبين المقيمين فى فلسطين اللذين تناولت  
الحوادث العظمى التى وقعت فى السنوات الأخيرة مقدراتهما فى تلك البلاد ،  
والذين يتحتم عليهما أن يتدريا على تبادل التسامح والنية الحسنة والتعاون ما  
داما سعيشان جنبا إلى جنب فى فلسطين . وحكومة جلالة إذ تنظر إلى  
المستقبل لا يغرب عن بالها أن بعض الحوادث التى وقعت فى الماضى ستجعل  
أنشاء هذه العلاقات مهمة شاقة غير أنه مما يشجعها على هذا الأمل أن العرب  
واليهود كثيرا ما عاشوا معا فى السنوات الأخيرة بصفاء فى أماكن عديدة فى  
فلسطين . ان على كل طائفة من هاتين الطائفتين أن تسام بصيب وافر فى  
سبيل رفاهة بلادهما المشتركة ولا بد لكل منهما أن تمنح إلى السلم بنية صادقة  
كى يتاح لها أن تسام فى العمل على أطراد رفاهة أهل البلاد بأجمعهم . ومما  
يزيد فى خطورة التبعة الملقاة على عاتقهم وعلى عاتق حكومة جلالة من حيث  
التعاون معا فى سبيل تأمين السلام ، أن البلاد يقدها فى كافة أنحاء العالم  
ملايين عديدة من المسلمين واليهود والمسيحيين الذين يتהלون إلى الله تعالى  
أن ينحيم السلام فى ربوعها وأن يوفر أسباب السعادة لاهليها .

( ٢٠ ) نص الكتاب الذى وجهه جلالة الملك عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية إلى الرئيس روزفلت

بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٤٥

من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود - ملك المملكة العربية

السعودية إلى حضرة صاحب الفخامة المستر روزفلت - رئيس الولايات المتحدة

الأمريكية الأفاضل :

يا صاحب الفخامة :

انها لفرصة سعيدة انتهزها لأشارككم السرور فى أنتصار المبادئ التى أعلنت الحرب من أجل نصرتها . ولأذكر الشخصيات العظيمة التى ييدما بعد الله - تصريف مقاليد نظام العالم . بحق صريح قائم عند عرف التاريخ . ويراد الآن القضاء على هذا الحق بظلم لم يسجل له التاريخ مثيلاً ولا نظيراً . ذلك هو حق العرب فى فلسطين . الذى يريد دعاة اليهودية الصهيونية غمطه وإزالته بشتى وسائلهم التى اخترعوها ويبتوها ، وعملوا لها فى أنحاء العالم من الدعايات الكاذبة ، وعملوا فى فلسطين من المظالم ، وأعدوا للعدوان على العرب ما أعدوا ، بما علم بعضهم الناس ، وبقي الكثير منه تحت طي الخفاء . وهم يمدون العدة لخلق شكل نازى فاشسى بين ممع الديمقراطية وبصرها ، فى وسط بلاد العرب ، بل فى قلب بلاد العرب وفى قلب الشرق الذى أخلص العمل لقضية الحلفاء فى هذه الظروف الحرجة .

أن حق الحياة لكل شعب فى موطنه الذى يعيش فيه ، حق طبيعى ضمته الحقوق الطبيعية ، وأقرتها مبادئ الانسانية ، وأعلنها الحلفاء فى ميثاق الاطلنطى ، وفى مناسبات متعددة . والحق الطبيعى للعرب فى فلسطين لا يحتاج لبيانات ، فقد ذكرت غير مرة لفخامة الرئيس روزفلت ، وللحكومة البريطانية فى عدة مناسبات ، ان العرب هم سكان فلسطين منذ أقدم عصور

التاريخ ، وكانوا ساداتها والاكثرية الساحقة فيها في كل العصور ، وأنتا نشير إشارة مرجزة إلى هذا التاريخ القديم والحديث لفلسطين حتى اليوم ، ليتبين أن دعوى الصهيونية في فلسطين لا تقوم على أساس تاريخي صحيح . . . . .

ذلك تاريخ فلسطين العربية يدل على أن العرب أول سكانها سكنوها منذ ثلاثة آلاف سنة وخمسائه قبل الميلاد واستمر سكانهم فيها بعد الميلاد إلى اليوم حكموها وحدهم ومع الانراك ألفا وثلثمائة سنة تقريبا . أما اليهود فلم تتجاوز مدة حكمهم المتقطع فيها ٣٨٠ سنة وكلها اقامات متفرقة مشوشة . ومن سنة ٣٣٢ قبل الميلاد لم يكن لليهود في فلسطين أى وجود أو حكم إلى أن دخلت القوات البريطانية فلسطين سنة ١٩١٨ . ومعنى ذلك أن اليهود منذ الفين ومائتى سنة لم يكن لهم في فلسطين عدد ولا نفوذ ولما دخل البريطانيون في فلسطين لم يكن عدد اليهود يزيد على ثمانين ألفا ، كانوا يعيشون في رغد وهناء ورخاء مع سكان البلاد الاصليين من العرب ولذلك فاليهود لم يكونوا الا دخلاء على فلسطين في حقبة متفرقة من الزمن ثم أخرجوا منها منذ أكثر من ألفى سنة .

أما الحقوق الناجبة للعرب في فلسطين فتستند :

- ١ - على حق الاستيطان الذى استمرت مدته منذ سنة ٣٥٠٠ قبل الميلاد ولم يخرجوا عنها في يوم من الأيام .
- ٢ - وعلى الحق الطبيعي في الحياة .
- ٣ - ولوجود بلادهم المقدسة فيها .
- ٤ - ليس العرب دخلاء على فلسطين ولا يراد جلب أحد منهم من أطراف العصوره لاسكانهم فيها .

أما اليهود فإن دعواهم التاريخية هي مغالطة . ثم أن حكمهم القصير في فترات متقطعة كما ذكرنا لا يعطيهم أى حق في ادعائهم أنهم أصحاب البلاد ، لأن احتلال بلد ما ثم الخروج منه لا يحول أى شعب ادعاه ملكية تلك البلاد والمطالبة بذلك . وتاريخ العالم مملوء بمثل هذه الأمثال .

أن حل قضية اليهود المضطهدين في العالم يختلف عن قضية الصهيونية الحائرة فإن إيجاد أما كن لليهود المشتتين يمكن أن يمدون عليها جميع العالم وفلسطين قد تحملت قسما فوق طاقتها . وأما نقل هؤلاء المشتتين ووضعهم في بلاد أهلها بسكانها والقضاء على أهلها الاصليين فأمر لا مثيل له في التاريخ البشرى .

وإننا نوضح بوضوح ووضوح أن مساعدة الصهيونية في فلسطين لا يعنى خطرا يهدد فلسطين وحدها فحسب بل أنه خطر يهدد سائر البلاد العربية ، وقد أقام الصهيوينيون الحججة الناصعة على ما يتوونه في فلسطين وفي سائر البلاد المجاورة . فقاموا بتشكيلات عسكرية مريبة خطيرة ومن خطأ القول أن يقال أن هذا عمل شرذمة متطرفة منهم وأن ذلك قابل باستنكار من جميعاتهم وهيئاتهم . وأنا نقول أن أعمال الصهيوينيين في فلسطين وفي خارجها صادرة عن برنامج متفق عليه ومرضى عنه من سائر اليهودية الصهيونية . وقد بدأ هؤلاء أعمالهم المنكرة في الاساءة للحكومة التي أحسنت اليهم وآوتهم - وهي الحكومة البريطانية - فأعلنت جميعاتهم الحرب على بريطانيا وأسست لذلك تشكيلات عسكرية خطيرة تملك في فلسطين في الوقت الحاضر كل ما يحتاجه من الأسلحة والمعدات الجرية . ثم قام أفراد بشق الأعتداءات وكان من أنظمتها الأعتداء على الرجل القذ الذي كان ممتلئا بالحب والغيرة لصالح المجتمع وكان من أشد من يعطف على اليهودية المضطهدة وهو

اللورد موين . وما يدل على أن فعلتهم المنكرة كانت مؤيدة من مجموع اليهود هي المظاهر والمسامي التي قام بها رجال الصهيونية في كل مكان في طلب تخفيف العقوبة عن المجرمين ليجرأوا على امثالها .

فهذه أفعالهم مع الحكومة التي أحسنت اليهم كل الاحسان فكيف يكون الحال لو مكنتوا من أغراضهم وأصبحت فلسطين بلدا خالصة لهم يفعلون فيها وفي جوارها ما يريدون ؟ .

لو ترك الأمر بين العرب وبين هؤلاء المعتدين ربما هان الأمر ، ولكنهم عميون من قبل الحكومة البريطانية صديقة العرب . فاليهودية الصهيونية لم تراع حرمة هذه الحماية ، بل قامت بتدبير حبال الشر وبدأتها ببريطانيا وأذرت العرب بعد بريطانيا بمثلها وأشد منها . فاذا كانت الحكومات المتحالفة التي تشعر العرب بصداقتها تريد أن تشعل نار الحرب والدماء بين العرب واليهودية ، فان تأييد الصهيونية سيوصل إلى هذه النتائج .

وان أخشى ما تخشاه البلاد العربية من الصهيونية هو : -

١ - أنهم سيقومون بسلسلة من المذابح بينهم وبين العرب .

٢ - ستكون اليهودية الصهيونية من أكبر العوامل في افساد ما بين العرب والحلفاء وأقرب دليل على ذلك قضية اليهوديين في مقتل اللورد موين في مصر ، فقد قدر اليهود أن يخنقوا قاعلو الجريمة فيقع الخلاف بين الحكومة البريطانية ومصر .

٣ - ان مطامع اليهود ليست في فلسطين وحدها فان ما أعدوه من العدة يدل على أنهم ينوون العدوان على ما جاورها من البلدان العربية .

٤ - لو تصورنا استقلال اليهود في مكان ما في فلسطين ، فما الذي يمنعهم عن الاتفاق مع أية جهة قد تكون معادية للحلفاء ومعادية للعرب ، هم قد بدؤوا بدوانهم على بريطانيا لينالهم تحت حمايتها ورحمتها .

لاشك أن هذه أمور ينبغي أخذها بعين الاعتبار في اقرار السلم في العالم عندما ينظر في قضية فلسطين . فضلا على أن حشد اليهود في فلسطين لا يستند إلى حجة تاريخية ولا إلى حق طبيعي وانه ظلم مطلق ، فهو في نفس الوقت يشكل خطرا على السلم وعلى العرب وعلى الشرق الاوسط .

وصغوه القول ، أن تكوين دولة يهودية بفلسطين سيكون ضربة قاضية لكيان العرب ومهدد للسلم باستمرار ، لانه لا بد وأن يسود الاضطراب بين اليهود والعرب . فاذا تعدد صير العرب يوما من الايام ويئسوا من مستقبلهم ، فانهم يضطرون للدفاع عن أنفسهم وعن أجيالهم المقبلة ازاء هذا العدوان . وهذا بلا شك لم يخطر على بال الحلفاء العاملين على سيادة السلم واحترام الحقوق ، ولا نشك بأنهم لا يرضون هذه الحالة المقلقة لسلم الشرق الاوسط .

ما كنت أريد في هذا المعترك العظيم أن أشغل فضايتكم ورجال حكومتكم العاملين في هذه الحرب العظمى في هذا الموضوع . وكنت أفضل - وأنا واثق من انصاف العرب من قبل دول الحلفاء - أن يستمر سكوت العرب إلى نهاية الحرب ، لولا ما نراه من قيام هذه الفئة الصهيونية اليهودية بكل عمل منهج مزعج غير مقدرين الظروف الحربية ومشاغل الحلفاء حتى قدرها ، عاملين للتأثير على الحلفاء بكل أنواع الضغط ليحملوم على اتخاذ خطة ضد العرب تختلف عما أعلنه الحلفاء من مبادئ الحق والعدل . لذلك أردت يسان حق العرب في فلسطين على حقيقته لتدحض الحجج الواهية التي تدعيها هذه الشرذمة من اليهودية الصهيونية دفعا لعدوانهم ، وبياننا للحقائق حتى يكون الحلفاء على علم كامل بحق العرب في بلادهم وبلاد آبائهم وأجدادهم ، فلا يسمح لليهود أن ينهزوا فرصة سكوت العرب ورغبتهم في عدم التشويش على الحلفاء في الظروف الحاضرة فيأخذوا من الحلفاء ملاحق لهم فيه .

وكل ما نرجوه هو أن يكون الحلفاء على علم بحق العرب لئلا ينع ذلك  
تقدم اليهود في أي أمر جديد يعتبر خطرا على العرب وعلى مستقبلهم في  
سائر أوطانهم ويكون العرب مطمئنين من العدل والانصاف في أوطانهم .

وتفضلوا بقبول فائق احتراماتي .  
( الخاتم الملكي )

٢٦ ربيع الأول سنة ١٣٦٤ - للوافق ١٠ مارس سنة ١٩٤٥ .

(٢١) نص الرد الذي بعث به الرئيس روزفلت

إلى الملك عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية

المديق الطيب العظيم

لقد تلقت الرسالة التي بعثتموها بجلالتكم في بتاريخ ١٠ مارس سنة  
١٩٤٥ والتي أشرت فيها إلى قضية فلسطين واهتمام العرب المستمر بسير التطورات  
التي تؤثر في تلك البلاد .

انني ممن أن جلالتم انتهزتم هذه الفرصة لأفاد انبهاى لآرائكم في  
هذه القضية وقد أعطيت أدق الانتباه للبيانات التي ادرجتموها في كتابكم  
وأني أيضا لمليء الحاطر بالمعاهدات التي لاتسى التي جرت بيننا منذ أمد غير  
بعيد ، والتي في أثناءها تهيأت لي الفرصة لادرك أي أثر حي لآراء جلالتم  
في هذه القضية .

تذكرون جلالتم أنه في مناسبات سابقة أبلغتكم موقف الحكومة  
الامريكية تجاه فلسطين وأوضحت رغبتنا بأن لا يصخذ قرار فيما يخص بالوضع  
الاساسي في تلك البلاد بدون استشارة تامة مع كلا العرب واليهود . ولاشك  
أن جلالتم تذكرون أيضا أنه خلال عاداتنا الاخيرة أكدت لكم أني



سوف لاأخذ أى عمل بصفته رئيسا للفرع التنفيذى لهذه الحكومة يبرهن أنه  
عدائى للشعب العربى .

وانه لما يصرنى أن أجدد لجلالتكم التأكيدات التى تلقىتموها جلالتكم  
بخصوص موقف حكومتى وموقفى كرئيس للسلطة التنفيذية فيما يتعلق بقضية  
فلسطين ، وأن أعملكم بأن سياسة هذه الحكومة فى هذا الخصوص غير متغيرة .  
وانى أرغب فى هذا الوقت لابت لكم أحسن تمنياتى بدوام صحة جلالتكم  
ورقاء شعبكم .

صديقكم الطيب

التوقيع - ( فرانكلين د . روزفلت )

البيت الابيض - واشنطن ٥ ابريل ١٩٤٥

(٢٢) بيان وزير الخارجية البريطانية عن لجنة التحقيق

الانكليزية الامريكية لفلسطين فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٥

وزير الخارجية ( مستر أرنست بينن ) : أود ، باذن المجلس ، أن ألقى

البيان التالى :-

ما فتئت حكومة جلالتى تعنى عناية متواصلة بمشكلة الشعب اليهودى من  
جميع نواحيها ، تلك المشكلة التى كان مبعثها الاضطهاد النازى فى المانيا ،  
والاحوال التى نجمت عنها .

وانه لمن سوء الحظ حقا ، الا يستطيع البت نهائيا فى مصير عدد كبير من  
الناس ، من شتى العناصر ، ممن كانوا هدفا لهذا الاضطهاد ، الا بعد أن تستقر  
الاحوال فى أوروبا . ان مصيبة ضحايا الاضطهاد النازى ، الذين كان بينهم  
عدد كبير من اليهود ، وليس لها نظير فى تاريخ العالم . وتتخذ حكومة جلالتى

كافة التدابير التي يسنى لها اتخاذها، محاولة في ذلك تخمين حالة هؤلاء الناس السيئة الحظ، المتكودي الطالع. فالمشكلة اليهودية مشكلة انسانية عظمى، ولا يسعنا أن نقبل النظرية القائلة بوجوب اجلاء اليهود عن أوروبا، وعدم السماح لهم بالعيش ثانية في تلك البلدان، دون ما تميز، وتمكينهم من المساهمة بما يملكونه من قدرة ومواهب في سبيل استعادة رفاه أوروبا وازدهارها. حتى أننا بعد أن نكون قد قمنا بكل ما في وسعنا في هذا الصدد لن نكون قد أتينا بحل للمشكلة برمتها.

لقد تقدمت إلينا في الآونة الأخيرة طلبات السماح بهجرة واسعة النطاق إلى فلسطين، فلسطين وإن كانت تستطيع المساهمة في ذلك، ليس بوسعها، بمحدوثاتها، أن تهيئ الفرصة الوافية لمجابهة المشكلة بكاملها. وحكومة جلالته شديدة الرغبة في استجلاب جميع امکانات التي تؤدي إلى تهيئة فرصة موآنية لليهود يستطيعون معها النهوض والانتعاش.

إن مشكلة فلسطين لمشكلة شاقة عسيرة، في صميمها. فهلك الإنتداب على فلسطين، يتطلب من الدولة المنتدبة تسهيل الهجرة اليهودية، وتشجيع اليهود على الاحتشاد في الأرض، مع ضمان عدم إلحاق ضرر بحقوق ووضع الطوائف الأخرى من جراء ذلك، وعلى هذا، فإن حكومة جلالته تضطلع بالتزام مزدوج، إزاء اليهود من الناحية الواحدة، وإزاء العرب من الناحية الأخرى.

ولقد كان الافتقار إلى تفسير جلي صريح لهذا الالتزام المزدوج الصعب الرئيسي لما قاسته فلسطين من عناء خلال الست وعشرين سنة الماضية. فقد بذلت حكومة جلالته كل جهد للتوصل إلى تدبير يتمكن العرب واليهود معه من العيش، مما يسلم وورقهم، والتعاون، علم ما فيه خير البلاد ورفاهها. بد

أن جميع هذه الجهود باءت بالفشل . فكل تدبير قبل به فريق رفضه الفريق الآخر . وتاريخ فلسطين حافل ، منذ الانتداب ، بالاختلاف المتواصل بين العنصرين ، وقد انتهى هذا الاختلاف بين قوة وأخرى باضطرابات خطيرة .

ولا مندوحة من مواجهة الامر الواقع ، وهو أنه منذ أن عمل بنظام الانتداب ، استحال إيجاد أسس مشتركة للفهم بين العرب واليهود ، ذلك أنه كان من الصعب التوفيق بين الفروق القائمة بين الفئتين من ناحية الدين ، واللغة ، والمناخ الثقافي ، والاجتماعية ، وطرق التفكير والسلوك . ومن الناحية الاخرى ، فإن كلا من الشعبين يدعى بفلسطين ، فأحدهما يبنى دعواه على احتلالها حقبة من الزمن تبلغ الف عام ، بينما يستند الآخر في دعواه إلى صلات تاريخية ، مقرونة بتعهد لتأسيس وطن يهودى أعطى في الحرب العالمية الأولى . والواجب الذى ينبغى الاضطلاع به الآن هو إيجاد وسيلة للتوفيق بين وجوه هذا الباین .

ولقد تجاوزت أصداء هذا النزاع خارج حدود البلاد الصغيرة التى نشب فيها ، فلقضية الصهيونية انصار أقوياء في الولايات المتحدة ، وفي بريطانيا العظمى ، وفى الملكات المستقلة وغيرها ، وقد راع العالم المتمددين تلك الآلام التى تعرض لها فى السنوات الاخيرة ، يهود أوروبا المضطهدون . ثم اتنا إذا نظرنا إلى الناحية الاخرى من الصورة نجد أن قضية عرب فلسطين قد احتضنها العالم العربى بأسره ، كما أنها أصبحت ، فى الآونة الاخيرة ، مثار اهتمام تسعين مليوناً من اخوانهم فى الدين فى الهند . وفى فلسطين ذاتها يجثم ، على الدوام ، خطر نشوب اضطرابات من قبل هذا الشعب أو ذاك . ومثل هذه الاضطرابات لا بد وأن يردود صداها فى أفق أوسع مدى .

فاعتبارات العدل والانصاف والانسانية ليست الاعتبارات الوحيدة التي تكتنف الاستقصاء عن حل لهذه المشكلة ، بل أن مثل هذا الاستقصاء يتطلب أيضا على اعتبارات الوثام الدولي والسلام العالمي .

وقد ارتبطت جميع الاحزاب بالترامات في معالجتها قضية فلسطين ، فهناك الالتزامات التي فرضها صك الانتداب ذاته ، أضف اليها التصريحات السياسية العديدة التي صدرت عن حكومة جلالاته خلال الخمس وعشرين سنة الماضية . ثم أن حكومة الولايات المتحدة ذاتها قد تعهدت بأن لا يتخذ قرار من شأنه ، في رأيها ، أن يؤثر في الحالة الاساسية بفلسطين ، الا بعد التشاور التام مع العرب واليهود .

وبعد النظر بعين الادباجار إلى الحالة من جميع نواحيها ، وإلى ما أثارته من هذا الاهتمام العالمي الذي يمس كلا من العرب واليهود ، قر رأي حكومة جلالاته أن تدعو حكومة الولايات المتحدة للتعاون معها في تأليف لجنة تحقيق انكليزية - أمريكية مشتركة ، تكون الرئاسة فيها دورية ، لبحث مسألة يهود أوروبا ، والقيام باستعراض آخر لمشكلة فلسطين على ضوء ذلك البحث . ويمرني أن يكون في وسعي أن أنهى إلى المجلس أن حكومة الولايات المتحدة قد لبثت هذه الدعوة .

أما شروط اختصاص لجنة التحقيق هذه ، التي اتفق عليها بين حكومة الولايات المتحدة وحكومة جلالاته فهي كما يلي :

(١) فحص الأحوال السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، بفلسطين بالنسبة لتأثيرها في مشكلة هجرة اليهود اليها واستيطانها ، وفي رفاهية الالهالي المقيمين فيها الآن .

(٢) فحص حالة اليهود في الاقطار الاوربية حيث كانوا ضحية للاضطهاد النازي والفاشستي ، والتدابير العملية التي اتخذت ، أو التي ينوي اتخاذها في تلك الاقطار ، لتكثيفهم من العيش في نجسوة من التمييز والعسف ، وتقدير عدد أولئك الذين يودون ، أو الذين تضطرم أحوالهم ، أن يهاجروا الى فلسطين أو الى بلدان أخرى خارج أوروبا .

(٣) مباح آراء شهود من ذوي الياقة ، والاستشارة بآراء ممثلي العرب واليهود بشأن مشاكل فلسطين ، بالنسبة لما تتأثر فيه تلك المشاكل بالاحوال التي يشملها التحقيق بمقتضى البندين (١) و (٢) أعلاه وبغيرها من الأمور الواقعية والظروف التي لها صلة بالموضوع ، وتقديم التواصي إلى حكومة جلالته وحكومة الولايات المتحدة لمعالجة هذه المشاكل معالجة مؤقتة وإيجاد حل دائم لها .

(٤) تقديم أية نواص أخرى لحكومة جلالته وحكومة الولايات المتحدة ، قد تكون ضرورية لتلافي الاحتياجات العاجلة الناجمة عن الأحوال المشار إليها ، أو تسهيل الهجرة الى بلاد خارج أوروبا واستيطانها .

هذه هي شروط اختصاص اللجنة ، وستقرر اللجنة نفسها الأصول التي ستتبناها في سياق اضططلاعها بمهامها ، ويباح لها ، إذا راق لها ، أن تعالج في آن واحد ، مختلف المهام المتولدة بها بموجب شروط اختصاصها بواسطة لجان فرعية .

وستدعى اللجنة إلى معالجة المسائل الواردة في شروط اختصاصها ، بمنتهى السرعة ، ولاريب أن اللجنة ستبخذ التدابير التي تراها ضرورية في سياق مراعاتها للبندين الثاني والثالث من شروط اختصاصها ، كي تحتاط علما ويكون على هيئة من صفة واتساع نطاق للمشكلة التي نجمت عن الحرب .

كما أنها ستنظر بين الاعتبار الى مشكلة الاستيطان في أوروبا ، وفي أية بلاد قابلة للاستيعاب ، وستقدم اللجنة توصيها ، على ضوء هذه التحقيقات ، الى الحكومتين لمعالجة المشكلة معالجة مؤقتة ، إلى أن يصبح بالإمكان عرض الحل الدائم على الهيئة المختصة للامم المتحدة .

أن التواصى التي تقدمها أية لجنة للتحقيق ، كاللجنة التي تؤلف الآن ، ستكون أيضا ذات عون عظيم في سبيل التوصل إلى حل لمشكلة فلسطين . وستقوم اللجنة وفقا للبند الأول والثالث من شروط اختصاصها ، بتحقيق مريضى ، في الأحوال السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، التي يفتقد الآن انها تحد من الهجرة إلى فلسطين ، وبعد الاستشارة بآراء ممثلى العرب واليهود ، ستقدم باقترحاتها لمعالجة هذه المشاكل . وسيكون لزاما على حكومة جلالاته أن تتخذ الاجراءات بغية تأمين وضع نوع من الترتيب المؤقت المرضى ، واستنباط سياسة لتطبيقها بصورة دائمة فيما بعد .

وسيسهل هذا التحقيق إيجاد حل ييسر ، بدوره ، اتخاذ الترتيبات لوضع فلسطين تحت الوصاية .

أما ما يتعلق بفلسطين ، فان من الواضح أن حكومة جلالاته لا يمكنها أن تتخلى عن الواجبات والالتزامات المترتبة عليها بمقتضى صك الانتداب ، مادام الانتداب قائما ، وهى تنوى وفقا لتعهداتها ، أن تعالج للمشكلة على ثلاث مراحل :

(١) ستستشير العرب بغية وضع ترتيب يؤمن عدم تعطيل الهجرة اليهودية حسب المعدل الشهري الجالى ، ريثما تقدم لجنة التحقيق توصيها المؤقتة في هذا الشأن .

(٢) وبعد النظر في التواصى المؤقتة التي ستقدم بها لجنة التحقيق ،

ستستقصى ، مع الفرقاء ذوي الشأن ، إمكان استنباط ترتيبات مؤقتة أخرى  
لما لجة مشكلة فلسطين ، إلى أن يسنى الوصول إلى حل دائم لها .  
(٣) سعد حلا دائما لعرضه على الأمم المتحدة ، وسيكون هذا الحل  
متفقا عليه ، إن أمكن .

أن المجلس ليدرك أننا قد ورثنا في فلسطين ثراثا شاقا عسيرا ، وما يزيد  
الواجب الملحق على عواتقنا تعقيدا التعهدات التي أعطيت في مختلف الاوقات  
إلى سائر الفرقاء ، تلك التعهدات التي نشعر إننا مرتبطون بشرفنا لتنفيذها .  
فأى انحراف عنيف ، دون التشاور المنطوي على الحكمة وسداد الرأي ،  
لا يهد السبيل إلى اتهام حكومة جلالته بنقض العهد والوفاق فحسب ، بل  
يحتمل أن يؤدي إلى رد فعل خطير في جميع أنحاء الشرق الاوسط ، وأن يثير  
قلقا واسع المدى في الهند .

أن حكومة جلالته مقتنعة بأن السبيل الذي تنوي انتهاجه في القريب  
العاجل لا ينطبق على التزاماتها فحسب ، بل سيكون ، في نهاية الامر ،  
أفضل ما يكون لمصلحة كلا الطرفين ، ولن يضير ، على أى وجه من الوجوه ،  
بالاجراءات التي ستخذ بناء على توصي لجنة التحقيق ، ولا بأحكام ميثاق  
الوصاية التي ستحل محل صك الانتداب الحالي ، وتسيطر على السياسة النهائية  
المتعلقة بفلسطين .

أن حكومة جلالته في انتهاجها هذا المنهج الجديد ، ترغب في أن توضح  
بجلاء أن مشكلة فلسطين ليست من المشاكل التي يمكن حلها عن طريق القوة ،  
وأن كل محاولة يقوم بها أى فريق لحلها على هذا الوجه ستعالج بالحزم .  
فينبغي أن يكون وليد البحث والتوافق ، ولن يسمح ، بأي حال من  
الاحوال ، بفرض حل قسرا .

واننا لو ائقون بأنه لو تقدم العرب واليهود من هذه المشكلة بالروح التي يتبعى أن تعالج بها، فلن يؤدي ذلك إلى إيجاد حل لمشكلة فلسطين يكون عادلا لكلا الفريقين فحسب، بل يكون بمثابة مساهمة عظمى في سبيل رفع لواء الاستقرار والسلام في ربوع الشرق الاوسط.

وأخيرا، ان اقدام حكومة جلالته، وموافقة حكومة الولايات المتحدة، على معالجة جميع المشكلة التي ولدها الاضطهاد النازي، لدليل قاطع على تصميمها على معالجة المشكلة معالجة إنشائية، وبروح إنسانية بيد أنه ينبغي أن أؤكد أن هذه المشكلة لا يمكن معالجتها فيما يتعلق بفلسطين وحدها فحسب، بل انها تتطلب توحيد الجهود وتضافر القوى لتفريج كربة هذه الشعوب المتألمة.

وأرد في الختام، أن أضيف إلى ما تقدم، انني كنت طيلة هذه المدة في مشاور وثيق مع صديقي اللبيل وزير المستعمرات حول هذا الموضوع الذي يهمه أمره، إذ أن وضع فلسطين الانتدابي يحفل تلك البلاد ضمن نطاق مسؤولية وزارة المستعمرات، ولكنه أيضا على جانب كبير من الأهمية لي، ذلك أن المشكلة هي، كما يظهر بجلاء، مشكلة دولية. وتنوى حكومة جلالته أن تواصل معالجة هذا الموضوع بالتعاون الوثيق بين وزارتنا كي يتاح التوفيق بين مشكلة فلسطين الخاصة والمسائل الدولية الاوسع مدى التي تنطوي عليها هذه المشكلة، ومعالجتها جميعا كمسألة إنسانية عظمى<sup>(١)</sup>.

(١) نقل من هذه الوثيقة عن البيان الاصل رقم ٩ لسنة ١٩٤٥ المطبوع في مطبعة حكومة الانتداب في فلسطين باللغات الثلاث العربية والانكليزية والعبرية.



## (٢٣) توصيات وتعليقات لجنة التحقيق الانجليزية - الأمريكية

بشأن مشاكل اليهود في أوروبا وقضية فلسطين

### تمهيد

عينت حكومتا الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة كهيئة مشتركة مؤلفة من أعضاء أمريكيين وبريطانيين لتقوم بالمهام التالية :

١ - للتحقيق في أحوال فلسطين السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وفي علاقتها بمشكلة الهجرة اليهودية وبخبر السكان الموجودين هناك حالياً .

٢ - للتحقيق في وضع اليهود في البلدان الأوروبية التي كانوا فيها ضحايا الاضطهاد النازي والفاشي ، وفي التدابير التي اتخذت أو ستخخذ في تلك البلدان لتمكينهم من التمتع بالحياة بحريين من الجور والتفريق الجنسي ، وفي تقدير عدد الذين يرغبون في الهجرة إلى فلسطين أو البلدان الأخرى في أوروبا ، أو يجهرون على ذلك تحت ضغط ظروفهم الخاصة .

٣ - للاستماع إلى آراء الشهود ذوي العلاقة ، ولا استشارة ممثلي العرب واليهود في مشاكل فلسطين ، تلك المشاكل التي تتأثر بحالات هي عرضة للتحقيق وفاقاً لأحكام الفقرتين ١ و ٢ الآتيتين ، وبظروف وخقائق أخرى متعلقة بها ، ولعمل توصيات لحكومتي صاحب الجلالة البريطاني والولايات المتحدة الأمريكية تعين بواسطتها هذه المشاكل مع حلها النهائي الدائم .

٤ - ولعمل أية توصيات أخرى ضرورية إلى حكومتي صاحب الجلالة البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية ، لا مندوحة من عملها ، لمعالجة حاجات فورية ملحة ، تنشأ عن أحوال تنطبق عليها مضامين الفقرة الثانية المذكورة أعلاه ، وذلك بعمل اصلاحى في الدول الأوروبية الآتية الذكر بهيئة

التسهيلات المكنة للهجرة إلى البلدان في خارج البلاد الاوربية والاستيطان فيها .  
وقد ألحت علينا الحكومتان معا بوجوب الاسراع الشديد في انهاء  
المواضيع التي عهد إلينا بدرسها وتقديم تقريرنا لها في خلال مئة وعشرين  
يوما من تاريخ مباشرتنا للتحقيق .

وهكذا فقد اجتمعنا في مدينة وشنطن في يوم الجمعة الواقع في ٤ كانون  
الثاني سنة ١٩٤٦ وبأشرنا عقد جلساتنا العامة في يوم الاثنين التالي ، وأبحرنا  
من الولايات المتحدة الأمريكية في ١٨ كانون الثاني، واستأنفنا عقد جلساتنا  
العامة في لندن في ٢٥ منه .

ثم برحنا لندن إلى أوروبا في ٤ وه شباط وقسمنا لجتنا إلى لجان فرعية  
وشرعنا بتحقيقاتنا على الترتيب التالي :

في المانيا فبولونيا فتشيكوسلوفاكيا فالنسا فايطاليا فاليونان . وفي ٢٨  
شباط امتطينا غارب الجو إلى القاهرة حيث عقدنا عددا من الجلسات ، ثم  
برحنا إلى القدس فوصلنا إليها في ٦ آذار . وقد تخلل الجلسات التي عقدناها  
في فلسطين زيارات شخصية إلى أقسام البلاد المتعددة . وقد كانت الغاية من  
هذه الزيارات الشخصية الاطلاع في الدرجة الأولى على أوصافها وبميزاتها  
المختلفة وعلى أساليب معيشة سكانها . وزارات اللجان الفرعية عواصم سورية  
والعراق والمملكة العربية السعودية وشرق الأردن لتطلع على آراء الحكومات  
العربية وبمثلى الهيئات التي لها علاقة بالمواضيع التي أماننا . وتركنا فلسطين  
في ٢٨ آذار ، وختمنا مذكراتنا في سويسرا . وقد أسهنا في بيان سفرتنا  
هذه في الملحق رقم ١ ، وما نحن الآن نقدم تقريرنا فيها يلي :

الفصل الأول  
توصيات وتعليقات  
( المفضلة الأوربية )

التوصية الأولى :

يتوجب علينا أن نعلن أن المعلومات التي حصلنا عليها تجعلنا على يقين من أن جميع البلدان ، ما عدا فلسطين ، لا يمكن الاعتماد عليها في إعداد مساكن لليهود الذين يرغبون في ترك أوروبا أو انهم يرغبون على تركها .  
ولكن فلسطين وحدها لا تستطيع استيعاب جميع اليهود وضحايا الاضطهاد النازي والفاشي ، الأمر الذي يجعل الصالح بأسره مسئولاً عنهم وعن جميع الاشخاص المشردين .

ولذا فالتا توصى حكومتنا بما بأن تشرع فوراً بالتعاون مع البلدان الأخرى ، بالسعى الخيث لايجاد مساكن جديدة لجميع الاشخاص المشردين ، بقطع النظر عن عقيدتهم أو جنسيتهم ، أولئك المشردين الذين انفصلت هوى روابطهم بجماعاتهم السابقة ولم يبق أمل بإعادتها .

وعلى الرغم من أن الهجرة ستحل مشاكل بعض ضحايا الاضطهاد فان الاكثوية الساحقة بما فيها عدد غير قليل من اليهود ، ستبقى مقيمة في أوروبا ولهذا فالتا توصى حكومتنا بأن تسعى لضمان تنفيذ أحكام ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو إلى « تشجيع الاحترام الشامل لحقوق الانسان مع المحافظة على الحريات الأساسية للبشر أجمع دون تمييز في العرق أو اللغة أو الدين » .

التعليق :

التا توصية حكومتنا بأن تسعى ، بالتعاون مع البلدان الأخرى ، لاجاد مساكن جديدة للاشخاص المشردين عن أوطانهم ، فالتا لا تقترح على أية

بلاد أن تجعل تبديلاً دائماً في سياسة الهجرة التي تسير عليها . فالاحوال التي شاهدها في أوروبا لم يسبق لها مثيل ، ولا يحتمل أن يظهر مثلها مرة أخرى ولهذا فانا مقتنعون بأن أحكاماً خاصة يمكن لا بل يجب أن تدخل على قوانين الهجرة المعمول بها حالياً لمجابهة هذه الحالة المحزنة والفريدة في بابها والداعية الى اليأس .

وقضلا عن ذلك فانا نعتقد أنه بالإمكان القيام بأمر كبير ، لا سيما بما يتعلق « بالأشخاص المشردين » ومن ضمنهم اليهود الذين لهم انسابا في البلدان الكائنة في خارج أوروبا ، وذلك بتسهيل القوانين الادارية المعمول بها في هذه البلدان .

لقد قادتنا تحرياتنا إلى الاعتقاد بأن عدداً كبيراً من اليهود سيواصلون السكنى في معظم البلدان الأوربية . وفي رأينا أن هجرة جميع اليهود الأوربيين جماعات جماعات لن تكون ذات نفع لليهود أنفسهم ولا لأوروبا . ولذا يجب أن تبذل الجهود لتمكين اليهود من إعادة بناء مجاعاتهم المشتتة ، وذلك بالسماح بهجرة الذي يرغبون منهم في تحقيق هذا الأمر ، وتحقيقاً لهذه الرغبة يجب أن ينفذ حالا أمر إرجاع أموال اليهود المسلوبه اليهم في أقرب وقت ممكن ، وقد تبين لنا من التحريات التي قمنا بها أن الحكومات المختصة قد سنت في أكثر الأماكن قوانين بهذا الصدد . غير أن العقبة في سبيل ذلك هي أن تنفيذ هذه القوانين ، وعلى الأخص ما يتعلق منها في الملكيات الفردية يشتر من جديد العداء الشديد للساميين . ولذا فانا نقترح لأجل إعادة بناء المجتمعات اليهودية أن تكون المساعدة في إرجاع ممتلكات اليهود الشائمة إما عن طريق دفعات مالية على سبيل تعويض أو بطرق أخرى ، وهذه القضية هي من الأهمية في المكان الأول .

وقد ترك الاحتلال النازي وراءه عرواح العداء للساميين . هذا العداء الذي  
لا يمكن مقاومته بالشرع فقط ، بل أيضا جهشدد الحكومات في ضمان الحريات  
الدينية والمساواة في الحقوق ، وبوضع منهاج تعليمي فعلى يقوم على الأسس  
الديمقراطية الصحيحة التي يدعمها الرأي العام العالمى القوى ويقترن بالنهضة  
الاقتصادية والاستقرار .

### هجرة اللاجئين الى فلسطين

#### التوصية الثانية :

أولا - أن يصدر في الحال اجازة تخول دخول فلسطين لليهود الذين  
كانوا ضحية اضطهاد النازية وعصف الفاشية .  
ثانيا - وأن تمنح هذه الاجازات ان امكن خلال العام الحالى ، وأن تتم  
هجرة هذا العدد الفعلية بأسرع وقت تسمح به الظروف .

#### التعليق :

وترى اللجنة بأن الاحياء السابقين من الاضطهاد النازى والفاشى الذين  
انصلنا بهم يزيد عددهم على مئة ألف شخص . وفي الواقع يوجد أكثر من هذا  
العدد في المانيا والنمسا وإيطاليا فقط . وعلى الرغم من مرور عام كامل على  
تحرير اليهود لما تزال الأغلبية منهم التى تقطن في ألمانيا والنمسا تعيش في  
مراكز تجمع تعرف بمعسكرات التجمع ، وهى أشبه بالجزر بين الاقوام الذين  
ملاقت على أيديهم أصناف العذاب والفسف . وترى اللجنة أنه لصالح هؤلاء  
اليهود ولصالح أوروبا نفسها يجب أن تخلق هذه المعسكرات ويوضع حد  
لبقائهم فيها ، أن معظم هؤلاء اليهود على حق في طلبهم الرحيل عن أوروبا  
لأن أكثرهم هم الأفراد الوحيدون الباقون على قيد الحياة بعد فناء عائلاتهم  
وقليولون هم الذين ما زال لهم ارتباط في البلاد التى كانوا يسكنون فيها .

ومنذ نهاية الحرب لم يعمل سوى القليل في سبيل ترحيلهم إلى بلدان أخرى واسكانهم فيها . فقوانين المجرة وقيودها تقف حائلا دون دخولهم إلى أكثر البلدان ، ولا بد من مرور وقت طويل قبل إمكان تعديل هذه القوانين وهذه القيود ، وقبل أن توضع هذه التعديلات موضع التنفيذ ، على أن في وسع بعضهم أن يذهبوا إلى البلدان حيث يوجد لهم أنساب ، وفي وسع البعض الآخر أن يدخلوا بموجب نظام الكوتا ، وإنما هؤلاء عدهم صغیر نسبيا .

ولا نعرف بلادا أخرى يمكن للاكثية الساحقة من هؤلاء اليهود أن تهاجر إليها في المستقبل القريب غير فلسطين ، وفضلا عن هذا فكلهم تقريبا يرغبون في الذهاب إلى فلسطين . وذلك لانهم على ثقة من أنهم سيستقبلون هناك بالترحاب الذي لا يحلمون بالحصول عليه في أى بلد آخر ، وأنهم هناك يأملون أن يعيشوا بأمان ويمجدوا أمانهم في الحياة .

ونعتقد أن من الضروري تسهيل ذلك لهم في أقرب وقت ممكن . وفضلا عن ذلك فقد أكد لنا زعماء الوكالة اليهودية أن هؤلاء المهاجرين سيجدون كل عناية ومساعد وعطف .

ولذا فاننا نوصى باعطاء مائة ألف رخصة للتخول فلسطين تحقيقا لهذه الغاية ونشعر بأن التنفيذ العاجل لهذا الامر يكون له أعظم تأثير على الموقف برمته .

ويجب أن تعطى الأولوية في منح هذه الرخص بقدر المستطاع إلى الأشخاص الموجودين حاليا في المعسكرات ، وإلى الذين حرروا في المانيا والنمسا وخرجوا من المعسكرات ولكنهم باقون في هذين البلدين . ولا نرغب في أن يستثنى من هذا الامد المضحايا الآخرون من اليهود الذين يريدون أن يتركوا البلاد

لوجودين فيها حاليا ، أو الذين يخطر لهم ظروفهم إلى تركها ، أو الذين يهابون خوفا من الإضطهاد قبل انقلاع نار الحوب. ونحن نعتز بأن هناك صعوبة في تقرير قضية الأولوية. ولكننا مع هذا نلج بتطبيق هذه الطريقة بقدر المستطاع ، ولذا نطبقها أن ينظر بمنح الأولوية قبل أى شئ آخر إلى العجزة والمشوهين والاطفال والصناعيين الذين يحتاج إلى خدماتهم مدة أشهر عديدة في العمل الذي أصبح القيام به ضروريا بسبب هذا السيل الجارف من المهاجرين .

ومن الضروري أن يعلن أن لأقائدة ترجى بعد الحصول على شهادة الهجرة من التنقل من قطر إلى آخر ومن الدخول إلى فلسطين بصورة غير مشروعة. وما لا ريب فيه أن هذا العدد الوافر من المهاجرين سيكون عبئا ثقيلا على فلسطين. ولكننا على ثقة من أن السلطات المختصة ستحصل ذلك على طاعتها، وأنها ستحصل على معاونته الوكالة اليهودية التامة في حمل هذا الصب .

وسواجه المسؤولون عن تنظيم هذه الهجرة والقائمون بها مشاكل عسيرة، غير أنه مما لا ريب فيه أن المنظمات الأوروبية العديدة ، الخاصة والعامة ، و لاسيا مؤسسة الانعاش والتعمير التابعة لمنظمة الامم المتحدة ، ستعديد المونة الممكنة، ذلك لأن التعاون الاجتماعي ضرورى جدا في كل شئ وفي جميع المراحل .

ونحن متأكدون بأن حكومة الولايات المتحدة الامريكية التي أبدت اهتماما كبيرا في هذا الامر ستساهم بقوة وبسخاء مع حكومة بريطانيا العظمى في العمل على تحقيقه. وهناك طرق أخرى شئ يمكن تقديم المساعدة بها. وعلى أولئك الذين يعارضون في السماح لهذا الشعب التاعس بالدخول إلى فلسطين أن يعرفوا بأننا أخذنا بعين الاعتبار جميع ما عرضوه علينا من بيانات ووثائق ، ولنا كل الرجاء أنهم سيعيدون النظر في هذه القضية، وأنهم سيقدرون

الاعتبارات التي أدت بنا إلى هذه النتيجة حتى قدرها ، وأنهم علاوة على ذلك كله ، إذا لم يكونوا مستعدين لم يد المساعدة فعلى الأقل يجب ألا يكونوا سببا في زيادة آلام ومصاعب هؤلاء المعذنين .

### مبادئ الحكم

#### لا دولة عربية ولا دولة يهودية

#### التوصية الثالثة :

لأجل البت نهائيا في مطالب العرب واليهود بشأن الاستئثار بفلسطين نرى من الضروري التصريح عن المبادئ التالية :

- ١ - أن لسيادة على العرب ، ولا للعرب على اليهود في فلسطين .
- ٢ - أن لا تكون فلسطين دولة يهودية ولا دولة عربية .
- ٣ - أن الشكل النهائي للحكم الذي سينشأ في فلسطين يجب أن يضمن - بضمانات دولية - حماية ورعاية مصالح المسيحية والاسلامية واليهودية على السواء في الاراضي المقدسة ، وهكذا يجب أن تصبح فلسطين في النهاية دولة ترعى وتحمى حقوق ومصالح المسلمين واليهود والمسيحيين على السواء ، وتمنح السكان بمجموعهم أكبر نصيب من الحكم الذاتي الذي يفتق وأحكام المبادئ الثلاثة الاساسية الآتية الذكر .

#### التعليق :

أن المصلحة العظيمة التي للعالم المسيحي في فلسطين قد أهملت اhamلا تماما أو تنوسيت أو تركت جانبا في جميع أدوار النزاع الدموي الطويل بين اليهود والعرب للسيطرة على تلك البلاد ، حيث يهتف كل فريق منها بأعلى صوته قائلا :



ان هذه الارض هي ملكنا

باستثناء الإشارة القصيرة المقتضبة الواردة في تقرير اللجنة الملكية والمذمو بعدئذ بتقرير بيل « والشهادات الصغيرة التي تلقيناها تحريراً وشفاهاً حول هذه النقطة .

ولذلك فاننا نصرح بقوة بأن فلسطين أرض مقدسة في نظر المسيحي والمسلم واليهودي على السواء وبالنظر لكونها كذلك فهي ليست ولا يمكن أن تكون في يوم من الايام أرضاً يستطيع أى شعب أو أى دين ان يدعى ادعاء عادلاً بأنها ملك له .

ونصرح بنفس القوة أن فلسطين بكونها أرضاً مقدسة تخطف كل الاختلاف عن غيرها من البلدان الاخرى ، ولذا يجب أن تكرس للبادئ، والتهاليم التي تقتضيها الاخوة البشرية لا التي تستلزمها القومية الضيقة .

وعدا ذلك فبالنظر لتاريخ فلسطين الطويل ، ولا سيما خلال الثلاثين سنة الماضية لا يمكن اعتبارها أرضاً عربية صرفة ولا أرضاً يهودية صرفة .

اليهود صلة تاريخية بالبلاد والوطن القوي اليهودي، وان كان يتضمن أقلية من السكان ، فقد غدا حقيقة واقعية بضمانة دولية ، وأصبح له الحق في الاستمرار والحماية والتطور باضطراد .

ومع ذلك فليست فلسطين أرضاً يهودية صرفة ، ولا يمكن أن تكون كذلك في المستقبل . فهي في مفترق طرق العالم العربي ، وسكانها العرب الذين استوطن أسلافهم هذه المنطقة منذ أقدم الازمنة ينظرون بحق إلى فلسطين كوطن لهم .

ولذلك ليس من العدل في شيء ، ولا بالامكان من الناحية العملية ، أن تصبح فلسطين دولة عربية تهيمن فيها أكثرية عربية على مقدرات أقلية يهودية،

أو دولة يهودية تهيمن فيها أكثرية يهودية على مقدرات أقلية عربية . وفي كلتا الحالتين لن يكون لضمانات الاقلية القوة الكافية لحماية الجماعة التي تحت حكمها .

وقد أوضح أحد الفلسطينيين الموقف بالعبارات التالية .  
« لقد كان الخوف يساور قلوبنا نحن معشر اليهود من أن تصبح هذه البلاد يوماً ما دولة عربية ، وأن نصبح نحن تحت حكم العرب . وقد كان هذا الخوف يبلغ فينا أحياناً درجة الرعب . والآن بدأ هذا الشعور بالخوف نفسه يتخالف أفدة العرب وهو الخوف من ازدياد وقوف اليهود وتقديمهم عليهم وحكمهم لهم » .

فينبغي أذن جعل فلسطين بلداً يمكن فيها التوفيق بين الاماني الوطنية المشروعة لليهود والعرب كليهما معا دون أن يخشى أى فريق تسلط الفريق الآخر عليه . وفي رأينا انه لا يمكن تحقيق هذه الغاية في ظل أى شكل من أشكال الدساتير التي يكون فيها للاكثرية العددية الرأى الحاسم . ذلك لأن نضال الفريقين في سبيل الحصول على الغالبية العددية هو الذي يعكرجو العلاقات بين العرب واليهود . ولضمان حكم ذاتي صحيح لكلتا الجماعتين العربية واليهودية لابد من جعل هذا النضال عديم الجدوى بحكم الدستور نفسه .

#### الانتداب ووصاية الامم للتحدة

##### التوصية الرابعة :

لقد توصلنا الى النتيجة التالية وهي أن العداء بين العرب واليهود ، ولا سيما اصرار كل فريق منها على السيطرة على الفريق الآخر عن طريق العنف اذا اقتضى الأمر ، يجعل في حكم المؤكد أن كل محاولة لتأسيس دولة أو دول مستقلة في فلسطين في الوقت الحاضر ، أو بعد فترة من الزمن ، تودى إلى نزاع داخلي قد يهدد

السلام العالمى . ولذا فإننا نوصى ريثما يتلاشى هذا العداء باستمرار الحكم فى فلسطين على ما هو عليه تحت الانتداب إلى أن يتم الاتفاق على تنفيذ وصاية الأمم المتحدة عليها .

التعليق :

نحن نعترف أن مهمة بريطانية كدولة متتدبة على فلسطين لم تكن بالمهمة الهينة بالنظر إلى القوات العظيمة - العربية اليهودية - العاملة فى خارج فلسطين . وقد صرحت لجنة بيل فى سنة ١٩٣٧ بأن الانتداب غير قابل للتطبيق . واستادا إلى ذلك أوضحت لجنة الانتدابات الدائمة فى عصبة الأمم أن نظام الانتداب يكاد يكون غير قابل للتطبيق ( بعد أن صرحت لجنة بيل بمثل هذا التصريح ) وبعد سنتين من هذا التاريخ أعلنت الحكومة البريطانية عن عزمها على اتخاذ الخطوات اللازمة لانتهاء الانتداب بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة ، وذلك بعد أن وجدت أن حل المشكلة على أساس التقسيم الذى اقترحتته لجنة بيل غير قابل للتطبيق أيضا . ان توصياتنا هذه مؤسسة على ما نعتقد أنه فى هذه المرحلة أعدل حل ممكن للجميع وذلك بالنظر إلى ما حصل فى السابق وإلى جميع ماتم اجراؤه حتى الآن . ونحن نعترف بأن هذه التوصيات لا تتفق مع مطالب أى من الفريقين ، هذا فضلا عن خروجها على سياسة الدولة المتتدبة فى الآونة الأخيرة . ونحن نعرف بأن الأخذ بهذه التوصيات يعرّب عليه فترة وصاية طويلة الامد . الامر الذى يتضمن عبئا ثقيلا جدا يصعب على أية حكومة الاضطلاع به لوحدها . غير انه بالإمكان تخفيف هذا العبء عن كامل الوصى فيما لو قدر الاعضاء الآخرون فى هيئة الأمم المتحدة الصعوبات حق قدرها وآزروا الوصى فى القيام بأعباء مهمته .

### للساواة بمستوى للعيشة

#### التوصية الخامسة :

أنا نوصي، ونحن نتجه بأفكارنا إلى شكل من الحكم الذاتي يتفق والمبادئ الثلاثة المبسطة في التوصية الثالثة ، بلزوم قيام الدولة سواء أكانت منتدبة أو وصية - بإعطاء التصريح التالي وهو أن تقدم العرب الاقتصادى والعلمى والسياسى فى فلسطين يجب أن يكون مساويا لتقدم اليهود فى هذا المضمار. كما ينبغي على الحكومة أن تقوم بالخطوات اللازمة التى تستهدف سد الثغرة القائمة الآن بين المستويين ورفع مستوى معيشة العرب . وبهذا يتسنى لكلا الشعبين فهم مصالحهما المشتركة ومصيرهما المشترك فى الأرض التى يعود كلامها إليها .

#### التعليق :

أن دراستنا للاحوال فى فلسطين ساقتنا إلى النتيجة التالية ، وهى أن أحد الأسباب الرئيسية للتصادم والتزاع هو التفاوت العظيم والفرق الشاسع بين مستوى معيشة العرب وبين مستوى معيشة اليهود ، حتى أن ظروف الحرب التى عادت على العرب بمناقع مالية كبيرة لم تقرب شقة التباعد بينها بصورة محسوسة ، ولا يمكن رفع مستوى معيشة العرب ليصل إلى مستوى معيشة اليهود إلا إذا اتبعت الدولة المنتدبة سياسة رسمت بعناية ودقة لتحقيق هذا الغرض . ولدى التشديد على ضرورة انتهاج سياسة كهذه نجدد بنا أن نشير بنوع خاص إلى التفاوت فى الخدمات الاجتماعية - بما فيها المستشفيات الميسورة لليهود والعرب فى فلسطين .

أنا نعترف اعترافا تاما بأن الخدمات الاجتماعية اليهودية تم ول إلى حد بعيد من قبل الطائفة اليهودية فى فلسطين بمساعدة المنظمات اليهودية فى الخارج ،

وتشدد على أنه يجب أن لا يعمل أى شيء بقصد خفض مستوى هذه الخدمات الاجتماعية إلى مستوى الخدمات الاجتماعية عند العرب ، أو وقف التجهيزات المستمرة التى تجرى فيها الآن .

أنا نقترح أن ينظر فيما إذا كان من المستحسن تشجيع العرب على تأليف جماعة عربية على غرار الجماعة اليهودية التى تهيمن الآن على الخدمات الاجتماعية اليهودية ونموها إلى حد بعيد، ولابد للعرب من أن يعتمدوا أكثر من اليهود بمراحل على مساعدات الحكومة المالية . ولكن يجب على يهود فلسطين أن يسلموا بضرورة إتفاق الجزء الأكبر من الضرائب التى تجبى منهم ومن العرب على العرب لتتلاقى البون الشاسع الموجود حالياً بين مستوى المعيشة لدى الشعبين .

#### سياسة الهجرة المستقبلية

##### التوصية السادسة :

ربما تحال قضية فلسطين قريباً إلى منظمة الأمم المتحدة ، وينفذ فيها نظام الوصاية ، فالتا نوصى بوجوب إدارة فلسطين من قبل الدولة المتدبة بموجب أحكام نظام الانتداب الذى يصرح بشأن الهجرة « بأن ادارة فلسطين مكلفة بتسهيل الهجرة اليهودية فى أحوال ملائمة مع مراعاة عدم الاضرار بحقوق الطوائف الأخرى ومركزها » .

##### التعليق :

لقد أوصينا بقبول ١٠٠.٠٠٠ مهاجر من ضحايا الاضطهاد النازى بالسرعة الممكنة ، وتتصدى الآن إلى الموقف بعد دخول ذلك العدد . اننا لانستطيع أن نتطاع إلى المستقبل البعيد ، كما أنه لايسعنا أن نضع قياسا للهجرة السنوية . وإلى أن تنفذ اتفاقية الوصاية فان من رأينا الصريح أن تدار فلسطين حسب نصوص نظام الانتداب الآنف ذكرها ولا نستطيع

الذهاب إلى أبعد من هذا الحد في معرض التوصية . فقد يكون من المجازفة التكهن في هذا العالم المضطرب بما سيكون عليه الوضع الاقتصادى لأى بلاد بعد سنوات قليلة . ومن العسير بنوع خاص التنبؤ بمستقبل فلسطين الاقتصادى والسياسى بعد مضى بضع سنوات . فترجو والحالة هذه أن تضمحل وشيكاً المحصومة والاضطراب السائدان حالياً ، وأن يحل محلها عهد سلم لم تعرفه الأراضى المقدسة منذ زمن بعيد . وأن يتحقق اليهود والعرب معا قريباً بأن التعاون من مصلحتهما المشتركة بيد أنه لا يستطيع أحد أن يتكهن كم من الوقت يحتاج هذا الأمر لى يتم .

وتتوقف امكانية احتلال البلاد بزيادة كبيرة في السكان ، مع الاحتفاظ بمستوى معيشة ملائم ، على مستقبلها الاقتصادى . وهذا بدوره يتوقف إلى درجة كبيرة على امكان أو عدم امكان تنفيذ المخطط الوارد ذكرها في التوصية الثامنة واقتطاف ثمارها .

ذكرت لجنة بيل بأن هناك عوامل سياسية واقتصادية تتعلق بالهجرة يجب أخذها بعين الاعتبار . وأوصت اللجنة المذكورة بإدخال ١٢٠٠٠ في السنة « كحد سياسى أعلى » أما نحن فلا نسعنا تحديد حد أعلى أو أدنى للهجرة السنوية في المستقبل ، إذ أن هناك عدة عوامل غير واضحة مازالت قائمة .

على أننا نرغب في بيان بعض العوامل التى نوافق على وجوب أخذها بعين الاعتبار لدى تعيين عدد المهاجرين من الذين ينبغي قبولهم في أى فترة من الزمن . من البديهي أن من حق كل أمة مستقلة ، رعاية لمصالح أبنائها ، أن تعين عدد المهاجرين الواجب قبولهم في أراضيتها ، وعلى هذا القياس فإن من حق حكومة فلسطين فيما نعتقد ، أسوة بالحكومات الأخرى ، أن تقر ،

بالنظر إلى مصلحة جميع سكان فلسطين وغيرهم ، عدد المهاجرين الواجب ادخالهم في أية فترة في المستقبل .

بقى فلسطين يوجد الوطن القومي لليهود الذي أحدث بنتيجة تصريح بلفور ، فقد يرى البعض أن ذلك التصريح كان خاطئا وما كان يجب اعطاؤه ، وقد يرى البعض الآخر انها فكرة عظيمة جدا . وأن بالامكان تنفيذ أجراً وأهم برنامج استثمارى عرفه التاريخ . ومن العبث الجدل في أى الرأيين أقرب إلى الصواب . فالوطن القومى قائم في فلسطين ، وجذوره عميقة في تربتها ، ولا يمكن محوه من سجل الوجود بالجدل ، كما أنه لا يمكن بأى وجه من الوجوه وقف والغاء اقدام المرتادين اليهود عن تنفيذ رغبتهم .

وحكومة فلسطين بصفة كونها مكلفة برعاية مصالح جميع السكان وتوفير الرفاه لهم لا يسعها أن تتجاهل مصالح هذا الجزء المهم من سكانها . ولا يسعها أيضا أن تتجاهل ماتم تحقيقه في غضون ربع القرن الأخير . ولا يمكن لأية حكومة في فلسطين تؤدي واجبها نحو شعبها أن تعجز عن بذل قصاراها لا للحفاظ على الوطن القومى فحسب بل لتشجيع تطوره أيضا تطورا صحيحا وكما يبدو لنا ، لا بد لهذا التطور من أن يشمل الهجرة .

ويجب أن تكون مصلحة الشعب مجموعه ، بما فيه اليهود والعرب وسواهم ، الهدف الاساسى في فلسطين ، اتنا نرفض الرأى القائل بعدم جواز قبول هجرة يهودية أخرى إلى فلسطين دون موافقة العرب ، الأمر الذى سيؤدي الى سيطرة العرب على اليهود ، ونرفض كذلك طلب اليهود الملح بتقرير هجرة يهودية اجبارية بأسرع ما يمكن بغية إيجاد أكتثية يهودية ، ومن ثم تأسيس وانشاء دولة يهودية في فلسطين . أن سعادة اليهود يجب ألا تكون خاضعة لسعادة العرب ، ولا سعادة هؤلاء خاضعة لسعادة أولئك . ان رفاه

الفرعيتين ، والحالة الاقتصادية في فلسطين كمجموع ، ودرجة تنفيذ المشاريع للزيادة في تحسينها وتقدمها ، أن كل هذا يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تقرير عدد المهاجرين الممكن قبولهم في أية فترة خاصة .

أن فلسطين أرض مقدسة للاديان الثلاثة ، ويجب ألا تصبح أرض أى واحد منها دون الآخرين . والهجرة لانماء الوطن القومى يجب ألا تصبح سياسة تجيز ضد المهاجرين الآخرين . وعليه فكل شخص يرغب في دخول فلسطين ، ويكون أهلا لذلك بموجب القوانين للرعية ، يجب ألا يرفض قبوله بدعى أنه ليس يهوديا . وكل تشريع يتعلق بالهجرة يجب أن يوضع ويطبق على هذا المبدأ دائما .

وقضلا عن ذلك فإنا ، مع اعترافنا بأن كل يهودى يدخل فلسطين وفقا بقوانينها يكتسب حق الإقامة فيها ، نشجب بشدة وجهة نظر بعض المحافل اليهودية في أن فلسطين قد منحت أو قد تنزل عنها بطريقة مالتكون دولة ليهود العالم قاطبة وأن كل يهودى ابننا وجد هو مواطن فلسطينى لمجرد كونه يهوديا ، وفي وسعنا إذن دخول فلسطين كحق مكتسب من حقوقه دون الالتفات إلى الشروط التى تفرضها الحكومة على المهاجرين ، وأن ليس هناك هجرة يهودية غير مشروعة إلى فلسطين . « إننا نصرح ونؤكد أن كل مهاجر يهودى يدخل فلسطين خلافا لقوانينها إنما هو مهاجر غير شرعى » .

### سياسة الأراضي

#### التوصية السابعة :

إننا نوصى بما يلى :

١ - إلغاء القوانين المتعلقة بانتقال ملكية الأراضي الصادرة في سنة ١٩٤٠

واستبدالها بقوانين تستند إلى سياسة حرة في بيع الأراضي وإيجارها



والانتفاع منها بقطع النظر عن الجنس أو الملة أو العقيدة مع حماية صغار الملاك والزراع المستأجرين .

٢ - وعدا ذلك اتخاذ التدابير اللازمة لابطال ومنع الاحكام المتعلقة بنقل الملكية والايجاترات والاتفاقيات المتعلقة بالأراضي التي تنص على جواز استخدام أفراد عنصر أو طائفة أو دين واحد دون غيرهم في تلك الأراضي وحواليها أو فيما له صلة بها .

٣ - وجوب ممارسة الحكومة رقابة دقيقة على الاماكن والمواقع المقدسة كبحر الجليل ( بحيرة طبرية ) وماجاوره مما يضمن عدم انتهاك حرمتها واستعمالها في أوجه لا يرتاح اليها ضمير أهل الدين وأن تسن فوراً القوانين اللازمة لتحقيق هذا الغرض .

#### التعليق

كانت قوانين انتقال ملكية الاراضى الصادرة في سنة ١٩٤٠ تستهدف حماية المستأجر العربى وللمالك الصغير بمنع بيع الارض إلا للعربى الفلسطينى في إحدى المناطق ، وتقييد هذه البيوع في منطقة أخرى ، والسماح ببيعها بصورة حرة في منطقة ثالثة ، مما أدى إلى التحيز ضد اليهود . وهكذا نجد أن هذه القوانين ترمى إلى فصل للعرب عن اليهود وإبقائهم منزولين بعضهم عن بعض . وفي المناطق التي منعت فيها البيوع ، أو قيدت ، فقد حيل بين العربى وبين ما يغريه على بيع أرضه ، التي غالبا ما تتوقف عليها معيشته ومعيشة أفراد أسرته ، نظير مبلغ لا يتناسب مطلقا وقيمتها الحقيقية . ومع أن تلك القوانين وضعت بشية المحافظة على مستوى معيشة الزراع العرب الراهن ، وتلافى خلق مجموعة كبيرة من السكان العرب الذين لا أرض لهم ، فانها لانقى العربى المقيم في المنطقة الحرة ، ذلك لانه بإمكانه بيع أرضه بسعر خيالى والانتقال إلى

إحدى المنطقتين الآخرين ، وبذلك يزيد في ازدحامهما ، وكذلك العربي الذى يقيم على قيد مسافة قصيرة من حدود المنطقة الحرة ، أو عبرها مباشرة ، لا يستطيع الحصول على مبلغ يقرب مما يحصل عليه فى المنطقة الحرة ثمنا لأرض مساوية لأرضه فى جودتها .

اننا نعارض أى تشريع أو أية قيود يظهر فيها تحيز ضد اليهود أو العرب . ونعترف بالحاجة إلى حماية الملاك والمستأجر العربى الصغير ، واتخاذ ما يلزم من التدابير لتلافي نشوء مجموعة كبيرة من السكان العرب الذين لا أرض لهم وأيضا لرفع مستوى معيشة العرب . وقد اعترفت لجنة بيل بهذه الضرورة فى تقريرها ( الفقرة ١٠ من الفصل التاسع ) الذى أيد المبدأين التاليين الموجودين فى تقارير سابقة وهما :

- ١ - أن أراضى فلسطين ، ما لم يطرأ تبدل ملحوظ فى أساليب الزراعة المتبعة فيها فإنها لا تقوى على احتمال زيادة كبيرة فى السكان .
- ٢ - أن أراضى المناطق الجبلية مزدحمة بسكانها منذ الآن .
- ولا يزال هذان المبدأان صحيحين ، ان لم يكونا قد أصبحا أكثر صحة اليوم .

اننا لانعتقد بعدم امكان ضمان الحماية الضرورية للعرب إلا عن طريق حصر اليهود فى أجزاء خاصة من فلسطين . أن هذه السياسة التى اقترحتها لجنة بيل تتفق مع الحل الذى تقدمت به هي ، ونعنى به التقسيم . ولكنها لا تتفق مع الحل الذى عرضناه نحن .

ان عقود الايجار التى يجرىها « الصندوق الوطنى اليهودى » تتضمن نصا مآله أن لا يستخدم المستأجر عمالا غير يهود فى الأرض المستأجرة أو حولها

أو فيها له صلة بها ، ونصا آخر بأن كل عقد إيجار فرعى يجب أن يتضمن شروطا مماثلة .

إننا نعارض هذا التحيز كما ذكرنا آنفا . ونعتقد أن أحد الأسباب التي لأجلها وضعت مثل هذه الأحكام إنما هو ضمان استخدام المهاجرين اليهود في الأراضي ، ولكننا لانرى أن هذا الفرض يبرر الاحتفاظ بتلك النصوص والأحكام التي تعرقل التآزر والتفاهم بين العرب واليهودى .

إن الأراضي التي يملكها « الصندوق الوطنى اليهودى » أو التي يحولها المجلس الاسلامى الاعلى إلى وقف ، تصبح غير قابلة للانتقال . وقد أعربت لجنة بيل عن رأيها (فى الفقرة ٨٠ من الفصل التاسع من تقريرها) بأن من المستحسن أن تقرت الحكومة فى بيع الأراضي الاميرية لثلاثين المئتين . فالوضع والحالة هذه يتطلب المراقبة ، ذلك لأنه ليس من مصلحة سكان فلسطين أن يصبح قسم كبير من أراضي بلادهم غير قابل للانتقال سواء أكان المالك هذه المؤسسة أو تلك .

إنه لمن مصلحة اليهود والعرب معا فى بلاد صغيرة كثيفة السكان كفلسطين التي يزداد عدد سكانها بسرعة ، أن تستثمر جميع الأراضي وتستعمل على أكمل وجه ممكن ، كما أنه يجب العمل على تسوية حقوق الأراضي بالسرعة المستطاعة وتسهيل استثمار أراضي الدولة الصالحة للاستعمال والتي لا تطلب لأغراض عامة .

وتضم أراضي فلسطين المقدسة ضمن حدودها وفي جميع أنحاءها أماكن مقدسة فى اتباع الديانات العظمى الثلاثة ، ولذا فإن وجود اليدور برقصه وموسيقاه ، على ضفة بحر الجليل (بحيرة طبريا) لما يجرح احساس الكثيرين

من المسيحيين . وقد علمنا بوجود مشاريع أخرى ، ان تمت ، فلن تقل عن مشروعات اللبدو سوء مقبة .  
ولذلك فقد رأينا من الصواب أن نشدد في توصيتنا بلزوم ممارسة رقابة شديدة ودقيقة وتعزيز القوانين المعمول بها إذا اقتضى الأمر .

### التطور الاقتصادي

#### التوصية الثامنة :

لقد عرضت علينا تصاميم مختلفة لتطور فلسطين الزراعى والصناعى على نطاق واسع . وهذه التصاميم إذا ما نفذت بنجاح تزيد في قابلية البلاد على استيعاب وإعاشة عدد أكبر من السكان وترفع مستوى معيشة اليهود والعرب على السواء .

ولسنا في وضع يؤهلنا لتقدير مدى صحة هذه التصاميم الخاصة . وإنما لا يسعنا إلا أن نؤكد أنها مهما كانت عملية من الوجهة الفنية فستنتهى بالاختفاق ، ما لم يكن ثمة سلم مستتب في فلسطين . وفضلا عن ذلك فإن نجاحها التام يستلزم مؤازرة الدول العربية المجاورة لها لأنها ليست مشاريع فلسطينية صرفة . ولذا فالتا توصى بأن تدقق هذه المشاريع كلها تدقيقا كاملا وتبحث وتنفذ منذ البداية وباستمرار التشاور التام والتآزر ، ليس مع الوكالة اليهودية فحسب ، بل أيضا مع حكومات الدول العربية المجاورة التي يعنيهها الأمر مباشرة .

#### التعليق :

لقد أتيج للاقتصاد اليهودى في مرحلته الإنشائية ، مزية وقوة رؤوس الأموال التي قدمت وفق شروط جعلت الربح المادى في درجة ثانوية ، أما العرب فلم تتح لهم مثل هذه المزية . أما نحن ، مبدئيا ، فلا نعتقد بأن من

الحكمة في شيء، أو من المناسب أن تضطلع أية مؤسسة خصوصية بمشاريع كمشروع وادي الاردن مثلا، إذ ارتوى أنها سليمة من الوجهة الفنية، حتى ولو كانت تلك المؤسسة مستعدة لتقديم الضمانات بالمنافع التي سيجنحها العرب، وبأن لهم أن يشتركوا في إنارتها على نحو ما اقترحتة الوكالة اليهودية.

إن مثل هذه المشاريع، بالنظر لحسامتها، وما تنطوي عليه من آثار بعيدة المدى، يجب أن ينظر إليها كمشاريع عامة تقع ضمن نطاق أعمال الحكومة. فلا تنفذ إلا على أساس كونها نافعة لجميع طبقات السكان. غير أن الاضطلاع بأي مشروع نافع يجب ألا يتأخر بسبب عقبات مالية محضة يمكن التغلب عليها بمساعدة مؤسسات شبه خيرية. ولا نرى أنه يتعذر الوصول إلى حل وسط يجمع بين التمويل اليهودي والمسئولية والمراقبة الحكومية.

اننا نرحب بما أعدته حكومة فلسطين نفسها من برامج للتعمير في فترة ما بعد الحرب. وحبذا لو تيسر وجود الوسائل للقيام بمشاريع أوسع مدى وأضحى مقياسا. ولكننا نعترف بأنه من المظهر جدا إيجاد الأموال اللازمة سواء عن طريق الموارد العامة أو القروض حتى يستتب الهدوء السياسي.

ونقترح في الوقت نفسه أن تحصل الحكومة على الصلاحيات التي تمارسها في الوقت الحاضر بشأن القيام بحريبات واسعة وكاملة عن مدى الموارد المالية المتيسرة في البلاد، والسيطرة على استعمال المياه التي تحت الأرض وتقرير الحقوق المتعلقة بالمياه التي فوق الأرض.

اننا نشك في امكانية توسيع مدى الناحية الاقتصادية في فلسطين توسيعا كاملا بالنظر إلى مراقبتها الطبيعية المحدودة دون اجراء تبادل في البضائع والخدمات مع الاقطار المجاورة تبادلا حرا كاملا. والواقع أن مؤازرة

تلك الاقطار بصورة فعالة في بعض النواحي ، كالمشاريع التي تتضمن تجهيزات مياه ، لا يمكن الاستغناء عنها لضمان التطور الكامل المبني على أسس إقتصادية .  
ان ازالة المادة الثامنة عشرة من صك الانتداب تمهد السبيل لعقد اتفاقيات تجارية وتجارية شاملة ، لاتعارض مع الالتزامات الدولية ، التي قد يمكن للدولة المتدبة أو الوصية أن تقبل بها ، الأمر الذي يمكن في النهاية أن يؤدي إلى شيء من قبيل الاتحاد الحر . وهذا الهدف هو ما ترمي اليه دول الجامعة العربية التي تحيط بفلسطين .

### التعليم

#### التوصية التاسعة :

تمنيزا للتفاهم بين الشعبين ، وسعيا وراء تحسين مستوى معيشة العرب بصورة عامة فائنا نوصي باصلاح نظام التعليم لليهود والعرب كليهما ، على أن يشمل هذا الاصلاح ادخال التعليم الاجباري خلال فترة معقولة من الوقت .

#### التعليق :

لقد أشارت لجنة بيل في الفصل السادس عشر من تقريرها إلى مساويء نظام التعليم المعمول به في فلسطين وإلى التفاوت الكبير بين المبالغ التي تنفق على تعليم العرب واليهود . وقد أكد التقرير المذكور أيضا أن نظام التعليم في فلسطين لدى اليهود والعرب معا قائم على أسس قومية ، واسترعى الانتباه بصورة خاصة إلى الدعايات القومية المنتشرة في المدارس العربية .

لقد تبين لنا من التحريات التي قمنا بها أن المدارس اليهودية أيضا - وهي تحت إشراف الطائفة اليهودية وتدار بأموالها - قد أصبحت مشبعة بروح قومية ملتزمة ، وغدت وسائل فعالة ، بالغة الأثر ، لبث الروح القومية

العبرية الاعتدائية . ولذا فإنا نوصى بشدة بوجود سيطرة الحكومة التامة على نظام التعليم اليهودي والعربي ، للقضاء على هذا التشتت المشجج بروح العنصرية ومسخ التعليم لأغراض الدعاية . كما أن من واجب الحكومة العمل على جعل التعليم أداة للتفاهم بين الشعبين وذلك بالإشراف على الكتب المدرسية ومناهج التعليم وفتح المدارس أشرفا دقيقا .

ولعل من المستحسن فيما نعتقد أن تتولى جزءا كبيرا من مسؤولية التعليم العربي طائفة عربية على غرار الطائفة اليهودية التي سبق تأسيسها في فلسطين ، ولكن إذا استهدفت الطائفتان اليهودية والعربية التعليم الاجباري فلا بد والحالة هذه من تخصيص نسبة أعظم بمراحل بما خصص حتى الآن من ميزانية فلسطين السنوية للتعليم . وسوف تنفق أكثر هذه الاعتمادات على تعليم العرب . ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا إذا خفضت بصورة محسوسة النسبة المخصصة الآن للأمن العام من الميزانية العامة .

ونشدد بنوع خاص على ضرورة زيادة التسهيلات المالية للعرب في الوقت الحاضر للتعليم المهني والثانوي والجامعي بصورة عاجلة . ان التفاوت في مستوى معيشة الشعبين الذي سبق لنا أن استرعيانا اليه الانتباه ، يعزى إلى حد كبير إلى كون عدد أفراد الطبقة المهنية والوسطى اليهودية يزيد كثيرا عما هو عليه لدى العرب . ولا يمكن ازالة هذا الفرق الا بزيادة التسهيلات المتيسرة للعرب للتعليم العالي زيادة كبيرة جدا .

الحاجة الى استتباب السلم في فلسطين

التوصية العاشرة :

إنا نوصى في حالة العمل بما ورد في هذا التقرير ، بأن يوضح لكل من العرب واليهود معا بصورة لا تقبل الشك ، بأن كل محاولة من أي فريق ترى

عن طريق التهديد باستعمال العنف أو عن طريق الارهاب أو عن طريق تنظيم جيوش غير قانونية ، واستخدامها للحيولة دون تنفيذه ، سوف تقمع بحزم .  
واضافة إلى ذلك من رأينا أن تستأنف الوكالة اليهودية في الحال التعاون الفعال مع السلطة المنتدبة لقطع دابر الارهاب والمهجرة غير المشروعة ، ولهيانة الأمن والنظام في جميع أنحاء فلسطين . لان ذلك ضروري لمصلحة الجميع بما فيهم المهاجرون الجدد <sup>(١)</sup> .

(١) على أثر بحث تقرير هذه اللجنة أقر مجلس جامعة الدول العربية القرارين التاليين :

#### أ - مقاومة تسلح الصهيونية :

بالظر لما أعلنته الحكومة البريطانية وما ظهر من تقرير لجنة التحقيق أن الصهيونية قد شكلت جيوشا مسلحة في فلسطين وأن بريطانيا العظمى لم تستطع الى الآن أن تحمل هذه الجيوش وتزع سلاحها ، فاللجنة ترى أن هذا من شأنه أن يؤدي الى اضطراب الشعوب العربية للدفاع عن نفسها ومقاومة القوة بالقوة ولا تستطيع حكومات الجامعة العربية أن تمنع هذه الشعوب من أن تأخذ عدتها للدفاع الشرعي عن نفسها وهي لهذا ترى أن تلقت الجامعة نظر الحكومة البريطانية الى خطورة هذا الموقف .

١٢ - ٦ - ١٩٤٦

#### ب - اعتبار بيع العقار للصهيونيين جرماً جنائياً :

بالنظر لما جاء في تقرير اللجنة الانجليزية الامريكية المشتركة من توصيات باتخاذ تدابير ترمي الى تسهيل بيع أراضي العرب من الصهيونيين في فلسطين وتسهيل ادخال مهاجرين صهيونيين الى فلسطين ، وبما أن العرب يشعرون الامرين سيلا للقضاء على كيانهم في عقر دارهم ، فاللجنة ترى أن يوصى مجلس جامعة الدول العربية بوضع تشريع في كل دولة من دول الجامعة العربية يستلزم توجيه بيع العقار في فلسطين للصهيونيين وتهريب اليهود اليها أو المساعدة عليها بطريق السرقة أو غيرها جرماً جنائياً .

١٢ - ٦ - ١٩٤٦



(٢٤) للذكرة التي ارسلتها الامانة العامة (١)  
إلى الحكومة الامريكية عملاً بقرار مجلس جامعة الدول العربية  
بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩٤٦

تشرفت باستلام مذكرة تم المؤرخة ٢٠ مايو سنة ١٩٤٦ وعرضتها على  
مجلس جامعة الدول العربية المنعقد بتاريخ ٨ يونيو سنة ١٩٤٦ في بلودان  
بسوريا ، وقد سر مجلس جامعة الدول العربية أن حكومة الولايات المتحدة  
قد أبدت في مذكرة أن التوصيات التي تقدمت بها اللجنة الانجليزية الامريكية  
هي ذات صفة استشارية غير ملزمة ، ولقد سبق لجامعة الدول العربية أن ينت  
عند تشكيل هذه اللجنة أنها لا تعترف بقانونيتها ولا اختصاصها ، وكان  
لديها من المعلومات ، بعد تشكيلها ، ما يجعلها تشك في حيده بعض من أعضائها .  
ورغم ذلك ومجاهلة لحكومة الولايات المتحدة ورغبة في تمكينها من الاطلاع  
على رأى العرب ملوكا ورؤساء وحكومات وشعوبا ، قررت عدم مقاطعتها ،  
فقدت إلى هذه اللجنة بشئ البيانات والمعلومات ، وجل مقصدها ، هو  
ظهور الحقيقة كاملة لحكومة الولايات المتحدة وشعبها تقاديا للتصادم بين  
حقوق العرب ومصالحهم وسياسة دولة صديقة يعقد عليها العرب أكبر الآمال  
وخشية أن تأثر هذه السياسة بدعاوى فئة صاخبة من اليهود في الولايات  
المتحدة لهم من أسائل ما ليس للعرب لتوجيه الرأى العام الامريكي وجهة  
ضارة بالعرب ، وهي في الحقيقة بعيدة كل البعد عن مصالح الامريكيين في  
الشرق العربي والاسلامى ، ومعرضة للخطر ما بين الولايات المتحدة والشعوب  
العربية من الثقة والمودة .

---

(١) نقل نس هذه المذكرة من مضابط جلسات دورة الاجتماع الاربعة غير المادية لمجلس

عامل العرب هذه اللجنة بكل أنواع المجاملة للأسباب التي ذكرت مع علمهم أن حكومة الولايات المتحدة ليس لها شأن خاص في فلسطين أكثر مما توحيه رغبتها في السلم وبث روح الاخاء بين العناصر والطوائف وكثيرا ما يجيب من هذه الحقيقة نشاط اليهود في الولايات المتحدة الذين يجمعون الاموال لاتفاقها في فلسطين لأغراض سياسية تهدف لاقامة وطن قومي ودولة يهودية رغم حقوق سكان البلاد الاصليين .

ومن ثم فتدخل طائفة من رعايا الحكومة الامريكية في شئون أمة أخرى بما يعارض حقوق تلك الأمة يجر الولايات المتحدة إلى النزاع مع ملايين البشر الذين يضعون في شعب الولايات المتحدة وحكومتها ثقمتهم وآمالهم الكبيرة ، تلك الحكومة التي ضمت أكبر التضحيات لسيادة مبادئ ميثاق الاطلنطي ، والتي أعلنت الحريات الاربع ، والتي وضع في المخطوط الرئيسية لسياستها العالمية رغبتها الأكيدة في اقامة عالم جديد غاية العدل والرخاء . هذا التدخل وبذل الأموال من طائفة من مواطني الدولة الأمريكية لا يصح أن يكون سببا للعطف عليهم من دولتهم ، وحماية دعواهم ، بل في الحقيقة أدعى إلى غضبها ، ولو كانت المسألة الفلسطينية وليدة الاضطهاد النازي والمظالم التي أصابت اليهود ، لكان هناك مجال للقول ، ولكنها كما يعلم الناس جميعا ، وليدة سياسة بريطانية خاطئة منذ الحرب العالمية الأولى ، واجدت بوعد بلفور قبل ظهور النازية والفاشية التي اتخذ اضطهادها لليهود في أوروبا ذريعة لتحقيق الأغراض السياسية الصهيونية العالمية ، وفضلا عن أنه لن يكون في فلسطين حل المشكلة اليهودية ، فانه قد نتج عن هذه الدعوة السياسية التي تحاط بمساج من العاطفة والرحمة اضطهاد جديد لقوم آخرين من العرب في وطنهم ولو اقتصر عمل الولايات المتحدة على حماية اليهود المضطهدين في

أوروبا لكان عملا مرضيا انسانيا ، ولكن الخلط بين مشكلة اليهود العالمية وبين آمال الصهيونية السياسية في إقامة وطن قومي لهم ودولة في بلاد الغير وضد ارادة العرب قد زاد الأمور تعقيدا ولم يتقدم بها في اتجاه الصواب ، فلو أن الولايات المتحدة عملت إلى حل مشكلة الاضطهاد العنصرى على أساس عالمي وانساني لكان خير أعوانها في ذلك هم العرب .

وقد ترتب مع شديد الأسف على المعاونات التي ترد من الولايات المتحدة على الصهيونيين سواء كانت مادية أو أدبية أن تقاوم الأمروطن الصهيونيون انهم يستطيعون الاعتماد على أكبر دول العالم لاملأه ارادتهم على شعب فلسطين الاعزل فنظموا قوات مسلحة هي نواة الجيش اليهودى الجديد وجميعات ارهاية هي أداة القتل والتدمير لتحقيق أغراضهم بالقوة وليس بما يساعد على تهدئة هذا العطف الذى تبديه جماعة من مواطني الولايات المتحدة على أغراض الصهيونية السياسية ، ومع أنه ليس من شأننا أن نعرض لما يقال من ضغط اليهودية الصاخبة في أمريكا واثرة على سياسة الولايات المتحدة ، تلك الدولة المحبة للسلام والعاملة على اقامة نظام الأمم المتحدة على أحسن مبادئ العدل ، فاننا نشعر بأن السياسة الصهيونية توشك أن تتجفع في احداث صدام عنيف بين مصالح شعوب الشرق العربى وسياسة الولايات المتحدة ومصالحها .

وإذا استمر التسليح الصهيونى والارهاب واتخاذ القوة وسيلة لاملأه ارادتهم في فلسطين فاننا نخشى ألا يقف العرب وهم قوم فخورون بتاريخهم مكتوفى الأيدي أمام تحدى القوة ، وهم الذين قبلوا في كل زمن من الازمان التضال عن حقهم بقطع النظر عن عدة خصومهم أو عددهم وأشد مانخشاه كذلك ألا نستطيع الحكومات العربية حصر النزاع في نطاق ضيق وقد اخذ بجسم

في نظر الشعوب العربية خطر التسليح الصهيوني وعجز الحكومة البريطانية  
المسئولة ، واستمر كذلك تدخل اليهود الامريكان وأنصارهم في شئون  
فلسطين ووجدوا النأييد الكائن في الولايات المتحدة ، فان الأمور ستتطور قطعاً  
في اتجاه مخالف تماماً لما نعلمه عن سياسة الولايات المتحدة ، وإرادة شعبها التي ترمي  
إلى سيادة الحق لا القرية ، وإننا نود أن نلفت نظر حكومة الولايات المتحدة  
إلى خطر آخر أبغض إلينا من التسليح الصهيوني ذلك أن الدعوة القائمة في  
فلسطين المؤيدة بفريق من مواطني الولايات المتحدة قد أخذت تسمم أفكار  
أهل الشرق ضد اليهود فتعلمهم العداء لليهود « الاسلامية » التي لا عهد لهم بها  
وذلك مصدر انزعاج كبير للحكومات العربية التي تحرص كل الحرص على  
دوام الاخاء بين رعاياها مسلمين ومسيحيين ويهود ويؤسفنا أن يكون  
صعخب اليهود المتعالي في الولايات المتحدة له في ذلك آثاره البعيدة السيئة ،  
ولو أن هذا الصعخب والنشاط والاموال والمحجودات وجهت في الطريق  
الصواب لانحو تغيير الوضع الطبيعي في فلسطين ، بل نحول حل المشكلة  
اليهودية باسكان اليهود في أوطانهم الأصلية آمنتين متساوين مع اخوانهم  
ومواطنيهم لوجدت تأييداً عاماً ولا نتجت أحسن الثمار لحلم اليهود وخير  
الانسانية .

واننا نود أن نؤكد لحكومة الولايات المتحدة رغبة البلاد العربية الصادقة  
في ألا تعكر هذه الدعوة السياسية الصهيونية صفو العلاقات الطيبة المتينة بين  
بلادنا سواء أكانت في ميدان السياسة أو الاقتصاد أو الثقافة التي نحرص  
عليها كل الحرص والتي تفضلت الحكومة فأشارت في مذكرتها إلى رغبتها في  
تنشيطها ودوامها ونرجو كل الرجاء أن تتجنب جميعا الوقوع رغم إرادتنا في  
حالة ليس للشعوب العربية أبة مصلحة فيها وتجرحها اليها ضرورة الدفاع عن  
الكيان العربي في فلسطين .

أما ما ورد في تقرير اللجنة من توصيات مغرضة بعبدة كل البعد عن أن  
 تأتي بالسلام لفلسطين أو الشرق فقد أرسلنا عنها بياناً مسهباً للدولة البريطانية  
 المسؤولة عن الحكم في فلسطين والتي يجب أن تعلم تمام العلم أنها لا بالحيش  
 اليهودي ولا بقواها للمادية تستطيع أن تتخلص من تعهداتها السابقة أو السياسة  
 الانشائية التي رسمتها كحل وسط في الكتاب الأبيض الصادر في سنة ١٩٣٩  
 الذي ارتبط به شرفنا ، وها نحن نقشر بإيداع نسخة من ذلك مع  
 هذه المذكرة .

وأخيراً فمع علمنا بأن تحقيق اللجنة ليس الاستشارة الموعودة بها فانتا  
 تؤكد أن هذه المذكرة ليست رداً يخلى الحكومة الأمريكية تعهداتها باستشارة  
 العرب ، فإن ذلك يقضى تبادل الرأي بطريقة أضمن للحاجة والتفاهم ، كما  
 نود أن نذكرها بوعدها رئيسها السابق المرحوم روزفلت في خطابه المؤرخ في  
 ٥ أبريل سنة ١٩٤٥ لجلالة الملك عبد العزيز والذي يقول فيه :

« نذكرون جلالتهم أنه في مناسبات سابقة أبلغتكم موقف الحكومة  
 الأمريكية تجاه فلسطين وأوضحت رغبتنا بأن لا نتخذ قراراً فيما يختص  
 بالوضع الاسامي في تلك البلاد بدون استشارة تامة مع كلا العرب واليهود  
 ولا شك أن جلالتهم تذكرون أيضاً أنه خلال محادثاتنا الأخيرة أكدت  
 لكم أنني سوف لا أتخذ أى عمل بصفتي رئيساً للفرع التنفيذي لهذه الحكومة  
 يرمي أنه عدائي للشعب العربي » وهنا يشير إلى تأكيدات السابقة بالألا يعمل  
 شيئاً يساعد فيه اليهود على العرب .

(٢٥) مؤتمر فلسطين - لندن سنة ١٩٤٦

### المقترحات

للمقدمة على أثر المناقشات بين مندوبي حكومة جلالة الملك  
في المملكة المتحدة وحكومة الولايات المتحدة ( يولية سنة ١٩٤٦ )

### مذكرة مندوبي المملكة المتحدة

مرفق بهذا مستخرج من الخطاب الذي ألقاه رئيس مجلس اللوردات  
روبرت موريسون عضو مجلس العموم البريطاني في المجلس في ٣١ يولية  
سنة ١٩٤٦ .

قصر لانكسك ٩ سبتمبر سنة ١٩٤٦ .

مستخرج من هانسارد ٣١ يولية سنة ١٩٤٦

أتم مندوبو حكومة جلالة الملك ومندوبو حكومة الولايات المتحدة ،  
الذين سألهم بالمندوبين الحبراء ، فحص التوصيات الواردة في تقرير اللجنة  
الانجليزية الأمريكية للبحث في مشاكل اليهود في أوروبا ومشاكل فلسطين ،  
وقد وضع الحبراء توصيات اجماعية عن السياسة التي يجب أن تتبع بخصوص  
كل المسائل التي عالها تقرير اللجنة الانجليزية الأمريكية ، وأرى لزاما  
على أن أوضح بعض الاسباب الاوجه الرئيسية لمقترحاتهم :

اجداً المندوبون الحبراء بمعالجة توصيات اللجنة الانجليزية الأمريكية  
بالنسبة لمركز اليهود في أوروبا ، فان حوادث السنوات الأخيرة التي تلت  
اعتلاء هتلر لمنصة الحكم أعطت أهمية خاصة لمعى الوطن القوي لليهود  
كأوى لمن يتمكن من الالتجاء اليه من البقية الباقية من يهود أوروبا ،  
وما زاد صعوبات المشكلة الفلسطينية استحكاما وتعقيدا الاضغط المهاجرة  
من أوروبا .

وقد أدركت اللجنة الانجليزية الأمريكية أن فلسطين وحدها لا يمكن من القيام بمهاجرات هجرة الضحايا اليهود للاضطهاد النازي والثأسي فأوصت حكومتنا بالتعاون مع البلاد الأخرى ، حيث أن العالم أجمع يشترك في المسئولية ، أن يسعى في الحال لإيجاد مواطن جديدة لجميع الأشخاص الذين لا مأوى لهم بدون تفرقة بين العقيدة أو الجنسية .

وقد اقترح المتدربون الخبراء أن تتخذ الحكومتان الوسائل الآتية لتمكينهما من القيام في الحال بتصيهما في حل هذه المشكلة :

أولا - تحاول الحكومتان أن تهيئا أحوالا مناسبة لاحتيطان عدد وافر من الأشخاص الذين لا مأوى لهم في أوروبا حيث قد اتضح أن الأغلبية الساحقة ستستمر في المعيشة هناك ، وتبذل الحكومتان الآن أقصى جهدهما في المنطقتين البريطانية والأمريكية في ألمانيا والنمسا في المساعدة على استيطان هؤلاء الأشخاص وعلى استثمار جذور المبادئ المضادة للسامية ، وفي إيطاليا والدول التي كانت موالية للعدو مستطالب السلطات بموجب معاهدات الصلح بأن تضمن لجميع الأشخاص الذين تحت حكمهم الحقوق البشرية والحريات الأساسية وعلاوة على ذلك يصحتم علينا في مساعدتنا لاستعادة الاستقرار السياسي والاقتصادي في أوروبا أن نستمر في القيام بتصيينا في ارجاع تلك الحالات الأساسية التي تمكن من لم شعث عدد وافر من الأشخاص الذين لا مأوى لهم بما فيهم يهود أوروبا .

وبعد الانتهاء من إنجاز كل ما يمكن عمله في أوروبا يصحتم علينا أيضا إيجاد مواطن جديدة فيما وراء البحار لكثيرين من أولئك الذين اتفصمت عرى علاقاتهم بجانبايتهم السابقة بشكل لا يمكن اصلاحه .

وقد وضع المندوبون الجراء التدابير الآتية - وبعضها في دور التنفيذ الآن - بقصد تنشيط هذا المشروع :

أولا - يتحتم علينا البحث في انشاء هيئة دولية للاجئين مهمتها معالجة مشكلة اللاجئين والأشخاص الذين لا مأوى لهم عموما بشكل فعال .

ثانيا - يتحتم علينا في مجلس الجمعية العمومية للأمم المتحدة أن نعزّد ونحث بقوة جميع الحكومات الاعضاء لقبول نسبة معينة من الأشخاص الذين لا مأوى لهم في أوروبا - بما فيهم اليهود - في الأراضي التي تحت إدارتهم ، وأود أن أذكر في هذا الصدد أن حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة قد سبقت فشقت الطريق بقبولها تعهدا بتشجيع استيطان نحو ٢٣٥٠٠٠ من الجنود البولنديين وتوابعهم ، وهذا بالطبع بالإضافة إلى اللاجئين السابقين قبولهم أثناء الاضطهاد النازي ويقرب ما هو باق منهم في المملكة المتحدة من ٧٠٠٠٠ يهودي .

وقد سبق أن أخطرت حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة سائر حكومات الدومنيون عما قامت به من أعمال ، وتأمل أن تعضد هذه الحكومات النداء الذي ستوجهه حكومة جلالة الملك إلى الحكومات الاعضاء في جمعية الأمم المتحدة وهو نداء اليهم ليقبلوا عددا من الأشخاص المبعدين في الأراضي التابعة لحكمهم . واني أعلم أيضا أن الولايات المتحدة - حيث استوطن في نفس الوقت بشكل دائم نحو ٢٧٥٠٠٠ لاجيء ، منهم ١٨٠٠٠٠ يهودي - قد عادت إلى قبول المهاجرة العادية وينتظر أن تقبل نحو ٥٣٠٠٠ مهاجر سنويا من البلاد الأوروبية التي يؤخذ منها الأشخاص الذين بدون مأوى ، وستستمر ريثما يتم تأسيس هيئة دولية للاجئين في التعاون مع حكومة الولايات المتحدة على تنشيط استيطان اللاجئين والأشخاص الذين



لا مأوى لهم ، وذلك بمساعدة اللجنة الحكومية المختصة بحضير المخطط لاستيطان عدد كبير من الذين لا مأوى لهم في البرازيل وغيرها من بلاد أمريكا الجنوبية .

فيتضح مما تقدم أن الأوجه الرئيسية لمشكلة اللاجئين والأشخاص الذين لا مأوى لهم لم تغفل ، وكذا اصلاح الاحوال في أوروبا بشكل يسمح باعادة استيطان أكبر عدد ممكن من الأشخاص الذين لا مأوى لهم ، ممن أرادوا البقاء في تلك القارة ، بما قيمهم اليهود ، فان هناك احتياجا إلى الانتفاع بمقدرة ومواهب اليهود وغيرهم في القيام بأعمال التنمية الجسيمة التي تواجهنا . ونحن في نفس الوقت قائمون بدون توان في اتخاذ خطوات عملية لضمان مساهمة بلاد أخرى بما فيها فلسطين في استيطان أولئك الأشخاص المبعدين ، ومنهم اليهود ، المضطرين إلى التطلع إلى بلاد غير الاقطار الأوروبية للتوطن فيها بشكل دائم

وعندما صاغ المندوبون الحبراء سياسة جديدة لفلسطين قبلوا كأساس المبادئ الواردة في التوصية الثالثة للجنة الانجليزية الأمريكية وهي أن فلسطين في مجموعها لا يمكن أن تكون دولة يهودية ولا دولة عربية وأن لاحق لاحدى الجانبين في فلسطين أن تسيطر على الأخرى ، كما يجب أن تشكل الحكومة بحيث تضمن مصالح المسيحية والديانتين الاسلاميه واليهودية في البلاد المقدسة .

وللمندوبون الحبراء بينون حججهم على ما يأتي :

لا يمكن بأى وجه من الوجوه التوفيق بين المطامح السياسية للفريقين في فلسطين فانزاع الذى أثارته هذه المطامح حاد لدرجة ترك قليلا من الامل في الوصول في وقت معقول إلى ذلك الحد من التعاون بين العرب واليهود الذى

يساعد على تكوين حكومة موحدة في فلسطين توفق مع هذه المبادئ الأساسية التي لعب فيها كل من شعبها دوره .

ويظهر أن الأمل الوحيد في السلام وفي اتجاه سريع نحو أنظمة الحكم الذاتي ينحصر في صياغة دستور البلاد بشكل يعطى كلا من الفريقين أعظم قسط ممكن من السلطة لإدارة شؤونه الخاصة .

ويعتقد المندوبون الجراء أن الطريقة المثلى في الظروف الحالية لتحقيق ذلك هي إنشاء مناطق عربية ويهودية تتمتع بقسط وافر من الحكم الذاتي تحت إشراف حكومة مركزية ، ويقترحون لهذا الغرض تقسيم فلسطين إلى أربعة مناطق :

منطقة عربية ، ومنطقة يهودية ، ومقاطعة للقدس وأخرى في النقب . وتشمل المنطقة اليهودية الجزء الأعظم من مساحة الأراضي التي استقر فيها اليهود ومساحة كبيرة حول وبين المستعمرات .

وتشمل مقاطعة القدس مدينة أورشليم وبيت لحم وضواحيهما المباشرة . وتؤلف مقاطعة النقب من مثلث الأرض القضاء غير المسكونة الكائن جنوبي فلسطين عبر الحدود الحالية للأرض المزروعة ، أما المنطقة العربية فتشمل باقي فلسطين وتكون بذلك في الغالب عربية محضة من ناحيتي الأرض والسكان . أما حدود هذه المناطق فتكون حدوداً إدارية بحته تعين المنطقة التي يقع في داخلها مجلس نيابي محلي يخول له سن القوانين في أمور معينة ، وهيئة تنفيذية تقوم بتطبيق هذه القوانين ، ولن يكون لهذه الحدود أية أهمية من ناحية الدفاع أو الجمارك أو المواصلات ، وإنما لأعطائها صبغة نهائية فأنها بمجرد تقريرها تصبح غير قابلة لأي تغيير إلا باتفاق بين المنطقتين المختصتين ، ويصبح

نص بهذا المعنى في صلب اتفاقات الوصاية وكذا في الوثيقة التنفيذية لهذا المشروع وتحويل الحكومات الاقليمية سلطة التشريع والادارة داخل مقاطعاتها في نطاق واسع من المسائل ذات الصبغة الاقليمية المحضة، وتحويل هذه الحكومات أيضا السلطة لتحديد عدد الاشخاص الراغبين في الاقامة الدائمة في أراضيها وتقرير مؤهلاتهم لهذه الاقامة بعد عرض هذا المشروع، وبطلب من هذه الحكومة بواسطة الهيئات التي تسن القانون الاساسي أن تتخذ الطرق اللازمة لضمان الحقوق المدنية والمساواة لجميع السكان أمام القانون وكذلك لضمان حرية الانتقال والتجارة بين المناطق، وتحويل هذه الحكومة أيضا السلطة لجمع الاموال اللازمة للقيام بوظائفها .

وتنفرد الحكومة المركزية بالسلطة في وسائل الدفاع والعلاقات الخارجية والمشارك والضرائب ، وكذا يحتفظ لها في البداية بنفس السلطة في تطبيق القوانين والمحافظة على النظام بما فيه البوليس والمحاكم وعدد معين من الامور التي تهم فلسطين بأكملها .

وتستأثر الحكومة المركزية أيضا بالسلطات التي لم ينص على منحها للمناطق في ادارة الحكم فينتخب مجلس نيابي لكل منطقة وكذا يعين المندوب السامي من بين أعضاء المجلس النيابي هيئة تنفيذية مؤلفة من وزير رئيسي ومجلس وزراء بعد استشارة الزعماء ، وتتطلب القوانين التي تقررها المجالس النيابية مصادقة المندوب السامي وهذه المصادقة لا تمنع الا في حالة تناق القانون المختص مع أداة الحكم وهو شرط يؤدي لضمان السلام في فلسطين وحفظ حقوق الاقليات .

كما أنه من الضروري أن يحتفظ للمندوب السامي في حالة الطوارئ بحق التدخل عند عجز أي حكومة اقليمية عن القيام بتأدية وظائفها الاصلية أو في

حالة تجاوزها هذه الوظائف . ويقوم المندوب السامي في البداية بعاونه في ذلك مجلس تنفيذي معين من قبله ، بممارسة الوظائف التنفيذية والتشريعية للحكومة المركزية وقد يرأس الفلسطينيون بعض أقسام الحكومة المركزية إذا اعتبر المندوب السامي أن ذلك أصبح في حيز الامكان .

وينشئ المندوب السامي مجلسا لمشروعات التقدم والعمران ومجلسا لتحديد الاسعار مؤلفين من مندوبي الحكومة المركزية وممثل المناطق ، وكذلك ينشأ في منطقة القدس مجلس يتمتع بسلطات المجالس البلدية ويجرى انتخاب أعضاء هذا المجلس ما عدا عددا معلوما يعينه المندوب السامي أما منطقة النقب فتكون تحت ادارة الحكومة المركزية في الوقت الحاضر .

هذا المشروع لمنح الحكم الذاتي للاقاليم يحفظ إلى حد كبير من تعقيد مشكلة الهجرة اليهودية إلى فلسطين ومع أن الرقابة اليهودية على الهجرة تبقى من خصائص الحكومة المركزية غير أنها يجب أن تمارس على أساس توصيات الحكومات الاقليمية وطالما لا يحدث تجاوز لطاقة التشجيع الاقتصادي لاية منطقة فالحكومة المركزية ترخص بالمهاجرة التي ترغب فيها الحكومة الاقليمية لتلك المنطقة غير أنها لا تملك حق الترخيص بالمهاجرة بشكل يتجاوز الحد الذي تفرحه الحكومة الاقليمية . بناء على ذلك سيكون لحكومة المنطقة العربية حق التمتع بدورها بالسلطة التامة لمنح مهاجرة اليهود إلى منطقتها غير أن المنطقة اليهودية تتمتع بدورها بحق قبول أى عدد من المهاجرين ترغب فيه حكومتها .

ويقترح الخبراء ، كجزء من هذا المشروع ، أن يصبح في حيز الامكان قبول توصيات اللجنة الانجليزية - الامريكية القائلة بادخال ١٠٠.٠٠٠ مهاجر يهودي في الحال إلى فلسطين وباستمرار حركة المهاجرة بعد ذلك . وقد جرح الخبراء

مشروعاً ينقل ١٠٠.٠٠٠ يهودى من أوروبا إلى المنطقة اليهودية في فلسطين ،  
وسيدأ بهذا المشروع إذا تقرر تنفيذه بأكمله . فتمنح شهادات المهاجرة  
بأسرع ما يمكن ويبدل كل مجهود لاستكمال عملية الانتقال فى مدة اثني  
عشر شهراً من تاريخ المهاجرة .

ويختار المهاجرون بادئ ذي بدء من بين اليهود في ألمانيا والنمسا وإيطاليا  
وتمنح الأولوية لمن سبق وصرف ردها من الزمن في مراكز الإقامة في تلك  
البلاد ولن أطلق سراحهم من هذه المراكز ولا يزالون في ألمانيا والنمسا .

وتمنح الأولوية من بين هذه الجماعات للصناع الماهرين في البناء والزراعة  
والاطفال وذرى العاهات والطاعنين في السن ، ويسحب السواد الأعظم من  
الائة ألف مهاجر من ألمانيا والنمسا وإيطاليا ، ولا تصرف الشهادات الممكنة  
الحصول عليها لمهاجرة اليهود الموجودين في أى بلد آخر من بلاد شرق  
وجنوب شرق أوروبا الا الاطفال الايام فقط . ويسرع في نقل المهاجرين  
بأقصى درجة تناسب مع سرعة اخلاء معسكرات الانتقال في فلسطين  
المعدة لأقامتهم مؤقتاً حتى يمكن استيعابهم .

وينص هذا المشروع على دعوة حكومة الولايات المتحدة لتبذل  
وحدها مسؤولية نقل المهاجرين الذين نوهت عنهم من أوروبا إلى فلسطين  
فتقدم اليها باللائمة لذلك تقوم بدفع مصاريف الانتقال وتقوم أيضاً  
بتقديم الطعام لأول المهاجرين لمدة الشهرين الأولين من وقت وصولهم إلى فلسطين .  
ولا شك أن مصاريف نقل واسكان هذا العدد في فلسطين ستكون  
جسيمة . ولما كانت الهيئات اليهودية قد أخذت على نفسها المسؤولية المالية  
فلا يرى الخبراء أى مبرر لعدم الحصول على الأموال المطلوبة من التبرعات  
واكتابات اليهود في أنحاء العالم وبواسطة الاقتراض .

وقد قبل الخبراء توصيات اللجنة الانجليزية - الامريكية بأن اصلاح شئون العرب الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين هو من الامور المرغوب فيها وتشمل اقتراحاتهم في فلسطين في هذا الصدد انشاء مصالحة للصحة تضارع ماهو موجود الآن لليهود ، وتوسيع نطاق وسائل التعليم ، وتسهيل قروض بفائدة بسيطة للعرب المزارعين واتخاذ طرق أخرى تؤدي إلى زيادة انتاج الارض ، بتنشيط الحركة التعاونية والصناعات الخفيفة وتحسين طرق المعيشة في المدن والريف .

ولقد لفت المتدربون الخبراء النظر إلى انجاز هذه المشروعات وغـيرها لتحسين القروض الاقتصادية ومستوى المعيشة في فلسطين سيتطلب في ابان السنين القليلة الأولى رهوس أموال جسيمة لا يمكن الحصول عليها عن طريق القروض مما يجعل منها عبئا ثقيلا على مالية البلاد . كما أن تكوين النظام الإقليمي سيؤدي إلى عجز في ميزانية المنطقة العربية تتطلب تغطيته اعانة من قبل الحكومة المركزية . وعلاوة على ذلك ستحتاج فلسطين إلى مساعدة مالية أخرى في حالة تنفيذ المشروع في مجموعه .

وقد رأى الخبراء لمواجهة هذه الحالة أن يطلب إلى الولايات المتحدة أن تقدم منحة وافرة إلى حكومة فلسطين للاستعانة بها خصيصا لتمويل مشاريع التحسين التي لتصلح لنظام قروض الاستهلاك والمساعدة في تغطية المصروفات الاستثنائية أثناء فترة الانتقال ، وأن تطالب الحكومة البريطانية بأن تأخذ على عاتقها المسئولية النهائية لمقابلة العجز السنوي في ميزانية فلسطين إلى ذلك الوقت الذي تعمل فيه ايرادات البلاد إلى درجة تجعل ذلك أمرا غير ضروري . ويعتقد الخبراء أن احتياج فلسطين إلى التقدم الإقتصادي يجب أن يعالج على ضوء احتياجات الشرق الاوسط على العموم من هذه الناحية .

فهم يعلمون أن حكومات الدول الممثلة في الجامعة العربية تدرس الآن وسائل التقدم الاقتصادية في بلادهم فلذلك يقترحون في حالة ملاقاتهم أية صعوبة في سبيل حصولهم على قروض دولية لهذا الغرض أن ترخص الولايات المتحدة بمقد قروض على نطاق واسع للمساعدة على تنفيذ هذه المشاريع وتعقد هذه القروض بواسطة هيئة لائقة للقيام بشؤون الشرق الأوسط بما فيه فلسطين . ومن الضروري معاونة شرق الاردن ، وإذا أمكن سوريا ولبنان ، في القيام بأغلب المشروحات الكبيرة التي يمكن استعادة فلسطين منها .

ويقترح الخبراء في هذا الصدد ، بشرط موافقة شرق الاردن ، أن يقوم مهندسون خبراء بأسرع ما يمكن بمعاينة موارد المياه المشتركة بين فلسطين وشرق الاردن تحت اشراف الحكومة .

وهنا أكون قد أتممت فحوى توصيات المندوبين الخبراء . وبما أن حكومة جلالة الملك تعتقد بأن هذه التوصيات هي الوسيلة المثلى للوصول إلى حل هذه المشكلة فقد أخطرنا حكومة الولايات المتحدة باستعدادنا لقبول هذه التوصيات كأساس للمفاوضات وكان أملنا أن تعملنا موافقة الرئيس ترومان قبل البدء في المناقشة ولكن علمنا بأنه قرر نظر لتعقد هذه المسألة أن يناقش المندوبون الخبراء الأمريكيين بالتفصيل فيها وهم الآن في طريقهم إلى واشنطن لهذا الغرض . فيتضح من هذا أن الرئيس ترومان ينوي أن يستوفي البحث في هذه المسألة وأملنا أن يصل إلينا رد منه بالتالي في الوقت المناسب .

وفي نفس الوقت حيث أن الحالة في فلسطين لا تتحمل أي تأخير فقد دعونا مندوبين اليهود والعرب لمقابلتنا لبحث هذه المسائل ونأمل أن نضع أمامهم مشروع المندوبين الخبراء كأساس لهذه المفاوضات .

فاذا صادف منهم قبولا فانا ننوى أن ندجه في أية اتفاقية وصاية على فلسطين وعلى كل حال أود أن أوضح بجلاء أننا نقصد الاستمرار في مباحثة العرب واليهود في مشروع دستوري على هذا الأساس لاننا نعتقد أنه يحتمل على مزاي عديدة لكلا الفريقين في فلسطين .

وسيكون اليهود أحرارا في ممارسة قسط وافر من مراقبة الهجرة إلى منطقتهم الخاصة وكذلك في السعي لتقدم مشروع الوطن القومي اليهودي في تلك المنطقة فتلغى قوانين نقل الأراضي وتصبح في نفس حكومة المنطقة العربية حرة في السماح أو الرضا لليهود في شراء الأراضي في منطقتها إلا أن مساحة المنطقة اليهودية ستكون أوسع من التي لهم الحرية أن يبتاعوا منها الآن .

ودرج العرب هنا ينحصر في تخلص الأغلبية العظمى منهم نهائيا من شبح السيطرة اليهودية وتمتعهم في الحال بقسط وافر من الحكم الذاتي مصحوبا بضمانات قوية لصيانة حقوق الأقلية العربية في المنطقة اليهودية .

وبفسح هذا المشروع الأمل لكلا الفريقين في رقي يكاد ألا يكون لهم أمل فيه إذا أصبحت فلسطين دولة موحدة .

ولو أن الأمر لا يظهر جليا الآن ، فلا شك أن المشروع يترك الطريق مفتوحا للوصول إلى تقدم سلمي وتطور دستوري اما نحو التقسيم أو نحو وحدة اتحادية (فدرالية) بمعنى أن يشترك ممثلو الطرفين في إدارة الشؤون المركزية فهناك احتمال أن هذا يؤدي في النهاية إلى دستور اتحادى ناضج كل النضوج وان انضح أن عوامل التباعد أشد من أن تقهر بالطريق مفتوح إلى التقسيم .

ومقرحاتنا لا تمس في كلتا الحالتين هذه النتيجة بأي وجه من الوجوه لاننا نعتقد أن هذا المشروع أعدل وأصوب نسبوية بين مطالب العرب واليهود



يمكن الوصول إليها وأنه أمثل وسيلة للتوفيق بين مصالح الفريقين المتضاربة وإنما يتحتم علينا جلاء هذا الأمر ويتوقف التنفيذ الكامل لمشروع الخبراء في مجموعه على تمهـاون الولايات المتحدة وآمل أن يكون ذلك قريب الصحة يق فان لم يتم فلا مندوحة لنا من اعادة النظر في الحالة ، وبالأخص فيما يتعلق بالتعقيدات المالية والاقتصادية مما من شأنه التأثير على سير وقف المهاجرة ومداها وتقدم البلاد .

(٢٦) خطاب عبد الرازق السنهورى باشا  
( المملكة المصرية )

فى مؤتمر فلسطين بلندن فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦  
أتشرف أن أقدم اليكم وجهة نظر الوفد المصرى فيما يختص بتقرير لجنة الخبراء ولقد رؤى أنه من الأفضل تحضير هذا الخطاب قبل لقائه نظرا لمعرفى المحدودة باللغة الانجليزية وحتى تظهر وجهة نظر الوفد المصرى فى هذه المسألة الدقيقة الخطيرة من الموضوع بدرجة لا يمس فيها ولا غموض .  
وقبل أن أخوض فى الموضوع أحب أن أعرب أولا عن تقديرى لحسن النية التى بدت فى الخطاب الرائعة التى ألقاها مستر أنلى ومستريفن ومسق هول فى الاجتماعات الافتتاحية لهذا المؤتمر ، ولقد كنت استشعر أثناء استماعى لكم أن سر نبوغ دؤلاء السياسة القادرين انما هو ميلهم الطبيعى إلى الاخلاص والصراحة وقد أوضح مستريفن رغبته فى أن يقدم كل وفد بمفرده وجهة نظره الخاصة وليس أن تقدم بيانا متاكجبهة متحدة واستجابة لهذه الرغبة ألى بياى هذا .

يمكن تلخيص مقترحات لجنة الخبراء فى ثلاث نقط :

#### ١ - تقسيم فلسطين إلى أربعة مناطق :

منطقة عربية ، ومنطقة يهودية ، ومنطقة القدس ، ومنطقة النقب ، ويكون لكل قسم هيئة تشريعية لها الحق في سن التشريعات الخاصة بالمسائل المحلية وهيئة تنفيذية لتنفيذ قوانينها . ولا يبقى تحت سلطان الحكومة المركزية إلا ما يختص بالدفاع والعلاقات الخارجية والمجارك والمكوس وتنفيذ القوانين والنظم التي تشمل البوليس والمحاكم ، وعدد محدود من المسائل الهامة التي تهتم فلسطين عموما ، أما الاختصاصات التنفيذية والتشريعية للحكومة المركزية فيارسها أساسا المندوب السامي يساعده مجلس تنفيذى معين .

٢ - يكون للحكومات الاقليمية الحق في التحديد العددي والتعيين الوصفي للأشخاص الذين يستوطنون أراضيها ، ويصير ممكنا أن يقبل في الحال دخول مائة ألف يهودى مهاجر الى فلسطين كما يسمح من ثم باستمرار الهجرة ، كذلك تلغى النظم الخاصة بانتقال الأراضى ويكون من حق حكومة العرب الاقليمية أن تقبل أو ترفض الأراضى داخل حدودها لليهود أما المساحة الخاصة باقليم اليهود فستكون أكثر من المساحة التي يسمح لليهود الآن باجتماع الأراضى فيها .

٣ - ويرك هذا المشروع المجال مفتوحا في المستقبل لاطراد التقدم السامى والتطور الدستوري نحو التجزئة أو النظام الاتحادى . وأن اشراك ممثلى المقاطعتين في إدارة الحكومة المركزية قد ينتهى إلى نظام إتحادى على درجة عالية من الرقى . ومن الناحية الأخرى فاذا اتضح أن عوامل التفرقة على غاية من الشدة فان السبيل سيكون مهبطا للتقسيم .

القدس والنقب ( وأنا لا أفهم تمام الفهم لماذا اقطعت هاتين المنطقتين من الاراضى العربية ) وقصرت بحثى على المنطقتين العربية واليهودية أرى أنه من الجلى أنه ستقام منطقة يهودية تتمتع بالحكم الذاتى ويسمح فيها بهجرة لا رابط لها تبدأ بادخال ١٠٠.٠٠٠ مهاجر من الآن. وفى هذه المنطقة أيضا ستباع الأراضى لليهود بدون قيد ولا شرط وأنه فى مثل هذا النظام من الادارة غير المركزة سيصير سبيل التطور اما بلوغ نظام اتحادى أو للتقسيم. ومثل هذا الوضع سىتهى حثاوق وقت ليس بعيد إلى نتيجتين حتميتين :

أولا - تقسيم البلاد وليس اقامة دولة إتحادية إذ أن اليهود قد أعلنوا صراحة أن المهدف الرئيسى الذى يسعون اليه هو اقامة دولة يهودية مستقلة ولقد أوضحوا مرارا أن هذا هو المثل الاعلى الذى يقوم عليه برنامجهم الرسمى الذى أطلق عليه اسم « برنامج بلطيمور » ولقد رفضوا حضور هذا المؤتمر لأنهم طالبوا أن يكون أساس البحث اقامة دولة يهودية مستقلة .

ثانيا - سيسمح لليهود بهجرة لاحدود معقولة لها فتزدحم منطقتهم بالسكان ازدهاما كبيرا لا يمكنها معه أن تسع المهاجرين جميعا . وسيعينهم فى هذا السبيل أن المنطقة المقترحة أكبر كثيرا من المناطق التى يسكنونها الآن. فستضم هذه الجزء الأكبر من الأراضى التى استقر فيها اليهود فعلا ومنطقة غير صغيرة من مناطق سكنهم وما حولها . الا أنهم سيشكون حتما بعد قبولهم هذه الاعداد الضخمة من المهاجرين من أن منطقتهم أصغر من أن تسع للسكان وأنهم فى حاجة الى توسيعها . ومن هنا يبدأون فى الوثوب على المنطقة العربية المجاورة وربما على البلاد العربية المجاورة .

وسيعنى هذا أمرين :

(١) أننا قد قبلنا تقسيم فلسطين ورضينا باقامة حكومة يهودية مستقلة ،  
وبهذا نحقق البرنامج الصهيوني .

(٢) أن مثل هذه الدولة اليهودية ستهدد البلاد العربية المجاورة تهديدا  
خطيرا وستكون بمثابة قاعدة تمكن لليهود من اجتياح كل العالم العربي  
في الشرق .

ولا يمكننا أن نقر بشكل ما تقسيم فلسطين أو اقامة دولة يهودية في هذا  
الجزء من العالم . كأن نقف موقفا سلبيا حتى يصير الخطر اليهودي للعالم العربي  
خطرا واقعا . ان مخاوفنا مخاوف حقيقية وليست مخاوف وهمية ولقد أثبتت  
هذه النقطة في مجلس العموم حينما عرضت اقتراحات وفود الخبراء للمناقشة .  
ولقد قال المستر ماننجهام بولر في هذا الصدد « أنى اعتقد حتى يصير التقسيم  
ناجزا - أنه يجب أن ينعقد عليه الاتفاق بين العرب واليهود أولا » . فالتقسيم  
ليس حلا يمكن فرضه الا اذا كنا على استعداد لأن نبقي عليه بالقوة . فاذا  
وافقنا على التقسيم فإن اليهود كما يبدو سيتمتعون السيطرة على الهجرة الى  
الدولة اليهودية وبهذا تكون أوجه اعتراضاتنا كلها على دولة يهودية لا تزال  
قائمة بالنسبة للدولة التي أنشئت عن طريق التقسيم . وانى اعتقد أن العرب  
سيقابلون مثل هذا الأمر بمقاولة أسوأ من المقاومة التي تلقوا بها التوسعية بادخال  
٢٠٠.٠٠٠ مهاجر فيقول العرب ان اليهود سيحصلون عن طريق التقسيم  
على عدد غير محدود من المهاجرين يضاف الى ذلك قطعة من الأرض . وانى  
اقدر تماما - بالنسبة لليهود - أن التقسيم سيضمن السلم لبضع سنين ولكن  
أرى أنه من الواضح أن يؤدي الى مشكلة أعسر وأدق بعد هذا فسيطالب  
اليهود اذ ذاك بمجال حيوى وربما نظموا قوات مسلحة سيكون علينا أن

نواجهها . فمن الواضح أن التقسيم سيؤدي الى حدود مصطنعة لا يمكن التحكم فيها والى أوضاع نرى فيها بعض العرب يحكمهم اليهود وبعض اليهود يحكمهم العرب .

وما فرضته اللجنة الانجليزية - الأمريكية من أن تكون فلسطين دولة لاهى باليهودية ولا بالعربية أمر لا يمكن ادراكه . كما لا يمكن ادراك ما اقترحه بعض الخبراء من أن نصير فلسطين دولة اتحادية أو دولة عربية فى ناحية ودولة يهودية فى ناحية أخرى . وهى لا يمكن إلا أن تكون دولة عربية فيها أقلية يهودية أو دولة يهودية فيها أقلية عربية . وقد صمم اليهود على تحقيق الشطر الثانى مستخدمين فى سبيل تحقيق هدفهم هذا ثلاث طرق : الهجرة ، شراء الاراضى ، التقسيم . وهذه هى نفس النقاط الثلاث التى بنيت عليها توصيات الخبراء .

وبالنسبة للنقطة الأولى أى الهجرة فيكفى أن نعرض الأرقام التالية . كان عدد اليهود فى مطلع الانتداب أقل من ٦٠ ألفا وهم يربون الآن على ( ٦٠٠.٠٠٠ ) ألف فتكون النسبة قد ازدادت من أقل من العشر إلى أكثر من الثلث .

وبالنسبة للنقطة الثانية أى شراء الاراضى فمن الملاحظ أن الاراضى الصالحة للزراعة فى فلسطين تبلغ ٦ مليون دونم اشترى منها اليهود حتى الآن ما لا يقل عن مليونين دونم أى ما يبلغ ثلث الاراضى المزروعة . ويلاحظ أيضا أن السكان اليهود الذين يشتغلون بزراعة الأراضى يبلغون ١٠.٠٠٠ بينما الفلاحون العرب يبلغون نحو ٦٠٠.٠٠٠ .

ولهذا كان متوسط ما يملكه اليهودى من الارض ٢٠٠ دونم بينما متوسط ما يملكه العربى ثمانية دونمات فقط . ومعنى هذا أن ملكية اليهود للاراضى

تزيد على ملكية العرب لها بمقدار خمسة وعشرين مرة . ويقول هوب ممسون في تقريره أن نحو ثلث الذين يشتغلون في الزراعة في فلسطين لا يملكون أى أرض على الاطلاق . كما انتهت لجنة شو في بحثها إلى أن فلسطين لا يوجد بها أرض تتسع لاستقرار يهود جدد . والحل الوحيد هو أن يستقروا في الأرض التي يسكنها أهالي البلاد . وبالنسبة إلى مشروع التقسيم فقد انضج أنه حل غير عملي من النواحي الاقتصادية والمالية والادارية . وقد أصدرت حكومة فلسطين بياناً عن سياستها في نفس الوقت الذي أذيع فيه تقرير لجنة التقسيم جاء فيه أن الحكومة البريطانية قد انتهت إلى الرأى أنه بعد بحث اللجنة انضج أن الصعوبات السياسية والادارية والمالية التي ستنتج عن الاقتراح الذي يرمى إلى اقامة دولتين واحدة عربية وأخرى يهودية في داخل أراضي فلسطين تبلغ من الضخامة حداً يتعذر معها حل المشكلة حلاً عملياً .

لذلك فإن التقسيم المقترح والمعروف باسم مشروع C يجب أن يرفض رفضاً قاطعاً . وقد أورد مستر ماننجهام يولر الملاحظة الآتية في مجلس العموم البريطانى بخصوص هذا المشروع : « أن المشروع المعروض أمامنا ينصب على ٣٠١.٠٠٠ عربى و ٤٥١.٠٠٠ يهودى وذلك في المقاطعة اليهودية . وهو يدخل في المقاطعة اليهودية ٦٨ ٪ من مزارع الموالج العربية و ٧٠ ٪ من الاراضى المنبسطة التي يمكن زراعتها إذا توفر الماء . وسيكون دخل المقاطعة اليهودية ٦٣ ٪ من الدخل الاهلى بينما دخل المقاطعة العربية سيبلغ ١٢ ٪ وما تبقى يذهب للحكومة المركزية » :

لكل هذا لا يسعنا الا أن نرفض بكل قوة هذه الوسائل التي سبق ذكرها والتي يستخدمها اليهود لاقامة حكومة يهودية مستقلة كما نرفض دون أقل تردد اقتراحات لجنة الحيراء .

ومن الواضح أن علينا الآن أن نقوم بتقديم حل انشائي لمشكلة فلسطين. على أن المجلس لم يبلغ بعد المرحلة التي يمكن له فيها أن يعرض مثل هذا الحل. على أن ما يجب أن نذكره الآن هو أنه لا يجب أن نحرم فلسطين من الحقوق الممنوحة لبقية العالم حسب نصوص ميثاق الأمم المتحدة وميثاق الاطلنطي وحق تقرير المصير . وقد قال المسوق مانجهام بولرفي هذا التصدد في خطاب القاءه في مجلس العموم « ان العرب يرغبون في أن يواصلوا الحياة في هذه الأرض الكثيفة السكان التي سكنها أجدادهم من قبلهم وقاموا على زراعتها مئات السنين وهم يحسون كما يحس كل ويلزي أو اسكتلندي أو انجليزي أو امريكي حين يقال له أن مئات الآلاف من المتتمين إلى جنسية أخرى سيقومون بالاستقرار فيها يعتبره بلاده وأنهم ينوون إحالتها إلى دولة غريبة عنه » .

أن فلسطين دولة عربية خرجت عن الحكم العثماني ووضعت تحت الانتداب كما حدث مع العراق وشرق الأردن وسوريا ولبنان . بنفس الطريقة التي اتفق بها الانتداب في هذه البلاد وأعلن استقلالها فان نفس الطريقة يمكن أن تتبع مع فلسطين حتى تتمكن من الاشتراك في الجامعة العربية ومن التمتع بحكومة ديموقراطية وبرلمان تمثيلي .

ويمكن القول بأن قضية فلسطين تختلف عن قضايا هذه الدول وذلك لارتباطها بالمشكلة اليهودية التي نشأت عن تصريح بلفور الذي تضمنه ذلك الانتداب نفسه والذي يقول بأن لليهود الحق في إقامة وطن قومي خاص بهم في فلسطين . ورأينا في هذا الصدد هو أنه ليس لليهود مثل هذا الحق الشرعي الذي ينحول لهم إقامة وطن قومي . وبغض النظر عما في تصريح بلفور من متناقضة لتصريحات مماثلة في صالح العرب وبغض النظر عن أن

فلسطين لم تقبل الانتداب بل لقد احتجت عليه فان التصريح ونص الانتداب على السواء لا يشيران إلا إلى سياسة معينة ولا يقرران حقا شرعيا ، وحق لو فرضنا أن السلطة المنتدبة نفسها قد أرتبطت بوعدها إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين فان عبارة « وطن قومي » لاتزال في حاجة إلى التحديد . ومما يكن هذا التعريف فانه لا يتضمن قطعا اقامة « دولة يهودية » كما لا ينفي قيام شيء آخر في فلسطين بجانب هذا « الوطن القومي » وقد فسر المستر تشرشل تصريح بلفور في سنة ١٩٢٢ بقوله « أنه ليس معناه احوالة فلسطين كلها إلى وطن قومي لليهود ولكن أن يقام منه ل هذا الوطن في فلسطين » .

ودعوني أوضح مرة ثانية أنه إذا فرضنا اضطرار السلطة المنتدبة لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين فانها قد حققت هذا الالتزام فعلا على أوسع نطاق ممكن .

بل لقد حققت وعدا فعلا منذ مدة بعيدة حينما بلغ عدد اليهود عشرة أمثال ما كان عليه عندما بدأ الاحتلال البريطاني لفلسطين وحينما كانت نسبة اليهود لمجموع السكان لا تزيد على العشر فبلغت الآن الثلث بينما بلغت الأراضي المزرعة التي يمتلكها اليهود الثلث أيضا .

والواقع أنه إذا كان للسلطة المنتدبة التزامات شرعية فهذه الالتزامات هي التي نص عليها الكتاب الأبيض الذي صدر في سنة ١٩٣٩ والذي تعهدت بموجبه أن تعمل على عدم رفع نسبة اليهود للعرب بأكثر من الثلث . وفيما يلي اقتباس عن الكتاب الأبيض :

« ان حكومة صاحب الجلالة مقتنعة أنه بعد انعام الهجرة التي ترى أن



تستمر خمس سنوات لن نجد ما يبرر تسهيل اضطراد نمو الوطن القوي اليهودي عن طريق الهجرة غاضبة الطرف عن رغبات السكان العرب كما لن يكون هناك عليها أى التزام لهذا التسهيل » .

لذلك كان الموقف الحقيقي هو أن السلطة المتدبة مرتبطة شرعيا بانها الهجرة في اللحظة التي تبلغ فيها نسبة اليهود ثلث مجموع السكان . والآن وقد تجاوزت هذا الحد فان من حقنا أن نطالب وقف الهجرة وقتا نهائيا عاجلا . ومسألة الهجرة هذه هي أم جانب في مشكلة فلسطين كلها . وطالما لم تحل هذه المشكلة حلا عادلا يتفق مع الالتزامات ومع المبادئ العالمية المتواضع عليها فان الامل عظيم في تسوية مرضية لكل الصعوبات الأخرى . حققوا هذا العمل حتى يعود السلام مرة ثانية إلى ربوع فلسطين وتعود البلاد العربية في الشرق الأوسط إلى إيمانها بالعدالة العالمية وتصبح العلاقة بين هذا الجزء من العالم وبين الامبراطورية البريطانية علاقة مودة تساعد على إقرار السلم في العالم واضطراد تقدم الحضارة .

(٢٧) نص مقترحات الوفود العربية

في مؤتمر فلسطين بلندن سنة ١٩٤٦

(أولا) الخطوة الأولى هي أن يقوم المندوب السامي بعد استشارة العناصر الرئيسية الفلسطينية بجمعين حكومة مؤقتة مؤلفة من ٧ وزراء عرب وثلاثة من اليهود الفلسطينيين الجنسية وتتحول السلطات التشريعية والتنفيذية التي تمارسها الادارة الفلسطينية الحالية إلى الحكومة المؤقتة بمجرد تعيينها ، ويحتفظ المندوب السامي بحق الاعتراض «التيقو» على قرارات هذه الحكومة أثناء فترة الانتقال .

(ثانيا) وفي ذات الوقت يبدأ المندوب السامي بمساعدة الحكومة المؤقتة في تحضير سجل انتخابي أساسه الانتخاب على درجة واحدة للذكور البالغين وبمجرد الانتهاء من تجهيز هذا السجل تبدأ الحكومة بانتخاب أعضاء جمعية تأسيسية بموجب قانون انتخاب تصدره الحكومة ، وتولف هذه الجمعية التأسيسية من ٦٠ عضواً ويحتم أن ينص قانون الانتخاب على ضرورة تمثيل وان في هذه الجمعية للعناصر الرئيسية من المواطنين بنسبة تعدادها كما هو مبين بالفقرة الرابعة (٦ أ) أدناه .

(ثالثا) تعد الحكومة المؤقتة وتعرض على الجمعية التأسيسية مشروع دستور لفلسطين وفي حالة عدم تمكن الجمعية التأسيسية من التوصل إلى اقرار أحكام هذا الدستور أثناء ستة شهور من تاريخ اجتماعها تعيد الحكومة المؤقتة النظر على ضوء مداوالات الجمعية وتعده إذا اقتضى الامر ثم تصدره .

(رابعا) ترتبط الحكومة المؤقتة عند اعداد مشروع الدستور أو اصداره وكذلك الجمعية التأسيسية عند مناقشته والتصويت عليه بالارشادات التي يقدمها المندوب السامي وفيما عدا هذه الارشادات الملزمة لا يخضع القانون الدستوري كما تقرره الجمعية التأسيسية لحق الاعتراض الذي يمارسه المندوب السامي وتقضى هذه الارشادات بأن ينص في صلب الدستور على المبادئ الآتية :

- ١ - تكون فلسطين دولة موحدة .
- ٢ - وتكون ذات دستور ديمقراطي ومجلس نيابي منتخب .
- ٣ - ينص الدستور على ضمانات لقداسة الاماكن المقدسة تتناول حرمتها والحفاظة عليها وحرية زيارتها وحرية زيارتها وحرية العبادة طبقا للحالة الراهنة .

٤ - يتضمن الدستور في حدود الضمانات المناسبة حرية ممارسة العبادات طبقا للحالة الراهنة في فلسطين ( بما في ذلك اقامة محاكم دينية مستقلة للقضاء الأحوال الشخصية ) .

٥ - ينص قانون التجنس - ضمن الشروط التي يجب على الطالب استيفاؤها أن يكون قد أقام في فلسطين اقامة شرعية متصلة لمدة عشر سنوات سابقة على تقديم طلبه .

٦ - يجب أن ينص الدستور على الضمانات الآتية :

(١) يتمتع بكافة حقوق المواطن :

١ - كل شخص يقع تحت التعريف الوارد في القسم الأول من قانون الجنسية الفلسطينية لسنة ١٩٢٥ - ١٩٤١ وكل شخص يقع تحت التعريف الوارد في القسم الثاني بشرط مراعاة القيد الوارد في الفقرة ٣ أدناه .

٢ - كل شخص اكتسب الجنسية الفلسطينية عن التجنس قبل مايو سنة ١٩٣٩ .

٣ - كل شخص اكتسب الجنسية الفلسطينية بحكم قانون الجنسية الفلسطينية (١٩٢٥ - ١٩٤١) بعد مايو سنة ١٩٣٩ وأقام في فلسطين إقامة دائمة لمدة عشر سنوات .

٤ - كل شخص يكتسب الجنسية الفلسطينية في المستقبل بحكم قانون الجنسية الجديد المنوه عنه في الفقرة الخامسة عليه .

(ب) حق كل شخص مقيم في فلسطين في أن يطلب التجنس بالجنسية الفلسطينية بنفس التصوص والشروط وبغير أى تمييز بسبب الجنس أو الدين أو اللغة .

(ج) حق الهيئات الدينية وغيرها من الجماعات أو الافراد في أن يكون

لهم - فضلا عن المؤسسات التعليمية التي تديرها السلطات العامة - مدارس خاصة وجامعات بشرط تعليم اللغة العربية في هذه المدارس بصفة اجبارية وخضوعها لرقابة الحكومة لحفظ مستوى التعليم ومنع التعاليم المثيرة وذلك بقصد إيجاد ولاء مشرك .

(د) حق اليهود في استعمال اللغة العبرية كلغة رسمية ثانية في الاقسام التي لهم فيها الأغلبية المطلقة .

(هـ) ١ - النص في قانون انتخاب المجلس النيابي على تمثيل جميع الاقسام المهمة للمواطنين تمثيلا ملائما بشرط ألا يزيد عدد الممثلين اليهود في أية حال من الأحوال عن ثلث أعضاء المجلس كما هو موضح بفقرة (ا) السابقة .

٢ - النص في الدستور على أن يلاحظ حفظ نسبة التمثيل في المجلس النيابي عند تكوين السلطات التنفيذية أو الادارية .

٧ - ما لم وإلى أن يصدر تشريع ينص على خلاف ذلك تحرم الهجرة اليهودية إلى فلسطين باتا وتبقى القيود المفروضة في الوقت الحاضر على نقل الاراضي بغير تغيير وينص في الدستور على أن كل تغيير في هاتين المسألتين يقتضي إصدار قانون يتطلب موافقة العرب في فلسطين بأغلبية تمثيلهم في المجلس النيابي .

٨ - يصدر بالضمانات الخاصة بالأماكن المقدسة تصريح للجمعية العمومية للأمم المتحدة من دولة فلسطين المستقلة تعهد فيه بعدم تغيير هذه الضمانات بغير موافقة الجمعية المذكورة .

٩ - أي تعديل للضمانات الخاصة بحقوق المواطنين اليهود المنصوص عنهم في الاحكام السابقة يتطلب موافقة مواطنيهم في فلسطين بأغلبية الاعضاء اليهود في المجلس النيابي .

١٠ - تنشأ الادارة اللازمة لتأسيس محكمة عليا للنظر في دستورية القوانين ويجوز لأي مواطن فلسطيني أن يلجأ إلى هذه الهيئة في هذا الخصوص .  
( خامسا ) بعد أن يصدر الدستور تصخذ الحكومة المؤقتة التدابير اللازمة لاجراء أو انتخابات برلمانية ويعين بعد ذلك أول رئيس للدولة الفلسطينية المستقلة بأية طريقة ينص عليها الدستور لهذا الغرض وحينئذ يتمتع رئيس الدولة بكافة السلطات المخولة له في الدستور وتنتهي الدولة المنتدبة الانتداب وتعترف باستقلال فلسطين وتعقد معاهدة تحالف لتحديد العلاقات المستقبلية بين حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة وحكومة فلسطين المستقلة .  
( سادسا ) يراعى باستمرار درج عدد واف من الفلسطينيين في سلك الادارة أثناء فترة الانتقال .

( سابعا ) يبذل كل مجهود لاتمام المراحل الموضحة بالفقرات السالفة في أقرب وقت ممكن بصرف النظر عن عدم تعاون أى عنصر من العناصر الفلسطينية في هذا العمل ويجب ألا يتأخر تسلم رئيس الدولة الفلسطينية لمقاييد منصبه عن ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ .

## المجموعة الرابعة

### الفقرة المعاصرة

( ١ ) - المعاهدة اليمنية الإيطالية سنة ١٩٢٦

**المادة الاولى :** تعترف حكومة جلالة ملك إيطاليا باستقلال حكومة اليمن وملكها جلالة الأمام بحمى الاستقلال الكامل المطلق ، ومع هذا فلا تتدخل حكومة إيطاليا المشار اليها في مملكة جلالة ملك اليمن الأمام بأى أمر من الأمور .

**المادة الثانية :** تعهد الدولتان بتسهيل التبادل التجارى بين بلديهما .

**المادة الثالثة :** حكومة صاحب الجلالة ملك اليمن تصرح بأنها ترغب في استجلاب طلباتها من إيطاليا وذلك في الاشياء والآلات الفنية التى تساعد على جلب الفائدة في نمو الاقتصاد باليمن وتنفعه وكذلك الاشخاص والفنيين ، والحكومة الإيطالية تصرح بأنها نبذل جهودها حتى يصير إرسال الأشخاص والآلات الفنية والاشياء بأنسب وجه في الأنواع والأثمان والرواتب .

**المادة الرابعة :** ما ذكر في المادتين ٢ ، ٣ لا يمنع حرية الطرفين في التجارة والمطلوبات .

**المادة الخامسة :** ليس لأحد من تجار المملكتين أن يجلب أو يتجر فى شئ مما تتمتع إحدى الدولتين فى بلادها ولكل من الدولتين أن تصادرماجلب إلى بلادها مما تمنع جلبه والتجارة فيه بعد الاشعار .

**المادة السادسة :** هذه المعاهدة لا يكون معمولاً بها الا بعد أن تعمل إلى جلالة ملك اليمن الأمام بحمى مصدقة من جلالة ملك إيطاليا .

**المادة السابعة :** تكون هذه المعاهدة جارية ومعمولا بها لمدة عشر سنوات

من بعد تصديقها كما في المادة السادسة ، وقبل انقضاء هذه المعاهدة بستة أشهر إذا اراد الطرفان تعديلها بغيرها أو تجديدها كانت المذاكرة بذلك .

**المادة الثامنة:** ولا حرر في المواد فجلالة ملك اليمن الامام يحيى وسعادة الكوالمير فاسبرني بالوكالة عن جلالة ملك ايطاليا قد أمضيا على هذه المعاهدة المحررة من نسختين متطابقتين باللغة العربية والايطالية ، ولعدم وجود من يعرف الترجمة عن اللغة الايطالية معرفة تامة لدى جلالة الامام باليمن ، ولأن المناوضة التي تمت بين الطرفين بمقد المعاهدة الودية التجارية كان التفاهم فيها باللغة العربية ، ولأن سعادة الكوالمير فاسبرني قد تأكد تماما أن النص العربي هو مطابق للنص الايطالي تماما ، لذلك اتفقا بأنه إذا نشأت شكوك أو خلاف في تفسير النصين فالطرفان يعتمدان النص العربي وتفسيره بأصول اللغة العربية واعتبار هذا شرطا ، وحرر بمصنعا يوم الخميس ٢٤ صفر سنة ١٣٤٥ هـ ( ٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦ م )

#### (٢) معاهدة مكة بشأن الصين سنة ١٩٢٦

« رغبة في توحيد الكلمة ، وحفظا لكيان البلاد العربية ، وتقوية للرابطة بين أمراء جزيرة العرب ، قد اتفق صاحب الجلالة ملك الحجاز و ساطان نجد وملحقاتها عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل السعود وصاحب السيادة إمام عسير السيد الحسن بن علي الادريسي على عقد المعاهدة الآتية :

**المادة الاولى :** يعترف سيادة الأمام الحسن بن علي الادريسي بأن الحدود القديمة الموضحة في اتفاقية ١٠ صفر عام ١٣٣٩ المتعقدة بين سلطان نجد وبين الامام السيد محمد بن علي الادريسي والتي كانت خاضعة للإدارة في

ذلك التاريخ ، هي تحت سيادة جلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها بموجب هذه المعاهدة .

**المادة الثانية :** لا يجوز لإمام عسير أن يدخل في مفاوضات سياسية مع أى حكومة ، كذا لا يجوز أن يمنح أى امتياز اقتصادى الا بعد الموافقة على ذلك من صاحب الجلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها .

**المادة الثالثة :** لا يجوز لإمام عسيران اشهار الحرب وإبرام الصلح الا بموافقة صاحب الجلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها .

**المادة الرابعة :** لا يجوز لإمام عسير التنازل عن أى جزء من اراضى عسير الميينة في المادة الاولى .

**المادة الخامسة :** يعترف ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها بحاكمية إمام عسير الحالى على الاراضى الميينة في المادة الاولى مدة حياته ومن بعده لمن يتفق عليه الادارسة واهل الحل والعقد التابعين لامامته ;

**المادة السادسة :** يعترف ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها بأن ادارة بلاد عسير الداخلية والنظر في شئون عسائرها من تعيين وعزل وغير ذلك من الشئون الداخلية من حقوق إمام عسير على أن تكون الاحكام وفق الشرع والعدل كما هي في الحكومتين .

**المادة السابعة :** يتعهد ملك الحجاز ونجد وملحقاتها بدفع كل تعد داخل أو خارجى يقع على اراضى عسير الميينة في المادة الأولى ، وذلك بالاتفاق بين الطرفين حسب مقتضيات الاحوال ودواعى المصلحة .

**المادة الثامنة :** يتعهد الطرفان بالمحافظة على هذه المعاهدة والقيام



المادة التاسعة : تكون هذه المعاهدة معمولاً بها في التصديق عليها من الطرفين السامعين .

للمادة العاشرة : دونت هذه المعاهدة باللغة العربية من صورتين تحفظ كل صورة لدى فريق من الحكومتين المتعاقبتين .

المادة الحادية عشرة : تعرف هذه المعاهدة بمعاهدة ( مكة ) المكرمة . وقمت هذه المعاهدة في تاريخ ٢٤ ربيع الآخر سنة ١٣٤٥ هـ الموافق ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٦ م .

إمام عسير      ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها  
الحسن بن علي الادريسي      عبد العزيز عبد الرحمن الفيصل السعود  
أحمد الشريف السنوسي

تم ذلك بحضور راقم هذه الاحرف خادم الاسلام

(٣) المعاهدة اليمنية البريطانية سنة ١٩٣٤

وما أن لحضرة الامام يحيى بن محمد حميد الدين ملك المملكة المتوكلية اليمنية وملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممالك البريطانية خلف البحار وقبصر الهند من الجهة الأخرى رغبة في الوصول إلى معاهدة تعطي أساس المصادقة والتعاون لمنفعة الفريقين ، فقد قررا عقد المعاهدة وعينا المندوبين المفوضين .

عن جلالة ملك النجدين حضرة الامام صاحب السعادة القاضي محمد راغب رفيق ، عن جلالة ملك بريطانيا وايرلندا والممالك البريطانية خلف البحار ، وقبصر الهند وايرلندا الشمالية حضرة صاحب السعادة القفنتنت كولونيل برنارد راودون رايلي . س . ي المحترم ، اللذين أوفدا لتبليغ أوراق توقيضها وتحقيق صحتها على شكل حسن اتفاقاً علي ما يأتي :

**المادة الأولى :** يعترف جلالة ملك بريطانيا وايرلندا والمالك البريطانية خلف البحار وقيصر الهند باستقلال ملك النين حضرة الأمام ومملكته استقلالا كاملا مطلقا في جميع الأمور مهما كان نوعها .

**المادة الثانية :** يسود السلم والصداقة بين الفريقين المتعاهدين الساميين الذين يتعهدان بالمحافظة على حسن العلاقات بينهما من جميع الوجوه .

**المادة الثالثة :** يؤجل البت في مسألة الحدود الميمنية إلى أن تتم مفاوضات تجري بينهما قبل انتهاء مدة هذه المعاهدة كإقراض الفريقان المتعاهدان الساميان عليه بصورة وباتفاق كامل بدون أحداث أى منازعة أو مخالفة ، وإلى أن تتم المفاوضات للشار إليها في الفقرة السابقة الذكر فالفريقان المتعاهدان الساميان يقبلان أن تبقى الحالة الحاضرة فيما يتعلق بالحدود في تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة، ويعهد الفريقان المتعاهدان الساميان أن يمنعا بكل ماديها من الوسائل أى تعد من قوتها في الحدود المذكورة وأى تدخل بين اتباعها أو من جانبها في تلك الحدود في شؤون الأهالي القاطنين في الجانب الآخر من الحدود المذكورة .

**المادة الرابعة :** سيعقد الفريقان المتعاهدان بعد العمل بالمعاهدة الحاضرة ما يلزم من المعاهدات لتنظيم الأمور الاقتصادية والتجارية على أساس المبادئ الدولية العامة مع التراضى والموافقة بينهما .

**المادة الخامسة :** ١ - رعايا كل من الفريقين الساميين الذين يقضدون التجارة في بلاد الفريق الآخر يكونون تابعين للقوانين والأحكام المحلية ويهتمون بنفس المعاملة التى يتمتع بها رعايا الدولة الأكثر رعاية .

٢ - كذلك سفن كل من الفريقين المتعاهدين الساميين وشحناتها تتمتع

في موانئ الفريق الآخر بنفس المعاملة التي تتمتع بها سفن الدولة الأكثر رعاية ، وتعامل ركاب تلك السفن وشحناتها في موانئ بلاد الفريق الآخر بنفس ما يعامل به من كان تابعا لسفن الدولة الأكثر رعاية. وتعامل ركاب تلك السفن وشحناتها في موانئ بلاد الفريق الآخر بنفس ما يعامل به من كان تابعا لسفن الدولة الأكثر رعاية.

٣ - الفرض بهذه المادة يتعلق بحالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والمالك البريطانية وراء البحار وقبعر الهند .

(١) لفظة « بلاد » ينبغي أن يعد معناها مملكة بريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والهند وجميع مستعمرات جلالاته بالبلاد المحمية وجميع البلاد المنتدب عليها من قبل حكومة جلالاته في المملكة المتحدة .

(ب) لفظة « رعايا » ينبغي أن يعد معناها جميع رعايا جلالاته أيها سكنوا وجميع أهالي البلاد التي تحت حماية جلالاته ، وكذلك جميع الشركات المؤسسة في أي بلد من جلالاته تعتبر من رعايا جلالاته .

(ح) لفظة « سفن » ينبغي أن يعد معناها جميع السفن التجارية مسجلة من أي بلد من اتحاد الشعوب البريطانية .

للمادة السادسة : هذه المعاهدة تكون أساسا لكلما يكون الاتفاق عليه من المعاهدات التابعة بين الفريقين الساميين حالا واستقبالا في معنى تقوية الوداد والصداقة ويحدد الفريقان الساميان المتعاهدان بعدم إعطاء المساعدة والمسامحة لأي حركة ضد الوداد والاتفاق القائم الصحيح بينها .

للمادة السابعة : يعادق على هذه المعاهدة بأسرع وقت ممكن بعد التوقيع ، وتبادل صحيح التصديق في صنعاء ، ويوصل بها من تاريخ تبادل صحيح

## مادة ١٠٩

التصديق وفيما بعد يبقى معمولاً بها لمدة أربعين سنة، وتقريراً لذلك وقع  
المدوبان القوضان المشار إليها امضاءهما على المعاهدة الحاضرة ووضعها  
ختمها عليها، وقد تضمنت هذه المعاهدة نسختين باللغة الانكليزية  
والعربية وإذا نشأت شكوك في تفسير شيء من هذه المواد فالقريران  
الساميان المعاهدان يعتمدان النص العربي، وحررت في صنعاء اليمن في  
يوم ٢٦ من شهر شوال سنة ١٣٥٢ للهجرة يقابله يوم ١١ فبراير سنة  
١٩٣٤ للميلاد.

## (٤) - بيان إعلان الثورة في مصر

٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢

« اجتازت مصر فترة عصيبة في تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم ، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش ، وتسبب المرتشون والمفرضون في هزيمتنا في حرب فلسطين ، وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد ، وتأمر الخونة على الجيش ، وتولى أمره إما جاهل أو فاسد حتى أصبح مصر بلا جيش يحميها ، وعلى ذلك فقد قمنا بقطر أنفسنا ، وتولى أمراً في داخل الجيش رجال تنق في قدرتهم وفي خلقهم وفي وطنيتهم ، ولا بد أن مصر كلها ستتلقى هذا الخوف بالابتهاج والفرح .

« أما من رأينا اعتقالهم من رجال الجيش السابقين فهؤلاء لن يبالغ ضرر ، وسيطلق صراخهم في الوقت المناسب ، وإننا أؤكد للشعب المصري أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن في ظل الدستور مجرداً من أية غاية ، وانتهز هذه الفرصة فاطلب من الشعب ألا يسمح لأحد من الخونة بأن يلجأ لأعمال التخريب أو العنف ، لأن هذا ليس في صالح مصر ، وأن أي عمل من هذا القبيل سيقابل بشدة لم يسبق لها مثيل وسيلقى فاعله جزاء الخائن في الحال ، وسيقوم الجيش بواجبه هذا متعاوناً مع البوليس ، وإننا أطمئن اخواننا الأجانب على مصالحهم وأرواحهم وأموالهم ، ويعتبر الجيش نفسه مسئولاً عنهم ، والله ولي التوفيق . »

وفي الساعة الثامنة والتصف صباحاً أذيع البيان التالي من دار الإذاعة من القائد العام للقوات المسلحة موجهاً إلى ضباطها :

« تعلمون جميعا الفترة العصية التي تمتازها البلاد ورأيتم أصبح الخونة تتلاعب بمصالح البلاد في كل فرع من فروعها وتجرات حتى تدخلت في داخل الجيش وتغلقت فيه وهي تظن أن الجيش قد خلا من الرجال الوطنيين . « وإنما في هذا اليوم التاريخي تظهر أنفسنا من الخونة والمستضعفين ونبدأ عهداً جديداً في تاريخ بلدنا . وسيسجل لكم التاريخ هذه النهضة المباركة أبد الدهر . ولا أظن أن في الجيش من يخلف عن ركب النهضة والرجولة والتضحية التي هي واجب كل ضابط منا والسلام » .

(٥) - خلع فاروق - ٢٦ يولية سنة ١٩٥٢

#### صيغة الإنذار

« من الفريق « أركان حرب » محمد نجيب باسم ضباط الجيش ورجاله إلى جلالة الملك فاروق الأول .

« إنه نظراً لما لاقته البلاد في العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وبمشكم بالدستور وامتھانكم لإرادة الشعب حتى أصبح كل فرد من افراده لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته .

« ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم في هذا المسلك حتى أصبح الخونة والمرتشون يمدون في ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والاسراف الماجن على حساب الشعب الجائر الفقير .

« ولقد تجلت آية ذلك في حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة وما ترتب عليهما من عاكمات تعرضت لتدخلكم السافر مما أقصد الحقائق وزعزع الثقة في العدالة وساعد الخونة على ترميم هذه الخطي فأتري من أتري وفجر من فجر وكيف لا وللناس على دين ملوكهم .

« لذلك قد فوضني الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلاتكم

التنازل عن العرش لسمو ولي عهدكم الأمير أحمد فؤاد على أن يتم ذلك في موعد غايته الساعة الثانية عشر من ظهر اليوم ( السبت الموافق ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٢ والرابع من ذى القعدة سنة ١٣٧١ ) ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه والجيش يحمل جلالته كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج .

الاسكندرية في يوم السبت ٤ ذو القعدة سنة ١٣٧١ هـ

يوليو سنة ١٩٥٢

محمد نجيب .

فريق أركان حرب

(٦) - وثيقة التنازل عن العرش

أمر ملكي رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢

« نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

« لما كنا نطلب الخير دائماً لأمتنا ونبتغي سعادتها ورقياً

« ولما كنا نرغب رغبة أكيدة في تجنيب البلاد المضاعف التي تواجهها

في هذه الظروف الدقيقة . ونزولاً على إرادة الشعب .

« قررنا النزول عن العرش لولي عهدنا الأمير أحمد فؤاد وأصدرنا أمراً

بهذا إلى حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء

للعمل بمقتضاه .

« صدر بقصر رأس التين في ٤ ذى القعدة سنة ١٣٧١ - ٢٦ يوليو سنة

١٩٥٢ فاروق »

## (٧) - إعلان الجمهورية منقوط أسرة محمد علي

١٨ يونيه سنة ١٩٥٣

« لما كانت الثورة عند قيامها تستهدف القضاء على الاستعمار وأعوانه ، فقد بادرت في ٢٦ يولية سنة ١٩٥٢ إلى مطالبة الملك السابق فاروق بالتنازل عن العرش لأنه كان يمثل حجر الزواية الذي يستند اليه الاستعمار ، ولكن منذ هذا التاريخ ومنذ إلغاء الاحزاب وجدت بعض العناصر الرجعية فرصة حياتها ووجودها مستمدة من النظام الملكي الذي أجمت الأمة على المطالبة بالقضاء عليه قضاءً لا رجعة فيه .

« وإن تاريخ أسرة محمد علي في مصر ، كان سلسلة من الخيانات التي ارتكبت في حقوق الشعب ، وكان من أولى هذه الخيانات إغراق إسماعيل في ملذاته وأغراق البلاد بالتالي في ديون عرضت سمعتها وماليتها للخراب ، حتى كان ذلك سببا تعالت به الدول الاستعمارية للتفوذ إلى أرض هذا الوادي الأمين . ثم جاء توفيق ، فأتم هذه الصبورة من الخيانة السافرة في سبيل محافظته على عرشه . فدخلت جيوش الاحتلال أرض مصر لتحمي الغريب الجالس على العرش ، الذي إستجد بأعداء البلاد على أهلها ، وبذا أصبح المستعمر والعرش في شركة تبادل النفع ، فهذا يعطى القوة لذلك في نظير هذه المنفعة المتبادلة ، فاستذل كل منهما باسم الآخر هذا الشعب ، وأصبح العرش هو الستار الذي يعمل من وراءه المستعمر ليستزف أقوات الشعب ومقدارته ويقضى على كيانه ومعنوياته وحرياته .

« وقد فاق فاروق كل من سبقوه من هذه الشجرة فأثرى وفجر ،



وطنى ونجبر وغمفر ، فخط بنفسه نهايته ومصيره . فان للبلاد أن تتغفر  
من كل أثر من آثار العبودية التي فرضت عليها نتيجة لهذه الأوضاع ، فتعان  
اليوم باسم الشعب :

أولاً - إلغاء النظام الملكي وانها . حكم أسرة محمد على مع إلغاء الألقاب  
من أفراد هذه الأسرة .

ثانياً - إعلان الجمهورية يعول الرئيس اللواء « أركان الحرب » محمد  
نجيب قائد الثورة رياسة الجمهورية مع احتفاظه بسلطاته الحالية في ظل  
الدستور المؤقت .

ثالثاً - يستمر هذا النظام طول فترة الانتقال ويكون للشعب الكلمة  
الأخيرة في نوع الجمهورية واختيار شخص الرئيس عند الاقرار على  
الدستور الجديد .

« فيجب علينا أن نتق بالله وبأنفسنا وأن نحسن العزة التي اختص الله  
بها عباده المؤمنين ، والله ولي التوفيق .

محمد نجيب	حسن ابراهيم
جمال عبد الناصر	كمال الدين حسين
صلاح سالم	جمال سالم
عبد الحكيم عامر	حسين الشافعى
أنور السادات	عبد الطيف البندادى
زكريا محي الدين	خالد محي الدين

١٨ يونية ١٩٥٣

## (٨) قرارات مؤتمر بانكوك

٢٤ أبريل سنة ١٩٥٥<sup>(١)</sup>

### ١- التعاون الاقتصادي

« ويبحث المؤتمر وضع آسيا وإفريقية. ونقاش السبل والوسائل التي تستطيع بها الشعوب تحقيق أكل تعاون اقتصادي وثقافي وسياسي .  
فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي :

١ - اعترف المؤتمر بالصفة العاجلة لتنمية التطور الاقتصادي في المنطقة الآسيوية - الإفريقية ، وهناك رغبة عامة في التعاون بين البلاد المشتركة على أساس المصلحة المتبادلة واحترام السيادة القومية .

والمقترحات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي داخل نطاق الدول المشتركة ،  
لأنحول دون الرغبة أو الحاجة إلى التعاون مع بلاد خارج المنطقة ، بما في ذلك استثمار رأس المال الأجنبي .

واعترف المؤتمر كذلك بأن المساعدة التي تطلقها بلاد معينة من البلاد المشتركة ، من خارج المنطقة ، عن طريق ترتيبات دولية أو ثنائية ، قد ساهمت مساهمة قيمة في تنفيذ برامجها للتطور .

---

(١) اجتمع المؤتمر الآسيوي الإفريقي - الذي دعت الى عقده حكومات بورما وسيلان والهند وأندونيسيا وباكستان - في بانكوك من ١٨ الى ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٥ وبالإضافة الى البلاد الداعية اشتركت في المؤتمر البلاد الاربعة والعشرون التالية : أفغانستان . كمبوديا . جمهورية الصين الشعبية . موزمبيق . إثيوبيا . ساحل العيب . إيران . العراق . اليابان . الأردن . لاوس . لبنان . ليبيا . نيبال . الفلبين . المملكة العربية السعودية . السودان . سورية . تايلاند . تركيا . جمهورية فيتنام الشمالية الشعبية . دولة فيتنام الجنوبية . اليمن .

٢ - توافق البلاد المشتركة في المؤتمر على تقديم المعونة لبعضها بعضاً ، إلى أقصى حد على ، وبشكل : خبراء ومدرسين ، ومشروعات تجريبية ومعدات لأغراض العرض التجريبي ، وتبادل المعرفة والتطبيقية ، وإقامة مراكز للتدريب القومي أى الإقليمي ، حيث استطاع ، ومعاهد الأبحاث لتبادل المعرفة والمهارة التطبيقية .

٣ - أوصى المؤتمر بسرعة إنشاء صندوق خاص للامم المتحدة للتقدم الاقتصادي وبرصد البنك الدولي للإنشاء والتعمير جزءاً أكبر من موارده للبلاد الآسيوية - الأفريقية .

وبسرعة إقامة هيئة مالية دولية ، يكون من نواحي نشاطها القيام بالاستثمارات الرهينة وبتشجيع تنمية الجهود المشتركة بين البلاد الآسيوية - الأفريقية إلى المدى الذى يكفل تنمية مصالحها العامة .

٤ - اعترف المؤتمر بالضرورة الحيوية لإقرار التجارة في المنطقة .

وقبل مبدأ توسيع نطاق التبادل التجارى والدفع المتعدد الجوانب ، ومع هذا فقد اعترف بأن لبعض البلاد أن تلجأ إلى الترتيبات التجارية الثنائية ، نظراً إلى ظروفها الاقتصادية السائدة .

٥ - أوصى المؤتمر باتخاذ عمل تضامنى من جانب البلاد المشتركة ، بغية إقرار الاسعار الدولية والطلب على السلع الأولية ، بواسطة ترتيبات ثنائية متعددة الجوانب ، وأن عليها أن تتخذ موقفاً موحداً - إلى مدى ما هو ممكن وما هو مرغوب فيه - تجاه موضوع اللجنة الاستشارية الدائمة لفتحنة بالتجارة الدولية للسلع ، التابعة للامم المتحدة ، وتجاه الهيئات الدولية المماثلة .

٦ - وأوصى المؤتمر كذلك :

بوجوب قيام البلاد الآسيوية - الأفريقية بتنويع تجارة الصادرات من

طريق تحويل موادها الاولية إلى مواد نصف مصنوعة كلما كان ذلك ممكنا من الناحية الاقتصادية ، وذلك قبل التصدير ، وعن طريق تنمية المعارض المتبادلة الاقليمية ، وعن طريق تشجيع تبادل الوفود التجارية ومجموعات رجال الأعمال ، وعن طريق تشجيع تبادل المعلومات والعينات بغية تنمية التبادل التجاري داخل المنطقة ، وعن طريق تقديم التسهيلات الطبيعية للتجارة العابرة للبلاد التي لا منافذ بحرية بها .

٧ - اهتم المؤتمر اهتماما كبيرا بالملاحة البحرية ، وأعرب عن اهتمامه بأن تعدل خطوط الملاحة البحرية - من وقت إلى آخر - أسعار الشحن التي أساءت دائما إلى البلاد المشوكة .

وأوصى المؤتمر بدراسة هذه المشكلة والقيام بعمل تضامنى بعد ذلك ، بغية الزام خطوط الملاحة البحرية بأن تتخذ موقفا معقولا .

٨ - وافق المؤتمر على وجوب التشجيع لاقامة بنوك قومية وأقليمية وشركات تأمين .

٩ - قرر المؤتمر بأن تبادل المعلومات بشأن المسائل المتعلقة بالقبول مثل توزيع الأرباح والضرائب ، قد يؤدي في النهاية إلى رسم سياسة عامة .

١٠ - نوه المؤتمر بالمغزى لتطور الطاقة النووية للاغراض السلمية بالنسبة للبلاد الآسيوية - الافريقية .

ورحب المؤتمر بمبادرة الدول ذات الشأن بعرض تقديم المعلومات الخاصة باستخدام الطاقة الذرية للاغراض السلمية .

واستحث سرعة إقامة وكالة الطاقة الذرية الدولية ، حيث يجب أن تمثل البلاد الآسيوية - الافريقية تمثيلا مناسباً في الهيئة التنفيذية لتلك الوكالة .

وأوصى الحكومات الآسيوية والافريقية بالاستفادة على أكمل وجه من تسهيلات التدريب وغيرها في الاستخدامات السلبية للذرة ، والتي تقدمها البلاد المشرفة على مثل تلك البرامج .

١١ - وافق المؤتمر على تعيين موظف اتصال في البلاد المشتركة ترشحهم حكوماتهم الوطنية وذلك لتبادل المعلومات والمسائل ذات الامة المشتركة .

وأوصى بالاستخدام الأكمل للمنظمات الدولية القائمة . وبأن تعمل البلاد المشتركة في المؤتمر والتي ليست أعضاء في مثل تلك المنظمات الدولية على الانضمام اليها .

١٢ - أوصى المؤتمر بوجود التشاور مقدما بين البلاد المشتركة إلى أبعد حد ممكن ، ومع هذا ، فليس هناك نية لتأليف كتلة اقليمية .  
ب - التعاون الثقافي .

وفيما يتعلق بالتعاون الثقافي :

١ - اقترح المؤتمر بأن من أقوى وسائل التفاهم المتبادل بين الامم ، تنمية التعاون الثقافي .

ولقد كانت آسيا و افريقية مهد الاديان والحضارات العظيمة التي أغنت الثقافات والحضارات الأخرى ، في الوقت الذي أغنت فيه نفسها . وهكذا قامت ثقافات آسيا و افريقية على أسس روحية وعالمية ، ولسوء الحظ توقفت الاتصالات الثقافية بين البلاد الآسيوية والافريقية خلال القرون الماضية .

وإن شعوب آسيا و افريقية تشعر الآن شعورا عبقريا . بالرغبة القوية

الخاصة في تحديد الصلات الثقافية القديمة ، وتنمية صلات جديدة في نطاق العالم الحديث .

وقد أكدت جميع الحكومات المشتركة في المؤتمر ما أعلنته عن أن تعمل في سبيل تعاون ثقافي أوثق .

٢ - ولاحظ المؤتمر أن وجود الاستعمار في أجزاء كثيرة من آسيا وإفريقية ، أيا كان شكله ، لا يحول دون التعاون الثقافي فحسب ، بل وبضبطه الثقافات القومية للشعوب .

لقد أنكرت بعض الدول الاستعمارية على شعوبها التابعة حقوقها الأساسية في حق التعليم والثقافة ، مما يعرقل تطور شخصيتها ، ويمنع التبادل الثقافي مع الشعوب الآسيوية والأفريقية الأخرى .

وهذا صحيح - بصفة خاصة - في تونس والجزائر ومراكش ، حيث ينكر حق الشعب الأساسى في دراسة لغته وثقافته .  
وثمة تفرقة مماثلة تجرى ممارستها ضد الشعب الأفريقى والمولدين في بعض اجزاء قارة أفريقية .

وشعر المؤتمر بأن هذه السياسات تبلغ مبلغ إنكار الحقوق الأساسية للإنسان وتعرقل التقدم الثقافى في هذه المنطقة كما تعرقل التعاون الثقافى في الحقل الدولى الأوسع .

وقد استنكر المؤتمر مثل هذا الإنكار للحقوق الأساسية في حقل التعليم والثقافة في بعض أجزاء آسيا وأفريقية ، بهذا الشكل أو ذاك من أشكال الاضطهاد .

واستنكر المؤتمر - بصفة خاصة - المنصرية كوسيلة للإضطهاد الثقافى .

٣ - إن نظرة المؤتمر لتطور التعاون الثقافي بين البلاد الآسيوية والأفريقية.  
لم تصدر - بأى معنى من المعانى - استبعاد أو منافسة مجموعات أخرى من الأمم . وحضارات وثقافات أخرى .

والمؤتمر - وهو مخلص للتقاليد القديمة قدم الزمن فى التسامح والعالية -  
يؤمن بأن التعاون الثقافى الآسيوى الأفريقى . يجب أن ينمو فى النطاق  
الأوسع للتعاون العالمى .

وجنبا إلى جنب مع تنمية التعاون الثقافى الآسيوى - الأفريقى ترغب  
بلاد آسيا وأفريقية فى تنمية صلاتها الثقافية مع الآخرين . ومن شأن ذلك  
أن ينمى ثقافتهم . وأن يساعد أيضا على تنمية السلم والتفاهم العالمى .

٤ - هناك بلاد كثيرة فى آسيا وأفريقية لم تستطع بعد أن تنمى معاهدها  
التعليمية والعلمية والفنية .

وقد أوصى المؤتمر بأن على بلاد آسيا وأفريقية التى تحتل مكانة أحسن  
فى ذلك المجال ، أن تقدم التسهيلات لالتحاق الطلبة والراغبين فى التدريب  
القادمين من بلاد أخرى .

ويجب تقديم مثل تلك التسهيلات للجماعات الآسيوية والأفريقية المقيمة  
فى أفريقية والتى لا تتمتع فى الوقت الحاضر بفرص الحصول على تعليم عال .  
٥ - شعر المؤتمر بأنه يجب توجيه تنمية التعاون الثقافى بين بلاد آسيا  
وأفريقية نحو :

« أ » الحصول على معرفة البلاد بعضها بعضا .

« ب » التبادل الثقافى المشترك .

« ج » تبادل المعلومات .

٦ - من رأى للمؤتمر أنه فى المرحلة الحالية ، يمكن تحقيق أحسن النتائج

في حقل التعاون الثقافي ، عن طريق ترتيبات ثنائية بغية تنفيذ توجّهياته .  
وعن طريق قيام كل بلد بالعمل في ذلك السبيل كلما كان الأمر مستطاعاً أو  
مرغوباً فيه .

### (ج) الشؤون السياسية حقوق الإنسان وتقرير المصير

فيما يتعلق بحقوق الإنسان وتقرير المصير :

١ - أعلن المؤتمر تأييده الكامل للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان ، كما  
هي واردة في ميثاق الأمم المتحدة ، ولاحظ البيان العالمي لحقوق الإنسان  
باعتباره مقياساً لجميع الشعوب ولجميع الأمم .

وأعلن المؤتمر تأييده الكامل لمبدأ تقرير المصير للشعوب والأمم ، كما  
هو وارد في ميثاق الأمم المتحدة ، ولاحظ قرارات الأمم المتحدة الصادرة  
 بشأن حقوق الشعوب والأمم في تقرير المصير وهو أمر لازم مقدماً للتنم  
 الكامل بالحقوق الإنسانية الكاملة .

٢ - واستنكر المؤتمر السياسات والمعاملات الخاصة بالتمييز والتمييز  
 العنصري ، والتي تؤلف الأساس للحكومة والعلاقات الإنسانية في مناطق  
 شامعة من أفريقية ، وفي أجزاء أخرى من العالم ، وأن مثل ذلك السلوك  
 لا يعتبر خرقاً خطيراً لحقوق الإنسان فحسب ، بل وهو إنكار للقيم الأساسية  
 للحضارة والكرامة للإنسان .

وأعرب المؤتمر عن عطفه الحار وتأنيده للموقف الشجاع الذي يقفه  
 ضحايا التمييز العنصري وخاصة الشعوب الأفريقية التي من أصل هندي  
 وباكستاني في أفريقية الجنوبية ، ويحیی أولئك الذين يدافعون عن قضيتهم ،  
 وأكد إصرار الشعوب الآسيوية - الأفريقية على اجتثاث جذور كل أثر



للعنصرية ، مما قد يكون متخلفا في بلادها ، ونعمد باستخدام نفوذه المعنوي الكامل ، للاحتيا ، ضد خطر السقوط كمنهجيا للشر نفسه ، في وقت نضال الشعوب في سبيل إجتثاثه .

#### (د) مشاكل الشعوب التابعة

##### تصفية الاستعمار

فيما يتعلق بمشاكل الشعوب التابعة :

١ - ناقش المؤتمر مشاكل الشعوب التابعة للاستعمار ، والشرور التي تلحق عن إخضاع الشعوب للاستعباد الأجنبي ، والسيطرة والاستغلال الأجنبي ، واتفق المؤتمر على ما يلي :

أ - إعلان أن الاستعمار في جميع مظاهره شر يجب وضع نهاية عاجلة له .

ب - تأكيد أن خضوع الشعوب للاستعباد الأجنبي والسيطرة والاستغلال الأجنبي ، إنكار حقوق الإنسان الأساسية ومناقض لميثاق الأمم المتحدة ، ومعرقل لتنمية السلم والتعاون العالمي .

ج - إعلان تأييده لقضية الحرية والاستقلال لجميع تلك الشعوب .

د - دعوته الدول المعنية إلى منح الحرية والاستقلال لمثل تلك الشعوب .

٢ - بالنظر إلى الموقف غير المستقر في شمال افريقية ، وللامعان في إنكار حق شعوب شمال أفريقية في تقرير مصيرها يعلن المؤتمر تأييده لحقوق شعوب الجزائر وتونس وللقرب في تقرير المصير ، والاستقلال ، ويتعجل الحكومة الفرنسية في أن تحقق التسوية السالفة للقضية دون تأخير .

### (هـ) للشاكل الاخرى

فلسطين - إيربان الغربية - اليمن

فيما يتعلق بالمشاكل الأخرى :

١ - بالنظر إلى التوتر القائم في الشرق الأوسط بسبب الموقف في فلسطين ، وخطر ذلك التوتر على السلم العالمى ، أعلن المؤتمر - تأييده لحقوق شعب فلسطين العربى ، ودعا إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ، وتحقيق التسوية السامية لمشكله فلسطين .

٢ - أبد المؤتمر في نطقه موقفه الذى عبر عنه للقضاء على الاستعمار - موقف أندونيسيا في قضية إيربان الغربية للقائم على الانفاقات الخاصة بذلك والمبرمة بين أندونيسيا وهولاندا .

وتسجل المؤتمر حكومة هولاندا لتعيد فتح المفاوضات بأسرع ما يمكن لتنفيذ التزاماتها وفقا للانفاقات السابق ذكرها ، وأعرب عن أمله الوطنى - د فى أن تساعد الأمم المتحدة الطرفين المعنيين فى إيجاد حل سلمى للنزاع .

٣ - أبد المؤتمر موقف اليمن فى قضية عدن والمناطق الجنوبية من اليمن المعروفة باسم « المحميات » وتسجل الطرفين المعنيين الوصول إلى تسوية سلمية للنزاع .

### (و) دعم السلام والتعاون الدولى

فيما يتعلق بدعم السلام والتعاون العالمى :

١ - رأى المؤتمر - وقد لاحظ أن عدة دول لم تدخل بعد الأمم المتحدة - أن التعاون الفعال فى سبيل السلام العالمى يقتضى أن تكون عضوية الأمم المتحدة عامة ، ودعا مجلس الأمن إلى تأييد إدخال جميع تلك الدول ذات الكفاءة العضوية وفقا للبشائى .

ومن رأى المؤتمر أن من الدول المشتركة فيه ذات الكفاءة لعضوية  
الامم المتحدة ، دول : كمبوديا . سيلان . اليابان . الاردن . لاوس .  
ليبيا . نيبال . فيتنام الموحدة .

واعتبر المؤتمر تمثيل بلاد المنطقة الآسيوية - الافريقية في مجلس الامن ،  
وفقا لمبدأ التقسيم الجغرافى العادل ، غير مناسب ، ويعرب المؤتمر عن وجهة  
نظره بأنه من الضروري فيما يتعلق بتوزيع مقاعد الاعضاء غير الدائمين للبلاد  
الآسيوية - الافريقية المستبعدة من الانتخابات وفقا للترتيبات التى أتفق عليها  
فى لندن عام ١٩٤٦ ، أن تمكن من الاشتراك فى مجلس الامن ، حتى تستطيع  
أن تسام مساهمة فعالة أكبر فى صيانة السلام الدولى والامن .

٢- رأى المؤتمر أن نزع السلاح وتحريم إنتاج وتجربة واستخدام  
الأسلحة الذرية والهيدروجينية ، ضرورى لاتقاذ الجنس البشرى والحضارة  
من مخاوف ونتائج الدمار الاجمالى الشامل فى حرب عالمية .

وإلى أن يتم التحريم الكامل لصناعة الأسلحة الذرية والهيدروجينية ،  
أهاب للمؤتمر بجميع الدول المعنية أن تعمل إلى إتفاق لوقف تجارب مثل تلك  
الأسلحة .

٣- أعلن المؤتمر ن نزع السلاح العام ضرورة مطلقة لصيانة السلام ،  
وطالب الولايات المتحدة بمواصلة جهودها ، وأهاب بجميع الذين يعينهم الامر  
أن يصلوا سريعا إلى تنظيم وتحديد ومراقبة وخفض جميع القوات المسلحة  
والأسلحة ، بما فى ذلك إنتاج وتحريم واستخدام أسلحة الدمار الجماعى ،  
وأن تنشأ رقابة دولية فعالة لهذه الغاية .

٤- أعلن المؤتمر فى نطاق موضوع السلام والتعاون العالمى ، أنه يجب

أن يكون لجميع الأمم الحق في أن تختار - بحرية - نظمها السياسية والاقتصادية ، وطريقة حياتها ، وفقا لأغراض ومبادئ الأمم المتحدة .

#### (ز) التعايش السلمي

والتححرر من الخوف وفقدان الثقة ، وبالثقة وحسن النية تجاه بعضها بعضا يجب على الأمم أن تمارس التسامح ، وأن تعيش معا في سلام جيرانا صالحين يعملون لتكثيف التعاون الصادق على الأسس التالية .  
وأعلن المؤتمر إيمانه بأن التعاون الصادق وفق هذه المبادئ يؤدي حقا إلى كفالة السلام والأمن العالمين . وتوطيد أركانها كما أن التعاون في الميادين الاقتصادية يؤدي إلى الازدهار العام والخير الشامل .  
وأوصى المؤتمر بأن تتولى الدول الخمس الداعية لهذا المؤتمر العمل لعقد المؤتمر المقبل بالتشاور مع الدول المشتركة في المؤتمر .

#### ( ٩ ) قرار الأمم المتحدة المتعلق بالمغرب

المصادر بتاريخ ١٩ كانون الأول ( ديسمبر ) سنة ١٩٥٢

« نظرا لمناقشة الجمعية العمومية مسألة المغرب المقترحة من قبل الدول الأعضاء الثلاث عشرة في المستند A/2175  
« ومراعاة لضرورة تنشئة العلاقات الودية بين الدول المرتكزة على مبدأي تساوي الحقوق وحق تقرير مصير الشعوب .

« وباعتبار أنه من واجب الأمم المتحدة ، لكونها مركزا لتنسيق أعمال الدول للوصول إلى الغايات المشتركة ضمن ميثاقها ، السعي لإزالة جميع أسباب وعوامل عدم التفاهم بين الدول الاعضاء مثبته بذلك مبادئ التعاون العامة لحفظ السلام الدولي واستقرار الأمن .

» وتعمير عن ثقتها بأن الحكومة الفرنسية ، تنفيذاً لسياستها المعلنة ، ستسعى جاهدة لتأمين حريات الشعب المغربي الأساسية وفقاً لأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه .

» وتعمير عن أملها بأن يتابع الفريقان مفاوضاتهما بصورة مستعجلة نحو تطوير مؤسسات الشعب المغربي السياسية الحرة آخذين بعين الاعتبار الحقوق والمصالح الشرعية المقررة ضمن قوانين الأمم وأعرافها .

» وتناشد الفريقين معالجة علاقاتهما في جو ودي يسوده احترام وثقة متبادلان لتسوية خلافاتها وفقاً لروح ميثاق الأمم المتحدة متجنبين بذلك القيام بأية أعمال وأية تدابير من شأنها زيادة حدة التوتر الحالي ،

( الجمعية العمومية ) الاجتماع الأربعمئة والسابع ، كانون الأول -

ديسمبر - ١٩٥٢ ) .

( ١٠ ) قرار الأمم المتحدة المتعلق بالمغرب

المصادر بتاريخ ٣ تشرين الثاني ( نوفمبر ) سنة ١٩٥٣

» نظراً لمناقشة الجمعية العمومية مسألة المغرب المقترحة من قبل الدول

الأعضاء الخمس عشرة في المستند A/2406

» وباستعادة تذكّر قرار الجمعية العمومية رقم ٦١٢ ( الملحق السابع )

المصادر بتاريخ ١٩ كانون الأول ( ديسمبر ) سنة ١٩٥٢ ،

» وباعتبار أنه كان ولا يزال لدوافع ذلك القرار واهدافه فضل الاعتراف

بضرورة تطوير مؤسسات الشعب المغربي السياسية ،

» وباعتبار أن إضافة هذه الفقرة على محضر جلسة الجمعية العمومية الثامنة

تشير بأن تلك الأهداف لم تحقق بعد ،

« واعترافا بحق تقرير مصير الشعب المغربي وفقا لميثاق الامم المتحدة »  
 « مجددا الجمعية العمومية مناشدتها لتخفيف حدة التوتر في المغرب وتحت  
 على تأمين حق الشعب المغربي بأن ينال مؤسسات ديمقراطية سياسية حرة . »  
 (١١) - بيان سيل - سان - كلود المشرك

المعلن بتاريخ ٦ تشرين الثاني ( نوفمبر ) سنة ١٩٥٥  
 لقد اجتمع جلالة سلطات مراكش ، سيدى محمد بن يوسف ، والسيد  
 أنطوان بينيه ، وزير الشؤون الخارجية الفرنسية ، في السادس من شهر تشرين  
 الثاني سنة ١٩٥٥ في قصر سيل - سان - كلود .

أوجز السيد بينيه المبادئ العمومية لسياسة الحكومة الفرنسية ، كما  
 أشار إليها البلاغ الصادر عن مجلس الوزراء بتاريخ ٥ تشرين الثاني سنة ١٩٥٥ .  
 لقد وافق جلالة سلطان مراكش على هذه المبادئ والبلغ ، بالاتفاق  
 مع الحكومة الفرنسية ، مجلس العرش ، الذى أنشئ . بتاريخ ١٧ تشرين الأول  
 سنة ١٩٥٥ و قد تمت استقالته بتاريخ ٣ تشرين الثاني سنة ١٩٥٥ ، أن يثابر  
 على إدارة شؤون المملكة حتى عودته إلى الرباط .

أكد جلالة سلطان مراكش رغبته في تأليف حكومة مغربية ، تمثل  
 مختلف تيارات الرأي العام المغربي ، لإدارة شؤون البلاد ولإجراء مفاوضات .  
 ستكلف هذه الحكومة ، من بين الأشياء الأخرى ، بتقديم إصلاحات قانونية  
 تجعل من المغرب دولة ديمقراطية يحكمها ملك دستورى ، وستجرى  
 مفاوضات مع فرنسا غايتها تمكين المغرب من تحقيق مركزه كدولة مستقلة  
 مرتبطه مع فرنسا بروابط دائمة محددة ومقبولة بجمرية .

وافق جلالة سلطان مراكش والسيد بينيه على التأكيد بأن على فرنسا  
 والمغرب معا بناء ، ويرون تدخل فريق ثالث ، مستقبلا معتمدين لبعضهما

على البعض الآخر بدون انقاص سيادتها وضامين حقوقها وحقوق مواطنيها  
ومتتمسكين باحترام الالتزامات الممنوحة للدول الاجنبية بواسطة المعاهدات  
المعمول بها حاليا .

(١٢) - خطاب العرش

ألقى بالرباط بمناسبة الذكرى الثامنة والعشرين لجلوس عهد الخامس  
على عرش أسلافه

الجمعة ٣ ربيع الثاني ١٣٧٥ - ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٥

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله

شعبنا الوفي العزيز

في هذا اليوم الوفي السعيد الذي من الله علينا بنعمتين ، نعمة العود إلى  
أرض الأوطان بعد طول غيبة وشدة وحنين ، ونعمة الإجتراح بشعب طالما  
اشتقنا إليه واشتاق اليأس ، ووفيتنا له ووفى لنا بغير حساب . امتحننا وأباه  
بالشدائد ، فلم تنل من عزيمتنا بل خرجنا منها ونحن أقوى إيماناً بمحسن مصيرنا ،  
وأكثر وعياً لحقوقنا وواجباتنا .

وفي هذا العيد الميمون ، عيد الذكرى الثامنة والعشرون لجلوسنا على  
العرش المغربي الأصيل ، نوجه اليك - أيها الشعب النبيل - جرياً على عادتنا  
المستونة ، خطاب العرش مشعرين فيه إلى بعض مساعينا فيما مضى ، بأسطين  
أهدافنا فيما يستقبل .

انكم على بصيرة من جهودنا للتوالية ، لنهوض بالبلاد إلى المستوى اللائق  
بماضيها المجيد وموقعها الهام خصوصاً في العصر الجديد ، فإزغزعتنا العراقيل .  
ولا صدتنا الحوائل ، ولا ترددت في المباشرة بالحق والدعوة إلى تغيير

النظام القائم ليتأني ارضاء المطامح وتلبية الرغائب ثم عاقبتنا عوائق ولا قينا  
خطوبا وأهوالا ، ولكن أبن الله الا أن تنفجر الأزمة بعد الامتحان وترقع  
الموانع وتعود المآذن بذكر الله وحده تملأ الآفاق ، والمساجد بالمؤمنين  
غاصمة والمنابر بالدعاء لنا ولك صاعدة .

وهكذا انقلب الكدر الذي صاحبتنا يوم القراق ، إلى صفاء واعتباط  
يوم التلاق ، الحمد لله الذي أذهب عنا الحزن إن ربنا لغفور شكور .  
فلم نلبث أن استأنفنا عملنا نأدية للهمة الملقاة على عاتقنا مستنهزينين  
بسد يد الآراء ، سالكين نهج الحكمة والرشاد .

وقد جرت ونحن في ضيافة فرنسا مذكرات بيننا وبين حكومتها حول  
القضية المغربية في جو من الود والتفاهم وحسن الاستعداد أفضت إلى اتفاق  
على المبادئ العليا .

وإلى الحكومة المغربية المقبلة سنسند مهمة التفاوض مع الحكومة الفرنسية ،  
وتلك بشرى بطيب لنا أن نرفها إليك في هذا اليوم الميمون ، بشرى انتهاء عهد  
الحجر والحماية ، وبزوغ فجر الاستقلال والحرية .

فهذا أوان تضافر الجهود ، لبناء صرح العهد الجديد الذي نحن عليه  
مقبولون ، عهد يتطلب التجديد في العوائد والمؤسسات والحكم وأساليبه كما  
يتطلب تحرير الفرد ليتمكن من التعبير عن آرائه آمنا مطمئنا .

وبذلك كله ترتقى البلاد إلى درجة الاستقلال الذي نشرناه لا لكونه  
فحسب حقا طبعيا للشعوب صغيرها وكبيرها ، ضعيفها وقويها ، بل أيضا  
لأنه الوسيلة التي تمكن الشعب من التمتع باطيب الثمرات التي أنتجتها الحضارة  
العصرية والتطورات العالمية من تحرير قوى ، وتعميم الحريات الديمقراطية ،



واعتراف بحقوقي الانسان طبقا للتصريح العالمى الشهير وقضاء على كل  
ميز عنصري .

وينبغى ألا يفهم من الاستقلال الذى ينشده شعبنا اننا نقصد الانفصال  
عن فرنسا ، فالصداقة بين بلدينا متأصلة قديمة العهد ، ولم يجب عن ذهننا أنه  
بفضل تلك الصداقة والمنجزات الفرنسية فى مختلف الميادين أمكن المغرب أن  
يقطع مراحل مهمة فى طريق التقدم .

ونحن نعتد على معونة فرنسا لبناء عهد جديد يكون الارتباط معها  
عنصراً من عناصره الأساسية وستكون الخطوة الأولى بحول الله تأسيس  
حكومة عصرية مسؤولة تغير تعبيراً حقيقياً عن إرادة الشعب ستقلدها ثلاث  
مهمات تباشرها فى آن واحد .

مهمة تدبير شئون البلاد :

ومهمة وضع أنظمة ديمقراطية على أساس الانتخاب وفصل السلطة فى  
أطار ملكية دستورية قوامها الاعتراف لجميع المغاربة على اختلاف عقائدهم  
بحقوق المواطن وبالحرية العامة والنقاية .

ومن البديهي أن يهود المغرب هم كجميع المواطنين المغاربة متساوون فى  
الحقوق والواجبات وهذا النظام الديموقراطى ينبغى أن يحقق للجميع حياة  
رفاهية وسعادة ، ويبقى المواطنون غائلة الخوف وعادية الظلم حتى يشعر الجميع  
بنعمة الاستقلال .

والمهمة الثالثة للحكومة المغربية اجراء مفاوضات مع الحكومة الفرنسية  
على ضوء الاعتبارات الآتية :

لقد انتشرت فكرة الحرية والديموقراطية فى عالم ما بعد الحرب وتطور  
الرأى العام الدولى لدرجة أنه أصبح لا يطبق إقاء حياة للكرامة والحرية

وفقاً على طائفة من الأمم دون أخرى فظل يناضل من أجل تحرير الجماعات من ربه تبعية مفروضة، ثم أن مشاكل العصر الحاضر واشتباك المصالح أخذت تفرض على الدول مهما كان شأنها أن تتكفل وتعاون للتعاون للتغلب على الصعاب وصدد غارات العوادي وحفظ الكيان .

ولذلك يجمع على الحكومة المغربية أثناء المفاوضات أن تحدد نظام الاستقلال وعلائق ارتباط جديد بين البلدين أساسه احترام سيادتهما والمساواة وتبعية متبادلة .

وهذا النوع من الارتباط لا يتنافى مع احتفاظ بلادنا براوطة الدينية والثقافية مع الشرق العربي، ورجاؤنا أن يتفهم المغرب حاجياته ومطامحه فيبتعاوننا على ما فيه خيرهما وهناء الإنسانية جمعا .

وبهذه المفاوضات ينتهى عهد الحماية ويدخل المغرب فى عهد جديد ، يتمتع فيه طبق الأوفاق الجديدة بسيادته فى دائرة التفاهم والتعاون المجدى مع الأمة الفرنسية .

تلك هى مبادئ السياسة العامة ستفق حكومتنا على تفاصيلها ووسائل تطبيقها مع الحكومة الفرنسية .

وبما ينبغي تسجيله أن من بين سكان بلادنا عدداً لا يستهان به من الفرنسيين ساهموا فى تطور المغرب على وجه العموم وفى تنمية اقتصاده على وجه الخصوص الشئ الذى يضمن اعتباره .

ويسرنا ما لاحظنا فى جملهم من حسن التفهم لما أحدثته تطورات العالم فيما بعد الحرب ، فاقنعوا بضرورة تلبية رغبة شعبنا فى التمتع بالحرية والاستقلال ، وزيد أن يطمئنا جميعا على مستقبلهم بهذه الديار ، فقد كنا

ومازلنا نؤكد استعدادنا لضمانه ضمانا يطمئنون به على حقوقهم ومصالحهم وأحوالهم الشخصية دون أن يكون في ذلك مساس بالسيادة المغربية .  
ولنا الأمل في أن يسهروا يدأ بيد مع رطايانا لتنمى نهضة المغرب على وجهها الأكمل في صالح الجميع ، وبذلك ستوثق أواصر الود بين المغاربة والفرنسيين وتتمكن الصداقة بين البلدين .

والآن وقد تجلت أهدافنا ، يجب عليكم أن تمسكون بعجل الاخاء ، وتجتنبوا ما يؤدي إلى التفرقة والبغضاء ، إذ لا نجاح يرجى إلا بمصفاة القلوب ، وتوحيد الصفوف حتى تكون كالبيان المرصوص يشد بعضه بعضا .

وليكن رائدكم خدمة الصالح العام ، والزود عن المبادئ الوطنية العليا ، وإننا ننتظر فرصة هذا الحفل العظيم لنشيد بذكر كل من أمدنا بعطفه وحسن مؤازرته فله منا جزيل الشكر وجليل الثناء .

أبقانا الله لشملة الأمة جامعين ، ولمصالحها حافظين ولخيرها ساعين .

(١٣) - إعلان استقلال المغرب

نص التصريح المشترك

بتاريخ ٢ آذار ( مارس ) سنة ١٩٥٦

أن حكومة الجمهورية الفرنسية ، وصاحب الجلالة محمد الخامس سلطان المغرب ، يؤكدا أن عزمها على تنفيذ تصريح سيل - سان - كلود الصادر بتاريخ ٩ تشرين الثاني ( نوفمبر ) سنة ١٩٥٥ . انها يلاحظان ، بالنظر للتقدم الذي أحرزه المغرب في طريق التطور ، أن معاهدة « فاس » الموقعة بتاريخ ٣٠ آذار ( مارس ) سنة ١٩١٢ ، لم تعد ملائمة بضرورات الحياة العصرية وغير كافية لتحديد العلاقات الفرنسية المغربية . ومن ثم فإن حكومة الجمهورية

الفرنسية تؤكد علنا اعترافها باستقلال المغرب الذي يقتضى إيجاد جيش  
وسلك دبلوماسى ، كما تؤكد عزمها على احترام ، والسعى لجعل الغير محرم ،  
سلامة الأراضى المغربية التى تضمنها الاتفاقات الدولية .

ان حكومة الجمهورية الفرنسية ، وصاحب الجلالة محمد الخامس سلطان  
المغرب ، الدولتين المستقلتين المتساويتين ، تهدف إلى اتفاقات جديدة تحدد  
علاقات البلدين المتشابكة فى ميادين مصالحها المشتركة ، وستنظم هكذا  
تعاونهما على أساس من الحرية والمساواة ، وخاصة فيما يتعلق بشؤون الدفاع  
والعلاقات الخارجية والمسائل الاقتصادية والثقافية ، وستضمن . حقوق  
وجربات الفرنسيين المقيمين فى مراكش والمراكشيين المقيمين فى فرنسا ،  
مع احترام سيادة الدولتين فى هذا الشأن .

ان حكومة الجمهورية الفرنسية وصاحب الجلالة محمد الخامس سلطان  
المغرب يوافقان على أن العلاقات الجديدة بين فرنسا والمغرب ، حتى وضع  
هذه الاتفاقية قيد التنفيذ ، ستعتمد على تدابير البروتوكول المرفق لهذه  
الاتفاقية الحالية .

وضع هذا التصريح فى باريس من نسختين أصليتين فى الثانى من  
آذار سنة ١٩٥٦ .

الأعضاء

المبارك بكاي

كريستيان بيتيه

### البروتوكول المرفق

١ - ان السلطة التشريعية يمارسها كاملة ، صاحب الجلالة السلطان . ويأخذ ممثل فرنسة في مراکش علما بالقرارات والمراسيم . ثم يبدئ ملاحظات عندما تكون هذه القرارات والمراسيم ذات علاقة بمصالح فرنسة والفرنسيين والأجانب أثناء المرحلة الانتقالية .

٢ - لصاحب الجلالة محمد الخامس سلطان المغرب أن يثبىء جيشا وطنيا وتقدم فرنسة مساعدتها للمغرب لانشاء هذا الجيش . يبقى وضع الجيش الفرنسى في المغرب على حاله أثناء المرحلة الانتقالية .

٣ - أن السلطات المحتفظ بها حتى الآن ستكون موضوع انتقالات تفسر تفاصيله في بيان مشترك . تمثل الحكومة المغربية بصوت نافذ في لجنة منطقة الفرنك ، الهيئة الادارية المركزية للسياسة المالية في منطقة الفرنك ، ومن جهة ثانية ، أبقي على الضمانات التى يتمتع بها الموظفون والوكلاء الفرنسيون العاملون في المغرب .

٤ - أن ممثل الجمهورية الفرنسية في المغرب يحمل لقب « المفوض السامى »  
وضع هذا البروتوكول في باريس في نسختين أصليتين في الثانى من  
آذار سنة ١٩٥٦

الأمضاء

المبارك بكاي

كريستيان بيتيه

## (١٤) - الاتفاق على

التمثيل الدبلوماسي الفرنسي المغرب

المعقود بتاريخ ٢٨ أيار (مايو) سنة ١٩٥٦

أن رئيس الجمهورية الفرنسية وصاحب الجلالة محمد الخامس سلطان المغرب  
رغبة منها بوضع مبادئ، تنوى الدولتان، بالتساوي التام وباحترامها  
لاستقلالها، تنظيم روابط الصداقة والتعاون التي تخدم مصالح فرنسا والمغرب  
المشاركة بواسطتها .

ورغبة منها في تحديد شروط تعاونها المتبادل المعقود بحرية بين البلدين  
في ميدان العلاقات الخارجية وفقا لبيان الثاني من آذار سنة ١٩٥٦ ، ورغبة  
منهما على توطيد وتقوية التضامن الذي يوحدهما :

عين رئيس الجمهورية الفرنسية معالي وزير شؤون خارجية حكومة الجمهورية  
الفرنسية ، السيد كريستيان بينيه ، مندوبا مفوضا فوق العادة ، وعين  
صاحب الجلالة محمد الخامس سلطان معالي وزير شؤون خارجية حكومة  
جلالته ، السيد أحمد بلفريج ، مندوبا مفوضا فوق العادة .

وقد وجد أن أوراق الاعتماد ، بعد تبادلها ، شرعية وحسب الأصول ،  
ولذلك ، وافق الطرفان على التدابير التالية :

**المادة الاولى :** الطرفان المتصادقان إقامة علاقات صداقة دائمة بينهما  
وتبادل المساعدات . وسيعرضان على اعلام بعضهما البعض بجميع المسائل  
المتعلقة بمصلحتها المشتركة وسيقدان استشارات منظمة للمسائل المتعلقة  
بالمصالح العامة .

**المادة الثانية :** إذا ما هددت مصالح الطرفين المعنيين المشتركة ، بأية

طريقة ما ، فانهما سيتشاوران بعضهما مع بعض لمواجهة هذا التهديد إذا ما اقتضت الضرورة .

**المادة الثالثة :** أن وزيرى خارجية الدولتين سيجتمعان دوريا ، أو حسب طلب أحد الفرقاء ، لتنسيق وحدة أعمالهما في ميدان السياسة الخارجية .

**المادة الرابعة :** يصعد الفريقان الساميان المتعاقدان ، في كل ما يتعلق بهما ، الايتبع سياسة لاتتفق مع مصالح أحدهما بعد تدقيق مشعوك .

**المادة الخامسة :** يتعهد كل من الفريقين الا يوقع اتفاقات دولية من شأنها ابطال مفعول الحقوق التي اعترف بها ، بالاتفاق ، بأنها تخص الفريق الآخر .

**المادة السادسة :** لا يمكن تأويل أى من التدابير الحالية بأنها تبطل الالتزامات الناشئة إما عن شرعة الأمم المتحدة أو التعهدات والمعاهدات والاتفاقيات المعمول بها بين أحد الطرفين المتعاقدين وبين دولة ثالثة . يجب الا يؤول أى من التدابير الحالية بأنه يحد من سلطة أحد الطرفين المتعاقدين ليفاوض ويوقع معاهدات واتفاقيات وصكوك دولية أخرى .

**المادة السابعة :** يوافق الطرفان المتعاقدان أن يفاوضا مباشرة فيما بينهما على أى اختلاف في تطبيق أو تأويل المعاهدة الحالية . وفي حال عجزهما عن حله بالتفاوض يرسل هذا الاختلاف ، بناء على اقتراح أحد الطرفين ، لينظر فيه أمام محكمة العدل الدولية في لاهاى .

**المادة الثامنة :** توافق فرنسا على عضوية المغرب في منظمة الأمم المتحدة . إن مندوبى كلا البلدين في منظمة الأمم المتحدة سيحرصان على اعلام بعضها البعض بشأن نشاطهما وسيتشاوران ويناقشان قراراتهما على ضوء هذه الاتفاقية الحالية .

المادة التاسعة : ترغب حكومة الجمهورية الفرنسية في تمثيل وحماية المواطنين المغريين ومصلحتهم ، إذا ما طلبت حكومة المغرب ذلك ، في البلدان التي لم تقرر حكومة المغرب ارسال بعثات سياسية اليها بعد .  
ستعمل ، في هذه الحال ، البعثات الدبلوماسية والقنصلية الفرنسية بتوجيهات حكومة المغرب .

المادة العاشرة : سيحمل الممثلون الدبلوماسيون المزودون بأوراق اعتماد من الطرفين المتعاقدين الالقاء التالية : سفيراً فوق العادة ومندوب الجمهورية الفرنسية الخاص إلى جلالة السلطان : وسفيراً فوق العادة ومندوب جلالة السلطان الخاص إلى الجمهورية الفرنسية .

المادة الحادية عشرة : تلتزم حكومة المغرب احترام التزاماتها الناشئة من المعاهدات الدولية التي عقدتها فرنسة باسم المغرب كما تحترم الالتزامات الناشئة عن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بها التي لم تبد اعتراضات عليها .

وعليه وقع ممثلا الدولتين على هذه الاتفاقية وختمها كل منها بخاتمه .

وضعت في مدينة الرباط في ٢٠ أيار سنة ١٩٥٦ في نسختين أصليتين .

وقع عليها في باريس في ٢٨ أيار سنة ١٩٥٦ .

التواقيع

من فرنسا

كريستيان بينيه

عن المغرب

أحمد بلقريج



(١٥) - إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة

أول فبراير سنة ١٩٥٨

جلسة تاريخية عقدت في قصر القبة بالقاهرة يوم السبت أول فبراير سنة ١٩٥٨ قبل الظهر ، اجتمعوا بالرئيس جمال عبد الناصر وبعض الوزراء ، وتداول المجتمعون في الاجراءات النهائية .....

« لتحقيق إرادة الشعب العربي ، ولتنفيذ ما نص عليه دستور الجمهوريتين ، من أن شعب كل منهما ، جزء من الأمة العربية ، لذلك تذاكروا ما قرره كل من مجلس الأمة المصري ، ومجلس النواب السوري ، من الموافقة الاجتماعية ، على قيام الوحدة بين البلدين ، كخطوة أولى نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة ، كما تذاكروا ما توالى في السنين الأخيرة ، من الدلائل القاطعة على أن القومية العربية كانت روحا لتاريخ طويل ، ساد العرب في مختلف أقطارهم ، ولحاضر مشترك بينهم ، ومستقبل مأمول من كل فرد من أفرادهم .

« واتصوا إلى أن هذه الوحدة التي هي ثمرة القومية العربية هي طريق العرب إلى الحرية والسيادة ، وسبيل من سبل الانسانية للتعاون والسلام ، ولذلك فإن واجبهم أن يخرجوا بهذه الوحدة من نطاق الأمانى ، إلى حيز التنفيذ ، في عزم ثابت واصرار قوى ، ثم خلص المجتمعون من هذا كله إلى أن عناصر قيام للوحدة بين الجمهوريتين السورية والمصرية ، وأسباب نجاحها ، قد توافرت بعد أن جمع بينهما في الحلقة الأخيرة كفاح مشترك ، زاد معنى القومية وضوحا ، وأكد أنها حركة بناء وتحرير ، وعقيدة تعاون وسلام .

« لذلك يعلن المجتمعون إتفاقهم التام ، وإيمانهم الكامل ، وثقتهم العميقة في وجوب توحيد سورية ومصر ، في دولة واحدة اسمها « الجمهورية العربية المتحدة » .

« كما يعلنون اتفاقهم الاجامعى على أن يكون نظام الحكم فى الجمهورية العربية ديموقراطيا رياسيا ، يتولى فيه السلطة التنفيذية رئيس الدولة ، ياونه وزراء يعينهم ، ويكونون مسئولين أمامه ، كما يتولى السلطة التشريعية مجلس تشريعى واحد ، ويكون لهذه الجمهورية علم واحد ، يظل شعبا واحدا ، وجيشا واحدا ، فى وحدة يتساوى فيها أبناءها فى الحقوق والواجبات ، ويدعون جميعا لحمايتهم بالانفس والمهج والارواح ، ويتسابقون لتثبيت عزتها وتأكيد منعتها ، وسيقدم كل من فخامة الرئيسين شكرى القوتلى وجمال عبد الناصر ببيان إلى الشعب يلقى أمام مجلس النواب السورى ومجلس الأمة المصرى ، فى يوم الاربعاء ١٦ من رجب سنة ١٣٧٧ الموافق ٥ من فبراير سنة ١٩٥٨ يبسطان فيه ما انتهى اليه هذا الاجتماع من قرارات ، ويشرحان أسس الوحدة التى تقوم عليها دولة العرب الفتية .

« كما سيدعى الشعب فى مصر وسورية إلى استفتاء خلال ثلاثين يوما ، على أسس الوحدة وشخص رئيس الجمهورية .

« والمجتمعون إذ يعلنون قراراتهم هذه ، يحسون بأعمق السعادة وأجل الوان النصر ، إذ شاركوا فى الخطوة الانجماية ، فى طريق وحدة العرب حقبة بعد حقبة وجيلا بعد جيل ، والمجتمعون إذ يقررون وحدة البلدين يعلنون أن وحدتهم تتوخى جمع شمل العرب . ويؤكدون أن باب الوحدة مفتوح لكل بلد عربى يريد أن يشترك معها فى وحدة أو اتحاد يدفع عن العرب الاذى والسوء ، ويعزز سيادة العروبة ويحفظ كيانها ، والله نسأل أن يكلا هذه الخطوة ، وما يتلوها من خطوات يمين رعايته الساهرة ، وبفضل عنايته السابغة ، وأن يكتب للعرب فى ظل الوحدة العزة والسلام .

القاهرة فى ١٢ من رجب سنة ١٣٧٧ هـ - الموافق أول فبراير سنة ١٩٥٨ م .

## (١٦) - ميثاق الاتحاد العربي

ميثاق الاتحاد :

### الباب الاول ( الاتحاد )

مادة ( ١ ) : ينشأ اتحاد يسمى الدول العربية المتحدة يتكون من الجمهورية العربية المتحدة والمملكة المتوكلية اليمنية والدول العربية التي تقبل الانضمام إلى هذا الاتحاد .

مادة ( ٢ ) : تحفظ كل دولة بشخصيتها الدولية وبنظام الحكم الخاص بها .

مادة ( ٣ ) : مواطنوا الاتحاد متساوون في الحقوق والواجبات العامة .

مادة ( ٤ ) : لكل مواطن في الاتحاد حق العمل وتولي الوظائف العامة

في البلاد المتحدة دون تفرقة في حدود القانون .

مادة ( ٥ ) : حرية التنقل في الاتحاد مكفولة في حدود القانون .

مادة ( ٦ ) تبع الدول الأعضاء السياسة الخارجية الموحدة التي

يضعها الاتحاد .

مادة ( ٧ ) : يتولى التمثيل السياسي والتقنصلي للاتحاد في الخارج هيئة

واحدة في الأحوال التي يقرر فيها الاتحاد ذلك .

مادة ( ٨ ) : يكون للاتحاد قوات مسلحة موحدة .

مادة ( ٩ ) : تنظم الشؤون الاقتصادية للاتحاد وفقاً لمخطط مرسومة

تهدف إلى تنمية الإنتاج واستغلال موارد الثروة الطبيعية وتنسيق النشاط

الاقتصادي .

مادة ( ١٠ ) : ينظم القانون شؤون النقد في الاتحاد .

مادة ( ١١ ) : ينشأ بين البلاد المتحدة اتحاد جمركي وذلك بالشروط

والاوضاع التي يحددها القانون .

مادة (١٢) : ينظم القانون مراحل ووسائل تنسيق التعليم والثقافة  
في الاتحاد :

#### الباب الثاني (السلطات)

مادة (١٣) : يشرف على شؤون الاتحاد مجلس يسمى المجلس الأعلى  
ويشكل من رؤساء الدول الاعضاء .

مادة (١٤) : يعاون المجلس الأعلى في مباشرة سلطاته مجلس يسمى  
مجلس الاتحاد .

مادة (١٥) : تشكيل مجلس الاتحاد من عدد متساو من ممثلي الدول  
الاعضاء وبين القانون عدد أعضاء المجلس ومدة عضويتهم والأحكام  
المخصصة لهم .

مادة (١٦) : تكون رئاسة مجلس الاتحاد سنوياً بالتناوب بين الدول  
الاعضاء وترشح الدولة التي تحمل نوبتها من يتولى الرئاسة على أن يكون  
للرئاسة نائب أو نواب من الدولة أو الدول الاعضاء في الاتحاد .

مادة (١٧) : يختص المجلس الأعلى برسم السياسة العليا للاتحاد في  
المسائل السياسية والدفاعية والاقتصادية والثقافية وإصدار القوانين اللازمة  
في هذا الشأن وهو المرجع الأعلى في تحديد الاختصاصات ، تصدر  
قرارات المجلس بالإجماع .

مادة (١٨) : يصدر المجلس الأعلى القوانين الاتحادية التي يختص  
بإصدارها وفقاً لأحكام هذا الميثاق وذلك بعد موافقة السلطات المختصة  
في كل دولة .

مادة (١٩) : يعين المجلس الأعلى القائد العام للقوات المسلحة للاتحاد .

مادة (٢٠) : تصدر الميزانية العامة للاتحاد بقرار من المجلس الأعلى ويعين

القانون موادها والحصصة التي تؤديها كل دولة من الدول الاعضاء .

مادة (٢١) : مجلس الاتحاد هو الهيئة الدائمة للاتحاد . ويقوى النظر في الشؤون السياسية ويضع البرنامج السنوى المتضمن النظم والتدابير المؤدبة إلى تحقيق الوحدة .

مادة (٢٢) : تعرض قرارات مجلس الاتحاد والبرنامج السنوى الذى يضعه على المجلس الأعلى للاتحاد للتصديق عليها ، وبت المجلس الاعلى فى القرارات التى أصدرها مجلس الاتحاد أو اعترضت عليها احدى الدولتين أو الدول .

مادة (٢٣) : تتبع مجلس الاتحاد الهيئات الآتية .

(١) مجلس الدفاع . (ب) المجلس الاقتصادى . (ج) المجلس الثقافى ، وتعرض قرارات هذه الهيئات على مجلس الاتحاد للتصديق عليها .  
مادة (٢٤) : يبين القانون طريقة تشكيل الهيئات التابعة لمجلس الاتحاد وإختصاصها .

#### الباب الثالث ( احكام عامة واقتصادية )

مادة (٢٥) : يصدر تعيين للمقر الدائم لاتحاد الدول العربية وحدوده حسب قرار من المجلس الأعلى للاتحاد ، ويعقد مجلس الاتحاد والهيئات التابعة له جلساته فى المدينة التى تحدد بصفة دورية .  
مادة (٢٦) : يبين القانون القواعد التى تسرى على اقليم المقر الدائم للاتحاد .

مادة (٢٧) : تكون للقوانين الاتحادية قوة الزامية فى البلاد المتحدة ويعمل بها بعد خمسة عشر يوما من تاريخ نشرها فى الجريدة الرسمية للاتحاد ما لم ينص القانون على غير ذلك .

مادة (٢٨) : يعين رئيس كل دولة وزيراً لدى الدول العربية المتحدة ويختص بالاشراف على تنفيذ قرارات الاتحاد في الاقليم الذى يتبعه .  
مادة (٢٩) : يعين رئيس كل دولة وزيراً نائباً عنه لدى رئيس أو رؤساء الدول الأخرى ويكون له صفة الوزراء المحليين .

مادة (٣٠) : يلغى التمثيل السياسى بين الدول أعضاء الاتحاد .  
مادة (٣١) : تسرى القواعد الجركية المعمول بها فى الدول أعضاء الاتحاد إلى أن ينظم الاتحاد الجركى بينها ، وفى خلال ذلك يجوز أن يضع نظاماً جركياً خاصاً للعمل به بين الدول الاعضاء .

مادة (٣٢) : يعمل بهذا الميثاق من تاريخ الموافقة عليه وذلك إلى حين وضع النظام الدائم للاتحاد .

دمشق فى ١٦ شعبان سنة ١٣٧٧ الموافق ٨ مارس (آذار) ١٩٥٨

عن ملك المملكة المتوكلية اليمنية      رئيس الجمهورية العربية المتحدة  
ولى العهد محمد البدر      جمال عبد الناصر

وقد تبع هذا الميثاق قرارين آخرين أصدرهما المجلس الاعلى لاتحاد الدول العربية مع ستة قوانين ونص الجميع كما يلى :

#### مجلس الاتحاد :

مادة (١) : يشكل مجلس الاتحاد من إثني عشر عضواً ويمثل كلا من الجمهورية العربية المتحدة والمملكة المتوكلية اليمنية ستة أعضاء ينتخبون وفقاً للقواعد المعمول بها فى كل من الدولتين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

مادة (٢) : يكون لوزير كل دولة لدى الاتحاد حق حضور جلسات مجلس الاتحاد دون أن يكون له صوت معدود فى المداولات .

- مادة (٣) : يجتمع أعضاء مجلس الاتحاد بالحصانات والضمانات التي يتمتع بها الممثلون السياسيون وفقا لقواعد القوانين الدولية .
- مادة (٤) : يتقاضى كل من أعضاء مجلس الاتحاد من ميزانية الاتحاد مرتبا مساويا لمرتب الوزير .
- مادة (٥) : تسرى على أعضاء المجلس الأحكام الخاصة بالوزراء .
- مادة (٦) يعمل بهذا القانون من تاريخ العمل بالميثاق .
- ميزانية عامة :

- مادة (١) : يكون للدول العربية المتحدة ميزانية عامة تتضمن الإيرادات والمصروفات .
- مادة (٢) : تتكون إيرادات الميزانية من الحصص التي تلتزم الدول الاعضاء بإدائها للاتحاد .
- مادة (٣) : تؤدي للملكة المتوكلية اليمنية ٣٪ من إيرادات الميزانية العامة للاتحاد ، وتؤدي الباقي للجمهورية العربية المتحدة .
- مادة (٤) : يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
- مؤسسه عينية للتقند :

- مادة (١) يقوم البنك المركزي للجمهورية العربية المتحدة بإنشاء مؤسسة يمنية للتقند في المملكة المتوكلية اليمنية تسمى ( المؤسسة التقندية للركزية ) ويكون لها وحدها امتياز إصدار أوراق التقند اليمنى ، وذلك وفقا للأصص وبالطريقة التي يضعها المجلس الاقتصادي .

- مادة (٢) : تتولى المؤسسة التقندية تنظيم السياسة الائتمانية والمصرفية للمملكة اليمنية والاشراف على تنفيذها وفقا للخخطط العامة التي يرسمها الاتحاد

وبما يساعد على دعم الاقتصاد واستقرار النقد اليمني وعلى تنفيذ الوحدة الاقتصادية بين الدولتين واستكمالها .

مادة (٣) : للمؤسسة النقدية - في سبيل أداء أغراضها - أن تتخذ الوسائل الآتية :-

(١) : توجيه الائتمان بما يكفل مقابلة الحسابات الحقيقية لنواحي النشاط التجارى والزراعى والصناعى فى المملكة المتوكلية اليمنية .

(ب) : مراقبة المؤسسات النقدية الأخرى بما يكفل الاهداف السابقة وسلامة المركز المالى لهذه المؤسسة .

(ج) : إدارة احتياجات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية .

(د) : اتخاذ التدابير المناسبة لمكافحة الاضطرابات الاقتصادية والمالية والمحلية .

(هـ) : الإشراف على عمليات الاستيراد والتصدير وعلى عمليات الصرف .

عملة يمنية جديدة :

مادة (١٠) : تقوم المؤسسة النقدية فى المملكة اليمنية باصدار أوراق النقد اليمني وسك عملة فضية يمنية جديدة تسمى الريال اليمني تكون لها نفس القيمة الاسمية التى للريال ماريا تيرزا ، وتحدد المؤسسة موعد التعامل بالعملة الجديدة .

مادة (٧) : يكون لأوراق النقد التى تصدرها المؤسسة النقدية قوة إبراء غير محدودة .

مادة (٣) : الوحدة القياسية للعملة فى المملكة المتوكلية اليمنية هى الجنيه اليمني ، ويثبت صرف الجنيه اليمني بالجنيه المصرى على أساس التساوى .



- مادة (٤) : تحدد العلاقة بين الريال اليمنى والجنيه اليمنى على أن يكون الريال جزءاً صحيحاً للعملة الورقية وفقاً للأساس الذى تضعه المؤسسة .
- مادة (٥) : يحدد غطاء النقد اليمنى ، بما يضمن تقوية العلاقات بين نقد الجمهورية العربية المتحدة ، وفى سبيل ذلك يتكون الغطاء فى جزء كبير منه ، من أذونات على خزانة الجمهورية العربية المتحدة .
- مادة (٦) : يصل بهذا القانون من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

#### الانظام الدفاعى :

- مادة (١) : يكون جهاز النظام الدفاعى لاتحاد الدول العربية من الهيئات الآتية :-

١ - المجلس الأعلى للاتحاد .

٢ - مجلس الدفاع .

٣ - القيادة العامة للقوات المسلحة .

مادة (٢) : المجلس الاعلى للاتحاد هو الهيئات العليا للدفاع .

ماده (٣) . يتكون مجلس الدفاع من وزراء الدفاع فى بلدى الاتحاد وعضوين من مجلس الاتحاد ، ويحضر الاجتماعات مندوب عن القيادة العامة لقوات الاتحاد ، للاستشارة وتولى أعمال السكرتارية .

مادة (٤) : يختص مجلس الدفاع بالنظر فى التوصيات التى تقدمها له القيادة العامة لقوات الاتحاد بشأن الموضوعات الآتية :-

( ١ ) : السياسة الدفاعية بما يحقق أمن وسلامة الدول أعضاء الاتحاد وتأمين مصالحها المشتركة .

(ب) : السياسة التى تتبع فى إعداد قوات الاتحاد من حيث تنظيمها وتسليحها وتدريبها وإنشاء مناعتها وقواعدها .

(ج) : تعيين الحالات التي تستخدم فيها قوات الاتحاد بأوامر مباشرة من القائد العام للقوات المسلحة .

(د) : السياسة التي تتبع بشأن التعبئة العامة والدفاع المدني عند نشوب الحرب .

اختصاصات القائد العام :

مادة (٥) : يختص القائد العام للقوات المسلحة بما يأتي :  
(١) . وضع وإصدار العمليات لتنفيذ السياسة الدفاعية المقررة من المجلس الاعلى للاتحاد وإدارة عمليات قوات الاتحاد عند نشوب الحرب .

(ب) : تقدير حجم قوات الاتحاد برية وبحرية وجوية وما يلزمها من منشآت وقواعد ومواصلات ووضع البرامج اللازمة لتنفيذ ذلك .

(ج) : توزيع قوات الاتحاد على ضوء خطط العمليات الموضوعة .

(د) : إصدار الأوامر والتعليمات التي يراها لازمة لامتداد قوات الاتحاد للقيام بمسئولياتها بكفاءة تامة في نواحي التنظيم والتسليح والتدريب والتجهيز، لتوحيد النظم والمنشآت التدريبية .

(هـ) : تقديم المقترحات التي يراها بشأن توحيد النظم الادارية والمالية لقوات الاتحاد وبشأن القوانين المنظمة لخدمة أفرادها .

وتصدر القيادة العامة للقوات المسلحة التوجيهات الخاصة بالموضوعات السابقة الذكر إلى هيئة أركان الحرب لتنفيذها بعد موافقة مجلس الدفاع عليها .

مادة (٦) : تندب القيادة العامة من يمثلها لدى رئاسة أركان حرب جيش الاتحاد وتوفر له وسائل الاتصال بكافة أنواعها مع القيادة العامة .

رؤساء هيئته لو كان الحرب :

مادة (٧) : يتولى رؤساء هيئة أركان حرب جيوش الدول الاعضاء تنفيذ التعليمات التي تصدرها القيادة العامة في شأن تنظيم وتسليح وتوجيه وتدريب قوات الاتحاد والاشراف على تنفيذ القواعد وخطوط المواصلات اللازمة لهذه القوات والتي يقرر إنشاؤها ، ويتولون كذلك إعداد قوات الاتحاد باحتياجاتها من المعدات والافراد، وتنظيم الخدمات بما يحقق السياسة المشتركة التي وضعها المجلس الاعلى للاتحاد .

مادة (٨) : تتألف قوات الاتحاد في الدول الاعضاء مما يخصص لها من القوات المسلحة وقواعد عملياتها ووحدات الانذار عن هذه القواعد ووحدات المواصلات والمنشآت والمخازن وورش الإصلاح .

مادة (٩) : تنتقل قوات الاتحاد بين أراضى الدول الاعضاء حسب ما يتطلبه الموقف العسكري وضرورة العمليات الدفاعية وفقاً لما يقرره القائد العام لقوات الاتحاد على أن تكون القيادة للقائد المحلي .

مادة (١٠) . يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

للمجلسان الثقافي والاقتصادي :

مادة (١) : يشكل كل من المجلس الثقافي والمجلس الاقتصادي التابعين لمجلس الاتحاد من عدد متساو من ممثلى كل دولة من الدول أعضاء الاتحاد يختارهم رئيس كل دولة لمدة ٣ سنوات .

مادة (٢) : يتولى رئاسة كل من المجلسين ستويأ أحد ممثلى كل دولة يختاره أعضاء المجلس بالتناوب بين الدول أعضاء الاتحاد .

مادة (٣) : يختص المجلس الثقافي بالآتى :

(١) : رسم السياسة العامة للتعليم بما يكفل تحقيق أهداف الاتحاد وما يستتبع ذلك من تحديد المراحل ووضع الخطوط العامة للمناهج والكتب المدرسية.

(ب) : وضع نظام يكفل وحدة التعليم الفني والمهني في الدول أعضاء الاتحاد .

(ج) : وضع نظم لتقلل الاساتذة والطلاب بين الدول أعضاء الاتحاد ووضع نظم الاختبارات .

(د) : دراسة التراث الثقافي في الدول أعضاء الاتحاد والعمل على تنمية وتقوية هذا التراث الثقافي وتنسيقه .

(هـ) : وضع نظم لكيفية إعداد المعلمين بما يكفل أن يؤدوا رسالتهم بما يحقق الغاية ، ويكون المجلس الثقافي حلقة الاتصال بين مجلس الاتحاد وهيئات الإدارة الثقافية في الدول أعضاء الاتحاد .

مادة (٤) : يختص المجلس الاقتصادي بما يأتي :

(١) : رسم السياسة العامة للشؤون الاقتصادية بما يكفل تحقيق أهداف الاتحاد وتنسيق أوجه النشاط الاقتصادي في الدول أعضاء الاتحاد .

(ب) : وضع الخطط لاستغلال الموارد الطبيعية والبشرية وانشاء التجارة وتنظيم ائقال رؤوس الأموال بين الدول أعضاء الاتحاد .

(ج) : تنظيم التجارة الخارجية للاتحاد ويكون المجلس الاقتصادي حلقة

الاتصال بين مجلس الاتحاد وهيئة الإدارة الاقتصادية في الدول أعضاء الاتحاد .

القسم الثاني

مصر الحديثة والمعاصرة



## المجموعة الأولى .

### مصر العربية إبان الحكم العثماني

(١) قادة جيش الاحتلال العثماني يتفقون

على إبطال المظالم في مصر<sup>(١)</sup>

فبراير ١٧٠٩

« ... ثم أن أهل الوجاقات الست<sup>(٢)</sup> اجتمعوا وافتقروا على إبطال المظالم المتجددة بمصر وضواحيها وكتبوا ذلك في قائمة وافتقروا أيضا أن من كان له وظيفة بدار الضرب<sup>(٣)</sup> والأنبار<sup>(٤)</sup> والتعريف بالبحرين أو المذبح لا يكون له جامكية<sup>(٥)</sup> في الديوان ولا ينتسب لوجاق من الوجاقات وأن لا يحتسب أحد من أهل الأسواق في الوجاقات وأن ينظر المحتسب في أمورهم ويعمرر موازينهم على العادة وأن يركب معه نائب من باب القاضي مباشرة وأن لا يتعرض أحد للسراكب التي يبحر النيل التي تحمل غلال الأنبار وأن يحمل الغلال المذكورة جميع للمراكب التي يبحر النيل ولا تختص مركب منها بباب

(١) الجبرتي ج ١ ص ٣٤ - ٣٥ حوادث ذي الحجة ١١٢٠ (١١ فبراير ١٧٠٩

- ١٢ مارس ١٧٠٩)

(٢) كان الجيش الشافي في مصر يتكون من سبع فرق ( وجاقات ) وقد خرج لوجاق الاكتشافية من هذا الإجماع ووقف في جانب والفرق الست الأخرى في جانب آخر كما يتضح من السياق .

(٣) دار الضرب هي دار سك العملة

(٤) الأنبار يقصد بها مستودعات الغلال الحكومية .

(٥) جامكية جميعا جوامك أو جاكية أو جاكيات كلمة فارسية معناها بدل تعيين أو

بدل جارية .

من أبواب الوجاقات وأن كل ما يدخل مصر من بلاد الأتقاء باسم الاكل لا يؤخذ عليه عشر وأن لا يباع شئ من قسم الحيوانات والقهوة إلى جنس الافرنج، وأن لا يباع الرطل البن بأزيد من سبعة عشر نصفاً فضة وأرسلوا القائمة المكتوبة إلى الباشا ليأخذوا عليها بيورلدى<sup>(١)</sup> ويتأدى به في الأسواق، فتوقف الباشا في اعطاء البيورلدى، ولما بلغ الانكشارية ما قبل هؤلاء اجتمعوا بياهم وكتبوا قائمة نظير تلك القائمة بمظالم الخردة<sup>(٢)</sup> ومظالم إسباهية الولايات وغيرها وأرسلوها إلى الباشا، فعرضها على أهل الوجاقات فلم يمتثلوها وقالوا لابد من إجراء قائمتنا وابطال ما يجب ابطالة منها من المظالم. (وفي يوم الأحد حادى عشرى الحجة) اجتمع أهل الوجاقات، ومعهم المصنّاجى بباب العزب وقاضى العسكر وتقيب الاشراف بالديوان عند الباشا، وأرسلوا إلى الباشا أن يكتب لهم بيورلدى بابطال مأسألوهم فيه والمناذاة به، وأن لم يفعل ذلك أنزلوه ونصبوا عوضه حاكمهم وعرضوا ذلك على الدولة فلما تحقق الباشا منهم ذلك كتب لهم مأسألوهم وكتب لهم القاضى أيضاً حجة على موجه ونزل بهما المحتسب ومباحب الشرطة ونائب القاضى وأغا من أتباع الباشا ونادوا بذلك في الشوارع ... »

---

(١) بيورلدى جمعاً بيورلديات أو بيورديات كلمة تركية معناها أمر أو قرار يصدر من الصدر الاعظم أو الباشا في إحدى الولايات العثمانية .  
(٢) الخردة : مبالغ مفرطة يدفعها الشعب للحكومة في بعض المناسبات .



## (٢) تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية

في مصر على عهد ابراهيم بك ومراد بك<sup>(١)</sup>

وفي يوم السبت خامس عشر ذى الحجة ١١٩٨<sup>(٢)</sup> أرسل مراد بك إلى الباشا وأمره بالنزول، فأنزلوه إلى قصر العيني معزولا وتولى مراد بك قائم مقام وعلق الستور على بابه فكانت ولاية هذا الباشا (مجد باشا) أحد عشر شهرا سوى الثلثة أشهر التي أقامها بغير اسكندرية وكانت أبامة كلها معنا وغلامه .

وفي أواخر شهر الحجة شرع مراد بك في إجراء العلاج بينه وبين ابراهيم بك فأرسل له سليمان بك الأنبا والشيخ أحمد الدردير ومرزوق بك ولده، فتيثوا وسافروا في يوم السبت ثامن عشر منه . واتفقت هذه السنة كالتى قبلها في الشدة والتلاؤ وقصور النيل والفتن المستمرة وتوأت المصادرات والمظالم من الأمراء وانتشار أتباعهم في التواحي لجلب الأموال من القرى والبلدان وإحداث أنواع المظالم ويسمونها مال الجهات ودفع المظالم والفردة حتى أهلكوا الفلاحين وضاق ذرعهم واشتد كربهم وطفشوا من بلادهم فعملوا الطلب على الملزمين وبعثوا لهم المعينين<sup>(٣)</sup> في يوتهم فاحتاج مساتير الناس لبيع أمتعتهم ودورهم ومواشيهم بسبب ذلك مع ما هم فيه من المصادرات الخارجة عن ذلك وتبع من يشم فيه رائحة الغنى فيؤخذ ويحبس ويكلف بطلب أضعاف ما يقدر عليه، وتوالى طلب السلف من تجار البن والبهار عن المكوسات المستقبلية، ولما تحقق التجار عدم الرد استعرضوا خساراتهم من

(١) المجلد ج ٢ ص ٨٣ - ٨٤

(٢) ٣٠ أكتوبر ١٧٨٤ .

(٣) عمال الحكومة النوط بهم جم الضرائب.

زيادة الاسعار ثم مدوا أيديهم إلى المراثي، فإذا مات الميت أطوا بوجوده سواء كان له وارث أو لا، وصار بيت المال من جهة المناصب التي يتولاها شرار الناس بجملة من المال يقوم بدفعه في كل شهر، ولا يحارص فيما يفعل في الجزئيات، وأما الكليات فيختص بها الأمير، فحل بالناس مالا بوصف من أنواع البلاء إلا من تداركه الله برحمته أو اختلس شيئاً من حقه فان اشتهروا عليه عوقب على استخراجه وفسدت النيات وتغيرت القلوب وتغرت الطباع، وكثر الحسد والحقد في الناس لبعضهم البعض، فيتبع الشخص عورات أخيه ويدل به إلى الظالم حتى خرب الإقليم وانقطعت الطرق وعربت أولاد الحرام وقد الأمن ومنعت السبل بالانحطار وركوب الفرور وجلت الفلاحون من بلادهم من الشراقي والظلم وانتشروا في المدينة بنسائهم وأولادهم يصيحون من الجوع ويأكلون ما يتساقط في الطرقات من قشور البطيخ وغيره فلا يجد الزبال شيئاً يكتسه من ذلك، واشتد بهم الحال حتى أكلوا الميتات من الخيل والحمير والجمال، فإذا خرج حمار ميت تزاوجوا عليه وقطعوه وأخذوه ومنهم من يأكله نيا من شدة الجوع، ومات الكثير من الفقراء بالجوع، هذا والفلاء مستمر والأسعار في الشدة وعز الدرهم والدينار من أيدي الناس وقل التعامل إلا فيما يؤكل، وصار صمر الناس وحديثهم في المجالس ذكر المأكول والقمح والسمن، ونحو ذلك لا غير، ولولا لطف الله تعالى وعيبي الغلال من نواحي الشام والروم لهلكت أهل مصر من الجوع.

### (٣٢) رسالة من روسيا إلى الأمراء المماليك

للعقد تحالف معهم ورفع العلم الروسى في مصر (١)

وفي يوم الاربعاء سادس عشر من شهر ذى الحجة ١٢٠٢ (٢) عمل الباشا ديوانا بقصر العيني جمع به سائر الامراء والوجاقلة (٣) والمشايخ بسبب شخص الجي (٤) حضر بمكاتبات من قرال الموسقو (٥) ولخضوره نبأ ينبغي ذكره كما نقل الينا، وهو أن قرال الموسقو لما بلغه حركة العثملى في اجدهاء الأمر على مصر أرسل مكانة إلى أمراء مصر على يد القنصل المقيم بشفر اسكندرية يحذرهم من ذلك ويحضرهم على تحصين الثغر ومنع حسن باشا من العبور، فحضر القنصل إلى مصر واخطى بهم وأطلعهم على ذلك، فأقبلوه ولم يلتفتوا إليه، ورجع من غير رد جواب. وورد حسن باشا فعند ذلك اتهموا وطلبوا القنصل فلم يجدوه وجرى ماجرى وخرجوا إلى قبلى وكتبوا القنصل فاعاد الرسالة إلى قراله وركب هجانا واجتمع بهم ورجع، وصادف وقوع الواقعة بالمشية في السنة الماضية وكانت الهزيمة على المصريين وشاع الخبر في الجهات بعودهم، وقد كان أرسل لتجديدهم عسكريا من قبله ومراكب ومكاتبات صعبة هذا الالجى فحضر إلى دمياط في أواخر رمضان فرأى إنعكاس الأمر فعربد بالثغر وأخذ عدة نقاير (٦) كما ذكر ورجع إلى مرساه أقام بها وكتب قراله وعرفه صورة الحال وأن من بمصر الآن من جنسهم أيضا وأن العثملى لم يزل مقهوراً معهم، فأجع رأيه على مكاتبة المستقرين

(١) الجبرق ج ٢ ص ١٦٣ - ١٦٤ .

(٢) يقابل ١٧ من سبتمبر ١٧٨٨ .

(٣) ضباط الاوجاقات أى الثرق العسكرية .

(٤) الجى بالجم المطة وتكتب احيانا الجيى بالجم المطة أيضا ومنها سفير .

(٥) ملك موسكو ويقصد بها روسيا .

(٦) نقاير منها سفن ومفردها قتيعة .

وإمضاءهم، فكتب إليهم وأرسلها صحبة هذا الالجي وحضر إلى دمياط وأتقد  
الخبر سرّاً بوصوله وطلب الحضور بنفسه، فأعلموا الباشا بذلك مرّاً وأرسلوا  
إليه بالحضور فلما وصل إلى شلقان<sup>(١)</sup> خرج إليه اسمعيل بك في تطريفة كأن  
لم يشعربه أحد وأعد له منزلاً بيولاق وحضر به ليلاً وانزله بذلك القناق<sup>(٢)</sup> ثم  
اجتمع به صحبة على بك وحسن بك ورضوان بك وقرأوا المكاتبات بينهم  
فوصل إليهم عند ذلك جماعة من أتباع الباشا وطلبوا ذلك الالجي عند الباشا  
وذلك بإشارة خفية بينهم وبين الباشا فركبوا معه إلى قصر العيني وأرسل  
الباشا في تلك الليلة اثنتاه<sup>(٣)</sup> لحضور الديوان في صبيحتها فلما تكاملوا أخرج  
الباشا تلك المراسلات وقرئت في المجلس والترجمان يفسرها بالعربي وملخصها  
خطاباً إلى الأمراء المصرية أنه بلغنا صنع ابن عيّن الخائن الفسّاد معكم  
ووقوع الفتن فيكم وقصده أن يعضكم يقتل بعضكم ثم لا يبقى على من يبقى  
منكم ويملك بلادكم ويفعل بها عوائده من الظلم والجور والخراب فإنه لا يضع  
قدمه في قطر إلا ويعمه الدمار والخراب فيتقظوا لأنفسكم واطردوا من حل  
ببلادكم من العثمانية وإرفعوا بتدبيرتنا<sup>(٤)</sup> واختاروا لكم رؤساء منكم وحصنوا  
نقوركم وامنعوا من يصل إليكم منهم الأمن كان بسبب التجارة ولا تخشوه  
في شيء فنحن نكفيكم مؤنته وانصبوا من طرفكم حكماً بالبلاد الشامية كما  
كانت في السابق، ويكون لنا أمر بلاد الساحل والواصل لكم كذا وكذا  
مركباً وبها كذا من العسكر والمقاتلين وعندنا من المال والرجال ما نطلبون  
وزيادة على ما نطلبون، فلما قرئ ذلك اتفقوا على إرسالها إلى الدولة فأرسلت في ذلك  
اليوم صحبة مكانة من الباشا والأمراء وأنزلوا ذلك الالجي في مكان ما لقاعة مكرما.

(١) شلقان بلدة تابعة لمركز تليوب بالقرب من القاهرة

(٢) المنزل

(٣) أوامر تحمل معنى التنبيه بالحضور

(٤) التدبيرة منهاها العلم

( ٤ ) انتفاضة شعبية على ظلم

الامراء للمليك<sup>(١)</sup>

وفي شهر ذى الحجة سنة ١٢٠٩<sup>(٢)</sup> وقع به من الحوادث أن الشيخ الشرفاوى<sup>(٣)</sup> له حصّة في قرية بشرقية بلبيس حضر إليه أهلها وشكوا من محمديك الالقي وذكروا أن اتباعه حضروا إليهم وظلموهم وطلبوا منهم ما لا قدرة لهم عليه واستفتاوا بالشيخ فآذوا وحضروا إلى الأزهر وجمع المشايخ ووقفوا أبواب الجامع وذلك بعدما خاطب مراد بيك وإبراهيم بيك فلم يديبا شيئا، ففعل ذلك في ثاني يوم ووقفوا الجامع وأمرؤا الناس بخلق الاسواق والحوانيت ثم ركبوا في ثاني يوم واجتمع عليهم خلق كثير من العامة وتبعوهم وذهبوا إلى بيت الشيخ السادات وازدحم الناس على بيت الشيخ من جهة الباب والهدكة بحيث يرام إبراهيم بك وقد بلغه اجتماعهم، فبعث من قبله أيوب بيك الدفتردار فحضر إليهم وسلم عليهم ووقف بين يديهم وسألهم عن مرادهم. فقالوا له نريد العدل ورفع الظلم والجور وإقامة الشرع وإبطال الحوادث والمكوسات التي ابتدعتموها وأحدثتموها . فقال لا يمكن الاجابة إلى هذا كله، فاننا ان فعلنا ذلك ضاقت علينا المعاش والتنفقات . فقيل له هذا ليس يضر عند الله ولا عند الناس، وما الباعث على الاكثار من التنفقات وشراء للمليك والأمير يكون أميرا بالإعطاء لا بالأخذ فقال حق أبلغ وانصرف، ولم يدهم بمجواب، واتفق المجلس وركب المشايخ إلى الجامع الأزهر واجتمع أهل

(١) الميرق ج ٢ ص ٢٥٨ - ٢٥٩ .

(٢) كل هذا الشهر يقع في الفترة من ١٩ يونيو ١٧٩٥ إلى ١٨ يوليو ١٧٩٥ .

(٣) هو الشيخ عبد الله الشرفاوى شيخ الجامع الأزهر .

الاطراف من العامة والرعية وباتوا بالمسجد وأرسل ابراهيم بك إلى المشايخ  
بعضدهم ويقول لهم أنا معكم وهذه الأمور على غير خاطري ومرادى وأرسل  
إلى مراد بك يخفيه عاقبة ذلك فبعث مراد بك يقول أجيئكم إلى جميع  
ما ذكرتموه الاشبهين: ديوان بولاق وطلبكم المتكسر من الجامكية ونبتل  
ما عدا ذلك من الحوادث والظلم وندفع لكم جامكية سنة تاريخه أثلاثا  
ثم طلب أربعة من المشايخ عنهم باسمائهم فذهبوا إليه بالجيزة فلاحظهم واتس  
منهم السعى في المصلح على ما ذكر ورجعوا من عنده وابتاعوا على ذلك تلك  
الليلة وفي اليوم الثالث حضر الباشا إلى منزل ابراهيم بك واجتمع الامراء  
هناك وأرسلوا إلى المشايخ فحضر الشيخ السادات والسيد النقيب<sup>(١)</sup> والشيخ  
الشرقاوى والشيخ البكرى والشيخ الأمير وكان المرسل اليهم رضوان كيتخدا  
ابراهيم بك فذهبوا معه ومتعوا العامة من السعى خلقهم ودار الكلام بينهم  
وطال الحديث وانحط الأمر على أنهم تابوا ورجعوا والتزموا بما شرطه  
العلماء عليهم وانعقد المصلح على أن يدفعوا سبعة وخمسين كيسا موزعة على أن  
يرسلوا غلال الحرمين ويصرفوا غلات الشون وأموال الرزق ويطلوا رفع  
المظالم المحدثه والكشوفيات والتفاريذ<sup>(٢)</sup> والمكوس ما عدا ديوان بولاق وأن  
يكفوا أتباعهم عن امتداد أيديهم إلى أموال الناس ويرسلوا صرة الحرمين  
والعوائد المقررة من قديم الزمان ويسعروا في الناس سعة حسنة وكان  
القاضى حاضراً بالمجلس فكتب حجة عليهم بذلك وقر من<sup>(٣)</sup> عليها الباشا

(١) السيد النقيب عمر مكرم .

(٢) معناها خرائب أو اقوات .

(٣) ثمن فل ماض مشتقة من السمكة التركية ثمران ومعناها وقم على ثمران أو

وختم عليها ابراهيم بيك وأرسلها إلى مراد بيك فختم عليها أيضا. وانجحت  
الفتنة ورجع المشايخ وحول كل واحد منهم وأمامه وخلفه جملة عظيمة من  
العامه، وهم ينادون حسب مارسم ساداتنا العلماء بأن جميع المظالم والجوادرث  
والمكوس بطلاله من مملكة الديار المصرية، وفرح الناس وظنوا صحته  
وفضحت الأسواق وسكن الحال على ذلك نحو شهر، ثم عاد كل ما كان مما ذكر  
وزيادة. ونزل عقيب ذلك مراد بيك إلى دمياط وضرب عليها الضرائب  
العظيمة وغير ذلك .

#### ( ٥ ) رأى العثمانيين في زعامة مصر العلمية

حديث بين الباشا العاتى وشيخ الجامع الازهر<sup>(١)</sup>

وصل إلى مصر في أواخر سنة احدى وستين ومائة وألف<sup>(٢)</sup> الجانب  
الأفخم أحمد باشا المعروف بكور وزير وسبب تلقبه بذلك أنه كان بعينه  
بعض حول .. واستقر بالقلعة وقابله صدور العلماء في ذلك الوقت وم الشيخ  
عبدالله الشبراوى شيخ الجامع الازهر والشيخ سالم التفراوى والشيخ سليمان  
المنصورى. فتكلم معهم وناقشهم وباحثهم ثم تكلم معهم في الرياضيات فأحجموا  
وقالوا لانعرف هذه العلوم، فعجب وسكت، وكان الشيخ عبدالله الشبراوى له  
وظيفة الخطابة بجامع السراية ويطلع في كل يوم جمعة ويدخل عند الباشا  
ويتحدث معه ساعة وربما تقضى معه ثم يخرج إلى المسجد ويأتى إلى الباشا في  
خواصه فيخطب الشيخ ويدعو السلطان والباشا ويصلى بهم ويرجع الباشا إلى مجامسه  
ويزل الشيخ إلى داره، فطلع الشيخ على عادته في يوم الجمعة واستأذن ودخل

(١) الميجنى ج ١ ص ١٨٦ - ١٨٧ .

(٢) كانت سنة ١١٦١ هـ تقع في الفترة من ٢ يناير ١٧٤٨ إلى ٢١ ديسمبر ١٧٤٨

عند الباشا بمحادثته، فقال له الباشا «المسموع عندنا بالديار الرومية أن مصر منبع الفضائل والعلوم وكنت في غاية الشوق إلى المجيء إليها فلما جئتها وجدت كما قيل نسمع بالمعدي خير من أن تراه» فقال له الشيخ «هي يا مولانا كما سمعتم معدن العلوم والمعارف» فقال «وأيّن هي وأنتم أعظم علمها وقد سألتكم عن مطلوب من العلوم فلم أجد عندكم منها شيئاً، وغاية تحصيلكم الفقه والمعقول والوسائل ونبذتم المقاصد» فقال له «نحن لسنا أعظم علمها وإنما نحن المتصدرون لخدمتهم وقضاء حوائجهم عند أبواب الدولة والحكام وغالب أهل الأزهر لا يشتغلون بشيء من العلوم الرياضية الا بقدر الحاجة للموصلة إلى علم الفرائض والموارث كعلم الحساب والعيار<sup>(١)</sup>» فقال له «وعلم الوقت كذلك من العلوم الشرعية بل هو من شرط صحة العبادة كالعلم بدخول الوقت واستقبال القبلة وأوقات الصوم والأهلة وغير ذلك» فقال «نعم معرفة ذلك من فروض الكفاية، إذا قام به البعض سقط عن الباقي، وهذه العلوم تحتاج إلى لوازم وشروط وآلات وصناعات وأمور ذوقية كرفة الطبيعة وحسن الوضع والنخط والرمح والنشكيل والأمور المطاردية. وأهل الأزهر بخلاف ذلك غالبهم فقراء وأخلاق مجتمعة من الفري والآفاق فيندر فيهم الغالبية لذلك» فقال «وأيّن البعض» فقال «موجودون وفي بيوتهم يسهى اليهم» ثم أخبره عن الشيخ الوالد<sup>(٢)</sup> وعرفه عنه وأطنب في ذكره فقال «لنتمس منكم إرساله عندي» فقال «يا مولانا انه عظيم القدر وليس هو تحت أمرى» فقال «وكيف العارقي إلى حضوره» قال «تكتبون له إرسالية مع بعض خواكم فلا يسمعه الامتناع» ففعل ذلك وطلع إليه وأبى دعوته وممر برؤياه اغبط به كثيراً وكان يعود إليه يومين في الجمعة وهما السبت والأربعاء وأدراك منه مأموله وواصله بالبر والإكرام الزائد الكثير ولازم المطالعة عليه مدة ولايته وكان يقول «لولم أغتم من مصر إلا إجتماعي بهذا الاستاذ لكفاني».

(١) البيا هو المكيال والموازين -

(٢) هو حسن الجيرني -



## (٦) المجتمع المصري إبان الحكم العثماني

واعظ تركي يحمل على المصريين بسبب

ما يفعلوه بضرائح الأولياء<sup>(١)</sup>

وفي شهر رمضان ١١٢٣<sup>(٢)</sup> جلس رجل رومي<sup>(٣)</sup> واعظ يعظ الناس  
بجامع المؤيد فكثر عليه الجمع وازدحم المسجد وأكثرهم أتراك ثم انتقل من  
الوعظ وذكر ما يفعله أهل مصر بضرائح الأولياء وإيقاد الشموع والقناديل  
على قبور الأولياء وتقبيل أعتابهم، وفعل ذلك كفر يجب على الناس تركه،  
وعلى ولاية الأمور السمي في إبطال ذلك وذكر أيضا قول الشعرائي في طبقاته  
أن بعض الأولياء أطلع على اللوح المحفوظ وأنه لا يجوز ذلك ولا تطلع  
الأنبياء فضلا عن الأولياء على اللوح المحفوظ وأنه لا يجوز بناء القباب على  
ضرائح الأولياء والتكباب ويوجب هدم ذلك وذكر أيضا وقوف الفقراء بياب  
زويلة في ليالي رمضان . فلما سمع حزه ذلك خرجوا بعد صلاة التراويح  
ووقفوا بالنبايت والأسلحة فهرب الذين يقفون بالسباب فقطعوا الجوخ  
والأكرا المتعلقة وهم يقولون أين الأولياء . فذهب بعض الناس إلى العلماء  
بالأزهر وأخبرهم بقول ذلك الواعظ وكتبوا فتوى وأجاب عليها الشيخ  
أحمد التفراوى والشيخ أحمد الخليفى بأن كرامات الأولياء لا تنقطع بالموت،  
وأن إنكاره على اطلاع الأولياء على اللوح المحفوظ لا يجوز ويجب على  
الحاكم زجره عن ذلك . وأخذ بعض الناس تلك الفتوى ودفعها للواعظ وهو  
في مجلس وعظه، فلما قرأها غضب وقال يا أيها الناس إن علماء بلدكم أقتوا

(١) الميرتج ج ١ ص ٤٨ - ٤٩ .

(٢) حل شهر رمضان ١١٢٣ في الفترة من ١٣ أكتوبر ١٧١١ إلى ١١ نوفمبر ١٧١١

(٣) استخدم الميرتج كلمة رومي بمعنى تركي أو عثماني .

بمخلاف ما ذكرت لكم وإنى أريد أن أتكم معهم وأباحثهم فى مجلس قاضى  
 المسكر<sup>(١)</sup> فهل منكم من يساعدنى على ذلك وينصر الحق فقال له الجماعة نحن  
 معك لا نفارقك فزل عن الكرمى واجتمع عليه من العامة زيادة عن ألف نفس  
 ومر بهم من وسط القاهرة إلى أن دخل بيت القاضى قريب العصر فانزعج  
 القاضى وسألهم عن مرادهم فقدموا له الفتوى وطلب منه احضار المفتين  
 والبحث معها فقال القاضى اصرفوا هؤلاء الجوع ثم نحضرهم ونسمع دعواكم  
 فقالوا ما نقول فى هذه الفتوى قال هى باطلة فطلبوا منه أن يكتب لهم حجة  
 يطلونها فقال أن الوقت قد ضاق والشهود ذهبوا إلى منازلهم وخرج الترجمان  
 فقال لهم ذلك فضربوه واخفى القاضى بحريمه فما وسع الثائب إلا أنه كتب  
 لهم حجة حسب مرادهم ثم اجتمع الناس فى يوم الثلاثاء عشرينه وقت الظهر  
 بالمؤيد لسباع الوعظ على عادتهم، فلم يحضر لهم الواعظ، فأخذوا يسألون عن  
 المانع من حضوره فقال بعضهم أظن أن القاضى منعه من الوعظ، فقام رجل  
 منهم وقال أيها الناس من أراد أن ينصر الحق فليقم معى فتبعه الجمل الصغير  
 فمضى بهم إلى مجلس القاضى فلما رآهم القاضى ومن فى المحكمة طارت عقولهم  
 من الخوف وفر من بهامن الشهود ولم يبق إلا القاضى فدخلوا عليه وقالوا  
 له أين شيخنا فقال لا أدري فقالوا له قم واركب معنا إلى الديوان ونكلم  
 الباشا فى هذا الأمر ونسأله أن يحضر لنا أخصامنا الذين أقتوا بقتل شيخنا  
 وتباحث معهم فإن اتبوا دعواهم نجوا من أيدينا وإلا قتلناهم، فركب القاضى  
 معهم مكرها وتبعوه من خلفه وأمامه إلى أن طلوا إلى الديوان فسأله  
 الباشا عن سبب حضوره فى غير وقته فقال أنظر هؤلاء الذين  
 ملأوا الديوان والحوش فهم الدين أنوا . بن وعرفه عن قصتهم  
 وما وقع منهم بالأمس واليوم، وأنهم ضربوا الترجمان وأخذوا منى حجة

قهرأ وأنوا اليوم وأركبوني قهراً ، فأرسل الباشا إلى كمتخدا الينكجارية<sup>(١)</sup> وكنخدا العزب وقال لهما اسألوا عن هؤلاء مرادهم فقالوا نريد احضار الثغراوي والخليفي ليبحثا مع شيخنا فيما افتيا به عليه فاعطاهم الباشا يورلديا<sup>(٢)</sup> على مرادهم ونزلوا إلى المؤيد وأنوا بالواعظ وأصعدوه إلى الكرسي فصار يعظهم ويحرضهم على اجتماعهم في غد بالمؤيد وبذهبون بجميعتهم إلى القاضى وحضهم على الانتصار للدين وقمع الدجائين وافترقوا على ذلك. وأما الباشا فانه لما أعطاهم البيورلدى أرسل يورلديا إلى ابراهيم بك وقيطاس بك يعرفهم ما حصل وما فعله السامنة من سوء الأدب وقصدهم تحريك الفتن وتحقيرنا نحن والقاضى، وقد عزمت أنا والقاضى على السفر من البلد فلما قرأ الأمراء ذلك لم يقر لهم قرار وجمعوا المناجق والأغوات ببیت الدفردار وجمعوا رأيهم على أن ينظروا هذه المصبة من أى وجاق ويخرجوا من حقهم وينفى ذلك الواعظ من البلد وأمروا الأغا أن يركب ومن رآه منهم قبض عليه وأن يدخل جامع المؤيد ويطرد من يسكنه من السقط<sup>(٣)</sup> فلما كان صبيحة ذلك اليوم ركب الأغا وأرسل الجاوشية إلى جامع المؤيد فلم يجدوا منهم أحداً وجعل يتحص ويقتش على أفراد المتعصبين فمن ظفر به أرسله إلى باب أغسانه فضربوا بعضهم وتقا بعضهم وسكت الفتنة .

(١) وكيل فرقة الانكشارية .

(٢) أمرا .

(٣) عامة الشعب الذين لا وزن لهم في نظر الحاكم وهي تحل معنى الاستلاء على الشعب والازدراء به .

## (٧) المجتمع في مصر ابان الحكم العثماني

### خزل ختان<sup>(١)</sup>

في سنة ١١٠٨ هـ عمل الامير عبد الرحمن بك عرسا عظيما لختان اولاده وهادته الاعيان والامراء والتجار بالهدايا والتقديم<sup>(٢)</sup> وكان مهما<sup>(٣)</sup> عظيما استمر عدة أيام لم يتفق نظيرة لأحد من ولاية مصر نصبوا في ديوان القورى وقايتباى الأحمال والتناديل وفر شوها بالفرش الفاخرة والوسائد والطنافس وأنواع الزينة ونصبوا الخيام على حوش الديوان وحوش السراية وعلقوا التعاليق بها وخيام تركية واتصل ذلك بابواب القلعة السبعانية الى الرملة والمهجر ووقف أبواب العكاكيز وكسختدا الجاوشية وأغات المتفرقة والامراء وباشجاو ريش الينكجيرية والعزب والأغا والوالى والمحتسب الجميع ملازمون للخدمة وملاقة المدعين، وفى أوساطهم المحازم الزردخان وأبو اليسر الجنكى ملازم بديوان القورى ليلا ونهاراً وجنك اليهود بديوان قايتباى وأرباب الملاعب والبهلوانيين والحيلة بالحيشان وأبواب القلعة مفتوحة ليلا ونهاراً وأصناف الناس على اختلاف طبقاتهم وأجتماعهم أمراء وأعيان وتجار وأولاد بلد طالعين نازلين للفرجة ليلا ونهاراً وختن مع أولاده عند انقضاء المهم مائى غلام من أولاد الفقراء ورسم لكل غلام بكسوة ودرام، ودعوا في أول يوم المشايخ والعلماء، وثانى يوم أرباب السجاجيدو الخرق، وثالث يوم

(١) الجبرتي ج ١ ص ١٠٠

(٢) سنة ١١٠٨ تقابل الفترة من ٣١ يوليو ١٦٩٦ - ١٩ يوليو ١٦٩٧

(٣) هدايا تقدم بمناسبة التقديم

(٤) مهم منها ما خزل

الأمراء والعماجات ثم الاغوات والوجاقلية والاختيارية والجرجية وواجب  
رعايات الابواب كل طائفة يوم مخصوص بهم ثم للتجار وخوارج الشرب<sup>(١)</sup>  
والغورية ثم الفواقجية والعقادين والقوانين ومقاربة طيلون وأرباب الحرف  
ومجاورى الازهر والعميان بوسط حوش الديوان غدوا وعشيا، ثم خلع  
الملح والفراوى وأنعم بمخصص وعثمانة على أرباب الديوان والمخدم وكذلك  
كساي للجك وأرباب المساهى والبهلوانيين والطباخين والمزينين  
وانعامات وبقاشيش .

#### (٨) المجتمع المصرى إبان الحكم العثماني

هـدية

من شعاذى مصر لأمير عرف بالعطف عليهم<sup>(٢)</sup>

وفى سنة ثلاثين ومائة والى مات الأمير الكبير إبراهيم بك المعروف بابن شنب  
تقلد الإمارة والعصبة وكان من الأمراء الكبار المعدودين ، تولى إمارة  
الحج سنة تسع وتسعين والى وطلع بالحج مرتين ، ثم عزل عنها استعفاه  
لامور وقعت له مع العرب باغراء بعض أمراء مصر ، وسافر أميراً على  
العسكر المملى فى فتح كريد فى غرة المحرم سنة اربع ومائة والى . ولما ركب  
بالموكب خرج امامه شيخ الشعاتين وجملة من طوائفه لانه كان معسالم  
ويعرفهم بالواحد ، وكان اذا اعطى بعضهم نصفاً<sup>(٣)</sup> فى جهة ولاقاء فى  
طريقه من جهة أخرى يقول له اخذت نصيبك فى المل القلاني . ثم رجع  
الى مصر فى شهر ذى الحجة وطلع الى اسكندرية ووصل خير قدومه إلى

(١) الذين يدون الشراب .

(٢) الجبرتي ج ١ ص ١٠٠

(٣) أى نصف فقه وهى عمة .

مصر فجمع الشخاتون من بعضهم دراهم واشتروا حصانا ازرق وعملوا  
سرجا مغرقا ورختا وركابا مطليا وعباء مزرکش ورشمة ، كلفة ذلك  
اثنان وعشرون الف فضة . ولما وصل الى (قصر) الحلى قدموه له فقبله منهم  
وركبه الى داره . وذهبت اليه الامراء والاعيان وساموا عليه وهنوه بالسلامة .  
وخلع على شيخ الشحاتين وتقييهم كل واحد جوخة ولكل فقير جبة وطاقيـة  
وشملة . ولكل امير قميص وملاية فيومي ، واغدق عليهم إغداقا زائدا  
وعمل لهم سماطا .

#### (٩) المجتمع المصري إبان الحكم العثماني

##### المجون والنسق في

##### موالد الاولياء<sup>(١)</sup>

لما توفي الشيخ عبد الوهاب الغففي أحد كبار مشايخ الطرق الصوفية في  
ثاني عشر صفر سنة اثنتين وسبعين ومائة وألف<sup>(٢)</sup> دفن بجوار سيدي عبد الله  
المتوفى ونزل سيل عظيم وذلك في سنة ثمان وسبعين ومائة وألف<sup>(٣)</sup> فهدم  
القبور وعامت الاموات فانهدم قبره وامتلأ بالماء فاجتمع أولاده ومريدوه  
ونوا له قبرا في العاوة على اليمين تربة الشيخ المتوفى ونقلوه اليه قريبا من  
عمار السلطان قايتباي وبنا على قبره قبة معقودة وعملوا له مقصورة ومقاما  
من داخلها وعليه عمامة كبيرة وصبروه مزاراً عظيماً يقصد للزيارة ويختلط به  
الرجال والنساء ، ثم أنشأوا بجانبه قصرا عاليا عمره محمد كيتخدا أباطه

(١) المجلد ج ١ ص ٢٢٠ - ٢٢١ .

(٢) ١٥ من أكتوبر ١٧٠٨ .

(٣) كانت ١١٧٨ تقم في الفترة من أول يوليو ١٧٦٤ الى ١٩ يونيو ١٧٦٥ .

وسور له رجة متسعة مثل الخوش لوقف الدواب من الخيل والحمير وتروا بها قبوراً كثيرة بها كثير من أكابر الألباء والعلماء والمحدثين وغيرهم من المسلمين والمسلمات، ثم أنهم ابتدعوا له موسماً وعيداً في كل سنة يدعون إليه الناس من البلاد القبلية والبحرية فينصبون خياماً كثيرة وصواوين ومطابخ وقهاوى ويجتمع العالم الأكبر من أخلاط الناس وخواصهم وعوامهم وفلاحين الأرياف وأرباب الملاهى وللعاب والموازي والبغايا والقرادين والحواة فيماؤن الصحراء والبستان فيعطون القبور ويوقدون عليها النيران ويصبون عليها القاذورات ويبولون ويتغوطون ويبنون ويلعبون ويرقصون ويضربون بالطبول والزمر ليسلاً ونهاراً ويستمر ذلك نحو عشرة أيام أو أكثر ويجتمع لذلك أيضاً الفقهاء والعلماء وينصبون لهم خياماً أيضاً ويقصدى بهم الأكابر من الأمراء والتجار والعامة من غير انكار بل ويستقدون أزدلك قرية وعبادة ولو لم يكن كذلك لأنكره العلماء فضلاً عن كونهم يفعلوه فإله يتولى هدايتنا أجمعين .

(١٠) صور من المجتمع في مصر

إبان الحكم العثماني

المجاهد<sup>(١)</sup>

وفي شهر رجب ١٢٠٠<sup>(٢)</sup> من الجوادث المستعجلة أن امرأة تعلق  
برجل من المجاذيب يقال له الشيخ على البكرى<sup>(٣)</sup> ومعتقد عند العوام وهو

(١) الجبتي ج ٢ ص ١٠٦ - ١٠٧ .

(٢) كان هذا الشهر يقع في الفترة من ٣٠ أبريل ١٧٨٦ حتى ٢٩ مايو ١٧٨٦ .

(٣) كان هذا الرجل يمكن سويته البكرى فأطلق عليه اسم البكرى وهو لا ينتمي إلى

أمة البكرى . أنظر الجبتي ج ٢ ص ٢٤٨ .

رجل طويل حليق للحية يمشى عريانا وأحيانا بلبس قيصا وطباقية ويمشى حافيا نصارت همه المرأة تمشى خلقه أينما توجه ، وهى بازارها وتخطط فى أنفاسها وتدخل معه إلى البيوت وتطلع الحريمات واعتقدتها النساء وهادوها بالدرهم والملابس وأشاعوا أن الشيخ لحظها وجذبها وصارت من الأولياء ثم ارتقت فى درجات الجذب وثقلت عليها الشربة فكشفت وجهها ولبست ملابس كالرجال ، ولازمته أينما توجه وبثهمما الأطفال والصغار وهوام العوام ومنهم من اقتدى بهما أيضا ونزع ثيابه وتمنجل فى مشيته وقالوا إنه اعترض على الشيخ والمرأة فجذبته الشيخ أيضا أو أن الشيخ لسه فصار من الأولياء وزاد الحال وكثر خلقهم أو باش الناس والصغار وصار يخطفون أشياء من الاسواق ويصيرهم فى مرورهم ضجة عظيمة وإذا جلس الشيخ فى مكان وقف الجميع وازدحم الناس للفرحة عليه وتصدع المرأة على دكان أو علوة وتتكلم بفاحش القول ساعة بالعربى ومرة بالتركى والناس تنصت لها ويقبلون يدها ويتمركون بها وبعضهم يضحك ومنهم من يقول الله الله وبعضهم يقول دستور يا أسيادى وبعضهم يقول لاتعترض بشئ فمر الشيخ فى بعض الأوقات على مثل هذه الصورة والفضجة ودخلوا من باب بيت القاضى الذى من ناحية بين القصرين وبلك المظقة سكن بعض الأتحد يقال له جعفر كاشف، فقبض على الشيخ وادخله داره ومعه المرأة وباقي المجاذيب فاجلسه وأحضر له شيا يأكله وطرده الناس عنه وادخل المرأة والمجاذيب إلى الحبس وأطلق الشيخ لحال سبيله وأخرج المرأة والمجاذيب فضرهم وعزهم ثم أرسل المرأة إلى المارستان وربطها عند المجانين وأطلق باقي المجاذيب بعد أن استغاثوا وتابوا ولبسوا ثيابهم وطارت الشربة من رؤسهم وأصبح الناس يتحدثون بقصصهم، واستمرت المرأة محبوسة بالمارستان حتى



حدثت الحوادث فخرجت وصارت شيخة على اقاردها ، ويعتقدها الناس والنساء وجمعت عليها الجمعيات وموالد وأشباه ذلك .

(١١) شخصيات ظهرت في الحياة السياسية المصرية إبان الحكم العثماني

ترجمة همام بن يوسف الهواري

عظيم بلاد الصعيد<sup>(١)</sup>

الجناب الأجل والكهف الأطل الجليل للعظم والملاذلة نعم الاصيلي المسمى  
ملجأ الفقراء والأمراء وعط رجال الفضلاء والكبراء شيخ العرب الأدهم  
شرف الدولة همام بن يوسف بن أحمد بن محمد بن همام بن صبيح بن سيبه  
الهواري عظيم بلاد الصعيد ومن كان خيره وبره يعم القريب والبعيد، وقد  
جمع فيه من الكمال ما ليس فيه لغيره مثال، نزل بحرم سعاده قوافل الأسفار،  
وتلقى عنده عصى السيار، وأخبره غنية عن البيان، مسطرة في صحف الإمكان  
منها أنه إذا نزل بساحته الوفود والضيوفان تلقاهم الخدم وأنزلوهم في أماكن  
معدة لأهائهم وأحضر لهم الاحتياجات والأوازم من السكر وشع النسل  
والاواني وغير ذلك، ثم مرتب الأطعمة في الغداء والعشاء والفقور في الصباح  
واللربيات والحلوى مدة أقامتهم لمن يعرف ومن لا يعرف، فان أقاموا على  
ذلك شهورا لا يتخل نظامهم ولا ينقص راتبهم والاقصوا أشغالهم على أتم  
مردام وزادهم إكراما وانصرفوا شاكرين، وأن كان الوافد ممن يرتجى  
البر والاحسان أكرمه وأعطاه وبلغه أضعاف ما يترجاه، ومن الناس من كان  
يذهب اليه في كل سنة ويرجع بكفاية عامة وهذا شأنه من كل من كان من  
الناس، وأما إذا كان الوافد عليه من أهل القضاة أو ذوي البيوت قابله  
بمزيد الاحترام وحياء بمزيل الإنعام وكان ينعم بالهواري والعبيد والسكر

والفلال والتمر والسمن والعسل، وإذا ورد عليه انسان ورآه مرة وغاب عنه سنين ثم نظره وخاطبة عرفه وتذكره، ولا يشاء وحاله فيما ذكر من الضيفان والوافدين والمستوفدين أمر مستمر على الدوام لا ينقطع أبداً، وكان القراشون والمحمد يهيمون أمر الفطور من طلوع الفجر فلا يفرغون من ذلك الا ضجوة النهار، ثم يشرعون في أمر القداء من الضجوة الكبرى إلى قريب العصر، ثم يتدثون في أمر العشاء فلا يفرغون من ذلك الا بعد العشاء وهكذا، وعنده من الجوارى والمرارى والممالك والعبيد شيء كثيرة ويطلب في كل سنة دفتر الارقاء، ويسأل عن مقدار من مات منهم فان وجدهم بحسمائة أو أربعائة استبشر وانشرح وان وجد ثلثمائة أو أقل أو نحو ذلك اغتم وانقبض خاطره، ورأى أن ربما كانت في أعظم من ذلك وكان له برهم زراعة قصب السكر وشركة فقط اثنا عشر الف ثور وهذا بخلاف المعد للحرث ودراس الفلال والسواقي والطواحين والجواميس والأبقار الحلاية وغير ذلك، وأما شون الفلال وحواصل السكر والتمر بأنواعه والعجوة شيء لا يعد ولا يحمد، وكان الانسان الغريب إذا رأى شون الفلال من البعد ظنّها مزارع مرتفعة لطول مكث الفلال وكثرتها فينزل عليها ماء المطر ويختلط بالتراب فتنب وتصبير خضراء كأنها مزرعة، وكان عنده من الأجناد والقواصة وأكثرهم من بقايا القاسمية انضموا اليه وانتمسوا له وهم عدة وافرة وتزوجوا وتوالدوا وتخلقوا باخلاق تلك البلاد ولغاتهم، وله دواوين وعده كتبة من الاقباط والمستوفيين والمحاسبين لا يطل شغلهم ولا حاسبهم ولا كتابهم ليلاً ونهاراً، يجلس معهم حصّة من الليل الى الثالث الأخير بمجلسة الداخل يحاسب ويملي ويأمر بكتابة مراسيم ومكاتبات لا يعزب عن فكره شيء قل ولا جل، ثم يدخل إلى الحرم فينام حصّة لطيفة

ثم يقوم إلى الصلاة وإذا جلس مجلسا عاما وضع بجانبه فتجانا فيه قطنة وماء ورد فإذا قرب منه بعض الأجلان وتحادثوا معة وانصرفوا مسح بتلك القطنة عينية وشمها بأنفه حذار من رائحتهم وصنائهم، وكان له صلوات واغداقات وغلل يرسلها للعلماء وأرباب المظاهر بمصر في كل سنة وكان ظلا ظليلا بأرض مصر ولما ارتحل لزيارته شيخنا السيد محمد مرتضى وعرف فضله أكرمه أكراما كثيرا وأنعم عليه بغلل وسكر وجوار وعبيد وكذلك كان فعله مع أمثاله من أهل العلم والمزايا، ولم يزل هذا شأنه حتى ظهر أمر علي بك وحصل ما تقدم شرحه من وقائمه مع خشداشينه وذهابه إلى الصعيد وصاحبه مع صالح بك وانضمامه إليه وكان المترجم صديقا لصالح بك وعشيرته فأمدهما بالمال والرجال مراعاة لسعي صالح بك حتى تم لهما الأمر وغدر على بك بصالح بك وخرجت رجاله وأتباعه إلى الصعيد وأعلموه بما أرقه بهم على بك فأغتم على فقد صالح بك غما شديدا وحمله ذلك على أن أشار عليهم بذهابهم إلى أسيوط وتملكهم أياها فانها باب الصعيد فذهبوا إليها مع جملة المتأني من مصر والمطرودين كما تقدم وأمدهم شيخ العرب المترجم حتى ملكوها وأخرجوا من كان بها واستوحش منه على بك بسبب ذلك وتابع إرسال التجاريد وقدر الله بخذلان القبالي ورجوعهم إلى قبلي على تلك الصورة، فعند ذلك علم همام أنه لم يبق مطلوبوا لهم سواء وخصوصا مع ما وقع من فشل كبار الحوارة وأقاربه وتفاقم عليه فلم يسعه إلا الارتحال من فرسوط وتركها بما فيها من الخيرات وذهب إلى اسناتات في ثامن شعبان من السنة ودقن في بلدة تسمى قوله<sup>(١)</sup> ففضى عليه بهارجه الله، وخاف من الأولاد المذكور ثلاثة وهم درويش وشاهين وعبد الكريم، ولما مات انكسرت نفوس الأمراء، ثم إن أكابر الحوارة قدموا ابنه درويشا لكونه أكبر إخوته وأشاروا عليه

(١) قرية تابعة لمركز الأقصر في محافظة قنا

بمقابلة محمد بك قفعل ، وأما الأمراء فتنهم من أخذ أمانا من محمد بك وقبائله وانضم اليه ، ومنهم من ذهب إلى ناحية درنة ونزل البحر وسافر إلى الشام والروم ، ومنهم من انزوى إلى الهوارة بالصعيد وحضر درويش صعبة محمد بك إلى مصر وقابل على بك وأعطاه بلاد فرشوط ورجع مكرما إلى بلاده فلم يحسن السير ولم يفلح وأول ما بدأ في أحكامه أنه صار يقبض على خدم أبيه وأتباعه ويعاقبهم ويسلب أموالهم وقبض على رجل يسمى زعيتز وكيل البصل للرتب لمطايخ أبيه فأخذ منه أموالا عظيمة في عدة أيام على مرار ، أخذ منه في دفعة من الدفعات من جنس الذهب لثبنتي أربعين ألفا ، وكذلك من يصنع البرد للجوارى السود والعبيد وذلك خلاف وكلاء الغلال والأقصاب والسكر والسمن والعسل والتمر والشمع والزيت والبن والشركاء في المزارع ، ووصلت أخباره بذلك إلى علي بك فعين عليه أحد كتفخدا وسافر إليه بعدة من الأجناد والمماليك وطالبه بالأموال حتى قبض منه مقادير عظيمة ورجع بها إلى مخدومه ، واقتدى به بعد ذلك محمد بك في أيام إمارته وأخذ منه جملة وكذلك أتباعه من بعده حتى أخرجوا ما في دورهم من المناع والأواني والنحاس قناطير مقتطرة ثم تتبعوا الحفر لأجل استخراج الخبايا حتى هدموا الدور والمجاس ونشوها وأخربوها ، وحضر درويش المذكور باخرة عن مصر جاليا عن وطنه ، ولم يزل بها حتى مات كأحد الناس ، واستمر شاهين وعبد الكريم يزرعان بأرض الوقف أسوة للزارعين ويصيشون حتى ماتا ، فأما شاهين فقتله مراد بك في سنة أربع عشرة ومائتين والفرنيسيس لأموال تقمها عليه ، وخلف ولدا يدعى محمدا وأما عبد الكريم فانه مات على فراشة قريبا من ذلك التاريخ وترك ولدا يدعى هاما دون البلوغ يوصف بالنجابة حسبنا نقل إلينا من

السفارة<sup>(١)</sup>، وكان ينبغي مكانته في بعض المقتضيات، ورايت ابن عمه محمد المذكور حين أتى إلى مصر بعد ذهاب الفرنسي، وتردد عندى مراراً، وسبحان من يرث الارض ومن عليها وهو خير الوارثين .

(١٢) شخصيات ظهرت في الحياة السياسية المصرية.

ترجمة سويلم بن حبيب<sup>(٢)</sup>

أحد كبار مشايخ العرب في القليوبية

الجناب الكبير والمقدام الشهير من سرت بذكره الركبان، وطار صيته بكل مكان، الفارس الضرمم النجيب، شيخ العرب سويلم بن حبيب، من أكابر عظماء مشايخ العرب بالقليوبية، ومسكنهم دجوة على شاطئ البحر، وهو كبير نصف سعد مثل أبيه حبيب بن أحمد، وليس لهم أصل مذكور في قبائل العرب وإنما اشتهروا بالفروسية والشجاعة، وحبيب هذا أصله من شطب قرية قرية من أسبوط، ولما مات حبيب خلف ولديه سالما وسويلما وكان، سالم أكبر من أخيه وهو الذي تولى الرئاسة بعد أبيه واشتهر بالفروسية وعظم أمره وطار صيته وكثرت جنوده وفرسانه ورجاله وخيوله وأطاعته جميع المقادير وكبار القبائل، ونفذت كلمته فيهم وعظمت صولته عليهم واهتلتوا أمره ونبيه ولا يفعلون شيئاً بدون إشارته ومشورته، وصار له خفارة البر بن الشرق والغربي من ابتداء بولاق إلى رشيد ودمياط، وكان هو وفروسه مقوما على انفراد به ألف خيال، وكان ظهور حبيب هذا في أوائل القرن، واتفق له ولأبنة سالم هذا وقتع وأمور مع اسمعيل نيك ايواظ وغيره لا بأس بذكر بعضها

(١) السفار أى المسافرين .

(٢) الجبرتي ج ١ ص ٣٤٥ - ٣٤٦

في ترجمته منها، أن في سنة خمس وعشرين ومائة ألف أرسل حبيب ولده سالماً إلى خيول الأمير اسمعيل بك ابن ابواظ وهجم عليها بالمرج وجمّ معارفها وأذناها وتركها وذهب ولم يأخذ منها شيئاً ، وذلك باغراء بعض الناس مثل قيطاس بك وخلافه ، وكانت الخيول بالفيط جهة القليوية ، وحضر أمير أخور وأخبر بخدومه فاغتاظ لذلك وعزم على الركوب عليه ، فلالطفة يوسف بك الجزار حتى سكن غيظه ، ثم أحضر حسناً أبا دفية زعيم مصر سابقاً من القاسمية مشهور بالشجاعة وجعلوه قائماً الأمانة ، فسافر بجيخانة ومدنهين وصحبته طوائف ورجال ، وأمره بأن يطلب شر حبيب ، وإن قدر على قتله فليفعل وكتب مكاتبات للنواحي بأن يكونوا مطيعين للمذكور ، فام يزل حتى نزل في غيظ برسم عند ساقية خراب ، وعمل هناك متراساً ، ووضع المدفعين وغطاهما بلباد ، وأقام رصد خيالة بالطرق ، وإذا بسالم بن حبيب ركب في عبيدة ورجاله متوجهين إلى الجزيرة ، فنزل بطريقه بفيط الاوسيه فحضر الخيالة الرصد إلى الأمير حسن أبي دفية وأخبروه فركب برحاله وابقى عند المدافع عشرة من السجانية وأوصاهم بأنهم إذا انهمزوا من القوم فأنهم يرمون بالمدفعين سواء ففعلوا ذلك بعدما لاقاهم ورمى منهم رجلاً ، وقع منهم أيضاً عند رمى المدافع والرصاص ثلاثة عشر خيالا وأخذوا منهم نحو ستة قلائع ورجع سالم بن حبيب بمن بقي من طاقته إلى أبيه وعرفه بما وقع له مع الأمير حسن أبي دفية ، فأرسل إلى عرب الجزيرة فأحضر منهم فرسانا كثيرة وكذلك من اقليم اللوفية وركب الجميع قاصدين مناوشته ووصلته أخبار ذلك فركب بمن معه وفعل كالاول وركب مبحراً وانعطف عليهم وحاربهم فرمى منهم فرسانا فانهزموا أمامه فوقف مكانه فرجعت عليه العرب والعبيد فانهزم أمامهم فرموا خلقه طمعا منهم حتى وصل للدافع فرموا بهم واتبعوهم

بطلق الرصاص فولوا هارين، وسقط من عرب الجزيرة وغير هاءة فرسان  
واخذوا منهم خيولا وسلاحا، وحضرت نساؤهم ورقعوا القتلى، ورجع سالم  
إلى أبيه وعرفه بما جرى عليهم من حرقهم وقتل، فرسانهم، فأرسل حبيب إلى  
غيثاس بك يقول له إنك اغريتنا باين ابواظ وتولد من ذلك أنه وجه  
علينا قائمقامه وحرقتنا بالنار، وقتل منا أجاويد، فأرسل اليه مكاتبه خطا  
بالقصاصين بمعاونة ومساعدته، فحضر اليه منهم عدة فرسان ضارب نار وجمع  
اليه عربان الجزيرة وخياله كثيرة من النوفية، وركب حبيب وأولاده وجموعه  
إلى جسر الناحية ونزل هناك وأرسل أولاده بخيول يطلبون شر أبي دفية،  
وإذا ركب عليهم انهزموا أمامه حتى يصلوا إلى محل رباطهم بالجسر ففعلوا  
ذلك إلى أن وصلوا إلى الجسر، فضربت القصاصات بنادقهم طلقا واحدا فرموا  
نحو ثلاثين جنديا من الكبار والذي ما أصيب في بدنة أصيب حصانه، وردت  
عليهم الخيول وانهزم الأمر حسن أبو دفية بمن بقي معه إلى دار الاوسية  
فأخذت العرب الخيول الشاردة وغزوا الفز ورموهم في مقطع من الجسر  
وأرسل العبيد أتوا بالجراريف وجرفوا عليهم السراب من غير غسل  
ولانكفين ورجع إلى بلده وخلص ثاره وزيادة، وحضرت الاجناد إلى مصر  
وأخبروا الصنجنق بما وقع لهم مع حبيب وأولاده فعزل الأمير حسن أبا  
دفية من قائمقامية وولى خلافة، وأخذ فرمانا يضرب حبيب وأولاده، وركب  
عليهم من البر والبحر ووصلت النذيرة إلى حبيب، فرمى مدافع أبي دفية  
البحر ووضع النحاس في أشناف وألقاها أيضا في البحر، وقيل إن حبيب  
قبل هذه الواقعة بأيام أحضر ستة قناديل وعمرها بعدما عاير فتائلها ووزنها  
بالميزان عياراً واحداً وكتب على كل قنديل ورقة باسمه واسم أخيه  
وأولاده واسم ابن ابواظ وأسرجها دفعة واحدة فانطلقا الذي باسمه

أولاً ثم انطلقاً قنديل ابن ابواظ ثم قتاديل أخيه وأولاده شيئاً بعد شيء، فقال أنا أموت في دولة ابن ابواظ، ولما وصل إليه الخبر بمرحلة ابن ابواظ وركوبه عليه، فركب بأخيه وأولاده وخرجوا هاربين ووصل ابن ابواظ إلى دجوة ورمحوا على دواويرهم ورموا الرصاص وكانت المراكب وصلت إلى البر الغربي تجاه دجوة ورسوا هناك وموعدهم سماع البنادق، فشد ذلك عدواً إلى البر الشرقي وطلعوا إليه، فأمر ابن ابواظ بهدم دواوير الحباية فهدموها بالقزم والفؤس وأنشأ كفراً بعيداً عن البحر بساقية وحوض دواب وجامع وميضأة وطاحونين وجعل أهل البلد فعمروا مساكنهم في الكفر وسموه كفر الغلبة، ورجع الأمير اسمعيل بيك إلى مصر وأخذ القز والاجناد أبقاراً وعجولاً وغانماً وجواميس وامتعة وفرشا وأخشاباً شيئاً كثيراً ووسقوه في المراكب وحضروا به من البر أيضاً إلى مصر، وكتب مكاتبات إلى سائر القبائل من العربان بتحذيرهم من قبولهم حبيباً وأولاده وأن لا يتجمع عليه أحد ولا يؤويه فلم يسمعهم إلا أنهم ذهبوا عند عرب غزوه فأكرمهم ولم يزل بها حتى مات وحضر سالم ابنه بعد ذلك إلى قليوب بيت الشواربي شيخ الناحية سرا وأخذ له مكانه من إبراهيم بيك أبي شنب خطاباً إلى ابن وافي المغربي بأن يوطن أولاد حبيب عنده حتى يأخذ لهم أجازة من استاذهم فأرسل أحضر عمه وأخاه سويلما وعدوا إلى الجبل الغربي وساروا عند ابن وافي شيخ المغاربة فرحب بهم وضرب لهم بيوت شعر وأقاموا بها إلى ستة ثلاثين ومائة وألف فمات إبراهيم بك أبو شنب وكان بواسي أولاد حبيب ويرسل لهم وصولات بفلال يأخذونها من بلاده القبلية فلما مات في الفصل<sup>(١)</sup> ضاقت معيشتهم فحضر سالم بن حبيب من عند ابن وافي خفية وذلك قبل طلوع ابن ابواظ بالحج سنة إحدى

(١) أي في وقت انتشار وباء الطاعون



وثلاثين ودخل بيت السيد محمد دمر داش وسلم عليه وعرفه بنفسه فرحب به وشكّله حال غربته وبات عنده تلك الليلة وأخذه في الصباح إلى ابن أبطاف فدخل عليه وقبل يده ووقف فقال السيد محمد المصنّج عرفت هذا الذي قبل يدك قال لا قال هذا الذي جم أذنا ب خيولك قال: سالم قال ليك قال أتيت بيتي ولم تخف، قال له نعم أتيت بكفني، أما أن تنقم وأما أن تغفو، فاننا ضمتنا من الغربية، وها أنا بين يديك، فقال له مرحبا بك أحضر أهلك وعيالك وعمر في الكفر واتق الله تعالى، وعليكم الأمان، وأمر له بكسوة وشال، وكتب له أمانا وارسل به عبده، وركب سالم وذهب عند إبراهيم الشواربي بقلوب، فاقام عنده حتى وصل العبد بالأمان إلى عمه وأخيه في بني سوبف فحملوا وركبوا وساروا إلى قلوب وزلوا بدار أوسية الكفر حتى بنو الهم دواوير وأما كن ومساكن وأتهم العرنبية ومشايخ البلاد ومقادما للسلام والهدايا والتقدم فاقام على ذلك حتى تولى محمد بيك ابن اسمعيل بيك أمره الحاج فأخذ منه إجازة بعمار البلد الذي على البحر وشرع في تعمير الدور العظيمة والبساتين والسواقي والمعاصر والجوامع وذلك سنة أربع وثلاثين ومائة وألف واستقام حال سالم واشتهر ذكره وعظم صيته واستولى على خفارة البرين وتفدّت كلمته بالبلاد البحرية من بولاق إلى البازين وصارت المراكب والرؤساء تحت حكمه وضرب عليها الضرائب والعوائد الشهرية والسنوية وأنشأ الدواوير الواسعة والبستان الكبير بشاطئ النيل وكان عظيما جدا وعليه عدة سواق وغرس به أصناف النخيل والأشجار المتنوعة فكانت ثمارة وفاكهة وعنبه تجتني بطول السنة وأحضر لها الخولة من الشام ورشيد وغير ذلك ولما وقعت الوقائع بين ذي الفقار بيك ومحمد بيك جر كس للتقدم ذكرها وحضر جر جس بمن معه من

اللموم إلى قرب المنشية وخرجت إليه عساكر مصر وأرسلوا إلى سالم بن حبيب فجمع العربان وحضر بفرسانه وعبيده إلى ناحية الشيمى وحارب مع الاجناد المصرية حتى قتل سليمان بك في المعركة وولى جر كس ورجعت التجريدة وتبعه سالم بن حبيب والأسباهية وذهبوا خلفه فعدى الشرق فعدوا خلفه وطلعت تجريدة أخرى من مصر فتلاقوا معهم ونحو أربوا مع محمد بك جر كس فكانت بينهم وقعة عظيمة فكانت الهزيمة على جر كس وحصل ما حصل من وقوع جر كس في الروبة وموته ودفتوه بناحية شرونة كما نة دم ورجع سالم بن حبيب بما غنمه في تلك الوقائع إلى بلده واشتهر أمره واشترى السرارى البيض ولم يزل حتى توفى سنة احدى وخمسين ومائة والف وخلف ولداً يسمى عليا اشتهر أيضا بالفروسية والنجابة والشجاعة ولما مات سالم ترأس عوضه أخوه سويلم في مشيخة نعرف سعد فصار بشهامة واشتهر ذكره وعظم صيته في الاقليم المصرى زيادة عن أخيه سالم ووسع الدواوير والمجالس ولما سافر الأمير عثمان بك الفقارى بالحج ورجع سنة احدى وخمسين المذكورة فارسل هدية إلى سويلم للذكور وأرسل له الآخر التقادم ثم أن الأمير عثمان بك تغير خاطره على سويلم لسبب من الأسباب فركب عليه على حين غفلة ليلا وتعالى به الدليل ونزل على دجوة طلوع الشمس وكان الجاسوس سبق اليهم وعرفهم بر كوب الصننق عليهم فخرجوا من الدور ووقفوا على ظهور خيولهم بالقيط بعيدا عن البلد فلما حضر الصننق ورمح على دورم ورمى الطوائف بالزصاص فلم يجدوا أحدا فلم يتعرض لنهب شيء ومنع الفز والطوائف عن أخذ شيء وبانخ خبر ر كوب الصننق عمر بك - رضوان وابراهيم بك فركبا خلفه حتى وصلوا إليه وساموا عليه نعرفها أنه لم يجدهم بالبلد فركب حمر بك وأخذ صهيته مملوكين فقط وسار

نحو الغبط فرأهم واقفين على ظهور الخيل فلما عابنوه وعرفوه نزلوا عن الخيل وسلموا عليه فقال لهم لائشئ، تهربون من استاذكم وعرفهم أنه أتى بقصد الزهة وأحضر صاحبته على بن سالم فتقابل به الأمير وقبل يده ورجع إلى دواره وأحضر أشياء كثيرة من أنواع المأكّل حتى اكتفى الجميع وعزموا عليهم تلك الليلة فبات الصنّجى وباقي الأمراء وذبح لهم أغناما كثيرة وعجلين جاموس وتعشى الجميع وأخرجوا لهم في الصباح شيئا كثيرا من أنواع الفطورات ثم قدم لهم خيولا صافنات وركبوا ورجعوا إلى منازلهم ولما هرب إبراهيم بك قطامش في أيام راغب محمد باشا وكان سويلم مكرونا عليه فجمع سويلم عرب بلخ وضرب ناحية شبرا المديدة فوصل الخيل إلى إبراهيم جابوش الفازدغلى فأخذ فرماتا بضرب ناحية دجوة والخروج من حق أولاد حبيب فبين عليهم ثلاثة صناجق وهم عثمان بك أبو سيف وأحمد بك كشك وآخر ووصلتهم النذيرة بذلك فوزعوا دبشم وحريمهم في البلاد وركبوا خيولهم ونزلوا في الغبط ونزلت لهم التجريدة ومعهم الجبخانه والمحاربون وهجموا على البلد فوجدوها خالية ولما رأى الجبخانه كثرة البحريّة فوسعوا وذهبوا إلى ناحية الجبل الشرقى وأرسل إبراهيم جابوش إلى عثمان بك أبي سيف أمير التجريدة بأنه ينادى في البلاد عليهم ولم يدع أحدا منهم يزل الريف فركب عثمان بك وطاف بالبلاد يمتجس عليهم وظنر لهم بقومانية وذخيرة ذاهبة إليهم من الريف على الجمال فحجزها وأخذها وذلك مرتين ورجع عثمان بك ومن معه إلى مصر وصحبهم ما وجدوه للعباية في البلاد من مواش وسكر وعسل واخشاب وهدموا جانبا من بيوتهم وكان على بن سالم لم يذهب مع سويلم إلى الجبل بل أخذ عياله وذهب عند أولاد قودة فلما سمع بالتقريط على أصحاب الدرك فأتى إلى

مصر ودخل إلى بيت ابراهيم جاويز وعرفه بنفسه وطلب منه الامان فغفا عنه بشرط أن لا يقرب دجوة ويسكن في أى بلد شاء يزرع مثل الناس ثم أن سويلما ومن معه أرسلوا إلى حسين بك الخشاب بأن ياخذ لهم أمانا من ابراهيم جاويز ففعل وقبل شفاعة حسين بك بشرط ابطال حامية المراكب وأذبة بلاد الناس ويكفيهم الخفارة التى اخذوها بالقوة واستخلص لهم المواشى التى كان جمعها عثمان بك أبو سيف واستقر سويلم كما كان بدجوة وبني له دوارا عظيما ومقاعدا رفعة شاهقة فى اللوى يجعل سقوطها عدة وأعمدة وعليها بوائك مقوصرة ترى من مسافة بعيدة فى البر والبحر وبها عدة عجاس ومخادع ولواوين وفستحات ملوبة وسفلية وجميعه مفروش بالبلاط الكدان وبني بداخل ذلك الدوار مسجدا ومصليا وبداخل حوش الدوار مساطب ومضايف لأجناس الناس الآفاقية وغيرهم وبني تحت ذلك الدوار بشاطىء النيل رصيفا مائتتا ومساطب يجامس عليها فى بعض الأوقات وانشأ عدة مراكب تسمى المخرجات ولها شرافات وقلوع عظيمة وعليها رجال غلاظ شداد فاذا مرت بهم سفينة صاعدة أو حادرة صرخ عليها أولئك الرجال قائلين البرفان امتثلوا وحضروا أخذوا منهم ما أحبوه من حمل السفينة وبضائع التجار وأن تلكؤا فى الحضور قاطعوا عليهم بالمخرجات فى أسرع وقت وأحضرهم صاغرين وأخذوا منهم أضعاف ما كان يؤخذ منهم لو حضروا طائعين من أول الأمر وكان له قواعد وأغراض وركائز وأناس من الأمراء وأعوانهم بمصر يرأسهم ويهاديهم فيذبون عنه ولا يسمعون فيه سكوى وله عدة من العبيد السود التجارية الفرسان ملازمين له مع كل واحد حرمدان مقلد به ملان بالدنانير الذهب وكان لا يبيت فى داره ويأتى فى الغالب بعد الثلث الأخير فيدخل إلى حريمه حصية ثم يخرج بعد الفجر فيعمل ديوانا ويحضر بين يديه عدة من الكتبة

ويتقدم إليه أرباب الحاجات ما بين مشايخ بلاد وأجنساد وملتزمين وعرب وفلاحين وغير ذلك والجميع وقوف بين يديه والكتاب يكتبون الأوراق والمراسلات إلى الواحى وغالب بلاد القليوبية والشرقية تحت حمايته وحماية أقاربه وأولاده ولهم فيها الشركاء والزروع والدواوير الواسعة المعروفة بهم والمبزة عن غيرها بالعظم والضمخامة ولا يقدر ملتزم ولا قائمقام على تنفيذ أمر مع فلاحيه إلا بإشارته أو بإشارة من البلد في حمايته من أقاربه وكذلك مشايخ البلاد مع استاذيهم وكان لهم طرائق وأوضاع في الملابس والمطاعم فيقول الناس سرج حبابي وشال حبابي وهر كوب حبابي إلى غير ذلك وكان مع شدة مراعاة وقوة بأسه بكرم الضيفان ويحب العلماء وأرباب الفضائل ويأمنس بهم ويتكلم معهم في المسائل ويواسيهم ويهاديهم وخصوصا أرباب المظاهر واتفق أن الشيخ عبد الله الشبراوى أضافه فقدم له جملا ولم يزل على ما ذكرنا حتى جرد عليهم على بيك وهرب سويلم إلى البحيرة في السنة الماضية ثم جرد عليه في هذه السنة وعلى الهنادى وقتل شيخ العرب سويلم وخمسة وأربعون شخصا من الحبشية واتوا برأسة وعلقت بالرميلة ثلاثة أيام وبقي من أولادهم خمسة وهم سيد أحمد وسالم ومحمد وأخو أحمد فنزلوا على حكم اسمعيل بيك فأرسل إلى على بيك ليأمنهم فامتنع وقال لا بد من قتل الجميع فأرسل اسمعيل بيك إلى محمد بيك فكلّم على بيك في ذلك وترضى خاطره فآمنهم بشرط أن لا يسكنوا محلهم ولا يكون لهم ذكر وشتت قبيلتهم إلى أن عمرهم مراد بيك تابع محمد بيك أبى الذهب وترأس عليهم شيخ العرب أحمد بن على بن سويلم ولكن دون الحالة الأولى بكثير من غير صوله ولا مقارشة ولا تعد ولا خفارة وكان إنسانا حسنا وجيها محتشما مقتصر على حالة وشأنه ملازما على قراءة الاوراد والمذاكرة ويحب أهل النضل والملاح

وبه برك بهم وبدعائهم وترددنا عليه وتردد إلينا بمصر كثيرا وبلونا منه خيرا وحدثن عشرة وكان منه أخوه شيخ العرب محمد على مثل حالة ويزيد عنه الإجماع عن الناس لغير ما يعتيه وبعانيه في خاصة نفسه وكان أبوهما على نزل بقلوب بدار فيحاء وكان حسن الخلق والخلق وله حشم وإتباع كثيرة وله هيبه عندهم وكان طيب السيرة فصيحاً مفوهاً في حفظه أشعار ونوادر ولديه معرفة وكان يفهم المعنى ويحقق الالفاظ وبطالع الكتب ومقامات الحريرى ونحو ذلك.

### (١٣) شخصيات تاريخية في مصر

#### إبان الحكم العثماني

#### ترجمة على بك الكبير<sup>(١)</sup>

الأمير الكبير على بك الشهير صاحب الوقائع المذكورة والحوادث المشهورة وهو مملوك إبراهيم كتنخدا تابع سليمان جاويش تابع مصطفي كتنخدا القازغلي تقلد الامارة والصنجدية بعد موت استاذة في سنة ثمان وستين ومائة والف وكان قوى المراس شديد الشكيمة عظيم الهمة لا يرضى لنفسه بدون السلطنة العظمى والرياسة الكبرى لا يميل لسوى الجد ولا يحب اللهو ولا المزح ولا الهرل ويحب معالى الأمور من صغره واتفق أن بعض ولاية الأمور تشاوروا في تقليده الامارة فنقل إليه مجلسهم وذكر له مساعده فلان وبمانمة فلان فقال أنا لا أنقلد الامارة الا بسيفي لا بمعونة أحد ولم يزل يرقى في مدارج الصعود حتى عظم شأنه وانتشر صيته ونما ذكره وكان بلقب بمنى على ولقب أيضا ببلوط قبان وانضم إلى عبد الرحمن كتنخدا وأظهر له خلوص

المحبة واغتره أيضا به وظن صفة خلوصه فركن اليه وعضده وساعده ونوة بشأنه ليقوى به على نظرائه من الاختيارية والمتكلمين، وانفق انه وقع بين أحمد جاويز المجنون تابه وبين أهل وجاقه حادثة نفموا عليه فيها وأوجبوا عليه النقي بحسب قوانينهم واصطلاحهم وعرضوا الامر على عبد الرحمن كمتخذا أستاذة، فعارض في ذلك ولم يسلم لهم في نقي أحمد جاويز ورأى أن ذلك نقصا في حقه قتلطف به بعضهم وترجوا في اخراجه ولو إلى ناحية ترسا بالجيزة أيا ما قليلة مراعاة وحرمة للوحاق، فلم يرض وحقق واحتد، فلما كان في اليوم الثاني واجتمع عليه الامراء والاعيان على عاذتهم قال لهم، أيها الأمراء من أنا أجا به الجميع بقولهم: أنت أستاذنا وابن أستاذنا وصاحب ولاننا قال. اذا امرت فيكم بأمر تنفذوه وتطيعوه قالوا نعم قال على ييك هذا يكون أميرنا وشيخ بلدنا ومن بعد هذا اليوم يكون الديوان والجمعية بداره وأنا أول من أطاعه وآخر من عصى عليه فلم يسعهم الا قبول ذلك بالسمع والطاعة وأصبح راكبا إلى بيت على ييك وتحول الديوان والجمعية إليه من ذلك اليوم واستفحل أمره ولم يمض على ذلك الا مدة يسيرة حتى اخرج أحمد جاويز المذكور وحسن كمتخدا الشعراوى وسليمان ييك الشاورى كما تقدم ثم غدر به ايضا واخرجه الى الحجاز من طريق السويس وارسل معه صالح ييك ليوصله إلى ساحل القلزم فلما شيعه هناك أرسل بنى صالح ييك إلى غزة ثم رد إلى رشيد ومنها ذهب إلى متية ابن خصيب وتمصن بها وجود عليه المتوهم الصجاري ولم يزل يمتنع بها حتى تعصب على المتوهم خشداشيه وأخرجوه متفيا إلى النوسات ثم وجهوه إلى السويس بعد قتل حسن ييك الأربكارى ثم منها الى الجهة القبلية بعد قتل عثمان ييك المجرجاوى وانضم إلى

صالح بك وتعاقد معه وحضر معه الى مصر وقتل الرؤساء من أقرانه ثم غدر  
بصالح بك أيضا كما تقدم مجمل ذلك ثم نفي باقي الاعيان وفرق جمعهم في  
القرى والبلدان وتبعهم خنقا وقتلا، وأبادهم فرعا وأصلا، وأفنى باقيهم  
بالتشريد، وجلوا عن أوطانهم الى كل مكان بعيد، واستأصل كبار خشداشيته  
وقبيلته، وأقصى صغارهم عن ساحته وسدته، وأخرب البيوت القديمة وأخرم  
القوانين الجسيمة والعوائد المرتبة، والرواتب التي من سالف الدهر كانت  
منظمة، وقتل الرجال، واستصفى الأموال، وحارب كبار العربان والبوادي،  
وعرب الجزيرة والمهادي، وعاظم الشجعان، ومقادم البلدان، وشبعت شملهم.  
وفرق جمعهم، واستكثر من شراء المالك وجمع العسكر من سائر الاجناس  
واستخلص بلاد الصعيد، وقهر رجالها الصناديد، ولم يزل يمد لنفسه حتى خلس  
له ولا تباعه الاقليم المصري من الاسكندرية إلى اسوان، ثم جرد عساكره إلى  
البلاد الحجازية، ونفذ أغراضه بها، ثم التفت إلى البلاد الشامية وتابع إرسال  
البعوث والعرايا والتجاريد اليها، وقتل عظماءها وكبراءها وولائها، واستوات  
أتباعه على البلاد الشامية حتى أنهم أقاموا في حصار يافا أربعة أشهر حتى  
ملكوها، وعمر قلاع الاسكندرية ودمياط وحصنها بساكره، ومنع ورود  
الولاة العثمانيين، وكان يطالع كتب الأخبار والتواريخ وسير الملوك المصرية،  
ويقول لبعض خاصته «إن ملوك مصر كانوا مثلنا ممالك الأكراد مثل السلطان  
يبرس والسلطان قلاوون وأولادهم وكذلك ملوك الجراكسة وممالك بني  
قلاوون الى آخرهم كانوا كذلك وهؤلاء العثمانيه أخذوها بالتغلب ونفاق  
أهلها» ويتوه ويشبه بمثل هذا القول بما في ضميره وسريته، ولولم يخنه مملوكه  
محمد بك لرد الأمر الى أصولها، وكان لا يجانس إلا أهل الوقار والخشمة



والسنيين، مثل محمد أفندي كاتب كبير الينكجيرية، ومصطفى أفندي توكلى،  
وعبد الله كئخدا محمد باشا الراقم، ومرضى أغا وأحمد أفندي، يجالسونه  
بالتوبة فى أوقات مخصوصة مع غاية الحرز فى الخطاب والمسامرة بوجيز  
القول، وكاتب إنشائه العربى الشيخ محمد الهلباوى الدمهورى، وكاتبه الرومى  
مصطفى أفندى الاشقر، ونعمان أفندى وهو منجمه أيضا، ويجل من العلماء  
للمرحوم الوالد<sup>(١)</sup> والشيخ أحمد الدمهورى والشيخ على العدوى والشيخ أحمد  
الحاقى، وكاتبه القبطى المعلم رزق بلغ فى أيامه من العظمة ما لم يبلغه قبطى  
فيا رأينا ومن مسقاته كرع المعلم إبراهيم الجهرى وأدرك ما أدركه بعده  
فى أيام محمد بيك وأتباعه من بعده، وتبع المفسدين والذين يتداخلون فى  
القضايا والدعوى ويصعلون على إبطال الحقوق بأخذ الرشوات والجمعالات،  
وعاقبهم بالضرب الشديد والإهانة والقتل والنفى إلى البلاد البعيدة. ولم يراع  
فى ذلك أحدا سواه. كان متمما أو فقيها أو قاضيا أو كاتباً أو غير ذلك  
بمصر أو غيرها من البنادر والقرى، وكذلك المسدوق وقطاع العارق من  
العرب وأهل الحوف وألزم أرباب الأدراك والمقادم بحفظ نواحيهم وما فى  
حوزهم وحدودهم، وعاقب الكبار بجناية الصغار فأمنت السبل وانكثت أولاد  
الحرام وانكشوا عن قبائحهم واذاثمهم بحيث أن الشخص كان يسافر بمفرده  
ليلا راكبا أو ماشيا معه حل الدراهم والدنانير إلى أى جهة وببيت فى القبط  
أو البرية آمننا مطمئنا لا يرى مكروها أبداً، وكان نظام الحياة انفق لأناس  
ما توا فرقا<sup>(٢)</sup> من هيئته، وكثير من كان يأخذه الرعدة بمجرد المشول بين يديه،  
فيقول له «هون عليك» ويلاطفه حتى ترجع له نفسه، ثم يخاطبه فيما طلبه بعده،  
وكان صحيح القراءة شديد الحسنى، يفهم ما خص الدعوى الطويلة بين  
المتخاصمين ولا يحتاج فى التفهيم إلى ترجمان أو من يقرأ له المعكوك والوثائق

(٢) أى خونا وقرعا .

(١) أبى والد الشيخ الجبرتى

بل يقرأها بنفسه كالأه الجارى ولو كان خطها سقيا ، ولا يختم ورقة حتى يقرأها ويفهم مضمونها ثم يمضيها أو يمزقها ، وأليس سر اجينه قواويق فطلى بالقاء من جوخ أصغر تميزا لهم عن غيرهم من سراجين أمراءه ، ولم يزل منفردا في سلطنة مصر لا يشار كدشارك في رأيه ولا في أحكامه ، وأمراؤها وحكامها بما ليكز أتباعه ، فلم يفتح بما أعطاه مولاة ، وخوله من ملك مصر بحريها وقبلها الذى اقتضرت به الملوك والفراغة على قهرها من الملوك ، وشرهت نفسه وغرته أمانية وتطلبت نفسه الزيادة وسعة المملكة ، وكلف أمراءه الأسفار وفتح للبلاد حتى ضاقت انقسامهم وسئموا الحروب والغربة والبعد عن الوطن فخالف عليه كبير امراءه محمد بيك ورجع بعد فتح البلاد الشامية بدون استئذان منه واستوحش كل من الآخر فوثب عليه وفر منه إلى الصعيد ، وكان ما كان من رجوعه بمن انضم اليه وخامر معه ، وكانت القلبة له على مخدومه وفر منه إلى الشام وجند الجنود وقصد العود لمملكته ومحل سيادته ، فوصل إلى الصالحية وخرج اليه محمد بيك وتلاقيا ، واصيب المزعج بجراحة في وجهه ، وأخذ أسيرا وقتل من قتل من امراءه ، ورجع محمد بيك وصحبته مخدومه المذكور محولا في تحت فأنزلوه في داره بدرج عبد الحق ، فأقام سبعة أيام ومات والله اعلم بكيفية موته ، وكان ذلك في منتصف شهر صفر من السنة ، ففصل وكفن وخرجوا بمنزلة وصلى عليه بمصلى المؤمنين في مشهد حافل ، ودفن بقرية استاذة ابراهيم كنعنا بالقرافة الصغرى بجوار الامام الشافعى ، ومدفنهم مشهور هناك وبواجهته سبيل يعلوه قصر مفتح الجوانب ، ومن مآثره العمارة العظيمة بطندنا<sup>(١)</sup> وهى المسجد الجامع والقبعة على مقام سيدى احمد البدوى رضى الله عنه والمكاتب والميضأة الكبيرة والخنفيات وكرامى الراحة المتسعة والمنارتان العظيمتان والسبيل المواجه للقبعة والقيصرية العظيمة النافذة من

الجهتين وما بها من الحوانيت للتجار وصحبت هناك بالغورية لزول تجار أهل الغورية بمصر في حوانيتها أيام مواسم الموالد المعتادة لبيع الأقمشة والطرايش والعصائب وكان المشد على تلك العمارة المعلم حسن عبد المعطى وكان من الرجال اصحاب المهتم وولاه سداة الضريح عوضاً عن أولاد سعد الحسادم لسوء سيرتهم وظلمهم فنكبهم المرحوم وأخذ ما أمكنه أخذه من مالهم وهو شيء كثير وأنفق في هذه العمارة ووقف عليها أوقافاً ورتب بالمسجد عدة من الفقهاء والمدرسين والطلبة والمجاورين وجعل لهم خبزاً وجرايات وشورية في كل يوم ، وجدد أيضاً قبة الإمام الشافعى رضى الله عنه وكشف ما عليها من الرصاص القديم من أيام الملك الكامل الايوبي في القرن الخامس ، وقد نشأت وصددى لطول الزمان فجدد ما تصدع من خشب القبة البالى بغيره من الخشب النقى الحديث ثم جعلوا عليه صفائح الرصاص المسبوك الجديد الثابت بالمسامير العظيمة وهو عمل كثير وجدد نقوش القبة من داخل بالذهب واللازورد والأصباغ وكتب بآفرزها تاريخاً منظوماً بخط صالح أفندى ، وهدم أيضاً الميضاة التى كانت من عمارة عبد الرحمن كسختها وكانت صغيرة متمنة الاركان ووسعها وعمل عوضها هذه الميضاة الكبيرة ، وهى مربعة مستطيلة متسعة وبجانباها خفية ويزاير يصب منها الماء ، وحول الميضاة كراسى راحة بميضان متسعة تجرى مياهها إلى بعضها وماؤها شديد الملوحة ومن إنشائه أيضاً العمارة العظيمة التى أنشأها بشاطىء النيل يولاق حيث دكاك الجطب تحت ريع المخرنوب وهى عبارة عن قيسارية عظيمة يباين بسلك منها من يجرى إلى قبلى وبالعكس ، وخانا عظيماً يعلوه مساكن من الجهتين وبخارجه حوانيت وشونة غلال حيث يجرى النيل ، ومسجد متوسط فضفرو أساس جميع هذه العمارة حتى بلغوا الماء ، ثم بنوا لها خنازير مثل المنارات من الأحجار

فوالدبش والمؤن وغاصوا بها في ذلك الخندق حتى استقرت على الأرض  
 المعجبة ثم ردموا ذلك الخندق المحتوى على تلك الخنازير بالمؤن والاحجار  
 واستملوا عليه بعد ذلك بالبناء المحكم بالحجر النحيت وعقدوا العقود والقواصر  
 والاعمدة والاشباب المثينة وكان العمل في ذلك سنة خمس وثمانين ومات  
 المفرج قبل اتمامها وبناء اعاليتها وكانت هذه العمارة من أشام العمار لأن النيل  
 انحسر بسببها عن ساحل بولاق وبطل تياره واندفع إلى ناحية انبابة ولم  
 تنزل الأرض تعلو والانربة تزيد فيما بين زاوية تلك العمارة إلى شون الفلال  
 ويزيد نموها في كل سنة حتى صار لا يركبها الماء الا في سنين الفرق ثم فحش  
 الأمر وبني الناس دوراً وقهاوى في بحرى العمارة وسبحوا إلى جهة قرب الماء  
 مغربين والقوا أربة العمار وما يحفرونه حول ذلك واقتدى بهم للترابة  
 وغيرهم ولم يجدوا مانعاً ولا رادعاً وكلموا ذلك هرب الماء وضعف جريانه  
 وربت الأرض وعلت وزادت حتى صارت كيانا تنقبض النفوس من رؤيتها  
 وتتملى المنافس من عجاجها وخصبوها في وقت الهجير بعد أن كانت ترهه  
 للتاخرين ولقد ادر كنا فيما قبل ذلك تيار النيل يندفع من ناحية بولاق التكرور  
 الى تلك الجهة ويمر بقوته تحت جدران الدور والوكائل القبلية وساحل  
 الشون ووكالة الابرار وخضرة البصل وجامع السناينة وربع المغرب إلى  
 الجيانية وينعطف إلى قصر الجلى والشيخ فرج صيفا وشتاء ولا يوقه عائق  
 ولا يقدر أحد أن يرمى بساحل النيل شيئا من التراب فان اطلع الحاكم  
 على ذلك نكل به أو يخفى تلك الناحية وهذا شيء قد تودع منه ومن أمثاله  
 وآخر من ادر كنا فيه هذا الالتمات والتفقد للأمور الجزئية التي يقرب  
 بزيادتها الضرر العام عبد الرحمن أنا مستحفظان فانه كان يحذو طريق الحكام  
 السالفين إلى أن ضمت شوكته بتأمر الأصاغر وقيد حكمه بعد الاطالة.

وترك هذا الأمر ونسى بموته وتقليد الأغاثم وتضاعف الحال حتى أن  
بعض الطرق الموصلة إلى بولاق استعدت بقرآنكم الآتية التي يلقيها أهل الأطراف  
خارج الدروب ولا يجدون من يمنعهم أو يردعهم، وقد رت علو الأرض بسبب  
هذه العارة زيادة عن أربع قامات، فأننا كنا نعد درج وكالة الإبراهيم من  
ناحية البحر عندما كنا ساكنين بها قبل هذه العارة نبنا وعشرين درجة  
وكذلك سلم قيعلون بيت الشيخ عبد الله القمري وقد غابت جميعها تحت  
الأرض وغطتها الآتية والله عاقبة الأمور. ومن إنشاء المرجم داره المطلة  
على بركة الأزبكية يدرب عبد الحق التي مات بها والحوض والساقية  
والطاحون بموارها وهي الآن مسكن الميت نفيسة وبالجملة فأخبار المرجم  
ووقائمه وسيرته لو جمعت من مبدأ أمره إلى آخره لكانت مجلدات وقد  
ذكرنا فيما تقدم لها من ذلك بحسب الاقتضاء مما استحضره الذهن القاصر  
والفكر المشوش الفاتر بقرآنكم الموموم وكثرة القوم وتزايد الحزن واختلاط  
الفتن واختلال النول وارتفاع السفل ولعل العود ينحصر بعد الذبول وبطلان  
النجم بعد الأفول أو يسلم الدهر بعد كشارة أنيابه أو يلحقنا من نظره  
المتفاني في آياته (شعر) .

زمن كاحلام تقضى بعده زمن نمل فيه بالأحلام

ولله في خلقه من قديم الزمان عادة وانتظار الفرج عبادة، نسأله انقشاع  
المصائب وحسن العواقب .

(١٤) شخصيات تاريخية في مصر

إبان الحكم العثماني

محمد بك أبو الذهب (١)

الأمير الكبير محمد بك أبو الذهب تابع على بك الشهير اشتراه أستاذه في سنة خمس وسبعين فأقام مع أولاد الخزنة أياما قليلة وكان إذا ذاك اسمعيل بك خازن داراً فلما أمر اسمعيل بك قلده الخازن دارية مكانه وطلع مع مخدومه إلى الحج ورجع أوائل سنة ثمان وسبعين وتأمر في تلك السنة وتقلد المصنعية وعرف بأبي الذهب وسبب تلقبه بذلك أنه لما لبس الخلمة بالقلمة صار يفرق البقاشيش ذهباً وفي حال ركوبه ومروره جعل ينثر الذهب على الفقراء والجمعوية حتى دخل إلى منزله فحرق بذلك لأنه لم يتقدم نظيره لغيره من تقلد الامريات واشتهر عنه هذا اللقب وشاع وسمع عن نفسه شهرته لذلك فكان لا يضح في جيبه إلا الذهب ولا يعطى إلا الذهب ويقول «أنا أبو الذهب فلا أملك إلا الذهب» وعظم شأنه في زمن قليل ونوه مخدومه بذكره وعينه في المهات الكبيرة والوقائع الشهيرة وكان سعيد الحركات مؤيد العزمات لم يعهد عليه الخذلان في مصاف قط وقد تقدمت أخباره ووقائعه في أيام على بك وبعده واستكبر من شراء الممالك والعبيد حتى اجتمع عنده في الزمن القليل ما لا يتفق لغيره في الزمن الكثير وتقلدوا المناصب والامريات فلما تمهدت البلاد بسعده للقرون يأس أستاذه ثم خالف عليه وضم المشردين وغمرهم بالإحسان واستمال بواقى أركان الدولة واستلن الجميع بجانبه وجنحوا إليه واحبوه واعانوه وتعبوا له وقتلوا بين

يديه حتى أراحوا على بيك وخرج هاربا من مصر إلى الشام واستقر المترجم بمصر وساس الأمور وقلد المناصب وجبى الأموال والغلال وراسل الدولة العثمانية وأظهر لهم الطاعة وقلد ملوكه إبراهيم بيك إمارة الحج تلك السنة وصرف العلائف وعوائد العربان وأرسل الغلال للحرمين والصنور وتحرك على بيك للرجوع إلى مصر وجيش الجيوش فلم يهتم المترجم لذلك وكاد له كيدا بأن جمع القرائصة والذين يظن فيهم التفاسق وأسر اليهم أن يرسلوا على بيك ويستعملوه في الحضور ويتمقوا مساوى للمترجم ومنورات ويعدوه بالمخامرة معه والقيام بصنوته متى حضر وأرسلوها إليه بالشريطة السرية فراج عليه ذلك واعتقد صحته وأرسل إليه بالجوابات وأعادوا له الرسالة كذلك باطلاع مخدومهم وإشارته فعند ذلك قوى عزم على بيك على الحضور واقبل بمنوده إلى جهة الديار المصرية فخرج إليه المترجم ولأقاه بالصالحية وأحضره أسرها كما تقدم ومات بعد أيام قليلة وانقضى أمره وارتاح المترجم من قبله وجمع باقى الأمراء المطرودين والمشردين وأكرمهم واستخدمهم وواساهم واستوزرهم وقلدهم للمناصب ورد إليهم بلادهم وعوائدهم واستعبدهم بالاحسان والعطايا واستبدلهم العز بعد الذل والموان وراحة الاوطان بعد الغربة والتشريد والمهجاج في البلدان فثبت دولته وارتاحت النواحي من الشرور والتجاريذ وهاجه العربان وقطاع الطريق وأولاد الحرام وامتت السبل وسلكت الطرق بالقوافل والبضائع ووصات المجلوبات من الجهات القبليه والبحرية بالتجارات والمبيعات وحضر إلى مصر خليل باشا وطلع إلى القلعة على العادة القديمة وحضر للمترجم من الدولة المرسومات والمخطابات ووصل إليه سيف وخلبة فلبس ذلك في الديوان ونزل في أبهة عظيمة وعظم شأنه وانفرد بإمارة مصر واستقام

أمره وأهل أمر اتباع أستاذه على بيك وأقام أكثرهم بمصر بطالا وحضر  
الى مصر مصطفى باشا التابلى من أولاد المضم والتجأ اليه فأكرم نزله ورتب  
له الرواتب وكانت الدولة وصالح عليه وطلب له ولاية مصر فأجيب الى  
ذلك ووصلت اليه التقاليد والدائم في ربيع الثانى سنة ثمان وثمانين ووجه  
خليل باشا الى ولاية جدة وسافر من القلزم في جمادى الثانية وتوفي هنالك  
وفى أواخر سنة سبع وثمانين شرع فى بناء مدرسته التى تجاه الجامع الأزهر  
وكان عليها ربيع متخربة فاشترها من أربابها وهدمها وأمر ببنائها على هذه  
الصفة وهى على أرنك جامع السنانية الكائن بشاطئ النيل ببولاق قرب  
لنقل الاتربة وحل الجير والرمان والطين عدة كبيرة من قطارات البغال  
وكذلك الحمال لشغل الأحجار العظيمة كل حجر واحد على حمل واحد  
لها الجبس الحلوانى المعيص ورموا أساسها فى أوائل شهر الحجة ختام السنة  
المذكورة ولما تم عقد قبتها للعظيمة حوّلها من القباب المقودة على الموازين  
ويضوها ونقشوا داخل القبة بالألوان والأصباغ وعمل لها شبابيك عظيمة  
كلها من النحاس الأصفر المتنوع وعمل بظاهرها فسحة مفروشة بالرخام المرمر  
وبوسطها حنية وحوّلها مساكن لتصفوفة الأتراك وبدخلها عدة كراسى راحة  
وكذلك بدورها العلوى بواب أسفل من ذلك ميضأة عظيمة تملأ بالماء من نوفرة  
بوسطها تصب فى صحن كبير من الرخام المتنوع نقلوه إليها من بعض  
الامكان القديمة ويفيض منه فيصلا الميضأة وحول الميضأة عدة كراسى  
راحة وإنشأ ساقية لذلك فحفرها وخرج ماؤها حلواً فقد ذلك أيضا من  
سعدة مع أن جميع الآبار والسواقي التى جلك الخططة ماؤها فى غاية الملوحة  
وإنشأ أسفل ذلك صهريجاً عظيماً يملأ فى كل سنة من ماء النيل وحوضا عظيماً  
لسقى النواب وعمل بأعلى الميضأة ثلاثة أماكن يرسم جالوس المفتوح الثلاثة



يُحْمَدُونَ بِهَا حَصَنَةً مِنَ النَّهَارِ لِإِفَادَةِ النَّاسِ بَعْدَ إِسْلَاءِ الدُّرُوسِ وَثُرَرِ فِيهَا  
 الشَّيْخُ أَحْمَدُ الدَّرْدِيرِيُّ مَفْقًى لِلْمَالِكِيَّةِ وَالشَّيْخُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَرِيشِيُّ مَفْقًى الْحَنْفِيَّةِ  
 وَالشَّيْخُ حَسَنُ الْكَفَرَاوِيُّ مَفْقًى الشَّافِعِيَّةِ وَلَمَّا تِمَّ الْبِنَاءُ فَرَشَتْ جَمِيعُهَا بِالْحَصْرِ  
 وَمِنْ فَوْقِهَا الْأَبْطَاطُ الرُّومِيُّ مِنْ دَاخِلٍ وَخَارِجٍ حَتَّى فَرَجَاتِ الشَّبَابِيكِ  
 وَمِمَّا كُنَّ الطَّبَاقُ وَلَمَّا اسْتَقَرَّ جُلُوسُ اللَّفْتَيْنِ لِلذِّكْرَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ أَمَا كُنَّ الَّتِي  
 أَعَدَّتْ لَهُمْ أَضْرَتْ بِهِمُ الرَّاحِمَةُ الْمَاعِدَةُ إِلَيْهِمْ مِنَ الْمَرَاحِيضِ الَّتِي مِنْ أَسْفَلٍ وَأَعْلَمُوا  
 الْأَمِيرَ بِذَلِكَ فَأَمَرَ بِإِبْطَالِهَا وَبَنَوْا خِلَافَهَا بَعِيدًا عَنْهَا وَتَقَرَّرَ فِي خِطَابِهَا الشَّيْخُ  
 أَحْمَدُ الرَّاشِدِيُّ وَغَالِبُ الْمُدْرَسِينَ بِالْأَزْهَرِ مَثَلُ الشَّيْخِ عَلَى الصَّعِيدِيِّ مُدْرِسُ  
 الْبُخَارِيِّ وَالشَّيْخُ أَحْمَدُ الدَّرْدِيرِيُّ وَالشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْأَمِيرُ وَالشَّيْخُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَرِيشِيُّ  
 وَالشَّيْخُ حَسَنُ الْكَفَرَاوِيُّ وَالشَّيْخُ أَحْمَدُ يُونُسُ وَالشَّيْخُ أَحْمَدُ السَّمُونِيُّ  
 وَالشَّيْخُ عَلَى الشَّنَوِيصِيِّ وَالشَّيْخُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَلْبَانُ وَالشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْخَفَّارِيُّ وَالشَّيْخُ  
 مُحَمَّدُ الطَّحَلَاوِيُّ وَالشَّيْخُ حَسَنُ الْجَدَاوِيُّ وَالشَّيْخُ أَبِي الْحَسَنِ الْقَلْعِيُّ وَالشَّيْخُ  
 الْبَيْلِيُّ وَالشَّيْخُ الْحَرِيرِيُّ وَالشَّيْخُ مَنصُورُ الْمَنْصُورِيُّ وَالشَّيْخُ أَحْمَدُ جَادُ اللَّهِ  
 وَالشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْمَصِيلَمِيُّ وَدَرَسَا لِيَحْيَى أَفَنْدَى شَيْخُ الْأَنْرَاكُوتِ تَقَرَّرَ السَّيِّدُ عَبَّاسُ  
 أَمَامَا رَاتِبًا بِهَا وَفِي وَظِيفَةِ التَّوْقِيتِ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الصَّبَّانُ وَجَعَلَ بِهَا خِزَانَةَ  
 كُتُبٍ عَظِيمَةٍ وَجَعَلَ خَازِنَهَا مُحَمَّدُ أَفَنْدَى حَافِظٌ وَيَتَوَبَّعُهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الشَّافِعِيُّ  
 الْجَنَاجِيُّ وَرَتَّبَ لِلْمُدْرَسِينَ الْكِبَارِ فِي كُلِّ يَوْمٍ مِائَةً وَخَمْسِينَ نَصْفًا فَضْةً وَمَنْ  
 دُونِهِمْ خَمْسُونَ نَصْفًا وَكَذَلِكَ لِلطَّلَبَةِ مِنْهُمْ مَنْ لَهُ عَشْرَةٌ أَنْصَافٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ  
 وَمِنْهُمْ مَنْ لَهُ أَكْثَرُ وَأَقَلُّ وَبَقَدَّرَ عِدَدَ الدِّرَاهِمِ أَرَادَ مِنْ الْيَدِ فِي كُلِّ سَنَةٍ  
 وَلَمَّا انْتَهَى أَمْرُهَا وَصَلَى بِهَا الْجُمُعَةُ فِي شَهْرِ شَعْبَانَ سَنَةِ ثَمَانِينَ فَحَضَرَ  
 الْأَمِيرُ لِلذِّكْرِ وَاجْتَمَعَ الْمَشَافِخُ وَالطَّلَبَةُ وَأَرْبَابُ الْوُظَايِفِ وَصَلَوْا بِهَا الْجُمُعَةَ  
 وَبَعْدَ انْقِضَاءِ الصَّلَاةِ جَلَسَ الشَّيْخُ الصَّعِيدِيُّ عَلَى الْكَرْسِيِّ وَأَمْلَى حَدِيثَ (مَنْ

بني لله مسجداً ولو كمنحصر قطاة بني الله له بيتا في الجنة فلما انقضى ذلك  
أحضرت الخلع والفراوى فألبس الشيخ الصعدي والشيخ الراشدي الخطيب  
والفتن الثلاثة فراوى سمور وباقي المدرسين فراوى نافا ييضاء وانعم في  
ذلك اليوم على الخدمة والمؤذنين وفرق عليهم الذهب والبقاشيش وتنافس  
الفقهاء والأشياخ والطلبة وتحاسدوا وتقاتلوا ووقف على ذلك أمانة قويسنا  
وغيرها والخوانيت التي أسفل المدرسة ولم يصرف ذلك الا سنة واحدة فان  
الترجم خاف في أوائل سنة تسع وثمانين إلى البلاد الشامية كما تقدم ومات  
هناك ورجعوا برمته وتآمر اتباعه وتقاسموا البلاد فيما بينهم ومن جعلها  
أمانة قويسنا الموقوفة فسيرد أمر المدرسة وعوضوا عن ذلك الوكالة التي  
أنشأها على بيك بيولاق لمصرف أجر الخدمة وعليق الاثوار بعدما أضعفوا  
المعالم ونقصوها ووزعوا عليهم ذلك الايراد القليل ولم يزل الحال يتناقص  
ويضعف حتى بطل منها غالب الوظائف والخدم إلى أن بطل التوقيت والأذان  
بل والمبلاة في أكثر الاوقات وأخلق فرشها وبسطها وعثقت وبلت وسرق  
بعضها وأغلق أحد أبوابها المواجه للقبوة الموصل للمشهد الحسيني بل أغلقت  
جميعها شهوراً مع كون الأمراء أصحاب الحل والعقد اتباع الواقف ومالكيه  
لكن لما فقدت منهم القابلية واستولى عليهم الطمع والتفاخر والتنافس والتفاض  
خوف الفشل وهرق الكلمة مع الانحراف عن الأوضاع ظهر الخلل في كل  
شيء حتى في الأمور الموجبة لنظام دولتهم واقامه ناموسهم كما يتضح ذلك  
فيما بعد وبالجملة فان المترجم كان آخر من أدر كنا من الأمراء المصيرين شهامة  
وصرامة وسعداً وحزماً وعزماً وحكماً ومباحة وحلماً وكان قريباً للخير  
يحب العلماء والصلحاء ويميل بطبعه إليهم ويعتقد فيهم ويعظمهم ويتعصب  
لكلامهم ويعطيهم العطايا الجزيلة ويكره المخالفين للدين ولم يشتهر عنه شيء

من الموبقات والمحرمات ولا ما يشينه في دينه أو يخل بمروته بهي الطلعة جميل  
الصورة أبيض اللون معتدل القامة والبدن مسترسل اللحية مهابة الشكل وقورا  
محتشما قليل الكلام والالتفات ليس بمهدار ولا خوار ولا عجول مبجل في  
ركوبه وجلسه يباشر الأحكام بنفسه ولولا ما فعله آخره من الإسراف في  
قتل أهل يافا بأشارته وزرائه لكنت حسنته أكثر من سيئاته ولم يتفق لأمر  
مثله في كثرة المالك وظهور شأنهم في المدة اليسيرة وعظم أمرهم بعده  
وانحرفت طباعهم عن قبول العدالة ومالوا إلى طرق الجهاة واشتروا الممالك  
فنشؤا على طرائقهم وزادوا عن سوابقهم وألفوا المظالم وظنوها مغنم وتمادوا  
على الجور وتلاحقوا في البغي على الفوران حمه ل ما حصل ونزل بهم  
وبالناس مازل وسيئلي عليك من ذلك أنباء وأخبار وما حل بالأقليم بسببهم  
من الخراب والدمار .

## المجموعة الثانية

### مصر العربية إبان الحكم الفرنسي

(١) رسالة بونابرت إلى أبي بكر باشا الوالي العثماني على مصر

قبيل رسو الأسطول الفرنسي في مياه الإسكندرية<sup>(١)</sup>

البارجة اوريان في ١٢ من مسيدور من السنة السادسة (٣٠ من يونيو ١٧٩٨)  
إن حكومة الجمهورية الفرنسية طالما طلبت من الباب العالي معاقبة البكوات  
الماليك الذين كانوا يرهقون التجار الفرنسيين بمختلف أنواع الإيذاء  
والاعتداء . وصرح الباب العالي بأن أولئك البكوات قد تمادوا في أطماعهم  
وأهوائهم وتكبدوا سبيل العدالة والاستقامة ، وأنه لا يقرهم على إساءة معاملة  
اصدقائه الفرنسيين الأوفياء ، ولا إبراهيم جديري بن بعلطفه وحمايته .

وعلى ذلك قد اعترفت الجمهورية بتمريد جيش جرار للقضاء على مظالم  
البكوات الماليك في مصر كما اضطرت أن تجرد حملات في خلال القرن الحالي  
على بكوات تونس والجزائر ، وبقيتي أنك وأنت الذي يجب أن يكون  
حاكم البلاد ومع ذلك قد سلب منك البكوات كل جاه وتؤذ وجملوك  
في القاهرة رهن إرادتهم ، لا بد أن تتلقى نبأ قدومي بالمرور والارتياح .  
ولعله قد وصل إلى علمك أنني ما حضرت بمقاصد عدائية نحو الدين والشرع  
أو للقيام بعمل ضد السلطان . وكذلك لا بد أنك تعلم أن الأمة الفرنسية هي  
الحليفة الوحيدة للسلطان في أوروبا .

فهلّم إذا إلى مقابلي واشترك معي في استئصال اللعنات على طائفة الماليك  
وعنصرهم الخبيث<sup>(١)</sup> .

(1) Correspondances de Napoleon t IV , doc. no. 2791.

(٢) رسالة يونان برت

إلى ادريس بك قومندان السفينة « التركية عقاب بحرى »

الراسية فى الإسكندرية مع اثنتى آخرين

البارجة اوربان فى ١٣ من مسيدور من السنة السادسة ( أول يوليو

سنة ١٧٩٨ ) .

أن البكوات قد أجمعوا فى سوء معاملتهم لتجارنا . وقد جئت لأطلب

منهم حسابا عما فعلوا .

وسأكون غدا فى الاسكندرية ، فلا يكون ذلك باعثا على أى قلق

لأنك تنتمى إلى صديقنا للعظيم سلطان تركيا ، ولتكن خطتك تبعاً لمقتضيات

هذه السياسة . أما إذا بدر منك عمل عدائى ضد الجيش الفرنسى فانى

اعاملك معاملة الأعداء . وتقع التبعة عليك وحدك الأمر الذى هو أبعد

ما يكون عن رغبتى وعواطفى <sup>(١)</sup> .

---

(1) Correspondance de Napoleon , t IV , doc. no .2721.

### (٣) أول منشور وجهه بونايرت

إلى الشعب المصرى

بسم الله الرحمن الرحيم ، لا اله إلا الله ، لا ولد له ولا شريك له فى ملكه <sup>(١)</sup> .

من طرف الفرنساوية المبني على أساس الحرية والتسوية <sup>(٢)</sup>

المرعسكر الكبير <sup>(٣)</sup> أمير الجيوش الفرنساوية بونايرته

يعرف أهالى مصر جميعهم أن من زمن مديد الصنائج <sup>(٤)</sup> الذين يتسلطون فى البلاد المصرية يتعاملون بالذل والاحتقار فى حق للملة الفرنساوية ويظلمون تجارها بأنواع الايذاء والتعدى فحضر الآن ساعة عقوبتهم ، وأخرنا من مدة عصير طويلة هذه الزمرة المماليك المجلوبين من بلاد الابازة <sup>(٥)</sup> والجراكسة يفسدون فى الاعليم الحسن الأحسن الذى لا يوجد فى كرة الأرض كلها . فأما رب العالمين القادر على كل شئ . فانه قد حكم على انقضاء دولتهم .

يا أيها المصريون

قد قيل لكم إننى ما نزلت بهذا الطرف إلا بقصد إزالة دينكم فذلك كذب

---

(١) لم ترد كل هذه العبارات الدينية فى الأصل الفرنسى . وإنما استعمل هذا الاصن الفرنسى على النحو الآتى : المسكر العام فى الاسكتنبية فى ١٤ من سيدور من السنة السادسة الموافق ١٨ من محرم سنة ١٢١٣ هجرية ، بونايرت عضو الجيم العلمى الأهلى والثائد العام . وكان بونايرت يختر بعضيته فى الجيم العلمى ويقدمها على رتبته العسكرية .

(٢) التسوية يقصد بها المساواة .

(٣) المرعسكر معناها الثائد العام .

(٤) الصنائج جمع صنيج وهو مدير المديرية وكان الامراء المماليك م القرن يتولون هذه المناصب .

(٥) الابازة م شوب القوقاز . وفى الأصل الفرنسى « المجلوبين من جورجيا والقوقاز » .

صريح ، فلانصد قوه وقولوا للمفقرين إننى ما قدمت إليكم إلا لأخلص حقكم من يد الظالمين . وإننى أكثر من الممالك أعبد الله سبحانه وتعالى ، واحترم نبيه والقرآن العظيم . وقولوا أيضا لهم إن جميع الناس متساوون عند الله وإن الشئ الذى يفرقهم عن بعضهم هو العقل والفضائل والمعلوم فقط . وبين للمالك والعقل والفضائل تضارب . فماذا يعجز عن غيرهم حتى يستوجبوا أن يملكوا مصر وحدهم ويختصوا بكل شئ . أحسن فيها من الجوارى الحسان والخيول الحاق والمساكن المفرحة ؟ فان كانت الأرض المصرية التزاما للمالك فليرونا الحجة التى كتبها الله لهم . ولكن رب العالمين رءوف وعادل وحليم . ولكن بعونه تعالى من الآن فصاعدا لا يأس أحد من أهالى مصر عن الدخول فى المناصب السامية وعن اكتساب المراتب العالية . فالعلماء والفضلاء والعقلاء بينهم سيدبرون الأمور ، وبذلك يصلح حال الأمة كلها . وسابقا كان فى الأرض المصرية المدن العظيمة والمجايا<sup>(١)</sup> الواسعة والمعجر المتكاثر ، وما أزال ذلك كله إلا الظلم والطمع من الممالك .

أيها المشايخ والقضاة والأئمة والشورى بجمية وأعيان البلد ، قولوا لأمته أن القرى ساوية هم أيضا مسامون مخلصون<sup>(٢)</sup> ، وإثبات ذلك أنهم قد نزلوا فى رومية<sup>(٣)</sup> الكبرى وخرّبوا فيها كرمى البابا الذى كان دائما يحث النصارى على محاربة الإسلام ، ثم قصدوا جزيرة مالطة وطرّدوا منها الكوللرية<sup>(٤)</sup>

(١) المجاين يقصد بها الترع أو القنوات .

(٢) فى الأصل الفرنسى « أصدقاء المسلمين المخلصين » .

Que nous sommes amis des vrais musulmans .

(٣) يقصد بها روما .

(٤) نكتب أحبنا كواللرية ، كواللرية ، كواللرية . وكلها مأخوذة من الكلمة =

الذين كانوا يزعمون أن الله تعالى يطلب منهم مقاومة المسلمين ومع ذلك فالفرنساوية في كل وقت من الأوقات صاروا محبين لخصمهم لخصمهم السلطان العثماني وأعداء أعدائه أدام الله ملكه . ومع ذلك أن المماليك امتنعوا من إطاعة السلطان غير ممثلين لأمره ، فما أطاعوا أصلا إلا لطمع أنفسهم .

طوبى ثم طوبى لأهالي مصر الذين يتفقون معنا بلا تأخير فيصالح حالهم وتعالى مراتبهم . طوبى أيضا للذين يقيمون في مساكنهم غير مائلين لأحد من الفريقين المتحاربين ، فإذا عرفونا بالأكثر تسارعوا إلينا بكل قلب . لكن الويل ثم الويل للذين يعتمدون على المماليك في محاربتنا فلا يجدون بعد ذلك طريقا إلى الخلاص ولا يبق منهم أثر .

المادة الأولى : جميع القرى الواقعة في دائرة قرية ثلاث ساعات عن المواضع التي يمر بها عسكر فرنساوية فواجب عليها أن ترسل للسرا عسكر من عندها وكلاء كما يعرف المشار إليه أنهم أطاعوا وأنهم نصبوا علم فرنساوية الذي هو أبيض وكحل وأحمر .

المادة الثانية : كل قرية تقوم على العسكر فرنساوي تحرق بالنار .

المادة الثالثة : كل قرية تطيح العسكر فرنساوي أيضا تنصب

صنجاق السلطان العثماني محبنا دام بقاءه .

== الايطالية cavaliere وميخاها فارس ، وهم فرسان القديس وحنا في مالطة وكانوا أقاموا صلاتة على روح الملك لويس السادس عشر عند ما أعدته الثورة كد كانوا يقدمون لها الأموال قبل اعدامه . وودت حكومة الثورة عليهم باعتقل المئين منهم في فرنسا وصادرت أملاكهم وأعدمت بعضا منهم . واعتقدت حكومة الثورة أيضا أن مالطة غدت وكرا للفرنسيين يحكمها عملاء انجلترا وروسيا والنسا وخشيت أن تبادر إحدى هذه الدول الى اخلاص الجزيرة . فانتشرت على مالطة لطات وصور التفات والتمثيل .



للأداة الرابعة : المشايخ في كل بلد يختمون حالا جميع الأرزاق والبيوت والأملاك التي تتبع الممالك وعليهم الاجتهاد التام لتلا بضع أدين شى منها .

المادة الخامسة : الواجب على المشايخ والعلماء والقضاة والأئمة أنهم يلزمون وظائفهم . وعلى كل أحد من أهالى البلد أن يبق فى مسكنه مطمئنا وكذلك تكون الصلاة قائمة فى الجوامع على العادة . والمصريون بأجمعهم ينبغي أن يشكروا الله سبحانه وتعالى لانقضاء دولة الممالك قائلين بصوت عالى أدام الله إجلال السلطان العتائى ، أدام الله إجلال العسكر الفرنساوى لعن الله الممايك وأصلح حال الأمة المصرية .

تحريرا بمعسكر اسكندرية فى ١٣ شهر سيدور سنة ١٢١٣ من إقامة الجمهور الفرنساوى بمعنى فى آخر شهر محرم سنة هجرية إنتهى بمروقه (١) .

(٤) رحيل اهل القاهرة عقب معركة أمبابه (٢)

٢١ يوليو ١٧٩٨

« وخرج أعيان الناس وأفتدية الوجاقات وأكابرهم وتقيب الأشراف وبعض المشايخ القادرين فلما عين العامة والرعية ذلك اشتد ضجرهم وخوفهم وتحركت عزائمهم للهروب واللحاق بهم والحال أن الجميع لا يدرون أى جهة يسلكون وأى طريق يذهبون وأى محل يستقرون فتلاحقوا وتسابقوا

---

(١) الميرنى ج ٣ ص ٤ - ٥ .

(٢) الميرنى ج ٣ ص ٩ - ١٠ .

وخرجوا من كل حذب ينسلون، ويبيع الجوار الأعرج أو البغل الضعيف بأضعاف ثمنه، ويخرج أكثرهم ماشيا أو حاملا متاعه على رأسه وزوجته حاملة طفلها . ومن قدر على ركوب أركب زوجته أو ابنته ومشى هو على أقدامه وخرج غالب النساء ماشيات حاسرات وأطفالهن على أكتافهن يبكين في ظلمة الليل واستمروا على ذلك بطول ليلة الأحد وصبحها وأخذ كل إنسان ما قدر على حمله من مال ومتاع فلما خرجوا من أبواب البلد وتوسطوا القلاة تلقتهم العربان والفلاحون فأخذوا متاعهم ولباسهم وأحمالهم بحيث لم يتركوا لمن صادفوه ما يسقر به عورته أو يسد جوعته فكان ما أخذته العرب شيئا كثيرا يفوق الحصر بحيث أن الأموال والذخائر التي خرجت من مصر في تلك الليلة أضعاف ما بقي فيها بلا شك، لأن معظم الأموال عند الأمراء والأعيان وحريمهم وقد أخذوه صحتهم وغالب مسانير الناس وأصحاب المقدرة أخرجوا أيضا ما عندهم والذي أقصده العجز وكان عنده ما يعز عليه من مال أو مصاغ أعطاه لجاره أو صديقه الراحل ومثل ذلك أمانات وودائع الججاج من المغاربة والمساكين فذهب ذلك جميعه وربما قتلوا من قدروا عليه أو دافع عن نفسه ومباعه وسلبوا ثياب النساء وفضحوهن وهتكوهن وفيهم الخوندات والأعيان فمنهم من رجع من قريب وهم الذين تأخروا في الخروج وبلغتهم ما حصل للمساكين ومنهم من جازف متكلا على كثرتهم وعزوتهم وخفارتهم فلم أوغطاب وكانت ليلة وصباحها في غاية الشناعة جرى فيها ما لم يتفق مثله في مصر ولا سمعنا بما شابه بعضه في تواريخ المتقدمين فما رآه كمن سمعا .

## (٥) الشعب وزعماءه يرفضون حمل شعار

### الثورة الفرنسية<sup>(١)</sup>

في عشرين ربيع أول سنة ١٢١٣<sup>(٢)</sup> طلب صاري عسكري بونا بارت المشايخ فلما استقروا عنده نهض بونا بارت من المجلس ورجع ويده طيلسانات ملونة بثلاثة ألوان كل طيلسان ثلاثة عروض أبيض وأحمر وكحلي فوضع منها واحداً على كتف الشيخ الشرقاوي فرمى به إلى الأرض واستغنى وتغير مزاجه وانتقع لونه وإحتد طبعه فقال للترجمان يا مشايخ أنتم صرتم أجبابا لعباري عسكري وهو يقعد تعظيمكم وتشريفكم بزيه وعلامته فإن تميزتم بذلك عظمتكم العساكر والناس وصار لكم منزلة في قلوبهم فقالوا له لكن قدرنا بضيع عند الله وعند إخواننا من المسلمين فاغناظ لذلك وتكلم بلسانه وبلغ عنه بعض المترجمين أنه قال عن الشيخ الشرقاوي إنه لا يصلح للرياسة ونحو ذلك فلاطفه بقية الجماعة واستغفوه من ذلك فقال إن لم يكن ذلك فلازم من وضعكم الجوكر في صدوركم وهي العلامة التي يقال لها الوردة فقالوا أمهلونا حتى نروى في ذلك واتفقوا على إثنى عشر يوماً (وفي ذلك الوقت) حضر الشيخ السادات باستدعاء فعبادتهم منبرين فلما استقر به الجلوس بش له وضاحكه صاري عسكري ولاطفه في القول الذي يعر به الترجمان وأهدى له خاتم ألماس وكلفه الحضور في الغد عنده وأحضر له جوكر أوثقه بفراجه فسكت وسأيره وقام وانصرف فلما خرج من عنده رفعه على أن ذلك لا يخل بالدين (وفي ذلك اليوم) نادى جماعة القلقات على الناس بوضع العلامات المذكورة المعروفة بالوردة وهي إشارة الطاعة والهيئة

(١) المبرق ح ٣ ص ١٦-١٧

(٢) كان هذا اليوم يوافق أول سبتمبر ١٧٩٨

فأنف غالب الناس من وضعها وبمضهم رأى أن ذلك لا يخل بالدين إذ هو مكروه وربما ترتب على عدم الامتثال الضرر فوضعها ثم في عصر ذلك اليوم نادوا بإبطالها من العامة وألزموا بعض الأعيان ومن يريد الدخول عندهم لحاجة من الحاجات بوضعها، فكانوا يضعونها إذا حضروا عندهم، ويرفعونها إذا انفصلوا عنهم، وذلك أيام قليلة وحصل ما يأتى ذكره فركت .

### (٦) خطبة إفتتاح الديوان العام<sup>(١)</sup>

٦ من أكتوبر ١٧٩٨

في يوم الجمعة الرابع وعشرين من شهر ربيع آخر سنة ١٢١٣ نبهوا على المشايخ والأعيان والتجار ومن حضر من الأقطار بالحضور إلى الديوان العام وعسكة

(١) أراد بونايرت أن يحدث في القاهرة اجتماعا يضم ذوى الرأي من العلماء والأعيان والتجار ومن اليم سواه من يعملون في القاهرة والأقاليم وذلك ليستشير بأرائهم في أنظمة الحكم الإدارية والمالية والتضائية التي يروم تطبيقها في مصر وتوحي في اختاره لهم أن يكونوا من « الأفراد ذوى التنوذ بين الأهالي ومن الذين يتميزون بمركز على وكفاية وأسلوب استجابتهم للفرنسيين » وقد ضم هذا الاجتماع الذى عقد في السادس من أكتوبر ١٧٩٨ وفودا من القاهرة والاسكندرية ووشيد ودمياط والبحيرة والغربية والمنصورة والشرقية والمنوفية والقليوبية والجيزة واطنح وبني سويف والقويس والنيا واسيوط وجرجا . وكان كل وفد يتكون من تسعة أفراد : ثلاثة من العلماء ، وثلاثة من التجار ، وثلاثة من الأهالي . وكان عدد أعضاء وفد القاهرة ثلاثة أمثال وفد كل مديرية كما كان وفد القلرية ووفد المنوفية النصف وكان الأعضاء من المسلمين والأبباط والشوام واشترك في هذا الديوان العام منوج وبرتوليه حضوا الجميع السلمي بصفتهما مندوبين عن القيادة العامة وعرض مشروعات الحكومة على الأعضاء . وقد حددها بونايرت في أربعة مشروعات هي :

أولا : وضع أصل نظام لتكوين الدواوين في المديريات واقتراح المكافاة التي تتقرر لكل عضو .

النظام بكرة تاريخه وذلك بيت مرزوق ميك بحارة عابدين فلما أصبح يوم السبت أعادوا التنبيه بمضورهم بالديوان القديم بيت قائد أغا بالأزبكية فوجه المشايخ المصرية والذين حضروا من الثغور والبلاد وحضر الوجاقات وأعيان التجار ونهاري القبط والشوام ومدبرو الديوان من الفرنسيين وغيرهم جمعا موفورا. فلما إستقر بهم المجلس شرع ملطي القبط الذي عملوه قاضى في قراءة فرمان الشروط في المناقشة فاجدر كبير المدبرين في إخراج طومار<sup>(١)</sup> آخر وناوله لأرجان فنشره وقرأه وملخصه ومضمونه الإخبار بأن قطر مصر هو المركز الوحيد وأنه أخصب البلاد وكان يجب إلى المتاجر من البلاد البعيدة وأن العلوم والمصناعات والقراءة والكتابة التي عرفها الناس في الدنيا أخذت عن أجداد أهل مصر الأول. ولكون قطر مصر بهذه الصفات طمعت الأمم في ملكه فملكه أهل بابل وملكه اليونانيون وللعرب والترك الآن ، إلا أن دولة الترك شددت في خرابه لأنها إذا حصلت الثمرة قطعت عروقها فلذلك لم يقووا بأيدي الناس إلا القدر اليسير وصار الناس لأجل ذلك محتفين تحت حجاب الفقر وقاية لأنفسهم من سوء ظلمهم ، ثم إن طائفة الفرنسيات بعد ما تمهد أمرهم وبعد صبيحتهم بقيامهم بأمور الحروب اشتاقت أن تنقسم لاستخلاص مصر عما هي فيه وإراحة أهلها من تغلب هذه

---

= ثانيا : وضع نظام للقضاء بين المدن والمناطق .

ثالثا : وضع تشريع يكتل ضبط الموارث والقضاء على انواع الشكاوى والظلم الموجود

في النظام الحال .

رابعا : وضع نظام لإثبات ملكية العقارات وفرض الضرائب .

والتمس المذكور مأخوذ من الجبتي ج ٣ ص ٢٢ - ٢٣ .

(١) طومار : ورقة كبيرة يكتب عليها بلاغ أو معاهدة أو إعلان حكومي .

الدولة المفعمة جهلا وغباء فتقدموا وحصل لهم النصرة، ومع ذلك لم يتعرضوا لأحد من الناس ولم يعاملوا الناس بقسوة، وإن غرضهم تنظيم أمور مصر وإجراء خلجانها التي دثرت ويصير لها طريقان طريق إلى البحر الأسود وطريق إلى البحر الأحمر فزاد خصبها وريها ومنع القوى من ظلم الضعيف وغير ذلك استجلابا لخواطر أهلها وإبقاء للذكر الحسن، فالمناسب من أهلها ترك الشعب وإخلاص للوادة وإن هذه الطوائف المحضرة من الأقاليم يترتب على حضورها أمور جليلة لأنهم أهل خير وعقل فيسألون عن أمور ضرورية ويحيون عنها فينتج لعبارى عسكر من ذلك ما يليق صنعه إلى آخر ما سطروه من الكلام. قلت ولم يصح في هذا التركيب إلا قوله المفعمة جهلا وغباء بعد قوله اشباقت أنفسهم ومنها قوله بعد ذلك ومع ذلك لم يتعرضوا لأحد إلى آخر العبارة ثم قال الترجمان نريد منكم يا مشايخ أن تختاروا شخصا منكم يكون كبراً ورئيساً عليكم ممثلين أمره وإشارته فقال بعض الحاضرين الشيخ الشرقاوى فقال نو نو<sup>(١)</sup> وإنما ذلك يكون بالقرعة فعملوا قرعة بأوراق فطلع الأكثر على الشيخ الشرقاوى فقال حينئذ يكون الشيخ عبدالله الشرقاوى هو الرئيس . فما تم هذا الأمر حتى زالت الشمس فأذنوا لهم في الذهاب وأزموهم بالحضور في كل يوم .

(٧) ثورة القاهرة الأولى (١)

٢١ من أكتوبر ١٧٩٨ (٢)

« وأصبحوا ( أهل القاهرة ) يوم الأحد معجزين وعلى الجهاد عازمين وأبرزوا ما كانوا أخفوه من السلاح وآلات الحرب والسكفاح ، وحضر السيد بدر وصحبته حشرات الحسينية وزعر الخارات البرانية ، ولهم صياح عظيم وهول جسيم ويقولون بصياح في الكلام : نصر الله دين الاسلام فذهبوا إلى بيت قاضى المسكر وتجمعوا وتبعهم ممن على شاكلتهم نحو الألف والاکر ، فحافى القاضى العاقبة وأغلق أبوابه وأوقف حجابيه فرجوه بالحجارة والظوب وطلب الهرب فلم يمكنه الهروب وكذلك إجتمع بالأزهر العالم الأكبر ، وفي ذلك الوقت « نهر دوى » (٣) بطائفه من فرسانه وعساكره وشجعانه فمر بشارع القورية وعطف على خط الصناديقية وذهب إلى بيت القاضى فوجد ذلك الزحام فضاف وخرج من بين التصرين وباب الزهومة وتلك الأخطاط بالخلاتى مزحومة فبادروا إليه وضربوه وأثخنوا جراحاته وقتل الكثير من فرسانه وأبطاله وشجعانه ، فعند ذلك أخذ المسلمون حذرهم وخرجوا يهرعون ومن كل حذب ينسلون ومسكوا الأطراف الدائرة بمعظم أخطاط القاهرة كباب الفتوح وباب المنصر والبرقية إلى باب زويلة وباب الشعرية وجهة

(١) الجيرج ٣ ص ٢٥ - ٢٧ .

(٢) كان هذا اليوم هو الحادى عشر من جادى الاولى سنة ١٢١٣ ووافق ٢١ من

اكتوبر ١٧٩٨ .

(٣) هو الجيرال Dupuy حاكم القاهرة وهو من قواد الجيش الفرنسى وحارب في

شبه جزيرة ايطاليا مع يوناتيرت ثم عينه حاكما لميلانو .

البندقانيين وماحذاها ولم يتعدوا جهة سواها، وهدموا مساطب الخوانث وجعلوا أحجارها متاريس للكرنكة<sup>(١)</sup> لتعوق هجوم العدو في وقت المعركة، ووقف دون كل متراس جمع عظيم من الناس، وأما الجهات البرانية والنواحي الفوقانية فلم يفزع منهم فازع ولم يتحرك منهم أحد ولم يسارع، وكذلك شذ عن الوفاق مصر العتيقة وبولاق، وعذرهم الأكبر قربهم من مساكن العسكر، ولم تنزل طائفة المحاربين في الأزقة متوسلين فوصل جماعة من الفرنسيين وظهروا من ناحية المناخلة وبندقوا<sup>(٢)</sup> على متراس الشوائم وبه جماعة من مغاربة النجاشين فقاتلهم حتى أجلوهم وعن المناخلة أزالوهم، وعند ذلك زاد الحال وكثر الرجف والزلال، وخرجت العامة عن الجدران بلغوا في القضية بالعكس والطرد، وإمدت أيديهم إلى التهب والحطف والسلب، فهجموا على حارة الجوانية ونهبوا دور النصارى والشوام والأروام وما جاورهم من بيوت المسلمين على التمام، وأخذوا الودائع والأمانات وسبوا النساء والبنات وكذلك نهبوا خان الللايات وما به من الأمتعة والموجودات وأكثرها من المعاييب ولم يفكروا في العواقب وباتوا تلك الليلة سهرانين وعلى هذا الحال مستمرين، وأما الافرنج فانهم أصبحوا مستعدين وعلى تلال البرقية والقلمة واقعين، وأحضروا جميع الآلات من المدافع والقنابر<sup>(٣)</sup> والبنات<sup>(٤)</sup> ووقعوا مستحضرين ولأمركبيرهم منتظرين. وكان كبير الفرنسيين أرسل إلى المشايخ مراسلة فلم يجيبوه عنها، ومل من الطاولة، هذا والرمي متتابع من الجهتين

(١) الكرنكة كلمة يذكرها الجبرق معناها مرابطة ويحمل عليها كرنك أى رابطة

(٢) أى ضربوا بالبنادق .

(٣) أى القنايل .

(٤) يقصد بها الجبرق القنايل أيضا .



وثناعف الحال ضعفين حتى مضى وقت العصر وزاد القهر والحصر ، فعند ذلك ضربوا بالمدافع وبالبنبات على البيوت والحارات وتعمدوا بالمحوص الحامع الأزهر وجروا عليه المدافع والقنبر وكذلك ما جاوره من أماكن المحاربين كسوق الغورية والقمامين ، فلما سقط عليهم ذلك ورأوه ولم يكونوا في عمرهم ما ينوء نادوا يا سلام من هذه الآلام يا خفي الألفاف نجنا بمناخاف وهربوا من كل سوق ودخلوا في الشقوق ونتابع الرمي من الفلعة والكيماح حتى تزعزت الأركان وهدمت في مرورها حيطان الدور وسقطت في بعض القصور ، ونزلت في كل البيوت وللو كائل ، وأصبحت الأذان بصوتها الهائل ، فلما عظم هذا الخطب ، وزاد الحال والكرب ، ركب المشايخ إلى كبير القسيس ليرفع عنهم هذا النازل ، ويمتنع عسكرهم من الرمي المراسل ، ويكفهم كما تكف المسمومين عن القتال ، والحرب خدعة وسجالة ، فلما ذهبوا إليه واجتمعوا عليه عانينهم في التأخير واتهمهم في التقصير فاعتذروا إليه وقبل عذرهم وأمر برفع الرمي عنهم ، وقاموا من عنده وهم يتادون بالأمان في المسالك ، وتسامع الناس بذلك فردت فيهم الحرارة وتساقوا لبعضهم بالإشارة ، وأطمأن منهم القلوب وكان الوقت قبل الغروب وانقضى النهار وأقبل الليل وغلب على الظن أن القضية لها ذيل . وأما أهل الحسينية والعطوف البرانية فانهم لم يزالوا مستمرين وعلى الرمي والقتال ملازمين ولكن خانهم المقصود وفرغ منهم البارود والإفرنج أنخنوهم بالرمي المتتابع بالقناير والمدافع إلى أن مضى من الليل نحو ثلاث ساعات وفرغت من عندهم الأدوات فهجروا عن ذلك وإنصرفوا وكف عنهم القوم وانصرفوا ، وبعد هجمة من الليل دخل الإفرنج المدينة كالسيل ، ومروا في الأزقة والشوارع لا يجدون لهم مانع كأنهم الشياطين أو جند إبليس وهدموا ما وجدوه من المتاريس ودخلت طائفة من باب البرقية

ومشوا إلى القورية وكروا ورجعوا وترددوا وهاجوا وعللوا باليقين أن  
لادافع لهم ولا كمين وتراسلوا أرسالا ركبانا ورجالا، ثم دخلوا إلى الجامع  
الأزهر وهم راكبون الخيول وبينهم المشاة كالوعول، وتفرقوا بصحنه  
ومقصورته وربطوا خيولهم بقبلته، وعاثوا بالأروقة والحارات وكسروا  
الفتاديل والسهارات وهشموا خزائن الطلبة والمجاورين والكتبة، ونهبوا  
ما وجدوه من المتاع والأواني والقصاع والودائع والمخبات والدواب  
والخزانات، ودشتوا الكتب والمصاحف، وعلى الأرض طرحوها، وأرجمهم  
ونعلهم داسوها، وأحدثوا فيه تقوطوا، وبألوا وتمخطوا، وشرىوا الشراب  
وكسروا أوانيهم وألقوها بصحنه ونواحيه وكل من صادفوه به عروه ومن  
ثيابه أخرجوه. وأصبح يوم الثلاثاء فاصطف منهم حزب يباب الجامع فكل  
من حضر للصلاة يراهم فيكر راجعا ويسارع، وتفرقت طوائفهم بذلك النواحي،  
أفواجا واتخذوا السعى والطواف بها منهاجا، وأحاطوا بها إحاطة السوار،  
ونهبوا بعض الديار بحجة التفتيش عن النهب وآلة السلاح والضرب، وخرجت  
سكان تلك الجهة يهرعون والنجاة بأنفسهم طالبون وانصرفت حرمة تلك  
البقعة بعد أن كانت أشرف البقاع ويرغب الناس في سكناها، ويودعون عند  
أهلها ما يخافون عليه الغصبياع، والفرنساوية لا يمررون بها إلا في النادر ويحرقونها  
عن غيرها في الباطن والظاهر، فانقلب بهذه الحركة منها الموضوع وانخفض  
على غير القياس المرفوع ثم ترددوا في الأسواق ووقفوا صفوفًا مئينًا وأولوا  
فإن مر بهم أحد فتشوه وأخذوا مامعهم وربما قتلوه ورفسوا القتلى والمطر وحين  
من الافرنج والمسلمين، ووقف جماعة من الفرنسيين ونظفوا مراكز التاريس  
وأزالوا ما بها من الأتربة والأحجار المتراكمة ووضعوها في ناحية لتصير  
طرق المرور خالية. وتحزبت نصارى الشوام وجماعة أيضا من الأروام الذين

انتهت دورهم بالحارة الجوانية ليشكو لكبير الفرنسيس ما لحقهم من الرزية  
واغتصموا الفرصة في المسلمين وأظهروا ما هو بقلوبهم كمين ، وضربوا فيهم  
للضارب وكانهم شاركوا الافرنج في التواب ، وما قصدهم للمسلمون ونهبوا  
مالهم إلا لكونهم منسوبين اليهم مع أن المسلمين الذين جاؤروهم نهبهم  
الزهر أيضا وسلبوهم وكذلك خان الملايات المعلوم الذي عند باب حارة  
الروم وفيه بضائع المسلمين وودائع الغائبين فسكت المصاب على غصته  
واستعوض الله في قغيته لأنه إن تكلم لانسمع دعواه ولا يلتفت إلى شكواه  
وانتدب برطلمين<sup>(١)</sup> للفحص على من حمل السلاح أو اختلس وبث أهوانه في  
الجهات يتجسسون في الطرقات فيقبضون على الناس بحسب أغراضهم وما  
ينبهه النصارى من أبعادهم فيحكم فيهم بمراده ويعمل برأيه واجتهاده ويأخذ  
منهم الكثير ، ويركب في مركبه ويسير ، وهم موقوفون بين يديه بالحبال ويسحبهم  
الأعوان بالقهر والتكال ، فيودعونهم السجونات ويطالبونهم بالمنهوبات ويقررونهم  
بالعقاب والضرب ويسألونهم عن السلاح وآلات الحرب ويدل بعضهم على  
بعض فيضربون على المدلول عليهم أيضا القبض وكذلك فعل مثل ما فعله  
اللعمين الأغا وتجبر في أفعاله وطقى وكثير من الناس ذبحوهم وفي بحر النيل  
قذفوهم ومات في هذين اليومين وما بعدها أمم كثيرة لا يحصى عددها إلا  
الله وطال بالكثرة فيهم وعنادهم ونالوا من المسلمين قصدهم ومرادهم

---

(١) برطلمين هو رجل يوناني كان له محل في شارع الموسكى يبيع فيه الزجاج ولكنه  
كان يحترف أعمال الضرب والنسف والبلطجة . ولا جاء الفرنسيون عرض عليهم خدمته  
تمينه بونايرت في منصب كخشنا مستحفظان أى وكيل محافظة القاهرة . وكان تعيينه في هذا  
المنصب من ماسى الاحتلال الفرنسي اذ كان سوط عذاب على المصريين اشتغل جلاداً لحساب  
الفرنسيين وعلى يديه أعدم رميا بالراماس معظم زعماء ثورة القاهرة . وقد نظم فرقة من  
ضابط اليونانيين انضمت الى الجيش الفرنسي لمحاربة المصريين . ويسمى العامة حب الرمان .

وأصبح يوم الأربعاء فركب فيه المشايخ أجمع وذهبوا لبيت صاري عسكر  
وقابلوه وخاطبوه في العفو ولاطموه والتمسوا منه أماناً كافياً وعفوايتادون  
به بالفتن شافياً لتطمئن بذلك قلوب الرعية ويسكن روعهم من هذه الرزية  
فوعدهم وعداً مشوباً بالتصويف وطالبتهم بالتبيين والتعريف عن تسبب من  
المتعممين في إثارة العوام وخرضهم على الخلاف والقيام فطالطوه عن تلك  
المقاصد فقال على لسان الترجان نحن نعرفهم بالواحد فترجوا عنده في إخراج  
العسكر من الجامع الأزهر فأجابهم لذلك السؤال وأمر بإخراجهم في الحال  
وابتقر منهم السبعين واكتوهم في الخطة كالضابطين ليكونوا للامور  
كالراصدين وبالأحكام متقيدين »

#### (٨) بوادر انحلال المجتمع في مصر

##### تبرج النساء <sup>(١)</sup>

ومن حوادث هذه السنة ١٢١٥ هـ <sup>(٢)</sup> تبرج النساء وخروج غالبهن من  
الحشمة والحياء، وهو انه لما حضر الفرنسيين إلى مصر ومع البعض منهم  
نساءهم كانوا يمشون في الشوارع مع نسائهم وهن حاسرات الوجوه لابسات  
القمصانات والمناديل الحرير الملونة ويسدلن على منكبين الطرح الكشميري  
والمزر كسات المعبوغة وبركين الخيول والجمير ويسوقونها سوقاً عتيقاً مع  
الضحك والقمقه ومداعبة المكارية معهم وحرافيش العامة فالت إلىهم نفوس  
أهل الأهواء من النساء الأسافل والتواحش فتداخن معهم لخصوهم للنساء  
وبذل الأموال لهن، وكان ذلك التداخل أولاً مع بعض إحشام وخشية عار

(١) الجبرتي ج ٣ ص ١٦١ - ١٦٢.

(٢) وتمت سنة ١٢١٥ في الفترة التي بدأت في ٢٥ من مايو ١٨٠٠ وانتهت في ١٣

ومبالغة في إخوانهم، فلما وقعت الفتنة الأخيرة بمصر وحاربت الفرنسيين بولاق  
وفتكروا في أهلها وغنموا أموالها، وأخذوا ما يستحسنونه من النساء والبنات  
صرن مأسورات عندهم فزيوهم بزى نساءهم وأجروهن على طريقتين في  
كامل الأحوال فغلغ أكثرهن نقاب الحياة بالكلية وتداخل مع أولئك  
المأسورات غيرهن من النماء الفواجر. ولما حل بأهل البلاد من الذل والهوان  
وسلب الأموال واجتماع الخيرات في حوز الفرنسيين ومن والاهم وشدة  
رغبتهم في النساء وخضوعهم لهن وموافقة مرادهن وعدم مخالفة هواهن ولو  
شتمته أو ضربته بتاسومتها فطرحن الحشمة والوقار والمبالاة والاعتبار  
وإستملن نظراءهن واختلطن عقولهن لميل النفوس إلى الشهوات وخصوصا  
عقول الفاضلات وخطب الكثير منهم بنات الأعيان وتزوجوهن رغبة في  
سلطانهم ونوالهم فيظهر حالة لعقد الاسلام وينطبق بالشهادتين لأنه ليس له  
عقيدة يخشى فسادها وصار مع حكام الأخطاط منهم النساء الساميات متزييات  
بزيهن ومشوا معهم في الأخطاط للنظر في أمور الرعية والأحكام العادية  
والأمر والنهي والمناداة وتمشى المرأة بنفسها أو معها بعض أترابها  
وأضيافها على مثل شكلها وأمامها القواصة والمخدم وبأيديهم العصي يفرقون  
لهن الناس مثل ما يمر الحاكم ويأمرن وينهين في الأحكام. ومنها أنه لما أوفى  
النيل أذرعه ودخل الماء إلى الخليج وجرت فيه السفن وقع عند ذلك من تهرج  
النساء وإختلاطهن بالفرنسيين ومصاحبتهم لهن في المراكب والرقص والفناء  
والشرب في النهار والليل في الفوانيس والشموع الموقدة وعليهن الملابس  
الفاخرة والحلي والجواهر المرصعة وصحبتهن آلات الطرب وملاحو السفن  
يكررون من الهزل والمجون ويتجاوبون برفع الصوت في تحريك المقاديف يستغيث  
موضوعاتهم وكثائف مطبوعاتهم وخصوصا إذا دبت الحشيشة في رؤوسهم  
وتحكمت في عقولهم فيصرخون ويطلون ويرقصون وبزمرون ويتجاوبون  
بمعاكاة ألفاظ الفرنسية في غنائهم وتقليد كلامهم شيء كئيب، وأما

الجواري السود فأنهن لما علمن رغبة القوم في مطلق الأنثى ذهبن إليهم أفواجا فرادى وأزواجا فتظنن الحيطان وتسلفن إليهم من الطيقان ودلوهم على مخبآت أسيادهن وخبايا أموالهم ومتاعهم وغير ذلك ،

(٩) انضم فرق من شباب الأقباط إلى الجيش الفرنسي (١)

ومن حوادث هذه السنة ١٢١٥ هـ (٢) أن يحقوب القبطى لما تظاهر مع الفرنسيات وجعلوه سارى عسكر (٣) القبطية جمع شبان القبط وحلق لحام وزياهم بزي مشابه لعسكر الفرنسيات يميزين عنهم بقبع يلبسونه على رؤوسهم مشابه لشكل البرنيطة وعليها قطعة فروة سوداء من جلد الغنم فى غاية البشاعة مع ما يضاف إليها من قبح صورهم وسواد أجسامهم وزفارة أبدانهم وصبرهم عسكره وعزوته، وجمعهم من أقصى الصعيد وهدم الأماكن المجاورة للحارة النصارى التى هو ساكن بها خلف الجامع الآخر وبني له قلعة وسورها بسور عظيم وأبراج وباب كبير يحيط به بدانات عظام وكذلك بنى أبراجا فى ظاهر الحارة جهة بركة الأزبكية وفى جميع السور المحيط بالأبراج طيقاتا للدفاع وبنادق الرصاص على هيئة سور مصر الذى رمه الفرنسيات ورتب على باب القلعة الخارج والداخل عدة من العسكر الملازمين للوقوف ليسلا ونهارا وبأيديهم البنادق على الطريقة الفرنسيات (٤) .

(١) للمبحر ج ٣ ص ١٦٢ .

(٢) وقت سنة ١٢١٥ فى الفترة التى بدأت فى ٢٥ من مايو ١٨٠٠ وانتهت فى ١٣

من مايو ١٨٠١ .

(٣) سارى عسكر مماها قائد عام .

(٤) اسرت بعض الطوائف غير الإسلامية فى مصر فى تأييد الفرنسيين لمرافق وصل الى حد تكريم فرق عسكرية من أبناء هذه الطوائف . وقام الضباط والجنود الفرنسيون بتدريبهم على النظام العسكرية الأوروبية وتزويدهم بالأسلحة الحديثة ، ثم ضمت هذه الفرق إلى جيش الاحتلال الفرنسى لمد النقص فى عدده ، لإدكان عدد القوات الفرنسية قد هبط هبوطا ملحوظا نتيجة المعارك التى دارت رحاها فى مصر والشام ، والمقاومة الشعبية .

البالة التي تلتقيها هذه القوات من الشعب المصري ، وعجز فرنسا عن إرسال مدد إلى الحملة ، وفك الطاعون بالجند الفرنسيين . وقد تكونت فرق عسكرية من الأقباط واليونانيين والسوريين المسيحيين .

وقد نظر الشعب المصري في مجموعة إلى هذه الفرق على أنها أدوات لتثبيت الاحتلال الفرنسي في مصر ، وأنه لولا هذا الهدف لما أدت السلطات الفرنسية في إنشائها ولما قامت بتدريبها وتسلحها . وتزعم هذه الحركة بين الأقباط المعلم يعقوب حنا . وقد قلده كبير قيادة الفرق العسكرية التي كونها من شباب الأقباط ومنحه رتبة ألقا ثم رقى إلى عهد ميتو إلى رتبة لواء General وأُسند إليه رسماً لب « القائد العام للقوات القبطية بالجيش الفرنسي » .

وكان المعلم يعقوب الساعد الأمين للجنرال ديويه في حملة الصعيد ضد مراد بك وعرب الحجاز والمصريين ورفض أن تكون مهمته مقصورة على تدبير المال والاشراف على شؤون تموين الجيش الفرنسي بل اشترك اشتراكاً شاملاً في الحرب إلى جانب الفرنسيين . ولما اتمتع يعقوب في واقعة « عين القويسة » قلده الجنرال ديويه في مساء ذلك اليوم في حفل وهيب سيفا كتب على نعله اسم الواقعة . وكان يعقوب يدل الفرنسيين على المواضع الهامة في حملة الصعيد .

ولما ثارت الفاهرة ثورتها الثانية على عهد كبير كان كبار الأقباط وعلى رأسهم المعلم جرجس جوهرى يمدون الثوار من أبناء الشعب المصري بالمال والعتبة ولكن كان المعلم يعقوب ورفاقه يصلون الثوار ناراً حامية . ولما فرض كبير غرامة حربية فادحة بعد اخذ ثورة الفاهرة الثانية عهد إلى المعلم يعقوب أن « يضل بالمسلمين ما يشاء » الأمر القى زاد من غروره وقوته . ولم يسكن بطريق الأقباط يفر المعلم يعقوب إلى « صرغنا » وكتبوا ما بذل له التصح بالمدول عن خطته ولكن كان يعقوب يظلم له القول .

ولما تقرر جلاء الفرنسيين عن مصر صمم يعقوب على الرحيل مع الملوك الجيش الفرنسي وحاول أن يصطحب معه عدداً كبيراً من شباب الأقباط الذين كانوا تحت قيادته فرفضوا ولم يخرج معه إلا بعض أهله وعشيرته وهم زوجته مريم نعمة الله وأبنته « ميمو أنسو » حين وابنا أخته ولقبها سياروس . وحصل يعقوب معه تفويضاً صادراً من جرجس ويعقوب جوهرى وأصلون أبو طاقية وفنانؤس ملطى لمطالبة الحكومة الفرنسية بزيادة قروض ما يلي :-

### (١٠) إتفاقية العريش

٢٤ من يناير ١٨٠١<sup>(١)</sup>

اتفاقية للجلاء عن مصر مبرمة بين المواطن ديزبه قائد فرقة ، والمواطن بوسيلج مدير عام الشؤون المالية ، المفوضين من الجنرال كليبر القائد العام للجيش الفرنسي ، وبين مصطفى رشيد افندي الدفقدار ومصطفى راسخ افندي رئيس الكتاب ، المفوضين عن حضرة صاحب السمو الصدر الأعظم . إن الجيش الفرنسي في مصر رغبة منه في الإعراب عن مقاصده في حق الدماء ووضع حد للنزاعات الضارية التي قامت بين الجمهورية الفرنسية والباب العالي

---

= قدموا الجنرال ميتو في أواخر عهد الحملة الفرنسية - بين تحضت الموارد المالية للفرنسيين . وبينما كانت السفينة تشق طريقها أصيب يعقوب بمرض لم يمهله طويلا فواتته النية في عرض البحر في ١٦ من أغسطس ١٨٠١ واستجاب ريان السفينة لرجاء أهله فلم يبق يجتهد في البحر بل وضعا في دن من النيل حفظها - حتى بلغت السفينة مقر مارسيليا ودعت هناك .

(1) Convention pour l'évacuation de l'Égypte , passéé entre les citoyens Désaix, Général de division, et Poussielgue, Administrateur - général des finances , plenipotentiaires du Général en chef

Et Leurs Excellences Moustafa - Rachyd Effendy , defterdâr , et Mustafa Rasychesch Effendy , reys el Kottab , Ministres plenipotentiaires de S.A Le Suprême Vizir :

Voir Reybaud et Scutres ; Histoire Scientifique et Militaire de l'Expédition française en Egypte. ( Paris 1830 - 1836 ) t. VII, pp. 85 - 97.



قد قبل أن يجلو عن مصر طبقا لشروط هذه المعاهدة آملا أن يكون ذلك تمهيدا للصالح العام في أوروبا .

#### المادة الأولى

يُسحب الجيش الفرنسى بأسلحته وأمتعته ومنقولاته إلى الاسكندرية ورشيد وأبو قير ومن هناك ينتقل إلى فرنسا على سفنه أو السفن التى يقتضى أن يقدمها الباب العالى لهذا الغرض ويرسل الباب العالى إلى قلعة الاسكندرية بعد شهر من التصديق على هذه المعاهدة مندوبا يصحبه خمسون شخصا لتجهيل تهبة هذه السفن للنقل .

#### المادة الثانية

تعد هدنة مدتها ثلاثة اشهر فى مصر تبدئ من يوم التوقيع على الاتفاقية ، وإذا انقضت هذه المدة قبل أن يعد الباب العالى السفن فتمد الهدنة إلى أن يتم نقل الجنود بحرا ويلاحظ الطرفان أن يبذلا كل الوسائل لعدم الإخلال بطمأنينة الجيش والأهالى وراحتهم خلال الهدنة .

#### المادة الثالثة

يتبع فى نقل الجيش الفرنسى النظام الذى يضعه مندوبون يختارهم الباب العالى والجزال كبير لهذا الغرض . وإذا حدث خلاف بين المندوبين أثناء انتقال الجنود إلى السفن فيختار سيم سدى سميت مندوبا من قبله ليفصل فى الخلاف طبقا لوائح البحرية البريطانية .

#### المادة الرابعة

تجلو القوات الفرنسية عن موقعى قطية والمعالجة فى اليوم الثانى وعلى الأكر فى اليوم العاشر بعد التصديق على المعاهدة، ومدينة المنصورة فى اليوم الخامس عشر ، ودماط وبلبيس فى اليوم العشرين ، والجويى قبل إخلام

القاهرة بستة أيام ، والبلاد الأخرى الواقعة على الضفة الشرقية للنيل في اليوم العاشر ونحلى بلاد الدلتا بعد خمسة عشر يوما من إخلاء القاهرة ، وتبقى الضفة الغربية للنيل وملحقاتها في يد الفرنسيين إلى حين الجلاء عن القاهرة . وبما أن هذه الجهات يحتلها الجيش الفرنسي إلى أن يجيء الجنود الفرنسيون من الوجه القبلي فيجوز أن تبقى إلى تمام الهدنة إذا لم يتيسر إخلاؤها قبل ذلك . وتسلم الجهات التي يصير الجلاء عنها إلى الباب العالي بالحالة التي هي عليها الآن .

#### المادة الخامسة

يصير إخلاء القاهرة بعد أربعين يوما أو على الأكثر خمسة وأربعين يوما من تاريخ التصديق على الاتفاقية .

#### المادة السادسة

يعهد الباب العالي بأن يمد كل عتاجه لكي يضمن لقوات الفرنسيين التي تحل مواقعها بالبر الغربي وتنتسحب بأحليتها وأمتعتها نحو معسكر الجيش العام ألا تضار ولا تؤذى في أشخاصها أو أموالها أو كرامتها سواء من أهالي مصر أو من الجنود العثمانيين .

#### المادة السابعة

تفيد المادة السابعة ومتعا لكل خلاف أو خصومة تصخذ الوسائل اللازمة ليكون الجنود العثمانيون بعيدين البعد الكافي عن الجنود الفرنسيين .

#### المادة الثامنة

بمجرد التصديق على الاتفاقية يطلق سراح الأتراك والرعايا العثمانيين على اختلاف أجناسهم للمحجوزين أو المحبوسين في فرنسا أو الذين اعتقلتهم السلطات الفرنسية في مصر ، وكذلك يطلق مراح الفرنسيين المحجوزين

والمحبوسين في مدن السلطنة العثمانية وثغورها والأشخاص التابعين للوكالات  
والقنصليات الفرنسية على اختلاف أجناسهم .

#### المادة التاسعة

الأشخاص الذي صودرت أموالهم وأملأهم من الجانبين يستردون  
هذه الاملاك والأموال أو ترد لهم قيمتها . ويبدأ بذلك فوراً بعد الجلاء  
عن مصر . وتتم تسوية ذلك في الآستانة بواسطة لجاء تؤلف لهذا  
الغرض من الجانبين .

#### المادة العاشرة

لا يضار أحد من سكان مصر من أى دين كان ولا يؤذى في أملاكه  
ولا في شخصه بسبب انصاه أو ارتباطه بالفرنسيين مدة احتلالهم مصر .

#### المادة الحادية عشرة

تعطى للجيش الفرنسي جوازات سفر وعهود بعدم التعرض لأفراد في  
الطريق من الدولة العثمانية وحلفائها أى بريطانيا وروسيا وكذلك تقدم  
له السفن اللازمة لرجوعه إلى فرنسا .

#### المادة الثانية عشرة

عندما يزل الجيش الفرنسي في السفن يتعهد الباب العالي وحلفاؤه ألا يحصل  
له أى تعرض حتى يصل إلى فرنسا، ويتعهد الجبرال كبير والجيش الفرنسي  
من ناحيتهما ألا يقع منهما خلال هذه المدة أى استفزاز أو عمل عدائي ضد  
أساطيل الدولة الثمانية أو حلفائها أو أى بلد من البلدان التابعة لها والألانسو  
السفن المقلدة للجيش في أية جهة ماعدا الشواطئ الفرنسية مالم تقضى بذلك  
الضرورة القصوى .

## المادة الثالثة عشرة

يلتج عن الهدنة التي تقرر عقدها لمدة ثلاثة أشهر لجلاء الجيش الفرنسي عن مصر أنه إذا وصلت خلال هذه المدة بعض السفن الفرنسية إلى الاسكندرية بغير علم قواد أساطيل الحلفاء فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن ترفع هذه السفن من الاسكندرية بعد أن تتزود بما يكتفيها من الماء والمؤن وتعود إلى فرنسا مزودة بجوازات مرور من الحكومات المتحالفة، وفي حالة احتياج بعض هذه السفن إلى التزيم فلهما دون سواها الحق في أن تبقى إلى أن يتم ترميمها ومن ثم ترفع فوراً إلى فرنسا حين تطيب لها الرياح .

## المادة الرابعة عشرة

لجنرال كليبر أن يرسل من قوره نبأ اتفاقية الجلاء عن مصر إلى الحكومة الفرنسية . ويعطى السفينة المقلدة للرسالة جواز المرور اللازم للوصول إلى فرنسا .

## المادة الخامسة عشرة

نظراً لما اتضح من حاجة الجيش الفرنسي إلى المؤنة اليومية مدة الثلاثة أشهر التي يجب أن يتم فيها جلاؤه عن مصر وثلاثة أشهر أخرى ابتداء من يوم نزول السفن فقد تم الاتفاق على أن يقدم الباب العالي الكميات اللازمة من القمح واللحم والأرز والشعير والتبن وذلك بموجب القوائم التي تقدم من المفاوضين الفرنسيين بما يكفي لمدة إقامة الجيش في مصر ومدة سفره ويخصم من ذلك ما يأخذه الجيش من المخزن بعد التصديق على الاتفاقية .

## المادة السادسة عشرة

لا يجوز للجيش الفرنسي اعتباراً من يوم التصديق على الاتفاقية أن يجمع أية ضريبة في مصر وعليه بالعكس أن يترك الباب العالي قيمة الضرائب

العادية التي يحل موعد سدادها لغاية تاريخ رحيله ، وكذلك الجمال والهجن  
والدخائر والمدافع وغير ذلك من المهمات التي يملكها ولا يرى أن يأخذها معه ،  
وكذلك مستودعات الغلال التي جيت نوعا من ضرائب الأتليان وخازن  
المأكولات فجميع هذه المستودعات يصير حصصها وتقدير قيمتها بمعرفة  
مندوبين يرسلهم الباب العالي لهذا الغرض على يد قائد القوات البريطانية  
بالاتفاق مع وكلاء الجنرال كبير القائد العام ، ويتسلمها المندوبون المذكورون  
بقيمتها لغاية ثلاثة آلاف كيس وهو المبلغ المتفق على أدائه للجيش الفرنسي  
بمناوبة نفقات لازمة لتجديد الجلاء والرحيل ، فإذا لم تف تلك الأشياء بهذه  
القيمة فعلى الباب العالي أداء الفرق ؛ لغة قرض ترده الحكومة الفرنسية طبقا  
لسندات الاستلام التي تحرر بقيمتها من وكلاء الجنرال كبير .

#### المادة السابعة عشرة

بما أن الجيش الفرنسي يلزمه اتفاق المصاريف اللازمة للجلاء فيسلم بعد  
التصديق على الاتفاقية المبالغ المتفق عليها لهذا الغرض على النحو الآتي :  
خمسمائة كيس في اليوم الخامس عشر بعد التصديق على الاتفاقية ، وخمسمائة  
أخرى في اليوم الثلاثين ، وثلاثمائة كيس في اليوم الأربعين ، وثلاثمائة أخرى  
في اليوم الخمسين ، وثلاثمائة أخرى في اليوم الستين ، وثلاثمائة أخرى في اليوم  
السبعين وثلاثمائة أخرى في الثمانين ، وخمسمائة في اليوم التسعين ، بواقع الكيس  
خمسمائة قرش عثماني .

وتؤدي هذه المبالغ بصفة قروض بواسطة مندوبين يوفدهم الباب العالي  
لهذا الغرض وتسيلا لتنفيذ هذه العهود يرسل الباب العالي بعد تبادل التصديق  
على الاتفاقية فورا مندوبين عنه إلى القاهرة والمدن الأخرى التي يحتلها  
الجيش الفرنسي .

### المادة الثامنة عشرة

الضرائب التي يمكن أن يجيها الفرنسيون بعد التصديق على الاتفاقية وقبل إذاعة هذه الاتفاقية في أنحاء القطر المصري تخصم قيمتها من الثلاثة آلاف كيس المنصوص عنها آنفا .

### المادة التاسعة عشرة

تسهيلا وتجيلا لاختلاء المدن والمواقع تخول لسفن النقل الفرنسية التي توجد بالموانئ المصرية حرية الانتقال والملاحة من دمياط ورشيد إلى الاسكندرية ومن الاسكندرية إلى رشيد ودمياط خلال الثلاثة أشهر المتفق على جعلها مهلة للجلاء .

### المادة العشرون

بما أن سلامة أوروبا من الأوبئة تستلزم اتخاذ الاحتياطات التامة لمنع انتشار عدوى الوباء إليها فلا يسمح لأى فرد مصاب بالطاعون أو مشتببه في إصابته به النزول إلى السفن ، والجنود الموبوءون أو المصابون بأى مرض آخر يحول دون إمكان نقلهم في الموعد المحدد للجلاء يبقون بالمستشفيات التي يعالجون بها في أمان الصدر الأعظم وحمايته ويحولى علاجهم أطباء من الجيش الفرنسى يبقون لهذا الغرض بجانبيهم إلى أن يتم شفاؤهم ويشفى لهم السفر بحيث يتم ذلك في أقرب وقت ممكن ، وتسرى عليهم أحكام المادتين الحادية عشرة والثانية عشرة من هذه الاتفاقية كما تطبق بالنسبة لباقي الجنود ويعهد القائد العام للجيش الفرنسى بأن يصدر تعليماته المشددة ، إلى ضباط الفرق التي تنزل بالسفن بالاسمح لسفن النقل بالرسو في غير النغور التي يعينها أطباء الجيش ويتوخون في اختيارها أن تتوافر فيها الوسائل الضرورية للحجر الصحى .

### المادة الحادية والعشرون

كل ما يحدث من المشاكل مما لا تتناوله أحكام هذه الاتفاقية يسوى بالطرق  
القودية بمعرفة مندوبين يعينهم لهذه الغاية الصدر الأعظم والقائد العام الجنرال  
كليبير بالطريقة التي تؤدي الى تسهيل وتعجيل الجلاء .

### المادة الثانية والعشرون

لا تسمى أحكام هذه الاتفاقية إلا بعد التصديق عليها من الجانبين ، ويتم  
تبادل التصديق في خلال ثمانية أيام وعندئذ يحتم على الطرفين المتعاقدين  
مراعاة تنفيذ أحكامها بتمام الدقة .

تمحرت هذه الاتفاقية ووقع عليها بأختامنا الخاصة بنا ، في المعسكر الذي  
وقعت به المفاوضات بالقرب من العريش في اليوم الرابع من بلوفوز من  
السنة الثامنة للجمهورية الفرنسية الموافق ٢٤ من يناير سنة ١٨٠٠ ميلادية و ٢٧  
من شهر شعبان سنة ١٢١٤ هجرية .

امضاءات (ديزيه) قائد فرقة ، (بوسليج) المفوضين عن الجنرال كليبير .  
(مصطفى رشيد) الدفردار و (مصطفى راسخ) رئيس الكتاب المفوضين  
من الصدر الأعظم .

### تصديق كليبير

أنا الموقع أدناه القائد العام للجيش الفرنسي في مصر أوافق وأصدق  
على أحكام الاتفاقية المذكورة أعلاه لتنفيذ بنصوصها ومعتها ، وللتحقق من  
مطابقة الصياغة التركية المدون فيها الاثنان والعشرون شرطا للترجمة الفرنسية  
الموقع عليها من مفوض الصدر الأعظم والمصدق عليها من سموه فسوف يصير  
الرجوع إلى صياغة الترجمة الفرنسية في حالة وجود أى خلاف .

المعسكر العام بالصالحية يوم ٨ بلوفوز من السنة الثامنة (٢٨ من يناير سنة ١٨٠٠)  
إمضاء كليبير

## (١١) اتفاقية الصلح

بين الجنرال كليبر ومراد بك<sup>(١)</sup>

٥ من أبريل سنة ١٨٠٠

باسم الله القدير

نظرا لما أبداه الأمير سامي المقام الحائز لكمال الشرف والاعتبار مراد بك  
مجد من الرغبة في أن يعيش في سلام ووافق مع الجيش الفرنسي بمصر ،  
ولا يرغب لفائدة العام كليبر من الاعراب عماله في تقوى الفرنسيين من  
الاحترام الذى استوجبه شجاعته واقتضاه مصلحته حيالهم ، فقد تم الاتفاق  
على ما يأتى :

Reyband. Histoire Scientifique et Militaire de l'Expédition (1)  
française en Egypte (Paris 1830-1836) t VII, pp.428-432.

وبداسة نصوص هذه الاتفاقية والملازمات التى صاحبت إبرامها ، والتأثيرات التى ترتبت  
عليها نرى أنها قامت على أساس تبادل المصالح بين الفرنسيين ومراد بك على حساب مصر  
فقد أمن كليبر بعقد هذه الاتفاقية قيام أية ثورة في الوجه القبلى وهو انليم مترام الأطراف  
لم تستر فيه دعائمه الحكم الثرى . وأصبح في مقدور كليبر أن يوجه اهتمامه إلى القاهرة  
والدلتا ، بل كان له أن يلقى التجديدات من مراد بك ، كما أتاحت له هذه الاتفاقية الانصراف  
لي صدأى غزو خارجى تقسم به الدولة الشامية أو بريطانيا . يضاف إلى ذلك أن كليبر  
ضمن تموين القاهرة بالذبل والأقوات من الصعيد .

أما مراد بك فقد حقق له الاتفاقية قسما ضخما على حساب المصلحة العليا لمصر التى  
آوتة وجعلت منه أميرا مليئا ضمن نفسه حكم النصف الجنوبي من الصعيد تحت حاية فرنسا  
ولم يكدهم التوقيع على الاتفاقية حتى أرسل إلى الفرنسيين الفللال والمؤمن وسلمهم بعض الشانين  
الذين كانوا قد لجأوا إليه ، وبعد أن تم لإخاد ثورة القاهرة الثانية أقام مراد ولية . أخيرة في  
جزيرة الذهب بالجيزة . اسكبير وقواده . وقدم لهم بعد الولية أربعة آلاف رأس من الأغنام  
بمتابة هدية وقد ظل مراد مخلصا لهذه الاتفاقية حتى وفاته في أبريل ١٨٠١ . وما أروع  
الجبرنى وهو يترجم له اذ يقول لأنه كل من أعظم الاسباب في خراب الانليم المصرى بما تجدد  
منه ومن مما يليكه وأتباعه من الجور والتور ومساعدته لهم ظل لهم يزوال ( أنظر  
ترجمة حياته في ج ٣ ص ١٦٧ - ١٧١ )



### المادة الأولى

يعترف القائد العام للجيش الفرنسي بالتيا به عن الحكومة بمراديك محمد أميراً وحاكماً للوجه القبلى ويخوله بهذه الصفة سلطة الحكم والانتفاع في البلاد الكائنة بالبر الشرقى وألبر الغربى للنيل ابتداء من ناحية بصفورة بمديرية جرجا إلى أسوان في مقابل أن يؤدى للجمهورية الفرنسية المخرجات الواجب دفعه عن تلك الجهات لصاحب الولاية على مصر .

### المادة الثانية

يحدد هذا المخرج السنوى بمبلغ ٢٥٠ كيس بواقع الكيس ٢٠٠٠ ر. بارة علاوة على ١٥٠٠ أردب قمح و ٢٠٠٠ أردب شعير وغلل أخرى .

### المادة الثالثة

المخرج الذى يدفع نقدا يؤدى على أربعة أقساط متساوية كل ثلاثة أشهر قسط ، وتبدأ السنة بحساب التقويم الفرنسى ، أما المخرج الذى يؤدى نوما فيورد في شون القاهرة من أول فلوربال إلى ٣٠ فركتيدور ، وبحاسب مراد بك على مصاريف نقل الغلال بواقع الأردب أربعين بارة وتخصم من المخرج الذى يدفع نقدا .

### المادة الرابعة

يكون لمراد بك دخل جرك القصر وجرك إسنا ، وتحمل ميناء القصير حامية فرنسية لا نقل عن مائتى جندي ، وعلى مراد بك أن يؤدى نفقات هذه الحامية ، ويصرف لها ضعف ما يدفع عادة للجنود ، وعليه أن يخضع كتيبة من الممالك ترابط في القصير لمساعدة الحامية الفرنسية ، وما يدفعه لنفقات الحامية يخصم له من المخرج المذكور في المادة الثانية .

#### المادة الخامسة

بما أن أمير الوجه القبلي ليس له إلا الدخل الناتج من الضرائب فليس له أن يصرف في ملكية أى بلد إلى حاشيته للتصلين به ، ولكن له إدارة هذه البلاد بالطريقة التى يراها مرضية ، والحكومة الفرنسية تضمن للأهالى ملكية الأراضى التى يملكونها بالطرق المشروعة وتمتع وقروح أى اعتداء عليها .

#### المادة السادسة

على كل طرف أن يرد إلى الطرف الآخر الجنود اللاجئين اليه من جيش الطرف الآخر ، وليس لمزارعى القرى التابعة لأى من الفريقين أن يلجأوا إلى البلاد التابعة للفريق الآخر بقصد التخلص من أداء الضرائب أو لأى سبب آخر من هذا النوع .

#### المادة السابعة

يجعل الأمير حاكم الصعيد مدينة ( جرجا ) مقبولا له . وعليه أن يرسل للقائد العام حرسا من خمسة وعشرين مملوكا ، وعليه أن يوفد أحد البكوات من أتباعه مندوبا مفوضا عنه يقيم باستمرار في القاهرة .

#### المادة الثامنة

يضمن قائد الجيش الفرنسى لمрад بك الانتفاع بدخل حكومته ويتعهد بحمايته في حالة مهاجمته . وإذا استهدفت الجبهات التى تحتلها الجنود الفرنسية لهجوم عدائى أيا كان نوعه فعلى مراد بك أن ينفذ عددا من جنوده يبلغ على الأكثر نصف قواته لمعاونة القوات الفرنسية ، وعليه أن يقدم بالثمن المعتاد أدوات النقل المطلوبة ، ومؤونة الجنود التى يتفرضاها تكون على نفقة الحكومة الفرنسية .

### المادة التاسعة

يعد القائد العام كليبر بأن لا يوافق على أى اقتراح أو اتفاق يحرم مراد بك من المزايا الميثة أعلاه وعليه أن يبلغ المعاهدة الحالية إلى الحكومة الفرنسية لقرعى مصالح مراد بك في المعاهدات التي قد تبرم بشأن مصر .

### المادة العاشرة

إن الشروط الواردة في المعاهدة الحالية والتي تقررت بمعرفة كل من الجنرال داماس قائد فرقة ورئيس أركان الحرب العام والمواطن جلونيه قوميسير الحكومة ( لدى الديوان ) ومدير الشؤون المالية المفوضين عن القائد العام كليبر ، وعثمان بك البرديسى المفوض عن مراد بك يصير التوقيع عليها من القائد العام كليبر ومن الأمير المعظم والملاذ الأضخم مراد بك محمد .

### (١٢) الجيرقي يسجل

التقاليد العسكرية في تشييع جنازة كليبر<sup>(١)</sup>

« ونادوا ليلة الرابع من قتلته وهى ليلة الثلاثاء خامس عشرين المحرم ١٢١٥<sup>(٢)</sup> في المدينة بالكنتس والرش في جهات حكام الشرطة فلما أصبحوا اجتمع عساكرهم وأكابرهم وطائفة عينها القبط والشوام وخرجوا بموكب مشهده ركابا ومشاة وقد وضعوه في صندوق من رصاص مستم الفطاء ووضعوا ذلك الصندوق على عربة، وعليه برنيطته وسيفه والمختصر الذي قتل به وهو مغموس بدمه، وعملوا على العربة أربعة يادق صفار في أركانها معمولة بشعر أسود ، ويضربون بطبولهم بغير الطريقة المعتادة ، وعلى الطبول خرق

(١) الجيرقي ج ٣ ص ١٣٣ - ١٣٤ .

(٢) كال ٢٥ محرم ١٢١٥ يوافق ١٨ يونيو ١٨٠٠ .

صود، والعسكر بأيديهم البنادق وهي منكسة إلى أسفل ، وكل شخص منهم معصب ذراعة بخرقه سوداء، ولبسوا ذلك الصندوق بالقطيفة السوداء وعليها قصب مخيش، وضربوا عند خروج الجنائز مدافع وبنادق كثيرة وخرجوا من بيت الأوبكية على باب الحلق إلى درب الجاميز إلى جهة الناحرية ، فلما وصلوا إلى تل المقارب حيث القلعة التي بنوها هناك ضربوا عدة مدافع وكانوا أحضروا سلايان الحلي والثلاثة المذكورين فأمضوا فيهم فاقدر عليهم ثم ساروا بالجنائز إلى أن وصلوا باب قصر العيني فرفعوا ذلك الصندوق ووضعوه على علوة من التراب بوسط تخشبية صنعوها وأعدوها لذلك وعملوا حولها درايزين وفوقه كساء أبيض رزروا حولها أعواد سرو ، ووقف عند بابها شخصان من العسكر يتنادقهما ملازمان ليلا ونهارا يتناوبان للملازمة على الدوام ، واقضى أمره .

### (١٣) معاهدة الجلاء عن منطقة القاهرة والجيزة

أبرمها الجنرال بليار Bélliard

٢٧ يونيو ١٨٠١

معاهدة لجلاء الجيش الفرنسي بقيادة الجنرال بليار عن مصر أبرمت بين كل من البريجاديير جنرال هوب Hope بالنيابة عن القائد العام للجيش الإنجليزي في مصر ، وعثمان بك بالنيابة عن المصدر الأعظم ، واسحق بك بالنيابة عن قطبان باشا ، والجنرال دنزلو Donzelot والجنرال موران Morand والكولونيل تارير Tarayre بالنيابة عن الجنرال بليار قائد فيلق الجنود الفرنسية ومن يتبعه ، اجتمع للتدوين المذكورون أعلاه في مكان المفاوضات وبعد تبادل المصافاة والسلطات المخولة لهم اتفقوا على الشروط الآتية :-

### المادة الأولى

أن الجنود الفرنسية من كافة الأسلحة والملاحقين بهم بقيادة الجنرال بليار يجلبون عن القاهرة والقلمة وحصون بولاق والجيزة وعن كل الجهات التي يحتلونها الآن في القطر المصري .

### المادة الثانية

بذلك نقل الجنود الفرنسيون والملاحقون بهم بأسلحتهم وأمتعتهم ومدافعهم وذاخرهم إلى رشيد بطريق البر الغربي للنيل ومن هناك يبحرون إلى الثغور الفرنسية بالبحر المتوسط ومعهم أسلحتهم ومدافعهم ومنقولاتهم على نفقة الدول المتحالفة ، ويتم إقلاعهم في أقرب ما يمكن من الوقت بحيث لا يتأخر عن الخمسين يوما التالية لتاريخ التصديق على هذه المعاهدة ، ومن المتفق عليه أن ينقل الجنود المذكورون إلى الثغور الفرنسية بأقرب وأمرح طريق .

### المادة الثالثة

تقف الأعمال العدائية من الجانبين بمجرد التوقيع والتصديق على هذه المعاهدة وتسلم قلعه سلكوسكى<sup>(١)</sup> وباب مدينة الجيزة المسمى باب الأهرام إلى جيش الحلفاء ويحدد خط المخافر الأمامية لجيوش الطرفين بمعرفة مندوبين يعينون لهذا الغرض وتعطى الأوامر المشددة للجنود ألا يجتازوا هذا الخط وذلك منعا لكل اصطدام بين جنود الطرفين . وإذا وقع أى اصطدام فيحسم بالطرق الودية .

### المادة الرابعة

يخلى الجنود الفرنسيون والملاحقون بهم مدن القاهرة والقلمة وبولاق

---

(١) جامع الظاهر ببيرس وقد حوله الفرنسيون إلى قلعة وأودعوا فيها ذخائرهم وأسلحتهم .

وقلاعها في اليوم الثاني عشر بعد التمهديق على هذه المعاهدة ، وينسحبون إلى قصر العيني والروضة والجزيرة ، ومن هناك يرحلون إلى الثغور المعدة لاقلاعهم ويكون هذا الرحيل في أقرب وقت ممكن بحيث لا يزيد عن خمسة أيام ، ويتكفل قواد الجيوش البريطانية والتركية بنفقات نقل الجنود الفرنسيين بطريق النيل من الجزيرة .

#### المادة الخامسة

تنظم طريقة رحيل الجنود الفرنسيين باشتراك قواد جيوش الطرفين أو ضباط أركان الحرب الذين يتدربون لهذا الغرض من الجانبين ، ولكن من المتفق عليه أنه طبقا لهذه المادة يكون لقواد جيوش الحلفاء تحديد عدد الأيام التي يقتضيها احتشاد الجيش الفرنسي ورحيله وبناء على ذلك يصحب الجيش الفرنسي في رحيله مندوبون من الإنجليز والترك يكفلون تقديم المؤن اللازمة له أثناء الرحيل .

#### المادة السادسة

تعهد حراسة الأمتعة والأثقال والذخائر وسائر المهمات التي ينقلها الجنود الفرنسيون بطريق النيل إلى شرازم من الجيش الفرنسي وإلى السفن المساحية التابعة لدول الحلفاء .

#### المادة السابعة

تقدم المؤن الكافية للجنود الفرنسيين والملحقين بهم من يوم رحيلهم من الجزيرة إلى حين وصولهم إلى فرنسا ، وتقع في هذا الصدد لوائح الجيش الفرنسي في المسافة بين الجزيرة والثغر الذي يقلعون منه ، واللوائح البحرية البريطانية في طريقهم بحرا لغاية وصولهم إلى فرنسا .

### المادة الثامنة

يقدم قواد القوات البرية والبحرية الإنجليزية والتركية مراكب النقل اللازمة لنقل الجنود الفرنسية إلى تفغور فرنسا الواقعة على البحر المتوسط وكذلك لجميع الفرنسيين والأشخاص الآخرين الملحقين بالجيش الفرنسي، ويعهد في هذه المهمة وفي تدبير المؤن الكافية إلى مندوبين بينهم لهذا الغرض الجنرال بليار وقواد الحلفاء البريين والبحريين بعد التصديق على هذه المعاهدة مباشرة، ويوجه هؤلاء المندوبون إلى رشيد وأبو قير لتدبير الوسائل اللازمة للنقل.

### المادة التاسعة

يقدم الحلفاء أربع سفن (أو أكثر من هذا العدد عند الإمكان) خاصة لنقل الجياد والمياه والعلف الكافي لمدة السفر

### المادة العاشرة

يعود الجنود الفرنسيون والمحققون بهم إلى فرنسا في حراسة سفن الحلفاء، وتضمن الدول المتحالفة للذين يركبون السفن منهم أن لا يصابوا بأذى إلى أن يلاغوا الشواطئ الفرنسية ويعهد الجنرال بليار هو والجنود الذين تحت قيادته بأن لا يصدر عنهم أثناء رحلتهم أى عمل عدائى ضد السفن أو البلاد التابعة لصاحب الجلالة البريطانية أو الباب العالي أو حلفائهما.

ولا يجوز للسفن المقتلة للجنود أو للرعايا الفرنسيين أن ترسو في أى ثغر آخر غير التفغور الفرنسية ما لم تقضى بذلك الضرورة القصوى.

ويعهد قواد القوات البريطانية والتركية والفرنسية بالعهود المبينة أعلاه مدة إقامة الجيش الفرنسي في مصر من يوم التصديق على المعاهدة إلى حين نزوله إلى السفن، ويتكفل الجنرال بليار قواد القوات الفرنسية بالنيابة عن حكومته

بأن السفن التي تقل الجنود الفرنسية أو تنقل حراستهم في البحر لا تهجز ولا تضبط في موانئ فرنسا بعد نزول الجنود منها وأن يكون لقباطيتها الحق في أن يشتروا على حسابهم حاجتهم من الزاد والمؤونة بما يكفيهم للهودة ، ويتكامل الجزال بليار أيضا بالنيابة عن حكومته أن لا تنهار هذه السفن في عودتها إلى تغور الحلفاء مادامت لا تحاول القيام بحركات حرية عداية أو المشاركة فيها بأي وسيلة ما .

#### المادة الحادية عشرة

جميع الرجال الإداريين وأعضاء لجنة العلوم والفنون وبالجملة كل الأشخاص الملتحقين بالجيش الفرنسي يتمتعون بالمزايا المخولة في هذه المعاهدة لأفراد الجيش ولرجال الإدارة وأعضاء لجنة العلوم والفنون أن يأخذوا معهم الأوراق المتعلقة بوظائفهم وأعمالهم وأوراقهم الخاصة والأشياء الأخرى التي تتعلق بهم .

#### المادة الثانية عشرة

يحق لأي من سكان مصر على اختلاف اجناسهم إذا رغب اللحاق بالجيش الفرنسي في رحيله أن يرحل معه ولا يجوز بعد رحيله أن تؤذى عائلته أو تصادر أملاكه .

#### المادة الثالثة عشرة

لا يضار أحد من سكان مصر من أي دين كان ولا يؤذى في شخصه ولا في ماله بسبب علاقة أثناء الاحتلال الفرنسي بالسلطات الفرنسية مادام يخضع من الآن لقوانين البلاد <sup>(١)</sup>

(١) في النص المنشور في مجموعة دي مارتانس أن هذه المادة تنصرف إلى الأشخاص الذين يرحلون مع الجيش الفرنسي ، ولكن هذه الإضافة لم ترد في النص الوارد في ريبو ، وقد اعتمدنا على الصيغة التي في ريبو لأن الإضافة لا تتفق مع المبدأ المتباد من ختام المادة .



### المادة الرابعة عشرة

المرضى الذين لا يستطيعون السفر يقون في مستشفى حيث يولى علاجهم أطباء من الفرنسيين أو أشخاص من مواطنيهم إلى أن يتم شفاؤهم وعندئذ يرسلون إلى فرنسا طبقا للأحكام التي تسرى على الجنود ، وعلى قواد الحلفاء أن يقدموا لهم حاجاتهم في ذلك المستشفى وعلى الحكومة الفرنسية أن تورد قيمة هذه الحاجات .

### المادة الخامسة عشرة

عند تسليم المواقع والقلاع المقتضى تسليمها طبقا لهذه المعاهدة يعين مندوبون لتسلم المدافع والذخائر والأوراق والمحفوظات والرسوم وغير ذلك من الأشياء والمنقولات التي لا يجب على الفرنسيين تركها للحلفاء .

### المادة السادسة عشرة

يرسل قائد القوات البحرية للحلفاء سفينة تبحر في أقرب فرصة إلى طولون وعليها ضابط ومندوب من الجيش الفرنسي يعهد إليهما إبلاغ الحكومة الفرنسية نص هذه المعاهدة .

### المادة السابعة عشرة

جميع ما ينشأ من الخلاف في شأن تنفيذ هذه المعاهدة يحسم بالطرق الودية على يد مندوبين يعينون لهذا الغرض من الجانبين .

### المادة الثامنة عشرة

بعد التصديق على هذه المعاهدة يصير الإفراج فورا عن الأسرى الإنجليز والعمانيين المحبوسين في القاهرة وعلى قواد الحلفاء أن يفرجوا من ناحتهم عن الأسرى الفرنسيين الذين في معسكراتهم .

### المادة التاسعة عشرة .

يتبادل الحلفاء والفرنسيون الرهائن اضعافاً متماثلين هذه المعاهدة من الجانبين وتكون الرهائن من ضباط من الطرفين متساوين في الرتبة ويطلق سراح الرهائن بمجرد وصول الجنود الفرنسية إلى موانئ فرنسا .

### المادة العشرون

يبلغ أحد الضباط الفرنسيين هذه المعاهدة إلى الجنرال منو بالاسكندرية، ولهذا الأخير أن يتقبلها بالنسبة للجنود الفرنسيين ومن يلحق بهم من تحت إمرته برا وبحرا في تلك المدينة وعليه في حالة القبول أن يبلغ ذلك إلى قائد القوات البريطانية المرافقة أمام الاسكندرية في مدة اليومين التاليين لتبليغه نص المعاهدة .

### المادة الحادية والعشرون

يتم تبادل التصديق على هذه المعاهدة من قواد الطرفين في مدة أربع وعشرين ساعة بعد التوقيع عليها . حذر من هذه المعاهدة أربع نسخ بالمكان الذي حصلت فيه المفاوضات بين مندوبي الطرفين ظهر يوم ٢٧ يونيو سنة ١٨٠٩ الموافق ١٦ صفر سنة ١٢١٦ هجرية أي ٨ مسيدور من السنة التاسعة للجمهورية الفرنسية .  
إمضاءات : هوپ Hope برينجاديه جنرال . عثمان بك وكيل الصدر الأعظم اسحق بك وكيل حسين قبطان باشا . دنزلوا Danzelot قائد لواء . موران قائد لواء . تارير Tarayre كولونل . نوافي ونصديق على هذه المعاهدة ، ٩ مسيدور ( ٢٨ يونيو سنة ١٨٠٩ ) : بليار قائد فرقة . نوافي : هلى هتشسون القائد العام ( للجيش الانجليزي ) . - نوافي بالنيابة عن اللورد كيت : ستفنسن قبطان بالبحرية الملكية -

صدقنا على مواد هذه المعاهدة : ( الحاج يوسف ضيا ) - ( حسين باشا قبطان ) .

## ملحق اضافى وتفسيرى للمعاهدة

١ - ان مدافع الميدان التى يسيرخ للجيش الفرنسى تحت إمرة الجنرال بليار أن ينقلها معه فى انسحابه من القاهرة وبأخذها لفرنسا هى : مدافعان من مدافع الميدان عن كل طابور ومدفع عن كل سرية وما يتبعها من العربات والدخيرة .

٢ - ومن المتفق عليه أيضا أن الجنود الفرنسيين الذين يركبون سفنا حربية من سفن الحلفاء يودعون أسلحتهم وذخيرتهم فى الأمكنة المخصصة لها على ظهر تلك السفن تحت رقابة قباطينها ثم تسلم للجنود الفرنسيين عند نزولهم من السفن فى الموانئ الفرنسية ، أما الجنود الذين يركبون سفنا غير حربية وغير مسلحة فيستبقون أسلحتهم وذخيرتهم مدة رحلتهم ويكونون تحت رقابة قباطهم .

٣ - تنتقل زوجة الجنرال منو وإبنه وبأوره من القاهرة إلى الاسكندرية بطريق النيل على سفينة يعدها الحلفاء لهذه الغاية وترسل معهم متقولات الجنرال منو .

٤ - بما أنه يوجد بالقاهرة الآن بعض زوجات الضباط والجنود وباقى الفرنسيين المرابطين فى الاسكندرية فلن كامل الحرية فى الانتقال إلى تلك المدينة ، وتعد لمن وسائل الانتقال اللازمة لهذا الغرض وفى حالة عدم قبولهم فى الاسكندرية ينتقلان إلى فرنسا عند إقلاع الجيش الفرنسى الذى تحت قيادة الجنرال بليار أو فى أى وقت ممكن ، وينحون جميع الزايا المنصوص عنها فى هذه المعاهدة .

٥ - الفرنسيات من نساء ضباط الجيش الفرنسى وجنوده ونساء الموظفين الفرنسيين للمحققين بهذا الجيش ينتقلن مع أزواجهن إلى فرنسا ويعطين

للمؤونة الكافية ويحولن المزايا الميمنة في هذه المعاهدة وتتبع في ذلك اللوائح البحرية البريطانية .

إذا وجد بالقاهرة منقولات وأمتعة تابعة لأفراد الحماية الفرنسية المرابطة في الاسكندرية تنقل وتودع في رشيد أو ترسل إلى فرنسا إذا أمكن ذلك.

٧- يجوز لمدير الادارات العامة للجيش الفرنسي أن يتنقل إلى الاسكندرية أو يرسل إليها مندوبا عنه ويعطى كل التسهيلات الممكنة لهذا الغرض .

٨- إذا كان من بين الرهائن التي تعطى من الجانبين ضباط من الجيش البري فلقواد الجيوش الثلاثة أن يستبدلوا بهم عند نزول الجيش الفرنسي إلى السفن ضباطا بحريين من مرتبتهم .

٩- الخيول والجمال التي يتركها جيش الجنرال بليار في مصر تسلم عند الجلاء إلى مندوبين يعينهم قواد جيوش الحلفاء .

١٠- من المتفق عليه أن الحصون التي يعبر تسليمها تسلم بمحاذاة دون أن يحسب أي هدم أو تخريب ويلقت نظر الضباط والمهندسين إلى الأوامر التي بها. حرر في معسكر المفاوضات يوم ٨ مسيدور من السنة التاسعة (١٧ يونيو سنة ١٨٠١ - ١٦ صفر سنة ١٢١٦) (الإمضاءات السابقة)

### (١٤) إتفاقية الجلاء عن الاسكندرية

شروط التسليم المعروضة يوم ٣٠ أغسطس سنة ١٨٠١ من عبد الله جاك فرنسوا منو القائد العام للجيش الفرنسي بالاسكندرية على قواد القوات البرية والبحرية التابعة لصاحب الجلالة البريطانية وللأب العالي.

#### الشرط الأول

ابتداء من اليوم لغاية ٣٠ فركتيدور (١٧ سبتمبر سنة ١٨٠١) تمتد الهدنة بين الجيش الفرنسي والجيوش الانجليزية والتركية بالشروط المتبعة الآن وتحدد خطوط الخنادق الأمامية بين الجيشين تحديدا جديدا بمقتضى إتفاق ودى يرم بين قواد الجانبين منعا لوقوع أى تصادم بين الجنود .  
(الجواب) - مرفوض .

#### الشرط الثانى

إذا لم يصل المدد الكافى للجيش الفرنسى قبل الميعاد المحدد فى المادة السابقة ينسحب من الاسكندرية وقلاعها واستحكاماتها بالشروط الآتية .  
(الجواب) - مرفوض .

#### الشرط الثالث

ترتد الجنود الفرنسية يوم ١٨ سبتمبر إلى داخل الاسكندرية والقلاع المحيطة لها وتسلم إلى الحلفاء المأوى والاحتكامات الواقعة أمام سور المدينة وكذلك قلعتى لتورك ودقيتيه وما فيها من المدافع والذخائر .  
(الجواب) تسلم جميع الاستحكامات وقلعتا لتورك ودقيتيه إلى قوات الحلفاء بعد التوقيع على معاهدة التسليم بآن وأربعين ساعة أى ظهر يوم ٧ سبتمبر وكذلك يسلم ما بها من المدافع والذخائر وينسحب الجنود الفرنسيون من الاسكندرية وباقي قلاعها وملحقاتها بعد التوقيع على المعاهدة بعشرة أيام

بحيث ينزل الجنود الفرنسيون في هذا الموعد إلى السفن المعدة لرحيلهم .

#### الشرط الرابع

كل فرد من أفراد الجيش الفرنسي أو الملحقيين به من العسكريين والملكيين وكذلك أفراد الجنود على اختلاف أجناسهم وبلدانهم وأديانهم ممن كانوا بمصر قبل مجيء الحملة الفرنسية يستبقون بممتلكاتهم وأمتعتهم وأوراقهم بحيث لا يسوغ خصصا وتفتيشها .

( الجواب ) - مقبول، بشرط أن لا يأخذوا شيئا من أملاك حكومة الجمهورية الفرنسية عدا المنقولات والأمتعة والأشياء الأخرى ملك الفرنسيين والتابعين لهم ممن اشتغلوا في خدمة الجيش الفرنسي مدة ستة أشهر وكذلك الأشخاص الملحقيين بخدمة الجيش الفرنسي في الوظائف الملكية أو العسكرية على اختلاف أجناسهم وبلدانهم وأديانهم .

#### الشرط الخامس

تنزل القوات الفرنسية ومن تبعها من الأشخاص المشار إليهم في البند السابق إلى السفن في نهر الاسكندرية بين ٥ و ١٠ من شهر فاند ميري من السنة العاشرة للجمهورية ( من ٢٧ سبتمبر إلى ١٢ أكتوبر سنة ١٨٠١ ) على الأكثر بأسلحتهم وذخائرهم وأمتعتهم ومنقولاتهم وجميع ما يمتلكونه من الأوراق الرسمية والودائع ، ويلحق بكل طابور ومصرية مدفع من مدافع الميدان وذخيرته ، وتقلع السفن بكل ذلك إلى ميناء فرنسية بالبحر الأبيض المتوسط يعينها قائد الجيش الفرنسي .

( الجواب ) - ينزل الجنود الفرنسيون ومن يتبعهم من الجنود والأشخاص المشار إليهم في البند الرابع إلى السفن في نهر الاسكندرية إلا إذا تم الاتفاق الودي على إقلاع جزء منهم من أبو قير ، ويكون نزولهم إلى السفن عقب

إعداد السفن لهم، وتعهده دول الحلفاء بنقل الجنود في عشرة أيام بعد التوقيع على معاهدة التسليم إذا أمكن ذلك. ويؤدي إلى الجيش الفرنسي الاحترام العسكري، ويأخذ معه أسلحته وأمتعته ولا يعتبر أفراد أسرته حرب، ويأخذ معه كذلك عشرة مدافع من عيار ١٢ بوصة ومن الذخيرة ثمانى طلقات أو عشرة لكل مدفع إلى أحد الثغور الفرنسية بالبحر الأبيض المتوسط.

#### الشرط السادس

تقلم السفن الحربية الفرنسية كاملة الأسلحة مع الجيش الفرنسي وكذلك السفن التجارية منها اختلفت جنسية أصحابها ولو كانوا من رعايا الدول المعادية للحلفاء أو كانوا من التجار أو البحارة التابعين لدول الحلفاء قبل مجيء الحملة الفرنسية بحيث تعاد السفن الحربية إلى الحكومة الفرنسية وتعاد السفن التجارية لأصحابها.

(الجواب) - مرفوض، وتسلم جميع السفن إلى الحلفاء بالحالة التي هي عليها.

#### الشرط السابع

كل سفينة فرنسية تصل الأسكندرية ابتداء من اليوم اغاية ٣٠ فركتيدور (١٧ سبتمبر) قادمة من ثغور فرنسا أو حلفائها تسرى عليها أحكام هذه المعاهدة، و السفن الحربية أو التجارية المتابعة لفرنسا أو حلفائها التي تصل في مدة العشرين يوما التالية للجلاء عن المدينة لا تعتبر غنيمة بحرية بل يطلق سراحها هي وركابها ومولتها وتعطى جواز مرور من الحلفاء.

(الجواب) - مرفوض.

### الشرط الثامن

الجنود الفرنسيون والموظفون العسكريون والملكيون التابعون للجيش  
وجميع الأشخاص النوء عنهم في الجنود السابقة يعبرون على ظهر السفن الفرنسية  
الراسية في نهر الاسكندرية إذا كانت صالحة للسفر أو على ظهر السفن  
الانجليزية أو التركية في المواعيد المحددة بالبند الخامس .  
( الجواب ) - يختار الاميرال الانجليزي ما يشاء من هذه السفن .

### الشرط التاسع

يعين مندوبون من الجانبين لوضع نظام النقل من جهة عدد السفن اللازمة  
ومقدار حمولتها من الرجال وبالجملة تسوية كل ما يمكن أن ينشأ من الصعوبات  
في تنفيذ هذه المعاهدة ويعهد إلى هؤلاء المندوبين تحديد مواقع السفن الموجودة  
في الميناء والسفن التي يقدمها الحلفاء بحيث تكون الوسائل التي تتبع كافية لمنع  
وقوع أى نزاع بين البحارة المختلفة أجناسهم .  
( الجواب ) - كل هذه التفاصيل تهند تسويتها إلى الأميرال الانجليزي  
والى ضابط بحرى فرنسى .

### الشرط العاشر

التجار وأصحاب السفن على إختلاف أجناسهم وأديانهم وكل من يرغب  
من سكان مصر أو من رعايا البلاد الأخرى المقيمين الآن في الاسكندرية  
كالمصريين والأقباط والأروام والعرب واليهود الخ في مصاحبة الجيش  
الفرنسى في رحيله يركبون السفن مع الجنود الفرنسية وتسرى عليهم المزايا  
المقررة للجيش الفرنسى ولهم الحق في أن يأخذوا معهم ما شاءوا من أموالهم  
من أى نوع كانت وأن يوكلوا من شاءوا في التصرف فيما لا يستطيعون نقله  
وتحترم تصرفاتهم ومعاملاتهم والعقود الصادرة منهم بشأن ممتلكاتهم ويضمن



قواد الحلفاء تفاذها ، والذين يفضلون منهم البقاء في مصر فقرة من الزمن لتسوية معاملاتهم يسمح لهم بذلك ويكونون مشمولين بحماية الحلفاء أما الذين يؤثرون الإقامة في مصر إلى ما شاء الله فيتمتعون بكافة الحقوق والمزايا التي كانت لهم قبل الحملة الفرنسية .

( الجواب ) - جميع التاجر التي توجد في الاسكندرية أو على ظهر السفن الراسية في الميناء تسلم مؤقتا إلى الحلفاء إلى أن يت في شأنها طبقا للقواعد المرعية ولأحكام القوانين المتبعة بين الدول ولن يشاء من الافراد أن يصبحوا الجيش الفرنسي أو يبقوا في مصر في أمن وطمأنينة .

#### الشرط الحادى عشر

لا يضار أحد من سكان مصر أو من رعايا أمة أخرى مهما كان مذهبه بسبب مسلكه مدة الاحتلال الفرنسي وخاصة لمجاريه في صفوفهم أو استخداهم اياه .  
( الجواب ) - مقبول .

#### الشرط الثانى عشر

مؤونة الجنود والملاحقين بهم في البحر لغاية الوصول إلى فرنسا تكون على نفقة الحلفاء وطبقا للوائح البحريه الفرنسيه وعلى الحلفاء أن يقدموا كل ما يلزم لتسهيل النزول إلى السفن .

( الجواب ) - مؤونة الجنود ومن يركب السفن معهم تكون على حساب الحلفاء لغاية بلوغهم فرنسا وتتبع في ذلك القواعد المرعية في البحريه البريطانيه .

#### الشرط الثالث عشر

القناصل والممثلون للدول المتحالفة مع فرنسا وكذلك الموظفون القنصليون التابعون لتلك الدول يستمر تمتعهم بالمزايا والحقوق الممنولة لموظفى السلك السياسى طبقا للقواعد المتبعة بين الدول المتمدنة وتكون أموالهم ومنقولاتهم وأوراقهم موضع الرعايه والاحترام في كفاية دول الحلفاء ولهم الحرية في

أن يرحلوا أو يبقوا في البلاد كما يشاءون .  
( الجواب ) - لاقناصل ولباقى الموظفين القنصلين التابعين لحلفاء الجمهورية  
أن يرحلوا أو يبقوا في البلاد حسبما يرغبون وتحفظ لهم أملاكهم ومنقولاتهم  
على اختلاف أنواعها ، وكذلك أوراقهم ماداموا يسرون سريرة صادقة ويتبعون  
القواعد المقررة في القانون الدولي .

#### الشرط الرابع عشر

المرضى الذين تقرر اللجان الصحية للجيش أن في استطاعتهم السفر يركبون  
السفن مع باقى الجنود ، وتخصص لهم سفن مستشفيات تتوافر فيها الادوية  
الكافية والاغذية وكل ما يلزم للمرضى ويتبعهم صيدليون فرنسيون ، أما  
المرضى الذين لا تسمح حالتهم بالسفر فيبقون في رعاية دول الحلفاء وعنايتهم  
ويبقى معهم بعض الأطباء الفرنسيين ، وتخصص لهم وسائل العناية الكافية  
وتكون نفقاتهم على حساب دول الحلفاء وعلى هذه الدول أن تبحث بهم إلى  
فرنسا عندما تسمح لهم صحتهم بالسفر ، ولهم أن يأخذوا معهم كل ما يملكون  
من المنقولات طبقا للقواعد المتبعة بالنسبة لباقى الجنود .

( الجواب ) - مقبول وتعد بعض السفن لتكون مستشفيات يتنقل إليها  
الجنود الذين يطرأ عليهم المرض في مدة السفر وعلى اللجان الصحية لجيوش  
الطرفين أن تتفق على الوسائل الواجب اتخاذها بالنسبة للمرضى للمصابين  
بأمراض معدية بحيث يمنع إتصالهم بباقى الجنود .

#### الشرط الخامس عشر

تخصص بعض سفن النقل لحمل الجيول بحيث تسع كل سفينة ستين جواد  
والعلف الكافى لهذه الجياد مدة السفر . ( الجواب ) مقبول .

### الشرط السادس عشر

يجب لأعضاء المجمع العلمى المصرى ولجنة العلوم والفنون أن يأخذوا معهم جميع الاوراق والرسوم والمذكرات ومجاميع التاريخ الطبيعى وجميع آثار الفنون والمعاديات القديمة التى جمعوها فى مصر .

(الجواب) - أعضاء المجمع لهم أن يأخذوا معهم جميع الآلات الفنية والعلمية التى جاءوا بها من فرنسا ولكن المخطوطات العربية والتماثيل وباقى المجاميع التى جمعت للجمهورية الفرنسية تعتبر من الاملاك العامة ومن ثم تسلم لقواد الحلفاء .

(وقد إعترض الجنرال منو على هذا التعديل ولكن الجنرال هوب صرح أنه لا يمكن العدول عنه واتفق القائدان على عرض الأمر على القائد العام للجيش الإنجليزى )

### الشرط السابع عشر

مراكب النقل التى ستخصص لنقل الجيش الفرنسى ومن يتبعه تسير بحراسة السفن الحربية التابعة للحلفاء وتتعهد هذه الدول أن لاتنظار هذه المراكب مدة سفرها ، أما للمراكب التى قد تنفصل عن عمارة النقل بفعل العواصف أو لأى حادثه ما فعلى قواد الحلفاء أن يضمنوا سلامتها ، وعلى للمراكب التى تنقل الجيش الفرنسى أن لاترسوا بأى شاطئ غير شواطئ فرنسا ما لم تقضى بذلك الضرورة القصوى .

(الجواب) - مقبول ، وعلى القائد العام للجيش الفرنسى أن يجمع من ناحيته أن لاتنظار أى سفينة من سفن الحلفاء أثناء إقامتها فى فرنسا أو فى عودتها وأن تزود فى فرنسا بكل ما يلزمها طبقا للعرف الجارى بين الدول الأوربية .

### الشرط الثامن عشر

عندما تسلم القلاع والاستحكامات طبقا لنص الشرط الثالث يصير إطلاق  
مراح الامرى من الجانبين .  
( الجواب ) - مقبول .

### الشرط التاسع عشر

يعين مندوبون لتسلم المواقع الموجودة في المدينة والقلاع وكذلك الذخائر  
والمخازن والمدافع والأشياء الأخرى التي تترك للحلفاء وتحرر قوائم بكل ذلك  
يوقع عليها مندوبون من الطرفين كما يجرى تسليم القلاع والمخازن للحلفاء .  
( الجواب ) - مقبول ، وعلى الفرنسيين تسليم الحسـرط المحتوية على  
تخطيط مواقع الاسكندرية وقلاعها وتخطيط مدن القطر المصرى إلى المندوبين  
الانجليز ، وتسلم البطاريات والشركات والمباني العامة الأخرى بالحالة التي  
هى عليها الآن .

### الشرط العشرون

يعطى جواز سفر لسفينة حربية فرنسية تبصر إلى طولون بعد تسليم  
للمدينة وقلاعها نقل الضباط الذين يعهد اليهم القائد العام للجيش الفرنسى إبلاغ  
نبأ هذه المعاهدة إلى الحكومة الفرنسية .  
( الجواب ) - مقبول ولكن إذا كانت السفينة فرنسية فلا تكون مساحة .

### الشرط الحادى والعشرون

عند تسليم القلاع والاستحكامات التتوه عنها فى المواد السابقة يجرى  
تبادل الرهائن من الجانبين لضمان تنفيذ هذه المعاهدة ويختارون من بين ضباط  
الجيش من مرتبة واحدة بحيث يكون عددهم أربعة من ضباط الجيش الفرنسى  
وإثنين من ضباط الجيش الانجليزى وإثنين من الجيش التركى وينزل الضباط

الفرنسيون الأربعة ببارجة الأميرال قومندان عمارة الحلفاء والضباط الانجليز  
والترك باحدى السفن المقلدة للقائد العام للجيش الفرنسى ، ويجرى تبادل  
أولئك الضباط عند وصولهم إلى فرنسا .

( الجواب ) - يسلم للقائد العام للجيش الفرنسى أربعة ضباط كرهائن  
أحدهم من ضباط البحرية الانجليزية والثانى من الجيش الانجليزى والثالث  
والرابع من الجيش التركى وعلى القائد العام للجيش الفرنسى أن يسلم قائد  
الجيش الانجليزى أربعة ضباط من مرتبة الضباط المذكورين وتسلم المرهائن  
وقت نزول الجنود إلى السفن .

#### الشرط الثانى والمشرور

إذا قام أى خلاف أثناء تنفيذ هذه الاتفاقية فيحسم بالطرق الودية على  
يد متدوين من الطرفين .

( الجواب ) - مقبول

توقيعات : هلى هتشنسون لفتنت جنرال قائد عام .  
حسين قبطان باشا .

عبد الله جالك فرانسوا منو القائد العام للجيش الفرنسى . .  
جس كمت Kempt لفتنت كولونل وسكرتير .



## المجموعة الثالثة

### مصر في القرن التاسع عشر

(١) الحملة البريطانية على مصر سنة ١٨٠٧

موكب الاسرى البريطانيين في القاهرة بعد هزيمتهم

في معركة رشيد ( ٣١ مارس ١٨٠٧ )<sup>(١)</sup>

وأرسلوا السعاة إلى مصر بالبشارة فضربوا مدافع وعملوا شنكا وخلع  
كتفخدا بك<sup>(٢)</sup> على السعاة الواصلين وأسمرت للبشرون من اتباع العثمانيين وهم  
القواسمة الأنراك بالسعى إلى بيوت الأعيان يبشرونهم ويأخذون منهم البقاشيش  
والخلع وصار الناس ما بين مصدق ومكذب فلما كان يوم الأحد سادس  
عشر ربه أشيع وصول رؤس القتلى ومن معهم من الأسرى إلى بولاق فهرع  
الناس بالذهاب للفرجة ووصل الكثير منهم إلى ساحل بولاق وركب أيضا  
كبار الاسكر ومعهم طرافهم للاقتام فطأوا بهم إلى البر وصحبهم جماعة  
العسكر المتسافرين معهم فأتوا بهم من خارج مصر ودخلوا بهم من باب النصر  
وشقوا بهم من وسط المدينة وفيهم فسيال<sup>(٣)</sup> كبير وآخر كبير في السن وهما

---

(١) الجبرتي ج ٤ ص ٤٧ - ٤٨ .

(٢) كتفخدا بك هو نائب الباشا في حكم مصر أثناء غيابه . وكان محمد علي وقتذاك  
في الصعيد يحارب المماليك وعاد متباطئا في طريقه إلى القاهرة فلما سمع أن الانجليز سوف  
يسبقونه إليها يسير مشرفا إلى الشام ويستطيع تحرير مصره أمام الباب العالي .

(٣) فسيال فأخوذة من الكلمة الإيطالية ufficiale وتطلق على ضابط في جيش  
أوربي . وكانت تجمع فسيال به وفسيالين وأوفيسالية .

راكبان على حمارين والبقية مشاة في وسط المعسكر ورؤس القتلى معهم على ناييت وقد تغيرت وأنتت رانحتها وعدتهم أربعة عشر رأسا والأحياء خمسة وعشرون ولم يزالوا سائرين بهم إلى بركة الأزبكية وضربوا عند وصولهم شنكا ومدافع وطلعوا بالأحياء مع فسيالهم إلى القلعة ( وفيه ) نيه السيد عمر النقيب على الناس وأمرهم بحمل السلاح والتأهب للجهاد في الانكليز حتى يجاورى الأزهر وأمرهم بترك حضور الدروس وكذلك أمر المشايخ المدرسين بترك إلقاء الدروس . ( وفيه ) وصل عابدين بك وعمر بك وأحمد أغالاظ أوغلى من ناحية قبلى وأشيح وصهيل الباشا بعد يومين . وفى ( يوم الاثنين ) وصل أيضا جملة من الرؤس والأسرى إلى بولاق فطلعوا بهم على الرسم المذكور وعدتهم مائة رأس وإحدى وعشرون رأسا وثلاثة عشر أسيرا وفيهم جرحى ومات أحدهم على بولاق فقطعوا رأسه ورشقوها مع الرؤس وشقوا بهم من وسط المدينة آخر النهار .

(٢) الحكومة تحتكر صناعة النشوق وتوزعه بالأكراه على الأهالى

وتطبق نفس النظام على شراب العرق (١)

ومن حوادث هذه السنة ( ١٢٢٤ ) (٢) إحداث بدعة المكس على النشوق وذلك أن بعض المتصدين من نصارى الاروام أنهى إلى كتحذايك أمر

(١) المجرى ج ٤ ص ١٠٣ - ١٠٤ .

(٢) وقعت هذه السنة الهجرية في الفترة التي بدأت في ١٦ يناير ١٨٠٩ حتى ٥ فبراير

١٨١٠ وكان الفرض من هذا النظام هو الحصول على فروق الاسعار وليس تصنيف البلاد .



الشوق وكثرة المستعملين له والدفاعين والبيعة وأنه إذا جمعت دقاؤه وصناعه في مكان واحد ويجعل عليهم مقادير ويلتزم به ويضبط رجاله وجمع ماله وإيصاله إلى الخزينة من يكون ناظرا وقيا عليه كغيرة من أقلام المكوس التي يعبرون عنها بالجمارك فانه يحصل من ذلك مال له صورة فلما سمع كتمخذا بيك ذلك أنهاء إلى مخدمه فأمر في الحال بكتابة فرمان بذلك واختار الذي جعلوه ناظرا على ذلك خانا بخطة بين الصوريين ونادوا على جميع صناع النشوق وجمعهم بذلك الخمان ومنعهم من جلوسهم بالأسواق والمخطط المشرقة والمقيم على ذلك يشترى الدخان المعد لذلك من تجاره بضمن معلوم حدده لا يزيد على ذلك ولا يشترى سواه وهو يبيعه على صناع النشوق بضمن حدده ولا ينقص عنه ومن وجده باع شيئا من الدخان أو اشترى أو سحق نشوقا خارجا عن ذلك الخمان ولو لمخاضة نفسه قبضوا عليه وعاقبوه وغرموه مالا وعينوا معينين لجميع القرى والبلدان القبلية والبحرية ومعهم من ذلك الدخان فيأتون إلى القرية ويطلبون مشايخها ويعطونهم قدرا موزونا ويلزمونهم بالتفن للمعين بالرسوم الذي يسدهم فيقول أهل القرية نحن لا نستعمل النشوق ولا نعرفه ولا يوجد عندنا من بيعته وليس لنا به حاجة ولا نشترى ولا نأخذه فيقال لهم إن لم تأخذوه فهاؤا ثمنه فان أخذوه أو لم يأخذوه فهم ملزمون بدفع القدر المعين بالرسوم ثم كراه طريق المعينين وكانهم وعليق دوابهم ( ومنها ) أيضا التطرون فرقوه وفرضوه على القرى محتجين أيضا باحتياج الحياكة والقزازين إليه لنسل غزل الكتان وياض قماشه ونحو ذلك وأشنع من ذلك كله أنهم أرادوا فعل مثل هذا في الشراب المسكر المعروف بالعرق وإلزام أهل القرى بأخذه ودفع ثمنه إن أخذوه أو لم يأخذوه ف قيل لهم في ذلك فقالوا إن شربه يقوى أبدانهم على أعمال الزرع والزرعة

والحرث والكد في القنطرة (١) والنظارة (٢) والشادوف ثم بطل ذلك .

(٣) مظاهرات النساء احتجاجا على إلغاء نظام الالتزام كلية (٣)  
في أول ربيع أول ١٢٢٩ (٤) أبرز كصخدايك (٥) فرمانا وصل إليه  
من الباشا يتضمن ضبط جميع الالتزام لطرف الباشا ورفع أيدي الملتزمين عن  
التصرف بل الملتزم يأخذ فائظه من الخزينة فلما أشيع ذلك ضج الناس وكثر فيهم  
اللفظ وإجتمعوا على المشايخ فطلبوا إلى كصخدايك وسألوه فقال نعم ورد  
من أفندينا أمر بذلك ولا يمكن مخالفته فقالوا له كيف تقطعون معاش  
الناس وأرزاقهم وفيهم أرامل وعواجز وللواحدة قيراط أو نصف قيراط  
يتعيشن من إيراده فيقطع عنهن فقال يأخذن الفائض من الخزينة الصامرة  
فرادوده وناقشوه وهو يهون ويقرب ويعد إلى أن قالوا له نكتب للباشا  
عرضا حالا وننتظر الجواب فاجابهم إلى ذلك من باب المسايرة وفك المجلس  
وشرح الشيخ المهدي في ترصيف العرض حال فكتبوه وختموا عليه بعد  
إمتناع البعض الذي ليس له التزام وكثر اللفظ فيهم بسبب ذلك (وفي خامسة)  
حضر جمع كثير من النساء الملتزمات إلى الجامع الأزهر وصرخوا في وجوه  
الفقهاء وأبطلوا الدروس وبددوا محافظهم وأوراقهم فنفروا وذهبوا إلى  
دورهم وكان قد إجتمع معهم الكثير من العامة واستمروا في هرج إلى بعد

(١) القنطرة تشبه الشادوف .

(٢) النظارة أخذ الماء بالنطل وهو الدلو .

(٣) الجيرتي ج ٤ ص ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .

(٤) كان هذا التاريخ يوافق ٢١ من فبراير ١٨١٤ .

(٥) كصخدايك هو نائب الباشا وكان عمدا على متينا عن مصر يحارب الوهابيين في

بلاد العرب .

العصر ثم جاءهم من يقول لهم كلاما كذبا سكن به حديثهم فاتفق الجمع  
 وذهب النساء وهن يقنن نأقن في كل يوم على هذا المنوال حتى يفرجوا لنا  
 عن جميعنا ومعايشنا وازراقنا وفي ظن الناس وغفلتهم أن في الإناء بقية  
 أو أنهم يدفعون الرزية وما علموا أن البساط قد إنتطوى وكل قد ضل  
 وأضل وغوى ومال عن الصراط وإتبع الهوى وكلب الجور قد كثر  
 أنيابه وعوى ولم يجد له طاردا ولا معارضا ولا معاندا ولما وصل الخبر إلى  
 كئخذنا بيك طلب بعض المشايخ وقال له ما خبر هذه الجمعية بالأزهر فقال له  
 بسبب ما يلغهم عن قطع معاشهم قال ومن قطع معاشهم وإنما أتم الذين  
 تسلطونهم على هذه الفعال لأغراضكم ولا بد أني استعجز على من أغراهم  
 وأخرج من حقه وطلب على أغا الوالي وقال له أخبرني عن هؤلاء النساء  
 من أي البيوت فقال وما علمي ومن يميزهن وغالبهن وأكثرهن نساء العساكر  
 ولا قدرة لي على منعهن وانفض المجلس وبردت همتهن وانكشوا وشرعوا في  
 تنفيذ ما أمروا به وترتيبه وتنظيمه .

#### (٤) التجريس<sup>(١)</sup>

وفي ثامن ذي القعدة ١٢٢٩ جرسوا شخصا وأركبوه على حمار  
 بالمقلوب وهو قابض بيده على ذنب الحمار ، وعمموه بمصارين ذبيحة ، وعلى  
 كتفه كرش ، بعد أن حلقوا نصف لحيته وشواربه . قيل أن سبب ذلك  
 أنه زور حجة تقرير على أما كن تتعلق بامرأة أجنبية وباع بعض الأما كن .  
 وكانت تلك المرأة غائبة من مصر فلما حضرت وجدت مكانها مسكونا

(١) الميرقي ج ٤ ص ٢١٥ .

بالذى اشتراء ، فرفقت قصبتها إلى كسخدایك ، ففعل به ذلك بعد وضوح القضية .

(٥) « اعتقد المغفلون أن محمد على قد تاب عن ظلم الشعب »<sup>(١)</sup>

وفى ليلة الجمعة خامس عشر رجب ١٢٣٠<sup>(٢)</sup> وصل الباشا إلى الجزيرة ليلا<sup>(٣)</sup> فأقام بها إلى آخر الليل ثم حضر إلى داره بالأزبكية فأقام بها يومين وحضر كسخدایك وأكابر دولته السلام عليه فلم يأذن لأحد وكذلك مشايخ الوقت<sup>(٤)</sup> ذهبوا ورجعوا ولم يجتمع به أحد سوى ثانى يوم وترادفت عليه التقدام<sup>(٥)</sup> والهدايا من كل نوع من أكابر الدولة والنصارى بأجتناسهم خصوصا الأرمن وخلافهم بكل صنف من التحف حق السراى البيض بالخلى والجواهر وغير ذلك وأشيع فى الناس فى المصر وفى القرى بأنه قد تاب عن الظلم وعزم على إقامة العدل وأنه نذر على نفسه أنه إذا رجع منصورا وإستولى على أرض الحجاز أفرج للناس من حصصهم ورد الارزاق الاحباسية إلى أهلها<sup>(٦)</sup> وزادوا على هذه الإشاعة أنه فعل ذلك فى البلاد القبلية ورد كل شىء إلى أصله وتناقلوا ذلك فى جميع النواحي

(١) الجبرتي ج ٤ ص ص ٢٢٠ - ٢٢١ .

(٢) كان هذا التاريخ يوافق ٢٣ من يونيو ١٨١٥ .

(٣) عاد محمد على من بلاد العرب عن طريق قنا .

(٤) مشايخ الوقت تمير تكمى من الجبرتي أطلنة على المشايخ علماء الازهر الذين اساموا الى أنفسهم بتميرة ثم اذا ماتوا نزلوا بالمشايخ الزعماء الذين كانوا يتصدرون الحياة العامة فى مصر أبان الحكم القرئى ومستهل حكم محمد على .

(٥) التقدام هدايا تقدم عنه قدوم شخصية كبيرة .

(٦) أى أعاد نظام الالتزام .

وباتوا يخيلونه في أحلامهم ولما مضى من وقت حضوره ثلاثة أيام كتبوا أوراقا مشاهير للترمين مضمونها أنه بلغ حضرة أفتدنا ما فعله الأقباط من ظلم للترمين والجور عليهم في فائظهم فلم يرض بذلك والحال أنكم تحضرون بعد أربعة أيام وتحاسبوا على فائظكم وتقضونه فإن أفتدنا لا يرضى بالظلم وعلى الأوراق إفضاء الدفتر دار ففرح أئثر المنفطين بهذا الكلام واعتقدوا صحته وأشاعوا أيضا أنه نصب تجاه قصر شبرا خوازيق للمعلم غالى وأكابر القبط (وفي رابع عشرينه) حضر كثير من أصحاب الارزاق الكاثين بالقرى والبلاد مشايخ وأشرافا وفلاحين ومعهم بيارق وأعلام مستشرين وفردين بما معموره وأشاعوه وذهبوا إلى الباشا وهو يعمل رماحة بناحية القبة برى بنادق كثيرة وميدان تعليم فلما رأهم وأخذ يروه عن سبب مجيئهم فأمر بضرهم وطردهم ففعلوا بهم ذلك ورجعوا خائبين (وفيه) حضر محمود بك والمعلم غالى من سرحتما وقابل الباشا وخلع عليهما وكساهما والبسهما فراوى سمور فركب المعلم غالى وعليه الخلع وشق من وسط المدينة وخلفه عدة كثيرة من الأقباط ليراه الناس ويكسد الأعداء ويهطل ما قبل من التقلولات .

(٦) منطقات من تقرير جون باورنج<sup>(١)</sup> ohn Bowring

آراء متناقضة عن مصر وحكومتها :

وفي الحق أن ماذاع في العالم عن آراء شديدة التناقض عن مصر وحكومة الباشا أمر لا يكاد يوجد فيه ما يدعو إلى العجب فمجال القول ذو سعة المدح والقدح على السواء وكل من ينعم النظر في عاين مصر من دخل وفير ومعمولات جديدة ومضى في سياسة التسامح وانتشار التعليم

(١) دكتور محمد فؤاد شكرى وعبد المقصود الثانى وسيد محمد خليل : بناء دولة مصر

محمد على . القاهرة . ١٩٤٨ . ص ٣٣٧ - ٧٠٤ .

وإدخال فنون الحرب البرية والبحرية وتحسن المواصلات والعمل على تأمين  
السامعين وإحترام السلطات ومسلك الباشا نفسه يستطيع أن يظن في مزايا  
هذا الجانب المضيء .

أما من يريد أن يقصر همه على الجانب المظلم وهو جانب لا أمل في  
اصلاحه فيجد ما يقوم به الحكام من أعمال العسف وما عليه المحكومون من  
ضنك وإجهاد وفيأ يرتكبه القليلون من مظالم ويقاسية الكثيرون من آلام ،  
موردا لا ينضب ومعينا لا يفيض . ولو حكمتنا على أحوال الشعب بمقياس  
حضارتنا وطبقا لتوازن الخير التي يدعو إليها الدين المسيحي ، لوجدناها  
جديرة بالأسى غير أننا إذا وازنا بين ماتم في مصر بعد كفاح في سبيل  
الاصلاح ، وما تم في أى بلد إسلامي آخر انتهينا إلى نتائج على أكبر جانب  
من الفائدة والأهمية .

#### لوقع الجغرافى :

ولابد أن يكون للموقع الجغرافى كذلك أثر في حكومة كل بلد وأحواله  
في نهايته الأمر ولما كانت مصر واقعة على حدود افرقية وآسيا ، مع قربها  
من أوروبا وسهولة اتصالها بها ، وكانت بطبيعتها حديقة غناء وهستودعا  
للخيرات ، فسوف نصبح بحكم الظروف من أعظم الأسواق في العالم القديم .  
ولابد من أن تكون مركزا من مراكز النفوذ تكفى نفسها بنفسها أوقفت عند  
حد الاعتماد على ما يتشأ بينها وبين غيرها من علاقات تجارية على مر الأيام .

#### عدد السكان :

تختلف الآراء إختلافا كبيرا بشأن عدد سكان مصر فى الماضى والحاضر  
على السواء فهذا العدد غير معروف على وجه التحديد ، منذ ذكر هيرودوت  
أن مصر كانت تضم عشرين ألف مدينة أهلة بالسكان فى العصور الأولى من

تاريخها ، غير أن هذا النوع من الكتابة فيه غموض وإيهام . ويقطن مع هذا أن سكان مصر لم يقل عددهم عن ٨٠٠.٠٠٠ نفس في عصورها السحيقة وكانوا ٣٠٠.٠٠٠ حسب ديودور الصقلي وعندنا كتب ( فاني ) Volney قدم مليونين وثلاثمائة ألف وهو عدد قد لا يعد كثيرا عن تعدادهم في الوقت الحاضر ، إذ تقدر الحكومة عددهم بثلاثمائة مائة ألف ، غير أنه إستحال على أن أنهى إلى تقدير صحيح . ويرى الواقفون على أصبح المعلومات أن عدد السكان يتراوح بين ٢.٠٠٠.٠٠٠ ، ٢.٥٠٠.٠٠٠ وقد يكون عدد الأقباط بين ١.٥٠٠.٠٠٠ ، ٢.٠٠٠.٠٠٠ منهم نحو ٦٠٠.٠٠٠ يتبعون كنيسة روما تحت رعاية أسقف يعينه البابا ويتراوح عدد الأتراك بين ١٨٠.٠٠٠ ، ٢٠٠.٠٠٠ كما أن هناك نحو ٣٠٠.٠٠٠ يهودى وأقل قليلا من ٢٠٠.٠٠٠ أرمنى ، ٧٠٠.٠٠٠ يونانى ، ٦٠٠.٠٠٠ من الافرنج الكاثوليك .

#### التقاليد الإسلامية تقف في سبيل تعداد السكان :

إن قوانين المسلمين وتقاليدهم تمنع الشرطة من الاشراف على نصف المجتمع ، وهى بذلك تزيد كثيرا من أثر الصعوبات التى تقف حجرة مثرة في سبيل اعداد ما يمكن اعتباره تقديرا صحيحا لعدد السكان في كل منزل حرم لاسبيل اليه ، ولذلك كان من الضرورة لقيد المواليد معرفة مايجرى في داخل الأسرة ، أو إيجاد وسيلة من الوسائل لارغام أربابها على الابلاغ عن يولد لهم من الأطفال غير أنه ليست هناك أية قوة تستطيع أن تنفذ اجراء يخالف التقاليد الإسلامية إلى هذا الحد ونضلا عن ذلك فإن كل محاولة لاحصاء السكان تعتبر تمهيدا لفرض ضرائب جديدة ومن ثم يجرى العمل لمقاومتها أو احباطها . ولن يصدق أحد أن التعداد لا ضرر منه . بل قد ينطوى على غرض بعيد ، مما أكد ذلك حاكم من الحكام أو هيئة من الهيئات . ولهذا يعاون

كل فرد أخاه في التخلّص من الادلّاء بالبيانات المطلوبة أو تزييفها .

محاولات الباشا لعمل إحصاء :

وقد حاول محمد علي منذ سنوات قليلة أن يعرف عدد سكان عاصمته القاهرة على وجه التحقيق ولكنه فشل في محاولته ، إذ أن التضامن في مقاومة السلطات لم يكن مقصورا على الطبقات الدنيا وحدها بل إن أفرادا من ذوي المكانة ، حتى من أولئك الذين تربطهم بالبلاط صلة مباشرة ، كان لهم ضلع في مقاومة التعداد . وعلى ذلك فقد عجز عن الوصول إلى أية نتيجة يصرح الاطمئنان إليها ، فكف عن متابعة هذا العمل غير أنه ليس هناك ما هو أدعى إلى أن تنعم مصر بحكومة تفضل حكومتها في الوقت الحاضر من معرفة عدد سكانها على وجه التقريب . فنظام الضرائب باجمعه في البلاد مع ما يقرن به من مخالفات ، ونظام التجنيد مع ما ينطوي عليه من آلام ، يعتمدان في إحصاء سكان البلاد على مجرد الحدس والتخمين ، وقد اتيج لى عدة مرات أن أبحاث الباشا في هذا الموضوع ، واقترحت عليه أن يسير قدما نحو غايته ، ولكن في خطأ ويئدة ، وحتى لا يصدم الناس في مشاعرهم ، كما أشرت عليه بالبدء في عمل إحصاء صحيح لعدد المنازل في مختلف الجهات ، وذكرت له أن هناك أماكن كثيرة لا يتعذر فيها معرفة عدد القطن في كل منزل على وجه التحقيق . وأن كل ذلك من شأنه أن يساعد الحكومة على أن تعرف عدد سكان البلاد جميعا بطريق الحدس والتخمين معرفة تقارب الحقيقة . ولما كان من المستطاع كذلك الوقوف على عدد الوفيات فإن معالجة البحث من أسهل نواحيه قد تؤدي في النهاية إلى تذليل أصعبها .

ما يعترض عمال الإحصاء من صعوبات :

إن مهمة تعداد السكان في الشرق ستظل على الدوام مبعث حيرة وارتباك ،



ذلك لأن لدى الشرقيين عادة فكرة عن الأرقام يشوبها الاضطراب والغموض .  
فقد حدث أن ذهبت إلى إحدى القرى أسأل شيخها عن عدد ماتحويه من  
منازل ، فقال إنها عشرة ، مع أنى كنت قد أحصيتها من قبل فوجدتها مائة  
وفضلا عما هناك من غموض شديد فسيا لديهم من فكرة عن الأرقام فإن  
هناك عزوفا من جانبهم عن إعطاء بيانات صحيحة عن عدد السكان خوفا  
من أن يؤدي ذلك إلى مضايقات مالية . ومن المحقق أن التجنيد باستنزافه على  
الدوام موارد مصر من الرجال قد أدى إلى نقص خفيف في عدد سكان  
البلاد كما هو الحال في جميع أنحاء الامبراطورية العثمانية .

#### كثرة النسل عند المصريين :

لا شك في أن قدرة سكان وادى النيل على التناسل عظيمة ، فكلما سادت  
فترة هدوء قهريه وامتنعت مطالب الجيش ، زاد عدد السكان و عدد المواليد  
من الأطفال في سرعة فائقة . وقد لاحظت ذلك في القيسوم بنوع خاص ،  
حيث مضت عدة سنوات دون أن يطلب أحد للتجنيد ، فاحتفظت المدن  
والقرى بالأطفال . وفي بلد كهـمـر ، تفاوتت فيه نسبة الإناث إلى الذكور  
تفاوتا جـد عظيم ، يساعد تعدد الزوجات دون شك على زيادة الاسراع في  
سد الفراغ الناشئ عن الحاجة الدائمة إلى الشبان . ولو عاشت البلاد في  
هدوء وسلام ، لتضاعف عدد سكانها في سنوات قليلة جدا كيف لا وسبل  
الرزق ميسرة ، والاقبال على الأبدى العاملة لا ينقطع ، وقد بلغ من شيوع  
الزواج المبكر وقدرة المصريين على التوالد أن صار من النادر أن ترى شابة  
لا تحمل طفلها على كتفها ، غير أن تفاوت النسبة بين الجنسين تفوق حد التصور ،  
إذ يتضح من بيان الحكومة في هذا الشأن أن نسبة النساء إلى الرجال هي  
١٣٥ إلى ١٠٠ ، ولكني أظنها أعلى من ذلك بكثير .

### التجنيد :

وقد نشطت حركة التجنيد هذا العام نشاطا عظيما. ونقص عدد الذكور مرة ثانية نقصا كبيرا وأخذ الناس يلجئون من جديد إلى تشويه أبدانهم حماية لأنفسهم من الالتحاق « بالنظام » بعد أن بطل ذلك بضع سنوات . والتجنيد ، كما ينفذ بالطريقة المعتادة التي جرى عليها العمل حتى الآن والتي أعتقد أنها في سبيل الإصلاح ، ينتزع من الأيدي العاملة عددا عظيما من الرجال يفوق إلى حد كبير ما تتطلبه خدمة الجيش . فكثيرون هم الذين يجبرون أراضيهم ، وكثيرون هم الذين يعرفون أعضاء من أطرافهم هربا من التجنيد ، أما من يجمعون قسرا فيزيد عددهم زيادة كبيرة على العدد المطلوب ، وكان من أثر ذلك أن تعطلت أعمال الزراعة وشاعت بين الموظفين الرشوة ومراعاة الخواطر ، وهي مساوئ شنعاء ، فعلى الفلاح إذا كان أيسر حالا من جيرانه ، أن يفدى نفسه بالمال المرة تلو الأخرى .

### الزواج :

يتزوج النساء عادة من سن الثانية عشرة فما فوقها ، وقلا يتزوجن بعد العشرين ويندر أن تنجب المرأة من الطبقات الراقية عددا كبيرا من الأطفال ، ولكن وفيات الأطفال كثيرة جدا حتى بين هذه الطبقات وفي الحق أن عدد من يموت منهم في كل طبقة من طبقات المجتمع ، وبخاصة بين الفقراء ، كبير يفوق خد التصبر والتصديق ، ويمكن أن يقال إن نصف المواليد يموتون خلال العام الأول بعد ولادتهم . هذا إلى أن حوادث سقط الجنين كثيرة الوقوع وكذلك الشأن في حالات الاجهاض المقصود ، إذ أن القيام بهذه العملية لا يكاد يصير أمرا يؤخذ عليه في نظر المجتمع ، بل إن القانون لأكثر تساميا في هذا المصدد ، وكثيرا ما يحتاج المجرى قرى بأكملها ،

فانكا بالجملة العظمى من شبابها ، إلا أن إدخال طريقة التطعيم وضع حدا لتفكاته في كثير من الجهات . ومنذ عهد قريب اتخذ الباشا من الوسائل ما يكفل الحصول على مقادير كافية من الطعم . وتبدو معارضة الفلاحين للتطعيم واضحة في بعض الأقاليم غير أنه من الممكن التغلب على هذا النفور من جانبهم إلى حد ما . والبدو أقل ممانعة في التطعيم وكثيرا ما يقصدون إلى المدن ليحصلوا على الطعم ثم لا يترددون في أن يطعموا به .

الوفيات :

ومهما بدا عدد الوفيات في مصر كبيرا فإن المستعيرين من الأهليين يرون أن هذا العدد قد نقص في السنوات الأخيرة نقضا ظاهرا فاقامه الأوربيين في البلاد وإنشاء مدارس للطب وإيجاد أقسام طبية في الجيش ، وذويوع بعض المبادئ الأولية لعلم الطب بين طبقات الشعب ، كل ذلك زاد كثيرا فيما أتبع للناس من فرص الحياة . ومع أن المملومات الطبية كانت حتى الآن عاجزة كل العجز عن أداء ما يرجى من ورائها ومع أن بضاعة المتطعيمين من العلم قليلة فإن استخدام الرقي والتمائم أصبح الآن أقل منه فيما مضى ، وبدأ الناس يعتقدون أن الالتجاء إلى العقاقير الطبية أكثر فائدة وأعظم جدوى . ويرتضى أبناء العرب الآن بميل اختيارهم أن تجري لهم عمليات جراحية وقد زاد في تقهيم محالفا بعض الأطباء الأوربيين من نجاح وتوفيق وإذا استثنينا كبريات المدن فإن المرء لا يكاد يثر حتى في وقتنا هذا على متطبيب يفضل حلاق القرية ، بل إن شدة الحاجة إلى الأطباء والجراحين تؤدي إلى التضحية بصحة الكثيرين وأرواحهم حتى في القاهرة نفسها وغيرها من المدن الكبيرة . ومرض الزهري واسع الانتشار بين أبناء العرب في العاصمة ، ولم يتخذ أى تدبير لعلاج أو للنجاة دون تشييه . وقد علمت أن جميع إقام

الفيوم وهو اقليم أهل بالسكان ليس به متطبيب واحد على جانب من القفظة  
والذكاء. وقلما يعيش من نسل الأتراك من يكفل بقضاء سلالته في مصر ،  
اذ يكاد الأطفال جميعا يموتون ، وإنما يبقى على الأتراك ما يستوردون من  
الممالك ، فقد ثبت أن أحد الكشاف الترك أنجب مالا يقل من ثمانين طفلا ،  
ولكن لم يبلغ منهم سن الرجولة غير واحد فحسب ، ولا يكاد يوجد أحد  
من ذرية الجبل الماضي من الممالك ، بل إنه لا يمكن العثور على غير القليلين  
جدا من الأطفال الذين يولدون من أب تركي وأم عربية ( ويطلق عليه  
اسم شلي ) .

#### ( ٧ ) معاهدة لندن

١٥ يوليو سنة ١٨٤٠

لما طلب صاحب العظمة السلطان من أصحاب الجلالة ملكة بريطانيا  
العظمى وامرأطور النمسا وملك بروسيا وقيصر روسيا تقديم المساعدة له  
في المحنة التي وقع فيها على أثر سلوك محمد علي الهادائي نحوه ، تلك المحنة  
التي عرضت سلامة الدولة العثمانية وعرش الخلافة للخطر ، رأى أصحاب  
الجلالة مراعاة اللود الذي ربط بينهم وبين السلطان ورغبة في السلم وفي صيانة  
الدولة واتباعا لنص المذكرة المشتركة التي قدمت للبواب الهادي في ٢٧ يولية  
سنة ١٨٣٩ ومنعاً لاهراق الدماء التي تسيل في سوريا بين موظفي الباشا  
ورعية السلطان ...

إتفق أصحاب الجلالة وعظمة السلطان على عقد المعاهدة الآتية :-

١ - أن تعمل الدول المتفقة بالتضامن على إرغام محمد علي على قبول  
الشروط التي إتفق عليها .

٢ - إذا رفض محمد على قبول الشروط التي سيعرضها عليه السلطان فعلى الدول ، بالاتفاق مع السلطان ، أن تأخذ التدابير الفعالة لتنفيذ شروط الاتفاق بواسطة قطع طريق الاتصال بين مصر وسوريا ومنع إرسال الأدوات والمؤن الحربية من البلدان . وتنفيذا لذلك تصدر ملكة بريطانيا وامبراطور النمسا الأوامر اللازمة لاسطوليهما بالبحر المتوسط لمساعدة رعايا السلطان الذين يظهرون ولاءهم وطاعتهم .

٣ - إذا حاول محمد على بعد اصراره على رفض الشروط المقدمة إرسال قواته البرية أو البحرية نحو القسطنطينية فإن الدول بواسطة سفرائها بالقسطنطينية تعمل ، بنسأء على طلب السلطان ، كل ما يصبون البوغازات والآستانة . وتمود القوات التي تستخدم لهذا الغرض إلى بلادها عندما يأمر السلطان .

٤ - يجب ألا تعتبر هذه المساعدة المذكورة في المادة السابقة بمثابة خرق للقاعدة القديمة القائلة بإغلاق البوغازات أمام جميع السفن الحربية الخاصة بأية دولة وتصرح الدول والسلطان باحترام هذه القاعدة .

بالمرستون . نيومان . بولوف . برنوف . شكيب  
( انجلترا ) ( النمسا ) ( بروسيا ) ( روسيا ) ( تركيا )

## قانون خاص

( ملحق بمعاهدة لندن ١٥ يولية سنة ١٨٤٠ )

يعان عظمة السلطان عزمه على منح محمد علي الشروط الآتية :-

١ - بعد السلطان بمنح محمد علي وذريته من أولاده من بعده حكومة مصر . وزيادة على ذلك بعد السلطان بمنح محمد علي مدة حياته حكومة جنوب الشام حسب الحدود المعينة بعد ، ومع إعطائه لقب والى عكا وحكومة الحصن . وبشرط السلطان لهذه المنح قبول محمد علي لها في مدى عشرة أيام بعد إعلانها إليه بواسطة مندوب عثماني يرسله السلطان إلى الاسكندرية وبشرط اصدار التعليمات اللازمة باخلاء شبه جزيرة العرب وجزيرة كريد وإقليم أطنة .

٢ - إذا رفض محمد علي الشروط المقدمة بعد عشرة أيام فسيحسب السلطان منحه حكومة عكا لمدة حياته وبوافق على ابقاء منحه الحق الوراثي في حكومة مصر بشرط قبولها في مدى عشرة أيام أخرى بالشروط المذكورة في المادة السابقة .

٣ - تعين الجزية حسب الشروط التي سينتهي محمد علي بقبولها .

٤ - وعلى كل حال يجب أن يرد محمد علي الأسطول العثماني بكل أذواته ويسلم للبتدوب العثماني الذي سيعرض عليه الشروط دون يكون لمحمد علي حق في أى طلب من الباب العالي بخصوص تكاليف الأسطول مدة وجوده بمصر .

٥ - جميع القوانين والمعاهدات النافذة في الدولة تطبق على مصر ومعاك كغيرها من أجزاء الدولة .

٦ - القوات البرية والبحرية التي تكون لباشا مصر ومكافئها جزء من قوات الدولة .

٧ - يعتبر هذا القانون كأنه متمم للمعاهدة وداخل فيها تحرفا بحرف .

بالمرستون . نيومان . بولوف . برنوف . شكيب .

### قرار خاص

#### تابع للمعاهدة

انجازا للمهمة التي أخذ مندوبو الدول على عاتقهم القيام بها ونظرا لبعد المسافة التي تفصل العواصم عن بعضها وما يتطلبه ذلك من مرور الوقت الطويل قبل المصادقة النهائية على الاتفاق يرى المندوبون ضرورة التصجيل بالموافقة نظراً للحالة الواقعة في سوريا وخدمة للإنسانية ومراعاة للضرورة الواقعة في السياسة الأوروبية .

ويرون أيضا ضرورة تنفيذ المادة الثانية من المعاهدة دون إنتظار للمصادقة النهائية فيقدم الباب العالي نص الشروط لمحمد علي من غير تأخير ويشترك قناصل الدول في مصر مع مندوب السلطان في عرض الشروط وإستخدام كل تفويضهم في حرض محمد علي على قبول الشروط . وسترسل التعميمات للأساطيل الواقعة في البحر الأبيض للاتصال مع القناصل .

بالمرستون . نيومان . بولوف . برنوف . شكيب .

(٨) فرمان سلطانی إلى محمد علی بتقلیده حکم السودان

بغير حق التوارث

١٣ فبراير ١٨٤١ الموافق ٢١ ذى القعدة ١٢٥٦

لوزيرى محمد علی باشا وإلى مصر المعهودة إليه مجددا ولاية مقاطعات  
نوبيا والدارفور وكردفان وسنار .

إن سدتنا الملوکية كما توضح فی فرماننا السلطانی السابق قد ثبتتکم علی  
ولاية مصر بطريق التوارث بشروط معلومة وحدود معينة وقد قلدتکم فضلا  
على ولاية مصر ولاية مقاطعات النوبة والدارفور وكردفان وسنار وجميع  
توابعها وملحقاتها الخارجة عن حدود مصر ولكن بغير حق التوارث بقوة  
الاختيار والحسنة التي إمتزمت بها تقومون بإدارة هاته المقاطعات وتزيب  
شئوننا بما يوافق عدالتنا وتوفى الأسباب الآيلة لسعادة الأهلى وترسلون فی  
کل سنة قائمة إلى بابنا العالی حاویه بيانات الإيرادات السنوية جميعها .

(٩) فرمان حق الوراثة لمحمد علی فی حکومت مصر

بتاريخ يونيه سنة ١٨٤١

« رأينا بسرور ما عرضتموه من الراضين علی خضوعکم وناکید أمانتکم  
وصدق عهودیکم لذاتنا الشاهانية ولمصلحة بابنا العالی . فطول اختبارکم  
وما لکم من الدراية بأحوال البلاد المسلمة إدارتها لکم من مدة مديدة  
لا یترکان لتأريبا بأنکم قادرون بما تبدونه من الغيرة والحسنة فی إدارة  
شئون ولا یحکم علی الحصول من لدنا الشاهانی علی حقوق جديدة من  
تعطفاتنا الملوکية وثقتنا بکم . فتقدرون فی الوقت نفسه إحساناتنا إليکم



قدرها وتجهدون ببث هذه الزايا التي إمتزتم بها في أولادكم . ولذلك صممنا على تثبيتكم في الحكومة المصرية المينة حدودها في الخريطة المرسومة لكم من لدن صدرنا الأعظم ومنحناكم فضلا عن ذلك ولاية مصر بطريق التوارث بالشروط الآتي بيانها .

« متى خلا منصب الولاية للمصرية تنتقل الولاية بالارث منكم إلى أولادكم فأولاد أولادكم عن الذكور من ذريعتكم ثم يصدر الأمر بالتعيين من لدنا . وإذا إنقرض نسل الذكور من أولادكم فيعين الباب العالي شخصا آخر في الحكم ولا يكون لأولاد النساء من ذريعتكم حق أي كان في الوراثة .

« على أن حق التوارث الممنوح لوالى مصر لا يمنحه رتبة ولا لقباً أعلى من رتبة سائر الوزراء ولقبهم ولا حقاً في التقدم عليهم بل يعامل بذات معاملة زملائه . وجميع أحكام خطنا الشريف الهايوني الصادر في « كلخانة » وجميع العهود المعقودة أو التي ستعقد في مستقبل الأيام بين الباب العالي والدول المتحابة يتبع الاجراء على مقتضاها جميعها في ولاية مصر أيضاً . وكما هو مفروض على المصريين من الأموال والضرائب يجري تحصيله بأماننا للملكى . ولكن لا يكون أهالى مصر وهم من رعايانا بنا العالي مرضين للمضار والأموال والضرائب غير القانونية يجب أن تنظم تلك الأموال والضرائب المذكورة حسب ترتيبها في سائر الممالك العثمانية ويرسل إلى خزانة السلطنة المبلغ الذي سيقدر في فرمان خاص مع بيان كيفية تحصيله بما يناسب إيرادات البلاد <sup>(١)</sup> هذا فضلا عن إرسال الغلال والمخضر المعتاد إرسالها إلى المدن المقدسة .

« ولما كان من المقرر أن يعين بابنا العالي ترتيباً لسك النقود لما في ذلك

(١) نقرر أن يكون هذا المبلغ ٨٠٠٠٠٠٠ كىس أى ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه .

من الأهمية بحيث لا يعود يحدث فيها خلاف لا من جهة العيار ولا من جهة القيمة إقتضت إرادتي السنية أن أصرح بسك النقود في مصر ولكن النقود الذهبية والفضية الجائز للحكومة مصر ضربها باسمنا الشاهاني هي يجب أن تكون معادلة للنقود اللازمة في الآستانة سواء كان من قبيل عيارها أو من قبيل هيئتها وطرزها .

« ويكنى أن يكون لمصر ثمانية عشر ألف نفر من الجند للحفاظ في داخلية مصر ولا يجوز أن تتعدوا هذا العدد لأى سبب ما . ولكن حيث أن قوات مصر البرية والبحرية معدة لخدمة الباب العالي كسائر قوات المملكة العثمانية فيسوغ أن يزداد هذا العدد في زمن الحرب بما يرى موافقا في ذلك الحين . على أنه بحسب القاعدة الجديدة المتبعة في كافة ممالكنا بشأن الخدمة العسكرية بعد أن يتقدم الجند مدة خمس سنوات يستبدل بهم سواهم من العساكر الجديدة .

« فهذه القاعدة يجب اتباعها أيضا في مصر بشرط أن تستعمل في جميع الجنود ما تقتضيه واجبات الانسانية والنزاهة والسرعة اللازمة ويرسل إلى الآستانة سنويا اربعمائة جندي . ويجب أن لا تختلف هيئة الملابس والعلامات ورايات الجنود المصرية عن مثلها من ملابس ورايات باقي الجنود العثمانية . وكذا ملابس الضباط وعلامات إمتيازهم وملابس الملاحين وضباط البحرية المصرية ورايات سفنها يجب أن تكون مماثلة للملابس ورايات وعلامات رجالنا وسفنتنا . وللحكومة المصرية أن تعين وترقى الضباط البريين والبحريين حتى رتبة قائم مقام أما ما كان أعلى من هذه الرتبة فالتعيين إليها راجع لارادتنا الشاهانية . ولا يسوغ لوالى مصر أن ينشئ من الآن فصاعداً سفناً حربية إلا باذننا المخصوص ، وحيث أن الامتياز المعطى بوراثه ولاية مصر خاضع

للشروط الموضحة أعلاه في عدم تنفيذ أحد هذه الشروط موجب لإبطال هذا الامتياز والفائه . وبناء على ذلك أصدرنا مخطنا هذا الشريف للوكة كي تقدروا أنتم وأولادكم وفريقتكم قدر منحتنا الشاهانية فتحتموا كل الاعتناء باتمام الشروط المقررة فيه ومحموا أهالي مصر من كل ظلم وتكفلوا أمنيتهن وسعادتهن مع إخبار بابنا للعالي عن كل المسائل المهمة المتعلقة بالبلاد المعهودة ولايتها اليكم » .

(١٠) فرمان سنة ١٨٧٣ .

من المعلوم لديكم أنكم استدعيت منا جميع المخطوط الهايونية والأوامر الشريفة السلطانية التي صدرت من منذ توجيه الخديوية الجليلة بطريق التوارث إلى عهدة والي مصر السابق محمد علي باشا المرحوم إلى يومنا هذا سواء كانت بخصوص تعديل توارث الخديوية المصرية أو إعطاء بعض امتيازات حسبما استوجبهام موضع الخديوية وأمزجة الأهالي وطابعها المخصوصية وجعلها فرماناً واحداً مع التعديلات اللازمة في احكامها والتفصيلات التفصية في عباراتها بشرط أن يكون هذا فرمان الجديد قائماً مقام فرمانات السابقة وأن تكون الاحكام المندرجة فيها معمولاً بها ومرعية الاجراء على الدوام والاستمرار فقد قورن استدعائكم هذا بمساعدتنا الجليلة للوكة . وهانحن نذكر ونبين لكم احكامها على الوجه الآتي :

لما تحقق لدينا أن تعديل أصول توارث الخديوية المصرية التي صار تعيينها بالفرمان العالي الصادر في اليوم الثاني من شهر ربيع الأول من شهر سنة ١٢٥٧ الموضح أعلاه بالمخطوط الهايوني وتبديلها بأصول حصر الوراثية الخديوية في أكبر أولاد خديومصر بطريق سلسلة النسب المستقيم بأن يصير تخصيص مسند الخديوية للجليل وتوجيهه إلى أكبر أولاد الخديو الذكور وبعده إلى

أكبر أولاد هذا الأكبر المذكور وهكذا على النسب المستقيم المذكور في على  
الدوام يكون مستلزما لحسن إدارة الخديوية المصرية وجالبا لاستكمال سعادة  
أحوال أهلها وسكانها . هذا ، مع ما حصل لدينا من استحسان مساعيكم  
الجليلة المصروفة في استحصال معمورية الاقطار المصرية للمهمة الجسيمة ورفاهية  
أهلها وحصول وثوقنا بكم واعتادنا الكامل عليكم فلاجل أن يكون دليلنا  
بأمرنا على ذلك فقد أجرنا تعديل توارث الخديوية المصرية وتعيين وصايتها  
على الطريق الآتي يانها وهي أن خديوية مصر الجليلة وملحقاتها وجهاتها  
المهولة الحارية إدارتها بمعرفتها مع ما صار الحاقه بها أخيرا من قائممقامي  
سواكن ومصوح وملحقاتها يصير توجيها بعدكم على الطريق المار ذكرها  
إلى أكبر أولادكم المذكور وبعده إلى أكبر أولاد من يكون خديويا على  
الاقطار المصرية من أولادكم وإذا انحلت الخديوية المصرية بالأ يكون  
للخديوي ولد ذكر يصير توجيها إلى أكبر اخواته المذكور وإذا لم يوجد  
له اخ يهيد الحياة فإلى أكبر أولاد الاخ الأكبر وهكذا تتخذ هذه الاصول قانونا  
مستمرا وقاعدة مرجعية أبدية في توارث الخديوية المصرية ولا يصير انتقال  
الوراثة الخديوية إلى الأ ولاد المذكور المتولدة من أولادكم الاناث أصلا .

ولاجل تأمين أصول توارث الخديوية المصرية سنذكر صورة تشكيل  
الوصاية المقتضية في إدارة الأمور الخديوية فيما إذا انحلت الخديوية وكان  
الوارث الذي هو أكبر أولادكم المذكور صغيرا صبييا وهي أن الخديوية  
المصرية إذا انحلت وكان أكبر أولادكم المذكور أغنى الوارث صغيرا وصبييا  
بأن يكون عمره أقل من ثمان عشرة سنة ولو أنه يصير خديو بالفعل حسب  
إستحقاق الوراثة ففي الحال يصدر فرمانا من طرف السلطنة السنية بجوليته  
على الخديوية لكن إذا كان الخديو السالف عين ونصب وصيا ورتب هيئة

وصاية لأجل إدارة أمور الخديوية لحين بلوغ الخديو اللاحق العهد إلى سن  
الثاني عشرة سنة وتكتب منه وصاية بذلك وختم عليها هو وختم أيضا إثنان  
من الأمراء المصريين المأمورين بأحدى المأموريات المصرية على طريق الأشهار  
وأجرى الوصاية هكذا فالوصى مع هيئة الوصاية المذكورة يأخذ بزمام  
الإدارة في الحال وبعد ذلك تعرض بالكيفية إلى الباب العالي ويصير التصديق  
على الوصى وهيئة الوصاية من طرف الدولة العلية بفرمان عال فيبقى الوصى  
وهيئة الوصاية على مام عليه لحين البلوغ وأما إذا انحلت الخديوية ولم يعين  
الخديوى السالف وصيا ولا رتب هيئة الوصاية على الوجه المذكور فتتشكل  
هيئة الوصاية من للذوات المأمورين على الداخلية والجهادية والمالية والمخارجية  
ومجلس الأحكام المصرية ومردارية العساكر المصرية وتفتش الأقاليم ويصير  
إنتخاب وصى في الحال من هؤلاء المأمورين على الوجه الآتى ذكره وهو  
أنه في تلك الساعة تصير للذاكرة وللداوله ما بين هؤلاء الذوات في حق  
إنتخاب وصى منهم فإذا حصل اتفاقهم أو اتفاق أكثرية أرائهم على تسمية  
وجعل ذات منهم وصيا يتعين ذلك بالذات وصيا على الخديوية وإذا اختلفت  
الآراء بأن رغب بعضهم في تعيين ذات والنصف الآخر في تعيين ذات آخر  
يكون إجراء وصاية الذات المأمور على المأمورية المهمة والمقدمة في الذكر  
من تلك المأموريات أعنى المأمور على المأمورية للقدم ذكرها على الترتيب  
المحرر آتقا من الداخلية إلى آخره وتشكل هيئة الوصاية من الذوات الباقية  
بعده ويباشرون إدارة الامور الخديوية مع الوصى وتعرض الكيفية بمقابلة  
من طرفهم إلى طرف سلطتنا السنية ويصير التصديق عليها بالفرمان الشريف  
وكما أنه لا يجوز تعديل الوصى وتغيير هيئة الوصاية قبل ختام مدتها في  
الصورة الأولى أعنى فيما إذا كان تعيين الوصى وترتيب الوصاية وتركيب

أعضائها بمعرفة الخديو السالف فكذلك في العمود الثانية أُنشئ لها إذا كان انتخاب الوصى بمعرفة المأمورين المذكورين لا يجوز تبديل الوصى ولا تغيير هيئة الوصاية ولا أعضائها في تلك المدة وإذا توفى أحد من أعضاء هيئة الوصاية في ظرف تلك المدة يصير انتخاب واحد من المأمورين المصرية بمعرفة الباقين وتعيينه بدل المتوفى وإذا توفى الوصى في تلك المدة يصير انتخاب واحد من أعضاء هيئة الوصاية بمعرفةهم على الوجه السابق وجملة وصيا وانتخاب واحد من المأمورين المصرية والحاكم بأعضاء هيئة الوصاية بدل الذي نصب وصيا. ويجوز بلوغ الخديو العيسى إلى سن الثمان عشرة سنة صار رشيدا وفاعلا مختارا فيأمر هو بنفسه إدارة أمور الخديوية المصرية مثل سلفه وهذا حسب ما تقرر لدينا واقتضت ادارتنا اللوكية .

ولا كان تزايد عمارة الخديوية المصرية وسعادة حالها وتأمن رفاهية الاهالى والسكان وراحتهم من اهم المواد الملزمة المرغوبة لدينا وإدارة المملكة الملكية والمالية ومنافعها المادية وغيرها المتوقف عليها تأسيس واستكمال وسائل الرفاهية واسبابها عائدة على الحكومة المصرية فتذكر بيان كيفية تعديل الامتيازات وتوضيحها بشرط بقاء كافة الامتيازات للمطاة قديما وحديثا من طرف الدولة العلية الى الحكومة المصرية واستمرار جريانها خلقا عن سلف وتلك الكيفية هي أنه لما كانت إدارة المملكة بكل العصور والحالات سواء كانت ادارتها الملكية أو المالية أو كافة منافعها المادية وغيرها هي من المواد العائدة على الحكومة المصرية وللتعلقة بها ومن العلوم أن أمر إدارة أى مملكة كانت وحسن نظامها وتزايد معمرتها وازدهار أهلها وسكانها لا يتيسر

الاجورثى معاملاتها وتطبيق اجراءاتها العمومية بالاحوال والمواقع وأمزجة  
الاهالى وطبائهم فقد أعطينا لكم الرخصة الكاملة فى اعمال قوانين ونظامات  
داخلية على حسب لزوم المملكة وكذا لاجل تسهيل تمشية وتسوية كافة  
المعاملات سواء كانت من طرف الحكومة أو من طرف الاهالى مع الاجانب  
وترقى وتوسع المصانع والحرف وأموال التجارة وأموال الضبطية مع الاجانب  
قد اعطينا لكم الرخصة الكاملة فى عقد وتجديد المقاولات مع مأمورى الدول  
الاجنبية فى حق الكمرك وأموال التجارة وكافة المعاملات الجارية مع الاجانب  
فى أمور المملكة الداخلية وغيرها بصورة لا تستلزم إخلال معاهدات الدولة  
العليا البوليتيكية وكذا يكون خديو مصر جاز للتصرفات الكاملة فى الأمور  
المالية وقد صار اعطاء المأذونية التامة فى عقد استقراض من الخارج بلا  
استئذان من الدولة العلية فى أى وقت يرى فيه لزوما للاستقراض بشرط أن  
يكون باسم الحكومة وكذا لكون أمر المحافظة وصيانة المملكة الذى هو  
الأمر اللهم للتعنى به زيادة عن كل شيء من أقدم الوظائف المختصة بخديو مصر  
فقد أعطينا للرخصة الكاملة فى تدارك كافة اسباب المحافظة وتأسيسها وتنظيمها  
وكذا فى تكتير أو تقليل مقدار العساكر المصرية الشاهانية بلا تحديد على  
حسب الزوم وكذا أبقينا لخديو مصر الامتياز القديم فى حق اعطاء رتبة  
امير الاى من الرتب العسكرية واعطاء رتبة ثانية من الرتب الديوانية بشرط  
أن السكوكات الجارية ضربها بمصر تكون باسمنا الملوكي وأن تكون اعلام  
وصانجق العساكر البرية والبحرية الموجودة فى الخطة المصرية كالعلام وصانجق  
سائر عساكرنا الشاهانية بلا فرق وبشرط عدم إنشاء سفن مدرعة بالحديد  
فقط بدون استئذان أما غيرها من السفن الحربية فانها جائز إنشاءها بلا  
استئذان ولأجل اعلان المواد المشروحة أعلاه وتأيدها أصدرنا لكم أمرا

هذا الجليل القدر من ديواننا الهايوئى بمقتضى ارادتنا الملوكية وصار نؤشرع  
 اعلاه بظننا الهايوئى واعطاؤه لكم متما ومكملا ومعدلا ومصريحا للخطوط  
 الهايونية والوامر الشريفة الصادرة لحد هذا التاريخ سواء كان فى تأسيس  
 وترتيب وراثه الحكومة المصرية أو فى تشكيل هيئة الوصاية أو فى ادارة  
 الوامر للملكية والصكرية والمالية والمنافع المادية والمواد السائرة بشرط  
 تكون الاحكام المندرجة بهذا فرمان الجديد نافذة وباقية ومرعية الاجراء  
 على ممر الزمان وقائمة مقام احكام فرمانات السالفة على ما اقتضته ادارتنا  
 الملوكية فيلزم أن تعملوا قدر لطف عنايتنا الملوكية واداء شكرها لصرف جل  
 مهمكم فى حسن ادارة أمور المخططة المصرية واستكمال اسباب وقاية أمنية  
 الاهالى المنوطة بها واستحصال راحتهم على حسب ما جلبتم عليه من الشيم  
 المرغوبة والظيرة والاستقامة وما اكتسبتموه من الوقوف والمعلومات فى احوال  
 تلك الاقطار وأن تراعوا إجراء الشروط المقررة فى هذا فرمان الجديد  
 واداء الماتم والخمسين الف كيس التى هى وبركومصر المذطوع سنويا بأوقاتها  
 وزمانها إلى خزنتنا الجليلة الشاهانية على الترتيب والقاعدة المرعية فى ذلك  
 (١٥ عن كتاب حقائق الاخبار)

تخريز فى سنة ١٢٩٠ .



## المجموعة الرابعة

### الوثائق الخاصة بتاريخ قناة السويس

(١) عقد الامتياز الأول الصادر من محمد سعيد باشا والى مصر  
إلى فرديناند دى ليسبس فى ٣٠ من نوفمبر ١٨٥٤ لإنشاء شركة  
تقوم بحفر واستغلال قناة السويس

وجهه صدقنا المسيو فردينان ديلسبس نظرنا إلى العوائد التى تعود على  
مصر من وصل ما بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر بإنشاء طريق  
للملاحة صالح لمرور السفن الكبرى وأبان أن فى الامكان تأسيس شركة  
لهذا الغرض تؤلف من أصحاب رؤوس الأموال للمتضمن إلى جميع الدول  
وارتضينا التدابير التى عرضها علينا ورخصنا له بموجب هذا ترخيصا مطلقا  
فى تأسيس وإدارة شركة عالمية لشق برزخ السويس وإستغلال قناة بين  
البحرين مع الاذن له فى القيام بجميع الأعمال من مبان وغيرها أو العهد بها  
إلى الغير على أن تتكفل الشركة بصعوض الأفراد مقدما إن دعت الحال  
إلى نزع ملكيتهم للمنفعة العامة . كل ذلك مع مراعاة الحدود والشروط  
والالتزامات المبينة فى المواد الآتية .

#### المادة الأولى

يؤسس المسيو فردينسان ديلسبس شركة تعهد إليه بإدارتها تسمى  
« الشركة العالمية لقناة السويس البحرية » لشق برزخ السويس وإستغلال  
طريق صالح للملاحة الكبرى وإنشاء أو إعداد مدخلين كافيين أحدهما على  
البحر الأبيض المتوسط والآخر على البحر الأحمر وبناء مرعا أو مرفأين .

### المادة الثانية

يعين مدير الشركة دائماً من قبل الحكومة ويختار ما أمكن من بين أكبر المساهمين في الشركة .

### المادة الثالثة

مدة الامتياز تسع وتسعون سنة تبتدىء من التاريخ الذى تفتح فيه قناة البحرين .

### المادة الرابعة

تجرى الأعمال على نفقة الشركة وحدها وتمتج بدون مقابل جميع مايلزمها من الأراضى التى ليست ملكا للأفراد ولا تكون التجهيزات التى ترى الحكومة القيام بها على نفقة الشركة .

### المادة الخامسة

تجبي الحكومة سنوياً من الشركة ١٥ ٪ من ضايفى الأرباح المستخلصة من ميزانية الشركة عدا الفوائد والحصص الخاصة بالاسهم التى تحتفظ الحكومة بحق الاكتتاب فيها لدى إصدارها وذلك دون أى ضمان من جانبها لتنفيذ الأعمال أو لقيام الشركة بمهمتها . ويوزع الباقى من صايفى الأرباح على الوجه الآتى :

٧٥ ٪ للشركة .

١٠ ٪ للأعضاء المؤسسين .

### المادة السادسة

يتم الاتفاق على تعريفات رسوم المرور بقناة السويس ما بين الشركة وخديو مصر ويمجى عمال الشركة هذه الرسوم وتكون التعريفات متساوية

دائما لجميع الدول ، ولا يجوز مطلقا إشتراط إمتياز خاص لاحدى الدول دون سواها .

#### المادة السابعة

إذا رأت الشركة ضرورة وصل ما بين النيل وممر البرزخ بإنشاء طريق صالح للملاحة أو إذا سلكت القناة البحرية طريقا متعرجا يرويه ماء النيل تنازلت الحكومة المصرية للشركة عن الأراضى الداخلة فى الأملاك العامة مما لا يزرع اليوم وقد بقى ويزرع على نفقة الشركة أو بأشرافها .  
وتنتفع الشركة بالأراضى المذكورة مع إعفائها من الضرائب عشر سنوات إجماء من يوم افتتاح القناة . وتدفع ضريبة العشر للحكومة المصرية فى مدة ٨٩ سنة الباقية لاقضاء مدة الإمتياز وبعد ذلك لا يجوز لها المضى فى الانتفاع بالأراضى المذكورة إلا إذا دفعت الحكومة ضريبة تعادل ما سوف يفرض على الأراضى المماثلة لها .

#### المادة الثامنة

تلافيا لكل صعوبة تحصل بالأراضى التى ستتنازل عنها الحكومة لشركة صاحبة الإمتياز يضع المسيو لينان بك المهندس للتبليد من قبلنا لدى الشركة رسما يبين الأراضى الممنوحة سواء لإنشاء القناة البحرية وقناة التغذية المتفرعة من النيل ومؤسساتهما أو للاستغلال الزراعى وفقا لأحكام المادة ٧ .  
هذا ومن المتفق عليه أن كل مضاربة تتعلق بالأراضى الداخلة فى الأملاك العامة التى ستمنح للشركة محظورة من الآن وأن الأراضى التى كانت تخص الأفراد ويرغبون فى المستقبل سقيها من مياه قناة التغذية المنشأة على نفقة الشركة يدفعون اناوة قدرها ٠٠٠ عن كل فدان مزروع ( أو إناوة تحدد بالاتفاق الودى بين الحكومة المصرية والشركة ) .

### المادة التاسعة

وأخيرا تمنح الشركة صاحبة الامتياز الحق في أن تستخرج من المناجم والمحاجر الداخلة في الأملاك العامة جميع المواد اللازمة لأعمال القناة والمباني التابعة لها مع إعفائها من الرسوم كما أنها تستمتع بهذا الاعفاء فيما يتعلق بالآلات والمواد التي تستوردها من الخارج لاستغلال امتيازها .

### المادة العاشرة

عند انتهاء الامتياز تحمل الحكومة المصرية محل الشركة وتستمتع بكافة حقوقها دون تحفظ وتستولى على قناة البحرين وجميع المنشآت التابعة لها .  
ويحدد مقدار التعويض الذي يمنح إلى الشركة في مقابل تنازلها عن المهمات والأشياء المنقولة باتفاق ودي أو بطريق التحكيم .

### المادة الحادية عشرة

يعرض نظام الشركة علينا فيما بعد بواسطة مديرها ويجب أن يجوز موافقتنا . ولا بد من إقرارنا مقدما أى تعديل قد يدخل عليه في المستقبل .  
ويجب أن يذكر نظام الشركة أسماء المؤسسين على أن تحتفظ بحق اعتماد قائمتهم . وستتضمن هذه القائمة أسماء الأشخاص الذين سبق أن إشركوا في تنفيذ مشروع قناة السويس الكبير سواء بأعمالهم أو بأبحاثهم أو بجهودهم أو بأموالهم .

### المادة الثانية عشرة

وفي الختام فتسهيلا للعمل بهذا الترخيص وإستغـلاله تمد الشركة بمساعدتنا الطبية الخاصة وجمعـيـد جميع الموظفين في القطر المصرى لها .

القاهرة في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٨٥٤

إلى صديق المخلص الكريم المحدث الرفيع المقام

المسيو فردينان ديلسبس

بما أنه تلزم موافقة عظمة السلطان على الامتياز الممنوح إلى الشركة العالمية لقناة السويس البحرية فاني أبعث إليكم بهذه النسخة لحفظها لديكم .  
أما الأعمال الخاصة بحفر قناة السويس فلن يبدأ فيها إلا بعد الحصول على ترخيص الباب العالي .

( خاتم الوالي )

في ٣ من رمضان سنة ١٢٧١

ترجمة طبق الأصل المحرر باللغة التركية

السكرتير الأول لسمو الوالي

إمضاء ( كنج بك ) Koenig - Bey

الاسكندرية في ١٠ من مايو سنة ١٨٥٥

(٢) عقد الامتياز الثاني الصادر من محمد سعيد باشا

والى مصر إلى فرديناند دى لىسبس في ٥ من يناير ١٨٥٦

لإنشاء شركة تقوم بحفر وإستغلال قناة السويس وملحقاتها

نحن محمد سعيد باشا والى مصر

بعد الاطلاع على التفرمان الصادر منا بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤

الذى رخصنا به إلى صديقتنا المسيو فردينان ديلسبس ترخيصا مطلقا في

تأسيس وإدارة شركة عالمية لشق برزخ السويس وإستغلال طريق صالح

للملاحة الكبرى وإنشاء أو إعداد مدخلين كافيين أحدهما على البحر الأبيض

المتوسط والآخر على البحر الأحمر وبناء مرفأ أو مرفأين .

وقد أبدى لنا المسيو فردينان ديلسبس أن تأسيس الشركة المذكورة وفقا للاوضاع والشروط التى تتبع بوجه عام فى تأسيس شركات من هذا النوع يحسن أن يسبقه عقد أشمل وأوفى ينص مقدما من جانب على التكليف والالتزامات والالتاوت التى تفرض على هذه الشركة ومن جانب آخر على الامتيازات والاعفاءات والميزات التى تخص بها الشركة وعلى التسهيلات التى تمنح لإدارتها .

لذلك قررنا أن تكون شروط الامتياز المشار إليه بهذا فرمان كما إلى

#### الباب الاول

##### الالتزامات

##### المادة الأولى

على الشركة التى أسسها صديقنا المسيو فردينان ديلسبس وفقا للفرمان الصادر منا بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ أن تقوم على نفقتها ومسئوليتها بجميع ما يلزم من الأشغال وأعمال البناء لإنشاء .

(١) قناة صالحة للملاحة البحرية الكبرى بين السويس على البحر الأحمر وخليج الطينة ( بورسعيد ) على البحر الأبيض المتوسط .  
(٢) قناة للرعى صالحة للملاحة النهرية فى النيل تصل هذا النهر بالقناة البحرية المذكورة .

(٣) فرعين للرعى والشرب مسقيين من القناة الأخيرة لجلب المياه إلى السويس والطينة .

وتجرى الأعمال بحيث تنتهى فى ميعاد ست سنوات إلا إذا طرأت موانع وأسباب تأخير ناشئة عن قوة القاهرة .

### المادة الثانية

للشركة الحق في أن تنفذ بذاتها وعلى نظام «الربحى» الأعمال المكلفة بها. أو أن تعهد بها إلى مقاولين بطريق المناقصه أو الممارسة ويجب في جميع الاحوال أن يكون على الأقل أربعة أمخاس العمال المستخدمين في هذه الاعمال من المصريين .

### للمادة الثالثة

تحفر القناة المعدة للملاحة البحرية الكبرى بالعمق والاتساع المقررين في برنامج اللجنة العلمية الدولية .

وتبتدى القناة من ميناء السويس ذاتها وفقا لهذا البرنامج وتجتاز الخوض المعروف باسم البحيرات المرة وبحيرة التمساح وتنتهى إلى البحر الأبيض المتوسط في نقطة من خليج الطينة تحددها المشروعات النهائية التى سيضعها مهندسو الشركة .

### المادة الرابعة

تبتدى قناة الرى المعدة للملاحة النهرية وفقا لشروط البرنامج المذكور بالقرب من مدينة القاهرة وتسير في وادى الطميلات ( أرض جسان قديما ) وتنتهى إلى القناة البحرية الكبرى عند بحيرة التمساح .

### المادة الخامسة

تتفرع القناة السابق ذكرها قبيل مصبها في بحيرة التمساح فيتجه فرع من هذه النقطة إلى السويس وفرع آخر إلى الطينة بمحاذاة القناة البحرية الكبرى .

### المادة السادسة

تحويل بحيرة التمساح إلى مرفأ داخلى صالح لدخول أكبر البواخر جولة . ويجب على الشركة فوق ذلك عند الاقتضاء (١) بناء مرفأ ثانوى إليه

السفن عند مدخل القناة البحرية في خليج الطينة (٢) تحسين مرفأ وبنغاز  
السويس بحيث تأوى إليها السفن كذلك .

#### المادة السابعة

توالى الشركة للقيام على تفقيتها بصيانة القناة البحرية والمرافق التابعة لها  
والقناة المتصلة بالنيل والقناة المتفرعة عنها .

#### المادة الثامنة

لمن يرغب من ملاك الأراضي الواقعة على ضفاف الاقنية التي تنشأ الشركة  
في رى أرضه بالمياه المستمدة من هذه الاقنية أن يحصل على هذا الامتياز  
في مقابل دفعه تعويضا أو أتاوة تحدد قيمتها وفقا للشروط المبينة بعد في  
المادة السابعة عشرة .

#### المادة التاسعة

تحتفظ بحق إنتداب مندوب خاص في مركز إدارة الشركة بتقاضى منها  
مرتبه ويمثل لدى إدارتها حقوق الحكومة المصرية ومصالحها فيما يتصل  
بتنفيذ أحكام هذا القانون .

وعلى الشركة إذا كان مركز إدارتها خارج القطر المصرى أن تعين  
وكيلا أعلى يمثلها بمدينة الاسكندرية مزودا بكافة السنطات اللازمة لضمان  
حسن سير العمل وعلاقات الشركة بحكومتنا .

#### الباب الثانى

##### الامتياز

#### المادة العاشرة

لإنشاء الأقنية وملحقاتها المشار إليها في المواد السابقة تترك الحكومة



المصرية للشركة الانتفاع بلا ضريبة أو أتاوة بما قد يلزمها من الأراضى غير المملوكة للأفراد .

كذلك تحول للشركة حق الانتفاع بجميع ما تقرر للشركة بربيه وزرعه على نفقتها من الأراضى التى لا تزال بورا حتى اليوم وليست ملكا للأفراد وذلك مع التخططات الآتية (١) تعفى الأراضى الداخلة فى هذه الفئة الأخيرة من كل ضريبة لعشر سنوات فقط ابتداء من تاريخ استغلالها . (٢) بعد إنتهاء المدة المذكورة تصبح هذه الأراضى طيلة الباقى من مدة الامتياز خاضعة للالتزامات والضرائب التى تخضع لها فى الظروف نفسها سائر أراضى القطار المصرى (٣) يمكن للشركة فيما بعد أما بنفسها وأما بالمستحقين عنها موالاة الانتفاع بهذه الأراضى واستمداد المياه اللازمة لاستثمارها وذلك فى مقابل توفيه الحكومة المصرية الضرائب المفروضة على الأراضى المماثلة لها .

#### المادة الحادية عشرة

يرجع إلى الرسوم الملحقة بهذا فى تعيين مساحة الأراضى الممنوحة للشركة وحدودها طبقا للفقرتين ٢٣١ من المادة العاشرة السابقة . والأراضى الممنوحة لإنشاء الأقنية ومالحقانها مع إعفائها من الضريبة والاتاوة وفقا للفقرة الأولى قد صبغت فى الرسوم المذكورة باللون الأسود أما الأراضى الممنوحة للزراعة على أن يدفع عنها بعض الرسوم وفقا للفقرة الثانية فقد صبغت باللون الأزرق .

تعتبر باطلة كل وثيقة لاحقة لأمراننا الصادر فى الثلاثين من شهر نوفمبر سنة ألف وثمانمائة وأربع وخمسين تنبئ . للأفراد قبل الشركة أما حقا فى المطالبة بعمومهم لم يكن قائما إذ ذاك على الأراضى وأما حقا فى المطالبة بعمومهم تفوق القدر الذى كان يجوز لهم المطالبة به فى ذلك الحين .

### المادة الثانية عشرة

تقوم الحكومة المصرية عند الاقتضاء بتسليم الأراضي التي يملكها الأفراد وتازم الشركة حيازتها لتنفيذ الأعمال واستغلال الامتياز على أن تدفع الشركة التعويضات المأدلة لمستحقيها .

تسوى التعويضات عن الاستيلاء المؤقت أو نزع الملكية النهائي تسوية ودية على قدر الإمكان . وفي حالة الاختلاف تحدد التعويضات هيئة تحكيم تباشر عملها بإجراءات مختصرة وتؤلف من (١) محكم تختاره الشركة (٢) محكم يختاره أصحاب الشأن (٣) محكم ثالث ومعين منا . وتكون قرارات هذه الهيئة التحكيمية نافذة فورا وغير قابلة للاستئناف .

### المادة الثالثة عشرة

تمنح الحكومة المصرية الشركة صاحبة الامتياز طيلة مدة الامتياز الحق في أن تستخرج من المناجم والمحاجر الداخلة في الأملاك العامة جمع المواد اللازمة لأعمال البناء والصيانة المتعلقة بالإنشآت والمباني التابعة لها دون أن تدفع عن ذلك أى رسم أو ضريبة أو تعويض .

وتبقى الشركة فوق ذلك من جميع الرسوم الجمركية ورسوم الدخولية وغيرها على الآلات والمواد التي تستوردها الشركة من الخارج سداً لحاجة مختلف أقسامها مدة الانشاء أو الاستغلال .

### المادة الرابعة عشرة

نعلن رسمياً باسمنا وباسم خلفائنا أن القناة البحرية الكبرى من السويس إلى الطينة والمرافى التابعة لها مفتوحة على الدوام بوصفها ممراً محايداً لكل سفينة تجارية عابرة من بحر إلى آخر دون تمييز أو حرمان أو تفضيل بين الأشخاص أو الجنسيات في مقابل دفع الرسوم وممع مراعاة الأنظمة التي

تفرضها الشركة العالمية صاحبة الامتياز فيما يتعلق باستخدام القناة المذكورة وملحقاتها وذلك بشرط إقرار الباب العالى .

#### المادة الخامسة عشرة

يقرب على المبدأ المقرر فى المادة السابقة أنه لا يجوز للشركة العالمية صاحبة الامتياز فى أى حال من الأحوال أن تمنح سفينة أو شركة أو فرداً أية فوائد أو امتيازات لا تمنح لغيرها من السفن أو الشركات أو الأفراد فى نفس الأحوال .

#### المادة السادسة عشرة

مدة الشركة محددة بتسع وتسعين سنة تبدأ من إنجاز الأعمال وإفتتاح القناة البحرية للملاحة الكبرى .

تستولى الحكومة المصرية لدى إنقضاء هذه المدة على القناة البحرية التى أنشأتها الشركة . على أن تشمل فى هذه الحالة جميع الآلات والمؤن المخصصة للخدمة البحرية للمشروع مع توفيسه الشركة قيمتها محددة ودياً أو بواسطة خبراء .

على أنه إذا احتفظت الشركة بالامتياز لمدة متتالية كل منها تسع وتسعون سنة رفع الاستقطاع المقرر عليه لصالح الحكومة المصرية فى المادة الثامنة عشرة المذكورة بعد إلى عشرين فى المائة للمدة الثانية وخمسة وعشرين فى المائة للمدة الثالثة وهكذا على التوالى بزيادة خمسة فى المائة لكل مدة دون أن يتجاوز هذا الاستقطاع بحال من الأحوال خمسة وثلاثين فى المائة من صافي أرباح المشروع .

#### المادة السابعة عشرة

تعويضاً للشركة عن نفقات البناء والصيانة والاستغلال التى تكلفها بمقتضى

هذا الفرمان ترخص لهامن الآن وطيلة المدة التي تتمتع فيها بالامتياز وهي المدة للمينة في الفقرتين الاولى والثالثة من المادة السابقة في أن تعرض وتتقاضى عن المرور في الأقينية والمرافىء التابعة لها رسوما للملاحة والارشاد والقطر والصحب والرسو وفقا لتعريفات لها أن تعدلها في كل وقت مع مراعاة الشروط الصريحة الآتية :

- (١) تحصل هذه الرسوم دون استثناء! وتتميز على جميع السفن بشروط مماثلة.
  - (٢) تنشر التعريفات قبل ثلاثة أشهر من العمل بها في عواصم البلدان التي يعينها الأمر وفي مرافئها التجارية الرئيسية.
  - (٣) لا يزيد رسم الملاحة الخاص على حد أقصى قدره عشرة فرنكات عن كل طن من حوله السفن . وعن كل فرد من المسافرين .
- للشركة أيضا أن تتقاضى عما تمنحه للأفراد من الحق في استمداد المياه بموجب المادة الثامنة المتقدم ذكرها رسوما متناسبا مع قدر المياه المستهلكة ومساحة الأرض المروية وذلك وفقا لتعريفات تضعها .

#### المادة الثامنة عشرة

على أنه نظرا للاراضى المتنازل عنها والامتيازات الآخري الممنوحة للشركة بمقتضى المسواد السابقة تحتفظ لمصالح الحكومة المصرية بحق استقطاع ١٥ في المائة من صافي الارباح السنوية التي تحددها وتوزعها الجمعية العمومية للمساهمين .

#### المادة التاسعة عشرة

يجب أن تعمد منساقائمة الاعضاء المؤسسين الذين إشتروا بأعمالهم وبحوثهم وأموالهم في تحقيق المشروع قبل تأسيس الشركة .

ويعد استقطاع الحصصة المتفق عليها لمصالح الحكومة المصرية طبقا

للمادة ١٨ المتقدم ذكرها ينخصص جزء من صافي ارباح المشروع السنوية قدره ١٠ في المائة للاعضاء المؤسسين أولورتهم أو لمن يحل عنهم في حقهم.

#### المادة للعشرون

بغض النظر عن الوقت اللازم لتنفيذ الأعمال يرأس صديقنا ووكيلنا المسير فردينان ديلبس الشركة ويديرها بوصفه مؤسسا أول لها وذلك لعشر سنوات تجرى من اليوم الذي تبدأ فيه مدة التمتع بالامتياز وقدرها تسع وتسعون سنة وفقا للمادة ١٦ .

#### المادة الحادية والعشرون

وتقرر نظام الشركة المؤسسة باسم « الشركة العالمية لفناء المويس البحرية » ويتبرذلك الاقرار ترخيصا في تأسيس الشركة في شكل الشركات المساهمة ابتداء من اليوم الذي يكتب فيه برأس مالها أجمع .

#### المادة الثانية والعشرون

وإظهارا لاهتمامنا بنجاح المشروع نعد الشركة بتعفيض الحكومة المصرية لها تعفيدا خالصا ونحث صراحة بمقتضى هذا جميع الموظفين والأمورين والعمال التابعين لاقسام مصالحنا على إمدادها بالمساعدة وحمايتها في كل فرصة سانحة .

ونضع مهندسينا لبنان بك وموجل بك تحت تصرف الشركة فيما يتعلق بإدارة وتسيير الاعمال التي تاجر بها ويكون لها الاشراف الأعلى على العمال وعليها تنفيذ اللوائح الخاصة بمباشرة الاعمال .

#### المادة الثالثة والعشرون

تلغى جميع احكام التمرمان الصادر منا في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٩ وغيرها من الاحكام التي تتعارض مع شروط الامتياز هذه وتعتبر وحدها نافذة فيما

يختص بالامتياز الذى تتعلق به .

صدر بالإسكندرية فى ٦ يناير سنة ١٨٥٦ .

إلى صديق المخلص الكريم المحمد والرفيع المقام

المسيو فردينان ديلسبس

بما أنه يجب تصديق عظمة السلطان على الامتياز الممنوح للشركة العالمية  
لقناة السويس فأنى مرسل لكم هذه الصورة الرسمية لتمكنوا من تأسيس  
الشركة المذكورة ماليا .

أما أعمال حفر البرزخ فتستطيع الشركة مباشرةها حالما يصدر ترخيص  
الباب العالى لنا .

القاهرة فى ٢٦ ربيع الثانى ١٢٧٢

( خاتم الوالى )

ترجمة طبق الاصل المحرر باللغة التركية والمودع بحفوفات الديوان .

المسكرتير الأول لسمو الوالى

(امضاء) كينيج بك Koenig

أنا الموقع هذا المسكرتير الاول لسمو والى مصر أقرب بأن هذه  
النسخة من فرمان الامتياز وشروط الالتزام ترجمة صحيحة للنص التركى  
المودع أصوله بحفوفات الديوان . والاصل المذكور مصدق عليه من سموه  
ومذيل بخاتمه .

(امضاء) كينيج بك Koenig

(٣) لائحته إستخدام العمال المصريين في أشغال قناة السويس

( ٢٠ من يوليو ١٨٥٦ )

نحن محمد سعيد باشا والى مصر

رغبة منا في ضمان تنفيذ الأعمال الخاصة بقناة السويس البحرية  
ولضمان حسن معاملة العمال المصريين الذين سيستخدمون هناك  
وفي نفس الوقت مراعاة مصالح المزارعين والملاك والمقاولين الوطنيين  
نقرر ، بموافقة سير فرديناند دى لابس بصفته رئيسا مؤسسا للشركة  
العالية لتلك القناة ما يأتى:

#### المادة الأولى

تقدم الحكومة المصرية العمال الذين سيعملون في أعمال الشركة تبعا لطلبات  
كبرى مهندسى الشركة وطبقا لاحتياجات العمل .

#### المادة الثانية

تقرر أجور العمال بمثل متوسط الأجور التى تدفع في أعمال الغير ، أى  
بمبلغ يتراوح بين قرشين ونصف قرش وبين ثلاثة قروش في اليوم ، بخلاف  
الجرأية التى تصرف له من قبل الشركة ويقدر ثمنها بقرش صباح واحد .

العمال الذين يقل عمر كل منهم عن اثنى عشر عاما تكون أجورهم قرشا  
صباحا واحدا للفرد ، ولكن تصرف لكل منهم جراءة كاملة .

تصرف الجراءة يوميا أو كل يومين أو ثلاثة أيام مقدما . وإذا طلب  
عمال أن تصرف لهم قيمة الجراءة نقدا فإن الشركة تدفع لهم قيمة الجراءة  
إذا تأكدت أنه في إستطاعتهم تدير غذا لهم بأنفسهم .

تصرف أجور العمال نقدا في نهاية كل أسبوع . ومع ذلك فالشركة  
لا تصرف خلال الشهر الأول إلا نصف الأجر حتى يتجمع لكل عامل مبلغ

إحتياطي قدرة أجر خمسة عشر يوما .  
ويبقى هذا الإحتياطي بخزانة الشركة كضمان لعدم ترك العمل ، وبعد  
ذلك تصرف الأجور كاملة للعمال .  
وعلى الشركة أن تقدم للعمال المياه الصالحة للشرب بكميات وافرة  
لكافة استعمالهم .

#### المادة الثالثة

لا تزيد المقطوعية المفروضة على العامل في الحفر عن المقطوعية المحددة له  
بمصلحة الطرق والكبارى بمصروالى سبق تطبيقها في تنفيذ المشروعات الضخمة  
لشق القرع في السنوات الأخيرة .  
ويحدد عدد العمال المستخدمين مع مراعاة مواسم الأعمال الزراعية .

#### المادة الرابعة

أعمال الشرطة في ساحات الحفر يقوم بها ضباط الحكومة ورجالها تحت  
أوامر وطبقا لتعليمات رؤساء الهندسين بالشركة وطبقا لللائحة خاصة  
تعرض علينا لاعتمادها .

#### المادة الخامسة

كل عامل لا يقوم بانجاز نصيبه بمحصر جزء من أجره ، على ألا يتجاوز  
الخصم ثلث أجره اليومي . ويكون الخصم مناسبا للجزء الناقص من عمله .  
كل عامل يهرب يفقد لهذا السبب وحده أجر الخمسة عشر يوما المحفوظ  
له لدى الشركة . وتدفع المبالغ المتجمدة لدى الشركة بهذا السبب لحساب  
المستشفى الذي ستتكم عنه في المادة التالية .  
كل عامل يخل بالنظام في ساحة الحفر يخصم منه كذلك أجر الخمسة عشر  
يوما ، كما يجوز فضلا عن ذلك الحكم عليه بغرامة تضاف لحساب المستشفى أيضا .



#### المادة السادسة

تلتزم الشركة بإسكان العمال سواء تحت خيام أو في عابري أو في بيوت ملائمة . ويجب عليها إنشاء مستشفى ومراكز إسعاف العمال وتزود بالموظفين والأدوات اللازمة لعلاج المرضى على حساب الشركة .

#### المادة السابعة

مصاريف إنتقال العمال وعائلاتهم من مكان سفرهم حتى وصولهم إلى ساحات العمل تكون على حساب الشركة .  
ويُدفع لكل عامل مريض سواء كان بالمستشفى أو في مراكز الإسعاف أجر قدره قرش ونصف قرش طوال المدة التي يكون فيها غير قادر على العمل ، وذلك فضلا عن العناية الطبية التي تتطلبها حالته .

#### المادة الثامنة

الصناع الفنيون مثل البنائين والتجارين ونحّاتي الأحجار والمحدادين ومن إليهم يحدد أجورهم على أساس الأجر الذي تدفعه لهم الحكومة عادة عن مثل هذه الأعمال في أشغالها وذلك خلاف الجزاية أو تمنها .

#### المادة التاسعة

إذا استخدم المسكريون الذين في الخدمة في تنفيذ الأعمال تدفع لهم الشركة مكافأة بمسازاة : مرتبة عادية مضافا إليه بدل إقامة مساو لأجر العمال المدنيين .

#### المادة العاشرة

على الحكومة أن تقدم للشركة بسعر التكلفة جميع المقاطف اللازمة لنقل الأتربة والأدوات . وكذا البارود اللازم لعمل الألغام لاستغلال المهاجر .  
ويشترط أن يقدم الطلاب قبل الموعد بثلاثة أشهر على الأقل .

### المادة الحادية عشرة

يقوم مهندسانا لبنان بك. وموجدل بك اللذان نضمهما تحت تعرف  
الشركة لإدارة وتنفيذ الأعمال بالمرافعة العليا على العمال . ويتفقان مع  
مدير الشركة المتدرب لتذليل الصعوبات التي قد تظهر أثناء تنفيذ ما جاء  
بهذا المرسوم .

١٧ من ذى القعدة ١٢٧٢ }  
٢٠ من يوليو ١٨٥٦ } حرر في الاسكندرية بتاريخ

ختم الوالى  
محمد سعيد

للسكرتير المكلف بالمحافظة على الأوامر الصادرة من سمو الوالى

(إمضاء) كونيغ Koenig

### (٤) إتفاق

بين الحكومة المصرية وبين الشركة العالمية لقناة السويس

لانشاء ترعة الماء العذب من القاهرة إلى الوادى

(١٨ من مارس سنة ١٨٦٣) <sup>(١)</sup>

### بيان

بموجب عقدى الامتياز الصادرين من الحكومة المصرية بتاريخ ٣٠ من  
نوفمبر سنة ١٨٥٤ و ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ الخاصين بمنح الامتياز وقائة  
الشروط لانشاء قناة بحرية بموانئها وترع الرى والتغذية التابعة لها فى  
برزخ السويس ، على الشركة فيما يتعلق بترعة الماء العذب الآخذة من النيل

---

(١) يلاحظ أن الاتفاق كان بمثابة أول تعديل جوهري لعقد الامتياز الثانى .

بوجه خاص ، وطبقا للمواد ١ و ٤ و ٧ من العقد المؤرخ في ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ أن تحفر هذه التربة من القاهرة حتى التماسح للملاحة النهرية مع وصلة للرئ والتغذية من التماسح إلى بور سعيد ومن التماسح إلى السويس وأن تراعى صيانة هذه القنوات في حالة جيدة .

وعلاوة على ذلك يحق للشركة بموجب المادة ١٠ والمادة ١٢ من العقد المذكور أن تطلب من الحكومة المصرية :  
(١) أن تترك بدون رسم أو ضريبة أو قيمة كافة الأراضي التي لا يملكها الأفراد والتي تلزم لإنشاء هذه الترع .

(٢) إستعمال كافة الأراضي غير المنزوعة التي لا يملكها الأفراد والتي تروى وتزرع بمعرفة الشركة وتعفى من دفع الضرائب لمدة عشرين سنوات ، وتكون الأراضي المذكورة بعد هذا الميعاد خاضعة للالتزامات والضرائب التي تخضع لها في نفس الظروف أراضي مديريات مصر الأخرى .

(٣) تسليم الأراضي المملوكة للأفراد والتي تعتبر لازمة لتنفيذ الأعمال واستغلال الامتيازين على أن تدفع الشركة إلى أصحاب الحق تعويضات عادة بمعددها التحكيم عند الاقتضاء .

وأخيرا طبقا للمادة (٨) والمادة (١٧) من عقد الامتياز المذكور يصرح للشركة بأن تحصل رسوما على الملاحة وجسر المراكب أو وقوفها وعلى المرور في هذه الترع ، ويصرح لها أيضا بتحصيل رسوم نسبية على كمية الماء ومساحة الأراضي التي تروى بطلب الأفراد حسب طريقة تحددها الشركة .  
المسيو فيديناند دي ليسبس الرئيس المؤسس للشركة صاحبة الامتياز

عرض على سموه أن يأخذ الماء المؤقت الموجود على ترعة الزقازيق لن يكاد يكفي لضمان تغذية ترعة المياه العذبة لغاية السويس وأن الشركة في هذا الصدد مضطرة إلى سد مطالب الامتياز بتنفيذ الأعمال الخاصة بجزء ترعتها الآتية من النيل في الظروف المشار إليها ، ابتداء من النهر حتى وادى طميلات يأخذ ماء خاص مباشر ومستمر حتى القاهرة أو بقربها . وقرر سموه والمسيو دى ليسبس أن وسائل إنشاء هذا الجزء من الترعة بمعرفة الشركة ولحسابها خصوصا فيما يتعلق بنزع الملكية ووضع اليد على الأراضي ملك الأفراد ستؤدى إلى مسائل إدارية داخلية معقدة وخطيرة جدا والحكومة المصرية حقها المطلق في حلها طبقا لقوانين وعادات البلاد .

ونتيجة لهذا البيان ولتجربة أية صعوبة في استعمال حقوق ومصالح الشركة وفي نفس الوقت لاحترام حقوق الحكومة المصرية قد إنفق على ما يأتى :

يعين سعادة نوبار بك عن الحكومة المصرية بموجب السلطة المخولة له من سمو الوالى بمقتضى أمر سموه المؤرخ فى ١٦ من الشهر الجارى .

طرف أول

والمسيو فرديناند دى ليسبس الرئيس المؤسس للشركة العالمية لقناة السويس البحرية بموجب السلطة الخاص المخولة له من الشركة المذكورة .

طرف ثان

إنفاق

البند ( ١ )

تتنازل الشركة عن حقها الناتج عن عقود الامتياز وهو أن تنشئ بنفسها في القاهرة عملية أخذ الماء من ترعتها الآتية من النيل ، وعن وضع يدها على

الأراضى اللازمة لإنشاء هذه القرعة من القاهرة حتى وصلتها في النقطة التي يحددها مهندسو الشركة في الوادى مع ترعة الوادى التي سبق إنفتحها للملاحة .  
وعلاوة على ذلك تتعهد الشركة بأن تعطى للوصلة التي تقدرها حالياً بيناتها من تقيشة إلى السويس مقاسات كافية حتى لا تكون هذه الوصلة صالحة فقط للرعى وللنخدية كما هو مبين بقائمة الشروط ، بل لتكون أيضاً وفي نفس الوقت صالحة للملاحة النهرية .

#### البند ( ٧ )

وبصفة تعويض عن المخالفات المبينة في البند السابق والتي قبلتها الشركة متخلفة عن حقوقها في عقد الامتياز تتعهد الحكومة المصرية وتلتزم بأن تؤسس وصلة النيل بترعة الشركة للمياه العذبة مع مأخذ الماء المباشر والمحاص والمستمر بالقاهرة وبعملية الوصل بترعة الوادى على أن يتم ذلك حسب الشروط المبينة في عقد الامتياز المؤرخ ٥ يناير سنة ١٨٥٦ وبوجه خاص حسب الشروط الآتية :

(١) ستنشأ الزعة وستؤسس مأخذ الماء بالقاهرة حسب برنامج اللجنة الدولية بالمقاسات وطبقاً للرسومات والتصميمات التي تتم بمعرفة المدير العام لأعمال الشركة وتتمدها حكومة سموه .

(٢) يتم تنفيذ الأعمال بملاحظة ومراقبة مهندسى الشركة الملكية بملاحظة تنفيذ كافة الاعمال على وجه مرض .

(٣) يجب أن تبدأ الأعمال بمجرد تسليم الرسومات بمعرفة الشركة إلى مصالح سمو الوالى . وتنفذ الأعمال بحيث تتم بقدر المستطاع في موسم واحد أى حسب نظام يضمن تنفيذ ترعة الشركة بإجداه من الوادى على وجه تام ومستمر وعلى أن يتم ذلك قبل شهر مارس سنة ١٨٦٤ .

(٤) التربة الموصلة من النيل إلى ترعة الوادى والمنشأة بمعرفة الحكومة المصرية بدلا من أن تقوم شركة قناة السويس بإنشائها تخضع لكافة الاتفاقات الخاصة بم هذه التربة لوت تم بناؤها بمعرفة الشركة نفسها ومعنى ذلك أنه يجب صيانة التربة في حالة جيدة وبطريقة تسمح له. ويريد كمية كافية ولازمة من الماء في كل فصول السنة ، مع مراعاة حالة النيل غير المستقرة وأن أخذ الماء سيخصص رأسا وبوجه خاص لتغذية ترع الشركة .

### البند ( ٣ )

والحكومة المصرية بصفتها مالكة لأخذ الماء من النيل ولجوى ترعة الماء العذب للتغذية المحاذية لأراضى مصر المنزرعة حتى الوادى، تعهد بالآتى تحصل بوجه خاص عن هذه التربة رسوم ملاحه عن البواخر والمراكب التى تسير فى الترع النهرية من الوادى لغاية السويس وبالعكس .

### البند ( ٤ )

فى حالة عدم تنفيذ أحد الطرفين المتعاقدين للشروط السابقة فيما عدا حالة القوة القاهرة ، تشكل لجنة من أربعة أعضاء ، يختار كل من الطرفين عضوين منهم - ويختار الأعضاء الأربعة رئيسا (عضوا خامسا) - وتقرر اللجنة المذكورة ما إذا كانت هناك أضرار وتحدد فى هـ . هذه الحالة مبلغ التعويض الواجب دفعه أو الاجراءات التى يجب إتخاذها بصفة مستعجلة .  
تحريرا بالقاهرة من تسعين فى ١٨ مارس سنة ١٨٩٣ .

(إمضاء) ن. نوبار

فرديناند ذى ليسبس

### (٥) مذكرة الباب العالي

المخاصة بشروط التصديق على عقد الامتياز (٦ من ابريل سنة ١٨٦٣)

أرسلت بوقية من وزير خارجية تركيا عالي باشا ،

إلى ممثلى الباب العالي فى باريس ولندن . كما أرسلت

نسخة منها إلى اسماعيل باشا وإلى مصر

السيد السفير

منذ بضع سنوات ، عندما أخطر الباب العالي بمسألة قناة السويس ،  
إحتفظ بحقه فى فرض شروط عن باقى أجزاء مشروع العقد المطروح  
عليه ، كما أبدى رغبته فى أن تتفق القوتان البحرىتان العظيمتان مقدما على  
الضمانات الخارجية التى يتطلبها إفتتاح طريق له هذه الأهمية . إلا أن هذا  
الاتفاق لم يجم حتى الآن . ولما كان الحاكم العالم الجديد لمصر ، صاحب  
السمو اسماعيل باشا ، قد وجه إلى حكومة صاحب الجلالة الامبراطورية  
السلطان ، طلبا رسميا فى خطاب إلى رئيس الوزراء ، لتصحيح موقفها فى  
هذا الصدد وإصدار التعليمات الواضحة الدقيقة بما يجب قوله وعمله ،  
لذلك وجدنا لزاما علينا أن نخطره بكل الشروط التى كانت إجازة الباب  
العالى متوقفه عليها دائما - وهى الشروط التى نطرحها بأمر مولانا  
المعظم ، لتكون محل التقدير العادل الكريم من الخليفين العظيمين لصاحب  
الجلالة الامبراطورية .

وإننا لتبادر مضطرين إلى إبداء مانشر به من الأسف لتقدم الأعمال  
المطرود دون أن تحمل مقدما المسائل الهامة المتعلقة بها . الأمر الذى ياجتنبنا إلى  
أن نقرر صراحة أنه مراعاة لمصالح الامبراطورية يتمين أن يجيز سيد البلاد  
هذا العمل ليصبح من الممكن تحقيقه .

ولا يدور في خلد الباب العالى منع مشروع يمكن أن يكون ذا نفع عام،  
إلا أنه لا قبل له بالموافقة عليه :

(١) بغیر التثبت من عقد اتفاقات دولية تضمن حياده التام ، على غرار  
الشروط الخاصة بالندرنيل والبوسفور .

(٢) وبشروط كفيلة بصون وحماية المصالح الهامة التي قصد المشروع حمايتها .  
يبد أن المشروع الحالى لا يشمل أيا من الضمانات الضرورية . فتوجد  
بروجه خاص واقعتان إسرعنا منذ البداية إنباهنا الشديد - وهما :

(١) برغم إلغاء السخرة في الاميراطورية، وبرغم صدور المرسوم الأخير  
من الوالى بالنص على هذا الحظر ، فان الأعمال الصحيرية لا تتم إلا عن طريق  
الاستعانة بهذا النظام . فالادارة المصرية تكره ٢٠ ألف رجل شربا على ترك  
أعمالهم وعائلاتهم كى يؤدوا العمل في القناة . ويلزم هؤلاء الناس بتحمل  
نفقات عودتهم إلى منازلهم ، على الرغم من أن أغلبهم قطع مسافة طويلة جدا ،  
دون تقدير الخسائر التي تحيق بهم من إكراههم على ترك أعمالهم . ولا يقتصر  
عدد الأبدى التي تجزأ من الزراعة والتجارة على ٢٠ ألفا . فبينما يؤدى العمل  
٢٠ ألف عامل ، يكون ٤٠ ألفا إما في الطريق إليه أو مشغولين بالتأهب  
للعودة ، مما يؤدى إلى أن ٦٠ ألف رجل يتزعجون دواما من منازلهم  
ومن أعمالهم .

ولسنا بحاجة إلى ذكر الآثار المحزنة لمثل هذا النظام . فهذه المساوئ  
ظاهرة للعيان . ويستحيل على الباب العالى أن يؤيد تطبيق مثل هذا الاجراء .  
عمليا في مصر ، بينما هو يحرمه في الأجزاء الأخرى من الاميراطورية .  
(٢) أما الواقعة الأخرى فهي التي تتضمن أن منح الامتياز للشركة يشمل  
ترع المياه العذبة وكل الأراضي المحيطة بها . ففي مشروع العقد ، أنه حيثما



إمتدت هذه الترع بحق للشركة الاستيلاء على الأراضى المجاذبة لها وتملكها ملكية كاملة . وبهذه الكيفية ستؤول طبعا مدن السويس والتمساح وبوسعيد وكل حدود سوريا إلى أيدي شركة مساهمة يتكون جزء كبير منها - من الأجانب الغاضمين لفضاء وسلطات بلد كل منهم . وما على الشركة إذن إلا أن تنشئ مستعمرات تكاد تكون مستقلة ، على مراكز هامة ، من أراضى الامبراطورية العثمانية .

ولانظن أن حكومة تشعرباستقلالها وبواجباتها ، تستطيع قبول اتفاق هذه طبيعته .

وبناء عليه فان الباب للعالي يخل بواجباته كلها وسيقد تقدير جميع أصدقائه وسينشئ حالة مؤدية إلى منازعات مستمرة ، إذا لم يقرر أن هذا الشرط لن ينال أبدا موافقته عليه .

ومجمل القول ، إن موافقة الباب العالي هي - كما يجب أن تكون - مرتبطة حتما بأن تحل مقدما المسائل الآتية : إشتراط حياد القناة ، وإلغاء العمل الجبرى ، وتنازل الشركة عن الشرط الخاص بترح الماء المذب وبامتياز الاراضى المحيطة بها ، حتى إذا ما استقر الرأى على هذه النقاط الثلاث ، فان حكومة صاحب الجلالة السلطان بالاتفاق مع صاحب السمو اسماعيل باشا ، ستبادر إلى بحث كل من المواد الأخرى فى مشروع العقد بحثا جديا .

أما عن مجموع العقد الذى نحن بصددده ، فهو ما يزال مجرد مشروع . وتعرفون أنه لم يسبق للباب العالي أبدا أن أقره . وليس للشركة نفسها أن تدعى جهلها بضرورة الحصول مقدما على موافقة الباب العالي ، طالما أن هذه المادة وردت فى مشروع العقد كشرط من الشروط الجوهرية لامتيازها . ومن المعلوم فوق ذلك ، أن السيدى لبيس طلب فيما بعد ميزات جديدة

للشركة من المرحوم الوالي، وتعمد بتمضي عقد بأن ينال هذه الموافقة خلال مدة ثمانية عشر شهرا، وهو تعهد لم يتم الوفاء به إطلاقا.

وإن الباب العالي ليتجه بصفة خاصة ومع أكبر الثقة، إلى حليفه المخلصين للتعرف على ما يمكن أن يفعله في ظرف مماثل. هل يصين علينا أن نترك شركة مساهمة تنشأ على أراضى الامبراطورية، فتدعى لنفسها حقوقا على تلك الأراضى لا يستطيع الباب العالي أن يقرها - نتيجة لامتنياز وعد به حاكم الإقليم، تحت سيادة السلطان، وبشرط صريح يقضى بالحصول على موافقة صاحب السيادة على الإقليم ؟ .

ولا يبقى أمامنا بعد ذلك إلا أن تقدم دليلا جديدا على الرغبة الطيبة لدى مولانا المعظم بأن نكرر مرة أخرى أنه بالرغم من المخالفات التى تحقق لنا الشكوى منها، فنحن على استعداد لبحث النصوص الأخرى فى العقد دون إبداء أى رأى عنها مقدما. وإن العدالة الحاسمة لتقضى بأن الشركة لا يحق لها الاستناد إلى أنها قد تكلفت بالفعل بعض النفقات .

فهى تعلم أن شرطا من الشروط الأساسية فى العقد لم يتم تنفيذه، وأنها تتحمل التبعة كاملة عن هذه النفقات. ومع ذلك سنراعى المصالح الخاصة فى هذا المشروع، وسيحاول الباب العالي بالاتحاد مع سمو اسماعيل باشا، تدبير الوسائل اللازمة لرد ما أنفقته الشركة من مال، فى حالة ما إذا رغبت عن الاستمرار فى أعمالها بغير المزايا التى لا يمكن منحها لإياها. وعندئذ يصين على تلك الشركة بطبيعة الحال أن تسلم العمليات التى بدأت فيها وكل الأراضى التى تملكها .

ونضيف أيضا أنه فى حالة وقوع الفرض السالف ذكره وتنازل الشركة عن إستئناف الأعمال التى شرعت فيها، فإن الباب العالي، بالاتفاق مع الوالى

دائماً ، يرغب مخلصاً في عمل كل ما من شأنه تيسير المواصلات وسيقرر أسلم  
الاجراءات الموصلة لتنفيذ ذلك .

وإننا لواتقون ، ياسيدى السفير ، من أن ماسبق من تفسيرات صريحة قانونية  
سيبقى موافقة تامة من مجلس وزراء صاحب الجلالة لامبرطور . وبناء عليه  
أرجو قراءة هذه البرقية للسيد وزير الخارجية وتسليمه صورة منها .

### (٦) قرار تحكيم

صادر عن نابليون الثالث امبراطور فرنسا بشأن المسائل المتنازع  
عليها بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس

( ٦ من يولييه سنة ١٨٦٤ )

نابليون ، باسم الله وباراده الشعب ، إمبراطور الفرنسيين .  
السلام على كل من يطالع هذه الكلمات .

بعد الاطلاع على عقد الصلح الموقع في ٢١ أبريل سنة ١٨٦٤ من :  
حضرة صاحب السعادة نوبار باشا بصفته وكيلاً خاصاً عن صاحب  
السمو والى مصر ،

والمسيو فرديناند دى ليسبس بصفته نائباً ورئيساً مؤسساً لشركة  
العالمية لقناة السويس البحرية ،

والذى تنص المادة (٧) منه على ما يأتى :

يلتمس من صاحب الجلالة التفضل فى المسائل الآتية :-

- ١ - ماهى طبيعة لائحة ٢٠ يولييه سنة ١٨٥٦ بشأن استخدام العمال الوطنيين  
وقيمتها إذا إتفق من حيث المبدأ على إلغائها السخرة ؟
- ٢ - ماهو التعويض الذى يمكن أن يترتب على إلغاء هذه اللائحة ؟ ويقرر  
النائب المقوض قانوناً من الوالى أنه يحول فى الوعد بإلغاء أو تعديل المادة

الثانية من عقد الامتياز الثاني وقائمة الشروط المؤرخة في ٥ من يناير ١٨٥٦ .  
٣ - هل يجب أن يبقى للشركة خلال المدة المحددة بعقد الامتياز  
كلحق ضرورى للقناة البحرية الجزء الذى لم يرد إلى الوالى باتفاق ١٨ مارس  
سنة ١٨٦٣ من ترعة الماء العذب؟ وإن كان العكس فما هى الشروط والأحوال  
التي تمكن من إجراء الرد والتي يلتزم الطرفان من الآن بقبولها ؟

٤ - أوجبت المادة (٨) من عقد الامتياز للورخ ٣٠ من نوفمبر سنة  
١٨٥٤ والمادة (١١) من عقد الامتياز المؤرخ في ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ -  
عمل خرائط وتعميمات ولكنها لم تعمل . فما هى الأراضى اللازمة لإنشاء  
وإستغلال القناة البحرية ( وترعة الماء العذب إن احتفظ بها للشركة ) لضمان  
نجاح المشروع ؟

٥ - ما هو التعريض المستحق للشركة بسبب ما إتفق عليه من حيث المبدأ  
من رد الأراضى المشار إليها في المادتين ٧ و ٨ من عقد الامتياز سنة ١٨٥٤  
وفي المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من عقد الامتياز سنة ١٨٥٦ ؟

بعد الاطلاع على تقرير اللجنة المشكلة بقرارنا في ٣ من مارس ١٨٦٤ .  
بما أنه بالنسبة للسؤال الأولي لتقدير الحكمة من وضع لائحة ٢٠ يوليو  
سنة ١٨٥٦ وماهيتهما يجدر التوفيق بين أحكامها وبين أحكام عقدي الامتياز  
المؤرخين ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٦٤ و ٥ يناير سنة ١٨٥٦ .

وبما أن هذه الأحكام بعد أن رخصت بإنشاء الشركة حددت الفرض  
من تأسيسها والأعباء والالتزامات المفروضة عليها كما بينت المزايا التي لها  
التمتع بها .

وبما أن هذه الشروط أنشأت للشركة ولحكومة الوالى التزامات متبادلة  
في التنفيذ ليسوا في حل منها .

وبما أن المادة (٢) من عقد الامتياز الثانى على وجه خاص مع تركها  
الخيار للشركة فى تنفيذ الأعمال المكلفة بها إما بنفسها أو بمقاولين تحت  
أن يكون أربعة أجناس العمال المستخدمين فى هذه الأعمال على الأقل  
من المصريين .

وبما أنه عندما فرض الوالى هـ هذا الشرط وقبلته الشركة كان مفهوما  
بالضرورة من الطرفين أن العمال المصريين اللازمين لتكوين الأربعة الأجناس  
للمستخدمين فى العمل سيوضعون بمعرفة الوالى تحت تصرف الشركة .  
بما أن الشركة ما كانت لتقبل شرطا مماثلًا لو لم يضمن لها الوالى الوسائل  
لوفاء به .

وبما أن هذا النص الذى تضمنه عقد الامتياز الثانى ورد صراحة فى  
المادة الأولى من لائحة ٢٠ يولييه سنة ١٨٥٦ ونصها « تقدم الحكومة المصرية  
العمال الذين سيعملون فى أعمال الشركة تبعاً لطلبات كبيرى مهندسى الشركة  
وطبقاً لاحتياجات العمل » .

وبما أن هذه المادة بذاتها معناه بالغ الوضوح وفوق ذلك فإن التوفيق  
بينها وبين شروط فرمانين يظهر الرابطة الوثيقة التى تجمع بينها كلها كما  
يوضح أن أحكام اللائحة إن هى إلا النتيجة المباشرة لما سبقها ولأحكامها  
نفس الخاصية ونفس قوة الالتزام .

وبما أن جميع الاقسام الأخرى لللائحة على تمام الانساق مع المادة الأولى  
وتؤيد التفسير السابق ذكره .

وبما أنه فى الواقع فور وعد الحكومة المصرية بتوريد العمال قرر العقد  
اللتزام الشركة المنة ابل بأن تؤدى اليهم أجور عملهم وتزويدهم بالمواد  
الغذائية الضرورية وبأسكانهم فى مساكن مناسبة وبانشاء مستشفى ووحدات

علاجية متتلة وب علاج المرضى على حسابها وبأن تؤدي تفقات السفر من مكان الرحيل إلى محل العمل وكذلك باعطاء الحكومة المصرية بسعر المصنع المفقوف اللازمة لنقل الأتربة والمواد الناسفة المعدة لاستغلال المهاجر وهو ما كان يجب على الحكومة تقديمه .

وبما أن الالتزامات المختلفة المبينة بتفصيل دقيق في اللائحة لم تكن بالنسبة للشركة إلا نظيرة لتلك التي تتم لها الحكومة المصرية ومن ثم تكون هذه الالتزامات في مجموعها عناصر عقد حقيقي .

وبما أن دياجة العقد تتفق أبداً مع الطبيعة الاتفاقية التي تغضي عليه بحكم الشروط التي يتضمنها ، ففي الواقع صدرت اللائحة من الوالي وحده ولكن عقدي الامتياز صدرا بالشكل عينه ومع ذلك فطبيعتهما التصاقية لم تكن ولن تكون محل خلاف جدي وأخيراً فان الوالي يقرر صراحة في مقدمة العقد ( Pacte ) أنه بالاتفاق مع المسيو دي ليسبس قد أنشأ أحكامه وهذا التعبير لا يعنى فقط أنه طلب من مدير الشركة إبداء رأيه وإنما يعنى أنه كان من الضروري « توافق إرادته » الذي تم الحصول عليه وواضح أنه بغير هذا التوافق كان مستحيلاً إخضاع الشركة للالتزامات المتعددة التي فرضت عليها وتقدمها فيما بعد .

وبما أنه يبين بما تقدم أن لائحة ٢٠ يولية سنة ١٨٥٦ وخاصة في حكم المادة الاولى لها خصائص العقد وقوته .

وبما أنه بالنسبة للسألة الثانية إذا كانت الاتفاقات قد أبرمت برضاء حر من متعاقدين كامل الأهلية فيتمتع تنفيذها بأمانه ويقع على عاتق أى المتعاقدين التعويض عن الضرر الناتج عن إخلاله بالقانون الذي فرضه على نفسه طواعية وبوجه عام وبصرف النظر عن ظروف وبواعث المخالفة يشمل

التعويض المالحق الطرف الآخر من الخسارة وما فاتته من الكسب . ومع عدم جحد هذه المبادئ وقوتها فقد قبل باسم الحكومة المصرية أن تحفظا صريحا ورد في كل من عقدى الامتياز عن بداية الأعمال بمعنى أن تنفيذ الاتفاقات كان مرهونا باذن الباب العالي وفي الواقع لم يمنع هذا الاذن أبداً فلامستولية على والى مصر في عدم تنفيذ الاتفاقات ومن ثم فلا سند لطلب التعويض الموجه إليه .

وبما أنه لا جدال في أن الشرط الموقوف في الاتفاق كان يتيج أثره المبين باسم الوالى لو بقيت الأمور على حالها ولكن الوقائع التى حدثت منذ تاريخ العقدین والى ساهم فيها الوالى مع الشركة بنفس النشاط والإصرار على الأقل فقد عدلت كثيرا من مركز كل من الطرفين .

وبما أن الشركة قامت بتنفيذ الأعمال لا بموافقة من الوالى فقط وإنما إنصاعت إليه لما دفعها إلى ذلك دفعا .

وبما أنه من الظلم المطلق تحميل أى الطرفين وزر النتائج السيئة لما قاما به باتفاقهما معا .

وبما أنه فوق ذلك فإن الشروط المنتظمة للعلاقات بين الحكومة المصرية والشركة في مجموعها تنشئ امتيازاً عن عمل ضخم للشفعة العامة من أجله تم منح مزايا وإعانة لولاها لما وجد المشروع .

وبما أنه عند ما وقع حادث كان يصعب أن يتنبأ به الطرفان المتعاقدان وقد سبق لهما أن إرتضيا باتفاقهما المشترك تحمل نتائجها إعتبرت الحكومة نفسها في حل من أن توفر للشركة المزايا التى ضمنتها لها ورغم ذلك إستمرت الشركة في الأعمال الهامة التى تستفيد منها البلاد جميعها فدن العدل أن تقوم الحكومة للمصرية بتعويض الشركة عن المزايا اللاصقة بالامتياز .





وبما أن المبلغ الاجمالي إذن هو ٣٨٠.٠٠٠ ر. ٣٨٠.٠٠٠ فرنكا عبارة عن قيمة هذا الجزء من التعويض .

وبما أنه أثناء المناقشة قيل بحق أن الشركة لا سند لها في الادعاء بالألتامد في الأجور وفي أسعار المواد الغذائية أى زيادة خلال مدة العمل أو أنها على الأقل لن تحصل نتائج الارتفاع التي قد تطرأ عملا بنص اللائحة .

وبما أنه لتبرير إدعاء مماثل كان يتعين وجود شرط صريح في اللائحة ولكنها خلت منه .

وبما أنه إذا أخذنا في الحسبان الزيادة التي حدثت فعلا وإذا قدرنا الاحتمالات المستقبلية نجد أن الأجر اليومي الذي كان ٨٦ سنتيما وفق نص اللائحة يجب أن يقدر بفرنك واحد وخمسة سنتيمات ولكن هذا الأجر اليومي كان أحد عناصر الحساب التي أنتجت الرقم ٣٨٠.٠٠٠ ر. ٣٨٠.٠٠٠ فرنكا ومن ثم يتعين إبقاء هذا الرقم على حاله .

وبما أنه في المحل الثاني قد إحتجت الحكومة المصرية بأنه منذ بداية الأعمال لم تدفع للعمال الأجور ولم يمنحوا مقررات التمويل دائما بالفتات المحددة في اللائحة ولهذا يجب أن نخضع من التعويض المبالغ التي أفادتتها الشركة نتيجة لعدم وفائها الجزئي باتفاقها حتى ولو كان ذلك نتيجة غلط على ما بين من الظروف .

وبما أن هذا الطلب بقى على أساس سليم وأن الشركة لا يمكن أن تطلب كتعويض سوى ما ستحصله فعلا من نفقات تجاوز ما قضت لائحة ٢٠ يولييه سنة ١٨٥٦ وأنه في صدد طلب تعويض الخسائر التي يمكن أن تقرب على

عدم تنفيذ العقد من جانب الوالى يجب أن تؤخذ في الحسبان المزايا التى يمكن أن تنتج للشركة من مخالفتها الشخصية .

وبما أن مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ فرنكا قد إنتقص من الأجور ومن توريد مقررات التمويل ومن ثم يتعين خصمه من جملة التعويض فيصبح مخفضا إلى ٣٣٥.٠٠٠ فرنكا .

وبما أن الشركة طالبت بمبلغ ٩٠٠.٠٠٠ فرنكا باعتباره فوائد مدة سنة لرأس المال المستغل في العملية وهى المدة التى سيستطيل اليها العمل .

وبما أن هذه المطالبة كان يتعين قبولها بمالتها إذا كانت استطالة المدة تسأل عنها الحكومة المصرية ولكن الواقع أن الشروط التى فرضها الباب العالى هى واقعة لا دخل لإرادة الوالى فيها وأن استطالة مدة العمل إلى أبعد من المدة المحددة سببها قوة قاهرة ومن ثم فانها ، إما بسبب طبيعة الحادث وإما بسبب العلاقات التى ستستمر بين الوالى وبين الشركة . يكون عدلا تحملاهما مناصفة بمبلغ ٩ مليون أى ٥٠٠.٠٠٠ فرنكا لكل منهما وأنه بإضافة مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ فرنكا إلى ٣٣٥.٠٠٠ فرنكا تكون جملة التعويض فى خصوص الموضوع السابق بحثه ٣٨٠.٠٠٠ فرنك ( ثمانية وثلاثون مليون فرنك ) .

وبما أنه بالنسبة للسؤال الثالثة فان عقدى الامتياز المؤرخين فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٨٥٤ وه من يناير سنة ١٨٥٦ بمنحها امتياز ترعة الماء العذب إلى الشركة قد أعطياها ميزات وضمانات إعتبرتها ضرورية حتا لتجاح المشروع . وبما أنه فى الأصل وفى نصوص البقدين كان يجب حفر ترعة الماء العذب إلى جوار مدينة القاهرة بحيث تصل بين النيل وبين القناة البحرية وتضرع

إلى فروع للتغذية بالرى وحتى للملاحة فى إتجاهى بلوس (Pérouse) والسويس ولكن باتفاق مؤرخ فى ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ عدلت شروط الامتياز تعديلا كبيرا وعلى الأخص تنازلت الشركة عن الحق المخول لها من تنفيذ جزء بين القاهرة وقناة الوادى المفتوحة للملاحة من قبل .

وبما أنه فوق ذلك فقد إدعى الباب العالى أن رد ترعة الماء العذب كان النتيجة اللازمة لرد الأراضى .

وبما أنه فى هذه الظروف ومع الاقرار بحقوق الطرفين يجدر البحث للتوفيق بين مصالحهما .

وبما أن إمتياز ترعة الماء العذب فى وقت عمله جعل للشركة ميزات من ثلاثة وجوه فهو يضمن لها حرية التصرف فى المياه اللازمة لحركة الآلات المستعملة فى حفر القناة البحرية وفى تغذية العمال ويزودها بوسيلة الرى للأراضى محل الامتياز كما أنه فى النهاية يوفر لها أرباحا ناتجة من الرسوم التى تقرر على الملاحة ومن الضرائب ذات الطبيعة المماثلة .

وبما أن الاحتفاظ بالامتياز فى نطاقه وبكل آثاره لم يكن ليخول للشركة إلا إذا وافق الباب العالى .

وبما أن الشركة فى المركز الذى وضعت فيه اليوم لها مصلحة كبرى فى الانتهاء من القناة صريحا وفى ظروف تمكنها من أن توفر لها دائما كل المياه اللازمة لتنفيذ الأعمال ولتغذية العمال .

وبما أنه للوصول إلى هذا الهدف ليس لازما إطلاقا الاحتفاظ بالامتياز وفق النصوص والمدة المحددة فى عقدى الامتياز فيكفى أن يعهد للشركة بانجاز القناة وبأن يترك لها إستغلالها وصيانتها .

وبما أنه حسب طبيعة الأمور المستعجلة تكون على عاتق الحكومة

المصرية الأعمال التي قامت بها الشركة والتي ستنفذها فيما بعد لانجاز القناة .  
وبما أنه ترتيبا على ذلك يتعين على الحكومة المصرية أن تدفع قيمة هذه  
الأعمال جميعها مضافة إليها نفقات الصيانة .

وبما أنه قد إنتهى البحث في هذه المصلحة الأولى فلا تبقى إلا تسوية  
التعويضات المستحقة بسبب حرمان الشركة من المزايا الأخرى التي كان  
يتمتع بها الامتياز .

وبما أنه قبل البحث في هذا التحديد يحسن تحديد مبالغ الديون المستحقة  
للشركة من اليوم عن الأعمال التي قامت بها والمبالغ التي ستطالب بها فيما بعد  
عن الأعمال الباقية .

وبما أنه يبين من المستندات المقدمة من الطرفين ومن شرحهما الذي  
أبدياه حضوريا أن تكاليف الأعمال التي نفذت فعلا بلغت ٣٠٠.٠٠٠ فرنكا.  
وبما أن هذا المبلغ يشمل ٣٠٧٥.٠٠٠ فرنكا عبارة عن:

(١) حصة المصاريف العامة للمشروع التي يجب أن تحملها ترعة  
الماء العذب .

(٢) فائدة رأس المال المستغل في العملية عن المدة التي ستمتد إليها .

وبما أن هذين السببين مجتمعين يبرران مطالبة الشركة بمبلغ ٣٠٧٥.٠٠٠  
فرنكا السالف الذكر .

وبما أنه عن الأعمال التي لم تتم ستبلغ النفقات ٢٠٠.٠٠٠ فرنكا  
وبإضافتها إلى ٣٠٠.٠٠٠ فرنكا تكون الجملة ١٠ مليون فرنك .

وبما أن رسوم الملاحة ورسوم المرور على إختلاف طبيعتها التي كان  
إستغلالها ممنوحا للشركة بعقدى الامتياز ثم حرمت منهما يتعين تقديرها  
لإعطاء التعويض المستحق عنها .

وبما أنه بعد إستبعاد مصاريف الصيانة وهى على عاتق من يستقل القناة تكون قيمة هذا الاستغلال ستة ملايين فرنك .

وبما أنه بالنسبة للسألة الرابعة فإنه يجب على الشركة كما سبق القول أن تبقى مكلفة بانجاز ترعة الماء العذب وبصيانتها وإن إنتهى إمتيازها فى صودرها ونتيجة لذلك يجب أن يحدد لترعة الماء العذب كما للقناة البحرية نطاق الأراضى اللازمة للإنشاء والاستغلال ونصوص عقد التحكيم ذاتها تشير بوضوح إلى الروح التى يجب أن تعالج بها هذه المسألة .  
وبما أنه قد نص فيه على أن نطاق الأراضى يجب تحديده « فى ظروف كفيلة بضمان نجاح المشروع »

وبما أنه يجب إذن ألا يقتصر هذا النطاق على المساحات التى ستشغل ماديا بالقنوات نفسها وضمافها وطرق سحب السفن .

وبما أنه كى يمكن الوصول إلى جميع الحاجات اللازمة للاستغلال كاملة يضمن أن تتمكن الشركة من إنشاء مستودعات ومخازن وورش وموانىء إلى جوار القنوات فى الأماكن التى يلزم وجودها فيها وأخيرا مساكن مناسبة للحراس والمراقبين والعمال المكلفين بأعمال الصيانة وكل موظفى الإدارة .  
وبما أنه من المناسب فوق ذلك منح أراضى ملحقة بالمساكن تستطاع زراعتها حداق لتوفير بعض المواد الغذائية فى الإمكانة الخاصة التى من هذا النوع .

وبما أنه فى النهاية من الضرورى أن تتمكن الشركة من التصرف فى الأراضى الكافية للزراعة وللأعمال اللازمة لصيانة القنوات ولحمايتها من طغيان المال .

ولكن بما أنه يجب ألا يتجاوز ما يمنح للأغراض المشار إليها ما تقتضيه

الضرورة لتحقيقها كاملة وأنه لاحق للشركة في المطالبة بأية مساحة من الاراضى بنية المضاربة سواء بتخصيصها للزراعة أو بإقامة منشآت عليها أو بيعها عند زيادة عدد السكان .

وبما أنه في داخل هذا النطاق يصعب تحديد الاراضى اللازمة لاستعمالها في إنشاء مجرى القنوات وإستغلالها وصيانتها خلال مدة الامتياز .

وبما أنه بالنسبة للسؤال الخامس فان رد الشركة للأراضى السابق منح إمتيازها لها لم يقبل إلا نظير غرض متبادل هو إقتضاء ومنح تعويض .

وبما أن الشركة لم تقبل التنازل عن مزايا الامتياز الا إعتاداً منها على تعويضها عنها وأن الحكومة المصرية لم تفكر إلا في الاستفادة من قيمة الأراضى التى أخصصها لرى دون الوفاء بالمقابل .

وبما أنه لا يغيب عن النظر أن إمتياز الأراضى كان أحد الشروط الجوهرية للمشروع وقبها ما من الجزاء على الأعمال .

وبما أنه ترتيباً على ذلك يكون للشركة الحق في تعويضها عن التنازل عن تلك الأراضى .

وبما أنه سواء رجعنا إلى نصوص عقدى الامتياز أو إلى مختلف المطبوعات الصادرة خلال مدة العمل فلا مناص من الاقرار بأن الحكومة المصرية لم تفكر في منح الشركة إمتيازاً عن مساحة غير محددة من الأراضى كما أنه لم يدر بخلد الشركة ذلك .

وبما أن النية المشتركة والمعلنة بوضوح هى تحديد نطاق الامتياز بالاراضى التى يستطاع ريتها من ترعة الماء العذب .

وبما أنه بناء على ذلك يصبح هذا التحديد ميسوراً ودقيقاً .

وبما أنه ، من جهة ، فكية المياه التى يمكن التركة توفيرها لرى الأراضى

معروفة بالنسبة إلى حجم القوعة وما تتطلبه من سد حاجات الملاحة .  
وبما أنه من جهة أخرى فإن كمية المياه اللازمة لرى كل هكتار  
معلومة كذلك .

وبما أنه تأسيساً على ذلك يجب أن يشمل الامتياز ٦٣.٠٠٠ هكتار  
يتعين أن يخص منها ٣.٠٠٠ هكتار هي مساحة الجزء المخصص لحاجات  
إستغلال القناة البحرية .

وبما أن هذا التحقيق يتفق مع ماقرره ممثلوا الشركة والوالى فى المخرائط  
المساحية التى عملت تنفيذاً للمادة (٨) من عقد الامتياز المؤرخ فى ٣٠ نوفمبر  
سنة ١٨٥٤ والمادة (١١) من عقد الامتياز المؤرخ فى ٥ يناير سنة ١٨٥٦ وإن  
كانت هذه المخرائط ألغيت بالاتفاق المشترك فى ١٨٥٨ فان الصعوبة التى  
الحأت إلى هذا الالغاء لا تمس نطاق الأراضى التى كان يجب أن يشملها  
الامتياز باعتبارها قابلة للرى .

وبما أن تقرير مايجب رده نهائياً إلى الحكومة المصرية بمساحة ٦٠.٠٠٠  
هكتار يثير بلا شك صعوبات جديدة طالما أن التقدير لن يكون طبقاً للحالة  
الراهنة للأراضى وأن فى محاولة تقدير قيمتها فى المستقبل عجلة لختلاف  
الخطوط ولا احتمالات عديدة ومع ذلك فتوجد بعض عناصر الحساب التى يمكن  
الاعتماد عليها خاصة وأن ربط الضريبة على الأراضى المزروعة يمكن  
إستخدامه لتحديد ريعها ومن ثم تقوم الأرض بقدرها مع مراعاة المركز  
الاقتصادى والمالى لمصر .

وبما أنه بعمل الحساب على هذه الأسس يكون المكنتار بمبلغ ٥٠٠ فرنك .  
وبما أنه وإن كان هذا التقدير مطعوناً عليه إلا أنه مع ذلك لا يبعد  
كثيراً عن الحقيقة فى نظر الطرفين ذوي الشأن تقسيمهما .

وبما أنه فضلا على ذلك لم يقرر إلا بعد الاعتداد بجديا من جهة بالمبالغ التي كان يجب صرفها لاستثمار الأرض ومن جهة أخرى بزيادة السعر التي ستحدث بفضل إستغلال القناة البحرية وكذلك بالزيادة التي يمكن أن تنسج من إدخال زراعات جديدة .

وبما أن قصارى القول أن التعويض المستحق قبل الحكومة المصرية عن رد الأراضي إليها يبلغ قدره ٣٠ مليوناً فرنكاً .

وبما أنه بعد تقدير مختلف العناصر المكونة للتعويض يتعين إعتبار أنه لا يمكن أن تكون متائلة فيما يخص بمواعيد إستحقاقها .

وبما أن بعضها يمثل مبالغ صرفت فعلاً وبعضها سيدفع مقدماً في أوقات متقاربة كما أن بعض التعويضات الممنوحة عدلاً إلى الشركة هو في مقابل المزايا أو الأرباح التي لم تكن لتتحقق إلا بعد زمن بعيد عقب تنفيذ الأعمال الباهظة التكاليف .

وبما أنه على سبيل المثال يشمل النوع الأول مبلغ ٢٠٠.٠٠٠ فرنك صرفت على الجزء الذي نفذ فعلاً من ترعة الماء العذب .

وبما أنه في النوع الأخير على العكس واضح أن الثلاثين مليوناً تمثل القيمة المستقبلية للأراضي التي سترد .

وبما أنه إعتداداً بهذه الفوارق حددت قيمة الاقساط ومواعيد إستحقاقها بحيث تكون في مجموعها تعويضاً إجمالياً قدره ٨٤ مليوناً من الفرنكات قبل الحكومة المصرية .

فلهذه الأسباب قررنا ونقرر ما يأتي :

عن المسألة الأولى

لأتمه ٢٠ يولييه سنة ١٨٥٦ لها خصائص المقد وتضمن التزامات متبادلة



يجب على الوالى وعلى الشركة تنفيذها .

### عن المسألة الثانية

إلغاء لائحة ٢٠ يوليه سنة ١٨٥٦ يرتب تعويضا قدره ٣٨ مليوناً من الفرنكات .

### عن المسألة الثالثة

رد ترعة الماء العذب على أسس الشروط والضمانات الآتية :

١ - جزء الترعة بين الوادى والتمساح والسويس يرد كجزء أول إلى الحكومة المصرية ولكن إستعماله يقتصر على الشركة وحدها حتى إنجاز القناة البحرية بحيث لا يمكن أخذ المياه منه بأية وسيلة يغير موافقة الشركة .  
٢ - تحافظ الحكومة المصرية على تغذية هذه الترعة من ترعة الزقازيق كما تنفذ الأعمال فى الجزء الذى رد إليها فعلا طبقا لاتفاق ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ وتصل الجزء الأول بالثانى عند وصلة الوادى لضمان التغذية فى أى وقت .

٣ - يجب على الشركة أن تنجز أعمالها الباقية لجعل الترعة من الوادى إلى السويس معدة بالأحجام المتفق عليها .

٤ - فى خلال مدة إمتياز القناة البحرية جميعها يجب على الشركة صيانة ترعة الماء العذب على أتم وجه ومن الوادى حتى السويس ولكن تتحمل الحكومة المصرية تكاليف الصيانة التى يجب أن تعوض الشركة بدفع مبلغ سنوى قدره ٣٠٠.٠٠٠ فرنك إن لم تر الأوفق دفع مصاريف الصيانة الفعلية المبينة بكشوف الحساب وعليها إخطار الشركة بما تختاره فى خلال السنة التى تبدأ من يوم تسليمها القناة والشركة ملزمة بأعداد الحواجز النباتية لدرء تمرب المياه وما يقترب على سهولة حركة الرمال ومبلغ الاشتراك وقيمتها ٣٠٠.٠٠٠ فرنك يطبق على التوالى بعد تقديم الأعمال وحسب مقررات

الأطوال للاجزاء التي تم العمل فيها ويراجع كل ست سنوات .

٥ - يحفظ بارتفاع الماء في القناة

عند إرتفاع مياه النيل إلى ٢٢٥٠

في المنسوب المتوسط إلى ٢٢

في المنسوب الأكثر إنخفاضاً بمقدار ٢١

٦ - تستولى الشركة مقدماً من مياه القرعة على سبعين ألف متر مكعب في اليوم لتغذية السكان على مجرى القنوات ولرى الحدائق ولتشغيل الآلات المختصة لعبادة القنوات وآلات المؤسسات الصناعية المتعلقة باستغلالها ولرى المزروعات على الكتيان الرملية والأراضي الأخرى التي لا تروى بطبيعتها والواقعة في المناطق المحفوظ بها بطول القنوات ولتغذية السفن التي تعبر القناة البحرية .

وللشركة حق إرتفاق المرور على الأراضي التي تفضلها المساقى ومرأوى المياه اللازمة لتوفير مقدار الـ ٧٠٠٠٠٠ مراً .

٧ - ابتداء من تاريخ الانتهاء من إتمام القناة البحرية ليس للشركة على ترعة الماء العذب إلا حق الاستعمال المقرر للرعايا المصريين وبشرط ألا تفرض أبداً على سفنها ومنشأتها أى رسوم الملاحة وتغذية بور سعيد بالماء العذب بطريق مباشر تتولاها الشركة على نفقتها بالوسائل التي ترى ملائمتها .

٨ - تتوقف الشركة عن إقتضاء الرسوم على الماء والملاحة والارشاد والجهر والوقوف وهي الممنوحة لها على ترعة الماء العذب بالمادتين ٨ و ١٧ من عقد الامتياز المؤرخ في ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ .

٩ - فيما عدا الأهوسة التي يجرى بناؤها بالامماعيلية والسويس والثلاثة

الأهوسة الأخرى عند تحويله السويس يحظر إقامة أى عمل ثابت أو متحرك على ترعة الماء العذب وملحقاتها إلا باتفاق مشترك بين الحكومة المصرية والشركة .

١٠ - تدفع الحكومة المصرية إلى الشركة مبلغ عشرة ملايين من الفرنكات عبارة عن :

سبعة ملايين ونصف مليون فرنك عن الأعمال المنفذة حصبة التكاليف العامة وفوائد المبالغ المدفوعة مقدما ومليونين ونصف مليون من الفرنكات عن الأعمال الباقية تحت التنفيذ .

١١ - تدفع الحكومة المصرية إلى الشركة مبلغ ستة ملايين من الفرنكات تعويضاً عن رسوم الملاحة وغيرها من الإيرادات التي حرمت منها الشركة.

#### عن المسألة الرابعة

مساحة الأراضي اللازمة لإنشاء واستغلال وصيانة ترعة الماء العذب والقناة البحرية بمقدار عشرة آلاف ومائتين وأربعة وستين هكتاراً ( ١٠٢٦٤ هكتاراً ) للقناة البحرية ، وبمقدار تسعة آلاف وسمائة هكتار ( ٩٦٠٠ هكتار ) لترعة الماء العذب حسب التقسيم الآتي :

## القناة البحرية

افريقيا	آسيا	هكتار	هكتار	
٤٠٠	—			١ بور سعيد
١١٥٢	١١٥٢			٢ من بور سعيد إلى الفردان
٣٠	٣٠			٣ رأس العش
١٠٠	١٠٠			٤ القنطرة
١٣٥٠	٢٧٠			٥ من الفردان إلى التمساح
٢٠٠	—			٦ قناة الانصبال بقرعة الماء العذب
٤٥٠	—			٧ مدينة الاسماعيلية
٤٥٠	١٢٠			٨ ميناء الاسماعيلية في بحيرة التمساح (قناة في آسيا)
٨٥٠	٣٤٠			٩ من بحيرة التمساح إلى البحيرات المرة
٧٠٠	٧٠٠			١٠ عبر البحيرات المرة
				١١ من البحيرات المرة إلى مستنقعات السويس
١٠٠٠	٤٠٠			المالحة القريبة من البحر
٦٠	٦٠			١٢ عبر مستنقعات السويس
١٥٠	٢٠٠			١٣ السكة البحرية إلى ميناء السويس
٦٨٩٢	٣٣٧٢	الجملة		

ترعة الماء العذب

جنوباً	شمالاً	
هكتار	هكتار	
—	٥٠٠	١ من نهاية الترعة التي تنشأها الحكومة المصرية حتى رأس الوادى
٣٠٠٠	٢٠٠	٢ من رأس الوادى إلى نهاية بحيرة المحسمة
٢١٠٠	٤٢٠	٣ من بحيرة المحسمة إلى نفيسة
—	٣٠٠	٤ من نفيسة إلى الاماعيلية
<u>٥١٠٠</u>	<u>١٤٢٠</u>	الجملة

بقية ترعة الماء العذب

غرباً	شرقاً	
هكتار	هكتار	
٢٥٠٠	—	٥ من نفيسة إلى البحيرات المرة
٢٠٠	٣٠٠	٦ و ٧ حدود البحيرات المرة
٠٥٠	٠٣٠	٨ محطة السويس
<u>٢٧٥٠</u>	<u>٣٣٠</u>	

عن المسألة الخامسة

تستحق الشركة من رد الأراضى تعويضاً قدره ثلاثون ( ٣ ) مليوناً من الفرنكات .

### الخلاصة

١ - التعويض الإجمالي المستحق للشركة والذي يعادل إلى مبلغ أربعة وعثمانين مليوناً من الفرنكات ( ٠٠ ر ٨٤٠٠٠٠ فرنك ) تدفعها الحكومة المصرية على أقساط على النحو التالي :

مبلغ التعويض الأول وقدره ٣٨ مليوناً يدفع على ست سنوات ، ويقسم على أقساط نصف سنوية . كل من الثمانية الأولى منها تباع قيمته ثلاثة ملايين ومائتين وخمسين ألف فرنك ، وقيمة كل من الأربعة الأخيرة ثلاثة مليون فرنك ويستحق أول قسط منها في أول نوفمبر سنة ١٨٦٤ وتستمر الدفعات كل نصف سنة إلى أن يتم الوفاء بمبلغ ٣٨ مليون فرنك .

بمبلغ ٣٠ مليون فرنك تعويض رد الأراضي يقسم على عشرة أقساط سنوية كل منها بثلاثة ملايين ويستحق القسط الأول منها بعد تمام الوفاء بمبلغ ٣٨ مليوناً السابق ذكره أي في أول نوفمبر سنة ١٨٧ وتستمر الدفعات سنوياً حتى تمام الوفاء بمبلغ ٣٠ مليون فرنك .

وبمبلغ ستة ملايين فرنك التعويض عن رسوم ترعة الماء العذب يقسم على عشرة أقساط سنوية كل منها ٠٠ ر ٦٠٠ تدفع في نفس مواعيد إستحقاق الاقساط الخاصة بالتعويض ٣٠ مليوناً السابق ذكره .

وأخيراً مبلغ عشرة ملايين فرنك التعويض عن الأعمال المنفذة والباقية تحت التنفيذ في قناة ترعة الماء العذب يدفع في سنة تسليم تلك التركة . وكل ذلك طبقاً للجدول الآتي :

الشوات	٣٨ مليون فرنك	٣٠ مليون فرنك	٦ مليون فرنك	١٠ مليون فرنك	٨٤ مليون فرنك
تمويش استبدال الآلات والمال الأوربيين بالمال المصريين	تمويش رد الأراضي	تمويش الرسوم التي تحصل على ترعة	الماء المذهب	تكاليف صرفت في أعمال تمت تحت التميز لترعة الماء المذهب	مواعيد الدفع
السنة الأولى	٦٥٠٠٠٠٠٠	—	—	—	أول نوفمبر ١٨٦٤
٢-	٦٥٠٠٠٠٠٠	—	—	—	وأول مايو ١٨٦٥
٣-	٦٥٠٠٠٠٠٠	—	—	—	أول نوفمبر ١٨٦٥
٤-	٦٥٠٠٠٠٠٠	—	—	—	وأول مايو ١٨٦٦
٥-	٦٥٠٠٠٠٠٠	—	—	—	أول نوفمبر ١٨٦٦
٦-	٦٥٠٠٠٠٠٠	—	—	—	وأول مايو ١٨٦٧
٧-	٦٥٠٠٠٠٠٠	—	—	—	أول نوفمبر ١٨٦٧
٨-	٦٥٠٠٠٠٠٠	—	—	—	وأول مايو ١٨٦٨
٩-	٦٥٠٠٠٠٠٠	—	—	—	أول نوفمبر ١٨٦٨
١٠-	٦٥٠٠٠٠٠٠	—	—	—	وأول مايو ١٨٦٩
١١-	٦٥٠٠٠٠٠٠	—	—	—	أول نوفمبر ١٨٦٩
١٢-	٦٥٠٠٠٠٠٠	—	—	—	وأول مايو ١٨٧٠
١٣-	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	—	أول نوفمبر ١٨٧٠
١٤-	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	—	» » ١٨٧١
١٥-	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	—	» » ١٨٧٢
١٦-	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	—	» » ١٨٧٣
١٧-	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	—	» » ١٨٧٤
١٨-	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	—	» » ١٨٧٥
١٩-	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	—	» » ١٨٧٦
٢٠-	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	—	» » ١٨٧٧
٢١-	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	—	» » ١٨٧٨
٢٢-	—	٣٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	—	» » ١٨٧٩
٢٣-	٣٨٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠	ترعة الماء المذهب في سنة تسليم القناة
الجملة العامة ٨٤٠٠٠٠٠٠٠					

حدر في فونتنبلو ( Fontainebleau ) يوم ٦ من يوليو ١٨٦٤

( توقيع ) نابليون

(٧) إتفاقية ٣٠ من يناير ١٨٩٦

بين الحكومة المصرية ويمثلها نوبار باشا وبين شركة قناة السويس  
ويمثلها فردينان دليسبس

فيما بين : دولة نوبار باشا وزير الخارجية بصفته قائما ومفوضا عن  
صاحب السمو والى مصر .

(طرف أول)

والسيد فردينان دليسبس رئيس ومؤسس شركة السويس بصفته ممثلا  
ومفوضا من مجلس إدارة الشركة المذكورة .

(طرف ثانى)

تم الاتفاق على ما يأتى :

المادة الأولى

تحتل الحكومة المصرية فى دائرة الأراضى المخصصة للمحطات القناة البحرية  
أى مركز أو نقطة عسكرية تعتبرها لازمة للدفاع عن البلاد ، على ألا يكون  
هذا الاحتلال مانعا للملاحة ، وذلك مع المحافظة على حقوق إستخدام  
الشواطىء الحرة فى القناة .

المادة الثانية

للحكومة المصرية أيضا وببشئ التحفظات أن تشغل أى مكان خال  
تراه مناسبا لمصالحها الإدارية ( كالبريد والجمارك والثكنات وغيرها ) على  
أن تراعى إحتياجات إستغلال مرافق الشركة .  
وتدفع الحكومة للشركة عند اللزوم المبالغ التى تكون قد صرفتها لإنشاء  
أو تملك الاراضى التى تريد الحكومة الانتفاع بها .



## المادة الثالثة

رعاية لمصالح التجارة والصناعة ولرفاهية إستغلال القناة ، يكون لكل فرد الحق في الإقامة سواء بمحاذاة القناة البحرية أو في المدن القائمة على مجرى القناة فيما عدا أراضي الشواطئ، وضفت القناة وطرق جر المراكب التي يجب أن تظل حرة لسهولة المواصلات طبقا للوائح التي تحدّد إستعمالها وذلك بعد الحصول على تصريح سابق من الحكومة مع الخضوع للوائح الادارية والبلدية الخاصة بالسلطة المحلية وكذلك للقوانين والعرف و ضرائب الدولة .

على أن لا تقوم هذه المنشآت إلا على الاماكن التي يقر مهندسو الشركة عدم إحتياج مرافق الاستغلال إليها وعلى أنه على المتتبعين أن يسددوا للشركة المبالغ التي صرفتها في إنشاء أو تملك هذه الاماكن .

## المادة الرابعة

تسلم الحكومة المصرية ترعة المياه العذبة والاعمال الفنية والاراضى التابعة لها بمجرد أن ترى الشركة إمكان تسليم التركة طبقا لاشروط السابق النص عليها .

ويكون هذا التسليم إقرارا من الحكومة المصرية بالاستلام ويتم بحضور مهندسى الحكومة ومن لدى الشركة ويثبت في محضر بين فيه تفصيلاً للمواقع التي تكون فيها حالة التركة مخالفة للشروط الواجب تحقيقها .  
وتقوم الحكومة المصرية ابتداء من هذا الوقت بعناية التركة المذكورة  
أى أنهما :

١ - تقوم في الوقت المناسب بالفرس والزرع والحماية اللازمة لمنع إنبهار المسور وإجتياعها بالرمال .

٢ - تؤمن الملاحة في جميع فصول السنة بالاحتفاظ بمنسوب الماء في القرعة بقدر ٢٠٠٠ متر في أيام الفيضان و ٢٠٠ متر في النهر العادي و يتم واحد على الأقل في أيام الصحارى .

٣ - تمد الشركة فوق ذلك بمقدار ٧٠٠٠٠٠ سبعة ألف متر مكعب من الماء يوميا لتموين السكان المقيمين على طول القناة والسقي الحدائق وتشغيل الماكينات المخصصة لصيانة القناة والمنشآت الصناعية اللازمة لاستغلالها ولرى المشائل والمزروعات القائمة على كسبان الشاطئ، وغيرها من الأراضي التي لاتصلها مياه الري ، والتي توجد ضمن ملحقات القناة ، أو لتموين البواخر المارة بهذه القناة .

٤ - وأخيرا تقوم بالطهير والأعمال اللازمة للاحتفاظ بقرعة الماء العذب وأعمالها الفنية في حالة جيدة .

وبذلك تحمل الحكومة المصرية عمل الشركة في جميع الأعباء والالتزامات التي تترتب على كل قص في الصيانة ، بما أنها على علم بالجالة التي عليها القرعة عند تسلمها ومع مراعاة المدة اللازمة لانجاز الأعمال المطلوبة .

#### المادة الخامسة

تفزع الحكومة المصرية بالقرعة بمجرد تسليمها إليها ويكون لها حق إنشاء مأخذ المياه كما يكون للشركة حق إستعمال رفاصات وجراوات على القرعة ، طول مدة إنشاء القناة البحرية ولغاية آخر سنة ١٩٦٩ عند اللزوم ، لحاجات النقل الخاصة بها وبمقاوليها وحققا وحدها في إستعمال القرعة لمرور البضائع من بورسعيد إلى السويس وبالعكس .

وبعد سنة ١٩٦٩ تستعمل الشركة القرعة مثل باقي المتفعين بها بالشروط السابق الاتفاق عليها .

وتتنازل الشركة للحكومة المصرية عن المباني التي أقامت لمصالحها على طول الزعة من الزقازيق إلى السويس بضمن التكلفة وتؤجر الحكومة للشركة من بين هذه المباني وملحقاتها ما يلزمها منها في الفترة المبينة أعلاه بفائدة ٥ ٪ في السنة من الثمن المدفوع .

#### المادة السادسة

تبيع الشركة للحكومة المصرية أملاك الوادي حسب حالتها الراهنة بمباينها وملحقاتها بضمن قدره ١٠ مليون فرنك .

#### المادة السابعة

إذا سلمت الشركة الزعة إلى الحكومة المصرية في بحر هذه السنة تقوم الحكومة بسداد المبالغ الملزمة بم. ١ للشركة مقابل الزعة وملكية الوادي ومجموعها ٢٠ مليون فرنك إجماء من أول يولييه إلى أول ديسمبر ١٨٦٦  
سنة فرنك  
على ستة دفعات شهرية متساوية قدرها ٣٣٣٣٣٣٣٣ فرنك في أول كل شهر .

وفي حالة طلب الشركة باقى ثمن الأسهم في بحر هذه السنة فان مقدار المبالغ التي تلتزم بها الحكومة المصرية عن ذلك وعلى حوالى ١٧٥٠٠٠٠٠ فرنك تحت تموية الحساب، تدفع للشركة إجماء من أول يناير لغاية أول ديسمبر ١٨٦٧ على ١٧ قسط متساوي شهريا بواقع ١٤٥٣٣٣٣٣ فرنك تقريبا في أول كل شهر .

أما المبالغ المكونة لباقي التعويض الذي أقرت به الحكومة لصالح الشركة، والمستحق بعد أول نوفمبر سنة ١٨٦٦ وقدرها ٥٧٣٥٠٠٠ فرنك فتدفع للشركة إجماء من أول يناير سنة ١٨٦٧ لغاية أول ديسمبر سنة

١٨٦٩ على ٢٦ قسط متساوي شهريا بواقع ١٩٦٦ و ١٨٠٤ فرنك أول كل شهر ، ويكون الدفع للشركة بالفرنك نقدا .

تحرر من نسختين بالقاهرة في ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦

(إمضاء) فردينان ديلبس

ن . نوبار

#### (٨) الاتفاق الصادر في ٢٢ من فبراير ١٨٦٦

فيا بين سمو اسماعيل باشا والي مصر من جانب

والشركة العالمية لقناة السويس البحرية يمثلها مسيو فردينان ديلبس  
«رئيسها المؤسس» المرخص له في هذا التعاقد بموجب قرارى الجمعية العمومية  
للمساهمين الصادرين في أول مارس و ٦ أغسطس سنة ١٨٦٤ والقرار الخاص  
الصادر من مجلس إدارة الشركة المذكورة بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٨٦٤  
من جانب آخر .

قد بسط الفريقان واشوطا ما يأتى .

بموجب عقد الامتياز الاول الموقت الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤  
قد رخص للمسيو فردينان ديلبس في إنشاء شركة مالية لحفر قناة  
السويس البحرية .

وبتاريخ ٥ يناير سنة ١٨٥٦ صدر عقد امتياز ثان حدد شروط الامتياز  
الخاصة بإنشاء الشركة المالية المكلفة بتنفيذ الأعمال المتعلقة بالقناة ورخص  
في مباشرة الأعمال المتصلة بشق برزخ السويس عند الحصول على تصديق  
الباب العالي . وقد الحلق بالعقد المذكور النظام الاساسى للشركة العالمية . وهذا  
عليه من سمو الالى .

وبتاريخ ٢٠ يوليو سنة ١٨٥٦ صدر دكر يتو بشرط استخدام العمال

الفلاحين في أعمال قناة السويس .

وبتاريخ ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ أبرم إتفاق بين الوالى والشركة رد إلى الحكومة المصرية القسم الأول من قناة المياه العذبة بين القاهرة والوادي .  
وأبرم بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٨٦٣ اتفاق آخر نظم اشتراك الحكومة المصرية في المشروع من الوجهة المالية .

وأخيرا صدر اتفاق بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٨٨٦ نظم .  
(١) الانفتاح بالاراضى المحتفظ بها للشركة كملحقات للقناة البحرية .  
(٢) النزاع عن قناة المياه العذبة والاراضى والمنشآت الفنية والمباني الملحقة بها وقيام الحكومة بصيانة القناة المذكورة .

(٣) بيع تفتيش الوادى بمبلغ عشرة ملايين فرنكا .  
(٤) للموايد الخاصة باقساط البالغ المستحقة للشركة .  
وقد التمس من الباب العالى التصديق على امتياز مشروع القنال تنفيذاً لعقد الامتياز الصادر فى ٥ يناير سنة ١٨٥٦ فوضع الباب العالى بمذكرة مؤرخة ٦ ابريل سنة ١٨٦٣ الشروط التى علق التصديق المطلوب على تنفيذها .

فأرضاء لرغبات الباب العالى فى هذا الصدد كل الارضاء تم بين سمو الوالى والشركة تفاهم سجلاه فى الاتفاق المينة شروطه واحكامه فى ما يلى :

#### المادة الأولى

يلغى جميع ما جاء باللائحة الصادرة فى ٢٠ يوليو سنة ٨٥٩ الخاصة باستخدام الفلاحين في أعمال قناة السويس .

وبالتالى لايقام أى اعتبار لأحكام المادة الثانية من عقد الامتياز الصادر فى ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ونسبها كالاتى « ويجب فى جميع الاحوال أن يكون على الاقل أربعة أحماس العمال المستخدمين فى هذه الاعمال من المصريين » .

تدفع الحكومة المصرية للشركة ٣٨ مليون فرنك تعويضا عن الغاء  
لائحة ٢٠ يوليو سنة ١٨٥٦ والمزايا التي تضمنتها .  
ومن الآن فصاعدا تستخدم الشركة العمال لللازمين لأعمال المشروع وفقا  
لشروط القانون العام دون اختصاصها في ذلك لا بامتياز ولا بقبول .

#### المادة الثانية

تتنازل الشركة عن الانتفاع بأحكام المادتين ٧ و ٨ من عقد الامتياز الصادر  
في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ والمواد ١٠ و ١١ و ١٢ من العقد الصادر في ٥  
يناير سنة ١٨٥٦ .

وقد تحددت باتفاق الطرفين مساحة الأراضي القابلة للرئ المتنازل عنها  
للشركة بموجب العقد المذكورين الصادرين في سنتي ١٨٥٤ و ١٨٥٦  
والتي ردت للحكومة بمقدار ٦٣ ألف هكتار يستنزل منها ٣ آلاف هكتار تدخل  
ضمن الاماكن المخصصة لقتضيات استغلال القناة البحرية .

#### المادة الثالثة

بما أن المادتين ٧ و ٨ من عقد الامتياز الصادر في سنة ١٨٥٤ والمواد  
١٠ و ١١ و ١٢ من العقد الصادر في سنة ١٨٥٦ قد ألغيت وفقا لما جاء بالمادة  
٢ فان التعويض المسحق للشركة قبل الحكومة عن رد هذه الأراضي يبلغ  
٣٠ مليون فرنك باعتبار ثمن الهكتار ٥٠٠ فرنك .

#### المادة الرابعة

بما أنه يلزم تحديد مساحة الأراضي اللازمة لإنشاء القناة البحرية  
واستغلالها بشروط تضمن نجاح المشروع . وبما أن هذه المساحة يجب ألا  
تقتصر على القدر الذي تشغله القناة فعلا وعلى الطرق المخصصة لسحب السفن  
وعلى الشقة المحتفظ بها فيما وراء هذه الطرق وبما أن الوفاء بحاجة الاستغلال

على أكمل وجه يستلزم تمكين الشركة من أن تنشئ على مقربة من القناة البحرية مستودعات ومخازن وورش وموانئ حيثما تصحق فائدتها وان تقيم أخيرا المساكن الملائمة للحراس والملاحطين والعمال المكلفين بأعمال البعيانة ولجميع مستخدمي الإدارة .

وبما أنه من المناسب أيضا أن تلحق بالمساكن المذكورة أراض تنشا فيها بساتين وتمون إلى حد ما أما كن محرومة تماما من المنتجات الزراعية . وأخيرا بما انه لا مندوحة للشركة من أن تستطيع التصرف في أراض كافية لزراعها وتنشئ فيها اعمالا كفيطة ببعيانة القناة البحرية وحمايتها من تراكم الرمال دون أن تضر شيئا أكثر من القدر الوافي لللازم للقيام بمختلف الاعمال السابق بيانها وبما انه لا يسوغ للشركة ان تدعى في الحصول على مساحات من الاراضى ايا كانت قصدا للمقاربة عليها سواء بتخصيصها للزراعة أو باقامة المباني عليها او بيعها للغير عند زيادة عدد السكان .

لذلك التزم الطرفان المتعاقدان هذه الاعتبارات في تحديد الاراضى الواقعة على مجرى القناة البحرية والتي يكون الانتفاع بها طول مدة الامتياز لازما لإنشاء القناة واستغلالها وصيانتها .

وقد إتفقا على تحديد مساحة الاراضى اللازمة لإنشاء القناة وإستغلالها وصيانتها وفقا لما تم تحريره وتوقيعه وتقريره من الرسوم والكشوف المرفقة بهذا الاتفاق للغرض المتقدم .

#### المادة الخامسة

ترد الشركة للحكومة المصرية الجزء الثانى من قناة المياه العذبة الواقع بين الوادى والاممائية والسويس كما ردت لها بموجب اتفاق ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ الجزء الاول من القناة المذكورة الواقع بين القاهرة وتنتيش الوادى .

ورد الجزء الثانى من هذه القناة مرهون بالشروط الاتى بيانها :

(١) على الشركة إنجاز الاعمال الباقية لتكون قناة الوادى - الاستماعيلية - السويس بالمقاييس المتفق عليها وصالحة لتسليمها .

(٢) وتسليم الحكومة المصرية قناة المياه العذبة والمنشآت التقنية والاراضى التابعة لها حالما تقدر الشركة أن فى إمكانها تسليم القناة بالشروط المتقدم ذكرها . وبترتب على هذا التسليم تسلم من جانب الحكومة المصرية ويتم فى مواجهة مهندسى الحكومة والشركة ويثبت بمحضر يوضح بالتفصيل المواضع التى تخالف فيها حالة القنال ما كان يجب ان تستوفيه من الشروط .

(٣) بتكليف الحكومة المصرية ايجاد من تاريخ التسليم صيانة القناة المذكورة أى :

(أ) للقيام فى الميعاد المناصب بكافة اعمال الفرس والزرع مع اعمال التقوية للزئمة لحفظ الجسور من التلف ومنع تدفق الرمال وبقاء تروين القناة من قناة الزقازيق الى أن يكفل تمويلها مباشرة من ماخذ المياه فى القاهرة .  
(ب) تنفيذ الاعمال الخاصة بالجزء الذى رد لها باتفاق ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ وربط الجزء الاول المذكور بالجزء الثانى عند نقطة الانصال بالوادى .

(ج) كفالة الملاحه فى جميع الفصول جوهر عمق لمياه القنال قدره ٢ر٥٠ مترا فى أوقات إرتفاع منسوب النيل وتران فى فصل المنسوب المتوسط ومترا واحد على الأقل فى أوقات الانخفاض .

(د) تمويل الشركة فوق ما تقدم بمقدار ٢٠ ألف متر مكعب من الماء يوميا سدا لحاجة الاهالى الفاطنين على مجرى القناة البحرية ولرى البساتين ولادارة الآلات المخصصة لصيانة للقناة البحرية وآلات المنشآت الصناعية المرتبطة باستغلال القناة ولرى الفرس والزرع على الكشبان وغيرهما من الاراضى



التابعة للقناة والتي لا يمكن رباها ربا طيعيا .  
وأخيرا لتموين السفن التي تمر في القناة المذكورة .  
(هـ) القيام بجميع ما يلزم من أعمال التطهير وغيرها لعبانة قناة المياه العذبة  
ومنشأتها الفنية وحفظها في حالة جيدة . لذلك تعمل الحكومة المصرية محل  
الشركة في تحملها جميع المصاريف والالتزامات التي تقع عليها لسبب تقصير  
في الصيانة مع مراعاة الحالة التي ستكون عليها القناة عند تسليمها والمهلة  
اللازمة للقيام بالأعمال التي تكون هذه الحالة قد اقتضتها .

#### المادة السادسة

يكون للشركة حق إرتفاق للمرور على الاراضى التي يجب أن تمر فيها  
الافنية وأنايب المياه اللازمة لتوفير ٧٠ ألف متر مكعب من الماء على ما تقدم .

#### المادة السابعة

تنتفع الحكومة بقناة المياه العذبة حال تسليمها ويحق لها إقامة ماخذ  
المياه عليها ويكون للشركة من جانبيها في أن تسير على قناة المياه العذبة  
رفاصات أو قاطرات ذات مراوح لأعمال النقل الخاصة بها أو بمقاوليها كما  
يكون لها وحدها الحق في استغلال نقل بضائع من بور سعيد الى السويس  
وبالعكس وذلك طول اللدة التي تستغرقها الاعمال الخاصة بإنشاء القناة  
البحرية وعند الاقتضاء الى آخر سنة ١٨٦٩ .

وتخضع الشركة للقانون العام بعد سنة ١٨٦٩ فيما يتعلق بالانتفاع بقناة  
المياه العذبة فلا يكون لها حتى هذه القناة الا حق الانتفاع الذي يملكه جميع  
المصريين دون أن يفرض مع ذلك على المراكب والسفن التابعة لها أى رسم  
من رسوم الملاحة بحال من الاحوال .

تتولى الشركة تموين بور سعيد بالمياه العذبة تموينا مباشرا بالوسائل التي

ترى إستخدامها على أن تتحمل دائماً نفقاته .

يبطل حق الشركة في منح المياه وأخذها كما تبطل حقوقها في الملاحة وارشاد السفن وقطرها وسحبها ورسوها . وهي الحقوق المخولة لها على قناة المياه العذبة بموجب المادتين ١٧ و ١٨ من عقد الامتياز الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٥٦ .

وتتنازل الشركة للحكومة عن المبانى التى أقامتها لمرافقها على قناة المياه العذبة من الرقازيق إلى السويس وذلك بقيمة تكاليفها أما المبانى والمصحفات التى تحتاج اليها الشركة فى خلال المدة السابق ذكرها فتستأجرها من الحكومة بأجرة سنوية توازى ٥ ٪ من رأس المال المردود .

وبما أن قناة المياه العذبة قد ردت تماماً إلى الحكومة المصرية على ما تقدم ولما كانت نفقات صيانتها تقع على تلك الحكومة فلمها أن تقيم على القناة المذكورة وملحقاتها جميع ما ترى فائدة له من المنشآت الناجية أو المبحركة . ومن جانب آخر لم تعد ثمة جدوى من تحديد مساحة الأرض لصيانة هذه القناة والمحافظة عليها أسوة بالقناة البحرية .

#### المادة الثامنة

تدفع الحكومة المصرية إلى الشركة جملة التعويض المستحق لها والبالغ قدره أربعة وعشرين مليون فرنك مع الباقي من قيمة أسهم الحكومة إذا طلبت الشركة فى السنة الجارية وفاء المكتتب به كما تدفع العشرة ملايين من الفرنكات التى بيع بها تفتيش الوادى على الوجه المبين فى الكشف الذى وضع لهذا الغرض . وقد وقع وارقق بهذا الاتفاق .

#### المادة التاسعة

تبقى القناة البحرية وملحقاتها خاضعة لنظام البوليسى المصرى ويباشر سلطته

عليها مطلقة من كل قيد مثلما يباشرها في أى مكان من الأراضى المصرية .  
بحيث يحافظ على النظام والأمن العام ويكفل تنفيذ قوانين البلاد ولوائحها .  
تنتفع الحكومة المصرية بحق المرور بعرض القناة البحرية حيثما ترى هذا  
المرور ضروريا لتضمن مواصلاتها أو تكفل الحرية للتعامل التجارى وانتقال  
الجمهور دون أن يجوز للشركة بحجة ما أن تفرض أى رسم لهذا العبور  
أو جعل آخر .

#### المادة العاشرة

للحكومة المصرية أن تشغل داخل حدود الأراضى المحتفظ بها كملاحقات  
للقناة البحرية أى موقع أو نقطة حرية تراها لازمة للدفاع عن البلاد على  
الآبى رقل هذا الاشغال الملاحة ولا يتعارض مع حقوق الارتفاق المرتبة  
على الشقة المحتفظ بها الواقعة على ضفتى القناة .

#### المادة الحادية عشرة

يجوز للحكومة المصرية بالتعويضات نفسها وقاء الحاجة مرافقها الإدارية  
( من بريد وهمارك وثكنات وغرها ) أن تشغل أى مكان يمكن التصرف  
فيه نراه ملائما لغرضها مع مراعاة ما يقتضيه استغلال الشركة لمراقبها .  
وتدفع الحكومة للشركة إذا دعا الأمر ما تكون الشركة قد أنفقته لانشاء  
الأراضى نأتى ترغب الحكومة التصرف فيها أو لاعدادها .

#### المادة الثانية عشرة

رعاية لصالح التجارة والصناعة وتحقيقا لاستغلال القناة استغلالا متبجا  
يجوز للأفراد قاطبة الاستقرار فى الأراضى الممتدة طول القناة البحرية أو  
فى المدن المؤسسة على جوانبها بشرط أن يتألوا ترخيصها سابقا من الحكومة  
وأن يخضعوا للوائح الادارية أو البلدية التى تصدرها السلطة المحلية ولقوانين

البلاد وعرفها ونظام الضرائب المفروضة فيها. مع استثناء الضخايف والطارق لهذه  
 لسحب السفن والشقة المحتفظ بها فيما وراء هذه المواقع فيجب أن تبقى هذه  
 الأراضي المستثناء مباحة للزور وفقا للوائح التي تحدد نظام استعمالها .  
 ولا يجوز هذه الإقامة إلا في الجهات التي يقرر مهندسو الشركة انها غير  
 لازمة لاستغلال مرافقها وعلى المنتفعين أن يردوا للشركة المبالغ التي تكون  
 قد انفقها لإنشاء تلك الاماكن أو إعدامها .

#### المادة الثالثة عشرة

ومن المتفق عليه ان إنشاء الادارات الحكومية لن يمس بأى حال ما يجب  
 أن تمتنع به من الاعفاء الحكومي سفن الدول جميعها إذ تمر في القناة وذلك  
 بدون تمييز أو منع أو تفضيل في الأشخاص أو الجنسيات .

#### المادة الرابعة عشرة

ضمان لتنفيذ الاتفاقات التي تمت بين الحكومة المصرية والشركة تنفيذا  
 دقيقا يكون للحكومة المصرية الحق في أن تعين على نفقتها مندوبا خاصا  
 لدى الشركة وفي مكان العمل .

#### المادة الخامسة عشرة

يقرر الطرفان على سبيل التفسير أن امتياز قناة السويس ينتهى بحكم  
 القانون بعد تسع وتسعين سنة من تاريخ منحه إذا لم يتم إتفاق جديد بشأنه  
 بين الحكومة المصرية والشركة .

#### المادة السادسة عشرة

بما أن الشركة العالمية لقناة السويس البحرية شركة مصرية فانها تخضع  
 لقوانين البلاد وعرفها . على أنها فيما يحصل بتكوينها كشركة وبعلامات  
 الشركات فيما بينهم تنظيمها وفقا لاتفاق خاص القوانين التي تخضع لها الشركات

المساهمة في فرنسا ومن المتفق عليه أن جميع المنازعات التي تنشأ عن ذلك يفصل فيها محكون بفرنسا ويموز استئناف حكمهم أمام المحكمة الامبراطورية في باريس بوصفها محكما ثالثا .

أما المنازعات التي تنشأ في مصر بين الشركة والافراد من أى جنسية كانوا فتتظرها المحاكم المحلية تبعا للاوضاع المقررة في قوانين البلاد وعرفها والمعاهدات .

كذلك تعرض المنازعات التي قد تنشأ بين الحكومة المصرية والشركة على المحاكم المحلية فتفصل فيها طبقا لقوانين البلاد .

يحاكم المستخدمون والعمال وغيرهم من التابعين لإدارة الشركة أمام المحاكم المحلية وفقا لقوانين البلاد والمعاهدات فيما يتصل بجميع الجرائم والمنازعات التي يكون فيها احد الطرفين أو كلاهما وطنيا .

إذا كان جميع الاخصام من الأجانب إتبعت فيما بينهم القواعد المقررة .  
الاعلانات القضائية الصادرة للشركة من صاحب شأن بمصر إيا كان صحيجة باعلانها في مركز إدارة الشركة بالاسكندرية .

#### المادة السابعة عشرة

جميع الاحكام الخاصة بالوثائق السابقة وعقود الامتياز والاتفاقات وقانون الشركة تبقى نافذة المفعول فيما لا يتعارض مع هذا الاتفاق .

تمحرر في القاهرة من نسختين في ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ .

اسماعيل

امضاء فردينان ديلسبنس

## (٩) فرمان سلطاني

### بالتصديق على مشروع قناة السويس

صادر في ١٩ من مارس سنة ١٨٦٦ بالتصديق على العقد المبرم في ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ بين سمو والى مصر والسيو ديلسيس فيما يتعلق بقناة السويس . إلى وزيرى المخطير اسماعيل باشا والى مصر ، الحائز لمرتبة الوزير الأكبر صاحب الوسامين المرصعين العائى والمجيدى من الطبقة الأولى .

لما كان تحقيق المشروع العظيم الذى يكمل تهيئة أسباب جديدة لتسهيل التجارة والملاحة بمجر قناة بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر عملا مرغوبا فيه كل الرغبة فى هذا العصر عصر العلوم والتقدم فقد جرت منذ حين مفاوضات مع الشركة التى تطلب تنفيذ هذا المشروع . وإنهت من قريب بما يتفق فى الحاضر والمستقبل مع ماللباب العالى والحكومة المصرية من حقوق مقدسة .

ومرفق بهذا ترجمة لنصوص عقد أعدته ووقعته الحكومة المصرية مع ممثل الشركة وقد عرض علينا إبتغاء موافقتنا الشاهانية فطالعناه وصدقنا عليه . [بلى ذلك النص الكامل للعقد الموقع بالقاهرة في ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦] (ينظر البنود ١٣١ - ١٥٥) .

وقد صدر هذا فرمان من ديواننا الشاهانى لمنح الشركة المذكورة ترخيصنا العالى فى تنفيذ مشروع القناة بالشروط المنصوص عليها فى هذا العقد وتسوية جميع المسائل الفرعية وفقا له والوثائق والاتفاقات المذكورة أو المشار إليها فيه . وتعتبر جزءا متنا له .

صدر فى ٢ ذى القعدة ١٢٨٢ (١٩ مارس سنة ١٨٦٦) .

## (١٠) الاتفاق الأول

المصادر في ٢٣ من أبريل سنة ١٨٦٩

بشأن تنازل الشركة عن بعض امتيازاتها

فيما بين ميمو خديو مصر والسيو فردينان ديلبس رئيس ومدير  
الشركة العالمية لقناة السويس البحرية متعاقدا باسم الشركة المذكورة  
ولحسابها بمقتضى التفويض العام المعطى له .

قد تم الاتفاق على ما يأتي .

### المادة الأولى

إجداء من أول أكتوبر سنة ١٨٦٩ تدفع الشركة عما تستورده وفاء  
بماجتها أو بحاجة مقارليها أو عمالها أو مستخدميها نفس الرسوم التي  
يؤديها كل من الرعايا المصريين عن الواردات إلى مصر ، وبالتالي تتنازل  
الشركة عن حقا في الاعفاء الجمركي المنصوص عليه في المادة ١٣ من عقد  
الامتياز الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٥٦ كما قسره ونظمه القرار الصادر في  
٥ مارس الماضي من اللجنة التي اجتمعت في القاهرة لهذا الغرض وعلى ذلك  
تخضع الشركة فيما يتعلق بالمحارك والدخوليات لجميع الضرائب والرسوم  
والأنظمة التي قررتتها الحكومة المصرية أو تقرررها مستقبلا .

ويبقى للشركة ما لجميع المصريين من الحق في استخراج الاحجار  
والجير والمعيص اللازمة للقيام بأعمال البناء ولهيمنة المنشآت من عاجر  
الأملك العامة دون تادية أى رسم عن ذلك .

### المادة الثانية

تعامل مراكب الشركة وسفنها التي تسير في ترعه الماء العذب السابق

ردها إلى الحكومة كما تعامل جميع المراكب والسفن الأخرى في البلاد، فتخضع لكافة الرسوم والعوائد والضرائب والانظمة المقررة أو التي ستقرر ، ومن المتفق عليه أنه لن يكون للشركة أن تطالب بأي حق خاص يتعلق بقناة المياه العذبة هذه .

#### المادة الثالثة

قد اتفق الطرفان على أنه ليس للشركة غرض سوى استغلال القناة البحرية وصيانتها وتكبيرها . فتمتبا لذلك تخضع للقانون العام وتتنازل عن كل معاملة إستثنائية أو حق إمتياز خاص .

وبالتالى تصهد الحكومة وحدها من الآن فصاعدا إدارات البريد والبرق لمصالح الشركة والمجهور على السواء على أن الشركة تحتفظ بحقها فى أن يكون لها تلفراف خاص بم استعماله فى الشئون المتعلقة بأعمالها وبمرور السفن فى القناة البحرية .

وللحكومة وحدها حق الصيد فى مياه القناة البحرية والبحيرات التى تجتازها ، وعلى مراكب الصيد أن تخضع لما تصدره الشركة من أنظمة الملاحة فى القناة البحرية ليس الا . فلن يكون عليها أن تدفع للشركة أى رسم أو جعل فى مقابل رسوها ولكن يتعين عليها الا تنقل ركابا ولا بضائع الا ما تصيبه من السمك .

#### المادة الرابعة

ينظم إتفاق خاص للارتفاع بالأراضى التابعة للقناة البحرية (أى ١٠٢١٢١ هكتارا المحددة فى إتفاق فبراير ١٨٦٦ بضم إليه ٣٠٠ هكتارا تضاف إلى مساحة بور سعيد و ٣٠٠ هكتارا تضاف إلى مساحة الاسماعيلية ) . على أن الطرفين المتعاقدين يقرران ما يأتى :-



(١) الاراضى التى يقرر بيعها تقسم إلى قطع بمكاتب البيع في مختلف المدن التابعة للقناة .

(٢) يقسم ثمن البيع بين الحكومة والشركة بنسبة خمسين في المائة من صافي المتحصل .

(٣) لا يجوز للمشتري تسليم القطع الخاصة بهم واعتبارهم مالكين لها إلا بعد حصولهم على حجة أو سند الملكية التى تعطى لهم فى المحكمة بعد دفع كامل الثمن المشتري به وتقديم المخالصة النهائية .

(٤) يعامل مشترى الاراضى بنفس ما يعامل به باقى سكان القطر المصرى تماما .

#### المادة الخامسة

تتنازل الشركة قبل الحكومة المصرية عن أى مطالبة أو تعويض من أى نوع كان سواء لها أو للمقاولين الذين تصمد عنهم فيما يتعلق بأى حادث أو ضرر مزعوم سابق لتاريخ هذا الاتفاق .

#### المادة السادسة

اتفق الطرفان على تقدير الفوائد التى تعود على الحكومة من تطبيق المواد السابقة بمبلغ ٢٠ مليون فرنك .

#### المادة السابعة

تتنازل الشركة للحكومة فى مقابل ١٠ ملايين فرنكا :

(١) عن جميع المستشفيات للقائمة فى البرزخ بجميع أدوائها .

(٢) عن جميع المنازل والمدائن التى تملكها الشركة فى جهة رأس العش وعند الكيلو ٣٤ والقنطرة وبحيرة البلاح وفردان والجسر والورشة رقم ٦ وجبل مرم وطوسون وسرايون وجنتيفه وشلوف والكيلو ٨٤ من سهل السويس .

(٣) عن محجر المكس ومينائها مع أدوات الاستغلال .

(٤) عن المخازن والمنشآت القائمة ببولاق ودمياط .

#### المادة الثامنة

تعهد انشركة بتسليم الحكومة العقارات التي يتناولها هذا التنازل خالية من كل نزاع أو إجارة .

#### المادة التاسعة

يجوز للشركة أن تشغل من المنشآت التي تنازلت عنها للحكومة في منطقة القناة المساكن اللازمة لاستغلال مرافقها ويحرر وكيل الشركة العام محضر الجرد الخاص بها بالاتفاق مع الحكومة . وتدفع الشركة للحكومة سنويا مبلغ يوازي خمسة في المائة من قيمة المباني المذكورة بعد تقديرها باتفاق الطرفين اسوة بالمباني القائمة على قناة المياه العذبة فاذا زالت الحاجة التي دعت إلى شغل المساكن المذكورة تعين على الشركة ردها إلى الحكومة بالحالة التي كانت عليها عند تسليمها .

#### المادة العاشرة

تدفع الحكومة للشركة مبلغ الثلاثين مليوناً من الفرنكات المنصوص عليها في المادتين ٧٥٦ وتسليمها في الحال من كوينات القوائد الخاصة باسهم الشركة المذكورة ما يكفي لدفع المبلغ المذكور وقوائده يواقع عشرة في المائة سنويا وتقبل هذه الكوينات من اسهم شركة قناة السويس التي تملكها الحكومة وقدرها ١٧٦٦٠٢ سهما .

والكوينات التي تسلم للشركة هي التي يبدأ استحقاقها في أول يناير سنة ١٨٧٠ ومن اليوم يعطى رئيس الشركة ومديرها إلى الخديوى بالتأييد عنها مخالصة صحيحة نافذة عن مبلغ الثلاثين مليوناً من الفرنكات

المتقدم ذكرها في مقابل التنازل عن السكوبات المذكورة على الوجه المبين  
فيما تقدم .

تحرر من نسختين بالقاهرة في ٢٣ أبريل ١٨٦٩ .

اسماعيل

(امضاء) فردينان ديلسبس

### (١١) الاتفاق الثاني

الصادر في ٢٣ ابريل سنة ١٨٦٩

بشأن عرض أراضى الشركة للبيع .

فيا بين سمو اسماعيل باشا خديو مصر

والسيو فردينان ديلسبس رئيس ومدير شركة قناة السويس البحرية  
متعاقدا باسم الشركة المذكورة ولحسابها بموجب التفويض الشامل المعطى له .  
قد تم الاتفاق على ما يأتى :

### المادة الأولى

يجوز أن تعرض للبيع أراضى البناء المحتفظ بها للشركة العالمية على  
طول القناة البحرية بموجب اتفاق في ١١٦٦ والصالحة لإنشاء المدن  
والمحطات والمباني الخاصة غير التى يتقرر أنها لازمة لاستغلال القناة البحرية .  
يضم إلى الاراضى المذكورة ٣٠٠ هكتار بحجة بور سعيد و ٢٠٠ بحجة  
الاسماعيلية ، تحدها الحكومة بحيث لا يلحق أى ضرر بمسئزمات الدفاع  
والخدمة العسكرية .

وبرخص في إجراء تلك البيوع حالما تنتهى المفاوضات التجارية  
مع الدول إلى تحديد نظام القضاء الذى سيقدر في مصر بشأن العلاقات بين

## الاجانب والوطنيين .

### المادة الثانية

يتكون من مجموع هذه الاراضى مال مشترك ويجرى بعضها على التوالى  
وفقا لطلبات الاهالى وحاجتهم .

### المادة الثالثة

يوزع صافى الناتج من البيوع المذكورة بين سمو الخديو والشركة على  
التساوى بالشروط الموضحة فيما يلى .

### المادة الرابعة

يجب عرض النظام الخاص بتوزيع الاراضى وتقسيمها تمهيدا للبيع على  
سمو الخديو ابتغاء موافقته على ذلك النظام مقدما .

### المادة الخامسة

تشكل للعرض المتقدم لجنة قوامها عضوان يختارهما الخديو وعضوان  
تختارهما الشركة يعهد اليها بتعيين وتقرير وتحديد القطع التى تعرض للبيع  
لفائدة الطرفين فى الجهات الاكثر احتمالا لازدياد السكان فيها .  
وتعرض أعمال اللجنة المذكورة على الخديو بغية اعتمادها .

### المادة السادسة

كذلك يهدد إلى اللجنة المشار اليها بالمادة السابقة فى إدارة الاراضى  
وعرضها للبيع واجراء المزايدات وتولى التحصيل وضبط الحسابات وبوجه  
عام كل ما يتعلق بالإشراف على شئون الاراضى المذكورة .  
جميع قرارات اللجنة المذكورة يجب أن تصدر بموافقة عضوين على  
الاقل من إعضائها ، أحدهما من العضوين الذين اختارهما الخديو والآخر  
من العضوين الذين اختارتهما الشركة .

### المادة السابعة

عملا بأحكام الاتفاق المبرم في ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ الذي يحظر إقامة منشآت استعمارية في البرزخ تابعة لأي جنسية كانت لا يجوز بيع الأراضي إلا لأفراد على أن تعد منشآت خاصة دون سواها وتقدر الحد الأقصى للعائلة الواحدة بهكتار للمباني وهكتار آخر لإنشاء بستان إذا دعا الأمر . أما في المدن فتقدر الحد الأقصى بهكتار لكلا الغرضين .

### المادة الثامنة

تجرى البيوع إما بالممارسة وإما بالمزاد العلني ويدفع الثمن نقدا أو على أقساط يتفق عليها الشاري واللجنة . وكلما تقدم أكثر من طلب لقطعة واحدة تعين عرضها بطريق المزاد .

تبين شروط المزايدة في لائحة عامة يصدرها الخديو .

في حالة البيع بالتقصيط تتخذ لجنة البيوع التخفيضات اللازمة لتحفظ ما للحكومة وللشركة من حق إمتياز البائع سواء على الأراضي أو المباني المقامة عليها إلى أن يسدد كل الثمن .

### المادة التاسعة

تدفع الشركة جميع المصاريف والتنفقات المترتبة على إنشاء اللجنة وإدارة أعمالها وتستأجر هذه المبالغ وتدفع إلى خزانة الشركة قبل إجراء أى توزيع .

### المادة العاشرة

تعد اللجنة كل ستة أشهر يسانا عن حالة الصندوق والمبالغ المستحقة وحركة البيوع وترسله لكل من الحكومة والشركة .

### المادة الحادية عشرة

بعد تصديق الحكومة والشركة على البيان المتقدم ذكره توزع المبالغ المتبقية متصفة بين خزينة الحكومة والشركة .

حرر من نسختين بالقاهرة يوم ٢٣ أبريل سنة ١٨٦٩ .

إسماعيل  
( إمضاء ) فردينان ديلمبس

### (١٢) بيع حصص مصر

في الأرباح السنوية لشركة قناة السويس ٢١ من مارس سنة ١٨٨٠  
والمحددة بـ ١٥ ٪ من صافي الأرباح<sup>(١)</sup>

وزارة المالية

قلم القضايا

عقد تحويل من الحكومة المصرية إلى البنك العقاري الفرنسي عن ١٥ ٪  
من الأرباح الصافية لاستغلال قناة السويس البحرية فيما بين كل من :  
حضرة صاحب المعالي رياض باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية  
بالتياية والمقيم بالقاهرة وباسمه وبصفته ممثلاً للحكومة المصرية ويعمل  
لصالحها بمولا من قبل صاحب السمو الخديو . . . (طرف أول)  
والمسيو جول فيديو الحاصل على ليسانس الحقوق والمقيم بباريس شارع  
نوف دي كابوسيه رقم ١٩ والمقام حالياً بصفته وكيلاً للمسيو البير سيلاس  
مدير كريك شارل كريستوف الوزير السابق وعضو مجلس النواب ومحافظ  
البنك العقاري الفرنسي شركة مساهمة ومركزها بباريس شارع فوف دي  
كابوسيه رقم ١٩ وهذا بموجب توكيل محرر أمام الاستاذ بورتيفيه وزميله  
موتقى ادموند ياريس بتاريخ ٢ مارس سنة ١٨٨٠ . (طرف ثان)

قد إتفق على ما يأتى :

بموجب هذا العقد قد تنازل وحول صاحب المعالي رياض باشا بصفته رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للمالية بالتبابة وبمتملا للحكومة المصرية إلى « شركة البنك العقارى الفرنسى » التى يمثلها المسيو كرىستوفل محافظ البنك وقبل التنازل - عن الأخير المسيو فيدبو الوكيل بموجب العقد المذكور بهاليه - عن نسبة ١٥ ٪ من صافى الأرباح الخاصة باستغلال قناة السويس البحرية منذ السنة المالية ١٨٧٩ على أن تقدر الحصص بمعرفة الجمعية العمومية بتاريخ ١٨٨٠ حتى نهاية الامتياز بما أن نسبة الـ ١٥ ٪ تملكها الحكومة المصرية طبقا للامتياز المتفق عليه بموجب العقد بين المؤرخين ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ و ٥ يناير سنة ١٨٥٠ المعدلين بموجب العقود المؤرخة ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ و ٣٠ يناير و ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ وكما سبق تخفيضها للحكومة المصرية حسب نظام وعقد تأسيس الشركة المالية لقناة السويس البحرية المهرد أمام الأستاذ موكارو وزميله موثقى العقود فى باريس فى ٢ و ١٥ ديسمبر سنة ١٨٥٨ .

وتصبح بموجب هذا العقد - شركة البنك العقارى الفرنسى حرة التصرف فيما يتعلق بنسبة ١٥ ٪ ولها أيضا الحق المطلق فى حصص الأرباح التى تمين سنويا وحتى نهاية المدة بما فى ذلك السنة المالية ١٨٧٩ .  
وتم هذا التنازل بالمقطوعة بمبلغ ٧٢ مليون فرنك الذى دفعته شركة البنك العقارى الفرنسى إلى التبابة المعروفة باسم « اللباغ المقدمة عن قيمة الـ ١٠٥ مليون » .

بناء على طلب الحكومة المصرية نظير مخالصة كما سيذكر بعد . ويقر صاحب المعالي رياض باشا باسم الحكومة المصرية أنه بالنسبة لـ ١٥ ٪ من

الأربا موضوع هذا التنازل لا يوجد أى حجر أو معاوضة وأنه لم يسبق أى تنازل عنها لصالح أى شخص كان .

وإنما كانت موضوع الرهن الذى تم لصالح « النقابة عن مبلغ ١٠٥ مليون » لضمان المبالغ المدفوعة مقدما منها وأن رفع هذا الرهن سيوافق عليه المسيو هنتش رئيس هذه النقابة ووكيلها المتدخل فى هذا العقد وحق الحكومة المصرية فى نسبة الـ ١٥ ٪ / واضح فى نفس عقد الشركة العالمية إقتاة السويس البحرية ولم تحرر صورة تنفيذية منه لأنه التنازل إليه يحل محل الحكومة لمصرية فى حقوقها وبدون ضمان منها ليطالب العقود اللازمة لإنشاء الدين .  
ويعلن هذا العقد لصالح شركة البنك العقارى الفرنسى إلى شركة السويس التى يقع مقرها الاجتماعى بالاسكندرية . وقد إشترك فى تحرير هذا العقد الاستاذ سيزار أدا الحامى لدى محكمة الاستئناف والمقيم بالقاهرة وبصفته وكيلًا مفوضًا - بموجب العقد المحرر أمام الاستاذ بورتفان وزميله موثى العقود بباريس فى ٢ مارس الجالى والمسيو ازاك ادوار هنتش المقيم بباريس بشارع لبلينه رقم ١٢٠ المتصرف بصفته رئيس للنقابة الكبرى باسم « المبالغ المدفوعة مقدما عن الـ ١٠٥ » وبصفته أوكيله الذى قررن موكله قد استلم لحساب النقابة الكبرى من شركة البنك العقارى الفرنسى مبلغ ٢٢ مليون فرنك قيمة هذا التنازل أن هذا المبلغ يخصهم من حساب المبالغ المدفوعة مقدما من النقابة الكبرى إلى الحكومة المصرية .

وكذلك قرر الاستاذ سيزار أدا بصفته المذكورة أنه قبل صراحة شطب الرهن وإعلانه شطبًا كاملاً نهائياً ليضمن دين للنقابة على ١٥ ٪ / المذكورة وعلى الأخص عقود الرهن المحررة فى ٨ فبراير سنة ١٨٧٦ و ٧ مايو سنة ١٨٧٦ و ٩ نوفمبر سنة ١٨٧٨ وأصبحت نسبة الـ ١٥ ٪ / المذكورة حرة ومتحررة من أى دين بين أيدي البنك العقارى الفرنسى بما فى



ذلك السنة المالية ١٨٧٩ الذى يقبض حسابها فى شهر مايو سنة ١٨٨٠ بعد أن تقوم الجمعية العمومية لمساهمة الشركة العالمية لقناة السويس البحرية بتحديد حصتها .

تمحرر فى القاهرة من ثلاثة نسخ فى ٢٠ مارس سنة ١٨٨٠ .  
إمضاء رياض - فيديو - سيزار أدا

(١٣) منشور لورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية المؤرخ فى ٣ من يناير ١٨٨٣ إلى الدول الأوربية الكبرى « كان من إحدى نتائج الأحداث القرية أن اتجه إهتمام خاص إلى قناة السويس ، أولاً ، بسبب الخطر الذى كان مهدداً لها خلال النجاح القصير المدى الذى ظفرت به الثورة ، وثانياً ، كنتيجة لاحتلال القوات البريطانية للقناة باسم الخديو ، واستخدام هذه القوات للقناة كقاعدة للعمليات التى اتخذت نيابة عن سموه وتأييداً لسلطته ، وثالثاً ، بسبب الموقف الذى اتخذته إدارة شركة قناة السويس وضباطها فى فترة حرجية أثناء الحملة .

وبالنسبة للنقطتين الأوليين تعتقد حكومة حضرة صاحبة الجلالة أن حرية الملاحة فى القناة فى كل الأوقات وعدم عرقلتها ومنع سدها والحيولة دون الاضرار بها مسائل تهم جميع الشعوب . ومن المعرف به عموماً أن الاجراءات التى إتخذتها حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة لحاية الملاحة واستخدام القناة نيابة عن حاكم الاقليم بقصد إستعادة سلطته لا تتعارض بأية حال من الأحوال مع هذا المبدأ العام .

وبالتقرير مركز القناة فى المستقبل على أساس أكثر وضوحاً والحيولة دون ما قد يقع من أخطار محتملة ، ترى حكومة حضرة صاحبة الجلالة أنه

من المفيد الوصول إلى إتفاقية بين الدول الكبرى تحقق هذه الأغراض على الأساس الآتى ، وتدعى الشعوب الأخرى للانضمام إليها فيما بعد ؛ -

١ - تكون القناة حرة لمرور جميع السفن فى كل الأحوال .

٢ - فى وقت الحرب تحدد فترة من الزمن ترابط خلالها فى القناة السفن الحربية التابعة لدولة متحاربة ، ولا يجوز نزول قوات أو تفريغ ذخائر حربية فى القناة .

٣ - لا يجوز ارتكاب أعمال عدائية فى القناة أو فى منحومها أوفى أى مكان آخر يدخل فى نطاق المياه الإقليمية لمصر ، حتى ولو كانت تركيا إحدى الدول المتحاربة .

٤ - لا يطبق الشرطان الأخيران السابقان على الاجراءات التى قد تكون ضرورية للدفاع عن مصر .

٥ - أية دولة تسبب سفنها الحربية أى ضرر للقناة تلزم بتحمل نفقات الإصلاح التى يجب أن يتم فوراً .

٦ - يجب على مصر أن تتخذ جميع التدابير التى فى سلطتها لتنفيذ الشروط المقروضة على مرور سفن المتحاربين فى القناة فى وقت الحرب .

٧ - لا يجوز إقامة تحصينات على القناة أو فى الجهات المجاورة لها .

٨ - لا يوضع فى الاتفاق أى شرط يستهدف الانتقاص أو التأثير على الحقوق الإقليمية الخاصة بالحكومة المصرية أكثر مما ينص عليه صراحة .

(١٤) بريطانيا تستغل إحتلالها لمصر في تدعيم نفوذها

في شركة القناة

الاتفاق المبرم في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٨٣ بين شركة

قناة السويس وشركات الملاحة البريطانية

البند الأول: - تتمتع الشركة بوسيع القناة الحالية أو بإنشاء قناة أخرى وذلك حسب ما تراه لجنة تؤلف لهذا الغرض وتشكل من مهندسين فنيين ، وأصحاب شركات بريطانية للملاحة - وبشرط ألا يقل عدد الأعضاء البريطانيين عن النصف . وذلك حتى لا تتعطل الملاحة بين البحر المتوسط والبحر الأحمر وبالعكس وحتى تتمكن التجارة الدولية من التوسع .

البند الثاني: - يعين فوراً ضمن أعضاء مجلس الإدارة سبعة أعضاء يختارون من بين أصحاب شركات الملاحة البريطانية والتجار الإنجليز . وذلك علاوة على الثلاثة أعضاء المعيّنين من الحكومة البريطانية في المجلس - وهذا وتتمتع للشركة بتعديل قانونها والعودة بعدد الأعضاء إلى اثنين وثلاثين عضواً وذلك حتى يتمكن هؤلاء الأعضاء السبعة من التصويت بالجلسات وفي القرارات التي يتخذها المجلس . وإلى أن يتم هذا التعديل ستدعو إدارة الشركة هؤلاء السبعة الأعضاء بمجرد إختيارهم لحضور جلسات مجلس الإدارة من الآن .

البند الثالث: - تشكيل لجنة في « لندن » من الأعضاء الإنجليز بمجلس إدارة الشركة باسم « اللجنة الاستشارية » ثم يكون للشركة مكتب في لندن حيث تتخذ الإجراءات اللازمة لدفع رسوم المرور بمدينة لندن .

البند الرابع: - تزيد الشركة مستقبلاً وعلى نطاق واسع من تعيين الموظفين الذين يتقنون اللغة الإنجليزية في قسم الحركة .

البند الخامس :- إزالة الرسم الاضافى الباقى وقدره نصف فرنك نهائيا اعتبارا من أول يناير سنة ١٨٨٤ وفقا لما هو متفق عليه .

البند السادس :- تتحمل الشركة مستقبلا كافة النفقات المترتبة على الحوادث - أو جنوح البواخر - التى تقع بالقناة وتستثنى من ذلك حوادث تصادم السفن التى تمر القناة . كما يستثنى أيضا ما يصيب مهمات ومعدات القناة من البواخر المارة بشرط إثبات مسئوليتها عن وقوع الحادث .

البند السابع :- تلغى الشركة بصفة نهائية رسوم الارشاد اعتبارا من أول يوليو سنة ١٨٨٤ .

البند الثامن :- اعتبارا من أول يناير سنة ١٨٨٥ تخفض الشركة رسوم المرور بما يعادل نصف فرنك، أى تخفض من عشرة فرنكات إلى  $9\frac{1}{4}$  فرنك . كما يعمل تخفيض آخر - بالاضافة إلى السابق ذكره - إذا ما تجاوزت أرباح الشركة سنة ١٨٨٣ نسبة قدرها ١٨ ٪ . ويكون هذا التخفيض بما يعادل نصف الأرباح التى تتجاوز هذه النسبة ( ١٨ ٪ ) .

أى أن شركات السفن تقتسم مناصفة مع الشركة - اعتبارا من أول يناير من كل سنة تالية - أرباحها بقيمة النصف أيا كانت قيمة هذه الأرباح طالما أنها تتجاوز النسبة السابقة المقتسمة مع شركات السفن ويخصص هذا النصف من الأرباح لتخفيض رسوم المرور فى القناة عن السنة التى تحقق فيها الربح . ولتوضيح ذلك نقول بأنه إذا حققت حسابات سنة ١٨٨٤ أرباحا تعادل ٢ ٪ . فيكون من حق شركات السفن الملاحة تخفيض رسوم المرور بما يعادل ١ ٪ . وذلك عن السنة التى تبدأ فى أول يناير سنة ١٨٨١ . ( نصف الفرق بين ٢٠ ٪ ونسبة الأرباح المقررة للشركة ١٨ ٪ . ويساوى ١ ٪ ) هذا بالاضافة إلى التخفيض السابق ذكره فى أول هذا البند . وكذلك إذا

حققت حسابات سنة ١٨٨٥ أرباحاً قدرها ٢١ ٪ فيكون من حق شركائ  
سفن الملاحه تخفيض رسوم المرور بما يعادل نصف في المائة إعتباراً من أول  
يناير سنة ١٨٨٧ . ( نصف الفرق بين ٢١ ٪ الربح في سنة ١٨٨١ و ٢٠ ٪  
الربح في السنة السابقة سنة ١٨٨٣ ويساوى ١/٣ ٪ ) . هذا علاوة على  
التخفيضين السابقين .

وتستمر هذه المشاركة بحق النصف إلى أن تصل أرباح الشركة إلى  
٢٥ ٪ وكل زيادة في أرباح الشركة من هذا القدر ( ٢٥ ٪ ) تخصص  
بأكملها لتخفيض رسوم المرور إلى أن تبلغ هذه الأخيرة خمسة فرنكات .  
البند التاسع : - من المتفق عليه أن الربح المشار اليه في البنود السابقة  
والذي سيحتسب على أساسه خفض الرسوم يشمل النسبة ٥ ٪ للدفوعة  
أولاً للمساهمين .

البند العاشر : - يبقى سارياً التخفيض السابق تقريره لسفن الخالية  
من الحمولة .

البند الحادى عشر : - تقرر شركة قناة السويس بأن المال الاحتياطى  
المنصوص عليه في قانونها والذي يخصم له الآن ٥ ٪ من الأرباح الصافية  
لن يتجاوز ما يخصم له بأى حال حدا أقصى قدره ٣ ٪ من الأرباح الصافية  
عندما يبلغ رصيد هذا المال الاحتياطى خمسة ملايين فرنك .

البند الثانى عشر : - من المتفق عليه أن أساس إحتساب تخفيض  
التعريفه حسبما سبق ذكره هو باعتبار أن رأس المال يقدر بمبلغ ٢٠٠  
مليون فرنك .

فاذا طرأ أى تغيير فى رأس المال المسهم المذكور تعين أن يحدد من جديد  
أساس للتخفيض بصورة لا تؤثر بالضرر على تخفيض التعريفه .

(الموقعون)

جيمس لانج : الرئيس.

ثو . سذرلاند . (رئيس) شركة بنفميولار أورينتال لبواخر الملاحة

Peninsular & Oriental

وليم ماكينون : (رئيس) شركة بريتش انديا لبواخر الملاحة

British India

ج.ج.س. اندرسون : شركة أورينت لبواخر الملاحة ... Orient

ج ب. وستران (السكرتير القصرى لجمعية أصحاب بواخر الملاحة التى

تتجمع للشرق) سقى لايين ، هول لايين ، جلان لايين ، شايرلاين ، هاريسون

لاين ، دو كال لايين .

جون جلوفر .

ر.س. دوندين .

شارك ايمى دى ليسبس .

(١٥) تصريح لندن الدولى

المؤرخ فى ١٧ من مارس ١٨٨٥<sup>(١)</sup>

البند الثالث : لما كانت جميع الدول مجمعة على الاعتراف بالحاجة الماسة

إلى إجراء مفاوضات يكون الهدف منها أن تقرر فى صلح إتفاقي إنشاء نظام

---

(١) اجتمعت كلمة حكومات الدول الاوربية الكبرى فى تصريح لندن الدولى المؤرخ

فى ١٧ من مارس ١٨٨٥ وقد تضمن مسألتين : كانت المسألة الاولى خاصة بالناحية المالية .

وقد أقردها البلدان الاول والثاني ، وفيما تقرر أن تعقد الحكومة المصرية ، بمصادقة

سلطان تركيا ، وسان بريطانيا وفرنسا والمانيا والنمسا والمجر وايطاليا وروسيا ، قرصاً =

نهائي يكفل ضمان حرية استخدام قناة السويس في كل وقت ولجميع الدول.  
فقد إنفقت الحكومات السبع المتقدم ذكرها على أن تجتمع في باريس يوم  
٣٠ من مارس ١٨٨٥ لجنة تتكون من مندوبين تعينهم الحكومات المذكورة  
كي تقوم باعداد وصياغة هذا الصك على أن تتخذ أساسا له منشور حكومة  
حضرة صاحبة الجلالة البريطانية والمؤرخ في ٣ من يناير ١٨٨٣ .  
ويحضر إجتماعات اللجنة مندوب بصوت إستشاري من قبل حضرة  
صاحب السمو الخديو .

ويعرض المشروع الذي تضعه اللجنة على الحكومات المذكورة التي  
تستخدم حينئذ جهودها للحصول على موافقة الدول الأخرى عليه .  
والموقعون على هذا المندوبون عن ألمانيا ، والنمسا والمجر ، وفرنسا ،  
وبريطانيا العظمى ، وإيطاليا ، وروسيا ، وتركيا ، والمزدودون بالسلطات  
اللازمة ، يصرحون أن حكوماتهم تتعهد كل منها قبل الأخرى بالتعهدات  
المذكورة أعلاه وإثباتا لما تقدم قد وقع على التصريح الحالي الموقعون  
ووضعا عليه أختام شعاراتهم .

---

== لا يتجاوز تسعة ملايين جنيه ولا تزيد فائدته عن ثلاثة ونصف في المائة ، على أن يدفع من  
حصلة هذا الترض تمويزات الاسكندرية وما يبقى بعد ذلك يخصم لتسوية العجز المالي في  
ميزانية الحكومة وسداد بعض النفقات الاستثنائية ، كما تقر اذخال تعديلات على قانون  
التصفية من شأنها إخضاع الأجانب في مصر لبعض أنواع من الضرائب ، وهي موافدا لأملاك  
البنية وضريبة الدمغة وضريبة الباطنطة droit de patentes أما السألة الثانية فكانت  
خاصة بقناة السويس . وقد أقر لها البند الثالث من تصريح لندن .

## (١٦) مشروع معاهدة خاصة بحرية المرور في قناة السويس

### مقدم إلى لجنة باريس الدولية

من مندوبي فرنسا في جلسة ٣٠ من مارس ١٨٨٥

إن رئيس الجمهورية الفرنسية ، ... .. رغبوا في أن يؤكدوا بذلك  
إتفاقي النظام الذي خضعت له الملاحة في قناة السويس من أول الأمر بمقتضى  
الامتيازات الصادرة من حضرة صاحب السمو الخديو والقرمانات الصادرة  
من حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان .

### المادة الأولى

يلتزم الأطراف السامون المتعاقدون بعدم المساس بأي شكل بحرية المرور  
في قناة السويس ، في وقت الحرب كما في وقت السلم، وأن يعملوا من جانبهم  
على ما يكفل إحترام ذلك .  
ويمنع الضمان نفسه إلى ترعة الماء العذب التي يجب المحافظة عليها من أية  
محاولة لتعطيلها .

### المادة الثانية

يلتزم الأطراف السامون المتعاقدون بعدم إتامة أية تعديلات على القناة  
أو في المنطفة الجاورة لها أو إحلال أية نقطة تشرف على مدخلها إحلالا  
عسكريا أو السعى للحصول على أية منفعة إقليمية أو تجارية أو إمتياز في  
الترتيبات التي قد تتم مستقبلا فيما يتصل بموضوع قناة السويس .

### المادة الثالثة

لا يبقى الاطراف السامون المتعاقدون أية سفينة حربية في مياه القناة ،  
ويجوز فقط أن يرابطوا في مصيها بسفن حربية خفيفة يجب ألا يتجاوز عددها  
إثنين لكل دولة .



ومن المفهوم كذلك أن هذا النص لا يعرقل مرور السفن الحربية ، وهو المرور الذى يتم ، شأن مرور كل السفن الاخرى ، طبقا للوائح المعمول بها بخصوص ملاحه القناة .

#### المادة الرابعة

يعهد بمهمة حماية القناة إلى لجنة تشكل من مندوبين من الدول الموقعة على تصريح لندن المؤرخ فى ١٧ مارس ١٨٨٥ ، يساعدها قواد السفن الجربية المراقبة والتي تتبع نفس هذه الدول ، وينضم اليهم مندوب عن الحكومة العثمانية ، ومندوب عن الحكومة المصرية ، وتتفق مع شركة السويس لضمان ملاحظة لوائح الملاحة والشرطة ، وتراقب بصفة عامة تطبيق نصوص المعاهدة الحالية ، ويخطر الدول بالاقتراحات التى ترى أنها مناسبة لضمان تنفيذها .

#### المادة الخامسة

تظل القناة فى وقت الحرب مفتوحة للسفن الحربية التابعة للتجارين ويلتزم الأطراف السامون المتعاقدون بالا يباشروا أى عمل عدائى داخل القناة ودخل المياه الإقليمية لمصر ، حتى ولو كان الباب العالمى أحد الدول المتبحارة . ولا يجوز للسفن الحربية التابعة للمتجارين أن تشحن أو تفرغ فى دة الاماكن قوات أو ذخائر ، ويجب عليها فضلا عن ذلك أن تلتزم بكل الأوامر التى تصدرها اللجنة الدولية .

#### المادة السادسة

لا تكون أحكام المادتين الثالثة والخامسة عقبة أمام التدابير التى ترى الحكومة المصرية ، فى حدود الحقوق الممنوحة من حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان ، أنها ضرورية لضمان الدفاع عن الاقليم والعمل على احترام نصوص المعاهدة الحالية . وفى حالة ما إذا كانت الحكومة المصرية لاتقدر الوسائل الكافية

فيجب عليها أن تطلب مساعدة الباب العالي والدول الواقعة على تصريح لندن المؤرخ في ١٧ مارس ١٨٨٥ .

وعلى الأطراف السامعين المتعاقدين أن يتشاوروا فوراً ليحددوا باتفاق مشترك الاجراءات التي تتخذ بقصد إجابة طلبها .

#### المادة السابعة

كل دولة تسبب سفنها الحربية ضرراً ما للقناة تلتزم بحمل مصاريف إصلاح هذا الضرر فوراً .

#### المادة الثامنة

ليس هناك أى مساس بحقوق السيادة التي لحضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان وبالقوق الاقليمية التي لحضرة صاحب السمو الخديو فيما عدا الالتزامات الناجمة صراحة من نصوص المعاهدة الحالية .

#### المادة التاسعة

يلتزم الاطراف السامون المتعاقدون بان يبلغوا الاتفاق الحالى إلى علم الدول التي لم توقعه ويدعونها إلى الانضمام إليه [ والموافقة عليه ] . ولهذا يظل البروتوكول مفتوحاً .

(١٧) مشروع معاهدة تقرر أن قناة السويس ممر محايد

مقدم إلى لجنة باريس الدولية من مندوبى بريطانيا في جلسة

٣٠ من مارس سنة ١٨٨٥ .

#### المادة لأولى

تكون قناة السويس البحرية حرة ومفتوحة على الدوام ، في وقت الحرب وفي وقت السلم على السواء ، كمرر محايد لكل سفينة، سواء تجارية.

أو حرية، تجتاها من بحر إلى آخر دون أى تمييز للجنسية ، وذلك بشرط دفع الرسوم وتنفيذ اللوائح المقررة .  
وتبعا لذلك لا تخضع القناة إطلاقا لمباشرة حق الحصر ، ولا يجوز بأية حال إعاقة عبورها ، من بحر إلى آخر ، مها كانت الظروف ، باعتبارها ممرا محايدا .

#### المادة الثانية

ممنوع إنزال قوات أو ذخائر حربية داخل القناة .

#### المادة الثالثة

ممنوع على السفن الحربية التابعة لدول متحاربة أن ترتكب أى عمل عدائى داخل القناة ، أو أن تدخل غنائمها بها ، أو أن ترابط بداخلها مدة تزيد على أربع وعشرين ساعة، فيما عدا حالة الرسو الاضطرارى، وفى مثل هذه الحالة يجب على السفينة أن تبصر فى أقرب وقت ممكن .  
تكون أيضا تخوم القناة ، والموانئ التابعة لها، والمياه الإقليمية المصرية، بأمن من كل عمل حربي .

#### المادة الرابعة

يحرم تحريما باتا تجهيز السفن الحربية التابعة لدولة متحاربة، داخل القناة والموانئ التابعة لها .  
ويحرم أيضا تموينها وتزودها إلا فى نطاق « إحتياجاتها الضرورية للوصول إلى أقرب ميناء » .

#### المادة الخامسة

لا تطبق إطلاقا أحكام المواد الثانية والثالثة والرابعة على العمليات الحربية .  
أو تدابير القمع التى تكون ضرورية للدفاع عن مصر أو إقرار النظام العام .

#### المادة السادسة

لا نقام أية تعميمات على مسافة تقل عن... كيلومترا من شاطئ القناة<sup>(١)</sup>.

#### المادة السابعة

تفقات اصلاح كل تلف تحدثه أو تسببه للقناة سفينة حربية تحملها الحكومة التي تتبعها هذه السفينة، وتدفع هذه النفقات في أقرب وقت مستطاع .

#### المادة الثامنة

يصخذ حضرة صاحب السمو خديو مصر، في نطاق موارده، كل الاجراءات الضرورية، إذا استدعى الحال ذلك، لجعل السفن الحربية التي تستخدم للقناة تراعى الشروط التي يفرضها الميثاق الحالي .

#### المادة التاسعة

لا يمس الميثاق الحالي بأى وجه حقوق حضرة صاحب السمو الخديو فيما عدا النصوص الخاصة المذكورة سابقا .

#### المادة العاشرة

تلتزم الدول الموقعة أن تحيط الدول الأخرى علما بالميثاق الحالي وتعمل على انضمامها إليه : [ موافقتها عليه ] .

---

(١) ترك المشروع للجنة باريس تقدير هذه المسافة . ( المؤلف ) .

## (١٨) مشروع المعاهدة

الخاصة بحرية المرور في قناة السويس

وقد فرغت من إعدادها لجنة باريس الدولية بجاستها العامة المتقدمة

في ١٣ من يونيو ١٨٨٥ ووافقت عليه جميع الدول الأعضاء

ما عدا بريطانيا وإيطاليا

إن حكومات [ ... ] رغبة منها في أن تقرر بصك إتفاقي إنشاء نظام نهائي يستهدف ضمان حرية إستخدام قناة السويس البحرية في كل الأوقات ولجميع الدول ، وأن تستكمل بذلك النظام الذي خضعت له الملاحة في هذه القناة بمقتضى فرمان حضرة صاحب الجلالة السلطان والمؤرخ في ٢٢ من فبراير سنة ١٨٦٦ ( ٢ من ذي القعدة سنة ١٢٨٢ ) والمصدق على الامتيازات المبادرة من حضرة صاحب السمو الخديو ، قد عيقت مندوبيها المفوضين ، وهم :

[ ... ] ... وهؤلاء ، بعد أن تبادلوا وثائق تفويضهم التام ووجدوها صحيحة ومطابقة للأصول المرعية ، إتفقوا على المواد التالية :

### المادة الأولى

تكون قناة السويس البحرية على الدوام حرة ومنوحة ، في زمن الحرب كما في وقت السلم ، لكل سفينة تجارية أو حرية ، دون تمييز للجنسية .

وتبعا لذلك إتفق الأطراف السامون المتعاقدون على عدم المساس بأي

شكل بحرية إستخدام القناة ، في زمن الحرب ووقت السلم .

ولا تمنع القناة أبدا لمباشرة حق الحصر .

### المادة الثانية

يسجل الأطراف السامون المتعاقدون ، إعترافا منهم بأن ترعة الماء العذب

لاغنى عنها للقناة البحرية ، التزامات حضرة صاحب السمو الخديو تجاه الشركة العالمية لقناة السويس فيما يتعلق بترعة الماء العذب .  
ويلتزمون بعدم المساس بأى شكل بسلامة هذه التركة وفروعها ، التى لا تكون اوليئفتها عملا لأية محاولة لتعطيلها .

#### المادة الثالثة

كذلك يلتزم الأطراف السامون المتعاقدون باحترام مواد وهؤوسات ومنشآت وأشغال القناة البحرية وترعة الماء العذب .

#### المادة الرابعة

لا تقام أية تحصينات يمكن أن تستخدم فى عملية هجومية ضد القناة البحرية على نقطة تشرف عليها أو تهددها .  
ولا يجوز أن تحتل عسكريا أية نقطة تشرف على ، أو تهدد ، ميجراها أو مداخلها .

#### المادة الخامسة

لما كانت القناة البحرية تظل مفتوحة فى وقت الحرب ، كمر حر ، حتى للسفن الحربية التابعة للمتجارين ، طبقا لنصوص المادة الأولى من المعاهدة الحالية ، فقد إتفق الأطراف السامون المتعاقدون على أن أى حق حربى أو أى عمل عدائى أو أى عمل يكون الغرض منه التحضير لمبادرة لعملية حربية لا يجوز مباشرته داخل القناة أو فى تخومها ، وكذلك داخل موانئ مداخلها وداخل المياه الإقليمية التابعة لمصر ، حتى لو كان الباب العالى أحسد الدول المتحاربة .

ولا يجوز للسفن الحربية التابعة للمتجارين أو تنجيز أو تتمون ، داخل القناة وموانئ مداخلها ، إلا للحد الضرورى جدا . ويتم مرور السفن

المذكورة في القناة في أقصر مدة طبقا للوائح المعمول بها ودون توقف آخر إلا ما يتبع عن ضرورات العمل. ولا يجوز أن تزيد مرابطتها بميناء بور سعيد وداخل مرفأ السويس عن أربع وعشرين ساعة ، إلا في حالة الرسو الاضطرابي . وفي مثل هذه الحالة تلزم بالسفر في أقرب وقت ممكن . ويجب دائما أن تمر فترة أربع وعشرين ساعة بين خروج سفينة بحارية من أحد موانئ الداخلين وسفر سفينة تابعة للدولة المعادية .

#### المادة السادسة

لا تنزل السفن أو تشحن داخل القناة وموانئ مدخلها قوات أو ذخائر أو مواد حربية .

#### المادة السابعة

تخضع الغنائم ، في جميع الأحوال ، لنفس النظام الذي يطبق على السفن الحربية التابعة للمتحاربين .

#### المادة الثامنة

لا تتبع الدول أية سفينة حربية داخل مياه القناة ( بما فيها بحيرة التمساح والبحيرات المرة ) ومع ذلك ، يجوز لها أن ترابط ، في موانئ المدخلين في بور سعيد والسويس ، بسفن حربية يجب ألا يتجاوز عددها اثنتين لكل دولة . وهذا الحق لا يجوز أن يباشره المتحاربون .

#### المادة التاسعة

تجمع برياسة مندوب خاص عن تركيا لجنة مكونة من ممثلي [ ... ] ... المتعدين في مضرة وينضم إليهم مندوب عن الحكومة المصرية ، يكون صوته استشاريا . ولكي تدبر مهمة حماية القناة تتفق اللجنة مع الجهات المختصة لضمان بحرية استخدام القناة ، وتراقب ، في نطاق اختصاصاتها ، تطبيق تبوص

المعاهدة المالية، وتحيط الدول علما بالإجراءات التي تراها مناسبة لضمان تنفيذها.

ومن المفهوم أن وظيفة اللجنة المذكورة لا تمس إطلاقاً حقوق السيادة التي لحضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان ، أو حقوق وامتيازات حضرة صاحب السمو الخديو .

## المادة العاشرة

تتخذ الحكومة المصرية ، في نطاق سلطاتها ، كما هي تاجمة عن الفرمانات ، وبالشروط المنصوص عليها في المعاهدة الحالية ، الإجراءات الضرورية التي تحمل على احترام تنفيذ المعاهدة المذكورة .

وفي حالة ما إذا كانت الحكومة المصرية لا تدبر الوسائل الكافية فعليها الالتجاء إلى الباب العالي الذي يتشاور مع الدول الأخرى الموقعة على تصريح لندن المؤرخ في ١٧ من مارس ١٨٨٥ لتحديد باتفاق مشترك الإجراءات التي تتخذ لإحاطة هذا الطلب .

ولا تكون أحكام المواد ٤، ٥، ٦، ٨ عقبة أمام الإجراءات التي تتخذ تطبيقاً للمادة الحالية.

## المادة الحادية عشرة

وكذلك لا تقف أحكام المواد ٤٤، ٥٥، ٦٤، ٨٤ عقبه أمام الإجراءات التي يضطر حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان وحضرة صاحب السمو الخديو، باسم حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية وفي حدود القرمات المنوطة، إلى اتخاذها، بقواتها الخاصة، لتأمين الدفاع عن مصر وإقرار النظام العام. وفي حالة ما إذا اضطر حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان أو حضرة صاحب السمو الخديو إلى الاستفادة من الاستثناءات المنصوص عليها.



في المادة الحالية فان الدول الموقعة على تصريح لندن تخطر بذلك .

#### المادة الثانية عشرة

الإجراءات التي تتخذ في الحالات المنصوص عليها في المادتين ١٠ ، ١١ من المعاهدة الحالية يجب ألا تعوق حرية استخدام القناة .  
وفي نفس هذه الحالات يحرم إنشاء تحصينات دائمة .

#### المادة الثالثة عشرة

يتفق الأطراف السامون المتعاقدون تطبيقاً لمبدأ المساواة فيما يخص بحرية استخدام القناة ، وهذا المبدأ الذي يشكل أحد أسس المعاهدة الحالية ، على ألا يسعى أى واحد منهم للحصول لنفسه ، فيما يتعلق بالقناة ، على فوائد إقليمية أو تجارية أو امتيازات في الترتيبات الدولية التي قد تم مستقبلاً .  
وفضلاً عن ذلك تصان حقوق تركيا باعتبارها الدولة صاحبة الإقليم .

#### المادة الرابعة عشرة

فيما عدا الالتزامات المنصوص عليها صراحة في نصوص المعاهدة الحالية ليس هناك أى أساس بحقوق السيادة التي لحضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان وبحقوق وامتيازات حضرة صاحب السمو الخديو كما هي ناجمة عن التعرمانات .

#### المادة الخامسة عشرة

يتفق الأطراف السامون المتعاقدون على أن الالتزامات الناتجة عن المعاهدة الحالية لا تتحدد بمدة صكوك امتياز الشركة العالمية لقناة السويس .

#### المادة السادسة عشرة

لا تعوق شروط المعاهدة الحالية الإجراءات الصحية المعمول بها في مصر .

### المادة السابعة عشرة

يلتزم الأطراف السامون المتعاقدون بأن يملفوا المعاهدة الحالية إلى علم الدول التي توقعها ويدعونها إلى الانضمام إليها .

(١٩) إتفاقية الآستانة المقررة لحرية المرور

في قناة السويس

أبرمت في الآستانة في ٩ من أكتوبر ١٨٨٨

وتم تبادل وثائق التصديق عليها في الآستانة في ٢٨ من ديسمبر ١٨٨٨

« باسم الله القدير .

إن رئيس الجمهورية الفرنسية ، و جلالة امبراطور المانيا وملك بروسيا ، و جلالة امبراطور النمسا وملك بوهيميا وملك المجر الرسولي ، وملك اسبانيا الثائبة عنه الملكة الوصية على العرش ، و جلالة ملكة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا و اميرة الهند ، و جلالة ملك ايطاليا ، و جلالة ملك الأراضي المحفظة و دوق لوكسمبرج ، و جلالة امبراطور سائر الروسيين ، و جلالة امبراطور العثمانيين .

رغبة منهم في أن يقرروا ، بصك اتفاقي ، انشاء نظام نهائي يستهدف ضمان حرية استخدام قناة السويس البحرية ، في كل الأوقات ولجميع الدول وأن يستكملوا بذلك النظام الذي خضعت له الملاحة بمقتضى فرمان حضرة صاحب الجلالة السلطان ، المؤرخ في ٢٢ فبراير ١٨٦٦ ( ٢ من ذى الحجة ١٢٨٢ ) ، والمصدق على الامتيازات الصادرة من حضرة صاحب السمو الخديوي ، قد عينوا مندوبيهم المفوضين وهم : [.....] . . . . . وهؤلاء ، بعد أن تبادلوا وثائق تفويضهم العام ووجدوها صحيحة ومطابقة للإصول المرعية ، اتفقوا على المواد الآتية : -

### المادة الأولى

تكون قناة السويس البحرية على الدوام حرة ومفتوحة ، سواء في وقت الحرب أو في وقت السلم ، ولكل سفينة تجارية أو حرية دون تمييز للجنسية .  
وتبعا لذلك ، اتفق الأطراف السامون المتعاقدون على عدم المساس بأي شكل بحرية استخدام القناة أبدا لمباشرة حق الحصر .  
ولا تخضع القناة أبدا لمباشرة حق الحصر .

### المادة الثانية

إن الأطراف السامون المتعاقدون ، اعترافا منهم بأن ترعة الماء العذب لاغنى عنها للقناة البحرية ، يسجلون التزامات حضرة صاحب السمو الخديو تجاه الشركة العالمة لقناة السويس فيما يخص ترعة الماء العذب ، وهي الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاق المؤرخ في ١٨ من مارس ١٨٦٣ ، والذي يشمل بيانا وأربع مواد .

ويلتزمون بعدم المساس بأي شكل بسلامة هذه التركة وفروعها ، التي لا يجوز أن تكون مهمتها عملا لأية محاولة لتعطيلها .

### المادة الثالثة

كذلك يلتزم الأطراف السامون المتعاقدون باحترام مواد ومؤسسات ومنشآت وأعمال القناة البحرية وترعة الماء العذب .

### المادة الرابعة

لما كانت القناة البحرية تظل مفتوحة في وقت الحرب ، كمرحى ، حتى للسفن الحربية التابعة للتجارين ، طبقا لنصوص المادة الأولى من المعاهدة الحالية ، فقد اتفق الأطراف السامون المتعاقدون على أن أى حق حربي أو أى عمل عدائي أو أى عمل يكون الغرض منه تعطيل حرية الملاحة في القناة

لا يجوز مباشرة داخل القناة وموانئ مدخلها وكذلك داخل مسافة ثلاثة أميال بحرية من هذه الموانئ ، حتى لو كانت الامبراطورية العثمانية إحدى الدول المتحاربة .

ولا يجوز للسفن الحربية التابعة للمتحاربين أن تزود أو تملأ ، داخل القناة وموانئ مدخلها ، إلا للحد الضروري جدا . وهم عبور هذه السفن في القناة في أقصر مدة طبقا للوائح السارية ، ودون توقف آخر غير ما ينبج عن ضروريات العمل . ولا يجوز أن تتجاوز مرابطتها في بورسعيد وفي مرفأ السويس أربعين ساعة إلا في حالة الرسو الاضطرابي . وفي مثل هذه الحالة تلزم بالسفر في أقرب وقت ممكن .

ويجب دائما أن تمر فترة أربع وعشرين ساعة بين خروج سفينة بحارية من أحد موانئ المدخلين وسفر سفينة تابعة للدولة المعادية .

#### المادة الخامسة

في زمن الحرب لا يجوز للدول المتحاربة أن تنزل أو تأخذ ، داخل القناة وموانئ مدخلها ، قوات أو ذخائر أو مواد حربية ، ولكن ، في حالة المانع العرضي داخل القناة ، يجوز ، داخل موانئ مدخلها ، أخذ أو إنزال قوات مقسمة إلى جماعات لا تتجاوز الواحدة منها ألف رجل مع المهمات الحربية التي تناسبهم .

#### المادة السادسة

تخضع القنائم ، في جميع الأحوال ، لنفس النظام الذي يطبق على السفن الحربية التابعة للمتحاربين .

#### المادة السابعة

لا تبقى الدول أية سفينة حربية داخل مياه القناة ( بما فيها بحيرة التمساح والبحيرات المرة ) .

ومع ذلك ، يجوز لها أن ترابط ، في موانئ المدخلين في بور سعيد والسويس ، بسفن حربية يجب ألا يتجاوز عددها اثنين لكل دولة . وهذا الحق لا يجوز أن يباشره المتطاربون .

#### المادة الثامنة

يكلف بمراقبة تنفيذ المعاهدة الحالية وكلاء الدول الموقعة عليها المعتمدون بمصر . ويجمعون عند كل ظرف يهدد سلامة القناة أو حرية المرور بها بناء على دعوة ثلاثة من بينهم ونحت رياسة عميدهم ، لإجراء التحقيقات اللازمة . ويحيطون الحكومة الخديوية بالخطر الذي يقينونه حتى تتخذ هذه الحكومة التدابير التي تكفل حماية القناة وحرية استخدامها .

وعلى أية حال ، يجمعون مرة في السنة للتحقق من سلامة تنفيذ المعاهدة . وتنفذ هذه الاجتاعات الأخيرة برياسة مندوب خاص تعينه لهذا الغرض الحكومة الامبراطورية العثمانية . ويجوز لمندوب خديوي أن يشترك أيضا في الاجتماع ويرأسه في حالة غياب المندوب العثماني .

وعليهم بصفة خاصة أن يطلبوا إلغاء كل عمل أو تعريق كل حشد ، على أحد جانبي القناة ، يمكن أن يكون الغرض منه أن يؤدي للسلب بحرية الملاحة وسلامتها التامة .

#### المادة التاسعة

تتخذ الحكومة المصرية ، في نطاق سلطاتها ، كما هي ناجمة عن الثمرانات ، وبالشرط المنصوص عليها في المعاهدة الحالية ، الاجراءات اللازمة التي تجعل على احترام تنفيذ للمعاهدة المذكورة .

وفي حالة ما إذا كانت الحكومة المصرية لا تدبر الوسائل الكافية ، فعليها الالتجاء إلى الحكومة الامبراطورية العثمانية ، وهذه تتخذ الاجراءات الضرورية لإجابة هذا الطلب ، وتبلغ ذلك إلى علم الدول الأخرى الموقعة على تصريح لندن المؤرخ في ١٧ من مارس ١٨٨٥ ، وتتفاهم معها ، عند الزوم ، في

.. هذا الموضوع . ولا تكون أحكام المواد ٤٤ ، ٥٤ ، ٧٤ ، ٨٤ عقبة أمام الإجراءات التي تتخذ تطبيقاً للمادة الحالية .

#### المادة العاشرة

وكذلك لا تكون أحكام المواد ٤٤ ، ٥٤ ، ٧٤ ، ٨٤ عقبة أمام الإجراءات التي يضطر حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان وحضرة صاحب البينمو الخديو ، باسم حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان ، وفي حدود القربانات الممنوحة لسموه ، إلى اتخاذها ، بقوانينها الخاصة ، لتأمين الدفاع عن مصر وإقرار النظام العام .

وفي حاله ما إذا اضطر حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان أو حضرة صاحب السمو الخديو إلى الاستفادة من الاستثناءات المذكورة في المادة الحالية ، فإنه يجب على الحكومة الامبراطورية العثمانية أن تحيط الدول الموقعة على تصريح لندن علماً بذلك .

ومن المتفق عليه أيضاً أن أحكام المواد الأربع المذكورة لا تنعقد ، بأية حال ، الإجراءات التي ترى الحكومة الامبراطورية العثمانية ضرورة اتخاذها ، بقوانينها الخاصة لضمان الدفاع عن ممتلكاتها الأخرى الواقعة على الشاطئ الشرقي للبحر الأحمر .

#### المادة الحادية عشرة

إن الإجراءات التي تتخذ في الحالات المذكورة في المادتين ٩ ، ١٠ من المعاهدة الحالية يجب ألا تنعقد جرية استخدام القناة .

وفي نفس هذه الحالات ، يحرم إنشاء تحصينات دائمة تقام خلافاً لأحكام المادة ٨ .

#### المادة الثانية عشرة

تتفق الأطراف السامون المتعاقدون ، تطبيقاً لمبدأ المساواة فيما يتعلق بحرية استخدام القناة ، وهو المبدأ اللتين يشكلان أحد أسس المعاهدة الحالية ، على

ألا يسعى أى واحد منهم، للحصول على فوائد إقليمية أو تجارية أو امتيازات  
في الترتيبات الدولية التي قد تم مستقبلا فيما يتعلق بالقناة .  
ومع هذا تصان حقوق تركيا باعتبارها الدولة صاحبة الإقليم .

#### المادة الثالثة عشرة

فيما عدا الالتزامات المنصوص عليها صراحة في نصوص المعاهدة الحالية ،  
ليس هناك أى أساس بحقوق السيادة التي خضرة صاحب الجلالة الامبراطورية  
السلطان وبحقوق وامتيازات حضرة صاحب السمو الخديوي كاهي ناجمة عن الفرمانات .

#### المادة الرابعة عشرة

يتفق الأطراف السامون المتعاقدون على أن الإلتزامات الناتجة عن المعاهدة  
الحالية لا تعدد بمدة صكوك امتياز الشركة العالمية لقناة السويس .

#### المادة الخامسة عشرة

لا تعوق شروط المعاهدة الحالية الاجراءات الصحية المعمول بها في مصر .

#### المادة السادسة عشرة

يصعد الأطراف السامون المتعاقدون بأن يبلغوا المعاهدة الحالية للدول التي  
لم توقعها ويدعونها للانضمام إليها .

#### المادة السابعة عشرة

يصديق على المعاهدة الحالية ويتم تبادل وثائق التصديق عليها في مدة شهر  
أو أقل إن أمكن .

وإثباتا لا تقدم وقع المفوضون هذه المعاهدة ووضعوا عليها أختامهم .  
تم بالإستانة في اليوم التاسع والعشرين من شهر أكتوبر سنة ألف وثمانمائة  
وثمانية وثمانين .

توقيعات المتدوين .

(٢٠) التحفظ البريطاني<sup>(١)</sup>

على إتفاقية الآستانة المبرمة في ٢٩ من أكتوبر ١٨٨٨  
( يرى مندوبو بريطانيا العظمى ، وهم يقدمون نص معاهدة ك نظام نهائي  
يراد به ضمان حرية استخدام قناة السويس ، أن من واجهم تقديم تحفظ عام  
على تطبيق هذه النصوص فيما إذا تعارضت مع الحالة المؤقتة والاستثنائية  
التي توجد بها مصر الآن ، وإذا كان من شأنها عرقلة حرية حكومتهم في  
العمل أثناء احتلال مصر بقوات صاحبة الجلالة البريطانية ) .

(٢١) التنازل عن التحفظ البريطاني على إتفاقية الآستانة

في الوفاق الودي بين بريطانيا وفرنسا في ٨ من أبريل ١٩٠٤

المادة السادسة

« ضمانا لحرية المرور بقناة السويس تعلن حكومة صاحب الجلالة البريطانية  
قبولها لنصوص المعاهدة المبرمة في ٢٩ من أكتوبر ١٨٨٨ ووضعها موضع  
التنفيذ . ولما كان في هذا ما يضمن حرية المرور بالقناة لهذا يظل موقفا

---

(١) انتهت الحكومة البريطانية أثناء اعداد وصياغة المعاهدة الى أن في بعض موادها  
ما يفيد سلطتها على القناة وعل مصر عقدت لمن هذا التتيد بتتخيط قدمه باسم المندوبان  
البريطانيان في لجنة باريس بجلسة اللجنة العامة المنعقدة في ١٣ من يونيو ١٨٨٥ وقد  
لازم هذا التحفظ البريطاني إتفاقية الآستانة في مراحل تحضيرها الى ان تم التوقيع عليها  
واصبح ملحقا بها بعد أن قبلته الدول التي وقعت بها .

ويعتضي هذا التحفظ يكون لبريطانيا أن تتدخل من نصوص الإتفاقية ، كلها أو بعضها ،  
إذا كان تطبيقها يتعارض مع مقتضيات احتلالها لمصر ويطل حريتها في العمل في فترة قيام  
هذه الحالة الاستثنائية . ولما يرى بعض رجال القانون الدولي العام أن هذه الإتفاقية كانت  
أقرب الى أن تكون موقوفة التنفيذ برمتها بالنسبة لبريطانيا .



تنفيذ الجملة الاخيرة من الفقرة الأولى وكذلك الفقرة الثانية من المادة الثامنة من المعاهدة المذكورة « (١).

### ( ٢٢ ) قناة السويس

في معاهدة التحالف بين مصر

وبريطانيا ٢٦ من أغسطس ١٩٣٦

مادة ٨ - بما أن قناة السويس الذي هو جزء لا يتجزأ من مصر هو في نفس الوقت طريق عالمي للمواصلات كما هو أيضا طريق أساسي للمواصلات للأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية ، فالي أن يمين الوقت الذي يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصري أصبح في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حزية الملاحة على القناة وسلامتها التامة يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الامبراطور بأن يضع بحوار القناة بالمنطقة المحددة في ملحق هذه المادة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القناة . ويشمل ملحق هذه المادة تفاصيل الترتيبات الخاصة بتنفيذها .

(١) في أثناء المفاوضات التي دارت بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية لصيغة الخلافة بين الدولتين طلبت الحكومة الفرنسية أن تنازل الحكومة البريطانية عن التحفظ على اتفاقية الامتانة سنة ١٨٨٨ فأبدت انها لم استمداها لتنازل عنه لا تسلم بما عجزت عنه المادة الثامنة من عقد اجتماعات دورية سنوية يحضرها ممثلو الدول في مصر برئاسة مندوب خاص من تركيا للنظر في سلامة تنفيذ المعاهدة وحتى لا يكون هذا التدبب سببا في وضع العراقيل الحثية امام سياسة الاحتلال في مصر .

وبهذا التنازل زال ما كل يترض التنفيذ الحقيقي للاتفاقية ويرى بعض رجال القانوق الدول العام ان ٨ من ابريل ١٩٠٤ ، وهو تاريخ الوفاق الودى ، هو التاريخ الرسمى لوضع اتفاقية سنة ١٨٨٨ موضع التنفيذ .

ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال فأى حال من الأحوال ،  
كما أنه لا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .  
ومن المتفق عليه أنه إذا إختطف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة القشرين  
سنة المحددة فى المادة السادسة عشرة على مسألة ما إذا كان وجود القوات  
البريطانية لم يعد ضروريا ، لأن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن  
يكفل بمفرده حرية الملاحة على القتال وسلامتها التامة فان هذا الخلاف يجوز  
عرضه على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقا لأحكام عهد العصبة المنفاذة  
وقت توقيع هذه المعاهدة أو على أى شخص أو هيئة للفصل فيها طبقا للإجراءات  
التي قد يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .

### ( ٢٣ ) قناة السويس

فى إتفاقية الجلاء بين مصر والمملكة المتحدة

فى ١٩ من أكتوبر ١٩٥٤

مادة ٨ : تقر الحكومتان المتعاقدتان أن قناة السويس البحرية التى هى  
جزء لا يجزأ من مصر طريق مائى له أهميته الدولية من النواحي الاقتصادية  
والتجارية والاستراتيجية ، وتعربان عن تصميمهما على إحترام الاتفاقية التى  
تتكفل حرية الملاحة فى القناة الموقع عليها فى القسطنطينية فى التاسع والعشرين  
من أكتوبر سنة ١٨٨٨ .

(٢٤) قرار جمهورى رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦

بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القرارات الصادرين فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٤ و ٥ يناير سنة ١٩٥٦ بشأن الامتياز الخاص بإدارة مرفق المرور بقناة السويس وبتأسيس شركة مساهمة مصرية للقيام عليه .

وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بشأن التزام المرافق العامة ،  
وعلى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى ،  
وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ،  
وعلى ما اقرته مجلس الدولة ،

أصدر القانون الآتى

مادة « ١ »

تؤمم الشركة العالمية لقناة السويس ( شركة مساهمة مصرية ) وينقل إلى الدولة جميع ملها من أموال وحقوق وما عليها من التزامات وتحمل جميع الهيئات واللجان القائمة حالياً على إدارتها ويعرض المساهمون وحصة حصص التأسيس عما يملكونه من أسهم وحصص بقيمتها مقدرة بحسب سعر الاقبال السابق على تاريخ العمل بهذا القانون فى بورصة الأوراق المالية بإريس .  
ويتم دفع هذا التعويض بعد إتمام استلام الدولة لجميع أموال وممتلكات الشركة المؤممة .

## مادة (٢٢)

يحول إدارة مرفق المرور بقناة السويس هيئة مستقلة تكون لها الشخصية الاعتبارية وتلحق بوزارة التجارة . ويصدر بتشكيل هذه الهيئة وتحديد مكافآت أعضائها قرار من رئيس الجمهورية ويكون لها في سبيل إدارة المرفق جميع السلطات اللازمة لهذا الغرض دون التقيد بالنظم والأوضاع الحكومية . ومع عدم الإخلال برقابة ديوان المحاسبة على الحساب الختامي تكون للهيئة ميزانية مستقلة يتبع في وضعها القواعد المعمول بها في المشروعات التجارية . وتبدأ السنة المالية في أول يولية وتنتهي في آخر يولية من كل عام . وتحدد الميزانية والحساب الختامي بقرار من رئيس الجمهورية . وتبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ العمل بهذا القانون وتنتهي في آخر يولية سنة ١٩٥٧ . ويجوز للهيئة أن تدب من بين أعضائها واحدا أو أكثر لتنفيذ قراراتها أو للقيام بما تعهد اليه من أعمال .

كما يجوز لها أن تؤلف من بين أعضائها أو من غيرهم لجانا فنية للاستعانة بها في البحوث والدراسات .

ويمثل الهيئة رئيسها أمام الجهات القضائية والحكومية وغيرها ويتوب عنها في معاملاتها مع الغير .

## مادة (٣)

تجسد أموال الشركة المؤممة وحقوقها في جمهورية مصر وفي الخارج ويحظر على البنوك والهيئات والأفراد التصرف في تلك الأموال بأي وجه من الوجوه أو صرف أى مبلغ أو أداء أية مطالب أو مسحقات عليها إلا بقرار من الهيئة المنصوص عليها في المادة الثانية .

مادة « ٤ »

تحتفظ الهيئة بجميع موظفي الشركة المؤتممة ومستخدميهá وعمالها الحاليين  
وعليهم الاستمرار فى أداء أعمالهم ولا يجوز لأى منهم ترك عمله أو التخلّى  
عنه بأى وجه من الوجوه أو لأى سبب من الأسباب إلا باذن من الهيئة  
المخصوص عليها فى المادة الثانية .

مادة « ٥ »

كل مخالفة لأحكام المادة الثالثة يعاقب مرتكبها بالسجن وبغرامة توازى  
ثلاثة أمثال قيمة المال موضوع المخالفة وكل مخالفة لأحكام المادة الرابعة  
يعاقب مرتكبها بالسجن فضلا عن حرمانه من أى حق فى المكافأة أو المعاش  
أو التعويض .

مادة « ٦ »

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ، ويعمل به  
من تلديخ نشره ولوزير التجارة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .  
يصمم هذا القرار بخاتم الدولة . ويتخذ كقانون من قوانينها .

## (٢٥) التنظيم الاقليمي المصري الافرادى

### لقناة السويس

أولاً - رسالة من وزير خارجية مصر إلى سيادة داج همرشلد  
السكرتير العام للأمم المتحدة

( ٢٤ أبريل ١٩٥٧ )

### يا صاحب السيادة

يسر الحكومة المصرية أن تعلن أن قناة السويس أصبحت الآن مفتوحة  
للملاحة المعتادة ، وبهذا تصبح مرة ثانية حلقة الاتصال بين شعوب العالم في  
خدمة قضية السلام والرفاهية . وتود الحكومة المصرية أن تعرب عن تقديرها  
وامتنانها للجهود التي بذلتها دول العالم وشعوبه التي ساهمت في إعادة فتح  
القناة للملاحة المعتادة ، وكذلك الأمم المتحدة التي أمكن بفضل جهودها  
تطهير القناة بسلام وفي وقت قصير .

وقد حدثت الحكومة المصرية في مذكرة لها بتاريخ ١٨ مارس  
سنة ١٩٥٧ القواعد الأساسية بشأن قناة السويس والترتيبات الخاصة بتشغيلها .  
ونصت المذكرة على إصدار بيان مفصل آخر عن هذا الموضوع .

وتحقيقاً لما سلف أتشرف بأن أرفق مع هذا صورة من البيان الذي  
أصدرته الحكومة المصرية اليوم بمقتضى اشتراكها في اتفاقية القسطنطينية  
لعام ١٨٨٨ وفيهما لقرار مجلس الأمن الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٦  
وما يتفق مع البيانات التي ألفتها في هذا الشأن أمام المجلس .

وأتشرف بأن استرعى انتباه سيادتكم إلى الفقرة الأخيرة من البيان التي  
تنص على إيداعه وتسجيله لدى سكرتارية الأمم المتحدة . وإن البيان

بما يضمنه من التزامات يؤلف وثيقة دولية والحكومة المصرية ترجو أن  
تسبلوه وتسجلوه بهذا الوضع .

وأنى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم فائق التقدير .

المخلص لكم - محمود فوزى

وزير خارجيه مصر

ثانيا - بيان بالتنظيم الإقليمي المصرى الاتحراى

لقناة السويس

تعلم الحكومة المصرية أيضاها للمبادئ، التى ضمنتها مذكرتها بتاريخ  
١٨ مارس سنة ١٩٥٧ وحسب اتفاقية القسطنطينية عام ١٨٨٨ وميثاق الأمم  
المحدة البيان التالى حول قناة السويس ونظام ادارتها .

(١) تأكيد الاتفاقية :-

تظل سياسة حكومة مصر الناجية وهدفها الأكيد احترام نص وروح  
اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ وما ينشأ عن هذا من حقوق والتزامات .  
وستواصل الحكومة المصرية احترامها ومراعاتها وتنفيذها .

(٢) مرعاة الاتفاقية وميثاق الأمم المتحدة :-

الحكومة المصرية إذ تؤكد عزمها على احترام نص وروح اتفاقية  
القسطنطينية لعام ١٨٨٨ والتزامها بميثاق ومبادئ الأهداف الأمم المتحدة لمؤقتة  
أن بقية الموقعين على الإتفاقية المذكورة وجميع الآخرين المعنيين بالأمر  
ستتعاونهم نفس الروح .

(٣) حرية الملاحة ، الرسوم تخمين القناة :-

والحكومة المصرية مصممة بوجه خاص على :-

أ - إيجاد ملاحة حرة مستمرة والاحتفاظ بها لجميع الأمم في حدود إتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ ووفقاً لأحكامها .

ب - أن يظل دفع رسوم المرور طبقاً لآخر إتفاقية . وهي التي أبرمت في ٢٨ أبريل ١٩٣٦ بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس البحرية ، وإذا حدثت زيادة في الرسوم خلال إثني عشر شهراً فلن تتجاوز هذه الزيادة ١٠ ٪ ، أما أية زيادة أكثر من هذا الحد فتم بطريق المفاوضات ، وإذا تمذر الوصول إلى إتفاق بهذه الطريقة فيلجأ إلى التحكيم كما هو موضح في الفقرة السابقة ( ب ) .

ج - أن تصان القناة وتطور طبقاً لمقتضيات الملاحة الحديثة ، ويتضمن برنامج صيانة القناة وتطورها البرنامج الثامن والتاسع لشركة قناة السويس البحرية وما يدخل عليهما من تحسينات يرى ضرورتها .

#### (٤) التشغيل والإدارة :

سيقوم الهيئة المستقلة لقناة السويس التي أنشأتها الحكومة المصرية في ٢٦ يوليو ١٩٥٦ بإدارة وتشغيل القناة . وتنظر الحكومة المصرية في جهة إلى مزيد من تعاون دول العالم لجعل قناة السويس أكثر فائدة . ولتحقيق هذا الغرض ترحب الحكومة المصرية وتشجع التعاون بين هيئة قناة السويس ويمثلي الملاحة والتجارة .

#### (٥) النظام المالي :

أ - تدفع الرسوم مقدماً لحساب هيئة قناة السويس في أي بنك تختاره الهيئة لهذا الغرض وقد فوضت الهيئة البنك الأهلي المصري للقيام بهذه المهمة ، وتجري الآن مباحثات بين الهيئة وبنك التسويات الدولية بشأن قبوله الرسوم لحسابها



ب - تقوم هيئة قناة السويس بدفع ٥ ٪ من جملة الإيرادات للحكومة المصرية كرسم إمتياز .

ج - تقوم هيئة قناة السويس بإنشاء صندوق يسمى بصندوق رأس مال القناة وتحسينها يدفع فيه ٢٥ ٪ من جملة الإيرادات . وسيضمن هذا الصندوق أن يكون تحت تصرف هيئة قناة السويس موارد كافية لمواجهة حاجات التحسين والمصروفات التي تحتاج إليها الهيئة للاضطلاع بالمسؤوليات التي أخذتها على عاتقها واعتزمت القيام بها على أحسن وجه .

#### (٦) لائحة القناة :

إن القواعد التي تعمل القناة وفقا لما جمعت كلها في لائحة القناة التي هي في الواقع قانون القناة . وستعطي الجهات المعنية بأي تغيير يحدث في هذه اللائحة وسيعالج أى تغيير يؤثر بأي شكل في المبادئ أو الالتزامات التي يضمنها هذا البيان ويكون موضوع اعتراض أو شكوى لهذا السبب بحسب الاجراء المنصوص عليه في الفقرة السابقة (ب) .

#### (٧) التفرقة في المعاملة والشكاوى المتعلقة بلائحة القناة :

أ - عملا بالمبادئ التي نصت عليها إتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ لا يستطيع هيئة قناة السويس بأية حال أن تمنح لأية سفينة أو شركة أو طرف من الأطراف أى امتياز أو رماية لا تمنح للسفن أو الشركات أو الأطراف الأخرى في ظروف مشابهة .

ب - في حالة وجود شكوى حول التفرقة في المعاملة أو خرق للائحة القناة يرجع الطرف المتقدم بالشكوى إلى هيئة قناة السويس التي تنظر فيها وتعمل على حلها . وفي حالة عدم الوصول إلى حل للشكوى باتباع هذه الطريقة يمكن عرض المسألة بحسب رغبة الطرف المتقدم بالشكوى إلى هيئة

قال السويس إلى محكمة تحكيم تكون من عضوريهه الطرف الشاكي وعضو ترشحه الهيئة وعضو ثالث يختاره الاثنان . وفي حالة عدم الاتفاق على العضو الثالث يقوم رئيس محكمة العدل الدولية باختيار هذا العضو بطلب من أحد الطرفين المذكورين .

ج - تصدر قرارات محكمة التحكيم حسب رأى أغلبية أعضائها وتكون القرارات ملزمة للأطراف عند ما تصدر ويجب تنفيذها بحسن نية .  
د - تدرس الحكومة المصرية ما يتبع من إجراءات مناسبة لمعرفة الوقائع والتشاور وكذلك للتحكيم في الشكاوى الخاصة بلائحة القناة .

#### (٨) التعويضات والمطالب :-

إن مسألة التعويضات والمطالب المتصلة بأميم شركة قناة السويس البحرية سوف تعرض للتحكيم طبقا للمران الدولي القائم .

#### (٩) المنازعات . الخلافات . الناشئة عن الاتفاقية وهذا البيان :

أ - ستسوى المنازعات والخلافات الناشئة عن اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ وهذا البيان طبقا لميثاق الأمم المتحدة .

ب - ستحال الخلافات الناشئة بين الأطراف حول تفسير أو تطبيق نصوص اتفاقية سنة ١٨٨٨ إلى محكمة العدل الدولية إذا لم تحل . وسوف تتخذ الحكومة المصرية الخطوات اللازمة لقبول حكم محكمة العدل الدولية الملزم طبقا لأحكام المادة ٣٩ من لائحة هذه المحكمة .

#### (١٠) الوضع القانوني لهذا البيان :-

تصدر الحكومة المصرية هذا البيان الذي يؤكد من جديد اتفاقية القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ كما يطالبها نصها وروحها ، كتصريح عن رغبتها وعزمها

على أن تجعل من قناة السويس ممرا مائيا صالحا ووافيا يربط شعوب العالم  
ويخدم قضية السلام والرفاهية .  
وهذا البيان بما يحوى من التزامات يكون وثيقة دولية ، وسوف يودع  
وسجل لدى سكرتارية الأمم المتحدة .

( ٢٦ ) تصريح صادر من مصر

مصر تقبل الولاية الجبرية لمحكمة العدل الدولية  
في جميع المنازعات التي تنشأ عن تطبيق الفقرة ٩ (ب) من التنظيم الاقليمى  
المصرى الاقترادى لقناة السويس  
( ١٨ من يوليو سنة ١٩٥٧ )

حضرة صاحب السعادة السكرتير العام للأمم المتحدة .  
بالاشارة إلى خطابى المرسل لكم فى ٢٤ من ابريل ١٩٥٧ الخاص بالتصريح  
الذى أعلسته فى نفس اليوم حكومة جمهورية مصر عن قناة السويس والتزيمات  
لتشغيلها ، وتمشيا مع أهداف الفقرة ٩ (ب) من التصريح ، أتشرف بأن أرفق  
تصريحا عن الولاية الجبرية لمحكمة العدل الدولية طبقا للمادة ٣٦ فقرة ب من  
القانون الاساسى للمحكمة .

ولى الشرف فى أن أجدد لسعادتكم أسمى عبارات تقديرى العميق .  
وزير خارجية جمهورية مصر  
محمود فوزى

١٨ من يوليو ١٩٥٧

تصريح

أنا - محمود فوزى وزير خارجية جمهورية مصر - أعلن بالنيابة عن حكومة  
جمهورية مصر أنه طبقا للمادة ٣٦ فقرة ٢ من القانون الأساسى لمحكمة العدل

الدولية، ونميشيا وتحقيقا لأهداف الفقرة ٩ (ب) من تصريح حكومة جمهورية مصر المؤرخ في ٢٤ من إبريل ١٩٥٧ عن «قناة السويس والترتيبات لتشغيلها» أعلن أن حكومة جمهورية مصر تقبل - بشرط المعاملة بالمثل وبدون حاجة إلى إتفاقية خاصة - الولاية الجبرية بالنسبة لجميع المنازعات القانونية التي قد تنشأ عن تطبيق الفقرة ٩ (ب) من التصريح أعلاه والمؤرخ في ٢٤ من إبريل ١٩٥٧ على أن يسرى هذا القبول من ذلك التاريخ .

## المجموعة الخامسة

### مصر والاحلال والحماية

(١) المذكرة المشتركة في ٧ يناير ١٨٨٢<sup>(١)</sup>

في ٨ يناير سنة ١٨٨٢ توجه سير إدوار مالت معتمد إنجلترا وميسيو سنكفكس المتحد الفرنسي مجتمعين إلى سراي عابدين وقدما إلى الخديو مذكرة مشتركة من الدولتين مؤرخة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ مكتوبة بصيغة رسالة برقية من وزارة خارجية كل منها إلى معتمدها في مصر ، وأبلغاها أيضا إلى شريف باشا ، وهذا نصها :

« كلفتم غير مرة بأن تنهوا إلى علم الخديو وحكومته إرادة فرنسا وإنجلترا وعزمها على تأييده للغالب على الضغوبات المختلفة التي قد تعرض لإتظام الشؤون العامة في مصر .

إن الحكومتين على تمام الاتفاق في هذا الصدد ، وأن الحوادث الأخيرة ، وبخاصة الأمر الصادر من الخديو بإجتماع مجلس النواب ، قد هيأت الفرصة لتبادلها الآراء مرة أخرى في هذا الشأن ، فالمرجو أن تبلغوا توفيق باشا بالإشتراك مع سير إدوار مالت الذي كلف بمثل ما كلفتم به ، بأن الحكومتين الفرنسية والإنجليزية تعتبران أن تثبيت سمو الخديو على العرش طبقا لأحكام القوامات التي قبلتها الدولتان رسميا هو الضمان الوحيد في الحال والاستقبال لاستقبال النظام ، ولتقدم سعادة مصر ورقاهيتها التي بهم فرنسا وإنجلترا أمراها ، والحكومتان متفقتان تمام الاتفاق على بذل جهودهما المشتركة لتقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية التي قد تهدد النظام القائم في مصر ، ولا يخامرهما

شك في أن المهر بزمها في هذا الصدد سيكون له أثره في انتفاء الأخطار التي يمكن أن تستهدف لها حكومة الخديو ، ومن المحقق أن هذه الأخطار ستلي من فرنسا وإنجلترا اتحادا وثيقا للتغلب عليها ، وتعتقد الحكومتان أن محور الخديو يجد من هذه التأكيدات الثقة والطمأنينة والقوة التي هوفى حاجة إليها إليها لإدارة شؤون الشعب المصري والبلاد المصرية .»

## (٢) المذكرة المشتركة (١)

في ٦ فبراير سنة ١٨٨٢

استقبلت الدوائر السياسية الإنجليزية والفرنسية إعلان دستور سنة ١٨٨٢ بالسيف والسياسة ، وأرسل الرقبان الأوربان كولفن ودي بلنير مذكرة مشتركة بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٨٨٢ أي عقب تأليف وزارة البارودي اليومية وقبيل إعلان الدستور يوم واحد اعتراضا فيها على هذا الانقلاب ، وتجلت في مذكرتها روح التبرم بالنظام الدستوري بأكمله والتعقبة من تحويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وتخفيض حكومتيهما على محاربة هذا النظام ، وهذا نصه :

« عندما صدرت المذكرات للنظمة لاختصاصات الرقابة التناحية ، كانت السلطة الحقيقية في يد الخديو ، وفي يد الوزراء بطريق النيابة عنه ، فأمكن الأكفاء بإعطاء الرقبين العموميين الحق في إصدار آراء وملاحظات ، وكان مقروضا أن يعمل بارائهما ، وقد تحقق ذلك وتقدمت حالة البلاد المالية بعد أن كانت منذ سنتين في غاية الخطورة ، أما الآن فقد تغير ميزان السلطة إذ تحولت إلى مجالس النواب وإلى بعض الرؤساء العسكريين الذين يخضع المجلس

لنفوذهم ، وقد أدى هذا الانقلاب إلى تغيير خطير في نظم الدولة ، فان سلطة الخديو والوزارة التي تزعزت بآثار ثورة الجيش في أول فبراير سنة ١٨٨٢ . قد استمرت في الضعف يوما بعد يوم ، ووصلت الأمور في هذا العدد إلى أن مجلس النواب الذي كان في عهد الخديو السابق ( اسماعيل باشا ) أداة مطواعة في يده ، وكان يقر ما يعرض عليه من النظم المالية على ما فيها من الجور وما تؤدي إليه من فادح الأضرار ، أصبح لا يتردد اليوم في التمسك بحقوق ومطالب تناقض حالة البلاد الاجتماعية ، حتى وصل به الأمر إلى أن اضطر الخديو إلى تغيير الوزارة التي كانت حائزة لثقته ، ونحبت ضغط بعض الضباط لإضطر أن يعهد برئاسة الوزارة إلى وزير الحرية وأصبحت سلطة الخديو لا وجود لها .

وفي هذه الظروف المالية لا فائدة من التصريح من جانب الحكومة المصرية بأنها لا تتولى المساس بسلطة الرقيين ، فان هذه السلطة ستسير في طريق الزوال لاحتالة إذا أصبحت وجها لوجه أمام مجلس نواب وجيش ، لا أمام الخديو ووزرائه الذين يعينهم باختياره ، ذلك أن الخديو ووزرائه لم يكونوا يستطيعون أن يتحملوا أمام الدوائر والحكومات الأجنبية مسؤولية أعمال يعترض عليها الرقيين ، وكان هذا هو الضمان الوحيد لسلطتنا ، وكان ضمانا كافيا حتى اليوم ، ولكنه أصبح الآن خياليا أمام وزراء المجلس الثياني والجيش ، إذ ليس عليهم من سلطان سوى نفوذ الرؤساء العسكريين والنواب الذين يستمدون منهم السلطة ، وهذا ما وقع الآن ، لأن الوزارة التي تألفت حديثا قد استقر عزمها على تحويل مجلس النواب حتى تقرير الميزانية رغم المعارضة المصرية . في ذلك من الرقيين ، ولا يغيب عن الذهن أن وزارة شريف باشا لم تنسأ إلا لأنها لم تنشأ إغفال المعارضة التي بدت من الحكومتين الإنجليزية والفرنسية في

هذا الصدد ، فقبول الجمالة المستأجرة هو تسليم بالبحث الخطير الذي يهيب نفوذ إنجلترا وفرنسا ، وبعبارة أخرى هو إلغاء قوذ الرقيين الذين ليس لهم من السلطة إلا ما يستمدانه من حكومتيهما ، ومن مخطئ الرأي والاسترسال وراء الأوهام ألا نلمح في هذا التغيير مقدمات محتومة لسلسلة من التغيرات لا تبقى على شيء من الإصلاحات المالية التي تمت خلال السنوات الأخيرة ، ومن الجلي من الآن أن تنبأ بقرب وقوع الارتباكات المالية من جديد ، تلك الارتباكات التي عاجلتها لجنة التحقيق العليا ولجنة التصفية .

القاهرة في ٦ فبراير سنة ١٨٨٢

توقيع الرقيين

بانيير - كولن

(٣) للذكرة المشتركة (١)

في ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢

و إن قنصلي فرنسا وبريطانيا العظمى الموقعين على هذا يحيطان علم عطفوتكم بأنه من حيث إن ماطفة الوطنية حملت سلطان باشا رئيس مجلس النواب ، وكذا رغبته في تأييد سلم مصر ورقايتها على عرض الشروط الآتية على عطفوتلو محمود سامي باشا البارودي رئيس مجلس النظار ، إذ رأى أنها الوسيلة الوحيدة لوضع حد لحالة الاضطراب في مصر وهذه الشروط هي :

(١) إبعاد سعادة عرابي باشا مؤقتا من مصر مع بقاء رتبته ومرتباته .

(٢) إرسال كل من علي باشا فهمي وعبد العال باشا إلى داخل مصر مع بقاء رتبتهما ومرتباتهما .



### (٣) إستقالة الوزارة الحالية .

وقد رأينا أن هذه الشروط لا فيها من روح الاعتدال تمنع المصائب التي تستهدف لها مصر ، فهما باسم حكومتيهما وبفويض منهما يصطحبان حضرة رئيس مجلس النظار وزملاءه بقبولها ، وعند الاقتضاء يشترطان تنفيذها ، وليس لحكومتنا فرنسا وإنجلترا غاية من التدخل في شئون مصر سوى حفظ الحالة الحاضرة المقررة Status-Quo وبالتالي أن يعيدنا الخديو السلطة المختصة به ، إذ بدونها يخشى على هذه الحالة المقررة ، وبما أن توسط الدولتين ليس مبنيًا على حب الانتقام والتشفي ، فسيبذلان الجهد في صدور عفو عمومي من الحضرة الخديوية وسيهران على تنفيذ هذا العفو .

( الإبقاء ) سنكتفكس — مالت

### (٤) رد الوزارة المصرية (١)

في ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢

قررت الوزارة رفض مطالب الدولتين ، وأرسلت الرد الآتي إلى القنصلين في ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ :

« يتشرف ناظر خارجية الجنتاب الخديو بأن يعرض ما يأتي جوابا على اللائحة التي قدمها قنصلا جنرال فرنسا وبريطانيا العظمى في ٢٥ مايو لرئيس مجلس النظار فيقول : « إن سعادة سلطان باشا صرح أمس أمام الوزراء عند إعتقاد مجلسهم بأنه أعاد على رئيس مجلس الوزراء ذكر محادثة جرت بينه وبين قنصل جنرال فرنسا ، وأنه لم يبدأ بذكر مقترحات أو إشارات لا يهتبه أن يقدمها ولا يندبها باسمه الشخصي ، ولا يصفه كونه رئيس مجلس النواب ، فإن هذا المجلس غير ملتمم الآن ، أما الطلبات المدونة في اللائحة التي قدمها قنصلا إنجلترا وفرنسا فتعلق بمسائل داخلية تختص بالأمور الإدارية التي إعترفت

(١) الكتاب الأصغر سنة ١٨٨٢ . وثيقة رقم ١٤٣ .

الدول الكبرى دائماً بأن حرية العمل فيها من خصائص الحكومة المصرية، ولا يمكن للحكومة الجنب الخديو أن تدخل في باب المناظرات والمباحثات في هذه القضايا بدون التصدي على القرمات السلطانية والمعاهدات الدولية التي حددت مقام مصر المخصوص ، وبدون تقض القوانين الشورية لهذه البلاد التي هي أعظم كفالة تتكفل ببقاء الحال على ما هي عليه، نعم إن حكومة الجنب الخديو تعذر نفسها سعيدة باتباع المشورات الحسنة التي يشير بها وكيلها فرنسا وبريطانيا العظمى ، ولكنها تأسف لعدم إمكانها في هذه الحالة الحاضرة أن تبادر كعادتها بتلبية المطالب المذكورة في اللائحة المقدمة ، وإذا كانت ترى حكومتها فرنسا وإنجلترا أن هذه المسألة الموضحة في لائحة وكيليهما السياسيين في القاهرة لا تمس الإدارة الداخلية ، ولكنها تختص بالسياسة العمومية وجب أن تعرض هذه المسألة على الدولة العظمى التي جعلت مصر تحت سيادتها أعنى تركيا .

#### ( ٥ ) إستقالة محمود فهمي البارودي

في ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢

قبل الخديو توفيق مطالب الدولتين فقدم البارودي كتاب استقالته في ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ :

« بلغنا أن جنابكم العالي عند وصول الدونتين الانكليزية والفرنساوية بأنكم حررتم إلى الآستانة بطلب التعليقات ، ولما كنا منتظرين ورود جواب من الباب العالي وإذا بقنصلي فرنسا وبريطانيا قدما لحضرة رئيس مجلس نظاركم لائحتهم بتاريخ ٢٥ مايو ، وبناء على أوامر جنابكم العالي اجتماعنا والتأم مجلسنا وقرر الجواب للرفق مع هذا ، وعندما توجهنا إلى جنابكم العالي لاستشارتكم أخبرتمونا بأنكم قدام لائحة وكيلي فرنسا وبريطانيا العظمى ، وهذا القبول مبين لما أجمع عليه رأى كل النظار إجماعاً كلياً ، فإن قبول تدخل الدول

الأجنبية في هذه القضية يس بحقوق الحضرة السلطانية ، وبناء على ذلك  
تتشرف بأن تقدم لجنابكم استفتاءنا جميعا .

الامضاءات : ( محمود سامي ) ( مصطفى فهمي ) ( أحمد عرابي )  
( محمود فهمي ) ( عبد الله فكري ) ( حسن شريفي ) ( هلي صادق )

(٦) منشور الخديو توفيق

عقب إسقالة البارودي

« بما أن هيئة النظار الحاضرة إستعفت وصار قبول إستئنافها ، فليكن  
معلوما ذلك لديكم لتصرفوا جهدكم واقتداركم في المحافظة التامة منكم ومن  
مأموري المديرية الموكلة لإدارتهم ، والدقة والانتباه لحسن سير الأشغال  
والمصالح المتعلقة بكم ، كما أنه من حيث إن المراكب الحرية الأجنبية التي  
حضرت إله الإسكندرية لم يكن حضورها إلا بوجه سلمي فقط ، ولم يكن  
هناك شيء آخر خلاف ذلك فليس هناك لزوم لإرسال أحد من عساكر  
الإمدادية الذين صار طلبهم أخيراً بمعرفة الجهادية ، بل إن الوجود منهم  
تحت الحضور لهذا الطرف يصعب إعادته لبلده ، والذي تحت الحضور من البلاد  
يتنبه بصرف النظر عن حضوره ، وإعلان المراكز والأقسام بالتنبيه على  
مشايخ وعمد البلاد بهذا المضمون للعلم بعدم الاقتضاء لجمع عساكر ، وإنتباه  
كل لأشغاله وزراعته بدون إشغال في غير ذلك ، هذا وإن الأمور المهمة التي  
كان قد جرى العرض عنها لنظاره الداخلية يجب أن تعرض من الآن على  
معيّننا إلى أن تشكل هيئة نظارة جديدة كما هو مطلوبنا . »

( إضاء ) محمد توفيق

(٧) إنذار الأميرال سيمور<sup>(١)</sup>

في ٦ يوليو سنة ١٨٨٢

البارجة اهفيسيل في ٦ يولييه سنة ١٨٨٢

صاحب السعادة - أتشرف بإخباركم أنى علمت من طريق رسمى أنه قد صار البارجة تركيب مدفعين جديدين أو أكثر فى خطوط الدفاع القائمة على البحر، وأن بعض إستعدادات حرية قد عملت فى واجهة الإسكندرية الشمالية تحديا للأسطول الذى تحت قيادى، فيجب على والحالة هذه أن أنبه عليكم بوقف هذه الأعمال، فإن لم تقف وتجددت يكون واجبا على تدمير المعدات الجازى العمل فيها.

(٨) رد طلبه باشا عصمت محافظ الإسكندرية<sup>(٢)</sup>

على الأميرال سيمور

عزيزى الأميرال الإنجليزى

أتشرف بأن أنبئكم بوصول خطابكم المؤرخ فى ٦ يولييه الذى تخبرونى فيه أنه اتصل بعلامكم تركيب مدفعين، وأن أعلا أخرى جارية على شاطئ البحر، فردا على ذلك أود أن أؤكد لكم أن الأخبار المذكورة لا حقيقة لها، وأن هذه الأخبار مثل خبر التهديد بسد مدخل البوغاز الذى اتصل بكم وتحقق كذبه.

هذا وإنى لاعتد على عواطفكم المتشعبة بروح الإنسانية وأرجو قبول احترامى.

(١) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٧٦ م ١٠٣

(٢) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٧٦ م ١٠٣

(٩) برقية الأميرال سيمور<sup>(١)</sup>

في ٩ يوليه سنة ١٨٨٢ بطلب تسليم الحصون

إشارة إلى برقيتي المؤرخة في ٤ يوليه سنة ١٨٨٢، أقول إنه ليس هنالك،  
أى شك في الاستعدادات الحربية، وقد ركت مدافع جديدة في طاية السلسلة،  
وسأرسل في صبيحة الغد إخطارا إلى قناصل الدول الأجنبية ، وأبدأ في  
الضرب بعد أربع وعشرين ساعة ملم تسلم إلى الحصون القائمة في شبه جزيرة  
رأس العين والحصون المشرقة على مدخل الميناء .

(١٠) إنداز الأميرال سيمور النهائي<sup>(٢)</sup>

في ١٠ يوليه سنة ١٨٨٢

اتشرف باخبار سعادتكم أنه نظرا لأن الاستعدادات العدائية الموجهة ضد  
الأسطول الذى أتولى قيادته آخذة في الازدياد طول يوم أمس في طوابق  
صالح وقايتباى والسلسلة ، فقد عقدت العزم على أن أتخذ غداً (١١ الجارى)  
عند شروق الشمس، العمل الذى أعربت لكم عنه في خطابى المؤرخ ٦ الجارى  
إن لم تسلموا إلى حالا قبل هذه الساعة ، البطاريات المنصوبة في شبه جزيرة  
رأس العين وعلى شاطئ ميناء الاسكندرية الجنوبي لتجربتها من السلاح .

(١) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ١٨٢ من ١٠٥

(٢) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢ جزء ٢ وثيقة رقم ١٠٥

(١١) كتاب نائب القنصل البريطاني<sup>(١)</sup>

إلى رئيس مجلس الوزراء بقطع العلاقات بين مصر وبريطانيا  
وبعد أن أرسل الأميرال سيمور إنذاره النهائي إلى طلبة بإشاء أرسل مستر  
كارتر أيت نائب القنصل البريطاني العام إلى إسماعيل راغب باشا رئيس مجلس  
الوزراء خطابا ينبئه فيه بقطع علاقاته مع الحكومة المصرية ، هذا نعبه .  
وسيدى الوزير: بناء على البلاغ الذى قدمه الأميرال سير بوشان سيمور  
فى هذا الصباح إلى القائد الحربى بالإسكندرية أرانى مضطرا إلى أن أخلى  
قنصلية صاحبة الجلالة ، وان أقطع فى الوقت الحاضر العلاقات التى كانت  
بين سعادتك وبين شخصى بصفتى وكيل وقنصل عام بالتبابة عن جلالتها  
فى مصر .

(١٢) رد مجلس الوزراء<sup>(٢)</sup>

على الإنذار النهائى طبقا لقرار المجلس

لم تعمل مصر شيئا يقضى بإرسال هذه الأساطيل المتجمعة ، ولم تعمل  
السلطة المدنية ولا السلطة العسكرية أى عمل يسوغ مطالب الأميرال إلا بعض  
إصطلاحات إضطرابية فى أبنية قديمة ، والطوائى الآن على الحالة التى كانت  
عليها عند وصول الأساطيل ، ونحن هنا فى وطننا وبيتنا ، فمن حقنا بل من  
الواجب علينا أن نخذ عدتنا ضد كل عدو مباغت يقدم على قطع أسباب الصلات  
السلمية التى تقول الحكومة الإنجليزية انها باقية بيننا ، ومصر الحريصة على  
حقوقها الساهرة على تلك الحقوق وعلى شرفها ، لا تستطيع أن تسلم أى مدفع  
ولا أية طاية دون أن تكره على ذلك بحكم السلاح ، فهى لذلك تمنع على

(١) الكتاب الأزرق سنة ١٨٨٢ مجموعة ١٧ وثيقة رقم ٣٣٢٠ م ١٧٧٠

(٢) مذكرات مرابع المخطوطة .

بلاغكم الذى وجهتموه اليوم وتوقع مسئوليات جميع النتائج المباشرة وغير المباشرة التى تنجم إما عن هجوم الأساطيل أو عن إطلاق المدافع على الأمة التى تقذف فى وسط السلام القنبلة الأولى على الإسكندرية المدينة الهادئة مخالفة بذلك لأحكام حقوق الإنسان ولقوانين الحرب .

( ١٣ ) برقية الخديو توفيق إلى عرابي<sup>(١)</sup>

فى ١٧ يوليه سنة ١٨٨٢ يأمره بالكف عن الاستعدادات الحربية بكفر الدوار ويحمله تبعه ضرب الإسكندرية ويدافع عن حسن مقاصد الإنجليز إعلوا أن ما حصل من ضرب المدافع من الدونمة الإنجليزية على طوابى الإسكندرية وتخريبها إنما كان السبب فيه استمرار الأعمال التى كانت جارية بالطوابى وتركيب المدافع التى كلما يصير الاستفهام عنها كان يصير إخفاؤها وإنكراها ، والآن قد حصلت المكلة مع الأميرال ، فأفاد أنه ليس للدولة الإنجليزية مع الحكومة الخديوية أدنى خصومة ولا عداوة ، وإن ما حصل إنما هو فى مقابلة ما كان من التهديد والتحقيق للدونمة ، وأنه إذا كان بيد الحكومة الخديوية جيش منظم ويمثل ومؤتمن فهو مستعد لتسليم مدينة الإسكندرية إليها ، ولذلك إذا حضرت عساكر شاهانية فالحكومة الإنجليزية تحترمهم وتسلم إليهم المدينة ، فقد تحقق من هذا أن الدولة الإنجليزية ليست عاربة مع الحكومة الخديوية وأنه تقرر من كافة الدول العظيمة ( المؤتمر ) بأنه لا يصير من امتيازات الحكومة المصرية ولا حريتها ، ولا من حقوق الدولة العلية بل هى تبقى ثابتة لها كما كانت ، وإن يصير إرسال عساكر شاهانية لأجل استيلاء الراحة بمصر ، فذلك يلزم أن تصرفوا النظر عن جمع العساكر وعن كافة التجهيزات الحربية التى تيجرونها بوصول أمرنا هذا ، وتحضر واحدا إلى

سراى رأس التين لأجل إعطاء التنبيهات المقضية الشفاهية على حسب أمرنا هذا وما استقر عليه رأى مجلس النظار .

### (١٤) رد عراقى<sup>(١)</sup>

على برقية الخديو توفيق

مولاي : فى شريف علم مولاي المعظم أن المحاربة التى وقعت بيننا وبين الانجليز إنما تسببت عن طلبات من الأدميرال الانجليزى، وبلغت مسامع عظمتكم، وعرضت على مجلس نظاركم المنعقد تحت رئاسة سموكم بحضور كثير من ذوات البلاد المتسخين ودولتو درويش باشا نائب الحضرة السلطانية ، ولما تحقق عند جميعهم أن هذه الطلبات مضرة بالحكومة الخديوية ، وغفلة بشأن البلاد قر رأيهم على معارضة طلب الأدميرال ولو أدى ذلك إلى الحرب ، وبناء على ذلك ، قرر المجلس المذكور لزوم زيادة خمسة وعشرين ألف عسكرى ، وصدرت الأوامر إلى المديريات بطلبهم ، وقرر المجلس أيضا أنه لا تطلق المدافع من جهتنا إلا بعد إطلاق خمسة مدافع من السفن الانجليزية ، ولما ابتدأت السفن بضرب الثيران على مدينة الإسكندرية لم تقابلها إلا بعد عشرين طلقة ، ولم يكن عندنا قبل وقت الضرب أدنى استعداد لاستمرار الأوامر بعدم الاستعداد ، ثم بعد ذلك أعلن حضرة رئيس مجلس النظار وناظر خارجية حكومتكم إلى جميع جهات الإدارة بصيرورة البلاد حربا مع الانجليز ، وأنها صارت تحت الأحكام العسكرية ، كما هو حكم القانون زمن الحرب ، فبهذه الأسباب ياهولاي تكون حكومتكم الخديوية المصرية محاربة لدولة الانجليز بوجه الحق وانشرح ، ولم يحصل من الحكومة ولا من عساكرها أدنى تحقيق



ولا إزدراء بالدونمة كما هو معلوم لدى عظمتكم ، وإنما كانت الحرب عدوانا من الإنجليز على الحكومة التي لم يد منها أدنى شيء يستوجب الحرب ، فإن كان الأميرال في غابرة مع سموكم أظهر أنه عدل عن المحاربة إلى المسألة ، فذلك بعد وقوع الحرب بعد طلبا للصلح وسعيا في تجديد العلاقات ، ولا يجوز أن يكون إنكرا للحرب بالمرّة وتبرؤا من العدوان بعد وقوعها ، ولا شك في أنى أطابق أفكر سموكم في الميل إلى الصلح مع حفظ شرف البلاد ، والحكومة ، وإن كان الأميرال يريد تسليم المدينة لجيش حكومتكم المنظم بعد أن تخربت بمدافع السفن الإنجليزية هدماء وحرقا ، فها هو جيشها المنظم الذي لم يقع منه أدنى أمر يخل بنظامه ، مستعد لأن يستلمها بعد براح المراكب عن مياه الإسكندرية ، وللمحافظة على شرف حكومتكم الوطنية ينبغي الاستمرار على الاستعداد العسكرى ، كما وافق رأى سموكم أولا حتى تفرق المراكب السواحل المصرية خوفا مما عسى أن يحدث من قبيل ماسبق ، فقد صارت الحادثة الماضية برهاننا جليا على أن الوعد بالمسألة من الإنجليز لا يمكن كمال الثقة به ، وإنما هو لأجل شغلنا عن الاستعداد واقتراح مطالب مضرة بمصالح البلاد ، وإننى كنت أتمنى أن أتمثل بين يدي عظمتكم لإبداء هذه الملحوظات ، لكن مع الأسف أنه تحقق عندي من الاكتشافات الحقيقية أن مدينة الإسكندرية مشغولة الآن بصاكر الإنجليز ، فمن المعلوم عند مولاي أنه لا يمكننى الحضور بطلب المدينة لهذا السبب ، فإذا حسن لدى مولاي ، فليصدر أمره السامى بحضور حضرات النظار أو سعادة رئيس مجلس النظار إلى مركز الجيش للمداولة في هذا الأمر لتكون على بينة من الحقيقة حتى يمكننا بعد ذلك صرف الصاكر وترك التجهيزات البحرية والحضور إلى المدينة ، والأمر لمن له الأمر .

## (١٥) قرار الجمعية العمومية بالإجماع<sup>(١)</sup>

على وجوب مداومة الاستعدادات الحربية

في مساء يوم الاثنين ١٧ يوليه سنة ١٨٨٢ ، اجتمع المدعون إلى حضور الجمعية العمومية بوزارة الداخلية وبلغ عددهم أربعة عشر عضواً ، وعرضت عليهم الرسائل التي تبودلت بين الخديو وعراقي ، وتداولوا في الموقف ، فاجمعوا على وجوب مداومة الاستعدادات الحربية مادامت البوارج الإنجليزية في السواحل وجنودهم في الإسكندرية ، وعلى استدعاء الوزراء من الإسكندرية ، وهذا نص القرار :

في بداية الحرب بيننا وبين الإنجليز كشف حضرة عطوفتاور رئيس مجلس النظار وناظر الخارجية إلى سائر جهات الإدارة بأن الحرب انشبت بيننا وبين الإنجليز وصارت البلاد تحت الأحكام العسكرية ، ومن اللازم الاستعداد للمقاومة ، ثم وردت منه إفادة تضرافية بعد ذلك بأيام مقتضاها حصول الصلح والتخفيف على المصالح أن تسير سيراً مديناً وأنها خرجت من الأحكام العسكرية ، وبعد ذلك صدرت إفادة من ناظر الجهادية إلى جهات الحكومة يصرح ببقاء البلاد تحت الأحكام العسكرية ، وبأن الحرب لم تزل قائمة بيننا وبين الإنجليز في مدينة الإسكندرية ومراكبهم في مياهها ، وصدرت إرادة سنوية من الخناب الخديو ناظر الجهادية ، مقتضاها أن لا حرب بيننا وبين الإنجليز ، وأن السبب في الحرب هو المداومة على الاستعداد في الطوائف التي بعد تحقيراً لمراكب الإنجليز ، فغضب المراكب لاستحكاماتنا ولمدينة الإسكندرية ليس حرباً للحكومة وإنما هو من قبيل رد الشرف ، وليس هناك حرب حقيقية الخ ما ذكر بالإرادة ، فاجاب ناظر الجهادية بأن الحرب بين

الحكومة والانجليز كانت بقرار من مجلس ام منعقد تحت رئاسة الحضرة الخديوية ، وأيد ذلك إعلان رئيس مجلس النظار الخ ماذكر في الجواب ، ثم قدم عرضحال من مخزن نجى مخزن القبارى بالاسكندرية لسعادة ناظر الجهادية يشكو من بعض أمور تضاد الصالح ، وورد لناظر المولى إليه معلومات عن أعمال عساكر الانجليز فى الاسكندرية تدل على معاداتهم لرعية الحكومة الخديوية ، وأنهم فى حرب معها كما يعلم من إفادته ، ثم إن ناظر الجهادية المشار إليه طلب فى إحدى إفاداته لوكيل الجهادية أن يشكل مجلس من علماء البلاد وأمرائها وأعيانها للنظر فى هذه الأمور المهمة ، فبناء على ذلك انعقد فى نظارة الجهادية ليلة غرة رمضان سنة ١٢٩٩ مجلس مؤلف من سعادة وكيل الداخلية وسعادات كل من وكيل الجهادية وعلى باشا فهمى ووكيل الحقانية وناظر الدائرة السنية ودانش باشا ومحمود سامى باشا البارودى ومحمد رضا باشا السوارى وحضرات باشكاتب المالية وأحمد بك رفعت مدير المطبوعات ومأمور ضبعية مصر ( إبراهيم بك فوزى ) وعلى بك يوسف وأحمد بك فرج وحسن بك جاد ، وبعد المداولة قرر المجلس لزوم انعقاد مجلس ام بشكل من مشاهير العلماء والرؤساء الروحانيين ومن الطوائف المختلفة ومأمورى الحكومة الحائزين للرتبة الثانية فما فوق وأكابر الذوات المتقاعدين وأعيان التجار ، وأن يكون إنعقاده فى نظارة الداخلية يوم الإثنين غرة رمضان سنة ١٢٩٩ ، وفى الميعاد المذكور انعقد المجلس تحت رئاسة سعادة وكيل الداخلية من عدد كثير من كل طبقة من الطبقات المذكورة ، وتليت على مسامع الحاضرين جميعا الأوراق المتعلقة بهذه المسائل المتقدمة ، وطلب منهم النظر فيها من جهة كونهم أعيان البلاد وأصحاب الصالح المهم فيها ، فاتفق رأى الجميع بعد المداولة :

( أولا ) على لزوم الاستمرار في الاستعدادات الحربية لمادامت عساكر الانجليز في مدينة الاسكندرية وراكبهم في مياهها :  
 ( ثانيا ) على أنه يلزم طالب حضرات النظر إلى العاصمة للاستعلام منهم عن حقيقة ما حصل قبل الحرب وبعده ليتمكن المجلس من إعطاء قراره فيما بعد .  
 ( ثالثا ) على أن تعين لجنة مركبة من ستة مندوبين من طرف المجلس ليتوجهوا إلى الاسكندرية ، ويبلغوا حضرات النظر قرار المجلس ثم يدهوهم للحضور إلى العاصمة للسبب المتقدم ، وقد انتخب المجلس أعضاء لهذه اللجنة سعادة على مبارك باشا وسعادة محمد رؤوف باشا من الذوات ، وحضرة أحمد بك السيوفى والشيخ سعيد بك الشماخى من أعيان التجار ، والشيخ على نابل والشيخ أحمد كيوه من العلماء ، وبعد ذلك انقضت الجلسة .

( ١٦ ) قرار الخديو توفيق في ٢٠ يولييه سنة ١٨٨٢

بعزل عرابي من وزارة الحرية <sup>(١)</sup>

على إثر إطلاع الخديو على قرارات الجمعية للعمومية أصدر أمرا في ٢٠ يولييه سنة ١٨٨٢ بعزل عرابي من وزارة الحرية .  
 نص الامر :

إن ذهابكم إلى كفر الدوار مستصعبا للعساكر وإخلاء ثغر الاسكندرية من غير أن يصدر لكم أمر بذلك وتوقيف حركة السكة الحديد وقطع جميع المخابرات التلغرافية عنا ومنع ورود الوسته إلينا ومنع حضور المهاجرين إلى وطنهم بالاسكندرية ، واستمراركم في التجهيزات الحربية ، وإرتكابكم عدم الحضور بطرفنا بعد صدور أمرنا يطلبكم كل ذلك يوجب عزلكم . فقد عزلناكم من نظارة الجهادية والبحرية وأصدرنا أمرا هذا لكم بما ذكر ليكون معلوما .

(١) الوثقة رقم الحرية عدد ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .

## (١٧) قرار الجمعية العمومية في ٢٢ يولية سنة ١٨٨٢

بوقف أوامر الخديو توقيق ونظاره وعدم تنفيذها (٢)

كان عرابي مرابطا في معسكره بكفر الدوار حين أصدر الخديو أمره بعزله من منصبه، فلم يأبه له وإستمر بعد عدة الدفاح ليصعد تقدم الإنجليز، وأرسل إلى يعقوب ساي باشا يطلب منه عقد الجمعية العمومية ثانية للنظر في أمر العزل، فقرر المجلس العرفي دعوة الجمعية العمومية إلى الانعقاد، واجتمعت بوزارة الداخلية يوم السبت ٢٢ يولية سنة ١٨٨٢، وأصدرت قرارها بوقف أوامر الخديو ونظاره وعدم تنفيذها، وهذا نص القرار :

بعد تلاوة الأوامر الصادرة من الخديو أولا وآخرا وفيها الأمر الصادر بعزل أحمد باشا عرابي وتلاوة منشورات عرابي باشا، وبعد سماعتنا لمعرضه وكيل الجهادية بصفة هذه الوظيفة وكونه رئيس المجلس المشكل لإدارة اشغال الحكومة على المجلس، وهو هل وجود الخديو في الإسكندرية هو ونظاره تحت عفاظة عساكر الإنجليز يقتضى عدم تنفيذ أوامره أم لا، وإذا صدرت له أوامر من الخديو هل يعمل بها أم لا، رأينا أن وجود العساكر في الإسكندرية والمراكب الإنجليزية في السواحل المصرية ووقوف عرابي باشا بمدافة العدو يقتضى وجوب بقاء الباشا المشار اليه في نظارة الجهادية والبحرية مداوما على قيادة العساكر، ومتبعافي أوامره المتعلقة بالمسكرية وعدم اقصائه من تلك الوظيفة، ورأينا وجوب توقيف أوامر الخديو وما يصدر من نظارة الموجودين معه في الإسكندرية كائنة ما كانت لأي جهة من الجهات، وعدم تنفيذها حيث أن الخديو خرج عن قواعد الشرع الشريف والقانون المنيف، ويلزم عرض قرارنا هذا على الأعتاب العالية الشاهانية بواسطة وكلاء النظارات.

(١٨) عهد إنجلترا باحترام استقلال مصر

وبعض وعودها بالجلاء

١- تصريح السير هنرى اليوت ( Henry Elliott ) سفير إنجلترا في  
الاستانة للسلطان سنة ١٨٧٣ :

« ليس في إنجلترا حزب له أقل رغبة في الاستيلاء على مصر » .

٢- تصريح سير إدوار مالت ( Edward Mallet ) قنصل إنجلترا العام  
في مصر للسلطان في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨١ :

« إن حكومة جلالة الملكة لا ترمى إلا للاحتفاظ بسيادة الباب العالي  
وبحقوق الخديو ، وهي لا ترغب في احتلال مصر ولا ضمها » .

٣- برقية اللورد جرانفيل ( Granville ) وزير خارجية إنجلترا إلى سير  
إدوار مالت في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٠ :

« ليس لحكومة جلالة الملكة غرض سوى سعادة مصر وتمتعها بكل حريتها  
التي نالها الخديو بموجب فرمانات العديدة باستقلالها الإداري الذي ضمنه  
السلطان لها ، وإن إنجلترا لتناقض أعز تقاليد تاريخها القومي إذا هي رغبت  
في انتقاص هذه الحرية ، وإن العلاقة التي تربط مصر بالباب العالي تعد ضمانا  
كثيرا ضد كل تدخل أجنبي ، فإذا قطعت هذه العلاقة أصبحت مصر في مستقبل  
قريب معرضة لخطر أطماع المتنافسين » .

٤- تصريح اللورد جرانفيل ( Granville ) إلى موزوروس باشا سفير  
تركيا في لندن في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ :

« بالرغم من جميع الإشاعات والشكوك ليس لنا أية رغبة في أن نعمل  
لاحتلال مصر أو ضمها وإنما نحن نرغب في الاحتفاظ بالحالة الحاضرة  
وبحقوق السلطان » .

٥ - تصريح اللورد جراتفيل ( Granville ) لسفير روسيا في لندن في ١٩ أكتوبر سنة ١٨٨١ :

« ليس لحكومة جلالة الملكة مطمع شخصي وإنما غرضها الاحتفاظ بالحالة الحاضرة » .

٦ - تصريح اللورد دفرين Dufferin سفير إنجلترا في الآستانة للسلطان في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ :

« لقد صرحت للسلطان أن إنجلترا بعيدة عن أن يكون لها مطامع في مصر ، فإن غرضها الوحيد هو الاحتفاظ فيها بالحالة الحاضرة ، والرأي العام في إنجلترا يجمع على هذه السياسة ، وقد أضفت إلى ذلك أنني لا أجهل أن السلطان يرتاب في ثباتنا ، وإن من الأسف العظيم أن يولاه مثل هذا الخوف الخيالي » .

٧ - برقية اللورد جزاتفيل Granville إلى اللورد ليونس Lyons سفير إنجلترا في باريس في ٣ يناير سنة ١٨٨٢ :

« إن لدى الحكومة البريطانية اعتراضات قوية ضد احتلال إنجلترا مصر لأنه يثير مقاومة مصر وتركيا ، وإن التدخل التركي أو تدخل الدول هو خير الوسائل لتسوية المسألة » .

٨ - تصريح اللورد ليونس Lyons إلى مسيو دي فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية في ٢ فبراير سنة ١٨٨٢ .

« إن حكومة جلالة الملكة تمقت كل تدخل حربي في مصر » .

٩ - تصريح الملكة فيكتوريا في خطبة العرش يوم ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ :

« سأبذل كل ما لدى من تفوذ للاحتفاظ بالحقوق التي قررتها الفرمات والاتفاقات الدولية بما يكفل إدارة البلاد ( مصر ) إدارة حسنة مع ترقية نظمها » .

١٠ - تصريح اللورد جرانفيل Granville إلى مسيو تيسو في ٢٠ مارس سنة ١٨٨٢ :

« إن الحكومة الإنجليزية متفقة مع الحكومة الفرنسية على اجتناب التدخل الفعلي في مصر أو إحتلالها حريا ».

١١ - منشور اللورد جرانفيل Granville إلى الدول في ١٠ يولييه سنة ١٨٨٢ :

« إن عمل الأميرال سيمور سيقصر على الدفاع الشرعى دون أن يكون للحكومة الإنجليزية غرض مستتر ».

١٢ - بزية اللورد جرانفيل Granville إلى اللورد دفرين سفير إنجلترا في الآستانة في ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ :

« إن إنجلترا لا تسعى في مصر وراء غرض شخصى لا يتفق مع مصالح أوروبا ولا وراء غرض يتنافى مصالح الشعب المصرى ».

١٣ - تصريح سيرشارلس ديلك Charles Dilke وكيل وزارة الخارجية البريطانية إلى مسيو تيسو Tissot في ١٨ يولييه سنة ١٨٨٢ :

« إن الجنود التى نزلت إلى البر تكون مهمتها الوحيدة الإحتفاظ بالأمن في الاسكندرية » :

١٤ - تصريح مستر جلاستون Gladstone رئيس الوزارة البريطانية في مجلس العموم يوم ٢٤ يولييه سنة ١٨٨٢ :

« ليس لبريطانيا العظمى مطامع في مصر ، وهى لم ترسل الجنود إليها إلا لإعادة الأمن فيها ، ولكى ترجع للخديو سلطته التى فقدتها ، وهى تنوى بكل تحقيق أن تعرض على الاتفاق الأوروبى تسوية المسألة المصرية تسوية نهائية » .



١٥ - تصريح سيمر شارلس ديلك في مجلس العموم يوم ٢٥ يولي

سنة ١٨٨٢ :

« إن رغبة حكومة جلالة الملكة هي أن تترك المصريين وشأنهم بعد تحرير مصر من الطغيان العسكرى ، ونحن على يقين أنه خير لاجتلاء وللمصر أن تقوم في مصر حكومة حرة لاحكومة مستبدة ، نحن لا نريد أن نلزم مصر بنظم تختارها لها ، بل نريد أن ندعها تختار ما تشاء ، وأن الشرف ليقضى علينا أن نحترم النظم الحرة التى تختارها » .

١٦ - خطاب الأميرال سيمور إلى المندوبين في ٢٦ يولي سنة ١٨٨٢ :

« أنا أميرال الأسطول البريطانى أرى الفرصة سانحة لأسارع إلى التأكيد لسموكم بأن حكومة بريطانيا العظمى لا تنوى مطلقا فتح مصر ولا تعرض لدين المصريين ولا لحريتهم بحال ، وإن غرضها الوحيد أن تحمى مموكم والمصريين من العصابة » .

١٧ - تصريح مستر جلاستون في مجلس العموم يوم ١٢ أغسطس

سنة ١٨٨٢ .

« ليس في نيتنا مطلقا أن نحتل مصر ، وإذا كان هناك شئ لا تقدم عليه فهو ذلك الاحتلال لأن فيه مناقضة تامة للمبادئ التى أعلنتها حكومة جلالة الملكة ، والوعود التى وعدتها لأوروبا ولسياسة أودبا نفسها » .

١٨ - منشور اللورد جراتيل وزير الخارجية للسفراء في أغسطس

سنة ١٨٨٢ :

« يجب على سفراء الملكة في الخارج أن يؤكدوا لجميع الحكومات عدم وجود مطامع شخصية لاجتلاء ، وأن الحكومة الإنجليزية مصممة على ألا تسوى مسألة مصر وثقة السويس بدون إشراك الدول » .

١٩- تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية للجنرال مينابري في سبتمبر سنة ١٨٨٢:  
 « إن إنجلترا لا ترمى إلى بسط حمايتها على مصر أو إرغام أحد على الخضوع لإرادتها ».

٢٠- تصريح مستر دودسون Dodson في خطابه بسكربرد يوم ١١ أكتوبر سنة ١٨٨٣ :

« ليس لاجترائية البقاء في مصر يوما واحدا أكثر مما تقتضيه الضرورة ،  
 وهي تؤمل أن تعود للحكومة الأهلية بعد قريب ، ولا حاجة لإنجلترا في بسط  
 سيادتها على مصر ولا في ضمها ، وإنما هي ترغب في أن تعيد مصر للمصريين » .  
 ٢١- تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢:  
 « أنقص عدد الجنود البريطانية إلى اثنتي عشر ألفا منذ ٤ نوفمبر وليس  
 الاحتلال إلا وقتيا ، وستضع الحكومة الإنجليزية شروطه عن قريب بالاتفاق  
 مع الحكومة المصرية » .

٢٢ - خطبة مستر تشمبرلين في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ :  
 « إنني لا أضيع وقتي في تكذيب ما ينسبونه للحكومة من أنها تنوى بسط  
 حمايتها الدائمة على مصر لأن مثل هذا العمل يسبب الأسف الشديد لخلفائنا ،  
 إذ به نكون قد أوجدنا أيرلندا جديدة في الشرق ، ولا ريب في أننا سنجلو  
 عن مصر متى استتب النظام فيها ، وإننا لا نرغب سوى أن نضمن لمصر الأمن  
 والسعادة والاستقلال » .

٢٣ - تصريح الملكة فيكتوريا في خطاب العرش يوم ١٥ فبراير سنة ١٨٨٣:  
 « سنحترم كل الاتفاقيات الدولية في مصر » .

٢٤- تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ٥ مارس سنة ١٨٨٣:  
 « إننا لا نطيل أجل احتلال مصر إلى ما بعد الوقت الذي تقضى به الضرورة  
 لوجود الجنود بها ، ولا ريب أن هناك أُمما أخرى لها من الحقوق والمصالح  
 ما لإنجلترا في مصر ، والحكومة الإنجليزية لا تعترف بمصالح إنجليزية منفصلة  
 عن المصالح العامة التي للأمم المتحضرة » .

٢٥ - تصريح جلادستون في مجلس العموم يوم ٦ أغسطس سنة ١٨٨٣ :  
« لم تنس حكومة جلالة الملكة وعودها ، وإن تبقى الجنود البريطانية بوادي النيل يوما واحدا أكثر مما تقتضيه الضرورة » .

٢٦ - تصريح جلادستون في خطبته بولاية محافظ لندن يوم ٨ أغسطس سنة ١٨٨٣ : « لم نذهب إلى مصر لأغراض أثنائية ، وإن رغبتنا الوحيدة هي تعجيل الإصلاح في مصر وعند تمام هذا الإصلاح سنرحل عنها » .

٢٧ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ :

« إن الحكومة الإنجليزية لم تفكر في ضم مصر لأن هذا العمل يمس شرف إنجلترا » .

٢٨ - تصريح سير شارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية في مجلس العموم يوم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ :

« إن حكومة جلالة الملكة معارضة في ضم مصر وفي كل ما يشبه هذا الضم احتفاظا بعودها وصيانة لمصالح إنجلترا » .

٢٩ - تصريح سير وليم هور كور William Harcourt في ١٥ أبريل سنة ١٨٨٤ :

« إن إنجلترا لا تنوى ضم مصر مطلقا ، ولا تعترف لنفسها بأى حق في هذا العمل الذى يعد وسيلة غير سياسية ، لقد كان ضم قبرص ما يؤسف له ، فلا ضم ولا حماية ، بل إننا سنجلو عن مصر متى إستتب الأمن والهدوء فيها » .

٣٠ - تصريح اللورد جرانفيل وزير الخارجية للمسيو وادنجنون في ١٦ يونيو سنة ١٨٨٤ .

« تعهد حكومة جلالة الملكة بأن تسحب جنودها في يده سنة ١٨٨٨ »

بشرط أن ترى الدول وقتئذ أن الجلاء يمكن أن يتم بدون تعكير السلام والأمن في مصر .

٣١ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ٢٣ يونيه سنة ١٨٨٤ :

« نتعهد أن لا نطيل احتلالنا الحربى لمصر إلى ما بعد أول يناير سنة ١٨٨٨ إذا كانت الدول يومئذ تصرح أن حالة البلاد تسمح برحيلنا بدون تعكير الأمن في مصر ، ولا جرم أننا إذا كنا ننوى عرقلة عمل الدول بمقاومتنا عندما يحين وقت تنفيذ ما تعهدنا به . فلن يصبح لبلادنا شرف يحكم به أحد . »  
٣٢ - تصريح اللورد جراتفيل وزير الخارجية لحسن فهمى باشا في ٨ فبراير سنة ١٨٨٥ :

« ننوى الحكومة الإنجليزية نية صريحة أن تنسحب من مصر لأسباب سياسية ومالية . »

٣٣ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في مجلس العموم يوم ١٥ فبراير سنة ١٨٨٥ :

« الحكومة مصممة على أن لا تبقى في السودان يوما واحدا ، أكثر مما تقضى به الضرورة . »

٣٤ - تصريح اللورد كيرلى Kimberly وزير الهند في مجلس اللوردات يوم ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٥ :

« سدرحل عن مصر يوم أن تتألف فيها حكومة مستقرة ، ولا يمكن لأى حكومة بريطانية أن تواجه أوروبا بصياغة أخرى . »

٣٥ - تصريح سر ميخائيل بيش Michael Bish وزير المالية في مجلس العموم يوم ٥ أغسطس سنة ١٨٨٧ .

« ليس في نية إنجلترا أن تبقى على الدوام في مصر ، وإن الغرض الوحيد للحكومة جلالة الملكة هو إعداد هذه البلاد للاستقلال » .

٣٦ - تصريح جلادستون رئيس الوزارة في منشور انتخابي يوم ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٥ :

« يجب على إنجلترا أن تنسحب من مصر متى سمح بذلك الشرف البريطاني ، ونحن لا نقبل ضما ولا حماية ولا إطالة غير محدودة للاحتلال ، كما أننا نرفض كل فكرة تويض مهما كان نوعه في مقابل المجبودات والتضحيات التي بذلناها لليوم ، إن السياسة الانجليزية قائمة على خطأ ، وإن أحسن ما يعمل في مثل هذه الحالة هو أن نضع بسرعة حدا لمثل هذا التدخل » .

٣٧ - تصريح اللورد سالسبري رئيس الوزارة للسيو وادنجتون في ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٦ :

« إذا ظنتم أننا نريد البقاء في مصر تكونون غدوعين ، لأننا لا نبحث إلا عن الخروج منها بشرف ونحن مصممون على الجلاء » .

٣٨ - تصريح اللورد سالسبري رئيس الوزارة في خطاب ألقاه في الولاية التي أقامها محافظ لندن يوم ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ :

« لقد اعترف جميع الوزراء الذين تعاقبوا منذ أربع سنوات أن الاحتلال سيتهى ، وأن أقوال أوروبا في هذا الصدد من شأنها أن تمنع تملك مصر بمضى للمدة » .

٣٩ - تصريح اللورد سالسبري رئيس الوزارة في مجلس اللوردات في ١٠ يونيو سنة ١٨٨٧ :

« لا تستطيع الحكومة الانجليزية وضع مصر تحت حمايتها ، وذلك بناء على تعهداتها السابقة واحتراما لقواعد القانون الدولي ، وإن مهمتها يجب أن تقف

عند الاتفاق مع الباب العالي على الدفاع عن الخديو ضد الفتن السياسية ولا تعدى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة في وادي النيل ، ولقد عقدت إتفاقية في هذا الصدد مع تركيا ، وهي تقضى بأن الاحتلال الإنجليزي ينتهى بعد ثلاث سنوات .

٤٠ - تصريح سير هنرى دو موند ولف إلى الصدر الأعظم في سنة ١٨٨٧ :  
« كذبت الحكومة الإنجليزية كل نية في ضم مصر أو بسط الحماية عليها ، ولقد نسبوا لانجلترا فكرة أنها تريد احتلال مصر احتلالا أبديا ، ولكن هذا يعد خرقا لتقاليد إنجلترا السياسية وتقضا لتعهداتها نحو السلطان ، وانتهكا لحزمة القانون الدولي » .

٤١ - تصريح و. ه. سميث W.H.Smith وزير الخزانة في مجلس العموم في أول ديسمبر سنة ١٨٨٨ :

« يمكننا أن نتوقع في مستقبل قريب جدا الجلاء عن وادي النيل كله » .  
٤٢ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة في مجلس اللوردات يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٩ :

« لا نستطيع إعلان حاجتنا على مصر ، ولا إعلان نيتنا بأننا نريد أن نحتلها احتلالا فعليا أبديا لأن هذا يعد تقضا لتعهدات إنجلترا الدولية » .

٤٣ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة في وليمة محافظ لندن يوم ٩ نوفمبر سنة ١٨٩١ :

« ليس غرضنا الأساسى قطع العلاقة التي تربط مصر بالدولة العلية ، وإنما نحن نرغب في أن نحافظ على مركز مصر الشرعى الحالى ومركزها حيال الامبراطورية العثمانية المبين في المعاهدات والقرارات ، وإننا نتقدم في هذا السبيل ، ونؤمل من صميم أفئدتنا أن نذكر ذلك القرض قريبا » .

٤٤ - تصريح سير شارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية البريطانية سابقا  
في خطابه بمدينة سدني في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٢ :

« تعهدت إنجلترا بالجلء عن مصر متى قامت فيها حكومة غير مزعزعة ،  
ولقد حل اليوم وقت الجلء ، وليس هذا لأننا وعدنا به فقط ، بل لأن مصلحتنا  
أيضا تتطلب القيام به ، فان احتلال مصر هو الذي جر الحكومة إلى التنازل  
عن هلمبولد والخلي عن الموفاس في مدغشقر ، وتضحية حقوق المستعمرين  
في ترينيد » .

٤٥ - تصريح اللورد دفرين سفير إنجلترا في باريس للمسيو ديفيل في ٢٥  
يناير سنة ١٨٩٣ :

« إن زيادة الحماية الانجليزية في مصر لا تدعو إلى أي تعديل في التأكيدات  
التي قدمتها حكومة جلالة الملكة في عدة مواقف بخصوص الجلء عن مصر ،  
كما أنها لا تدعو لأي تغيير سياسي » .

٤٦ - تصريح سير هنري كبل بانرمان Sir Henry Cambel Bannerman

وزير الخارجية لجريدة نيوز ويز في ٩ أكتوبر سنة ١٨٩٤ :

« ليس احتلال مصر إلا وقتيا ، وإننا لا يمكننا البقاء إلى الأبد في مصر  
إلا إذا اقتضت تعهداتنا الرسمية وجعلنا أنفسنا محقرين في نظر أوروبا » .

٤٧ - تصريح سير شارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية السابق في محاضرة

له ألقاها يوم ١٤ أكتوبر سنة ١٨٩٥ :

« الاحتلال الانجليزي لمصر مصدر ضعف لإنجلترا وحيث إننا لا نرى

أية مصلحة في البقاء بمصر فلا يوجد سبب يمنع جلءنا عن هذا البلد » .

٤٨ - تصريح مستر جلاستون في خطابه الذي أرسله إلى مصطفي

كامل في ١٤ يناير سنة ١٨٩٦ :

« إن زمن الجلاء على ما أعلم قد وافى مئذنتين » .

٤٩ - تصريح اللورد سالسبرى رئيس الوزارة للمنيو دى كورسيل فى ١٧ أكتوبر سنة ١٨٩٨ :

« كان وادى النيل ولا يزال دائما ملكا لمصر » .

(١٩) مذكرة بها من شريف باشا مؤرخة فى ٢١ من ديسمبر ١٨٧٣ إلى سير أفلين بارتيج (لورد كرومر) يرفض فيها طلب الحكومة البريطانية سحب الجيش المصرى من السودان وإخلاءه :

أن التفكير فى احتلال ترك مصر للسودان لينتج اعتراضا مبدئيا مرده إلى القرمان الذى يحظر على الخديو حظرا باتا أن يتصرف فى الأقاليم المستدة ولا يها إلىه على أنه إذا فرض جدلا جواز إقدام مصر على التنازل عن ممتلكها السودانية فإنه يعين تقدير الآثار التى تترتب على ذلك فان الحكومة المصرية تبسط سلطانها على السودان جميعه فيما عدا مقاطعة كردفان وبعض الأقاليم المجاورة لسواء كن فاذا قررت ترك السودان كان معنى هذا القرار تمكين الثوار من السودان الشرقى برمه ومن مديريتى بربوز وذهلة وكذلك من مجرى نهر النيل من منابه إلى نقطة تعتبر حدا جنوبيا لمصر فينفرد ( المهدي ) بالسلطان فى هذه الأقاليم الشاسعة وتضطرب القبائل التى ملازمت على ولائها لمصر وكذلك القبائل المترددة مثل الكباشيش إلى الانفضواء تحت لواء الثورة.

فان أقدمت مصر على ذلك إتسع نفوذ ( المهدي ) وضاعت رقعة أراضى مصر وصار لزاما عليها أن تواجه قوات الثوار المتعصبين، يضاف إلى ذلك وجوب التصوط للقبائل البدوية العديدة التى تحيط بحدودها جميعا وهل قبائل معروفة يميلها للنهب لن يتردد فى إتباع المهدي إذا هو أغراها بمصر ومناها بثرائها .  
وبعض هذه القبائل مثل العبابدة والبشاريين التى لا تزال إلى الآن على ولائها



لمصر تمتد من بربر إلى إسنا وقتا ، فان هي إتضعت إلى حركة المهدي  
سببت للحكومة المصرية متاعب عديدة مستمرة .

ويقترب على حرمان مصر من حدودها الطبيعية أن تصبح مكشوفة من  
كل الجهات فيسعين عليها للمحافظة على كيانها أن تحتفظ بجيش عظيم تزيد  
تفقاته عن حدود طاقتها ، أما الاحتفاظ بالسودان تحت إدارة حسنة فانه على  
العكس يتيح لمصر فضلا عن تجنيد عدد كبير من السودانيين بتفقات قليلة أن  
تحمل هذه الأقاليم جزءا من التفقات اللازمة للاحتفاظ بجيش تكون مهمته  
المحافظة على الأمن في السودان والدفاع من مصر ذاتها .

تم إن مصر قد اضطرت منذ أقدم العصور وإلى عهد محمد علي أن تجرد  
الجملات متجهة إلى الجنوب لتحمي نفسها من تسرب الشعوب التي تقطن مناطق  
أعلى النيل فكانت خطة مصر الدفاعية المسقرة تقوم على إبعاد هذه الشعوب  
وصدهم عن حدود مصر ذاتها .

لذلك لا تستطيع حكومة سمو الخديو إقرار ترك هذه الأقاليم التي تراها  
لازمة لضمان سلامة مصر ولا غنى عنها .

ومن جهة أخرى ومما يكن الرأي فيما يوجه من نقد إلى الإدارة المصرية  
في السودان فإن فضل مصر في تعريف العالم المتمدين بهذه المناطق التي تمتد  
إلى البحيرات فضل لا ينكر وإليها وحدها كذلك يعود الفضل في إقامة  
مصارف ومتاجر أوربية في السودان وفي تمكين البعث العلمية من إرتياده  
والإرساليات الدينية من الإقامة فيه .

ويصعب كذلك على المنصف أن ينكر على مصر جهودها الموقفة في  
القضاء على الإنجليز بالرفيق وقد تبين أن أنصار المهدي البارزين هم من الرجال  
الذين كانت الإدارة المصرية قد قفقت على تجارتهم الخيرية .

ولكن الحكومة المديونية في حاجة إلى معاونة قوة بحرية قوامها نحو عشرة آلاف رجل معاونة موقوفه لتمكينها من الإستمرار في أداء رسالتها في السودان وإعادة تقودها إليه مما يترتب عليه حماية مصر ذاتها. وتكون مهمة هذه القوة أن تفتح بادية ذى بده الطريق بين بربر وسواكن وأن تعسكر لمدة محدودة حتى تستطيع الحكومة المديونية أن تجهز وتركر القوات اللازمة لتحل عليها .

وغنى عن البيان أن الحكومة المديونية لا تنوى إعداد حملة جديدة توجه لكردفان بل هي تكفى باتخاذ الوسائل اللازمة للاحتفاظ بالخرطوم كي تطمئن إلى السودان الشرقى وتسيطر على مجرى النيل .

ولما كانت الثورة ذات طابع ديني غير منكور فإن الحكومة المديونية ترى أن خير تدخل تقتضيه الظروف هو التدخل التركي ، وهي موقنة أن الباب العالي لن يتردد في تقديم هذه المعاونة إذا هو قدر معاونته به مصر في القرم وكريت وسوريا وبلغاريا ولن يمتنع على الباب العالي أهمية الإسراع في تقديم هذه المعاونة كي لا تمتد الثورة إلى طرابلس وإلى الجزيرة العربية .

على أن الحكومة المديونية تود بعلمة خاصة أن يتضمن أى عهد خاص في هذا الشأن إتفاقا مع بريطانيا العظمى وسواء لديه في ذلك أن تتولى حكومة جلالة الملكة ( بريطانيا ) المفاوضة نيابة عن مصر أم أن تتولى مصر ذاتها مفاوضة الباب العالي .  
إمضاء شريف

(٢٠) برقية لورد جراڤيل وزير خارجية بريطانيا إلى لورد كرومر

بضرورة اتباع النصاب البريطانى ( ٤ يناير ١٨٨٤ ) .

أصرت الحكومة البريطانية على ضرورة إخلاء السودان ووجهت إلى الحكومة المصرية صورة برقية مرشلة من لورد جراڤيل وزير خارجية بريطانيا إلى المعتمد البريطانى في مصر :

« لا أرى حاجة إلى أن أوضح لكم أنه من الواجب ، مادام الاحتلال البريطاني المؤقت قائما في مصر ، أن تتأكد حكومة جلالة الملكة من ضرورة اتباع النصائح التي ترى اسداءها للتخديو في المسائل الهامة التي تستهدف فيها إدارة مصر وسلامتها للخطر .

ويجب على الوزراء والمديرين المصريين أن يكونوا على بينة من أن المسئولية الملقاة على مائق الحكومة البريطانية تضطرها إلى أن تعبر على إتباع السياسة التي تراها .

ومن الضروري أن يخلي عن منصبه كل وزير أو مدير لا يسير وفقا لهذه السياسة . وإن حكومة جلالة الملكة لواقفة من أنه إذا اقتضت الحال استبدال أحد الوزراء فهناك من المصريين سواء من شغلوا منصب الوزارة أو شغلوا مناصب أقل درجة ، من هم على استعداد لتنفيذ الأوامر التي قد يصدرها إليهم للتخديو بناء على نصائح حكومة جلالة الملكة » .

(٢١) خطاب استقالة وزارة شريف باشا احتجاجا على إصرار

الحكومة البريطانية على اخلاء السودان .

تمتثل الحكومة البريطانية اخلاء السودان ، ولكننا لانملك حق الموافقة على اتخاذ مثل هذه الخطوة ، لأن تلك المديرات التابعة للباب العالي قد وضعتها أمانة في أيدينا لتديرها ، فإذا أصررت بريطانيا على أن تكون توصياتنا نافذة بغير معارضة منا كان هذا العمل متناقضا مع أحكام الدكرتو الخديوي الصادر في ١٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ التي يشترط أن يحكم الخديو بواسطة وزراءه وبالإشتراك معهم ، لذلك نقدم استقالتنا لأنه قد حيل بيننا وبين أداء مهمتنا وفقا للدستور ..

(٢٢) مذكرة بريطانية بتبرير رفع العلم البريطاني بجانب العلم المصرى

فى الخرطوم ٤ سبتمبر سنة ١٨٩٨

أنه بالنظر إلى المساعدات المادية التى قدمتها الحكومة البريطانية إلى الحكومة المصرية من التاحيتين الحربية والمادية فقد قررت حكومة جلالة الملكة رفع العلم البريطانى بجانب العلم المصرى فى الخرطوم وإن هذا الاجراء لا يقصد به تحديد كيفية إدارة الأراضى المحتلة فى المستقبل وإنما يرمى إلى التأكيد بأن حكومة جلالة الملكة تعتبر أن لصوتها الغلبة فى جميع المسائل المتعلقة بالسودان ، وأنها ، تبعاً لذلك ، تنتظر أن تلزم الحكومة المصرية كل نصيحة تقدمها إليها الحكومة البريطانية فى شأن المسائل السودانية .

إمضاء (رنيل رود)

القاهرة فى ٤ سبتمبر ١٨٩٨

(٢٣) اتفاقية الحكم ثنائى فى السودان ١٩ يناير ١٨٩٩

حيث أن بعض اقاليم السودان التى خرجت عن طاعة الحضرة السخمية الحديوية قد صار انتاحها بالوسائل الحربية والمالية التى بذلتها بالإتحاد حكومتها جلالة ملكة الانكليز والجناب العالى المجدى ،

وحيث قد أصبح من الضرورى وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الاقاليم المفتحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الأقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال إلى الآن وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياجات المتنوعة ،

وحيث أنه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على ما لها من حق الفتح ، وذلك بأن تشترك فى وضع النظام الإدارى والقانونى الآفد ذكره وفى إجراء تنفيذ مقبولة وتوسيع نطاقه فى المستقبل ،

وحيث أنه تراهى من جهة وجوه. أضوية الجاق وادى حلقا وسواكن  
إداريا بالأقاليم المفتحة المجاورة لها،  
فلذلك قد صار الاتفاق والاقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لها من  
التفويض اللازم بهذا الشأن على ما تأتى وهو :

### ( المادة الأولى )

تطلق لفظة السودان في هذا الوفاق على جميع الاراضى الكائنة إلى جنوبى  
الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهى :  
أولا - الأراضى التى لم تحتلها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢ . أو ،  
ثانيا - الأراضى التى كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان  
الأخيرة وفقدت منها وقتيا ثم اقتضتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة ،  
المصرية بالاتحاد . أو ،  
ثالثا - الأراضى التى قد تفتتها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من  
الآن فصاعدا .

### ( المادة الثانية )

يستعمل العلم البريطانى والعلم المصرى معافى البر والبحر بجميع أنحاء  
السودان ماعدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلا العلم المصرى فقط .

### ( المادة الثالثة )

تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان إلى موظف واحد  
يلقب ( حاكم عموم السودان ) ويكون تعيينه بأمر عال خديوى بناء على طلب  
حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته إلا بأمر عال خديوى يصدر برضاء  
الحكومة البريطانية .

( المادة الرابعة )

القوانين وكافة الأوامر واللوائح التي يكون لها قوة القانون المعمول به والتي بين شأنها تحسين حكومة السودان أو تقرير إدارة حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية إيلوتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحريرها أو نسخها من وقت لآخر بمنشور من الحاكم العام وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمنا تموير أو نسخ أى قانون أو أية لائحة من القوانين واللوائح الموجودة .

وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل إلى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة وإلى رئيس مجلس نظار الجناح العالي الخديوى .

( المادة الخامسة )

لا يسرى على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعدا إلا ما يصدر باجرائة منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها .

( المادة السادسة )

المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح للأوروبيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول

( المادة السابعة )

لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الأراضي المصرية حين

دخولها إلى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الأراضي المصرية ، إلا أنه في حالة ما إذا كانت تلك البضائع آتية إلى السودان عن طريق سواكن أو أية ميناء أخرى من موانئ ساحل البحر الأحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة التجارية تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة إلى البلاد المصرية من الخارج . ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت إلى آخر بالمنشورات التي يصدرها بهذا الشأن .

#### ( المادة الثامنة )

نما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة الحاكم المختطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه .

#### ( المادة التاسعة )

يعتبر السودان بأجمعه ماعدا مدينة سواكن تحت الأحكام العرفية ويقيى كذلك إلى يقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام .

#### ( المادة العاشرة )

لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصليات بالسودان ولا يصرح لهم بالإقامة فيه قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية .

#### ( المادة الحادية عشرة )

منوع منعاً مطلقاً إدخال الرقيق إلى السودان أو تصديره منه وسيصدر منشور بالاجراءات اللازمة لتتخذها لتنفيذ بهذا الشأن .

#### ( المادة الثانية عشرة )

قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منها على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٧ يوليئ سنة ١٨٩٠ فيخلق بإدخال

الأسلحة النارية والذخائر الحربية والأشربة المقطرة الروحية وبيعها أو تشغيلها.

تحريراً بالقاهرة في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

الامضاءات  
( بطرس غالى ) ( كرومر )

### (٢٤) اتفاقية الحكم الثنائي في السودان

١٠ يولية سنة ١٨٩٩

حيث قد تقرر في المادة الثامنة من الوفاق الموقود بيننا في ١٩ يناير ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان في المستقبل أن سلطة الحاكم المختلطة لا تمتد على أى قسم من أقسامه ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه ماعدا مدينة سواكن ،  
وحيث أنهم لم تشكل محكمة مختلطة بسواكن في أى وقت من الأوقات  
وقد تراهى عدم مناسبة ذلك التشكيل الآن وخصوصا لما يترتب عليه من التناقضات.  
وحيث أن عدم وجود محكمة أهلية بسواكن لفصل ما يحدث من المنازعات  
بين أهلها قد ألحق بهم ضررا جسيما فيكون حينئذ من الصواب اجراء المساواة  
بين تلك المدينة وبين باقى السودان، وحيث أنه بناء على ما ذكر قد تراهى لنا  
تعديل الوفاق المشار إليه ،

فيا لنا نحن الموقعين على هذا من التفويض التام في ذلك قد حصل التراضى  
والاتفاق بيننا على ما هو آتى :

### ( المادة الأولى )

تعتبر ملغاة من الآن النصوص الواردة في وفاقنا الرقيم ١٩ يناير ١٨٩٩ :  
الى كانت بموجبها مدينة سواكن مستثناة من أحكام النظام الذى تقرر في  
ذلك الوفاق لإدارة السودان في المستقبل ،

تحريراً بمصر في ١٠ يولية ١٨٩٩  
امضاء امضاء  
( بطرس غالى ) ( كرومر )



(٢٥) إعلان الحماية في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤

إن وزير خارجية جلالة ملك بريطانيا يعلن أنه نظرا لحالة الحرب الناشئة عن عمل تركيا فقد وضعت مصر تحت حماية صاحب الجلالة ، وسوف تصبح من الآن فصاعدا تحت الحماية البريطانية .

وبذلك انتهت سيادة تركيا على مصر ، وسوف تتخذ حكومة جلالة الملك جميع الاجراءات الضرورية للدفاع عن مصر وحماية سكانها ومصالحها .

وعندما نشبت الحرب ، عهد بحماية مصر إلى جيش الاحتلال البريطاني ، بينما اضطلع الجيش المصرى متعاوناً مع الحماية البريطانية الصغيرة بالخطوط بمسئولية الأمن في السودان . ولقد قامت جنود السودان بمساعدة فعالة في أثناء الحرب . ووضعت مخازن الجيش ، ومستشفياته وإدارات ذخائره تحت تصرف الحاميات المصرية .

(٢٦) برقية ملك إنجلترا

إلى السلطان حسين

« في اليوم الذى ترتقى فيه عظمتكم السلطانية منصبها السامى أرغب أن أقدم إلى عظمتكم السلطانية عواطف الوداد المنبغية عن أكل إخلاص مع تأكيدى لكم بأننى لا أتفك عن تأييدكم فى المحافظة على مصر وضمان رفاهيتها فى المستقبل وسعادتها ، ولقد دعيت عظمتكم السلطانية إلى تحمل مسؤولية منصبكم السامى إبان أزمة خطيرة فى الحياة الأهلية بمصر ، وإنى على يقين أنه بمعاونة وزرائكم وبمعاونة بريطانيا العظمى يسنى لكم التغلب على كل المؤثرات التى يراد البعث باستقلال مصر وبرفاهية أهلها وسعادتهم . »

## ( ٢٧ ) احتجاج الأمة المصرية

على اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية على مصر

أرسل سعد زغلول رئيس الوفد المصرى فى ١٢ مايو سنة ١٩١٩ عندما اعترف مؤتمر الصلح بالحماية على مصر ، الكتاب التالى :

باريس فى ١٢ مايو سنة ١٩١٩

جناب مسيو جورج كليمنصو رئيس مؤتمر السلام بباريس .

لم يشأ مؤتمر الدول المتحالفة المشتركة أن يطبق على مصر مبادئ الحق والعدل مع أنها جديرة بأن تعامل بمقتضى هذه المبادئ نظرا لما قامت به من المساعدة التى أدت إلى النصر - لم يشأ أن يسمع صوت مصر مع أنها كانت فى مقدمة الدول التى أعلنت أنها فى حالة حرب مع أعداء الدول المتحالفة ومانت أعظم الضحايا فى سبيل قضية الحلفاء - لم يشأ أن يسمعها مع أنها بلاد غيرت الحرب مركزها السياسى ، وقد اعترف المؤتمر بالحماية البريطانية بدون أقل مراعاة لرأى الأمة المصرية وبغير أدنى التفات لقيام هذه الأمة بأجمعها فى وجه هذه الحماية وإظهارها معارضتها لها بأجلى المعانى .

إن العقل ليا بى إسناد مثل هذا القرار إلى المبادئ التى من أجلها خاضت الولايات المتحدة غمار الحرب والتى قررها الرئيس ولسن بعد ذلك لتكون أساسا للهدنة ثم للصلح ، ولا إلى المبادئ التى أعلنت بريطانيا العظمى نفسها أنها تحارب انتصارا لها ، كذلك لا يجد العقل ما يرتاح إليه إذا صرف النظر عن هذه المبادئ ، واعتمد على تحكيم العوائد السياسية التى كان معمولاً بها قبل الحرب ، لأنه كيف يستطيع العقل البشرى أن يقصر نيل الحجاز استقلالها وهى ولاية صغيرة وعدد سكانها لا يذكر ، ومواردها ضيقة ، لم تحصل شيئا من أهواء الحرب . ومصر التى قامت بصيب وافر منها ، وعانت ماعاته فى

سبيل الفوز النهائي يكون نصيبها الرفض البات إذا طلبت أن يسمع صوتها ، ثم يعقب هذا الرفض ضياع حقوقها المقدسة التي كسبتها بدماء أبنائها في ميادين القتال .

لا يمكن التسليم بأن مصر التي اشتركت من أوائل القرن الماضي في إقامة صروح المدنية وساعدت تركيا في انتصارها الذي أدى إلى استتباب النظام في الحجاز بل وفي بلاد اليونان والتي قهرت تركيا نفسها في ميدان الحرب ، يكون حظها أن تعامل بأقل مما عولمت به شعوب إفريقيا الوسطى وقد أصبحوا اليوم عملا لرعاية ما كانوا ليحلموا بها .

ليس في العالم قاض نزيه يستطيع الاهتداء إلى سبب واحد مقبول للموقف الذي اتخذته المؤتمر إزاء القضية المصرية أو اتخذته بريطانيا العظمى نفسها ، وهي التي استشهدت العالم أكثر من ستين مرة على أنها لا تفكر مطلقا في ضم مصر أو في إعلان الحماية عليها كرها ، وإنما هي ترى في سياستها إلى استقلال هذه البلاد .

ونهاية القول أن العقل لا يمكن أن يرتاح لقرار المؤتمر كيفما قلبه ، ومهما كانت العلة التي تتخذ أساسا لتبريره حتى إذا سلم بأنه بني على حق القوى على الضعيف ، لأن حق القوة معناه الحرب والفتح ، ولاشك في أن مصر لم تكن في حالة حرب مع إنجلترا ، بل كانت تخارب بجانبها ، ولم تفتح إنجلترا مصر بل إن الأمر على العكس من ذلك ، فإن مصر هي التي ساعدت إنجلترا على فتح ما فتحته من بلاد العدو .

نعم إن بعض الصحف قد أيدت تلك النظرية القائلة بأن الشعوب الشرقية لا يمكن معاملتها بما تعامل به الشعوب الغربية ، وأن المبادئ التي أعلنت في هذا الشأن قد نشأت عنها وعود لم تحسب عواقبها ، فهل يريدون التمسك

بمثل هذه النظرية ليهدموا في زمن السلم تلك المبادئ السامية التي أقامت الجرب بناءها ، وليسحبوا بعد نوال النصر تلك الوعود بها ممن اشترك معهم في تشييد صرحها ، إذا كان الأمر كذلك فكيف يمكن أن يفسروا كيفية عدم تطبيق هذه النظرية في جميع الأحوال بلا استثناء ، فانتا نرى بعض الأمم الشرقية التي آمنت بما صدر لها من الوعود قد تحققت آمالها فعلا .

لم يبق إلا فرض واحد لا مفر من التسليم به ، وهو أن الشعب المصرى اعتبر سلعة من السلع التي يتجر فيها . وهذا التصرف هو الذى كان يتقده الدكتور ولسن بشدة في خطابه التى كان يتكلم فيها عن حق القوة وعن وجوب انقضاء عصمة . لأنه تصرف جائر لا يتفق مع روح العصر الحاضر . إنه ليشق علينا أن نتذكر في أن المؤتمر قد عاملنا هذه المعاملة ، غير أننا لسوء الحظ مضطرون لتقرير الواقع ، ومهما يكن من براعت الاحترام الواجب لهذه المحكمة العليا ، فانه لا يسعنا إلا إثبات الواقع كما هو لأن من الأوقات والظروف ما يكون فيه خطر على الإنسان إذا هو لم يضع كل شيء في سبيل تقرير الحقيقة ، لقد كان للشعوب المهضومة الحق أن تجد فيما مضى في ذلك للثل الحكيم الذى وضعه الفيلسوف روسو وهو : « إن القوى مهما بلغت قوته لا يضمن أن تكون له الغلبة على الدوام » - ما يساعدنا على التذرع بالصبر . أما الآن وقد أثبت الرئيس ولسن بأجلى بيان أن من الأمور الممقوته التى تنفر منها الطباع أن تسود أمة على أمة ، فقد بلغ كره السيادة من نفوس الأمم المظلومة أنها أضحت تفضل القناء على البقاء في قيود الذل ، ولأشك أنه ما كان لملك المبادئ الجديدة إلا أن تصادف في مصر وسطا مستعدا لقبولها ، لأن مصر بلد من سلالة كريمة المتمدن نشيطة المزاج ، إذا تولد فيها الأمل آثار غضبها على الذين يتأوعونها في استغلالها .

إن الأمة المصرية لا تقبل أبدا أن تكون تلك السلعة القديمة التي تتداولها أيدي الأقوياء، ولا أشك أنها اليوم بعد التصريحات التي فاه بها ذلك الرسول الجديد في عالم السياسة الذي تشف كلماته عن أسمى معاني الأدب وأرقاها ، أبعد منها في أي زمن مضى عن الرضى بمثل هذا المصير ، فان مجرد خوفها من عدم تطبيق مبادئ الدكتور ولسن على قضيتها قد دفعها إلى تعريض صدور أبنائها وهم عزل من السلاح لتهوان الرصاص القتالة ، ومن غريب الاتفاق أن تكون تلك الساعة هي التي تجتمع فيها عشرون دولة لتقرر مواظبتها على الحماية البريطانية .

إن مثل هذا الحل المحزن لا يكون من ورائه إلا إلقاء بذور اليأس وغوامل الغضب في قلب الشعب المصري . وقد قال الرئيس ولسن :  
« إن الصالح لا يمكن أن يكون صليحا وطيدا إلا إذا اندثر به كل أثر من آثار الحقد في قلوب الشعوب سواء كانوا أقوياء أو ضعفاء وكان العدل موزعا عليهم جميعا بدرجة واحدة بغير أقل تمييز بين قويمهم وضعيفهم » .  
فهل وقع الاختيار على الشعب المصري ليكون ضحية وتقدم فدية لحسن اتفاق الدول العظمى ؟ إذا صبح ذلك فكيف يمكن التسليم بأن نكون نحن تلك الضحية ونحن أمة ذات تاريخ وماض مجيد ، وما الذي كان يعيننا لو كنا انضمامنا لأعداء الحلفاء عوضا عن أن نشاطرهم متاعب القتال .

إن الواجب المقروض علينا بصفتنا نوابا عن الشعب المصري يقضى علينا بأن نسمع المؤتمر صوت ذلك الشعب الذي الحظ الذي حرم دون غيره من التمتع بالعدل الذي عمت ظلاله جميع أقطار المسكونة . وقد بات يرى نفسه أنه إنما كان يعمل للاضرار بمصالحة المشتركة في العمل مع الحلفاء . نعم إن صوته يرتفع عاليا للاحتجاج . لأنه هو وحده الذي حرم من نعم الصلح ومزاياه مع أنه كان حاملا أميناً في الحرب . ولكن الأمة التي لها أمنية خاصة

نضعها فوق كل احوام والتي تشعر بشخصيتها ونحس بحقوقها لانتمكن الغير  
من أن يصرف في أمرها، وهي دون غيرها صاحبة الحق في البيت في مصيرها.  
عن الوفد المصرى - سعد زغلول - رئيس الوفد

(٢٨) انجلترا ترفع الحماية عن مصر

أولا - تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

بما أن حكومة جلالة الملك، عملا بنواياها التي جاهرت بها، ترغب في الحال  
في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة،  
وبما أن العلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر، أهمية جوهرية  
للإمبراطورية البريطانية، فيوجب هذا تعلن المبادئ الآتية :

- ١ - إنتهت الحماية البريطانية على مصر. وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة.
- ٢ - حالما تصدر حكومة عظيمة السلطان قانون تضمينيات (إقرار الإجراءات  
التي اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع ساكني مصر تلغى  
الأحكام العرفية التي أعلنت في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ .
- ٣ - إلى أين يحس الوقت الذي يسنى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة  
جلالة الملك، وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمر الآتى بينها، وذلك  
بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين، تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة  
مطلقة بتولى هذه الأمور وهي :

- (١) تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر .
- (ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تداخل أجنبي بالذات أو بالواسطة.
- (ج) حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات . (د) السودان .
- وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هي  
عليه الآن .

ثانيا - تبليغ من المندوب السامي  
إلى سلطان مصر

دار الحماية

القاهرة في ٢٨ فبراير ١٩٢٢

يا صاحب العظمة

١ - أشرف بأن أعرض لمقام عظمتكم أن الناس قد ذهبوا في تناول بعض عبارات المذكرة التفسيرية التي قدمتها إلى عظمتكم في الثالث من شهر ديسمبر ، مذاهب تحالف أفكار الحكومة البريطانية وسياستها ، وهو ما أسف له أشد الأسف .

٢ - ولقد يخال المرء مما نشر عن هذه المذكرة من التعليقات العديدة أن كثيرا من المصريين ألقى في روعهم أن بريطانيا العظمى توشك أن ترجع في نواياها القائمة على السامح والعطف على الأمان المصرية ، وأنها تنوي الانقضاء بمركزها الخاص بمصر لاستبقاء نظام سيامي إداري لا يتفق والتغيرات التي وعدت بها .

٣ - غير أنه ليس شيء أبعد عن خاطر الحكومة البريطانية من هذه الفكرة . بل إن الأساس الذي نبت عليه المذكرة التفسيرية هو أن الغاية من الضمانات التي تطلبها بريطانيا العظمى ليست إبقاء الحماية حقيقة أو حكما . وقد نصت المذكرة على أن بريطانيا العظمى صادقة الرغبة في أن ترى مصر متمتعة بما تتمتع به البلاد المستقلة من ميزات أهلية ومن مركز دولي .

٤ - وإذا كان المصريون قد ذرأوا في هذه الضمانات أنها تجاوزت الحد الذي يلتزم مع حالة البلاد الحرة . فقد غاب عنهم أن انجلترا إنما ألجأها إلى ذلك حرصها على سلامة نفسها تلقاء حالة تتطلب منها أشد الحذر خصوصا فيما يتعلق بتوزيع القوات العسكرية ، على أن الأحوال التي يمر بها العالم الآن

لن تدوم ، ولا يابث كذلك أن يزول الاضطراب السائد في مصر منذ الهدنة ، والأمل وطيد في أن الأحوال العالمية صائرة إلى التحسن ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، فكما قيل في المذكرة سيجيء وقت تكون فيه حالة مصر مدعاة إلى الثقة بما تقدمه هي من الضمانات المصرية لصيانة المصالح الأجنبية .

٥ - أما أن تكون إنجلترا راغبة في التدخل في إدارة مصر الداخلية . فذلك ما قالت فيه الحكومة البريطانية ولا تزال تقول إن أصدق رغباتها وأخلصها هو أن تترك للمصريين إدارة شئونهم ، ولم يكن يخرج مشروع الاتفاق الذي عرضته بريطانيا العظمى عن هذا المعنى . وإذا كان قد ورد فيه ذكر موظفين بريطانيين لوزاري المالية والحقانية فإن الحكومة البريطانية لم ترم بذلك إلى استخدامها للتدخل في شئون مصر . وكل ما قصده هو أن تستبقى أداة اتصال تستدعيها حماية المصالح الأجنبية .

٦ - هذا هو كل مرمى الضمانات البريطانية . ولم تصدر هذه الضمانات قط عن رغبة في الحيولة بين مصر وبين التمتع بحقوقها الكاملة في حكومة أهلية .

٧ - فإذا كانت هذه هي نوايا إنجلترا ، فلا يمكن لأحد أن ينكر أن إنجلترا يعز عليها أن ترى المصريين يؤخرون بعملهم حلول الأجل الذي يبلغون فيه مطعما ترغب فيه إنجلترا كما تنوق إليه مصر . أو أن ينكر أنها تكره أن ترى نفسها مضطرة إلى التدخل لرد الأمن إلى نصابه كلما أدركه اختلال يثير غاوف الأجانب ويجعل مصالح الدول في خطر . وإنه ليكون بما يؤسف له أن يرى المصريون في التدابير الاستثنائية التي اتخذت أخيرا أى مساس بمصلحتهم الأسمى ، أو أية دلالة على تغير القاعدة السياسية التي سبق بيانها فإن الحكومة البريطانية لم يعد غرضها إلا أن تضع حدا لتهديج ضار قد يكون لتوجيهه إلى أهواء العامة فتأجج تذهب بثمره الجهد القومي المصرية ، ولذلك



كان الذى روعى بوجه خاص فيما اتخذ من التدابير مصلحة القضية المصرية التى تستفيد من أن البحث فيها يجرى فى جو قائم على الهدوء والمناقشة باخلاص .

٨ — والآن وقد بدأت تعود السكينة إلى ما كانت عليه بفضل الحكمة التى هى قوام الخلق المصرى ، والتى تغلب فى الساعات الحاسمة فأننى أسمع أن أنهى إلى عظمتكم أن حكومة جلالة الملك تنوى أن تشير على البرلمان بأقرار التصريح الملحق بهذا ، وإننى لعلى يقين بأن هذا التصريح يوجد حالة تسود فيها الثقة المتبادلة ، ويضع الأساس لحل المسألة المصرية حلانها بما مرضيا .

٩ — وليس ثمة ما يمنع منذ الآن من إعادة منصب وزير الخارجية والعقل لتحقيق التمثيل السيامى والقنصل لمصر .

١٠ — أما إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والإدارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فالأمر فيه يرجع إلى عظمتكم وإلى الشعب المصرى .

وإذا أبطأ لأى سبب من الأسباب إتخاذ قانون التضمينات (إقرار الأجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) السارى على جميع ساكنى مصر ، والذى أشير إليه فى التصريح الملحق بهذا فأننى أود أن أحيط عظمتكم علما بأننى — إلى أن يتم إلغاء الاعلان الصادر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ سأكون على استعداد لايقاف تطبيق الأحكام العرفية فى جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية .

١١ — فالكلمة الآن لمصر . وأنه ليرجى أنها قد عرفت مبلغ حسن استعداد الحكومة البريطانية ونواياها ، تسترشد فى أمرها بالعقل والرواية لا يعامل الأهواء .

ولى مزيد الشرف الخ .  
ألننى ( فيلدمارشال )

٢٩ — النصوص الخاصة بمصر في معاهدة لوزان

المعقودة بين تركيا وانجلترا وحلفائهما في ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٣.

المادة ١٧ — يسرى مفعول تنازل تركيا عن كل حقوقها على مصر والسودان في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

المادة — ١٨ صارت تركيا محررة من كل تعهداتها الخاصة بالقروض العثمانية المضمونة بالجزية المصرية ، وهي القروض المعقودة في سنوات ١٨٥٥ ، ١٨٩١ ، ١٨٩٤ ، وصارت للدفعات السنوية التي تدفعها مصر لواء هذه القروض الثلاثة جزءاً من مدفوعات الدين المصري للعام ، وصارت مصر محررة من كافة التعهدات الأخرى المتعلقة بالديون العثمانية .

المادة ١٩ — إن المسائل الناتجة عن الاعتراف بالدولة المصرية التي لا تسرى عليها الأحكام الخاصة بالأموال المنسلخة من تركيا بمقتضى هذه المعاهدة ستسوى فيما بعد باتفاقات بين الدول صاحبات الشأن في الظروف التي تعينها .

المادة ٢٠ — اجتناء من تفاذ هذه المعاهدة وبدون مساس بالنصوص الواردة فيها تنفذ من جديد المعاهدات والاتفاقات التي لها صبغة اقتصادية أو فنية المبنية فيما يلي بين تركيا والدول المتعاقدة فيها :

[ ... ]

(١) معاهدة الآستانة المعقودة في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٢ الخاصة بوضع نظام حرية الملاحة في قناة السويس مع التخفظ الوارد في المادة ١٩ من المعاهدة الحالية .

(٣٠) مفاوضات سنة ١٩٢٤

(سعد زغول — مأكدونالد)

وصل سعد إلى لندن في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٤ ليفاوض مأكدونالد . ولم تستغرق المفاوضات أكثر من ثلاث جلسات . فقد طلب سعد سحب جميع

القوات البريطانية من الأراضي المصرية ، وعدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت في حماية قناة السويس . ثم طلب إلى جانب ذلك زوال كل سيطرة بريطانية على الحكومة المصرية ، ولاسيما في العلاقات الخارجية التي أرسلتها الحكومة البريطانية إلى الدول الأجنبية في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ ، قائلة إن الحكومة البريطانية تعد كل محاولة من جانب إحدى الدول للتدخل في شئون مصر عملاً غير ودي .

فلم يقبل ماكدونالد هذه الطلبات . وانتهت المحادثات على أمر ذلك .

#### (٣١) المذكرات المتبادلة بين المندوب السامي البريطاني

والحكومة المصرية إثر مقتل سمى لى ستاك

##### المذكرة الأولى

دار المندوب السامي

القاهرة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

الى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء .

صاحب الدولة

أقدم لبلوتكم من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية البلاغ التالي :

ان الحاكم العام للسودان وسردار الجيش المصرى الذى كان أيضا ضابطا

تمتازا فى الجيش البريطانى قد قتل قتلا فظيحا فى القاهرة .

فحكومتكم حضرة صاحب الجلالة تعد هذا القتل ، الذى يمرض مصر كما

هى محكومة الآن لازدراء الشعوب المتمدنة ، نتيجة طبيعية عدائية ضد حقوق

بريطانيا العظمى وضد الرمايا البريطانيين فى مصر والسودان . وهذه الحملة

القائمة على إنكار الجليل إنكارا مقرونا بعدم الاكتراث للايدى التى اسندتها

بريطانيا العظمى . لم تعمل حكومتكم دولتكم على تضييقها بل أثارها هيئات على

اتصال وثيق بهذه الحكومة .

ولقد نهت دولتكم حكومة حضرة صاحب الجلالة ، منذ أكثر من شهر الى العواقب التي تترتب حتماً على العجز عن وقف هذه الحملة ، ولا سيما فيما يتعلق بالسودان ، ولكن هذه الحملة لم توقف والآن لم تستطع الحكومة المصرية أن تمتنع اغتيال حاكم السودان العام وأثبتت أنها عاجزة عن حماية أرواح الأجانب أو أنها قليلة الاهتمام بهذه الحماية .

فبناءً على ذلك تطلب حكومة حضرة صاحب الجلالة من الحكومة المصرية :

- (١) أن تقدم اعتذاراً كافياً وإفياً عن الجناية .
- (٢) أن تتابع بأعظم نشاط ، وبدون مراعاة للاستشخاص البحث عن الجناة وأن تنزل بالمجرمين ، أيا كانوا ومهما تكن سنهم ، أشد العقوبات .
- (٣) أن تمتنع من الآن فصاعداً وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية .
- (٤) أن تدفع في الحال إلى حكومة حضرة صاحب الجلالة غرامة قدرها نصف مليون جنيه .

(٥) أن تصدر في خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصري البحتة من السودان مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التي ستعين فيما بعد .

(٦) أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستريد مساحة الأطنان التي تزرع في الجزيرة من ٣٠٠.٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود تبعاً لما تقتضيه الحاجة .

(٧) أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة في الشؤون الميمنة بعد ، المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية في مصر .  
وإذا لم تلب هذه المطالب في الحال تتخذ حكومة حضرة صاحب الجلالة .

على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها في مصر والسودان .  
وإني أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى .  
الإمضاء : ألتني ( فيلد مرشال )  
المنسوب السامى

### المذكرة الثانية

دار المنسوب السامى

القاهرة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

يا صاحب الدولة

إلخافا بيلاغى السابق أشرف باحاطة دولتكم علما من قبل حكومة حضرة  
صاحب الجلالة البريطانية أن مطالبا الخاضعة المتعلقة بالجيش فى السودان وخاية  
مصالح الأجانب فى مصر هى الآتية :

(١) بعد أن يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحتة للجيش  
المصرى ، تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى إلى قوة مسلحة  
سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت قيادة  
الحاكم العام العليا وباسم تصدر العرائض ( البراءات للضباط ) .

(٢) إن القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين  
لا يزالون فى خدمة الحكومة المصرية وتأديبهم واعتزالهم الخدمة ، وكذلك  
الشروط المالية لتسوية معاشات الموظفين الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة يجب  
أن يعاد النظر فيها طبقا لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة .

(٣) من الآن إلى أن يتم اتفاق بين الحكومتين بشأن حماية المصالح  
الأجنبية فى مصر ، تبقى الحكومة المصرية منصبة المستشار المالى والمستشار  
القضائى وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما ، كما نص عليها عند إلغاء الحماية ، وتحترم

أيضا نظام القسم الأوربي في وزارة الداخلية واختصاصاته الحالية كما سبق  
تحديد بها بقرار وزارى، وتنظر بين الاعتبار الوافى إلى ما قد يديه مديره العام  
من المشورة فيما يتعلق بالشؤون الداخلة في اختصاصه .

وإني أغتم هذه الفرصة لأجند لدولتكم عظيم احتراى .

الإمضاء : ألتى ( فيلد مارشال )      المندوب السامى

فأجاب حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا على هاتين المذكرتين

بالمذكرة التالية :

رئاسة مجلس الوزراء

القاهرة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الصغامة المندوب السامى البريطانى

بإصاحب الصغامة

ردا على المذكرتين اللتين سلمتا إلى نهار أمس من فضامتكم باسم حكومة  
حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، أشرف بأن أرجو فضامتكم أولا أن  
تتكروا فتعربوا الحكومتكم مرة أخرى من قبل الحكومة المصرية عما خالج  
هذه الحكومة والأمة باجمها من شعور الألم والاستفطاع بسبب الاعتداء الشنيع  
الذى وقع على حياة الأسوف عليه السرى ستاك باشا مرردار الجيش المعربى  
وحاكم السودان العام .

على أنه لا يمكن اعتبار الحكومة المصرية مسؤولة بوجه من الوجوه من  
هذه الجريمة المنكرة التى ارتكبها مجرمون تمقتهم الأمة بالإجماع . ذلك لأنها  
حدثت فى ظروف لم يكن فى الاستطاعة معها توقع ارتكابها أو منعها .

ومن جهة أخرى ، فان هذه الحكومة لا يمكنها أن تقبل التأكيد الذى  
تضمثته المذكرة الأولى من أن هذه الجريمة هى نتيجة طبيعية لحلة سياسية لم

تعمل الحكومة المصرية على تلييطها . بل أثارها هيئات على اتصال وثيق بها ، لأن هذه الحكومة كانت تلجأ وتدعو دائماً إلى استعمال الطرق السلمية المشروعة في المطالبة بحقوق البلاد ولم تكن على اتصال من أى نوع كان بهيئات تشير باستعمال العنف .

إن المسؤولية الوحيدة التي تعترف بها الحكومة وتأخذها على عاتقها ، إنما هي إقتفاء أثر المجرمين، وقد اتخذت إجراءات سريعة وفعالة لهذا الغرض . وإن النتيجة المرضية التي أدت إليها هذه الإجراءات تجعلنا واثقين تمام الثقة من أن الجناة لن يفلتوا من العقاص العادل .

على أنه لا يثبت ما أثارته هذه الجناية في البلاد من الأسف البالغ ، وارضاء للحكومة صاحب الجلالة البريطانية ، أشرف بأن أصرح لفضايتكم بأن الحكومة المصرية تقبل أن تقدم اعتذارها كما أنها تقبل أن تدفع مبلغ خمسمائة ألف جنيه .

وتصرح الحكومة أيضاً بأنها قد اعتزمت أن تمنع ، بجميع ما لديها من الطرق القانونية، كل مظاهرة شعبية يكون من شأنها الإخلال بالنظام العام ، وبأنها سترجع عند الحاجة إلى البرلمان للحصول على سلطة أوسع مما لها الآن .

أما فيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة الخامسة من المذكرة الأولى والمفصل في المذكرة الثانية فأشرف بأن ألاحظ لفضايتكم أن ما اقترح من ترتيب جديد للجيش المصري بالسودان لا يعد فقط تعديلاً للحالة الحاضرة التي سبق للحكومة الإنجليزية أن صرحت برغبتها في المحافظة عليها بل هو مناقض تماماً لنص المادة ( ٤٦ ) من الدستور المصري التي تنص على أن الملك هو القائد الأعلى للجيش وهو الذي يولي ويحزل الضباط .

وأما فيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة السادسة فاني ألاحظ لفضايتكم

أن مسألة إدخال تعديل منذ الآن على المقدار المحدد لمساحة الأراضي التي تروى بالجزيرة على الأمل سابقة لأوانها ، ويجب ، طبقا للتصريحات المتكررة التي أبدتها الحكومة البريطانية ، أن تحمل باتفاق الطرفين مع مراعاة المصالح الحيوية للزراعة المصرية .

وأخيرا فيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة السابعة أتشرف بأن ألاحظ لنضامكم أن حالة الموظفين الأجانب في مصر خاضعة الآن لأحكام قانون واتفاق سياسي لا يمكن تعديلها من غير اشتراك البرلمان . وعلى أي حال فإن مذكرة الحكومة البريطانية لم تبين قط التعديلات التي يراد إدخالها على النظام الحالي . ولذلك لا نرى في وسعنا الرد على هذه المسألة . وأما فيما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية بوجه عام فإن الحكومة المصرية اتخذت على الدوام أكثر الخطط تساهغا بالقدر الذي يتفق مع حرمة مبدأ الاستقلال . ومع ذلك فإن الدول الأجنبية لم تقدم أي اعتراض في هذا الشأن .

وإني لواتق كل الثقة من أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستجد هذا الجواب مرضيا تماما . وعلى أي حال فقد أملت علينا روح الرغبة للخالص في إبقاء وتوطيد أحسن العلاقات مع الحكومة البريطانية ، بما يتفق مع حقوق مصر .

وانتهز هذه الفرصة لأكرر لنضامكم الإعراب عن عظيم احترامي من

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء : سعد زغلول

وفي مساء ٧٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ أرسل حضرة صاحب النخامة المندوب السامي البريطاني إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء المذكورة الآتية :



## دار المندوب السامي

القاهرة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء .

يا صاحب الدولة

إيماء الى رسالة دولتكم بتاريخ اليوم ، أشرف بأن أبلغكم أنه نظرا إلى رفض الحكومة المصرية تلبية مطالب حكومة حضرة صاحب الجلالة الواردة في الفقرتين الخامسة والسادسة من بلاغى المقدم أمس أرسلت التعليقات إلى حكومة السودان بما يلي :

أولا - أن نخرج من السودان جميع الضباط المصريين . والوحدات البحتة في الجيش المصرى مع التغييرات المعينة التى تقرب على ذلك .

ثانيا - أنها مطلقة الحرية في زيادة المساحة التى تروى في الجزيره من ٣٠٠.٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود تبعا لتقاضى به الحاجة .

وستعملون دولتكم ، في الوقت المناسب ، العمل الذى ستستخذاه حكومة حضرة صاحب الجلالة نظرا إلى رفض دولتكم قبول المطلب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب في مصر .

وإني أثبت أن الحكومة المصرية قد قبلت فيما قبلته من المطالب ، المطلب الرابع . فحكومة حضرة صاحب الجلالة تنتظر أن يدفع فى مبلغ نصف مليون جنيه قبل ظهر النقد .

وإني أتمنى هذه الفرصة لأجدد لدولتكم وافر احترامى ،

الإمضاء : أألني ( فيلد مارشال )

المندوب السامي

فأجاب حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا في صباح اليوم التالى (٢٤) نوفمبر سنة ١٩٢٤) بالكتاب الآتى ، وقد أرفق به تمويلا بمبلغ خمسة الف جنيه انجليزى :

رياسة مجلس الوزراء .

القاهرة في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الصخامة المتدوب السامي البريطاني .

يا صاحب الصخامة :

ردا على مذكرة تكم المؤرخة أمس، وإلحاقاً بمذكرة المؤرخة ٢٢ الجاري،  
أتشرف بأن أرسل اليكم طي هذا تحويلاً على البنك الأهلي المصري بمبلغ خمسمائة  
ألف جنيه .

أما فيما يتعلق بالإجراءات المبينة في الفقرتين الأولى والثانية من مذكرة  
نظامتكم فإن الحكومة المصرية تنسك بجميع ما أبدته من التصريحات في  
مذكرتها المؤرخة ٢٢ الجاري وتحتج احتجاجاً صريحاً على ما اتخذته حكومة  
صاحب الجلالة البريطانية من القرارات . وهي ترى أن لاسموخ لها وتعتبرها  
مناقضة للمصر من الحقوق المعترف بها .

وتفضلوا غفامتكم بقبول عظيم احترامى .

رئيس مجلس الوزراء

سعد زغول

وقد أجاب حضرة صاحب الصخامة اللورد ألبني باستلامه التحويل بالكتاب

الآتى المؤرخ في اليوم نفسه .

دار المتدوب السامى .

القاهرة في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغول باشا رئيس مجلس الوزراء .

يا صاحب الدولة .

أتشرف بإحاطة دولتكم علماً بأنى استلمت تحويلاً على البنك الأهلي المصري  
اليوم الساعة ١١ ونصف أفركى وقد سلمه إلى دار المتدوب السامى حضرة

صاحب السعادة وكيل وزارة المالية .

وأنى أعظم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى .

الإمضاء : ألتبى ( فيلد مارشال )

المندوب السامى

وقد أرسل حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى فى صباح اليوم نفسه

الكتاب التالى إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء :

دار المندوب السامى :

القاهرة فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء .

يا صاحب الدولة :

إلحاقاً بكتابى أمس . أنشرف بأن أخبر دولتكم بأن أول تدبير اتخذ  
هو أنه صدرت التعليمات إلى جنود حضرة صاحب الجلالة البريطانية باحتلال  
مبارك الإسكندرية .

وأنى أعظم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى .

الإمضاء : ألتبى ( فيلد مارشال )

المندوب السامى

وفى ذات اليوم تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك بقبول الاستقالة

المرفوعة من حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا بالنيابة عن هيئة الوزارة،

وبتوجيه الأمر الكريم رقم ٧٧ لسنة ١٩٢٤ ( المنشور فى الجريدة الرسمية

عدد ١٠٤ الصادر فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ) إلى حضرة صاحب الدولة

أحمد زيور باشا بآليف الوزارة .

فقبل دولته هذه المهمة ، وصدر مرسوم بتعيين هيئة الوزارة الجديدة نشر

فى العدد نفسه من الجريدة الرسمية .

فدارت حينئذ مخاضات شبه رسمية بين رئاسة مجلس الوزراء ودار المندوب السامي لأجل الوصول إلى انتهاء احتلال جمرات الإسكندرية من القوات العسكرية البريطانية والبحث في مدى وفي تفسير المطالب الواردة في البندين الثاني والثالث من المذكرة الثانية لقضامة المندوب السامي المؤرخة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . وكانت هذه المطالب قد تركت معلقة لأنه لم يرد عليها لا بالرفض ولا بالقبول في جواب حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا المؤرخ ٢٣ من الشهر المذكور . وبعد مناقشات طويلة ، أدت تلك المخاضات إلى تبادل المذكرتين والكتابين الآتي بينهما :

دار المندوب السامي

القاهرة في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا رئيس مجلس الوزراء .

يا صاحب الدولة

ردا على سؤالكم أنشرف باحاطتكم علما بأن الطلبات التي يصبح لي معها أن أشير على حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بالجلاء عن جمرات الاسكندرية فيما لو قبلتها الحكومة المصرية هي :

(١) تقبل الحكومة المصرية إحالة الموظفين الأجانب الذين تسرى عليهم أحكام المواد ٤ و ٧ و ٨ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ ، في التواريخ التي ستحدد طبقا للاختيار الذي سيخول لهم الحق في إبدائه قبل ١٥ يناير سنة ١٩٢٥ .

ولا يجوز أن تكون هذه التواريخ سابقة لأول أبريل سنة ١٩٢٥ ، ولا لاحقة للتاريخ السابق تقريره لمخروج أولى الشأن . أو لتاريخ أول أبريل سنة ١٩٢٧ .

(٢) تتمتع الحكومة المصرية في استعمال كل قوتها لدى بلدية الاسكندرية وبذلك كل مساعدة ممكنة لها بقصد مساواة موظفي البلدية الأجانب بموظفي الحكومة المصرية وبجالس المديرات والمجالس البلدية والمحلية فيما يتعلق بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ والتبدين الأول والثالث من هذه المذكرة .

(٣) في حالة استعمال هؤلاء الموظفين لحق الاختيار المنصوص عليه في البند الاول، يتمتع الموظفون منهم الذين لم يكن لهم بعد الحق في المعاش ولكنهم قديكتسيون هذا الحق إذا ظلوا في الخدمة الغاية أول ابريل سنة ١٩٢٧ معاشا يقوم مقام المكافأة المنصوص عليها في قانون المعاشات وبحسب هذا المعاش طبقا للقواعد المقررة في المادة السادسة عشرة من ذلك القانون كما عدلت فيما بعد ، ولكن بدون مراعاة لأحكام المادة العشرين التي تشترط خدمة خمسة عشرة سنة بحسب هذا المعاش .

وفي هذه الحالة يخفّض في الملحق رقم ٢ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ حامل مدة الخدمة إلى ٦ .

(٤) يسرى حكم المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٢٣ على كل موظف أجنبي من موظفي الحكومة يكون في المعاش أو يحال في المستقبل على المعاش ويقرر لذلك مدة معقولة للاختيار .

(٥) يوضع قلم الموظفين الأجانب وموظفوه كما هو منظم الآن ، تحت المراقبة الإدارية للجنة تؤلف من المستشار المالي رئيسا ، ومن عضوين أحدهما أجنبي .

(٦) تراعى الحكومة المصرية مراعاة تامة رأي المستشار المالي فيما يطرأ حتى أول ابريل سنة ١٩٢٧ من الخلاف الجوهري بشأن شروط خدمة الموظفين الأجانب أو شروط إحالتهم على المعاش .

(٧) يحترف باستقلال (القوميسرين) المستشارين المالي والقضائي ، فيما يتعلق بمكتبيها ضمن حدود القوانين واللوائح .

(٨) تقبل الحكومة المصرية نص البند الثالث من المذكرة الثانية التي أرسلت إلى سلف دولتكم بتاريخ ٢٢ نوفمبر الماضي .

وانى أختم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم فائق الاحترام  
الإمضاء. ألفتي (فيلندمارشال) المندوب السامى

دار المندوب السامى

القاهرة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٧٤

إلى حضرة صاحب الدولة أحمد زهور باشا رئيس مجلس الوزراء .

عزيزى الرئيس

رغبة فى اجتناب كل تفسير يؤدي إلى تجاوز الفرض الذى يترى اليه  
الفرقتان ٦ و ٧ من مذكرة حضرة صاحب النخامة المندوب السامى المؤرخة  
فى هذا اليوم بشأن سلطة المستشارين الى والقضائي أنشرف بأن أعطى  
لدولتكم الايضاحات الآتية :

تأمل حكومة حضرة صاحب الجلالة أن تراعى الحكومة المصرية بنام  
الاحترام ، وبروح المودة فى علاقاتها ذات الصفة شبه السياسية مع هذين  
المستشارين كل رأى يديه أحد هذين الموظفين ضمن حدود اختصاصاته ،  
على أنه من المفهوم أن لا يكون لسلطتها أى مساس بما على الوزارة من  
المسؤولية الدستورية .

ومن البدى أنه لا يجوز أن يرتب على هذه الايضاحات ما يضر بالحفظات  
ذات الصبغة السياسية والصبغة العامة ، التى سبق أن أبدتها حكومة حضرة  
صاحب الجلالة البريطانية .

ونفضلوا يا عزيزى الرئيس بقبول مزيد التحيات  
الإمضاء : كلارك كار

رئاسة مجلس الوزراء

القاهرة في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الصخامة المتدوب السامى البريطانى

يا صاحب الصخامة

أتشرف باحاطة فخامتكم علما بأنى تسلمت الذاكرة التى تكرمتم بإرسالها  
إلى فى هذا اليوم وذكرتم فيها المطالب الثانية التى علقت بحكومة حضرة  
صاحب الجلالة البريطانية لإخلاء حمرك الاسكندرية على قبول الحكومة  
المصرية لها .

وأتشرف بأن أخبر فخامتكم بأن مجلس الوزراء قد فوضنى فى ابلاغ  
فخامتكم بأن الحكومة المصرية قبلت هذه الشروط بأكملها بدون قيد، مذبنة  
فى ذلك إلى حكم الضرورة ومدفوعة بالرغبة الأكيدة فى المسالة وحين التفاهم  
وتفضلوا يا صاحب الصخامة بقبول فائق إحترامى .

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء : أحمد زيور

رئاسة مجلس الوزراء

القاهرة فى أول ديسمبر سنة ١٩٢٤

إلى جناب المستر كلارك كار المستشار بدار المتدوب السامى

عزيزى المستر كار

تسلمت كتابكم المؤرخ فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ الذى تكرمتم بأن  
أعطيتمنى فيه التصريحات الآتية اجتابا لكل تفسير يؤدى إلى تجاوز الغرض  
الذى ترمى إليه الفقرتان ٦ و ٧ من مذكرة حضرة صاحب الصخامة المتدوب  
السامى المؤرخة فى ذات اليوم فيما يتعلق بسلطة المستشارين المالى والقضائى .

تأمل حكومة حضرة صاحب الجلالة أن تراعى الحكومة المصرية بتمام الاعتبار ، وروح المودة في علاقاتها ذات الصفة شبه السياسية مع هذين المستشارين ، كل رأى يديه أحد هذين الموظفين ضمن حدود إختصاصاته على أنه من المفهوم أن لا يكون لسلطتهما أى مساس بما على الوزراء من المسؤولية الدستورية .

ومن البدهى أنه لا يجوز أن يترتب على هذه الإيضاحات ما يضر بالتحفظات ذات الصبغة السياسية والصبغة العامة التى سبق أن أبدتها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية .

وقد أحطت طمنا بهذه الإيضاحات وأثبتها .

وتفضلوا يا عزيزى المستر كاز بقبول مزيد التحيات .

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء : أحمد زيور

وإن هذه المذكرة وهذا الكتاب قد أرسلهما حضرة صاحب الدوله رئيس مجلس الوزراء بعد أن اطلع عليهما مجلس الوزراء وأقرهما بالاجتماع فى جلسته خاصه عقدت يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بحضور أعضاء المجلس جميعا .



## المجموعة السادسة المفاوضات والاستقلال

### (١) كتاب الجبهة الوطنية إلى مندوب السامي

حضرة صاحب السعادة المندوب السامي لدولة بريطانيا العظمى

١ - حرص المصريون دائماً منذ نهضت مصر مطالبة باستقلالها خلال السنوات الخمسة عشر الأخيرة على أن يتم الاتفاق بين مصر وانجلترا بتحديد علاقاتهما ، وحل المسائل المتعلقة بينهما وقد قوى أملهم في إتمام الاتفاق حين انتهت مفاوضات الزعيم من سنة ١٩٣٠ إلى نصوص رضىها الطرفان وأوشكا أن يوقعاها لولا خلاف حصل في اللحظة الأخيرة أدى إلى عدم توقيعها .

٢ - ويرجع حرص المصريين على إتمام الاتفاق إلى أسباب حيوية بالنسبة لبلادهم . فان عدم إتمامه يثير الاحتكاك بين مصر وانجلترا من حين إلى حين ، ولاشئ أحب إلى مصر من أن تتجنب كل سبب يدعو إلى هذا الاحتكاك الذى يفسدجو العلاقات بين الدولتين وعدم إتمامه يعوق تقدم مصر ويضع العقبات في سبيل رقيها . ومن الأمثلة على ذلك :

(١) بقاء الامتيازات الأجنبية ماسة بسيادة مصر حائلة بينها وبين حق التشريع المالى الذى يسرى على المقيمين بمصر جميعا ، مع أن حربها في هذا التشريع هى التى تمكنها من وضع ميزانيتها على قواعد مالية صالحة وتكفل توزيع الضرائب توزيعا عادلا .

(ب) وجود إدارة أوربية إلى جانب إدارة الأمن العام المصرية .

(ج) حرمان البلاد من أن تكون لها قوة دفاع مصرية صالحة للذود عنها ولماونة حليفها .

( د ) حرمان مصر من الاشتراك في الحلبة الدولية . ومن دخولها عضوا في عصبة الأمم لتساهم بنصيبها مع دول العالم في خدمة التقدم والسلام أسوة بغيرها من الدول المستقلة .

وليست هذه إلا بعض الآثار الناشئة من عدم إبرام المعاهدة والداعية إلى حرص المصريين على المسارعة إلى إبرامها .

٣ - وفجلا عن هذه العقبات التي تقف في سبيل تقدم مصر وتحد من استقلالها وحريتها فإن بقاء المسائل المطقة بغير حل قد كان من الأسباب التي أدت إلى عدم استقرار الحكم والطمأنينة في البلاد ، وأدى ذلك في كثير من الأحيان إلى اضطراب المرافق العامة اضطرابا شملت آثارها المصريين والأجانب المقيمين في مصر على السواء .

٤ - ومنذ بدأت الأزمة الدولية التي نشأت عن نزاع إيطاليا والحجشة في هذا العام ازداد المصريون يقينا بضرورة المسارعة إلى عقد المعاهدة . فقد رأوا أن تطور هذه الأزمة قد ينتهي بهم إلى الاشتراك فيها وقد يجعل بلادهم ميدان حرب يسيبها . وقد إشتكت مصر في هذه الأزمة بالفعل منذ لبثت الحكومة المصرية دعوة عصبة الأمم لتوقيع الجزاءات على إيطاليا ، كما اتخذت إنجلترا أراضى مصر ميذا للاستعداداتها الحربية اتقاء للطوارئ . وقامت الحكومة المصرية من جانبها بتمهيد كل ما تستطيع من أسباب الدفاع عند المواصلات وتمهيد الجيش ونقل وحداته إلى الجهات التي تقتضيها الظروف .

٥ - وقد ظل الشعب المصرى يرقب ذلك كله واتقيا بأن التعاون الصادق مع إنجلترا في هذه الأزمة يتيح أنسب الفرص لعقد المعاهدة التي انتهت بمفاوضات سنة ١٩٣٠ إلى تقرير نصوصها ، وليس في عقد هذه المعاهدة ما يشغل إنجلترا لعدم الحاجة إلى مفاوضات جديدة تحتاج إلى مجهود ذي بال .

٦- ولو كان في إبرام المعاهدة بعض ما يشغل انجلترا في الظروف الحاضرة التي كثرت فيها مشاغلها بسبب الأزمة الدولية فلن يور ذلك عدم إبرامها، فإن إبرامها هو المسألة الحيوية الجوهرية بالنسبة لمصر، وما بذلته مصر من معاونة صادقة يجعل من حقها عدلا أن تطلب من انجلترا إبرام معاهدة رضيةها وصرحت بلسان وزرائها أنها لا تتدخل عنها .

٧- لاشك إذن في أن حرص المصريين على إبرام المعاهدة واعتبارهم فرصة التعاون الصادق مع انجلترا في الأزمة الدولية الحاضرة من أنسب القرص لهذا الغرض، يرجعان إلى أن الاتفاق بين الدولتين حيوى بالنسبة لبلادهم مزبل لما يقوم من العقبات في سبيل حريتها ورخائها وتقدمها . ومادامت نبوص المعاهدة التي إنتهت إليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ مقبولة من الحكومة البريطانية حسب تصريحاتها الرسمية ومقبولة كذلك من المصريين على اختلاف هيئاتهم وأحزابهم ، فإن عدم إبرامها ليس من شأنه أن يؤيد استمرار التعاون الصادق الذي بذلته مصر من جانبها حتى اليوم بكل أمانة وإخلاص .

٨- ولو أن هذا الاتفاق أبرم وتنفذ منذ سنة ١٩٣٠ لكان المصريون اليوم أكثر اقبالا على التعاون مع انجلترا بدافع من مصلحة وطنهم وتحقيقا لمطالبهم ولكانت مصر في موقف يجعل تعاونها مع انجلترا أقوى أثرا مما هو الآن لاسيا ونبوص المعاهدة تكفل لانجلترا في حالة الحرب أو خطر الحرب أن تقدم مصر من جانبها كل ما في وسعها من التسهيلات والمساعدات في الأراضي المصرية ويدخل في ذلك استخدام موانئها ومطاراتها كما تنص على تعاون مصر وانجلترا تعاون خليفتين (راجع نص المادة الخامسة من مشروع الاتفاق)

٩- لهذا يرجوا الموقعون من سعادتك، باعتبارهم يمثل الشعب المصري على اختلاف هيئاته وأحزابه السياسية، أن تفضل فتيبلغ الحكومة البريطانية

طلبنا أن تصرح بقبولها إبرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بالنصوص التي انتهت إليها مفاوضات هندرسن - النحاس في سنة ١٩٣٠ وأن تحمل المسائل التي لم يكن قد تناولها الحل في المفاوضات المذكورة بالروح الطيبة التي سادت تلك المفاوضات .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام  
مصطفى النحاس محمد محمود اسماعيل صدقي لجنة الباسل  
يحيى ابراهيم عبد الفتاح يحيى حافظ عفيفي  
(٢) مذكرة الحكومة البريطانية على خطاب الجبهة الوطنية .  
دار التدوين السامي

تحريراً في القاهرة في ٧ فبراير سنة ١٩٣٦  
رقم ٣٦/٥٩/٢

١ - أعرب ممثلو الهيئات والأحزاب المختلفة في الكتاب الذي بعثوا به إلى معادة التدوين السامي في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ عن رغبتهم في أن تصرح حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بقبولها إبرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بنفس الشروط التي وضعت وقبلت على أثر مفاوضات هندرسن - النحاس في سنة ١٩٣٠ وتسوية المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها بالروح الودية التي سادت تلك المفاوضات .

٢ - فلنك يمتنع أى سوء تفاهم محتمل في المستقبل ترى حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة أنه من المرجح فيه أن تشير إلى المبدأ الأساسي الذي يقضى بأن الحكومات لا تقيد بنصوص معينة جرى البحث فيها في مفاوضات لم تنض إلى اتفاق نهائي ، وأن تصرح بأنها في الوقت الذي تريد فيه أن تصل إلى إبرام معاهدة برمتها ، ليس في وسعها قبول التقيد بنصوص

مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ تقسما ، أو أى مفاوضة أخرى لم تنته إلى اتفاق .  
٣- نرجو أن يكون مفهوما بجملاء أن هذا التصريح لا يتطوى على بواعث سياسية خفية ، وإنما الفرض الوحيد منه هو تجنب أى سوء فهم قد ينشأ عن العبارات المقتبسة من الكتاب الذى وجهته الجبهة المتحدة إلى سعادة المندوب السامى .

### ( ٣ ) تبليغ شغوى

إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة على استعداد تام لأن تدخل فى الحال مع الحكومة المصرية فى عادات بقصد الوصول إلى اتفاق على عقد معاهدة بين بريطانيا العظمى ومصر . ولكن بالنظر لما للتصووص العسكرية فى هذه المعاهدة من الأهمية الكبرى ، تقترح حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، تمهيدا للمفاوضات ، أن تتباحث الحكومتان ، بمساعدة مستشاريهما العسكريين بصيغة سرية وبروح التحالف المنشود ، فى تطبيق الأحكام العسكرية الواردة فى مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ على الحالة التى تغيرت عما كانت عليه من قبل .

وفى ١٣ فبراير سنة ١٩٣٦ فى عهد وزارة صاحب الدولة على ماهر باشا صدر المرسوم الخاص بتعيين الهيئة الرسمية لإبرام معاهدة صداقة ومودة وعائلة مع بريطانيا العظمى .

### ( ٤ ) معاهدة بحالف

بين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر وحضرة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة .

لندن فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ .

إن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ،

وحضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والأملاك

البريطانية وراء البحار وإمبراطور الهند ،  
بما أنهما يرغبان في توطيد الصداقة وعلاقات حسن التفاهم بينهما والتعاون  
على القيام بالتزاماتهما الدولية لحفظ سلام العالم ،  
وبما أن هذه الأغراض تتحقق على الوجه الأكمل بمقد معاهدة صداقة  
وتحالف تنص لمصالحتهما المشتركة على التعاون الفعال لحفظ السلام وضمان  
الدفاع عن أراضيها وتنظيم علاقاتهما المتبادلة في المستقبل ،  
قد اتفقا على عقد معاهدة لهذه الغاية وأتباعتهما المفوضين الآتية أسماءهم :  
حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ،  
قد أناب عن مصر :

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء .  
» » السعادة الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب .  
» » الدولة محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء سابقا .  
» » إسماعيل صدقي باشا رئيس مجلس الوزراء سابقا .  
» » عبد الفتاح يحيى باشا » » » »  
» » المعالي واصف بطرس غالى باشا وزير الخارجية .  
» » عثمان محرم باشا وزير الأشغال العمومية .  
» » مكرم عياد باشا وزير المالية .  
» » محمود فهمى القرائى باشا وزير المواصلات .  
» » أحمد حمدي سيف النصر باشا وزير الزراعة .  
» » السعادة على الشمسي باشا وزير سابق .  
» » المعالي محمد حلمي عيسى باشا وزير سابق .  
» » السعادة حافظ عفيف باشا وزير سابق .

وحضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والأمالك  
البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند) الذى سيشار اليه فى نصوص هذه  
المعاهدة بعبارة « صاحب الجلالة الملك والامبراطور » .  
قد أُناب عن بريطانيا العظمى وشمال أيرلندا:

سعادة الرايت أونورايل أنتونى إيدن حامل وسام الصليب الحربى ،  
وعضو مجلس العموم ووزير جلالته للخارجية .  
سعادة الرايت أونورايل جيمس رامزى ماكدونالد عضو مجلس العموم،  
ورئيس المجلس الخاص .

سعادة الرايت أونورايل السير جون سيمون حامل وسام كوكب الهند  
من طبقة جراند كوماندر ووسام فيكتوريا من طبقة نايت كوماندر ووسام  
الامبراطورية البريطانية - مستشار ملكى وعضو مجلس العموم ووزير  
جلالته للداخلية .

سعادة الرايت أونورايل فيكونت هاليفاكس حامل وسام ربطة الساق ؛  
ووسام كوكب الهند من طبقة جراند كوماندر، ووسام امبراطورية الهند من  
طبقة جراند كوماندر - وحامل أختام جلالة الملك ،

سعادة السير مايكز وينديرين لامبسون حامل وسام القديسين ميخائيل  
وجورج من طبقة نايت كوماندر ، ووسام الحمام من طبقة رفيق ووسام  
فيكتوريا من طبقة عضو - اللندوب السامى لجلالته فى مصر والسودان .

الذين بعد تبادل وثائق تفويضهم الى تخولهم سلطة كاملة والتي وجلت  
صحيحة ومستوفية الشكل قد اتفقوا على ما يأتى :

( المادة الأولى )

انتهى احتلال مصر عسكريا بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور

( المادة الثانية )

يقوم من الآن فصاعداً بتمثيل صاحب الجلالة والامبراطور لدى بلاط  
جلالة ملك مصر و بتمثيل صاحب الجلالة ملك مصر لدى بلاط سان جيمس سفراء  
معتمدون بالطرق المرعية .

( المادة الثالثة )

تنوى مصر أن تطلب الانضمام إلى عضوية عصبة الأمم . وبما أن حكومة  
صاحب الجلالة في المملكة المتحدة تعترف بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة  
فانها ستؤيد أى طلب تقدمه الحكومة المصرية لدخول عصبة الأمم بالشروط  
المنصوص عليها في المادة الأولى من عهد العصبة

( المادة الرابعة )

تتخذ محالفة بين الطرفين المتعاقدين القرض منها توطيد الصداقة والتضام  
الودى وحسن العلاقات بينها .

( المادة الخامسة )

يتمهد كل من الطرفين المتعاقدين بأن لا يتخذ في علاقاته مع البلاد الأجنبية  
موقفاً يتعارض مع المحالفة وأن لا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام  
المعاهدة الحالية .

( المادة السادسة )

إذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى إلى حالة  
تنطوي على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة تبادل الطرفان المتعاقدان الرأى  
لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقاً لأحكام عهد عصبة الأمم أو لأى  
تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على تلك الحالة .



( المادة السابعة )

إذا اشتبك أحد الطرفين في حرب بالرغم من أحكام المادة السادسة المتقدم ذكرها فان الطرف الآخر يقوم في الحال بانجاده بصفته حليفاً، وذلك مع مراعاة أحكام المادة العاشرة الآتى ذكرها .

وتتخصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر ، في حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة تخشى خطرها ، في أن يقدم إلى صاحب الجلالة الملك والإمبراطور ، داخل حدود الأراضي المصرية ومع مراعاة النظام المصري للإدارة والتشريع ، جميع التسهيلات والمساعدة التي في وسعه بما في ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات .

وبناء على هذا فان الحكومة المصرية هي التي لها أن تتخذ جميع الاجراءات الإدارية والتشريعية بما في ذلك إعلان الأحكام العرفية وإقامة رقابة وافية على الأنباء لجعل هذه التسهيلات والمساعدة فعالة :

( المادة الثامنة )

بما أن قتال السويس الذي هو جزء لا يتجزأ من مضر ، هو في نفس الوقت طريق عالمي للمواصلات ، كما هو أيضا طريق أساسي للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية ، فلي أن يمين الوقت الذي يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصري أصبح في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القتال وسلامتها التامة ، يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن يضع في الأراضي المصرية بجوار القتال بالمنطقة المحددة في ملحق هذه المادة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القتال ويشمل ملحق هذه المادة تفاصيل الترتيبات الخاصة بتنفيذها : ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال بأي حال من الأحوال .

كما أنه لا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .  
ومن المتفق عليه أنه إذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين  
سنة المحددة فى المادة السادسة عشرة على مسألة ما إذا كان وجود القوات  
البريطانية لم يعد ضرورياً لأن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن  
يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة، فإن هذا الخلاف يجوز  
عرضه على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقاً لأحكام عهد العصبة التافذة وقت  
توقيع هذه المعاهدة أو على أى شخص أو هيئة للفصل فيه طبقاً للإجراءات  
التي قد يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .

#### ملحق للمادة الثامنة

١ - من غير إخلال بأحكام المادة السابعة يجب ألا يزيد عدد قوات  
صاحب الجلالة الملك والامبراطور التي توجد بقرب القنال على عشرة آلاف  
من القوات البرية وأربعائة طيار من القوات الجوية ومعهم العدد الضرورى من  
المستخدمين الملتحقين بهم للإدارة والأعمال الفنية . ولا يشمل هذا العدد  
الموظفين المدنيين كالكتابة والصناع والعمال .

٢ - توزع القوات البريطانية التي توجد بقرب القنال كما يأتى :  
(١) فيما يتعلق بالقوات البرية ، فى المعسكر ومنطقة جنيشة على الجانب  
الجنوبى الغربى للبحيرة المرة الكبرى .

(ب) وفيما يتعلق بالقوات الجوية ، على مسافة خمسة أميال من سكة حديد  
بور سفيد - السويس من القنطرة شمالاً إلى ملتقى سكة حديد السويس -  
القاهرة ، والسويس - الإسماعيلية جنوباً مع امتداد على خط سكة حديد  
الإسماعيلية - القاهرة بحيث يشمل محطة القوات الملكية للطيران بأبى صوير  
وما يتبعها من الأراضي الممتدة لتزول الطائرات والميادين الصالحة التي قد تقتضى الأمر

إنشاءها شرقي القتال لإطلاق النار وإلقاء القنابل من الطائرات .

٣ - يعد في الإمكان المحددة آغا للقوات البريطانية البرية والجوية التي حدد عددها في الفقرة الأولى سائلة الذكر بما في ذلك أربعة آلاف من الموظفين المدنيين ( مع خصم ألفين من رجال القوات البرية وسبعائة من رجال القوات الجوية وأربعمائة وخمسين موظفا مدنيا وهم الذين توجد لهم الآن معدات السكن ) ما تحتاج إليه من الأراضي والثكنات الثابتة والمستزمات الفنية بما فيها توفير الماء الذي قد تستلزمه الطوارئ . وتكون الأراضي والمساكن وموارد المياه مطابقة للنظم الحديثة . وفضلا عن ذلك تقدم للجنود وبسائل الراحة المعقولة مع مراعاة طبيعة هذه الجهات وذلك بغرس الأشجار وإنشاء الحدائق وميادين الألعاب الخ . ويعد موقع لإقامة مخيم للتقاهة على ساحل البحر الأبيض المتوسط .

٤ - تقدم الحكومة المصرية الأراضي ، وتنشئ المساكن وموارد المياه ووسائل الراحة ومخيم التقاهة المشار إليها في الفقرة السابقة باعتبارها ضرورية علاوة على ما هو موجود منها الآن في تلك الجهات وذلك على حققتها الخاصة ، على أن تساهم حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة بدفع ما يأتي :

(١) المبلغ الذي أوفقته الحكومة المصرية فعلا قبل سنة ١٩١٤ في إقامة ثكنات جديدة أنشئت لصالح عمل ثكنات قصر النيل في القاهرة .

(٢) تكاليف ربح الثكنات والمستزمات الفنية للقوات البرية .

على أن يدفع أول هذين المبلغين في الوقت المحدد بالفقرة الثامنة الآتي ذكرها لانسحاب القوات البريطانية من القاهرة . ويدفع المبلغ الآخر في الوقت المعين لانسحاب القوات البريطانية من الاسكندرية طبقا للفقرة الثامنة عشرة الآتي ذكرها . وللحكومة المصرية أن تتقاضى إيجارا مناسباً نظير استعمال

المساكن المعدة لإقامة المستخدمين المذنبين ويتفق على قيمة الإيجار بين حكومة صاحب الجلالة والحكومة المصرية .

٥ - بمجرد تهاذ هذه المعاهدة تعين كل من الحكومتين فوراً شخصين أو أكثر تتألف منهم لجنة يعهد إليها بجميع المسائل المرتبطة بتنفيذ هذه الأعمال من وقت البدء فيها إلى حين تمامها وقبل مشروعات التصميمات ورسومها التخطيطية (الكروكية) والمواصفات التي يقدمها ممثلو حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بشرط أن تكون معقولة وأن لا تتجاوز مدى التزامات الحكومة المصرية الواردة في الفقرة الرابعة. ويجب أن يقر ممثلو كل من الحكومتين في هذه اللجنة التصميمات والمواصفات الخاصة بكل عمل تقوم به الحكومة المصرية قبل البدء فيه. ويكون لكل عضو في هذه اللجنة وكذلك لقواد القوات البريطانية أو ممثلهم حق فحص الأعمال في جميع أدوار إنشائها، كما يجوز لممثل المملكة المتحدة من أعضاء اللجنة تقديم مقترحات بشأن طريقة تنفيذ العمل، ولهم أيضا حق اقتراح تعديل التصميمات والمواصفات أو تغييرها في أى وقت أثناء سير العمل. وتنفذ المقترحات والمشروعات التي يقدمها ممثلو المملكة المتحدة في اللجنة بشرط أن تكون معقولة وأن لا تتجاوز مدى التزامات الحكومة المصرية الواردة في الفقرة الرابعة. وفيما يتعلق بالآلات وغيرها من المهمات، حيث يكون لوحدة الطراز أهميتها، قد اتفق على أن تكون المهمات التي تشتري وتتركب من الطراز المقرر والمستعمل عادة في الجيش البريطاني. ومن المفهوم طبعاً أنه يجوز لحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة أن تقوم على تنفيذها الخاصة، بعد استعمال القوات البريطانية لهذه الشكاكات والمساكن، بإدخال التحسينات والتغييرات وإنشاء مبان جديدة في المنطقة المحددة في الفقرة الثانية السالف ذكرها .

٦ - تحقيق برنامج الحكومة المصرية في تحسين الطرق ومواصلات السكك الحديدية في القطر المضرى وإبلاغ وسائل المواصلات فيها مستوى حاجات القنون الحربية الحديثة ستولى الحكومة المصرية إنشاء الطرق والكبارى والسكك الحديدية المينة بعد وصياتها :

(١) الطرق :

(١) بين الامماعيلية والإسكندرية عن طريق التل الكبير والزقازيق وزفتى وطنطا وكفر الزيات ودمنهور .

(٢) بين الامماعيلية والقاهرة عن طريق التل الكبير ومنه يستمر على ترمة المياه الحلوة إلى هليوبوليس .

(٣) بين بور سعيد والامماعيلية فالسويس .

(٤) مواصلة بين الطرف الجنوبي للبحيرة المرة الكبرى والطريق الممتد من القاهرة إلى السويس على مسافة خمسة عشر ميلا تقريبا غربى السويس .  
وإبلاغ هذه الطرق المستوى العام للطرق الجيدة الصالحة لحركة المرور العامة سيكون عرضها عشرين قدما ويكون لما تحويلات حول القرى الخ .  
وتنشا من مواد من شأنها أن تجعلها صالحة دائما لارتفاع بها فى الأغراض الحربية . وأن تنشأ بحسب ترتيب أهميتها سالف الذكر . وأن تطابق المواصفات الفنية المينة بعدوى المواصفات المعتادة للطرق الجيدة الصالحة لحركة المرور العام .

وتكون الكبارى والطرق صالحة لتحمل صفيين كاملين من سيارات القل الميكانيكى الثقيلة ذات الأربع عجلات ، أو ذات الست عجلات أو من الدبابات المتوسطة الحجم . فيما يتعلق بالسيارات ذات العجلات الأربع يكون البعد بين الدنجل الأمامى لأية سيارة ، وبين الدنجل الخلفى للسيارة التى أمامها

عشرين قدما ويكون الثقل على كل دنجل خلفي أربعة عشر طنا وعلى كل دنجل أمامي ستة أطنان وتكون المسافة بين الدنجلين ثمانى عشر قدما، وفيما يتعلق بالسيارات ذات العجلات الست ، تكون المسافة بين الدنجل الأمامى لكل سيارة منها وبين الدنجل الخلفى للسيارة التى أمامها عشرين قدما والمسافة بين الدنجل الخلفى والدنجل الأوسط أربع أقدام، وبين الدنجل الأوسط والدنجل الأمامى ثلاثة عشر قدما ويكون الثقل على كل من الدنجلين الخلفى والأوسط ١٨ أطنان وعلى كل دنجل أمامى أربعة أطنان أما الدبابات فتقدر باعتبار أن وزنها ١٩٢٥ طنا وطولها الكلى خمس وعشرون قدما والبعد بين مقدم إحداها ومؤخر السابقة لها رأسا ثلاث أقدام ويكون ثقل كل ١٩٢٥ طنا عملا على شريطين يرتكزان على مسطح قدرة ثلاثة عشر قدما من الطريق أو الكوبرى .

#### (ب) السكك الحديدية :

(١) تزداد تسهيلات السكك الحديدية فى منطقة القنال وتحسن لسد حاجة القوات بعد زيادتها فى تلك المنطقة ولتسهيل سرعة نقل الرجال والمدافع والعجلات والمهمات بالقطارات وفقا لما تقتضيه حاجة الجيوش الحديثة . ويرخص بموجب هذا الحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بان تبنى على حققتها الخاصة ماقد تقتضيه حاجات القوات البريطانية فى المستقبل من الإضافات والتعديلات على السكك الحديدية . فاذا مست هذه الإضافات أو التعديلات المخطوط الحديدية المستعملة للنقل العام وجب الحصول على إذن بذلك من الحكومة المصرية .

(٢) يجعل الخط بين الزقازيق وطنطا مزدوجا .

٧ - فضلا عن الطرق الميمنة في الفقرة السادسة (١) السالف ذكرها ،  
وللاغراض ذاتها ستشبه الحكومة المضربة الطرق الميمنة بعد وقوع بصياتها.

(١) الطريق من القاهرة بمحاذاة النيل جنوبا إلى قنا وقوص

(٢) من قوص إلى القصير .

(٣) من قنا إلى العردقة .

وستنشأ هذه الطرق والكبارى التي تقام عليها وفق المستوى المبين في الفقرة  
السادسة السالف ذكرها .

وقد لا ييسر إنشاء الطرق المشار إليها في هذه الفقرة والطرق الميمنة في  
الفقرة السادسة في وقت واحد ، ولكنها ستنشأ في أقرب وقت مستطاع .

٨ - وحينما تم الأماكن المشار إليها في الفقرة الرابعة على ما يرضى الطرفين  
المعاقدين ( ولا تدخل في ذلك المساكن الخاصة بالقوات التي ستبقى مؤقفا  
بالإسكندرية طبقا للفقرة الثامنة عشرة الآتى ذكرها ) ويتم الأعمال المشار إليها  
في الفقرة السادسة السالف ذكرها (عد السكك الحديدية الميمنة في الشطرين  
٢ و ٣ من الجزء « ب » من تلك الفقرة) تنسحب القوات البريطانية الموجودة  
في أنحاء القطر المصري ، غير الجهات الواقعة في منطقة القتال والميمنة في الفقرة  
الثانية السالف ذكرها ، مع استثناء القوات الباقية مؤقتا بالإسكندرية ، وتخلي  
الأراضي والتكنات ومنازل الطائرات البرية ومرامى الطائرات البحرية  
والأبنية التي تشغلها القوات وتسلم إلى الحكومة المصرية إلا ما قد يكون منها  
ملكا للأفراد .

٩ - أى خلاف في الرأي بين الحكومتين في تنفيذ الفقرات ( ٣ و ٤ و ٥  
و ٦ و ٧ و ٨ ) السالف ذكرها يعرض للفصل فيه على لجنة تحكيم مؤلفة من  
ثلاثة أعضاء تعين كل من الحكومتين عضوا منهم ويعين الثالث بالاتفاق بين  
الحكومتين ، ويكون قرار اللجنة نهائيا .

١٠ - تحقيقا لحسن تدريب الجنود البريطانية قد اتفق على إعداد المناطق المحددة بعد لتدريبها . ويمرر التدريب في المنطقتين (١) و(ب) طول السنة، وتكون المنطقة (ج) للمناورات السنوية خلال شهرى فبراير ومارس :

(١) غربى القنال من القنطرة شمالا إلى خط سكة حديد السويس — القاهرة جنوبا ( بمافى ذلك الخط المذكور ) وإلى خط طول ٣٠° ٣١' شرقا بحيث تستبعد كل الأراضى المزروعة .

(ب) شرقى القنال ، حسب الحاجة .

(ج) امتداد المنطقة (١) جنوبا إلى خط العرض الشمالى ٢٩° ٤٢' ومن ثم الجنوب الشرقى إلى ملتقى خط العرض الشمالى ٢٩° ٣٠' بخط الطول الشرقى ٣١° ٤٤' ومن هذه المنطقة شرقا على امتداد خط العرض الشمالى ٣٠° ٢٩' ومساحات المناطق المسار إليها فياسبق مدينة على الخريطة الملحقة بالمعاهدة . ( مقياس رسم ١ : ٥٠٠.٠٠٠ ) .

١١ - تمنح الحكومة المصرية الطيران فوق الأراضى الواقعة على جانبي قنال السويس وعلى مسافة عشرين كيلو مترا منه إلا ما كان بقصد العبور من الشرق إلى الغرب وبالعكس فى ممر عرضه عشرة كيلو مترات عند القنطرة مالم تتفق الحكومتان على غير ذلك ، على أن هذا المنع لا يبرى على قوات الطرفين المتعاقدين ولا على هيئات الطيران المصرية الصميمة ولا على هيئات الطيران التى تتبع تبعية حقيقية أى جزء من أجزاء مجموعة الأمم التى تتكون منها الدول البريطانية وتعمل تحت سلطة الحكومة المصرية .

١٢ - تقدم الحكومة المصرية عند الضرورة وسائل المواصلات المعقولة للوصول من وإلى الجهات التى توجد فيها القوات البريطانية . كما أنها تقدم ببور سعيد والسويس التسهيلات الضرورية لتفريغ المهمات الحربية والمؤن



اللازمة للقوات البريطانية وخزنها، ومن هذه التسهيلات إبقاء ثلة صغيرة بريطانية في هاتين الميناءين لتسلم وحراسة هذه المهمات والمؤن عند مرورها .

١٣ - نظرا لأن سرعة الطيران الحديث وسعة مداه تقتضيان استخدام مساحات واسعة لحسن تدريب القوات الجوية فإن الحكومة المصرية تأذن للقوات الجوية البريطانية في الطيران حيثما ترى ضرورة لذلك من أجل التدريب ويكون لقوات الطيران المصرية التل هذه المعاملة في الأراضي البريطانية.

١٤ - نظرا لأن سلامة الطيران تتوقف على إعداد كثير من الأماكن لنزول الطائرات فإن الحكومة المصرية ستسعى وتيسر على الدوام المنازل والمرامى الصالحة لنزول الطائرات البرية والبحرية في الأراضي والمياه المصرية. وسيحقق الحكومة المصرية أى طلب يقدم من القوات البريطانية لإعداد المنازل والمرامى الإضافية التي تدل التجربة على ضرورتها لجعل العدد كافيا لحاجات الحليين .

١٥ - تأذن الحكومة المصرية للقوات الجوية البريطانية في استخدام منازل الطائرات البرية ومرامى الطائرات البحرية السالفة الذكر وفي إرسال مقادير من الوقود والمهمات إلى البعض منها لخزنها في سقائف تقام عليها لهذا الغرض وفي القيام في أحوال الاستعجال بأى عمل قد تقتضيه سلامة الطائرات .

١٦ - تمنح الحكومة المصرية جميع التسهيلات اللازمة لمرور مستخدمي القوات البريطانية والطائرات والمهمات من وإلى منازل الطائرات البرية ومرامى الطائرات البحرية السالفة الذكر وتمنح مثل هذه التسهيلات لموظفي القوات المصرية ، وطائراتها ومهمات في القواعد الجوية للقوات البريطانية .

١٧ - تكون للسلطات الحربية البريطانية حرية استئذان الحكومة المصرية في إدخال جماعات من الضباط يرتدون الملابس الملكية إلى الصحراء الغربية لدراسة الأرضي ورسم الخطط الحربية، ولا يرفض هذا الاذن دون مبرر معقول.

٨ - يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والامير اطور في إبقاء وحدات من قواته في الاسكندرية ، أو على مقربة منها ، لمدة لا تتجاوز ثمانى سنوات من تاريخ نفاذ هذه المعاهدة وهى المدة التقريبية التى اعتبرها الطرفان المتعاقدان ضرورية لما يأتى :

(١) لانمام بناء الثكنات في منطقة القتال نهائيا .

(ب) لتحسين الطرق الآتية :

١ - الطريق بين القاهرة والسويس .

٢ - بين القاهرة والاسكندرية عن طريق الجيزة والصحراء .

٣ - بين الاسكندرية ومرسى مطروح .

وذلك للوصول بها إلى المستوى المبين في جزء (١) من الفقرة السادسة .

(ج) تحسين السكك الحديدية بين الإسماعيلية والاسكندرية وبين الاسكندرية ومرسى مطروح كما أشير إلى ذلك في الشطرين ٢ و ٣ من الجزء (ب) من الفقرة السادسة .

وتتم الحكومة المصرية العمل المبين في انشطرات (١) و (ب) و (ج) السالفة الذكر قبل انقضاء مدة التمانى سنوات المذكورة آتفا وستولى الحكومة المصرية طبعا صيانة الطرق ووسائل المواصلات المذكورة فيما تقدم .

١٩ - تظل القوات البريطانية الموجودة في القاهرة أو بجوارها إلى وقت إنسحابها طبقا لنص الفقرة الثامنة السالف ذكرها كما تظل القوات البريطانية الموجودة في الاسكندرية أو بجوارها إلى نهاية الوقت المحدد في الفقرة الثامنة عشرة السالف ذكرها متمتعاً بالتسهيلات التي لها الآن .

( المادة التاسعة )

يحدد باتفاق خاص يبرم بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ما تتمتع به ، من إعفاء وميزات في المسائل القضائية والمالية ، قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور التي تكون موجودة في مصر طبقا لأحكام هذه المعاهدة .

( المادة العاشرة )

ليس في أحكام هذه المعاهدة ما يمس ، أو ما يقصد به أن يمس بأي حال من الأحوال ، الحقوق والالتزامات المترتبة أو التي قد تترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد عصبة الأمم أو ميثاق منع الحرب الموقع عليه .  
باريس في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ .

( المادة الحادية عشرة )

١ - مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يولييه سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ويواصل الحاكم العام ، بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين ، مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين .

والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لادراتهما في السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين .

وليس في نصوص هذه المادة أى مساس بمسألة السيادة على السودان .

٢ - وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذي يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند تعيينهم في الوظائف الجديدة التي لا يفر لها سريانيون أكفاء .

٣ - يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين .

٤ - تكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .

٥ - لا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الرعايا المصريين في شئون التجارة والمهاجرة أو في الملكية .

٦ - اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام الواردة في ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التي تصبح بها الاتفاقات الدولية سارية في السودان .  
( ملحق للمادة الحادية عشرة )

٧ - وإلى أن يتفق الطرفان المتعاقدان على غير ما يأتي ، تطبقا للفقرة الأولى من هذه المادة ، يصح أن يكون المبدأ العام الذي يراعيه في المستقبل بالنسبة للاتفاقات الدولية ، هو أنه لا تطبق على السودان إلا بعمل مشترك تقوم به حكومة المملكة المتحدة وحكومة مصر وأن مثل هذا العمل المشترك يكون لازما كذلك إذا أريد إنهاء اشتراك السودان في اتفاق دولي منطبق عليه .

والاتفاقات التي يراد سريانها في السودان تكون على العموم اتفاقات ذات صفة فنية أو إنسانية . ومثل هذه الاتفاقات تكاد تشمل على الدوام حكما خاصا بالانضمام إليها فيما بعد ، وفي مثل هذه الأحوال تتبع هذه الطريقة لجعل الاتفاق ساريا في السودان ويجري الانضمام بوثيقة مشتركة يوقعها عن مصر وعن المملكة المتحدة ، كل فيما يخصه ، شخصان مفوضان في ذلك تفويضا صحيحا . وتكون طريقة إيداع وثيقة الانضمام في كل حالة موضع اتفاق بين الحكومتين .

وفي حالة ما إذا أريد أن يطبق على السودان اتفاق لا يحتوى على نص خاص بالانضمام تكون طريقة تحقيق ذلك موضع تشاور واتفاق بين الحكومتين .  
وإذا كان السودان بالفعل طرفا في اتفاق ، وأريد إنهاء اشتراكه فيه ، فتشارك المملكة المتحدة ومصر في إصدار الاعلان اللازم لهذا الإنهاء .  
ومن المتفق عليه أن اشتراك السودان في اتفاق ما ، أو إنهاء ذلك الاشتراك ، لا يكونان إلا بعمل مشترك يجرى خصيصا بالنسبة للسودان ، ولا يترتبان على مجرد كون المملكة المتحدة ومصر طرفان في الاتفاق ، ولا على تقضيهما لهذا الاتفاق .

وفي المؤتمرات الدولية التي تجرى فيها المفاوضات في مثل هذه الاتفاقات يكون المندوبان المصري والبريطاني بطبيعة الحال على اتصال دائم بالنسبة لأى إجراء قد يفتقران على أنه مرغوب فيه لصالح السودان .

#### ( المادة الثانية عشرة )

يعترف صاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن المسئولية عن أرواح الأجانب وأموالهم في مصر هي من خصائص الحكومة المصرية دون سواها وهي التي تتولى تنفيذ واجباتها في هذا الصدد .

#### ( المادة الثالثة عشرة )

يعترف صاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن لم يعدلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة .  
ويرغب صاحب الجلالة ملك مصر في إلغاء هذا النظام دون إبطاء .  
وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على الترتيبات الواردة بهذا الشأن في ملحق هذه المادة .

( ملحق للمادة الثالثة عشرة )

١ - إن الأغراض التي ترمى إليها التدابير الواردة في هذا الملحق هي :

(أ) الوصول على وجه السرعة إلى إلغاء الامتيازات في مصر وما يتبع ذلك  
حتمًا من إلغاء القيود الحالية التي تقيد السيادة المصرية في مسألة سريان التشريع  
المصري (بما في ذلك التشريع المالي) على الأجانب .

(ب) إقامة نظام انتقال لمدة معقولة لتحديد ولا تطول بغير مبرر ، وفي حدود  
تلك المدة تبقى المحاكم المخططة وتباشر الاختصاصات المخولة الآن للمحاكم القنصلية  
فضلاً عن اختصاصها الحالي .

وفي نهاية فترة الانتقال هذه تكون الحكومة المصرية حرة في الاستغناء  
المحاكم المخططة .

٢ - تحصل الحكومة المصرية كخطوة أولى في أقرب وقت مستطاع بالدول  
ذات الامتيازات بقصد (أ) إلغاء كل قيد يقيد التشريع المصري على الأجانب  
و (ب) إقامة نظام انتقال للمحاكم المخططة كما هو وارد في الشطر (ب) من  
الفقرة الأولى سالف الذكر .

٣ - إن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بصفتها دولة من ذوات  
الامتيازات وبصفتها خليفة لمصر ، لا تعارض بتاتا في التدابير المشار إليها في الفقرة  
الساوقة وستعاون وتعاوننا فعليًا مع الحكومة المصرية في تحقيق هذه التدابير  
باستعمال كامل تفويضها لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر .

٤ - من المتفق عليه أنه في حالة ما إذا وجد أنه من المستحيل تحقيق التدابير  
المشار إليها في الفقرة الثانية فإن الحكومة المصرية تحتفظ بحقوقها كاملة غير  
منقوصة إزاء نظام الامتيازات بما فيه المحاكم المخططة .

٥ - من المفق عليه أن الشطرة ( ١ ) من الفقرة الثانية لا تعنى ، فقط أن موافقة الدول ذوات الامتيازات لن تكون ضرورية لسريان التشريع المصرى على رعاياها ، ولكنها تعنى أيضا انتهاء الاختصاص التشريعى الحالى الذى تباشره المحاكم المختلطة بالنسبة لتطبيق التشريع المصرى على الأجانب . ويتبع ذلك أن لا يكون للمحاكم المختلطة فى سلطتها القضائية أن تقضى فى صلاحية سريان قانون أو مرسوم مصرى طبقه البرلمان المصرى أو الحكومة المصرية على الأجانب .

٩ - يصرح صاحب الجلالة ملك مصر بمقتضى هذا أن أى تشريع مصرى يطبق على الأجانب لن يتناقض مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم فى التشريع الحديث ، وأنه فيما يتعلق بالتشريع المالى على الخصوص فإن هذا التشريع لن يتضمن تمييزا مجحفا بالأجانب عما فى ذلك الشركات الأجنبية .

٧ - لما كان من المعمول به فى أكثر البلاد أن يطبق على الأجانب قانون جنسيتهم فى مسائل الأحوال الشخصية ، فسينظر بعين الاعتبار إلى أنه من المرغوب فيه أن يستثنى من نقل الاختصاص — على الأقل فى البداية — مسائل الأحوال الشخصية الخاصة برعايا الدول الممتازة التى ترغب فى أن تستمر بحاكمها القنصلية فى مباشرة هذا الاختصاص .

٨ - سيقضى نظام الانتقال الذى يوضع للمحاكم المختلطة ونقل الاختصاص الحالى للمحاكم القنصلية إليها ( الأمر الذى سيكون بطبيعة الحال خاضعا لأحكام الاتفاق الخاص المشار إليه فى المادة التاسعة ) إعادة النظر فى القوانين الحالية الخاصة بتكوين المحاكم المختلطة واختصاصها بما فى ذلك إعداد وإصدار قانون جديد لتحقيق الجنايات .

ومن القهوم أن إعادة النظر هذه ، ستضمن فيا تضمنه المسائل الآتية :

(١) تعريف كلمة « أجنبي » بصدد الاختصاص المقبل للمحاكم المختلطة .

(٢) زيادة عدد موظفي المحاكم والنيابات المختلطة بما يقتضيه التوسيع المقترح لاختصاصها .

(٣) الإجراءات المتعلقة بمسائل العفو أو تخفيف عقوبة الأحكام الصادرة على الأجانب والإجراءات المتعلقة بتنفيذ عقوبة الإعدام الصادرة عليهم .

#### ( المادة الرابعة عشرة )

تلقى المعاهدة الحالية جميع الاتفاقات أو الوثائق القائمة التي يكون استمرار بقائها منافيا لأحكام هذه المعاهدة . ويجب أن يعد ، باتفاق الطرفين المتعاقدين ، إذا طلب أحدهما ذلك ، بيان بالاتفاقات والوثائق الملغاة ، وذلك في مدى ستة أشهر من تفاذه هذه المعاهدة .

#### ( المادة الخامسة عشرة )

اتفق الطرفان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ، ولا يتسنى لهما تسويته بالمفاوضات بينهما مباشرة ، يعالج بمقتضى أحكام عهد عصبة الأمم .

#### ( المادة السادسة عشرة )

يدخل الطرفان المتعاقدان في مفاوضات ، بناء على طلب أى منهما في أى وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ هذه المعاهدة ، وذلك بقصد إعادة النظر بالاتفاق بينهما في نصوص المعاهدة بما يلائم الظروف السائدة حينذاك فإذا لم يستطع الطرفان المتعاقدان الاتفاق على نصوص المعاهدة التي أعيد نظرها ، يحال الخلاف إلى مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقاً لأحكام عهد العصبة التاخذ وقت توقيع هذه المعاهدة أو إلى أى شخص أو



هيئة للفصل فيه طبقا للاجراءات التي يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .  
ومن المتفق عليه أن أى تغيير فى المعاهدة عند إعادة نظرها يكفل استمرار  
التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقا للمبادئ التى تنطوى عليها المواد  
( ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ ) .

ومع ذلك ، فى أى وقت بعد اقضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ  
المعاهدة يمكن الدخول فى مفاوضات برضا الطرفين المتعاقدين بقصد إعادة  
النظر فيها كما سبق بيانه .

#### ( المادة السابعة عشرة )

يصدق على المعاهدة الحالية . ويتبادل التصديق عليها فى القاهرة فى أقرب  
وقت ممكن . ويبدأ تنفيذها من تاريخ تبادل التصديق عليها وعندئذ تسجل  
لدى السكرتير العام لعصبة الأمم .  
وإقرارا بما تقدم وقع المفوضون السابق ذكروهم هذه للمعاهدة ووضعوا  
أختامهم عليها .  
وتحررت فى لندن من صورتين فى اليوم السادس والعشرين من شهر  
أغسطس سنة ١٩٣٦ .

#### ( توقيعات )

محضر متفق عليه

يرغب وفد المملكة المتحدة والوفد المصرى ، أن يسجلا عند توقيع  
المعاهدة فى محضر ما اتفقا عليه من تفسير لبعض نصوص معاهدة التحالف  
وفى ايلي بيان هذه التفسيرات :

١ - من المفهوم طبعا أن التسييلات المتضمنة عليها فى المادة السابعة  
التي تقدم إلى صاحب الجلالة الملك والإمبراطور تشمل إرسال قوات أو  
إمدادات بريطانية فى الحالات المعينة بطلب المادة .

٢ - من المقرر أنه كنتيجة لأحكام المادة السادسة تبادل الحكومتان المشورة في حالة خطر قطع العلاقات .

وعليه ففي حالة قيام ضرورة دولية مفاجئة يخشى خطرها يعمل بمبدأ التشاور المتبادل نفسه .

٣ - تشمل « طرق المواصلات » المشار إليها في الجملة الثانية من المادة السابعة المواصلات الإختيارية ( الأسلاك البحرية والتلغرافات والتليفونات واللاسلكي ) .

٤ - تشمل الإجراءات الحربية والإدارية والتشريعية الوارد ذكرها في الجملة الثالثة من المادة السابعة الإجراءات التي بموجبها تراعى الحكومة المصرية جميع استعمال حقها بالنسبة لمواصلات الراديو الكهر بائية مستلزمات محطات التعرف اللاسلكي التابعة للقوات البريطانية في مصر ، وتواصل العمل مع السلطات البريطانية لمنع أى تدخل بين موجات محطات التعرف اللاسلكي البريطانية وبين موجات المحطات المصرية كما تشمل الإجراءات التي تكفل الرقابة الفعالة على جميع وسائل المواصلات المشار إليها في تلك المادة .

٥ - يراد بكلمتي « منطقة جنيفة » الواردتين في الفقرة الثانية ( ١ ) من ملحق المادة الثامنة امتداد شاطئ البحيرة المرة الكبرى من نقطة تبعد ثلاثة كيلومترات شمال محطة جنيفة إلى نقطة تبعد ثلاثة كيلو مترات جنوب شرق محطة فايد بعرض ثلاثة كيلو مترات من شاطئ البحيرة .

٦ - من المتفق عليه بالنسبة إلى الشطرة ( ب ) من الفقرة الثانية من ملحق المادة الثامنة أن تحدد بالضبط وفي أقرب وقت مستطاع الأماكن التي سيجلها القوات الجوية بالمنطقة المشار إليها هناك .

وينقل كذلك إلى هذه المنطقة مستودع قوات الطيران الملكية الموجودة الآن بأبي قير على ألا يتأخر ذلك عن تاريخ انسحاب القوات البريطانية من القاهرة طبقا للفقرة الثامنة .

٧ - من المتفق عليه بالنسبة للفقرة الثالثة من ملحق المادة الثامنة :

(أ) أن تشمل أبنية الثكنات البريطانية أماكن للمتزوجين من الضباط ولنسبة معينة من الرتب الأخرى .

(ب) أنه وإن كان لا يمكن الآن تحديد موقع مخيم النقاة تجديدا نهائيا إلا أن العريش قد تصلح لهذا الغرض .

(ج) أن الحكومة المصرية تجري على الحطة التي سلكتها فلا لمصلحة سكان تلك المناطق ستعتمد جميع التدابير الصحية الممكنة لمكافحة الملاريا في الجهات المجاورة للمناطق التي توجد بها القوات البريطانية .

٨ - من المتفق عليه بالنسبة للفقرة السادسة من ملحق المادة الثامنة أنه فيما يتعلق بالطريق رقم (٣) إذا لم تستطع الحكومة المصرية الاتفاق مع شركة قنال السويس على استخدام القوات البريطانية والمصرية لهذا الطريق وإصلاح الأجزاء التي لم تصل بعد إلى مستوى الأجزاء الأخرى إلى أن تنق بالشروط المينة في الفقرة السادسة ، فإن الحكومة المصرية ستنشئ طريقا جديدا يصل بين هذه الأماكن .

٩ - من المتفق عليه بالنسبة للفقرة الثانية عشرة من ملحق المادة الثامنة أن يقتصر عدد أفراد الثلة المشار إليها على الحد الأدنى بالضبط لاستلام هذه المهات وحراستها .

١٠ - من المتفق عليه بالنسبة للفقرة الثالثة عشرة من ملحق المادة الثامنة أن الطيران سيكون لأغراض التدريب على أن يكون في الغالب فوق

المناطق الصحراوية ولا يكون فوق المناطق المسكونة إلا حين تقتضى الضرورة ذلك .

١١ - من المتفق عليه طبعاً فيما يتعلق بالفقرة الثانية من المذكرة المصرية الخاصة بالمسائل العسكرية ، أن الحكومة المصرية هي التي تدفع نفقات البعثة العسكرية ، وأن كلمتي « التدريب الصحيح » الواردتين في هذه الفقرة تشملان التدريب في الكليات والمعاهد الحربية البريطانية .

١٢ - لا تنطبق الفقرة الثانية من المذكرة الخاصة بالمسائل العسكرية إلا على الأشخاص الذين يكونون بالفعل في ذلك الوقت من أفراد القوات المصرية المسلحة .

١٣ - يراد بكلمة « المعدات » الواردة بالفقرة الثالثة من المذكرة المصرية الخاصة بالمسائل العسكرية اكل المهمات التي يحسن بالقوات التي تعمل معا أن تتخذها من صنف واحد . ولا تشمل الملابس ولا المستلزمات المحلية .

١٤ - من المتفق عليه بالإشارة إلى الفقرة الأولى من المادة الحادية عشرة أن يقدم الحاكم العام إلى حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة وإلى الحكومة المصرية تقريراً سنوياً عن إدارة السودان . وأن يبلغ التشريع السوداني إلى رئيس مجلس الوزراء المصري مباشرة .

١٥ - من المتفق عليه ، بالإشارة إلى الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة أنه بينما يكون تعيين الرعايا المصريين في وظائف السودان الرسمية خاضعاً بالضرورة لعدد ، الوظائف المناسبة الحالية ووقت خلوها ومؤهلات المرشحين المتقدمين لها ، فإن أحكام تلك الفقرة تسرى فوراً بمجرد تقاض المعاهدة

وتكون ترقية الموظفين في حكومة السودان إلى أية درجة كانت بدون مراعاة للجنسية ، وذلك بالاختيار تبعاً للتجادة الشخصية .

ومن المفهوم أيضاً أن هذه التصوص لا تمنع الحاكم العام من أن يمين أحياناً في بعض الوظائف الخاصة اشخاصاً من جنسيات أخرى ، إذ لم يصير وجود

ذوى المؤهلات من الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين أو من السودانيين .  
١٦ - من المتفق عليه فيما يتعلق بالفقرة الثالثة من المادة الحادية عشرة أنه  
نظرًا لأن الحكومة المصرية ترغب في إرسال جنود إلى السودان فإن الحاكم  
العام سيبادر بالنظر في أمر عدد الجنود المصرية اللازمة للخدمة في السودان  
والأماكن التي يقيمون فيها والتكثفات اللازمة لهم ، وسترسل الحكومة المصرية  
فوراً بمجرد نفاذ المعاهدة ضابطاً مصرياً عالياً يستطيع الحاكم العام استشارته  
في هذه الأمور .

١٧ - بما أنه قد تم الاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة  
في المملكة المتحدة على أن مسألة الدين المستحق لمصر على السودان ، والمسائل المالية  
الأخرى المتعلقة بها تبحث بين وزارة المالية المصرية ووزارة المالية بالمملكة المتحدة ،  
وبما أن هذا البحث قد ابتدأ بالفعل ، فقد رُوي أنه ليس من الضروري أى تضمين  
المعاهدة أى نص خاص بهذه المسألة .

١٨ - من المتفق عليه بالنسبة للفقرة السادسة من ملحق المادة الثالثة عشرة  
أن المسائل التي ينطوى عليها هذا التصريح لا تخضع لتقضاء أى محكمة في مصر .  
وقع هذا المحضر من نسختين في لندن في اليوم السادس والعشرين من  
أغسطس سنة ١٩٣٦ .  
( توقيع ) أنتوني إيدن ( توقيع ) مصطفى النحاس

( ٥ ) مذكرات لندن

في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

المذكور الأول

من حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا إلى سعادة المستر إيدن

تحريراً في لندن ٢٦ أغسطس ١٩٣٦

سيدى

بالإشارة إلى المادة الثانية من المعاهدة التى وقعتاها اليوم أنشرف بأبلاغكم  
أنه نظر الآن حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وإيرلندا والأملاك  
البريطانية وراء البحار وإمبراطور الهند سيكون أول ملك أجنبي يمثل في مصر  
سفير فان السفراء البريطانيين سيحترون ذوى أقدمية على باقى الممثلين السياسيين  
المتعدين لدى بلاط صاحب الجلالة ملك مصر .

وتكون محتويات هذه المذكرة خاضعة لإعادة النظر فى الوقت وبالشروط  
المنصوص عليها فى المادة السادسة عشرة من المعاهدة . وتفضلوا الخ .  
( توقيع ) مصطفى النحاس

المذكرة الثانية

من حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا إلى سعادة المسير إيدن  
تحريرا فى لندن ٢٦ أغسطس سنة ١٩٠٦

سيدى

بالإشارة إلى المادة الثانية عشرة من المعاهدة التى وقعتاها اليوم ، أنشرف  
بأبلاغكم أن الحكومة المصرية تنوى إلغاء إداره الأمن العام الأوربية فوراً ،  
ولكنها ستستبقى لمدة خمس سنوات من نفاذ المعاهدة عنصر أوريا معيناً فى  
بوليس المدن . ويبقى هذا البوليس فى المدة المذكورة تحت إمرة ضباط بريطانيين .  
وتسهلاً لإحلال موظفين مصريين بالتدريج على العنصر الأوربى المذكور  
بما يضمن انسجام العمل فى هيئة البوليس ، تنوى الحكومة المصرية أن تستغنى  
كل عام من خدمة خمس موظفى البوليس الأوربى .

وستفضل الحكومة المصرية على العموم بالنظر لمعاهدة الصداقة والتحالف  
التي وقعتاها اليوم الرعايا البريطانيين الخاضعين للمؤهلات المطلوبة عندما  
تستخدم خبراء من الأجانب . وتفضلوا الخ  
( توقيع ) مصطفى النحاس

### المذكرة الثالثة

من حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا إلى سعادة المستر إيدن .

تحريرا في لندن في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

سيدى

أريد أن أسجل هنا مسائل معينة أخرى تم التعام عليها وتمتص بالاشؤون العسكرية في معاهدة التحالف التي وقعتها اليوم :

١ - يستجيب الموظفون البريطانيون من الجيش المصرى وتلقى وظائف المفتش العام والموظفين التابعين له .

٢ - نظرا لأن الحكومة المصرية ترغب في استكمال تدريب الجيش المصرى بما فيه سلاح الطيران ، وتتوى لمصلحة المحافظة الى تم عقدها أن تختار المدرسين الاجانب الذين قد ترى حاجة إليهم من بين الرعايا البريطانيين وحدهم فانها قد اعترفت أن تتفجع بمشورة بعثة عسكرية بريطانية للبدء الى تراها ضرورية للغرض المذكور .

وتعهد حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بأن تقدم البعثة العسكرية التي تطلبها الحكومة المصرية ، كما تعهد بأن تقبل من ترى الحكومة المصرية إيفاده من رجال جيشها للتعلم بالمملكة المتحدة وأن تكفل لهم التدريب اللازم . ونظرا للظروف التي هيأتها هذه المعاهدة سوف لا ترغب الحكومة المصرية بطبيعة الحال في إيفاد أحد من أفراد قواتها المسلحة ليتلقى دراسته في أى معهد أو وحدة من معاهدة التدريب أو وحداته في غير المملكة المتحدة على أن لا يمنع ذلك الحكومة المصرية من أن توفد إلى أى بلد آخر رجال الجيش الذين لا يتيسر قبولهم في معاهد المملكة المتحدة ووحداتها .

٣ - يتعين لصالح المحافظة ونظرا لاحتمال ضرورة التعاون في العمل بين

القوات البريطانية والمصرية أن لا يختلف طراز أسلحة القوات المصرية من برية وجوية ومعداتها عن الطراز الذي تستعمله القوات البريطانية . وتتعهد حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد تلك الأسلحة والمعدات من المملكة المتحدة بمثل الأمان التي تدفعها حكومة صاحب الجلالة كلما رغبت الحكومة المصرية في ذلك .  
وتفضلوا إلح .

( توقيع ) مصطفى النحاس  
رئيس مجلس الوزراء

#### ٦ - إعادة النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦

نص المذكرة التي سلمها سفير مصر بلندن

إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥

ترى الحكومة المصرية ، وهي في ذلك موقنة من أنها تعبر عن شعور الأمة قاطبة ، أن المصلحة الينة للصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا تقتضى أن تقوم الحكومتان بإعادة النظر في الأحكام التي تنظم علاقتهما في الوقت الحاضر على ضوء الحوادث الأخيرة والتجارب المكتسبة .

فمن المحقق أن معاهدة سنة ١٩٣٦ أبرمت في وقت كانت فيه العلاقات الدولية في أشد الإضطراب ، وكان شبح الحرب يادينا . وقد كان لهذه الظروف أثرها البين في إخراج المعاهدة على الوجه الذي صيغت به فلم تقبلها مصر إلا تحت ضغط الضرورة وإظهارا لما تكه نحو حليفتها من الود الخالص والرغبة الصادقة في التعاون . فجاءت المعاهدة حلقة في سلسلة من التدابير التي اتخذت في ذلك الوقت ، ومن الاتفاقات التي قصد بها تجنب الحرب التي كانت تهدد العالم . أو دفع العدوان إذا لم يمكن تجنبها . وإذا كانت مصر قد قبلت



المعاهدة بكل ما انطوت عليه من قيود تحدد من إستقلالها فلانها كانت تعرف أنها قيود أملتها ظروف وأحداث وقية تزول بزوال هذه الظروف والأحداث التي قضت بقبولها .

والواقع أن الحرب قد استنفدت أم أغراض المعاهدة . وفتحت الطريق للوصول إلى نظام جديد يحل محل الوسائل التي لم تقرر إلا تحت تأثير سوء الظن الذي لم يكن قد زال كل الزوال سنة ١٩٣٦ ، وأطبقا لضرورات حرية غيرها الحوادث الجديدة تغييرا جوهريا .

وبما لاشك فيه أن الأحداث الدولية التي قلبت الأوضاع في العالم وما انتهت إليه الحرب الأخيرة من إنتصار الحلفاء وإبرام الموائيق لصون السلم والأمن في العالم ، كل ذلك من شأنه أن يجعل الكثير من أحكام تلك المعاهدة نافذة لا مبرر لها لاسيما أن نصوص الموائيق لم تكن في يوم من الأيام هي الكفيلة بتفادها ، بل العبرة في ذلك إنما تكون بقبول الشعوب عن رضا وطيب خاطر لهذه النصوص وبالروح التي تهيمن على تطبيقها .

وليس أدل على الروح الطيبة التي تقوم بها مصر في الوفاء بعهدها من المعاونة الصادقة التي قدمتها لحليفها طوال سنى الحرب ، وقد قدمت مصر أثناءها الأدلة الملموسة على وفائها للحلف وعلى إخلاصها في الصداقة .

إن الحكومة البريطانية - إبان الشدائد - قد جنت من إنفاقها مع مصر من القوائد أكثر مما فرضته نصوص المعاهدة وجاوزت إلى حدود بعيدة ما كان يأمله حقا أكثر المتفاوضين البريطانيين تفاؤلا .

لذلك كان لزاما أن يعاد النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦ بعد أن تغيرت الظروف التي فرضت عليها طاجها خاصا . لكي تكون متشبية مع الحالة

الدولية الجديدة ، فان أحكامها التي تمس إستقلال مصر وكرامتها لم تعد تساير الوضع الحالي .

فوجود قوات أجنبية زمن السلم في بلادنا حتى لو انحصرت هذه القوات في مناطق نائية يجرح الكرامة الوطنية على الدوام . ولا يستطيع الرأي العام المصرى إلا أن يفهمه بأنه الدليل المحسوس على ريبة نعتقد أن الحكومة البريطانية نفسها لا تجد ميرا لها وأن من الخير للبلدين أن تقوم العلاقات بينهما على التفاهم والثقة المتبادلين .

وإن مصر لتعرف ما يستلزمه واجب الدفاع عن أراضيها، وتترك التبعات الناشئة عن اشتراكها في هيئة الأمم المتحدة ، فهي لم تحجم عن أية تضحية . تتيج لقواتها العسكرية أن تبلغ عاجلا مبلغا يجعلها قادرة على صد عدوان المعتدى حتى تصل إليها إمدادات حلفائها وإمدادات الأمم المتحدة .

فلهذه الأسباب ، وأمام هبة الشعب المصرى عن بكرة أبيه ورغبته الحارة في أن يرى علاقاته ببريطانيا العظمى مستقرة على أساس من التحالف ومن الصداقة الخالصة من شوائب ريب الماضي ، والطلاقية من أسر مبادئ قد انقضت زمنها ، تعرب الحكومة المصرية عن قنيتها بأن حليفتهما ستشاركما في هذا الرأي ، وأن الحكومة البريطانية ستعنى بتحديد موعد قريب لكي يشخص وفد مصرى إلى لندن للمفاوضة معها في إعادة النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦ .  
وغنى عن البيان أن هذه المفاوضات ستتناول مسألة السودان مستوحية في ذلك مصالح السودانيين وأمانهم .

#### (٧) مشروع صدقي - يفن

اتفق على أن الوثائق المرافقة قد أعدت فقط قيد النظر فيها فيما بعد ، على أنه إذا قدمت رسميا من الحكومة المصرية دون أى تغيير فان مستر يفن سيزكيها لدى حكومة صاحب الجلالة البريطانية .

٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٦

المرقات :

- (١) مشروع معاهدة بين مصر وإنجلترا .
- (٢) مشروع بروتوكول خاص بالسودان .
- (٣) مشروع بروتوكول خاص بالجلالة .

معاهدة بين مصر وإنجلترا

حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والممتلكات البريطانية  
وراء البحار وإمبراطور الهند .  
وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر .

نظرا لما يحدوهما من صادق الرغبة لدعم الصداقة والعلاقات الطيبة التي  
توجد بينهما ، ولتقوية المساهمة التي يستطيع كل منهما القيام بها - للتعاون  
والمساعدة المتبادلين - لحفظ السلم والأمن الدوليين طبقا لأحكام ومبادئ ميثاق  
الأمم المتحدة ،

قد اتفقا عليهما لذلك المفوضين الآتية أسماءهم :  
[ ... ... ]

#### ( المادة الأولى )

ينتهى العمل بمعاهدة التحالف الموقع عليها في لندن في ٢٦ أغسطس سنة  
١٩٣٦ وكذلك الحضر المتفق عليه ، والمذكرات والاتفاق الموقع عليه في ٢٦  
أغسطس سنة ١٩٣٦ بشأن الإعفاءات والميزات المرفقة بها . وذلك بمجرد سريان  
المعاهدة الحالية .

#### ( المادة الثانية )

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه في حالة ما إذا أصبحت مصر  
محلا لاعتداء مسلح ، أو في حالة ما إذا أصبحت المملكة المتحدة مشتركة في

حرب نتيجة اعتداء مسلح على الدول المتاخمة لمصر ، يتخذان بالتعاون الوثيق فيما بينهما وكتيجة لتشاورهما ، العمل الذى قد يعترف بضرورته وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم إلى نصابه .

( المادة الثالثة )

رغبة في كفالة التعاون والمساعدة المتبادلين بين الطرفين الساميين المتعاقدين ، ولكي يتاح إحكام تنسيق التدابير الواجب اتخاذها للدفاع المشترك عنها ، اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على انشاء لجنة مشتركة للدفاع مؤلفة من السلطات العسكرية المختصة في الحكومتين يساعدها الممثلون الآخرون الذين تعينهم الحكومتان .

وهذه اللجنة هي هيئة استشارية اختصاصاتها أن تدرس - بقصد أن تقترح على الحكومتين التدابير الواجب اتخاذها - المسائل الخاصة بالدفاع المتبادل للطرفين الساميين المتعاقدين في البر والبحر والجو ، بما في ذلك مسائل العتاد والمستخدمين المتعملة بها ، وبصفة خاصة المقتضيات الوثيقة لتعاونها والخطوات الواجب اتخاذها لتمكين القوات المسلحة للطرفين الساميين المتعاقدين من أن تكون قادرة على أن تقاوم الاعتداء بطريقة فعالة .

وتجتمع اللجنة كلما دعت الضرورة للقيام بهذه المهام . وإذا ما دعت الحاجة ، تدرس اللجنة أيضا ، بناء على دعوة الحكومتين وعلى ضوء المعلومات المقدمة منهما ، الآثار العسكرية التي تنجم عن الموقف الدولى وبخاصة تلك التي تنجم عن كل الأحداث التي قد تهدد أمن الشرق الأوسط ، وتقدم للحكومتين في هذا الشأن التوصيات المناسبة ، وفي حالة وقوع أحداث مهددة لأمن أى دولة من الدول المجاورة لمصر تتشاور الحكومتان بقصد أن يتخذتا بالاتفاق بينهما التدابير التي قد يعترف بضرورتها .

( المادة الرابعة )

يصعد الطرفان الساميان المتعاقدان بأن لا يبرما تحالفا أو يشتركا في أى حلف موجه ضد أحدهما .

( المادة الخامسة )

ليس فى أحكام هذه المعاهدة ما يمكن أن يمس بأى حال من الأحوال الحقوق والالتزامات المترتبة ، وألتي تترتب لأحد الطرفين الساميين المتعاقدين أو عليه بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة .

( المادة السادسة )

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بسبب تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ، ولا يتسنى لهما حله بمفاوضات مباشرة ، يسوى طبقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة مع مراعاة التصريحات التى أعلنتها كل من الطرفين الساميين المتعاقدين بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من نظام المحكمة الدولية .

( المادة السابعة )

يصديق على المعاهدة الحالية ويتبادل التصديق عليها فى القاهرة فى أقرب وقت . ويبدأ تنفيذها من تاريخ تبادل التصديق عليها . وتبقى المعاهدة الحالية سارية لمدة ٢٠ عاما من تاريخ بدء سريانها ، وتظل بعد ذلك سارية إلى أن يقضى مام على إعلان أحد الطرفين الساميين المتعاقدين الآخر بانتهاء بالطرق الدبلوماسية .

بروتوكول السودان

إن السياسة التى يصعد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها فى السودان فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك . ستكون أهدافها

الاساسية تحقيق رفاهية السودانين وتنمية مصالحهم وإعدادهم إعداداً فعلياً للحكم الذاتي ، وتبعا لذلك ممارسة حق إختيار النظام المستقبل للسودان ، وإلى أن يتسنى للطرفين السامين المتعاقدين ، بالاتفاق التام المشترك بينهما ، تحقيق هذا الهدف الاخير بعد التشاور مع السودانين ، تظل إتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية ، وكذلك المادة (١١) من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقاتها والفقرات من ١٤ إلى ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة تبقى نافذة استثناءا من حكم المادة الاولى من المعاهدة الحالية .

#### بروتوكول الجلاء

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه بحلول أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ يكون قد تم جلاء القوات البريطانية عن الاراضى المصرية (مصر) جلاء تاما . ويتم الجلاء عن مدينتى القاهرة والإسكندرية وكذلك عن الدلتا بحلول ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ ، ويطرد الجلاء بصفة مستمرة عن بقية الأراضى المصرية خلال المدة التى تنتهى فى التاريخ المحدد فى الفقرة الاولى من هذا البروتوكول . ويستمر تطبيق أحكام إتفاق ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ الخاص بالإعفاءات والميزات بصفة مؤقتة على القوات البريطانية فى خلال مدة إنسحابها من مصر ، وأى تعديل فى هذا الإتفاق قد تدعى إليه الضرورة - نظراً لأنه فى يوم ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ ستكون الجيوش البريطانية قد إنسحبت من الدلتا والمدينتين الآنف ذكرهما - سيسرى باتفاق لاحق بين الحكومتين تجرى المفاوضة بشأنه قبل حلول هذا التاريخ .

#### (٨) قطع المفاوضات

قرار مجلس الوزراء فى ٢٥ يناير سنة ١٩٤٧  
لقد ذهبت الحكومة المصرية فى سبيل الإتفاق مع الحكومة البريطانية إلى

أبعد حد ممكن ، ورغم ذلك لم تجد في الاقتراحات والعروض التي جاء بها الجانب البريطاني ما يرضى حقوقنا الوطنية .

لذلك قرر مجلس الوزراء عرض قضية البلاد على مجلس الأمن .

#### (٩) قرار مجلس الأمن

في جلسة ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ قرر مجلس الامن ، في النزاع المصري الإنجليزي ، الاحتفاظ بالنزاع في جدول أعمال المجلس .

#### (١٠) مفاوضات ١٩٥٠ - ١٩٥١

أولا : رسالة وزير الخارجية المصرية

إلى مستر يفن وزير خارجية بريطانيا

١ - يسر وزير الخارجية المصرية أن يبعث إلى سعادة المستر أرنست يفن بأطيب تحياته وأجل أمانيه .

٢ - ويقدر الوزير الموقف البرلماني الصعب الذي أصبح المستر يفن يواجهه ، ولكنه يعتقد ، ويرجو أن يشاطره المستر يفن هذا الاعتقاد ، أنه لا ينبغي لهذا الموقف تعطيل العمل على تصفية الجو السياسي في الشرق الاوسط عامة وبين مصر وبريطانيا بوجه خاص ، لأن تداعي الاحداث الدولية لا يفترض تسوية المواقف البرلمانية .

٣ - عاجلت الحكومة المصرية الحاضرة القضية الوطنية في خطاب العرش الأخير بالبارات الآتية :

« لقد أجمعت الأمة إجماعا ، لا يشذ أحد من أبنائها عنه ، على وجوب تحرير وادينا ، مصره وسودانه ، من كل قيد على حريته وإستقلاله ليسترد مجده القديم ويتبوأ المكان الكريم اللائق به في ميدان الحياة العالمية .

ولن نقتر حكومتني في بذل أصبغ الجهود وأمضاه ليم الجلاء عن أرض

الوادي بشطريه وتضمن وحدته تحت التاج المصرى من كل عبث أو إعتداء .  
وإن حكومتى تتحرص على أن تتوطد بيننا وبين الدول جميعا علاقات الود  
والتفاهم على قدم المساواة التامة، وفي حدود المصلحة والكرامة ، وميثاق هيئة  
الامم المتحدة . ولن تدخرو سعا فى المعاونة على تحقيق ما يهدف إليه الميثاق ،  
وتصبوا اليه قلوب الناس جميعا من إستتباب الأمن الدولى ونشر السلام فى  
الارض وإحترام حقوق الناس » .

ومن الخير ولا ريب أن تكون هذه العبارات الواضحة الصريحة نصب  
أعين الطرفين فى كل جهد يبذل لمواجهة الموقف .

٤ - ومن الخير كذلك أن تؤخذ فى الاعتبار حالة الرأى العام المصرى  
وتطور وعيه القومى والرأى العام المصرى أهميته الكبرى فى الشرق الاوسط .  
وقد أصبح يعتقد بعد تجارب قاسية متوالية أنه لا فائدة من المفاوضة إلا  
أساس جلاء القوات البريطانية جلاء ناجزا وصيانة وحدة مصر والسودان  
تحت التاج المصرى ، وإن مصر لا تستطيع أن تنهض بنصيبها كاملا فى خدمة  
السلام العام قبل أن تضمن حقوقها الوطنية صيانة كاملة .

٥ - إذا بادرت الحكومة البريطانية بالموافقة على هذه الأسس فإن  
الحكومة المصرية ترحب بالدخول معها فى محادثات التفاهم على ما يجب عمله  
لمواجهة الأخطار التى تهدد الأمن الدولى وإستقلال الشعوب وبقصد الوصول  
إلى تسوية عملية تجمع بين الاستقلال التام لمصر والسودان باعتبارهما وطننا  
واحدا وبين المساهمة الجديدة فى الجهود المبذولة لدفع الخطر الشيوعى الدولى .

٦ - يذكر سعادة المستر يفرن فى هذا الصدد بأنه ( أى المستر يفرن ) قال  
له عندما تحدثا فى ٢٨ يناير الماضى « ليس مهما أن يكون بيننا معاهدة مكتوبة .  
ولكن المهم تبادل الثقة وتوافر الاطمئنان » .



٧ - ينتظر الوزير ردا سريعا . لأن الرأي العام المصرى شديد القلق على قضيته الوطنية وعلى مصائر السلام فى الشرق الأوسط .  
مارس سنة ١٩٥٠

ثانيا - رسالة من مستر يفرن وزير خارجية إنجلترا

إلى وزير الخارجية المصرية

١ - يود مستر يفرن أن يحاط وزير الخارجية المصرية بأن مسألة العلاقات المصرية الإنجليزية كانت أخيرا محل بحث بالغ الدقة من جانب حكومة جلالة الملك . وقد أولى مستر يفرن نفسه هذه المسألة عنايته الشخصية الفائقة . ولكن لسوء الحظ حال تقيبه الأخير عن وزارة الخارجية الذى اقتضاه إجراء جراحة له دون إرسال رسالة إلى الحكومة المصرية بالسرعة التى كان يرجوها .

٢ - ويقدر مستر يفرن رغبة الحكومة المصرية فى تصفية الجو السياسى فى الشرق الأوسط عامة ، وبين مصر والمملكة المتحدة بوجه خاص . وهو يشاركه الحكومة المصرية الرغبة التى أعربت عنها لتوطيد علاقات الود والتفاهم بينها وبين الدول جميعا على قدم المساواة التامة . وفى حدود المصلحة والكرامة وميثاق هيئة الأمم المتحدة . ويشعر بأنه من المرغوب فيه جدا لتحقيق هذا الغرض أن تصل مصر والمملكة المتحدة إلى تفاهم على أساس الثقة المتبادلة . ويرى أن أكبر عون يمكن أن تقدمه حكومة جلالة الملك لتحقيق هذا الغرض فى هذه المرحلة هو أن يجرى بين رئيس أركان حرب الإمبراطورية فيلد مارشال سير وليام سليم ، وبين الحكومة المصرية ، بحث صريح غير رسمى للنواحي العسكرية للمسألة التى تواجهنا فى الشرق الأوسط .

ومع أن حكومة جلالة الملك تقر بأن ثمة نواح أخرى لهذه المسألة غير النواحي العسكرية إلا أنها تشعر بأن مثل هذا البحث يساعد على توضيح

الأمر ويان السبل التي يستطيع بها الوصول إلى حل. ومن المنتظر أن يستطيع  
الفيلد مارشال قضاء بضعة أيام في مصر حوالى أوائل يونيو .  
والحكومة بجلالة الملك وطيد الأمل في أن تكون الحكومة المصرية على  
إستعداد للمباحثة معه حينئذ وهي ترجو كذلك أن تجرى هذه المباحثات  
باقل ما يمكن من العلانية .

٣- وإننا نأمل أن تعقد هذه المباحثات السبيل لمباحثات أخرى مع سير رالف  
ستيفينسون الذي سيتولى مهام منصبه بوصفه سفيراً لجلالة الملك في القاهرة  
بعد مدة وجيزة. وسيتلقى التعليمات بإجراء هذه المباحثات مع الحكومة المصرية.  
١٧ مايو سنة ١٩٥٠

ثالثاً - رسالة من وزير الخارجية المصرية

إلى مستر بيغن وزير خارجية بريطانيا

١- يسر الحكومة المصرية أن تسجل أن الحكومة البريطانية تشاركها  
الرغبة التي أحرمت عنها لتوطيد علاقات الود والتفاهم بينها وبين الدول جميعاً على  
قدم المساواة التامة، وفي حدود المصلحة والكرامة وميثاق هيئة الأمم المتحدة .  
٢- وتطلب الحكومة المصرية من الحكومة البريطانية الموافقة على مبدأى  
بجلاء القوات البريطانية ووحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى كأساس  
لمفاوضات تجرى بين البلدين . وهى بذلك تعمل طبقاً للحق الطيعى والمبادئ  
هيئة الأمم المتحدة وقراراتها . وتنفيذاً لأحكام الميثاق .

٣- وفى سبيل إقرار هذين المبدأين، وسرعة تنفيذهما، ترحب الحكومة  
المصرية بالإنتمال بأى شخص تندبه الحكومة البريطانية، سواء كان مدنياً أو  
عسكرياً . ولذلك فإن الحكومة المصرية ترحب بزيارة الفيلد مارشال سير وليام

سليم ، في أول شهر يونيو لتبحث معه المسائل العسكرية وفي مقدمتها جلاء القوات البريطانية جلاء تاما ناجزا .

٤ - وكذلك يسر الحكومة المصرية أن تتصل في نطاق ما تقدم بسعادة السفير البريطاني الجديد بمجرد وصوله للباحثة في المسائل السياسية .

٥ - وتأمل الحكومة المصرية أن تفضي هذه المحادثات في أقرب وقت إلى مفاوضات بين الحكومتين لتحقيق غرضهما المشترك وهو تصفية الجو السياسي في الشرق الأوسط عامة وبين مصر وبريطانيا بوجه خاص .

٣٠ مايو سنة ١٩٥٠

( ١١ ) بيان الدكتور محمد صلاح الدين ( باشا ) وزير الخارجية

في مجلس البرلمان ( يوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥١ )

في هذه المرحلة الدقيقة التي تمتازها العلاقات المصرية البريطانية جاء بيان المستر موريسون في مجلس العموم ناطقا بعمق المهمة التي تفصل وحقق النظر المتباينتين في أهم مسائل الخلاف بين مصر والمملكة المتحدة وهي الجلاء والسودان وفلسطين . فقد حدد وزير الخارجية البريطانية سياسة حكومته بالنسبة إلى هذه المسائل الثلاث في شيء غير قليل من التفصيل والصراحة ، وحمل البرق حديثه إلى جميع أرجاء المعمورة . فمن حقكم علينا ، بل من حقنا على أنفسنا أن نبين من جهتنا بنفس التفصيل والصراحة سياسة الحكومة المصرية في كل هذه الأمور .

أولا - عن الجلاء

منذ أن منيت مصر بالاحتلال البريطاني في ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ ، وهي تطالب بالجلاء والإنجليز يتذرعون بشق العمل لإطالة أجل الاحتلال . فحماية الحدود ، وحماية الأجانب ، وحماية ذوى الجلايب الزرقاء ، وحماية الأقليات ، وحماية أصحاب المصالح الحقيقية - كل هذه المصالح المختلفة المتناقضة في بعض

الأحيان تذرعوها بها ، الواحدة بعد الأخرى . فلما نهضت مصر نهضتها الكبرى وتجلى إجماعها على المطالبة بحقها ، وقضى هذا الإجماع على كل علة تتمسح بالغير ، وترى إلى إظهار الإنجليز بمظهر الساعين إلى الخير . أفصحوا في النهاية عن العلة الحقيقية فجاءوا الوطنية المصرية بحماية المواصلات البريطانية . فلما فقدت هذه العلة أكثر قوتها باستقلال الهند والباكستان . وقد كانت الهند في يوم ما أكبر جوهرة في تاج الإمبراطورية . لم تفرغ جعبة الإنجليز من العسل والحجج فهم اليوم يتذرعون بما سماه سعادة المستر موريسون «مسئوليات بريطانيا العظمى في الشرق الأوسط» بالنيابة عن باقي دول الكومنولث وعن حلفاء الغرب بوجه عام » .

وإلى جانب هذه العلة لإطالة أجل الاحتلال بدلت السياسة البريطانية بكل سخاء عددا هائلا من وعود الجلاء لتخدير المصريين حتى زادت هذه الوعود على الستين . آخرها وعدم الصريح في سنة ١٩٤٦ بأن يتم الجلاء برا وبحرا وجوا في أجل أقصاه شهر سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

أما أثر الاحتلال الهدام في تفريقنا وتأخيرنا وإفساد أمورنا وتعطيل مرافقنا فذلك مالا أحسبني في حاجة إلى التنويه عنه في هذا المكان . ولكنني لا أجد بدا من إشارة واحدة على سبيل التمثيل إلى حالة الجيش المصري بعد سنة وستين عاما من الاحتلال ، وبعد خمسة عشر عاما من إبرام معاهدة سنة ١٩٣٦ التي أخذ الإنجليز فيها على عاتقهم تدريب الجيش المصري وتزويده بالأسلحة والمهمات . ولو أنهم كانوا مخلصين فيما زعموه من أنهم احتلوا مصر لخير للمصريين أو في القيام بالهمة التي أخذوها على عاتقهم في معاهدة ١٩٣٦ لأصبح جيشنا اليوم من القوة والتدريب والتجهيز بحيث يعتمد عليه أكبر اعتماد في الدفاع عن مصر وجزائرها الدول البرية ، وبحيث يستطيع أن يمل في فطاق ميثاق الأمم المتحدة

جانبا منها من مسئولية استتباب السلام واستقرار الأمن الدولي في الشرق الأوسط. ولكن كيف يعمل الانجليز على تقوية الجيش المصرى فتسقط حجتهم في احتلال مصر فيما يزعمونه لا تنقسم من مسئوليات في الشرق الأوسط ؟ لا بد إذن من أن يبق الجيش المصرى الباسل مجردا عن السلاح والعتاد فلا تقنى مصر بسالة الجنود.

وهذا ما عمل عليه الانجليز في كل وقت ، وما ضاعفوا الهمة في العمل عليه الآن . فهم لا يكتفون بأن يمتنعوا عن توريد الاسلحة التى تعاقدنا معهم عليها ودفعنا بالفعل أكثر أثمانها ، ولا بالفضجة التى يثيرونها بين الحين والحين في مجلس العموم ومجلس اللوردات لتأكيد عزيمتهم على حرمان مصر من كل سلاح. بل يتعقبوننا إلى كل مصدر من مصادر الحصول على الاسلحة ليسدروا دوننا كل سبيل .

وهكذا يستطيعون أن يواصلوا مزاعمهم التى يحصبون بها في كهيئة قدم الاحتلال .

حلقة مفزعة لاخرج منها إذا جازينا علل الانجليز ، وغضبنا الطرف عن حقائق الماضي المؤلمة مقتصرين على النظر كما يدعوننا إلى حقائق الموقف الحالى ، أى إلى خطر الحرب الذى يقولون إنه يهدد الشرق الأوسط كما يهدد العالم كله. ومتى خلس العالم من خطر الحرب ؟

قبل الحرب العالمية الأولى ، قيل لنا إن هذا الخطر يهب من ناحية ألمانيا وحليفاتها دول التحالف الثلاثي .

وقبل الحرب العالمية الثانية قيل لنا إنه يأتى من ناحية دول المحور (برلين - روما - طوكيو) .

وبعد الحرب العالمية الثانية يقال إن مصدره الاتحاد السوفيتى وتوابعه من دول الكومنثورم .

وسيكون هناك على الدوام خلاف دولى يلبس ثوب خطر الحرب ويجوز القول بأنه يهدد السلام، فهل يمكن أن يطالبنا منصف بأن تقبل على سيادتنا واستقلالنا عار الاحتلال إلى الأبدين لأن العالم يخلو يوما من خطر يهدد أمن الدول ؟

لا يا حضرات الشيوخ والنواب المحترمين .

لقد عقدت مصر العزم وطيدا على أن ترفض بكل قوة أى أثر للاحتلال مهما كان المخطر الذى يقال إنه يتهدها .

إن الاحتلال الجائم على صدر مصر حقيقة قائمة تنتهك استقلالنا وتجرح عزتنا الوطنية ، وأثر باق من آثار الاستعمار البريطانى ذى التاريخ المشؤم الطويل . فلا بد لنا أن نتمحوه . أما خطر الحرب الذى يلوح به ، ونحذر منه فإنه لا يبدو أن يكون احتمالا نرجو الله أن لا يتحقق . ولن يصحق بإذن الله إذاعمت المساواة فى السيادة بين الدول ، واحترمت كل دولة قوية سيادة الدول الصغيرة الضعيفة ووحدة أراضيها ، بادقة بنفسها ضاربة المثل الطيب فى حسن السلوك الدولى ، بصرف النظر عن تصرفات غيرها .

وهذا فى الواقع ما يدعو إليه ميثاق الأمم المتحدة الذى أكد مبدأ المساواة

فى السيادة ، وحرم على كل دولة من الأعضاء أن تنتهك سيادة غيرها من الدول أو وحدة أراضيها . وهذا ما قضت به الجمعية العمومية للأمم المتحدة إذ أوصت فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ بأنه لا يجوز لأية دولة أن تحتفظ بقوات فى أراضى غيرها من الدول المستقلة بدون رضاها . وما أحسننى فى حاجة إلى التأكيد بأن مصر ترفض رفضا باتا بقاء القوات البريطانية فى أرضها .

ومن جهة أخرى فقد نص الميثاق على مختلف الاجراءات والوسائل التى تكفل فض الخلاف بين الدول ، وضمان السلم العالمى . وليس منها فيما أعلم أن تحتل بريطانيا أرض مصر رغم أنها .

فاذا قيل ان هذه الاجراءات والوسائل لم تستوف بعد كامل تفصيلاتها ، ولم تنهأ لها بكل العوامل المواتية ، أجبنا بأن الجمعية العمومية قد رسمت في دورتها الماضية وسيلة العمل المشترك لتوطيد السلام . فكان أساس هذه الوسيلة الاعتماد على الجيوش الوطنية للدول في مهمة حفظ الأمن الدولي بها ، وفي المناطق المجاورة لها . وقد أبدت مصر من أول لحظة تمام استعدادها للاشتراك في هذه المهمة الدولية الجلية الشأن ، إذا قدم لها والدول الشرق الأوسط ذات الموقع الاستراتيجي الحساس مائدة معها من السلاح والعتاد للمساهمة في صيانة الأمن الدولي في هذه المنطقة .

نعم يا حضرات الشيوخ والنواب المحترمين . إنى أعلن من هذا المنبر العالي إخلاصنا الأكيد للبادئ السامية والأهداف العظيمة التي قام عليها ميثاق الأمم المتحدة وللقرارات التي تصدرها هذه الهيئة وقفاً له . ومن تمام هذا الإخلاص أن نرفض الاحتلال ، ونصر على الجلاء ، وأن نبادر إلى دحض هذه البدعة الأخيرة من بدع السياسة البريطانية ، وأعني بها المسؤولية التي يقول الانجليز الآن بأنهم يحملونها في الشرق الأوسط بالنيابة عن دول الكومنولث وعن حلفاء الغرب بوجه عام ، فليس مهماً بأن يدعى الانجليز لأنفسهم في الشرق الأوسط من المسؤوليات ما يشاءون إذا كانت دول الشرق الأوسط نفسها لا تقرم على ما يدعون .

يا حضرات الشيوخ والنواب المحترمين ، هذه هي وجوه الخلاف بين الحكومتين المصرية والبريطانية في مسائل الجلاء والسودان . ويستتبع هذا الخلاف بالطبع خلافاً حتمياً آخر على معاهدة سنة ١٩٣٦ فالانجليز يمسكون بها ، ويدعون أننا لا نستطيع إلغائها من جانبنا وحدنا ، لأنها تمكن لاحتلالهم ومناوراتهم في السودان . أما مصر فإن سيادتها واستقلالها وحدتها مع السودان أعز عليها من أن تقف في سبيلها معاهدة سنة ١٩٣٦ .

ويعتمد الانجليز في موقفهم من هذه المعاهدة على قداسة المعاهدات، وينسون أو يناسون أن قرار مجلس الأمن الدولي الصادر في ١٤ ابريل سنة ١٩٤٦ في شأن النزاع السوفيتي الايراني صريح في أن وجود القوات الأجنبية في أرض دولة من الدول يسلبها حرية الاختيار في المفاوضات .

ومن جهة أخرى فإن معاهدة سنة ١٩٣٦ تنتهك قداسة معاهدين دوليتين عظيمتي الشأن كبيرتي الخطر ، هما من غير شك أولى منها بالتقديس والاحترام ، وأغنى بهما معاهدة القسطنطينية المعقودة في ٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٨ ، وميثاق الأمم المتحدة الموقع عليه في ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٥ .

الأولى سابقة في التاريخ على معاهدة سنة ١٩٣٦ . والثاني لاحق لها . والمعاهدة المذكورة تقف فيها كما يقف الكافر في محراب الصالحين . فهي في جملتها وتفصيلاتها إخلال صارخ بمعاهدة القسطنطينية المتعددة الأطراف التي كان هدفها والدافع على عقدها المساواة التامة بين جميع الدول باستثناء الدولة صاحبة الإقليم فيما يتعلق بحق المرور في قناة السويس وما يستتبعه من التدابير والاحتياطات . وهي إخلال صارخ بميثاق الأمم المتحدة كما سبق البيان .

فأي قداسة ترجى لمعاهدة عقدت تحت ضغط الاحتلال ، وهي في حد ذاتها إنتهاك قائم لقداسة المعاهدات والمواثيق .

لقد كانت الحكومة المصرية بإحضرات الشيوخ والنواب المحترمين في حدود حقها الدولي حيناً وعدتكم في خطاب العرش الأخير بإنهاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ولن يلقى خطاب العرش القبل حتى تكون الحكومة بأذن الله قد أوفت بمعاهدتكم . عليه من إنهاء هذه المعاهدة ، إن العهد كان مسئولاً .

يا حضرات الشيوخ والنواب المحترمين . تلك شهرة الانجليز مع مصر في أمور الاحتلال . ومع ذلك يؤكد البستر موريسون أن الشعب المصري سيقف إلى



جانهم كما فعل في الماضي إذا نشبت نار الحرب من جديد . إلا أنها أضغاث  
أحلام وأوهام في أوهام .

لقد أكدنا للحكومة البريطانية في المحادثات وبمناسبة الدعوة التي وجهوها  
إلينا للاشتراك في مؤتمر نيروبي ، أن مصر لن تسام معهم في أى مجهود حربي  
ويم يتمكون أقدس حقوقها باحتلال أرضها والممارسة في وحدتها مع السودان .  
وإني لعل بقي من أننا لا نقف هذا الموقف وحدنا ، بل نقفه أيضا معنا  
سائر الشعوب العربية التي ينتهك الانجليز استقلالها أو التي جرحوها في المسألة  
الفلسطينية جرحا لا يريدون له أن يتدخل .

والآن ما هي خلاصة الموقف بين مصر والانجليز ؟ إنني أجملا لكم في  
كلمات : لقد أغلق وزير الخارجية البريطانية بمصر محادثاته الأخيرة في مجلس  
العموم باب المحادثات التي كانت تجري بين الحكومتين . أما الخطوات التالية  
فستنتهي اللجنة السياسية الوزارية التي يرأسها رئيس مجلس الوزراء من تقريرها  
في الايام القليلة المقبلة ، ثم يعرض الامر على مجلس الوزراء لاقرار هذه الخطوات  
بصورة نهائية . ثم نعود اليكم في البرلمان قبل فض هذه المسورة لنطلعكم على  
الحقائق كاملة ، ونحدثكم في جميع ما نتوييه لتحقيق الأهداف الوطنية التي أجمع  
عليها شعب مصر والسودان ، وللوفاء بالعهد الحاسم الذي قطعته حكومتكم  
على نفسها في خطاب العرش الأخير .

(١٢) - مصر تقرر إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦

قانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥١

بانتهاء العمل بأحكام معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ وملحقاتها

وبأحكام إتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه :

### ( المادة الأولى )

يلغى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ ، بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى الموقعة بلندن في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ . ومن ثم ينتهى العمل بأحكام تلك المعاهدة والاتفاق المرافق لها ، الخاص بالإعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة فى المملكة المصرية . وينتهى العمل كذلك بأحكام إتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ ، بشأن إدارة السودان .

### ( المادة الثانية )

يلغى القانون رقم ١٣ والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ ، الخاصان بالإعفاءات والميزات المشار إليها فى المادة السابقة .

### ( المادة الثالثة )

على وزرائنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ، واتخاذ ما يلزم لذلك من التدابير .  
ويصل به من تاريخ نشرة فى الجريدة الرسمية .  
أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .  
١٤ المحرم سنة ١٣٧١ ( ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ ) .

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

### ( ١٢ ) نشوب الثورة

بيان إعلان الثورة فى مصر ( ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ )

أنظر النص رقم ٤ صفحة ٤٠٧

(١٤) خلع فاروق

٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢

صيغة الإنذار

أنظر النص رقم ٥ في صفحة ٤٠٨

(١٥) وثيقة التنازل عن العرش

أمر ملكي رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢

أنظر النص رقم ٦ في صفحة ٤٠٩ .

(١٦) إعلان الجمهورية

سقوط أسرة محمد علي - (١٨ يونيو سنة ١٩٥٣)

أنظر النص رقم ٧ في صفحة ٤١٠ .

(١٧) إتفاق بين الحكومة المصرية

وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا

بشان الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان

لما كانت الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا (المسماة فيما بعد بحكومة المملكة المتحدة) تؤمنان إيمانا تاجا بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره وفي ممارسته له ممارسة فعلية في الوقت المناسب وبالضمانات اللازمة ، فقد اتفقتا على ما يأتي :-

(المادة الأولى)

رغبة في تمكين الشعب السوداني من ممارسة تقرير المصير في جو حر محايد تبدأ في اليوم المعين بالمادة التاسعة الواردة فيما بعد فترة انتقال يتوفر للسودانيين فيها الحكم الذاتي الكامل .

### ( المادة الثانية )

لما كانت فترة الانتقال تمهيداً لإنهاء الإدارة التتائية إنهاء فعلياً فانها تعتبر تصفية لهذه الإدارة ، ويحتفظ إبان فترة الانتقال بسيادة السودان للسودانيين حتى يتم لهم تقرير المصير .

### ( المادة الثالثة )

يكون الحاكم العام ، إبان فترة الانتقال ، السلطة الدستورية العليا داخل السودان ويمارس سلطاته وفقاً لقانون الحكم الذاتي بمعاونة لجنة محاسبية تسمى لجنة الحاكم العام ويضمن الملحق الأول لهذا الاتفاق بياناً وسلطات هذه اللجنة .

### ( المادة الرابعة )

تشكل هذه اللجنة من اثنين من السودانيين ترشحها الحكومتان المتعاقدتان بالاتفاق بينهما ، وعضو مصري وعضو من المملكة المتحدة وعضو باكستاني ترشح كلا منهم حكومته على أن يتم تعيين العضوين السودانيين بموافقة البرلمان السوداني عند انتخابه ، ويكون للبرلمان في حالة عدم موافقته حق تعيين مرشحين آخرين ، ويتم رسمياً تعيين هذه اللجنة بمرسوم من الحكومة المصرية .

### ( المادة الخامسة )

لما كان الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه إقليمياً واحداً مبدأ أساسياً للسياسة المشتركة للحكومتين المتعاقدتين ، فقد إتفقتا على ألا يمارس الحاكم العام السلطات المخولة له بمقتضى المادة ١٠٠ من قانون الحكم الذاتي على أية صورة تتعارض مع هذه السياسة .

### ( المادة السادسة )

يظل الحاكم العام للسودان مستولاً مباشراً أمام الحكومتين المتعاقدتين فيما يتعلق بما يلي :-

(١) الشؤون الخارجية .

(ب) أى تغيير يطلبه البرلمان السودانى بمقتضى المادة ١٠٩ (١) من قانون الحكم الذاتى فيما يتعلق بأى جزء من هذا القانون .

(ج) أى قرار تصخذه اللجنة يرى فيه الحاكم العام تعارضاً مع مسؤولياته ، وفى هذه الحالة يرفع الأمر إلى الحكومتين المتعاقبتين ، وعلى كل من الحكومتين أن تبلغ ردها فى خلال شهر واحد من تاريخ الإخطار الرسمى ، ويكون قرار اللجنة نافذاً إلا إذا إتفقت الحكومتان على خلاف ذلك .

( المادة السابعة )

تشكل لجنة مخططة للاقتضابات من سبعة أعضاء ، ثلاثة منهم من السودانين يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنته ، وعضو مصرى وعضو من المملكة المتحدة وعضو من الولايات المتحدة الأمريكية وعضو هندى ، ويكون تعيين الأعضاء غير السودانين بمعرفة حكومة كل منهم ، وتكون رئاسة اللجنة للعضو الهندى ، ويعين الحاكم العام هذه اللجنة بناء على تعليمات الحكومتين المتعاقبتين ، ويتضمن المحلق الثانى لهذا الاتفاق بيان وظائف وسلطات هذه اللجنة .

( المادة الثامنة )

رغبة فى تهيئة الجو الحر المحايد اللازم لتقرير المصير ، تشكل لجنة السودنة تتألف من :

- (١) عضو مصرى وعضو من المملكة المتحدة ترشح كلا منهما حكومته ثم يعينها الحاكم العام ، وثلاثة أعضاء سودانيين يختارون من قائمة تتضمن خمسة أسماء يقدمها إليه رئيس وزراء السودان ، ويكون إختيار هؤلاء الأعضاء السودانين وتعيينهم بموافقة سابقة من لجنة الحاكم العام .
- (ب) عضواً أو أكثر من لجنة الخدمة العامة السودانية للعمل بصفة استشارية بحسب دون أن يكون له حق التصويت .

ويتضمن الملحق الثالث لهذا الاتفاق بيان عمل هذه اللجنة ووظائفها وسلطاتها.

#### ( المادة التاسعة )

تبدأ فترة الانتقال في اليوم المسمى « اليوم المعين » بالمادة الثانية من قانون الحكم الذاتي ، ومع مراعاة إتمام السودنة على الوجه المبين بالملحق الثالث لهذا الاتفاق تتعهد الحكومتان المتعاقدتان بانتهاء فترة الانتقال بأسرع ما يمكن ، ويلبى على أية حال ألا تتعدى هذه الفترة ثلاثة أعوام ، وتنتهى هذه الفترة على الوجه الآتى :

يصدر البرلمان السودانى قرارا يعرب فيه عن رغبته فى اتخاذ التدابير للشروع فى تقرير المصير ، ويخطر الحاكم العام الحكومتين المتعاقدتين بهذا القرار .

#### ( المادة العاشرة )

عند إعلان الحكومتين المتعاقدتين رسميا بهذا القرار ، تضع الحكومة السودانية القائمة آنذاك مشروعا بقانون لانتخاب جمعية تأسيسية تقدمه إلى البرلمان لإقراره ، ويوافق الحاكم العام على القانون بالاتفاق مع لجنته . وتخضع التدابير التفصيلية لعملية تقرير المصير بما فى ذلك الضمانات التى تكفل حيدة الانتخابات وأية تدابير أخرى تهدف إلى تهيئة الجو الحار المحايد لرقابة دولية . وتقبل الحكومتان المتعاقدتان توصيات أية هيئة دولية تشكل لهذا الغرض .

#### ( المادة الحادية عشرة )

تسحب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان فور إصدار قرار البرلمان السودانى برغبته فى الشروع فى إتخاذ التدابير لتقرير المصير ، وتتعهد الحكومتان المتعاقدتان بإتمام سحب قواتهما من السودان فى مدى فترة لا تتعدى ثلاثة شهور .

( المادة الثانية عشرة )

تقوم الجمعية التأسيسية بأداء واجبين : -

الأول - أن تقرر مصير السودان كوحدة لا متجزء .

والثاني - أن تعد دستورا للسودان يتواءم مع القرار الذي يتخذ في هذا الصدد ، كما تضع قانونا لانتخاب برلمان سوداني دائم .  
ويتقرر مصير السودان :

(أ) إما بأن تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر على أية صفة .

(ب) وإما بأن تختار الجمعية التأسيسية الاستقلال التام .

( المادة الثالثة عشرة )

تعهد الحكومتان المتعاقدتان باحترام قرار الجمعية التأسيسية فيما يتعلق بمستقبل السودان وتقوم كل منهما باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

( المادة الرابعة عشرة )

اتفقت الحكومتان المتعاقدتان على تعديل قانون الحكم الذاتي وفقا للملحق الرابع لهذا الاتفاق .

( المادة الخامسة عشرة )

تصبح أحكام هذا الاتفاق وملحقاته نافذة بمجرد التوقيع .

وإقرارا بما تقدم وقع المفوضون المرخص لهم بذلك من حكومتيهما

هذا الاتفاق ووضعوا إختامهم عليه .

حرر بالقاهرة في اليوم الثاني عشر من شهر فبراير سنة ١٩٥٣ .

## (١٨) نص اتفاق الجلاء

في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤

قرار

بإصدار الاتفاق وملحقه والخطابات المتبادلة الملحقة به والمحضر المتفق عليه  
المعقود بين حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى  
وشمال أيرلندا والموقع عليه بالقاهرة في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ .

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،  
وعلى القانون رقم ٦٣٧ لسنة ١٩٥٤ بالموافقة على الاتفاق وملحقه  
والخطابات المتبادلة الملحقة به والمحضر المتفق عليه ، المعقود بين حكومة جمهورية  
مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا والموقع عليه  
بالقاهرة في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ ،

وبناء على ما عرضه وزير الخارجية ،

قرر :

مادة ١ - يعمل اعتبارا من ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ بالاتفاق وملحقه  
والخطابات المتبادلة الملحقة به والمحضر المتفق عليه ، المعقود بين حكومة جمهورية  
مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا والموقع عليه  
بالقاهرة في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ والمرافق نصه لهذا القرار .

مادة ٢ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار .

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين

بكباشي (١. ح.)



نص اتفاق ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤

إن حكومة جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى  
وشمال أيرلندا ، إذ ترغبان في إقامة العلاقات المصرية - الإنجليزية على أساس  
جديد من التضام المتبادل والصداقة الوطيدة ،  
قد اتفقتا على ما يأتي :

( المادة ١ )

تجلب قوات صاحبة الجلالة جلاء تاما عن الأراضي المصرية وفقا للجدول  
المبين في الجزء ( ١ ) من الملحق رقم ( ١ ) خلال فترة عشرين شهراً من تاريخ  
التوقيع على الاتفاق الحالي .

( المادة ٢ )

تعلم حكومة المملكة المتحدة انقضاء معاهدة التحالف الموقع عليها في  
لندن في السادس والعشرين من شهر أغسطس سنة ١٩٣٦ ، وكذلك المحضر  
المتفق عليه ، والمذكرات المتبادلة ، والاتفاق الخاص بالاعفاءات والميزات التي  
تتمتع بها القوات البريطانية في مصر وجميع ما تفرع عنها من اتفاقات أخرى .

( المادة ٣ )

تبقى أجزاء من قاعدة قناة السويس الحالية ، وهي المينة في المرفق  
( ١ ) بالملحق رقم ( ٢ ) في حالة صالحة للاستعمال ومعدة للاستخدام فوراً وفق  
أحكام المادة الرابعة من الاتفاق الحالي . وتحقيقاً لهذا الغرض يتم تنظيمها وفق  
أحكام الملحق رقم ( ٢ ) .

( المادة ٤ )

في حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون عند  
توقيع هذا الاتفاق طرفاً في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية  
الموقع عليها في القاهرة في الثالث عشر من شهر أبريل سنة ١٩٥٠ ، أو على

تركيا ، تقدم مصر للمملكة المتحدة من التسهيلات ما قد يكون لازما لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها وإدارة فعالة . وتتضمن هذه التسهيلات إستخدام الموانئ المصرية في حدود ما تقتضيه الضرورة القصوى للاغراض سالفة الذكر .

( المادة ٥ )

في حالة عودة القوات البريطانية إلى منطقة قاعدة قناة السويس وقف لأحكام المادة ( ٤ ) ، تجلو هذه القوات فوراً بمجرد وقف القتال المشار إليه في تلك المادة .

( المادة ٦ )

في حالة حدوث تهديد بهجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون مند توقيع هذا الاتفاق طرفاً في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية ، أو على تركيا يجرى التشاور فوراً بين مصر والمملكة المتحدة .

( المادة ٧ )

تقدم حكومة جمهورية مصر تسهيلات مرور الطائرات وكذا تسهيلات النزول وخدمات الطيران المتعلقة برحلات الطائرات التابعة لسلاح الطيران الملكي التي يتم الإخطار عنها . وتعامل حكومة جمهورية مصر هذه الطائرات فيما يتعلق بالإذن بأية رحلة لها ، معاملة لا تقل عن معاملتها لطائرات أية دولة أجنبية أخرى مع استثناء الدول الأطراف في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية . ويكون منسح التسهيلات الخاصة بالنزول وخدمات الطيران المشار إليها آنفاً في المطارات المصرية في منطقة قاعدة قناة السويس .

( المادة ٨ )

تقر الحكومتان المتعاقدتان أن قناة السويس البحرية - التي هي جزء لا يهجزاً من مصر - طريق مائى له أهميته الدولية من النواحي الاقتصادية

وال تجارية والاستراتيجية ، وتعربان عن تصميمها على احترام الاتفاقية التي تكفل حرية الملاحة في القناة الموقع عليها في القسطنطينية في التاسع والعشرين من شهر أكتوبر سنة ١٨٨٨.

( المادة ٩ )

( ١ ) لحكومة المملكة المتحدة أن تنقل أية مهمات بريطانية من القاعدة أو إليها حسب تقديرها .

(ب) لا يجوز أن تتجاوز المهمات القدر المتفق عليه في الجزء ( ج ) من الملحق رقم (٢) إلا بموافقة حكومة جمهورية مصر .

( المادة ١٠ )

لا يمس الاتفاق الحالي ، ولا يجوز تفسيره على أنه يمس ، بأية حال حقوق الطرفين والتزاماتهما بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة .

( المادة ١١ )

تعتبر ملاحق هذا الاتفاق ومرفقاته جزءا لا يتجزأ منه .

( المادة ١٢ )

( ١ ) يظل هذا الاتفاق نافذا مدة سبع سنوات من تاريخ توقيعه .

(ب) تتشاور الحكومتان خلال الإثني عشر شهرا الأخيرة من تلك المدة لتقرير ما قد يلزم من تدابير عند إنتهاء الاتفاق .

ينتهي العمل بهذا الاتفاق بعد سبع سنوات من تاريخ التوقيع عليه ، وعلى حكومة المملكة المتحدة أن تنقل ، أو تعصرف ، فيما قد يتبقى لها وقتئذ من ممتلكات في القاعدة ، ما لم تتفق الحكومتان المتعاقدتان على مد هذا الاتفاق .

( المادة ١٣ )

يعمل بالاتفاق الحالي على اعتبار أنه نافذا من تاريخ توقيعه وتبادل

وثائق التصديق عليه في القاهرة في أقرب وقت ممكن .  
وإقراراً بما تقدم وقّع الموضوعون المرخص لهم بذلك هذا الاتفاق ووضعوا  
أختامهم عليه .

تمحرر في القاهرة في اليوم التاسع عشر من أكتوبر سنة ١٩٥٤ من صورتين  
باللغتين العربية والإنجليزية ويحتوي كلا النصين متساويين في الرسمية

جمال عبد الناصر	أ . هـ . نتيج
عبد الحكيم عامر	ر . س . ستيفنسون
عبد اللطيف البندادي	ر . بنسون
صلاح سالم	
محمود فوزي	

(١٩) - قرار جمهوري رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦  
بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية .

أنظر النص رقم ٢٤ في صفحة ٦٦٠

(٢٠) - إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة  
في أول فبراير سنة ١٩٥٨ .

أنظر النص رقم ١٥ في صفحة ٤٣٥ .

(٢١) - ميثاق الاتحاد العربي .

أنظر النص رقم ١٦ في صفحة ٤٣٧ .

(٢٢) - قوانين يوليو الاشتراكية .



مطبعة م. ك. الاسكندرية  
محمد محمود محمد حسن  
شارع أديب إسحاق (عارة البصير)  
٣٠٨٤٧ } تليفون  
٣٠٩١٠ }



١٠٠٩٩٤

م ١٢٥٠

---

ملتزم الطبع والنشر دار المعارف - ١١١٩ كوريش النيل  
فرع الاسكندرية ٤٢ شارع سعد زغلول - ٢ ميدان التحرير (المنشأة)